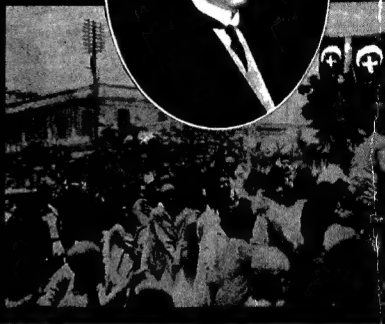


د. عبد العظيم رمضان

تطور الحركة الوطنية في مصر

١٩١٨ - ١٩٣٦



الطبعة الثالثة. مع كشافات
الجزء الأول



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تطور الحركة الوطنية في مصر

د . عبد العظيم رمضان

تطور الحركة الوطنية في مصر

١٩١٨ - ١٩٣٦

الطبعة الثالثة . مع كشافات

الجزء الأول



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٨

تقديم الطبعة الثالثة

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذه الطبعة الثالثة من كتابي: «تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦»، وكانت الطبعة الأولى لهذا الكتاب قد صدرت في عام ١٩٦٨، واستقبلت استقبالا حافلا من المثقفين المصريين، ظهر في عدد من المقالات التي كتبها بعض كبار رجال الفكر في مصر، وعلى رأسهم الأستاذ محمود أمين العالم والأستاذ إبراهيم عامر وفتحي خليل، ويدر الديب وغيرهم.

وقد فاجأتني هذه المقالات! فقد كان هذا هو كتابي الأول، ولم تكن لي من قبل أية صلة بأحد من المثقفين، وكان اعتقادي أن مثل هذه الكتابات والتحقيقات لا تكون إلا نتيجة اتصالات مسبقة وتوصيات سابقة! ثم فوجئت بمن لا يعرفونني يكتبون عن كتابي بحرارة، الأمر الذي أشعرني لأول مرة. بوجود «هيئة» ضخمة للمثقفين في مصر، وأني أصبحت أحد أعضاء هذه الهيئة!

وكنت قد أصدرت طبعة ثانية من هذا الكتاب في عام ١٩٨٣، لم تتجاوز ثلاثة آلاف نسخة ثم اكتشفت أن هذا العدد المحدود يتوالد ذاتياً على مدى أربعة عشر عاماً، دون الحصول على إذن مني بالطبع! وهو ما يسمى «تزوير الكتب» ولم أملك حيلة أواجه بها هذا التزوير،

خصوصاً بعد تزوير كتابي «تخطيم الآلهة» على يد نفس الناشر، وما تلاه من مقاضاتي له.

لذلك رأيت أن إصدار طبعة ثالثة من الكتاب قد يكون الحل الأمثل لهذا الاستنزاف لحقوق النشر الخاصة بي، وكانت هيئة الكتاب برئاسة الأستاذ الدكتور سمير سرحان، هي المرفأ الأمين الذي تولى طبع هذه الطبعة الثالثة.

على أنى رأيت، تمييزاً لهذه الطبعة الثالثة عن الطبعتين السابقتين، تزويدها بكشافات للأعلام والهيئات والبلاد والأماكن والحوادث والدوريات، وهي كشافات كنت أراها ضرورية للغاية لكتاب ضخم بهذا الحجم يحتوى على عدد هائل من الأسماء والأحداث والأماكن، ولكنى كنت عاجزاً عن ذلك بسبب ظروف طبع الطبعة الأولى من جهة، ولأن ناشر الطبعة الثانية لم يكن ليقبل هذا «الترف» من جهة أخرى!

كذلك رأيت ضرورة إصدار هذه الطبعة الثالثة فى جزءين، لما رأيت من أن صدورهما فى جزء واحد سوف يتجاوز التسعمائة صفحة، وهو حجم يثقل على أى قارئ، ويصعب معه نقله من البيت لقراءته فى السفر أو أى مكان خارجى.

وقد حقق لى إصدار هذه الطبعة الثالثة رغبة دفينه جاشت بصدرى وعجزت عن تحقيقها فى الطبعة الثانية، وهى إلحاق المقالات التى كتبها كبار الكتاب عن الكتاب عند صدوره، وقبل صدوره عندما كان رسالة علمية غير مطبوعة.

وكما فعلت فى الطبعة الثانية، فإننى حافظت على أرقام صفحات الكتاب فى طبعته الأولى دون تغيير، بعد أن أصبح الكتاب على مدى ثلاثين عاماً مصدراً أساسياً للدراسات التاريخية التى تتناول تاريخ

مصر الحديث، يرجع إليه الباحثون المصريون والعرب والأجانب، وتحول بذلك إلى كتاب كلاسيكى بعد أن فتح الباب أمام الباحثين لدراسة تاريخ مصر المعاصر، وهو أمر كانت الجامعات المصرية ترفض تسجيل رسائل علمية فيه تحت ذريعة أنه يلزم مرور خمسين عاماً على الحدث التاريخى حتى يتيسر دراسته. وقد أثبت هذا الكتاب إمكانية ذلك، وأن إمكانية دراسة الحدث التاريخى لا تتوقف على مرور مدة زمنية معينة على حدوثه، وإنما تتوقف على توافر الوثائق التاريخية الكافية لدراسته.

وبطبيعة الحال فقد احتفظت فى هذه الطبعة الثالثة بتقديمى للطبعة الثانية، نظراً لأهميته العلمية المتمثلة فى مناقشته للدراسات العلمية التى صدرت بعده واختلفت معه بالحق أو بالباطل، وكانت مناقشتها ضرورة علمية من أجل الحق والتاريخ. ومن المعروف أن كل بحث علمى يصدر يشكل مراجعة علمية لما سبقه من أبحاث، تتفق أو تختلف معه، وهو ما يضمن بالبحث العلمى إلى الأمام.

على كل حال فأملنى أن تقدم هذه الطبعة الثالثة، بكشافاتها وملحقاتها، للقارئ العزيز مما يصبو إليه من فائدة ومتعة ذهنية.

والله ولى التوفيق،

الهرم فى ١٨ يناير ١٩٩٨

د. عبد العظيم رمضان

تقديم الطبعة الثانية

منذ أن نغدت الطبعة الاولى من هذه الدراسة التاريخية للحركة الوطنية في مصر ، منذ سنوات طويلة ، لم يفتأ كثير من الناضرين يلحون عليّ في اعادة طبعها ، لازدياد الطلب عليها من الباحثين والمثقفين ، وكنت أرجىء ذلك ، على أهل ان تتاح لي الفرصة اراجعتها ، واضافة ما يمكن اضافتها ، أو تعديل ما قد يقبل التعديل ، قبل اعادة الطبع .

ولكن مرت السنوات تباعا ، وأعبائي العلمية تتزايد بشكل مطرد ، حتى أخذ اليأس يدب في قلبي من امكان تحقيق هذه الرغبة . وفي الوقت نفسه كان الإصلاح يشدد علي من جانب زملائي وتلاميذي وقراءتي ، لاعادة الطبع ، وكانت حجتهم أنه لم يصدر في المكتبة العربية منذ ذلك الحين دراسة تاريخية علمية أخرى تغطي هذه الفترة (١٩١٨ - ١٩٣١) ، وقصد النقص الذي حدث بنفاذ الطبعة الاولى ، كما أن البناء العلمي للدراسة من التمامك بحيث يشفى أن يفتل اذا أجري عليه أي تعديل بالمخلف أو الاضافة ، خصوصا وان المعلومات التاريخية التي وردت بها من الصحة والدقة بحيث ما زالت تؤكد الدراسات التاريخية التي تلتها . فضلا عن ذلك ، فإن اعادة طبع الكتاب كما هو ، لا يتعارض مع التقاليد العلمية في الغرب ، التي درجت على التفرقة بين نوعين من اعادة الطبع : الاول ، ويطلق عليه بالانجليزية Impression أي طبعة ثانية ، والثاني Edition أي طبعة جديدة بها تعديلات . وبالتالي فربما كان من الأفضل اصدار « طبعة ثانية » من الطبعة الاولى ، مع معالجة أية ملحوظات تتصل بالدراسة في المقدمة الجديدة ، وفكر البناء العلمي للدراسة كما هو دون مصاس .

وعندما قبلت هذا الرأي ، كان علي أن أفكر مليا في النقاط التي يمكن تناولها في المقدمة الجديدة للطبعة الثانية . ووجدت انه مهما كانت الاسباب ، فإنه لا يحسن لي ، وقد صدرت دراسات تاريخية استفادت من الكتاب كأحد مصادرها ، وانقلت أو اختلفت معه ، أن أتجاهلها عند اعادة الطبع . لأن هذه الأعمال اما انها اضافت أو اختلفت ، وبالنسبة للاضافة ، فلم أرع أن هذا الكتاب قد جمع ماوعى ، وبالتالي فالحقيقة الزمنية التي عاجلها عشرات الدراسات التي تحمل الجديد ، أما الخلاف ، فمن الضروري فحصه وتحقيقه وفقا لمهوج البحث التاريخي العلمي ، ومعرفة

أوجه الخطأ والصواب فيه . إذ ليس من الأمانة العلمية أن أقدم لقارئ الطبعة الثانية من الكتاب ، وبها معلومات تاريخية أثبتت الدراسات الأخرى عدم صحتها ، لأن هذه الطبعة تمثل مراجعة على تلك الدراسات ، ومن الضروري مناقشة نقاط الخلاف ، لقبول ما يتم الاتفاق به علمياً ، أو تحديد أوجه الخطأ والاعتراض عليه .

وربما كانت أولى الملاحظات في هذا المجال ، أن الكثير من الأعمال العلمية قد نقلت عن هذه الدراسة دون أن تشير إليها ، وإنما أشارت إلى المصادر العلمية التي أخذت عنها ، دون أن ترجع إليها ، وهو أمر يخالف الأمانة العلمية ويخالف قواعد منهج البحث التاريخي ، لأن الإشارة إلى الدراسة التي ينقل عنها الباحث مباشرة ، تبركه من أية أخطاء في النقل عن المصادر يكون قد ارتكبها صاحب الدراسة ، بينما الإشارة إلى المصدر الوارد في العاشية ، دون أن يكون الباحث قد رجع إليه بالفعل ، يجعله المسئول الكاملة عن أخطاء لم يرتكبها .

ولست أنوي الإشارة إلى أسماء في هذا الصدد ، وإنما أروي بعض الوقائع التي كانت لها مناسبات خاصة ، كالمونج بلا أورده في هذه الملاحظة ، فقد نقل البعض معلومة من هذه الدراسة (ص ٦٠) ونسبها إلى العاشية مباشرة ، وهي حديث رشدي باشا إلى الأهرام يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، وقد شاعت الصلة أن اكتشف حدوث خطأ مطبعي في تاريخ عدد جريدة الأهرام الذي نقلت عنه هذه العاشية ، فلم يكن نوفمبر ، وإنما فبراير .

وكانت مناسبة اكتشاف في هذا الخطأ ، حين توجهت في إحدى المرات إلى دوريات القاعة للطلوع ، فتقابلت على غير موعد مع المرحوم محمود سليمان غنام (باشا) ، الذي ما أن رأيته حتى بادرنى هاتفياً بأنني قد أتيت في الوقت المناسب ، ثم أوراني أحد مهملات الأهرام ، وأشار إلى عدد يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٧ قائلاً : « هذا هو عدد الأهرام الذي أشرت إليه في كتابك عن الحركة الوطنية في مصر » ، فحين حديث حسين رشدي باشا ؟ » . ولم أجد هذا الحديث بالفعل ، ثم أوراني رحمه الله أعداد نوفمبر من السجلات التالية ، على أمل أن يكون الخطأ في رقم النسخة من التاريخ . وكانت غالية أيضاً من حديث رشدي باشا المذكور . ووعده بمراجعة بطاقتي وأظفاره . وعند اطلعي في بيته على هذه البطاقات ، تبين وجود الخطأ المطبعي السالف الذكر ، الذي فأت على الصحين ، وفأت علي أيضاً عند المراجعة عليهم ، ربما بسبب احتواء كلمة « نوفمبر » على ثلاثة أحرف من كلمة « فبراير » .

ويتضح من هذه الرواية أنه لو أشار الكاتب مباشرة إلى هذه الدراسة التي نقل منها بدلاً من عدد الأهرام الذي لم يره ، لبركت ساعته ، ولوقع اللوم علي وهدى . وهذا درس لباحثين الجهد ، الذين يؤثر بعضهم العافية ، فيكتفي بالإشارة إلى المصدر الوارد في العاشية ، ولا يشير إلى المصدر الحقيقي الذي نقل عنه ، رغبة في أن ينسب لنفسه جهد الرجوع إلى المصادر الأولية ، ومشقة البحث عنها ، وقواعد المنهج العلمي.

البحث التاريخي في هذا الصدد تقضي بأن يشير الناقل الى المصدر الوارد في الحاشية ، ويشفعه بالإشارة الى انه نقله عن المصدر الذي نقل عنه بالفعل ، أو يكتفي بالإشارة الى المرجع الذي نقل عنه مباشرة اذا لم تكن هناك أهمية خاصة لذكر المصدر الاصلي .

الغريب أن محمود سليمان غنام (باشا) ، رحمه الله ، أغفل الإشارة الى هذه الدراسة ، عندما استعان في كتابه الذي أصدره تحت عنوان : « أضواء على أحداث ثورة ١٩١٩ » ، بالاحاديث التي أدلى بها رشدي باشا لجريدة الاهرام في فبراير ١٩٢٧ ، عن موقفه من الحماية البريطانية التي فرضت على مصر ، ولم يكن ليناح لغنام باشا الوصول الى تلك الاحاديث الا من خلال هذه الدراسة والا بعد مشاورته معي بشأنها كما سبق ذكره . ولو أشار الى هذه الدراسة التي كان لها الفصل في العلور على تلك الاحاديث التي استفاد منها في كتابه ، لاصف نفسه ،

ولعل أجراً وقائع النقل من بعض أجزاء هذه الدراسة عن تطور الحركة الوطنية ، دون الإشارة إليها ، وإدعاء الرجوع الى المصادر الأولية التي استلذت إليها ، ما أشار اليه أحد الكتاب ، في بحث أعده عن زعيم وفدي كبير ، من الرجوع الى وثيقة من وثائق مكتبة رئاسة الجمهورية في ملف عن الجيش . وكنت قد أوردت اسم هذا المصدر في الجزء الثاني من هذه الدراسة ، على النحو الآتي : « مكتبة رئاسة الجمهورية » ، ملف تحت عنوان : « الحكومة المصرية - ١٩٢٣ » الجيش - تقارير - المكومسة المصرية ٢ » ، وثيقة بعنوان : « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركان الحرب » . وقد ادعى الكاتب الرجوع الى هذه الوثيقة ، وأشفعها بقوله انها « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » !

ولو علم الكاتب الحقيقة في شأن هذه الوثيقة لجنب نفسه هذا المزالق . فقد عثرت على هذه الوثيقة ، التي لم يسبق لباحث أن اطلع عليها ، في قصر عابدين ، في أثناء عمليات انتقال وعزال ، في قاعة تراكيم فيها الملفات على الأرض وسط الإهمال والالتربة . وقضيت ما يقرب من شهرين في فحص هذه الملفات واحدا وراء الآخر ، وأمال حظي من التراب في فمي ومكبسي مع كل وثيقة أطلع عليها . وقد علمت فيما بعد بانتقال هذه الملفات الى القلعة ، لتأخذ حظها في ترتيب اخر ، ولكن الكاتب يدعي أنها موجودة - أو وفقا لتعبيره - « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » ! اعتمادا على ما ورد في أول حاشيتنا المسالفة الذكر . ونسى انه يوجد فرق بين التعبير الذي استخدمته ، وهو « مكتبة رئاسة الجمهورية » ، المنقول من رأس الملف ، وبين التعبير الذي استخدمه ، وهو « مودعة بمكتبة رئاسة الجمهورية » ، الذي يشير الى مكان وجودها . كما نسي الكاتب ايضا ان اسم البحث هو « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركان الحرب » ، وليس كما أورده : « بحث في مجالس الجيش وهيئة أركانه » . والغريب انه لم يكن في حاجة الى ادعاء الرجوع الى هذا الملف ، لان مقاله لا يقتضي منه الرجوع الى مثل تلك المصادر الأولية المدفونة ، بينما دراسة مثل دراستنا تقتضي

ذلك ، ولو أشار الى هذه الدراسة التي نقل عنها ، بدلا من ادعاء الرجوع الى الوثائق والصحف التي استقى منها معلوماتنا التاريخية ، لاصف نفسه :

وقد رويت هذه النماذج وعيني على الباحثين الجدد وملهج البحث التاريخي .
فالإلمانة الطمية هي ، في نهاية الامر بصلصة الباحث ، ولا يلزم من قيمة الباحث أن
يصب نفسه بهذا بله غير ، بل ينقصه كثيرا ويصيبه لحد كبير .

وفي هذا الصدد ربما كان من المفيد أن أقول اني سمعت نفسي معلومة وردت في
هذه الدراسة في بحث لاحق نشرته لي مجلة « الكاتب » في عددها الصادر في ابريل
١٩٧١ بعنوان : « نصف قرن من كجاج البورجوازية المصرية لانشاء بنك مصر » ، وذلك
عند التعرض لمؤلف الرأسمالية المصرية انشاء العرب العالمية الاولى ، وكنت قد ذكرت
في الدراسة الحالية أن هذه الرأسمالية كانت قد أخذت تمسك من قبل نشوب العرب ،
بالضيق لطفيان النفوذ الاقتصادي الاجنبي ، وان « أول صوت عمر عن هذا الضيق
هو صوت طلعت حرب بدعوته الى انشاء بنك مصري برؤوس اموال مصرية وإدارة
مصرية » ، على اني اكتشفت بعد ذلك ، انشاء اعدادي البحث المذكور ، ان طلعت
حرب لم يكن صاحب فكرة انشاء هذا البنك ، وان هذه الفكرة قديمة ترجع الى ما
قبل الثورة العربية ، واتخذت اشكالا مختلفة ومتطورة من التعبير ، كان اخرها ، قبل
الحرب العالمية الاولى ، في المؤتمر المصري الاول عام ١٩١١ ، الذي عقد أساسا كجزء من
الصدام المؤسف الذي جرى وقتذاك بين المسلمين والاقباط ، فامتدحت الرأسمالية المصرية
الفرصة لطرح فكرة انشاء بنك وطني مصري في هذا المؤتمر .

للم آتريد في تصحيح ما ورد في هذه الدراسة ، وقلت في ذلك البحث :

« فمن كان صاحب الدعوة لانشاء بنك وطني في المؤتمر ؟ لقد سادت لفكرة
أطلقها بعض من ترجموا طلعت حرب (نفس ملهم الدكتور ابراهيم عبده ، وعلي
عبد العظيم ، في كتابهما : تذكارات طلعت حرب ، ومصطفى كامل الفكي في كتابه :
« طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادي » بأنه كان صاحب تلك الفكرة ، أو أنه
كان المحرك الاساسي وراءها . وقد وقعت أنا شخصيا شحمة هذا الادعاء ، وأخذت
به في كتابي : « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ » ، على اني حين
أرعت ، وأنا أعد رسالتي للدكتوراه ، توسيع وتعميق دراستي للقوى الاجتماعية ،
ومنها الجناح الرأسمالي للبورجوازية المصرية ، اكتشفت أن طلعت حرب لم يكن
صاحب فكرة انشاء البنك الوطني في المؤتمر . فقد اقترح انشاء البنك (٣) من الايمان
والنجار وأرياب المهن الحرة والموظفين ، لم يكن بينهم اسم طلعت حرب ، وقد تنبعت
أيضا أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر ، وهي التي تبثت في تقريرها فكرة
انشاء البنك - في صمغتي « المؤيد » و « الجزيرة » اللتين اجتمعا - لاسباب
أيدولوجية تختلف عند كل منهما ، بتغطية أخبار المؤتمر ، ولكن لم أجد لاسمه
ائسرا !»

« وفي الحقيقة ان نجم المؤتمر المصري الكبير في الدعوة لإنشاء بنك وطني ، هو الدكتور يوسف نحاس ،الذي قدم تقريراً على جانب عظيم من الاهمية ، وبعد ، بما يكشفه من فكر البورجوازية المصرية ، وثيقة تاريخية هامة تقلب جنباً الى جنب مع « منشور » انباء المال (الذي اصدرته البورجوازية المصرية عام ١٨٧٩ !) »

« وقد رأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان تتبنى الفكرة ، فعرضت لها في تقريرها باسهاب ، واقترحت على المؤتمر وجوب إنشاء بنك مصري « برؤوس اموال مصرية » ، ووافق على ذلك ، وعهدت اللجنة التنفيذية الى كل من طلعت حرب والدكتور يوسف نحاس وعبد الرازق بك الفار وعمر بك لطفي واحمد بك عبد اللطيف وعبد العزيز فهمي وعزيز همسي ، بحث مشروع تأسيس البنك ، وفي يوم ٣ يولييه ١٩١١ قرر مجلس ادارة المؤتمر ايضاد طلعت حرب الى أوروبا لدراسة مشروع المصرف الوطني »

ثم قلت ان ظهور اسم طلعت حرب في هذه المرحلة المتأخرة ، انما كان للاستعانة بخبرته الاقتصادية ، اذ كان في ذلك الحين من الاسماء المصرية البارزة في ميدان المال والاعمال ، ومن المعلق ان هذه المهمة التي كلف بها لدراسة المشروع ، هي التي يسرت له تأليف كتابه المشهور : « علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين » او بنك الامة ، وهو الكتاب الذي حققنا تاريخ صدوره ، وهو عام ١٩١٢ ، على الرغم من التاريخ الغامض الذي تامله صفحته الاولى ، وهو « نوفمبر ١٩١١ » ، على عكس ان الفكرة ظلت ، مع ذلك ، حبرا على ورق ، وان ظلت الدعوة لها قائمة دون بأس ، حتى قدر لها ان تتحقق في ظروف المناخ القومي والوطني الذي أوجدته ثورة ١٩١٩ .

هذا اذن الدور الحقيقي لطلعت حرب في فكرة إنشاء بنك وطني ، كما اكتشفته في بحثي عن « نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لإنشاء بنك » الذي نشرته لي مجلة « الكاتب » في ابريل ١٩٧١ . وقد رأيت اثباته في هذه المقدمة استكمالاً لما ورد في هذه الدراسة من جهة ، ولتقديم نموذج لا غنى عنه لاثبات ان الحقيقة ملك لتاريخنا وبلادنا ، وان لا ينبغي الباحث ان يعترف بالخطأ ويصمخ لنفسه بما اتضحت صحته من معلومات تاريخية ، ولما يضيره أن يتمسك بخطئه على حساب الحقيقة التاريخية!

لذلك حين شرعت في اعادة طبع هذا الكتاب ، صححت هذه المعلومة في الصفحة رقم ٧١ ، وعدلت الفقرة بما يناسب التصحيح ، فاستبدلت بالمعبارة التي تقول : « وكان أول صوت عبر عن هذا الضيق هو صوت طلعت حرب » ، عبارة : « وكان من الاصوات التي عبرت عن هذا الضيق صوت طلعت حرب » . واستبدلت بمعبارة « وقد طرحت فكرته على مؤتمر عقد عام ١٩١١ » ، عبارة : « وقد سبقه في ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ » ، وبذلك استقام المعنى ،

على كل حال ، فهناك ثلث دراسات لا مفر من مناقشتها ، صدرت بعد هذا الكتاب ، وعالجت بعض موضوعاته ، واستعانت به فيما استعانت من مراجع ومصادر،

وانطلقت واختلفت معه • ونحن بسبيل مناقضة نقاط الخلاف •

وأول هذه الكتب : « سعد زغلول يناوئس الاستعمار » دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢٤ » ، للاستاذ طارق البشري • وقد صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية • ولم أجد فيه سوى نقطة خلاف واحدة حول دخول سعد زغلول المباحثات مع رمزي مكدونالد ، رئيس الحكومة العمالية البريطانية في سبتمبر ١٩٢٤ •

وكنيت قد اعتبرت (في ص ٤٥٢) دخول سعد زغلول باشا هذه المباحثات ، في ظل الظروف التي جرت فيها ، « خطأ سياسيا » ، لأنه أجهض فرصة لحل المسألة المصرية كان يجب الاحتفاظ بها الى الوقت الملائم حينما تكون الظروف أهدأت على الأقل ، ولقد كان عجيبا بسعد زغلول أن يعطي وزرا وتقديرا كبيرين للحالة التي سوف تقترب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، سواء بالنسبة لشعور الأمة وأمالها ، أو بما ينبغي عمله من جانب حكومته لمواجهة مثل هذا الفصل • ولكنه استخف باللقاء الذي عقلت عليه آمال كبار ، دون أن يفكر لحظة واحدة في نتائجه ، فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وهدى وجهت مصر معه عواقب هذا الخطأ » •

ولقد اختلف الاستاذ طارق البشري معي في هذا الرأي على أساس أن سعد زغلول لم يختار ظرفا سينا ليتفاوض فيه ، « بقدر ما أن الباشي هو أن المباحثات قد فُرضت في ظرف سيء » ، كما أن المفاوضات كانت هي الوسيلة الأساسية للحركة الوطنية المصرية لتحقيق أهدافها ، وبالتالي فلم يكن بد من عرض التجربة « بل لقد نجح الاستاذ طارق البشري الى العكس ، وهو أن الظروف كانت مواتية » ، « ولا يقال أن الظروف السيئة أفسدت الفرصة ، بقدر ما يقال أن الفصل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة » ، وشرح كلامه قائلا أن سعد كان في تلك الأثناء في عصفوان قوته السياسية ، وقد ظهر في خلال تلك الشهور من حكمه « كما لو كان القوة السياسية الموحدة » ، بله أن يكون القوة الأساسية في السياسة المصرية ، والإحزاب الدستوريون ضامرون ، والمملك ضامر ، والبرلمانز يعمدون عوده ويقبلون منه ما لا يقبلون من غيره في نطاق أهدافهم • ومن جهة ثانية فإن وزارة مكدونالد أن لم تكن شيئا من الوزارات البريطانية الأخرى ، فهي ليست أسوأ منها في علاقتهم جميعا بعصر • وهي وزارة قلقلة الوجود ، أتت الى الحكم لأول مرة ، وتبندت الى أقلية برلمانية تصعيب العمال في مجلس العموم ، ولا يسعد ضاربها الا تأييد حزب الأحرار ، وامتملات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها الطريب • فالاعتظار من جانب حكومة الوفد ليس من شأنه أن يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية ، وذلك أدعى لمحنة المصريين لا للتباطؤ ، أن كان للمحنة أو التالي أن يحسم أمرا عويضا كهذا الأمر » •

« ومن جهة أخرى - كما يقول الأستاذ طارق البشري - « فإن صميم المشكلة التي فشلت المباحثات عند التصدي لها ، لم تكن مشكلة توقيت أو مناسبة مواتية

او غير موثقة ، اما كانت تتعلق بالتناقص غير القابل للتصالح بين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجية البريطانية .. والامر لا يرد الى مجرد سوء توقيت او فساد تدبير ، والمشكلة بين سعد ومكدونالد لم تكن - حسب تعبيرات مكدونالد - نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضات ، والقول بغير ذلك يستلزم القول بأنه كان يمكن ، لولا الظروف السيئة ، ان يقبل مكدونالد وحزب الاحرار البريطاني وهكومة بريطانيا العظمى التمسك بجلاء القوات البريطانية من مصر ، وترك السودان ، او ان يكون تفادي الفشل على حساب المصريين يفرطون في مطلبهم العنيد عن الجلاء والاستقلال التام ، وكلا الفرضين كان على درجة من الصعوبة تترقى الى حد الاستحالة ، ان الظروف التاريخي فرض وقتها على الطرفين ان يصطدما ، وليس في مقدور احدهما ان ينفي الاخر لهما تماما ، فلم يكن من سبيل الا ان يستمر الصراع بصورة وأشكال متنوعة ، وعلى جولات عديدة كما شاهدت السنين التالية ، بين استعمار قتي وحركة وطنية ناشئة طموح .

« ولا يبدو ، ثالثا ، ان ما جنته مصر وسعد من نتائج الفضل الداهية ، بسبب خطأ قبول المفاوضات ، ولا ان هذا الذي جنوه كان يمكن تفاديه لو ان سمعا ديباحت . لخروج الجيش المصري من السودان كان مطروحا في السياسة البريطانية من قبل ان تبدأ المباحثات ، وسقوط وزارة سعد كان خليف ان يحدث لو ان سمعا جفل عن دعوة التفاوض وعزل عن ممارسة التجربة ، وكان يكون موقفه ائذذاك اعظم مضاعفا لدى خصومه السياسيين ، وادعى لاتهامه في حديثه وقدرته على المواجهة » .

هذا الحشد من الحجج التي ساقها الاستاذ طارق البشري ، والتي أكد بها قدرته العلمية المدعمة بالممارسة القانونية ، نقبل منها البعض ونناقض البعض الآخر . فمنه نقبل القول ان سعد زغلول لم يختر الظروف السيئة الذي فاوض فيه ، وانما افرض عليه هذا الطرف . وكان رأينا ان يقاوم سعد زغلول هذه الظروف المفروضة ، ولا يرضخ لها . ولكن وجهة نظر الاستاذ طارق البشري انه لم يكن يبدو في ذلك الحين ان ظروفها موثقة افضل للمفاوضة سوف تسمع ، وان الانتظار من جانب حكومة سعد لم يكن من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر مواتاة لمصر في السياسة البريطانية . ونحن نقبل هذا الرأي أيضا ، ولكن نصر على أن المفاوضات لم تكن ابدا هدفا في حد ذاته ، وانما هي وسيلة لتحقيق المطالب الوطنية ، فانما تبين ان هذه الوسيلة لن تؤدي الى تحقيق شيء من هذه الاهداف ، فان الضرر من دخولها يكون اكثر من نفعه ، وهو ما حدث بالفعل ، وانه كان « جديرا بسعد زغلول ان يعطي وزنا وتقديرا كبيرين للحالة التي سوف تترتب على فشل المباحثات بينه وبين المستر مكدونالد ، ولكنه استخف باللقاء الذي عقلت عليه آمال كبار ، دون ان يفكر لحظة واحدة في نتائج ، فدهمته هذه النتائج قبل ان يستعد لها ، وجنى وجنت خسر عواقب هذا الخطأ » .

على كل حال فمن الواضح هنا ان الخلاف بيني وبين الاستاذ طارق البشري هو خلاف في وجهات النظر والتحليل ، وليس خلافا حول صحة معلومة من المعلومات التاريخية،

وبالتالي فاني اترك للقارئ الاقتناع بما يعول اليه من رأي .

اما الكتاب الثاني الذي أود مناقشته ، فهو كتاب الدكتور رفعت السعيد ضمن « تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ » الصادر عن دار الثقافة الجديدة عام ١٩٧٥ (الطبعة الثانية) ، وقد اختلف الدكتور رفعت السعيد مع هذه الدراسة في نقطتين : الاولى ، تحديد ماهية الصراع بين مجموعة روزنتال في الاسكندرية ، ومن اعضائها حسني العربي وأنطون مارون وفؤاد شمالي ، وبين مجموعة سلامة موسى ، ومن اعضائها محمد عبد الله عثان والدكتور علي العناني . والنقطة الثانية ، حول موقف محمد عبد الله عثان من اول انقسام في الحزب الاشتراكي المصري .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، فقد نسب الدكتور رفعت السعيد لهذه الدراسة أنها تصورت الصراع بين المجموعتين على أنه صراع بين شعبة القاهرة وشعبة الاسكندرية . وقد مهد لهذا الزعم بالاشارة الى انتقال النشاط الحزبي الاشتراكي المصري الى شعبة الاسكندرية قائلا : « ولأن الصرب كان قد عزز لنفسه مراكز قوية في مدينة الاسكندرية ، حيث كانت تتركز القوى الاساسية للطبقة العاملة ، ولأن حسني العربي وروزنتال ومارون وصفوان أبو الفتح وأحمد المصري ومصطفى أبو هرجة واسكندر صادة كانوا يقيمون بالاسكندرية ، فقد حدث في هذه المدينة نوع من التركيز للعناصر الماركسية التي سيطرت على شعبة الحزب هناك ، وتابعت من هناك عملية القيادة الفعلية لكل فروع الحزب ، بينما استمر سلامة موسى والعناني وعثمان وغيرهم يمارسون نشاطهم التقليدي ، وهو نشاط محدود جدا ، في شعبة القاهرة وحدها ، عاجزين عن ان يخوضوا غمار المنافسة مع الماركسيين ، الذين نشطوا نشاطا متزايدا اعجز هذه العناصر التقليدية عن ان تلعب أي دور مناس » .

« ومن هنا » - كما يقول الدكتور رفعت السعيد - « برز التصور الذي حكم بعض الكتابات عن هذه المرحلة ، والذي أوصى بأن الصراع كان بين شعبة القاهرة وشعبة الاسكندرية . ولكن التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاتجاه الماركسي ، الذي ساد غالبية الحزب بزعامة قادة شعبة الاسكندرية ، وبين المختلفين التقليديين الذين يعادون اعلان ماركسية الحزب » . وأشار رفعت السعيد الى صاحب هذه الدراسة فيمن نسب اليهم هذا التصور : « (ص ٢١١ - ٢١٢) » .

وبرى ان هذا الخلاف مفتعل ، ولا سند له فيما كتبه عن هذا الانقسام . واكثر من ذلك ان التصحيح الذي قدمه الدكتور رفعت السعيد لهذا التصور المزعوم لما يردد فيه ما ذكرناه في صفحته (٥٩٩) من هذه الدراسة . فقد قلنا انه : « يبدو واضحا ان اسباب الخلاف كانت على اعلان صحة الحزب الشيوعية . فقد وجدت العناصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد انقلبت بعناصر التجار والملك والمهامين ، مما من شأنه اعاققة ترويج الجذب الشيوعي ، فرأت ان تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تفوق في بحر بورجوازي ، والاصطلاح بمركب الشيوعية بعيدا عنها » .

فهو هناك أوضح من هذه العبارات في تصوير حقيقة الانقسام ٢٠ ولا يردد الدكتور رفعت السعيد - كما ذكرنا - هذه العبارات بصورة أخرى بقوله ان « التعبير الصحيح هو ان الصراع قد احتدم بين الاتجاه الماركسي ، الذي ساد غالبية الحزب بزعامة قادة شعبة الاسكندرية ، وبين المثقفين التقليديين الذين يعادون اعلان ماركسية الحزب » ١ .

ومن الغريب ان الدكتور رفعت السعيد يعترض ايضا على تصويرنا لهذا الصراع بأنه بين المثقفين والعمال ، فيقول (٢١٤) : « كذلك يحاول عبد العظيم رمضان ان يصور هذا الصراع على انه صراع بين المثقفين من جانب والعمال من جانب اخر قائلا ان الصراع قد انتهى بطرد المثقفين من الحزب » . ويرد على ذلك بملاحظتين : الاولى ، صحيح ان التيار الماركسي ، وهو احد قطبي الصراع ، كان يؤمن بقيادة البروليتاريا ، لكن ذلك لا يعني انه ضد المثقفين ، فقادة هذا التيار انفسهم كان كثير منهم من المثقفين : الرابعي وصفوان ومارون وغيرهم . ويبدو ان عبد العظيم رمضان قد تأثر في هذا الرأي بعبارة قالها فؤاد الشمالي يهاجم فيها المثقفين ويطالبهم بترك العمال يدبرون شئون حزبهم .

« والثالثة » ان احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين المنسحب من الحزب ، رافضا فكرة اعلان ماركسية الحزب والانضمام الى الدولة الثالثة » .

وهنا يفعل الدكتور رفعت السعيد الخلاف مرة أخرى . فاما عاد القارئ الى نص كلامه الذي اوردناه فيما سلف ، فسوف يجد انه يذكر ان « التعبير الصحيح » هو ان الصراع قد احتدم بين « الاتجاه الماركسي » ، وبين « المثقفين التقليديين » . ومعنى ذلك انه يؤيد رأينا ويرى انه « التعبير الصحيح » حسب قوله ا ، ولكنه يعود الى مهاجمة هذا الرأي ويهاجم نفسه ا .

على ان الدكتور رفعت السعيد لا يلبث ان يقع في خطأ كبير في تعرضه لهذا الانقسام . فهو يذكر ان « احدا لم يصدر قرارا بطرد المثقفين ، لكن عددا من المثقفين المنسحب من الحزب رافضا فكرة اعلان ماركسية الحزب والانضمام الى الدولة الثالثة » .

وهذا للكلام يناقض ما حدث ، فوفقا لما اوردته فؤاد الشمالي ، مما ذكرناه في هذه الدراسة نقلا عن جريدة الاهرام (ولقد اوردته رفعت السعيد ايضا نقلا عن دون ان يشير الى ذلك) - فان ما حدث يعتبر طردا صريحا للمثقفين القاهرة . فقد تقرر في مؤتمر ٣٠ يوليو ، الذي عقد في الاسكندرية ، وحضره وفد من اعضاء لجنة القاهرة - جعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب ، واعتناق المنسحب الشيوعي . وتم انتخاب لجنة ادارية مركزية جديدة . ولذلك كان تقدير محمد عبد الله عنان ، سكرتير الحزب بالقاهرة ، لهذه الخطوة سليما حين اعتبر ان « شعبة الاسكندرية قررت الخروج على الادارة المركزية في القاهرة » ، وكانت حجة فؤاد الشمالي في الرد على هذا القول ، ان « شعبة الاسكندرية لما بدأت عملها في شهر مايو (١٩٢٢) ، كانت لجنة القاهرة قد تلاشت وتشتت اعضاؤها واقفلت ابوابها » ١ .

هنا هو التصور السليم لما حدث . ومنه يتضح ان قول الدكتور رفعت السعيد

ان احدا لم يصدر قرارا يطرد المثقفين ولكن عددا منهم السعبد من الحزب - لا يتفق مع الوقائع التاريخية - اذ ماذا يعني انتخاب لجنة ادارية مركزية جديدة ، واعتبر ان لجنة القاهرة « قد تلاشت وتشتت اعضاؤها واقتلت دارها » - اذ لم يعن طرد المثقفين »

على ان الدكتور رفعت السعيد يعود الى افتعال خلاف اخر، حين يتعرض لاعمال المؤتمر المذكور الذي عقد يوم ٣٠ يوليو ، فيذكر انه « في خلال هذا المؤتمر ، امكن عزل العناصر المعارضة : سلامة موسى والدكتور العناني ، ويبدو ان عزلتهما كانت شبه تامة ، فلم يرتفع أي صوت بالمعارضة سوى صوت سلامة موسى نفسه ، اما محمد عبد الله عنان واهمد المديني فقد امكن للماركسيين كسبهما في هذه الجولة » ، ثم يبرر في الهوامش تعليقا على هذه العبارة يقول فيه بالحرف الواحد : « لم يظن عبد العظيم رمضان الى هذه الحقيقة الهامة ، فأدرج اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة » وهذا غير صحيح كما سنرى فيما بعد » .

والسؤال : اين ادرجت اسم عبد الله عنان ضمن المعارضين لهذه الخطوة ؟ يحدد الدكتور رفعت السعيد هذا الموضوع في ص ٥٢٩ ، على انه لو حقق الدكتور رفعت في تاريخ بيان محمد عبد الله عنان ، الذي اشرنا اليه ، لوجد انه في ٢٠ يناير ١٩٢٣ ، أي بعد الانقسام الثاني للحزب الذي وقع في ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ ، وليس بعد الانقسام الاول الذي حدث في ٢٠ يوليو والذي يسميه الدكتور رفعت ، واكثر من ذلك اننا لم نجد نص البيان حتى لا يقع القارئ فيما وقع فيه الدكتور رفعت السعيد من خطأ ، وانما اوربنا ما يتعلق برد هؤلاء شمالي عليه ، والذي تناول وقائع مؤتمر ٣٠ يوليو ، ولو حقق الدكتور رفعت في تاريخ هذا البيان لتجنب هذا الخلاف الذي لا أساس له فيما اوربناه من حقائق .

بقي مؤلف ثالث علينا مناقشته في مقدمة هذه الطبعة الجديدة ، وهو كتاب الدكتور عبد الخالق لاتشين عن سعد زغلول ودوره في الحياة السياسية المصرية ، الصادر عن دار العودة ببيروت ومكتبة مديولي بالقاهرة سنة ١٩٧٥ . ويختلف هذا المؤلف كلية عن هذه الدراسة في فهم وتقييم دور سعد زغلول في الحركة الوطنية ، وليس هذا مجال مناقشتنا ، وانما سوف نناقش النقاط التي اختلفت معها الكاتب في تقييمها او اثباتها .

واول هذه النقاط ما يتصل بتكليف الوفد المصري ، فقد كتب الدكتور عبد الخالق لاتشين يقول انه من العسير عليه ان يتقبل رأينا ، « الذي حاول ان يغرق » - كما قال - « بين ما يعتقد انه امران مختلفان ، هما : فكرة قيام الوفد المصري من ناحية ، ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا » ، وذلك لانهما - في اعتقاد الدكتور لاتشين - « يشكلان معا طرفين لقضية واحدة لا يمكن تجزئتهما » ، فما الوفد أولا واخيرا سوى تجمع الكف بفرص بحث هذه المسألة والتصدى لها ، الامر الذي يدعو الى القول بأنه لم يكن سوى أسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية يمكن ان تتعدد وتختلف في آن واحد ،

لهذا - كما يقول الدكتور عبد الخالق لاتشين - « يصبح امرا متعسفا ان نحرق

بين الاطار الذي خرج منه والهدف الذي قام من اجله وبين الوسائل التي اتبعت لادراكه » (ص ١٢٠)

وقد حاولت ان اعثر على الرأي الذي نسبته اليها الدكتور عبد الخالق لاشين في الموضوع الذي ذكره من هذا الكتاب : وهو ص ٨٤ ، وفي غيره : واكتشفت انه عرض ما فهمه من هذا الرأي لا ما ورد بالفعل ! وهناك فرق شاسع بين ما فهمه باجتهاده الخاص وبين ما التفتاه في هذه الدراسة ! وكان الاجدر ، وفقا للتقاليد العلمية ، نقل هذا الرأي بنصه ، او تلخيصه تلخيصا دقيقا ، ثم مناقشته مناقشة علمية ، وهو ما لم يفعله الدكتور لاشين !

وليس لدينا في مجال الرد على ما أورده الدكتور لاشين الا ان ننقل هنا نص ما أدلىنا به في مسألة تأليف الوفد المصري ، لتتضح حقيقة هذا الخلاف المفتعل ، فقد قلنا :

« من هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصري ؟ قبل الاجابة على هذا السؤال ينبغي التفرقة أولا بينه وبين سؤال اخر هو : من الذي فكر في باديء الامر في مطالبة الاسجيز برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب العظمى ؟ ذلك ان بعض المؤرخين ، كاهمد شفيق باشا يخلط بين السؤالين ، فيظن ان صاحب فكرة تأليف الوفد المصري هو بالتالي اول من فكر في مطالبة الاسجيز برد حقوق مصر ، مع ان فكرة تأليف الوفد المصري يجب تقويمها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وان هناك وسائل اخرى لهذه المطالبة لا بد قد طرحت على بساط البحث » ، ذلك انه ليس من المعقول ان يقتصر التفكير في المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد .

هذا هو نص الرأي الذي ذكرناه في هذه الدراسة ، ومنه يتضح لنا ان التفرقة بين قضيتين : الاولى صاحب فكرة تأليف الوفد ، والثانية صاحب فكرة المطالبة برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب ، ولكن الدكتور لاشين يدور هذا الرأي ، وينكر لنا ان التفرقة بين « فكرة قيام الوفد المصري من ناحية » ثم وضع مصر بعد الحرب والمطالب التي يرغب المصريون في الحصول عليها من بريطانيا « ! ولا يوجه بين الرأيين وجه تشابه !

والغريب ان الدكتور عبد الخالق لاشين لا يكتفي بافتعال هذا الخلاف ونسبة رأي اليها لم نقله ، بل انه يستخدم في تنفيذ هذا الرأي المزعوم عباراتنا تقريبا ! فقد قلنا ان فكرة تأليف الوفد « يجب تقويمها على انها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر » ، وهو يقول ان الوفد « لم يكن سوى اسلوب ووسيلة لتحقيق هذه الغاية » ! وقد قلنا ان التفكير في المطالبة بحقوق البلاد « لا بد انه كان شاغل السياسيين الوطنيين والمتصدين لخدمة البلاد » ، وهو يدلل على صحة هذا الرأي ، ويذهب الى ان « مصر والمملكة المصرية اصبحتا شغل المصريين ومهم الاول حكاما ومعكمين طيلة فترة

الحرب « ! » فليم اذن الخلاف وارقة الجداد ؟

على ان الدكتور عبد الغفاق لاشين لا يليت ان يعود الى افتعال خلاف اخر حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، ويقيم بتفنيده بنفس الطريقة ! ، فقد أنكر وجود صاحب لفكرة تأليف الوفد قائلا بشيوعية الفكرة ، فقد ذكر ان تأليف الوفد « كان ثمرة أفكار الكتيرين في وقت واحد » ، ونسب الدكتور لاشين ان المقصود بهذا السؤال هو اول من خرج بالفكرة من حيز الفكر الى حيز التنفيذ ! - وقد سبق لسعد زغلول ان قال بنفسه في مذكراته ان الفكرة « قد جالت في بعض الرؤوس من قبل » - ولم يكن ممكنا ان يكون الامر غير ذلك - ولكن مسعدا مع ذلك ، سجل في مذكراته ان مصدر لفكرة تأليف الوفد ومنبئها هو الامير عمر طوسون « بلا لف ولا ديران ولا التياء » ، وقال ايضا ان « الامير يستحق تمثالا من الذهب لو نجحت المهمة » ، ولو تنبه الدكتور لاشين الى هذا الفرق لما اجهد نفسه في خلاف معا ، ولكان عليه ان يختلف مع سعد زغلول نفسه ، فيثبت ان الامير عمر طوسون لم يكن مصدر الفكرة ومنبئها ، او يقبل القضية ويوفر الوقت والجهد .

والغريب ان الدكتور لاشين لم يدرك الفرق بين فكرة الوفد التي ظهرت في نهاية الحرب العالمية الاولى ، من حيث انه وقد شعبي يتألف للمطالبة بحقوق مصر ، وبين الافكار التي طرحت اثناء الحرب ، فلا ينتهي لفكرة الوفد الشعبي مثلا ما اورده الدكتور لاشين من اعتزام السلطان فؤاد ومعه رشدي وعدلي اثناء الحرب السفر الى لندن بعد الحرب للتباحث مع حكومتها في « وضع مصر » ، كما لا ينتهي لهذه الفكرة ايضا ما ذكره عن اعتزام الامير حسين كامل السفر الى للسجن بعد انتهاء الحرب بغرض « تنظيم الحماية » ، او مشروعات الاستقلال الذاتي التي وضعها رشدي باشا او رشدي باشا لنفسه ومعه علي يكن في سنة ١٩١٧ . او مشروع سعد زغلول وعبد العزيز فهمي للرد على مشروع رشدي ، او مشروع امين يحيى الذي قدمه الى ونجت للرد على هذين المشروعين ، او مشروع احمد لطفي السيد وسعد زغلول وعبد العزيز فهمي في شهر أغسطس ١٩١٧ للتحاقق مع بريطانيا ، او مشروع محمد محمود باشا الذي فاتح فيه سعد زغلول في اواخر ديسمبر ١٩١٧ في ضرورة اتحاد جماعة من هل الرأي للتفكير في مصير مصر بعد الحرب !

فهذه الافكار والمشروعات جميعا تدخل في اطار المطالبة برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب ، ولا تدخل في اطار فكرة تأليف الوفد الشعبي ، الذي لا يتعدى كونه وسيلة للمطالبة بهذه الحقوق ! ، وقد كان الامير عمر هو الذي اعترف له سعد زغلول بأنه مصدر فكرة تأليف الوفد ومنبئها ، وهو ما أكدته الوقائع التاريخية التي لم يستطع ان ينكرها الدكتور لاشين . فقد ذكر انه في يوم ١٢ اكتوبر ، وبعد مقابلة سعد زغلول للامير عمر طوسون التي طرح فيها فكرة تأليف الوفد ، « ذهب سعد زغلول الى منزله ، مسعدا وصيف » وقد دعا كل من محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي ، للهاب معه اليها لدراسة هذه الخصاله بناء على ما وعد به الامير عمر طوسون « (ص ١٣٥) .

بقيت نقطة خلاف أخيرة أثارها الدكتور عبد الخالق لاشين في كتابه ، تتعلق بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة في ٢٨ يناير ١٩٢٤ . وهذه النقطة ، أكثر من أية نقطة أخرى ، تحدد منهج الدكتور لاشين في قراءة وفهم ومناقشة آراء الآخرين !

فقد أشار الدكتور عند تعرضه لهذه النقطة الى الإراء التي انقسمت بين الكتاب والباحثين والمعاصرين حول قبول سعد تشكيل الوزارة ، وكيف رأى البعض صواب هذا القبول بينما رأى البعض الآخر خطأه ، ثم زعم أننا من انصار وجهة النظر المؤيدة لقبوله ؛ وان رأينا هو ان ذلك « كان امرا لا يسد منه ، بل كان امرا طبيعيا للغاية » (ص ٣٥٥) .

واخذ الدكتور لاشين يمسرسل في هذا الخطأ ، فنكر أننا عندما اخذنا بسعد رأينا لم نجد « سوى حجة واحدة نكبيء عليها ، وهي ان التغييرات الجديدة التي حدثت في مصر قد آلت من الناحية النظرية « التوكيل الشعبي » الذي قام الوفد بمقتضاه ، والذي لم يكن امامه من بديل غيره ، نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد في ذلك الوقت ، ومن ثم فقد تعين على سعد والوفد ان يبحث عن اساس اخر يستمد منه شرعية مهمته ، وكان ذلك الاساس هو « ثقة المناهجين » .

ثم اعلى الدكتور لاشين بعد ذلك مقعد النقد ، واخذ في مهاجمة ما نسبته اليها من رأي ، مستخدما ألفاظ الخلط والتناقض وغيرها فقال : « ونعتقد ان في ذلك خطأ شديدا بين الاشتراك في الانتخابات وبين قبول سعد رئاسة الوزارة ، وهو ما لم يستطع الباحث (أي صاحب هذا القلم) الاقتراب من مناقشته من قريب او بعيد ، وأكثر من هذا فان الباحث قد وقع خلل بلحده في تناقض واضح حينما سلم ابتداء بان قبول سعد زغلول الحكم وما حدث خلال فترة حكمه من مشاكل وعقبات كبيرة بلغت ذروتها بمقبول سير لي ستاك - مرندار الجيش المصري وحاكم عام السودان - كان انكسارا للحركة الوطنية بعد انطلاقتها الكبرى في مارس ١٩١٩ ، حيث أصبحت الامة بخلان وقتي من جراء ما أصابها في شخص زعيمها وقائدها خلال حكمه ، الامر الذي مكن كلا من القصر والاحتجاج من تنفيذ كل اغراضهما . وترتب على ذلك كله ان اخمدت الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان ، وابتعدت القوى الوطنية عن الحكم ، ونكل بالبرلمان وشغلت الامة عن قضيتها بالصراع الداخلي من اجل الدستور » (ص ٣٥٥) .

والسؤال الآن : أين الحقيقة من كل ما فكره الدكتور لاشين ؟ وكيف يمكن ان يسيء باحث فهم ما يقرأ الى حد قلب الحقائق على هذا النحو ؟ ان الدكتور عبد الخالق لاشين ، لو عني بقراءة رأينا في هذه القضية كما يفرضه منهج البحث التاريخي، لوجد أننا في الصفحة ٤١٧ من هذا الكتاب قد هاجمنا قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة وقتنا بالحرف الواحد : « وبما ليته عهد بها الى احد مساعديه ، لان النتائج كانت باهظة حقا على مصر وعلى الحركة الوطنية وعلى سعد باشا شخصيا » . ثم ناقشنا القضية على الاساس التالي ، فقلنا : ان الاساس هنا هو تصريح ٢٨ فبراير ، فان هذا التصريح لم يترتب عليه فقط استقلال متقوص بصر ، بل ودستور رجعي ايضا .

يملج الملك سلطات تطغى على سلطة الأمة • فما هو الملعن المترتب على هذا ؟ هنا الملعن هو أنه إذا تولى سعد باشا رئاسة الوزارة ، فاما ان يتصرف في حدود الاستقلال التام والحدود الدستورية الراسية ، فيخالف بذلك شروط الزعامة ، ويتصاوى مع ابطال تصريح ٢٨ فبراير في قبول التصريح ولو من الناحية الفعلية ، واما ان يتصرف في اطار استقلال غير موجود ، فيعرض نفسه ويعرض البلاد للصدام مع قوى اكبر منه ، فينكشف ضعفه وينكشف ضعف البلاد معه ، وتكون النتيجة المفاق الضرر بالقضية الوطنية • ولقد اتبع سعد زغلول في الوزارة التي تولى رياستها ، السياسة التي تليق بزعيم أمة ، وتصرفت مصر في عهده تصرف الامم الكاملة المستقلة ، فازدهم عهده بالاحداث الكبرى في مصر وفي السودان ، وحدثت اصطدامات خطيرة بينه وبين الانجليز والفرنسيين وصلت باياد الثوري السي فراه ، لها كلفت ترتكب جريمة مقبيل السردار ، حتى تقاضاه الانجليز وتقاضاه انقصر لمن هذا مضاعفا ، وكان انكسار الحركة الوطنية بعد انطلاقها الكبرى في مارس ١٩١٩ » •

واكثر من ذلك اننا هاجمنا المبررات التي استند اليها اصحاب الرأي بقبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، وهي المبررات التي تقول بأن وجود سعد في رئاسة الوزارة ووجود المستر رمزي مكدونالد في رئاسة الوزارة البريطانية وهو الذي كان على علاقات ودية مع سعد زغلول ، كما كان لحزبه دور هام في الدفاع عن مصر امام الرأي العام البريطاني ، اما هو فرصة حسنة ولا يجب ان تضيع • فقلنا : « ان قيام الحكومة العمالية ، كان يجب - في حد ذاته - ان يكون سببا في ابتعاد سعد زغلول عن رئاسة الوزارة • لان الضعف الذي نشأت فيه هذه الحكومة العمالية بازاء المعارضة القوية التي كانت تواجهها ، كان من شأنه ان يدفعها الى تلمس القوة على حساب مصر ، لا ملاحقة القوة مصر » •

هنا هو الرأي الذي سجلناه في هذه الدراسة في قبول سعد زغلول تشكيل الوزارة ، ولكن الدكتور لاشين فهم العكس منه تماما - رغم وضوح عباراته وكثرة تحذيراته - فزعم اننا من انصار قبول سعد هذا التشكيل !

على ان الدكتور لاشين لا يلبث ان ينساق الى خطأ اكبر • فيخلط بين رأينا في قبول « الوفد » الحكم ، وقبول « سعد زغلول » الحكم ، ولا يدرك الفرق الكبير بين المقصدين ، ثم يمسوق رأينا المؤيد لقبول « الوفد » الحكم على انه تأييد لقبول « سعد » الحكم ! ولو انه على بقراءة ما كتبناه بالدقة المطلوبة ، لعرف انه كانت هناك بعض الآراء التي برزت في ذلك المين ، والتي كان يتزعمها الامير عمر طوسون ، وكانت ترى ان تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التي سبقتها ، على اساس ان المحيطة تقضي على كل من انتخبهم الأمة للنيابة عنها في البرلمان ، ان يتمتعوا عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا في تأليفها أي تدخل ، حتى لا يكون ذلك اعترافا منهم بتصريح ٢٨ فبراير الذي لم ترش عنه الأمة !

وكان رأينا أن قبول الوفد الحكم كان « أمرا لا بد منه ، بل كان أمرا طبعيا

للعناية . ذلك ان قيام دستور ١٩٢٣ وامكان اجراء الانتخابات العامة ، قد ألغى من الناحية النظرية التوكيل الشعبي الذي قام الوفد بمقتضاه ، والذي لجأ اليه في ذلك الحين بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التي كانت مبسطة على البلاد وتعذر تأليف وفد بانتخاب عام . ومن ثم فقد أصبح يتعين على الوفد ، بعد قيام الدستور ، أن يعتمد في ممارسته لجهته وسلطته على اساس اخر غير التوكيل القديم ، وهذا الاساس هو ثقة الناخبين ، فالأما ما نالها استمرت مهمته ، وأما فقدما انتهت مهمته واستأنفها بعده من توليه الأمة ثقتهما » .

ويطبيعة الحال فان قبول الوفد الحكم لا يقتضي ان يشكل سعد زغلول بنفسه الوزارة ، اذ كان يمكنه ان يعهد بهذه المهمة لآخر مساعديه ، وكان من انصار هذا الرأي داخل الوفد هرم سعد زغلول ، السيدة صفية زغلول ، وواصل غالي وامين يوسف ، وقد أيدوا هذا الرأي في هذه الدراسة كما بينا ، ولو أنك الدكتور لاشين الفرق بين القضيتين با وقوع في هذا الخطأ !»

وقد أوردت هذا الخلاف وعيني أيضا على الباحثين الجدد ومنهج البحث التاريخي ، ذلك ان القراءة السطحية لأراء الآخرين ، والتورط في مناقشة هذه الأراء بدون استيعاب لها ، هو مجازفة خطيرة توقع الباحث في هرج شديد ، وتكشف ادعاه ، ولا يعني من ورائها سوى الخسران !»

على كل حال ، فلعلي بهذا القدر من المناقشة أكون قد قدمت لهذه الطبعة الجديدة بعض الإضافات ، وساعدت على تحديد بعض القضايا التاريخية الخلافية ، ويبقى دائما ان الحقيقة التاريخية هي ملك لامتلاك تثير لها حاضرها وتساعدنا على بناء مستقبل أفضل ، فالتاريخ ليس - كما يتوهم الكثيرون - علم الماضي ، وإنما هو علم الحاضر وعلم المستقبل . ودراسة الحدث التاريخي لا قيمة لها في الواقع الا لم تزودنا بالخبرة اللازمة لفهم أفضل للحاضر وبناء أفضل للمستقبل .

د. عبد العظيم رمضان

مصر الجديدة في ٢٥ أبريل ١٩٨٢

تقديم الطبعة الأولى

تعالج هذه الرسالة موضوع تطور الحركة الوطنية في مصر من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٣٦ . وهي فترة تبدأ بثورة وتنتهى بمعاهدة . أما الثورة فهي ثورة مارس ١٩١٩ التى هب فيها الشعب المصرى بكامل طبقاته وعناصره : بفلاحيه وأعيانه ، بعماله وطلابه ، برجالهنسائه ، بمسلميه وأقباطه - لأول مرة فى تاريخه ، ليطرد الاحتلال من أرضه ، بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك فى طرد هذا الاحتلال . وأما المعاهدة فهي معاهدة ١٩٣٦ ، التى حددت نهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد انجلترا .

ولقد كان من الضرورى أن تقوم هذه المحاولة لدراسة هذا الموضوع فى اطار المقاييس العلمية . فهذه الحركة لم تعالج من قبل بطريقة أكاديمية ، ومن كتب عنها من المؤرخين والباحثين اما أنه تناول جانباً من جوانبها - كما فعل بنجاح الاستاذ محمد شفيق غربال فى كتابه : «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» ، واما أنه أراد التعرض لها ككل ، ولكنه أغفل بعض جوانبها ، ولم يخضعها فى الوقت نفسه لمقاييس الدراسة العلمية التاريخية - وهذا هو ما فعله الاستاذ عبد الرحمن الرافعى .

وفى الحقيقة ، فإن دراسة هذه الحركة هى دراسة شاقة ومتشعبة ، سواء من ناحية تناولها موضوعياً ، أو من ناحية مصادرها . فالحركة الوطنية فى مصر ، كحركة جماهيرية ، متعبددة الجسوانب والعناصر والوسائل . فهناك (أولاً) حركة سياسية قامت للتخلص من الاستعمار . وهذه الحركة بدأت كحركة صادرة من أعلى ، فقد بدأت كحركة أعيان ، وبنت استراتيجيتها على خطتين : خطة متطرفة تنادى بالاستقلال التام ، وخطة معتدلة احتياطية تطلب أقصى ما يمكن لمصر من الحرية تحت ظل الحماية . ولكن هذه الحركة لم تلبث أن استولى عليها الفلاحون والعمال والتجار والمثقفون ، فادى تدخل هذه القوى الاجتماعية الجديدة الى تعزيز الحركة ، والى تعديل خطة الأعيان ، فقد اختفت الخطة المعتدلة ، ولم تعد الا خطة واحدة فقط هى الخطة المتطرفة التى تنادى بالاستقلال التام . ثم

انسحب الفلاحون من الحركة ، وعادوا الى أمور معاشهم وحقوقهم ، وشغل العمال بمركزهم ضد الاستغلال ، فانهضت الحركة في المدن تقريبا : في يد التجار والمحامين والصحفيين والطلبة وأصحاب المهن الحرة . وكان من الطبيعي أن يؤثر دخول وخروج هذه القوى الاجتماعية في الحركة السياسية وفي النتيجة النهائية التي وصلت اليها .

وهناك (ثانيا) حركة دستورية قامت لفك إغلال الحكم الاوتوقراطي ، وهذه الحركة جزء لا يتجزأ من حركة التحرر من الاستعمار . وقد تمخض عن هذه الحركة دستور بورجوازي يعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي قائم . ولكن هذا الدستور ظل موضع انتهاك مستمر من القصر ، مما كانت نتيجته انسحاب القوى الوطنية من مواقعها الامامية في مواجهة الاستعمار ، وتحولها اليه في معارك بالغة العنف والشدة . وكان لذلك تأثيره المحتوم على مستقبل القضية الوطنية .

وهناك (ثالثا) حركة اشتراكية قامت للتخلص من الاستغلال . وقد بدأت هذه الحركة على يد العناصر الاجنبية ، ثم تشرت في يد العناصر الوطنية ، ثم غاصت في بحر الفشل بعد أن أثقل زورقها بالأخطاء . ولكنها على كل حال كانت تجربة جديرة بالدراسة .

هذه هي جوانب الحركة . أما عناصرها فهي كثيرة : فهناك (أولا) الوفد . وتاريخ الحركة الوطنية خلال هذه الفترة هو في الحقيقة تاريخ الوفد : لقد تألف الوفد بعد الحرب العالمية الأولى للمطالبة بالاستقلال بمناسبة ازماع عقد مؤتمر الصلح . وقد تألف من جماعة تنتمي في معظمها الى الطبقة البورجوازية الكبيرة ، وقد تلقى مساعدة الحكومة القائمة ، حكومة رشدي باشا ، كما تلقى تأييد السلطان . ولكنه وجد من الضروري الاستناد الى توكيل مباشر من الشعب لتعزيز صفته التمثيلية ، فطبع لذلك عدة ألوف من التوكيلات راح يوزعها في أنحاء البلاد لتعرد حاملة مئات الألوف من التوقيعات . وسن لنفسه قانونا التزم فيه بالألا يتصرف في المهمة التي استندت اليه ، والا يخرج عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته . ولكن أحدا ممن اشترك في تأليف الوفد أو تأييده ، لم يدر بخله أن هذه الوكالة الصورية التي قصد بها محاكاة انجلترا ، سوف تنقلب الى حقيقة ملموسة ، فيصبح الشعب هو الاصيل والوفد هو الوكيل . كما أن أحدا من رجال الوفد ممن كانت تحكمهم عقليتهم القانونية التي كانت تعتبر المسألة المصرية قضية تعالج بالرافعات والمذكرات تطرح أمام مؤتمر الصلح ، أو تعالج بالمناقشات مع بريطانيا ، لم يتصور أيضا

إن هذه المسألة سوف تنقلب الى مسألة جماهيرية يتولى فيها الشعب الدور الرئيسى ويصبح قوة تسقط الحكومات وتهز فؤاد الاحتلال وتحرز المكاسب والانتصارات . فلما قام الشعب قومه فى ثورة مارس ١٩١٩ . وقلب النظريات الى حقائق ، والمراقعات الى مظاهرات ، والأقلام الى حراپ ، واجبر الحكومة البريطانية على التقهقر والتراجع ، أخذت قيادة الوفد تنقسم حول تقدير هذه القوة وتقدير قدرتها على استخلاص حقوقها كاملة من بين أنياب الاحتلال : فبينما آمن سعد زغلول بهذه القوة ورأى الارتكان اليها والاستعانة بها ، أراد الآخرون قبول القدر المحدود من الاستقلال الذى عرضته انجلترا ، متذرعين بأن الشعب لن يقوى على متابعة المقاومة والمصارعة ، وخرج المخالفون لسعد . وانقسم الوفد . وحول هذا الانقسام تشكلت الحياة السياسية المصرية وأرسيت تقاليدھا وتأثرت القضية الوطنية .

ثم هناك أيضا من العناصر الأخرى القصر ومساندته الأولى للحركة ، ثم انسحابه منها عندما اشتدت ریح الانجليز ضدها ، ثم مؤامراته ضد الشعب وتربصه بالدستور واشتباكاتھ مع الوفد . وهناك أيضا أحزاب الأقلية : حزب الأحرار الدستوريين ، الذى يعتبر الطور الثالث لحزب الأمة ، والحزب الوطنى الذى كان يمثل السلبية فى الحركة الوطنية ، ثم حزب الاتحاد وحزب الشعب ، الحزبان اللذان استقطبا اليھما أذنان القصر .

والى جانب هذه العناصر السياسية توجد عناصر اجتماعية : فهناك البورجوازية الكبيرة المكونة من كبار الأعيان والرأسماليين ، وهناك البورجوازية الصغيرة المكونة من صغار التجار وأصحاب الحرف ، وهناك (الانجليزنتسيا) المكونة من الطلبة والموظفين وأصحاب المهن الحرة ، وهناك الفلاحون والعمال . ولكل عنصر من هذه العناصر دوره ووزنه فى الحركة الوطنية .

فإذا انتقلنا لبحث وسائل الحركة فى الوصول الى غاياتها وتحقيق أهدافها ، نرى (أولا) وسائل سياسية اتخذت شكل محاولات مع الدول: تارة فى مؤتمر الصلح ، وتارة فى مؤتمر لوزان . كما اتخذت شكل محاولات مع انجلترا تمثلت فى « المفاوضات » التى استغرقت عدة أدوار وتأثرت بها الحياة السياسية فى مصر أيضا تأثير . كما نرى وسائل شعبية تمثلت فى مقاومة اتخذت مختلف الصور والأشكال ، فعلى المستوى الجماهيرى ، اتخذت أولا شكل ثورة عارمة اشتعلت من أقصى البلاد الى

أفصاها ، ثم تحولت هذه الثورة الى مقاومة سلبية تمثلت في حركة اضراب الموظفين ، وحركة مقاطعة لجنة ملنر التي سادت كل ناطق وصامت ، واتخذت أيضا شكل اضرابات واعتصابات ومظاهرات يقوم بها الطلبة والعمال والتجار والصناع . وعلى المستوى الفردي ، تمثلت في مقاومة سرية نبعت من تنظيمات سرية للاغتيال السياسي أفضت مضجع الاحتلال ، وألقت النعر والغرز في قلوب أفراد الجالية البريطانية .

وهكذا يظهر جليا ، أن دراسة هذه الحركة ، هي دراسة متشعبة ، ومتعددة الجوانب . ولهذا فعندما أخذت في معالجتها ، كان على أن أنتهج سبيلا من سبيلين : إما أن أقسمها تقسيما موضوعيا ، فأفرد فصلا لكل من الحركة السياسية ، والحركة الدستورية ، والحركة الاشتراكية ، والوفد ، والانجليز ، والقصر والاحزاب .. الخ ، وإما أن أقسمها على أساس الترتيب الزمني لتطور الأحداث . على أني بعد امعان الفكر ، رأيت أن حوادث هذه الفترة ، هي حوادث متلاصقة ، يركب بعضها بعضا ، ويأخذ بعضها بخناق بعض ، وإذا كان من الممكن عقد فصل خاص عن الحركة الاشتراكية ، فمن المتعذر ذلك بالنسبة للحركة الدستورية ، التي هي جزء لا يتجزأ من قضية التحرر الوطني . وكذلك الأمر بالنسبة للعناصر السياسية التي لا يمكن افراد فصل لكل منها دون أن تتكرر الحوادث وتتشابه الموضوعات . عدا ذلك فإن تناول الحركة الوطنية على هذا التقسيم ، هو أشبه بتمزيقها الى شرائع وعينات ، مع أن الواجب دراسة هذه الحركة ككائن حي يتفجر بالحياة والنشاط .

وعلى ذلك ، فقد قمت بتقسيم الحركة تقسيما زمنيا الى ثلاثة عشر فصلا ، ولكني لم أغفل الاستفادة من التقسيم الموضوعي السالف الذكر ما استطعت : فقد مهدت لهذه الفصول بتمهيد تناولت فيه الأصول الاجتماعية والأيدولوجية والسياسية لهذه الحركة ، فتحدثت عن نشأة البورجوازية المصرية في الثلث الأخير من القرن الماضي ، وتكلمت عن الحزب الوطني وحزب الأمة كمدرستين وطنيتين ، تمثل كل منهما اتجاها وطريقة في مقاومة الاحتلال . وعقدت الفصل الأول لمقدمات ثورة ١٩١٩ ، فتناولت في القسم الأول منه تطور مركز الاحتلال في وادي النيل ، كما تناولت في القسم الثاني تطور الفكرة القومية في مصر ، على اعتبار أن هذا التطور في مركز الاحتلال ، وفي فكرة القومية كان يسير نحو التصادم الذي وقع في ثورة مارس ١٩١٩ . ولما كان الاقتصار على الدوافع السياسية لا يكفي لتفسير اشتراك جميع عناصر الشعب وفتاته في هذه

الثورة الفريدة الشاملة ، فقد تناولت فى قسم خاص من هذا الفصل
الاسباب المادية ، مبينا عوامل التخسر الثورى فى كل طبقة من الطبقات .

ومن الفصول التى تنتمى الى التقسيم الموضوعى ، ذلك الفصل الذى
عقدته للكلام عن التنظيمات الثورية ، وفيه تناولت نصأة اللجان الوفديه
وتطورها ، كما تناولت الدور الثورى للجنة الوفد المركزية وعلى رأسها
عبد الرحمن فهمى بك ، وعالجت مسألة الجمعيات السرية التى نشأت أثناء
الثورة ، وتحدثت عن تنظيمات الطلبة والعمال والموظفين .

ومن هذه الفصول أيضا ذلك الذى عقدته عن الحركة الاشتراكية .
وهو تحت عنوان « النيارات اليسارية فى الحركة الوطنية » وقد جعلت
مكانه فى موضع يمثل - زمنيا - انتهاء حقبة مليئة بالنشاط الاشتراكي.
وابتداء فترة من التدهور والاضمحلال .

ولما كانت مهمة الباحث أن يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين
فقد توخيت دائما أن أتجنب المسائل التى استوفها غيرى من الباحثين
بالدرس ، تصديا للجوانب التى لم تدرس بعد ، أو درست بشكل منقوص
أو غير أكاديمي . كما توخيت التعمق دون تفاصيل اكتفاء بالاحكام .
وأمل أن أكون قد أفلحت فى ارسال أكبر شعاع من الضوء على أوسع رقعة
من تاريخ هذه الحركة .



هذا فيما يختص بموضوع الرسالة . فإذا انتقلنا الى المراجع فإن
أول ما يلاحظ بشأنها ، هو أنها موزعة متناثرة فى بطون الكتب الرسمية،
وفى الوثائق التى أصدرتها الحكومتان المصرية والبريطانية ، وفى تقارير
اللجان الرسمية ، ومضابط البرلمان المصرى والانجليزى . وفى الاوراق
الخاصة ، والمذكرات ، والتقارير السرية والخطب ، والاحاديث ،
والتصريحات ، والبيانات ، والدراسات وغيرها . كما يلاحظ أن كثيرا من
الحقائق الجديدة موجودة فى بطون الصحف الماصرة . ويمكن تقسيم
هذه المراجع توجه عام الى نوعين : مراجع أصلية (مصادر) ، ودواست .
أما المراجع الأصلية فتشتمل على الانواع الآتية :

١ - وثائق رسمية :

وخير ما صدر من هذه الوثائق : « قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦
بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى »

وهو الكتاب الذى أصدره مجلس الشيوخ المصرى ، وذيله بجمع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات والمحادثات من سنة ١٦٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ، ووافق السودان سنة ١٨٩٩ ، وتقرير اللورد ملر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وجميع المناقشات البرلمانية التى دارت عند عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ . وواضح أن هذه الوثائق جميعها ذات قيمة كبرى فى دراسة هذه الحركة . وقد قامت الحكومة المصرية فى عام ١٩٥٥ بإصدار كتابها الأبيض عن القضية المصرية من ١٨٨٢ - ١٩٥٤ الذى سجلت فيه الوثائق التى تضمنها « قانون رقم ٨٠ » ، وأضافت إليها ما تم بعد ذلك من أحوار المفاوضات حتى عام ١٩٥٤ . وكانت قد أصدرت قبل ذلك ، أى فى عام ١٩٥٣ ، كتابها الأخضر عن السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ، الذى ضمنته الكثير من الوثائق الرسمية التى تناولت مسألة السودان . فتكونت بهذه الكتب الثلاثة ثروة ضخمة لدراسة هذه الحركة على المستوى الرسمى . وهناك وثائق أخرى أصدرتها الحكومة تتصل ببعض جوانب الحركة الوطنية : منها مجموعة محاضر اللجنة العامة المتفرعة من لجنة الدستور ، ومنها وثائق إلغاء الامتيازات ، ومنها الكتاب الذى أصدره صدقي باشا فى عام ١٩٣٠ عن « الدستور المصرى وقانون الانتخاب » ، الذى صدره بمقدمة تفسيرية طويلة تكشف الكثير من أسباب الصراع بين الديمقراطية والديمقراطية . وإلى جانب هذا كله مضابط البرلمان التى حوت الكثير من المناقشات الهامة حول القضية المصرية .

٢ - وثائق غير رسمية :

فاذا انتقلنا الى دراسة الحركة الوطنية على المستوى الشعبى ، نجد نوعا من المصادر الأصلية لا يقل أهمية عن الوثائق الرسمية السالفة الذكر ، وهو الذى يتمثل فى المراسلات المتبادلة بين الزعماء ، والتقارير السرية ، والتصريحات ، والخطب والأحاديث ، كما يشتمل على المذكرات التى سجلها بعض من شاركوا فى الحلبة السياسية . وهذا النوع من المصادر على درجة كبيرة من الأهمية ، بل هو أساس متين لأى بحث يتوخى الحصول على مادته من منابعها الحقيقية . ولقد أفاد هذا البحث من الوثائق التى نشرها الدكتور محمد أنيس الخاصة بالمراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى . فمما لا شك فيه أن هذه الوثائق ، قد كشفت النقاب عن صفحة خفية من نشاط لجنة الوفد المركزية فى

أثناء وجود سعد باشا وأعضاء الوفد في باريس ، كما كشفت عن طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين أعضاء لجنة الوفد المركزية في مصر ، وكذلك بين أعضاء الوفد في باريس ، وألقت شعاعا ساطعا من الضوء على حركة مقاطعة لجنة ملتر والروح المحركة فيها .

ومن الرسائل التي أفادت في كشف حقيقة أسباب الخلاف بين سعد زغلول وأعضاء الوفد ، تلك التي نشرها الاستاذ عيد القادر حمزة في الكتيب الذي أصدره بعنوان : « اذكروا سعد وصحبه المعتقلين » . وهي رسائل قليلة كتب سعد زغلول بعضها الى سعيد بك زغلول ، والبعض الآخر الى السيدة أم المصريين ، ولكن أهمها ما أرسله الى صديقه طاهر اللوزي بك ، وخصوصا الخطاب الذي سطره في يوم ٣١ يناير ١٩٢١ ، وفيه يكشف عن أسباب الخلاف بينه وبين بعض أعضاء الوفد في أوروبا ، ويحلل في براعة نفسيات هؤلاء الاعضاء وأصولهم السياسية والفكرية .

وتعتبر من المصادر المكتملة لنور المراسلات السالفة الذكر ، الخطاب التي ألقاها سعد زغلول بعد عودته من نفيه الأول وبعد عودته من نفيه الثاني . والخطب الأولى نشرها أحمد حافظ عوض بك بعنوان : « تحية الرئيس في منفاه » ، وأضاف إليها بعض الأحاديث التي أدلى بها سعد باشا الى بعض الصحف . أما الخطاب الثانية فقد جمعها محمود فؤاد ونشرها تحت عنوان : « مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة » . وقيمة الخطاب التي ألقاها سعد باشا بعد عودته الى مصر ، عقب المفاوضات ملتر ، أنها تكشف النقاب عن جانب من أسرار هذه المفاوضات التي لم تسجل لها محاضر ، ولهذا فهي تعد ، مع تقرير لجنة ملتر ، المصدر الرئيسي عن هذه المفاوضات الهامة . ولقد قام الاستاذ محمد ابراهيم الجزيري ، سكرتير سعد زغلول ، بعمل هام عندما جمع جميع الخطب التي ألقاها سعد باشا ، والبيانات التي أصدرها ، والأحاديث التي أدلى بها أثناء توليه رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٤ في كتاب أصدره تحت عنوان : « آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب » ، فكان هذا الكتاب سجلا هاما لكثير من أحداث هذا العهد . وتعتبر من الخطب السياسية الهامة تلك التي ألقاها مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية عن معاهدة ١٩٣٦ ، فقد كشفت عن بعض ما دار في هذه المفاوضات التي لم تسجل لها محاضر أيضا . وقد نشرت وزارة محمد محمود باشا الخطب والأحاديث التي أدلى بها محمد محمود باشا ، منذ أسندت اليه رئاسة الوزراء سنة ١٩٢٨ في

كتاب بعنوان « اليد القوية » ، وهى ذات فائدة فى كشف بعض جهات نظر هذه الحكومة فى الحكم وخطتها فيه .

وجميع الخطب السالفة الذكر قد نشرت ، وبمعنى آخر أعيد نشرها فى كتب أو مجسوعات ، أما الباقي فهو موجود فى بطون الصحف المعاصرة ، ولا مندوحة عن الاطلاع عليها ، وتعتبر خطب النحاس باشا التى ألقاها فى المناسبات المختلفة ذات أهمية فى كشف أسرار الصراع الحزبى بين الوفد والأحزاب الأخرى . ولعل أهم هذه الخطب تلك التى ألقاها فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ فى ظروف الازمة الحبشية الإيطالية ، فمن المستحيل دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، بطريقة مستوفاة ، دون الرجوع الى هذه الخطبة التى تبين انطباعات الازمة الدولية على الموقف الداخلى فى مصر .

ويصارع الخطب السياسية فى الأهمية كمصدر من مصادر هذه الحركة ، البيانات الرسمية وقرارات الأحزاب وأحاديث الزعماء والساسة مع مراسلى الصحف ، وهذه كلها موجودة فى بطون الصحف بصفة رئيسية . وان أعيد نشر بعضها فى بعض الكتب السالفة الذكر التى تضمنت الخطب . وقد جمع أحمد شفيق فى حولياته كثيرا من هذه البيانات والأحاديث ، التى يعتبر من أهمها الحديث الذى أدلى به حسين رشدى باشا فى يوم ١٥ ابريل ١٩١٩ لوفد من رجال الصحافة والقانون فى أثناء الازمة التى خلقها اضراب الموظفين . وقد نشر بعد ذلك التاريخ بعامين . ومن أهم هذه الأحاديث أيضا ، تلك التى أدلى بها رشدى باشا ، وعلى باشا ، وثروت باشا ، ومحمد سعيد باشا الى مراسلى الصحف فى أثناء وجود لجنة ملنر بمصر . وقد أفادت هذه الأحاديث مع غيرها فى الوصول الى نتيجة هامة جدا ، وهى أن بلاغ لجنة ملنر المشهور فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ لم يكن ثمرة احكام المقاطعة ورغبة لجنة ملنر فى كسر حدتها . كما ذهب الكتاب والمؤرخون ، وانما كان ثمرة اتصالات واسعة مع على باشا وزملائه . وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض مع اللجنة .

وتعتبر المقالات مصدرا هاما من مصادر هذا البحث . وخصوصا المقالات الصحفية التى تكشف عن اتجاهات الأحزاب التى تنتمى اليها ، وذلك عندما تقصر عن أداء هذه المهمة الخطب والبيانات والأحاديث . وأهم المقالات السياسية فيما يختص بتاريخ الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الاولى ، تلك التى ظهرت فى «الجريدة» ، و «اللواء» ، و «المؤيد» . ومعروف أن الشعور الوطنى قد أفصح عن نفسه فى تلك الفترة فى

مقالات الصحف العربية والفرنسية ، مما دفع بعض الباحثين الى أن يطلقوا على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم «الطور الصحافي» . وليس معنى هذا أن شأن المقالات الصحفية قد قل بعد قيام ثورة ١٩١٩ عندما أخذ الشعور الوطني يفصح عن نفسه في المظاهرات وأعمال العنف والمقاومة ، فقد كانت المقالات الصحفية في هذه الفترة من الأدوات الرئيسية في الهب عواطف الجماهير ، ودفعها الى العمل السياسي ، وخصوصا في الفترات التي كانت تخف فيها وطأة الرقابة ، كما أنها كانت وسيلة الأحزاب في معاركها السياسية ، مما يبين كبير أثرها في دراسة هذه الحركة .

٣ - المذكرات :

وهذا المصدر من أهم المصادر لهذه الدراسة . ومن أفضل ما نشر منه مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل : «مذكرات في السياسة المصرية» . وهي أقرب الى الذكريات ، بل هي أشبه بالكتب المعاصرة . لأن الكاتب تعرض فيها لبعض الوقائع التي لم يشارك فيها بنصيب قليل أو كثير . ولما كان الدكتور هيكل قد اتخذ في الحركة الوطنية خطا معاديا للكثرة الجماهيرية ، فقد عمد في كثير من الوقائع التي شارك فيها : إما الى اغفال الإشارة اليها بتاتا ، كما حدث مثلا عندما أغفل الإشارة الى مؤامرة وثائق سيف الدين على أهميتها ، وأما الى بذل أقصى ما أوتي من بلاغة ومهارة في عرض الواقعة من جانب لا يعرضه لسخط القاري . ولا أقصد بهذا القول التقليل من أهمية هذه المذكرات ، فهي دون شك تحوى رصيда ضخما من الحقائق ، وإنما أقصد الإشارة الى خطورة الاعتماد عليها دون الرجوع الى المصادر التاريخية الأخرى . وهذه القاعدة تنسحب أيضا على بقية المذكرات .

ولقد كان من سوء حظ هذا البحث ، أنه لم يدرك مذكرات سعد زغلول باشا ، التي لم تنشر حتى الآن . ومع ذلك فقد استفدت الى أبعد الحدود مما نشر من أجزاء من هذه المذكرات . وقد أذيع بعضها على لسان مكرم عبيد باشا في الخطبة التي ألقاها في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني في يوم الأربعاء ٩ يناير ١٩٣٥ ، كما نشر البعض الآخر في سلسلة المقالات التي كتبها الاستاذ محمود سليمان غنام في جريدة «صوت الأمة» في ربيع عام ١٩٤٨ ردا على مذكرات صدقي باشا . وهذه الأجزاء من المذكرات ، بالإضافة الى المذكرة القبية التي نشرها الأمير عمر طوسون عن

دوره في الحركة الوطنية من ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ، لا غنى عنها لدراسة نشأة فكرة تأليف الوفد وتطورها . وقد استعصت عن الأجزاء التي لم أرها من مذكرات سعد زغلول بالاعتماد على ما صدر عنه من خطب ومراسلات وبيانات وأحاديث . وقد نشر الأستاذ مصطفى أمين بعض أجزاء أخرى من مذكرات سعد زغلول في سلسلة المقالات الصحفية التي نشرها عن أسباب فشل ثورة ١٩١٩ في صحيفة الاخبار في أواخر صيف عام ١٩٦٣ ، ولكنني لم أجد فيها جديدا يعينني على إضافة شيء الى البحث . وقد تعرضت بالتفنيذ لبعض ما ورد في هذه المقالات ، وخصوصا لفكرة سعي سعد زغلول الى الجمهورية ١٠

ومن أهم المذكرات التي نشرت أيضا ، مذكرات الدكتور يوسف بحاس عن مفاوضات عدل كيرزن . ولا غنى عنها ، مع محاضر الجلسات الرسمية ، في تصوير الجو الذي كان يفاوض فيه المفاوض المصري برئاسة عدل باشا . وقد نشرت دار الهلال في عام ١٩٥٠ مذكرات صدقي باشا ، والجزء الخاص منها بالفترة التي تحت البحث مقتضب ، واستخلاص الحقائق منه يحتاج لجهد وحذر ، لأن ذاكرة صدقي باشا كثيرا ما خانت في رواية بعض الوقائع التي قام فيها بانتهاك الدستور . وقد نشرت مجلة « المصور » فيما بين أول سبتمبر وأول ديسمبر ١٩٥٠ ذكريات الأستاذ أحمد لطفى السيد ، وقد أعاد الأستاذ طاهر الطنأحي نشرها في عدد خاص من «كتاب الهلال» صدر في فبراير ١٩٦٢ تحت عنوان «قصة حياتي» . وهي ذكريات هامة وتسند نقصا في معالجة الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى ، وتعتبر مع مقالات «الجريدة» المصدر الرئيسي للكتابة عن «حزب الأمة» . وقد نشر الأستاذ احسان عبد القدوس ذكريات والدته السيدة «فاطمة اليوسف» في كتاب بعنوان «ذكريات» ، . ويعطى الجانب الصحفي من هذه الذكريات صورة مجسدة لسطوة الوفد وسيطرته على الجماهير في الفترة الخاضعة للبحث .

ومن أحسن المذكرات ، التي لا غنى عنها في معالجة مسألة خروج الجيش المصري من السودان ، ما كتبه أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الأتالي أحمد بك رفعت عن « أعمال الجيش المصري في السودان ومأساة خروجه منه » . وقد طبعت هاتان المذكرتان على نفقة الأمير عمر طوسون . وهناك الكتاب المقيم المسمى : « ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية » . وقد كتبه كاتب متفكر تحت اسم « الباحث المطلع محزون » ، وهو مصري من الذين أقاموا بالسودان ،

وشهدوا اضطرابات عام ١٩٢٤ ، (ولم أوفق الى معرفة هذه الشخصية)
وقد خصص الجزء الأول منه لبيانات خاصة بعبد ضحاحيا مصر في
السودان ، أما الجزء الثاني فقد ضمنه مشاهداته في السودان ، وتسوده
نبرة حزينة بسبب الخطة البريطانية في فصل السودان عن مصر .

ولا أدري ان كنت محققا في ضم كتابي الاستاذ محمود أبى الفتاح
« مع الوفد المصرى » ، « المسألة المصرية والوفد » الى نوع المذكرات أو
الذكريات . فهذان الكتابان الهامان يفتيان صحفيا أخبار الوفد في أوروبا
في عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، ولم يقصد بهما كاتبهما أن يكونا على صورة
ذكريات ، ولكن نظرا لأنهما تضمنتا وقائع رأها الكاتب بنفسه أو سمعها
بأذنيه ، فقد كانت لهما الى حد ما قيمة المذكرات . وعلى كل حال ، فإن
دراسة أعمال الوفد في أوروبا ، لا يمكن أن تستغنى عن هذين المصدرين .

٤ - الصحف والمجلات :

ولهذا المصدر في هذا البحث أهمية خاصة . فهو السفر الضخم ،
الذى يحوى في باطنه كل التصريحات التى أدلى بها الساسة والزعماء ،
وكل البيانات الرسمية والخطب ، والمقالات ، والأحاديث التى لم تجمع
في كتب أو مجموعات . ولقد كانت مهمة الرجوع الى هذه الصحف
والمجلات حقيقة بأن تكون أشق ، لولا « حوليات مصر السياسية » ، أو
« جريدة الجرائد » على حد تعبير واضعها أحمد شفيق باشا .

فهذا العمل العلمى الضخم الذى لم يسبق له نظير ، والذى تمخض
عن عشرة مجلدات يبلغ عدد صفحاتها قرابة العشرة آلاف صفحة ، يعتبر
مقدمة ضرورية ، وتوطئة لقراءة صحف هذه الفترة . فبالإضافة الى أنه
يحوى أهم الوثائق السياسية الرسمية ، وغير الرسمية ، والخطب ،
والمقالات ، والأحاديث التى كان لها أثر في سياسة البلاد ، فإنه يسهل
الى حد كبير مهمة الباحث في استخدام الصحف والوصول الى غرضه
منها دون تضيق كثير من الجهد والوقت . وقد قدم أحمد شفيق لحولياته،
بتمهيد استغرق ثلاثة مجلدات أتى فيها على الوقائع السياسية من عهد
محمد على حتى نشوب الحرب العالمية الأولى بطريق الاجمال ، ثم سرد
الحوادث بالتفصيل منذ الحرب الى آخر عام ١٩٢٣ . وينتهى الجزء الأول
من التمهيد بانتهاه عام ١٩٢٠ ، أما الجزء الثانى فينتهى عند اخفاق
مفاوضات عدلى - كيرزن ، ويشمل الجزء الثالث الحوادث. بعد ذلك الى

نهاية عام ١٩٢٣ • وتبدأ الحوليات ابتداء من عام ١٩٢٤ ، وعددها سبعة .
يحتوى كل منها حوادث عام واحد على التوالى الى نهاية عام ١٩٣٠ •

على أن الاعتماد على حوليات مصر السياسية ، مع ذلك ، لا يكفي
وحده للالمام بجميع جوانب الحركة الوطنية فى هذه الفترة • ولهذا فلما
إزمنت معالجة الحركة الاشتراكية فى مصر ، لم أجد بغيرتى الا فى الصحف
وحدها • وانى لآسى أن أكون قد قلعت جديدا فى هذا الموضوع الذى لم
يطرق من قبل •

ثانيا - الدراسات :

وينقسم هذا النوع من المراجع الى قسمين : دراسات لشخصيات
(تراجم) ، ودراسات أخرى تتناول موضوعا من الموضوعات السياسية
أو التاريخية أو القانونية أو الاقتصادية • وفيما يختص بالتراجم فإن
أهم ما كتب منها ، تلك الدراسة التى قدمها الاستاذ عباس محمود العقاد
عن سعد زغلول . وهى خير ما صدر عن حياة هذا الزعيم الكبير • ويعتز
الاستاذ العقاد بهذه الترجمة اعتزازا كبيرا ، فأذكر أنه وصفها منذ سنوات
قلائل بأنها خير ما كتبه ، مما عرضه لهجوم الدكتور بنت الناطى التى
عدت ذلك اعترافا من العقاد بتجمده من عام ١٩٣٦ ، وهى السنة التى
صدرت فيها ترجمته السالفة الذكر • وفى الحقيقة أن المترجم قد أفرغ فى
هذه الترجمة كل ما أوتى من قوة منطق ، وبلاغة حجة ، وقسوة على
التحليل فى الدفاع عن سعد زغلول ، وعن خطته السياسية . والتعرض
لكل مطعن يوجه اليه بالتفسير والتبرير والشرح • وواضح أن الاستاذ
العقاد لم يكن مطالبا فى هذه الترجمة بأن يتناولها بقلم المؤرخ . فهمة
المترجم غير مهمة المؤرخ ، ولكن ذلك لا يبرر ما قام به من هجوم شديد
على خطة الوزراء الثلاثة رشدى وعلى وثروت ، فقد دفع بهم الى السقج
فى محاولة لا يبراز علو سعد باشا فى ذراه • ولهذا فاعتقد ، أنه من مزايا
هذه الرسالة أنها وضعت المخالفين لسعد باشا ووضعت خطتهم فى المكان
الصحيح •

فإذا انتقلنا الى الدراسات الأخرى ، تبرز أمامنا الدراسة التى قام
بها الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وقدمها فى كتابيه : « ثورة ١٩١٩ »
الجزء الأول والثانى ، و « فى أعقاب الثورة » الجزء الأول والثانى • وقد خدم
الاستاذ الرافعى تاريخ بلاده الوطنى بهذه الدراسة التى تميزت بالوضوح ،
وتسلسل الحوادث ، والتى تبنت فيها شجاعة الرافعى الفائقة فى

تعليقاته التي انهار فيها بالنقد الشديد خطة الملك فؤاد الأوتوقراطية بالرغم من وجود الملكية كنظام قائم في مصر في ذلك الحين ، وفي وقت كانت بعض الجهود العلمية تبذل فيه للدفاع عن خطة الملك فؤاد وتبريرها . ولقد بذل الاستاذ الرافعي جهدا مشكورا في الدراسة التي قدمها عن « ثورة ١٩١٩ » على وجه الخصوص ، عندما استخلص من السجلات الرسمية أسماء الوطنيين الذين استشهدوا أو حوكموا في ثورة ١٩١٩ ، مع تحديد مهنتهم وأعمالهم التي كانوا يقومون بها ، فأتاح بذلك للباحث معرفة العناصر التي اشتركت في هذه الثورة على وجه اليقين .

ولقد اتبع الاستاذ الرافعي في دراسته طريقة تتبع الأحداث زمنيا والتعليق عليها بما يراه ، مع إثبات النصوص الكاملة التي وردت في الصحف للبيانات الرسمية ، والمنشورات الحكومية ، وكتب استقالات الوزراء والاحتجاجات ، والنداءات وغيرها . فهي على هذا النحو أشبه بتلخيص واف لحوليات مصر السياسية فيما عدا الاهتمام بوجه خاص بأبراز وجهة نظر الحزب الوطني ، وتسجيل جهوده ، ونشاطه ، وقراراته ، وبياناته . ووضح أن الدراسة الأكاديمية لا تجرى على هذا النحو . فالتاريخ ليس رواية الوقائع والتعليق عليها بالاستحسان أو الاستهجان ، وإنما التاريخ علم نقد وتحقيق ، ومهمة المؤرخ الأولى ، إنما هي تحقيق الأحداث ، وتحصيلها ، وتبويبها بالتفسير والتحليل والتفغل الى جذورها الأولى ، والدراسة التاريخية العلمية الناجحة ، هي التي تقوم على ربط الأحداث بالقوى الاجتماعية الموجودة ، وما يطرأ على هذه القوى من تطور أو تغيير . ولا أقصد بذلك الى التقليل من أهمية الجهد الذي بذله الاستاذ الرافعي في دراسته ، فمما لا شك فيه ، أن الوثائق التي جمعها في هذه الدراسة قد سهلت مهمة الباحث لحد كبير .

ومن الدراسات الهامة الأخرى تلك الدراسة العلمية المفيدة التي قدمها المرحوم الاستاذ محمد شفيق غربال بعنوان : « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » ، وهي الدراسة التي تناول جانباً من جوانب هذا البحث . ولقد أفادتني تعليقات الاستاذ غربال التي تتميز بشمول النظرة وبعد الرمي ، وإن كانت نتيجة دراساتي لم تجعلني ألتقي به كثيراً ، وخصوصاً في بعض النقاط الهامة مثل خطة الملك فؤاد السياسية ، وموقف الجانب المصري في معاهدة ١٩٣٦ . كما أنني لم أستخدم طريقته في معالجة المفاوضات ، وهي الطريقة التي تقوم على إيراد نصوص المشروعات برمتها ، فقد كنت أشعر بأن عرض هذه النصوص الجافة على

هذا النحو ، لا يشجع على قراءتها وبالتالي على فهم مضمونها ، ولهذا ، حينما تناولت مفاوضات الوفد مع لجنة ملتر ، فضلت عرض المشاكل التي تناولتها المناقشات ، وحللت نصوص المشروعات التي تبادلها الفريقان ، ثم عرّضت الفروق الجوهرية بينها . وقد اعتبرت أن تقديم هذه المشاكل التي تناولتها المناقشات ، إنما هو مفصل ضرورى لفهم مراحل المفاوضات التالية .

وهناك دراسة أخرى هامة أفاد منها هذا البحث ، تلك هي التي قدمها الأستاذ محمود سليمان غنام بعنوان : « المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية » . وقد كانت طريقته هي تتبع كل نقطة من نقاط الاتفاق على طول مراحل المفاوضات المختلفة ، لظهور مدى التقدم والتأخر في معالجتها . وهي طريقة جيدة ، وإن كان الأستاذ غنام قد انتهجها للوصول إلى النهاية إلى نتيجة محددة وهي أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد بلغت بحل مشاكل الاتفاق مع بريطانيا مرحلة لم تبلغها مفاوضات سابقة من قبل .

وهناك دراسات أخرى أفاد منها هذا البحث ، منها الدراسة القانونية التي قدمها الدكتور السيد صبرى بعنوان : « مبادئ القانون الدستوري » . ومنها كذلك الدراسة الاقتصادية التي نشرها الدكتور أمين مصطفى عفيفي بعنوان : « تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث » . وللدكتور راشد الزاوى كتاب قيم بعنوان « حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر » ، وهو محاولة رائدة لدراسة القوى الاجتماعية فى مصر فى ضوء الظروف الاقتصادية . وقد أفادنى كتاب للاستاذ مليكة صدر فى عام ١٩٢٣ بعنوان : « مركز مصر الاقتصادى » ، وخصوصا فى تصوير سيطرة العناصر الأجنبية على السوق المحلية عند قيام ثورة ١٩١٩ .

ثالثا - المراجع الأجنبية :

ولقد كان على ألا أخضع لتلك العقدة التي تحكم بعض الباحثين الذين يرون أن الاسراف فى الاستناد إلى المراجع الأجنبية ، هو من دواعى الثقة بأبحاثهم ، وإضفاء الصفة العلمية عليها . فالموضوع الذى أعالجه يتناول تاريخ مصر فى فترة لم تكثر فيها كتابات جيدة من جانب الكتاب الأجانب ، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقرن التاسع عشر . فبقيا عدا التحقيق الصحفي الذى قدمه السير فالنتاين تشمبرلن عن ثورة ١٩١٩

فى كتابه : « المسألة المصرية » ، فان الدراسات التى قدمها الكتاب
الأجانب عن الحركة الوطنية فى مصر هى دراسات (قشرية) لم تستطع
التغلغل الى لباب الحركة وجوهرها . والسبب فى ذلك ، أن المسألة
المصرية بعد ثورة عام ١٩١٩ قد أصبحت مسألة جماهيرية يتولى الشعب
فيها الدور الرئيسى ، ويقوم بحلها بوسائل الكفاح والمقاومة العنيفة أو
السلبية ، بينما كانت المسألة المصرية فى القرن التاسع عشر مسألة
دولية تتولى الدول حلها عن طريق المؤتمرات والمراسلات والمذكرات .
وواضح أن دراسة مسألة دبلوماسية أسهل من دراسة حركة جماهيرية:
ففى المسألة الأولى ، يكفى أن يدرس الباحث الكتب الملونة والمذكرات
التبادلة ، فيلم بأطراف المشكلة ، وهذه الوثائق ميسور الحصول عليها
فى دور محفوظات الدول ، أما دراسة الحركة الجماهيرية فلا تتوفر عادة
الوثائق التى تكشف عن خفايا هذه الحركة ونشاطها وتنظيماتها . وإذا
كان هذا العمل صعبا على المصرى ، فهو أصعب على الباحث الأجنبى .
لهذا كانت المشكلة بخصوص المصادر الأجنبية هى مشكلة الاختيار بين
الكلم والكيف .

وفى الحقيقة أن ما قدمه الكتاب الانجليز عن الحركة الوطنية فى
مصر إنما يفيد بصورة عامة فى تفسير موقف الجانب الانجليزى . ومن
ذلك كتاب اللورد لويد : « مصر منذ عهد كرومر » ، فاللورد لويد قد شغل
منصب المندوب السامى بعد اقضاء اللورد ألبنى ، ولهذا فقد استطاع عن
طريق منصبه ، أن يتناول بالتفسير كثيرا من الأحداث السياسية فى
عهد ، كما استطاع أن يقدم مفاتيح هامة لفتح مقاليتى السياسة
البريطانية فى هذه الفترة . على أن كتاب اللورد لويد ، مع ذلك ، قد
تعثر حينما تعرض بالنقد للسير ريجنالد ونجت لمقابلته مسعد باشا
ورفيقيه فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فقد ظهر جهل بكل شئ عن الوفد ،
وعن نشأته ، والعلاقة بينه وبين حكومة رشدى باشا والسلطان ، مما
اضطر السير رونالد ونجت الى أن يفضح هذا الجهل فى الترجمة التى
قدمها عن حياة والده ، وهى الترجمة التى لا شك أنها كشفت النقاب
عن السياسة البريطانية فى الفترة السابقة على ثورة مارس وفى
خلالها ، وقد سجل فيها السير رونالد ونجت بعض الوثائق الهامة
المفيدة .

وتعتبر الترجمة التى قدمها المارشال ويفل عن « النسى فى مصر »
من التراجم الجيدة التى ألقت بعض الأضواء على تاريخ الفترة التى

تولى فيها اللورد النبی منصبه ، وخصوصا أن المارشال ويفل قد دعمها بالوثائق ، اذ سجل فيها بعض مكاتبات اللورد النبی مع حكومته . ولهذا فلا غنى عن الاستعانة بها فى دراسة تصريح ٢٨ فبراير ، وفى حادث مقتل السردار ، وما ترتب عليه من آثار تناولت اللورد النبی نفسه .

ومن أحسن الدراسات الأجنبية التى تناولت بعض جوانب هذه الحركة تلك التى قدمها المؤرخ الكبير آرنولد توينبى فى المجموعة التى أصدرها تحت عنوان « عرض للمشئون الدولية » . ولا تكاد تدانى هذه الدراسة دراسة أجنبية أخرى فى تركيزها واستيعابها وموضوعيتها . وقد أفادنى خصوصا المجلد الذى صدر عن عام ١٩٣٦ فى تعزيز وجهة النظر التى اتخذتها فى دراسة معاهدة ١٩٣٦ ، وهى أن الأزمة الدولية التى وقعت بين إيطاليا والحبيشة فى عام ١٩٣٥ قد ضغطت على الزعماء المصريين لاجتاد تسوية مع إنجلترا ، وأكثر مما ضغطت على يد السياسة البريطانية ، بل أن هذه الظروف كانت حافزا لإنجلترا على عدم إبرام أية معاهدة مع مصر فى ذلك الحين .

وتعتبر الكتب البيضاء التى أصدرتها الحكومة البريطانية عن بعض أدوار المسألة المصرية من المصادر التى لا غنى عنها فى هذه الدراسة ، وأهمها الكتاب الأبيض الانجليزى الذى صدر عن تصريح ٢٨ فبراير ، وقد وجدته مترجما بقلم المرحوم الاستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى ، ولم أعثر عليه بلفته الأصلية . وقد اعتمدت عليه تقريبا فى دراسة تصريح ٢٨ فبراير لأهميته . وقد أوصلتنى المقارنة بين الكتب المتبادلة بين اللورد النبی واللورد كيرزن وزير الخارجية ، الى اكتشاف أخطاء وقع فيها اللورد النبی فى فهم تعليمات حكومته ، كما وقع فيها أيضا اللورد لويد عندما تعرض لهذه المسألة . على أن أهم ما توصلت اليه انما هو بخصوص نشأة فكرة تصريح ٢٨ فبراير ودور السياسة المصريين الحقيقى فيها . ومن أهم الكتب البيضاء الانجليزية التى أفادت البحث ذلك التى أصدرته الحكومة البريطانية عن مفاوضات سعد - مكدونالد . ولم أعثر عليه أيضا بلفته الأصلية وانما أوردته مترجما فى كتابه الاستاذ الجزيرى سكرتير سعد زغلول . ومن المعروف أن هذه المباحثات لم تسجل لها معاضر جلسات ، كما أن الوفد لم يصدر عنها محضرا كما فعل فى حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ومن ثم ، فإن هذا الكتاب الانجليزى يعتبر المصدر الوحيد لهذه المباحثات ، بالإضافة الى ما ورد عنها على لسان سعد زغلول فى خطبه ، وما ورد عنها أيضا فى الصحف .

ومن أهم المصادر التي لاغنى عنها في هذا البحث ، المناقشات التي دارت في البرلمان الانجليزي عن المسألة المصرية . وتشمل المضايقات الرسمية لهذه المناقشات عددا ضخما من المجلدات يبلغ ٩٥٩ مجلدا من سنة ١٨٠٤ الى سنة ١٩٣٨ ، مقسمة الى خمس مجموعات . والمجموعة الخامسة هي التي تتصل بهذا البحث ، وعددها ٣٣٨ مجلدا من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩٣٨ . ويلاحظ أن معظم ما كان يدور من مناقشات داخل البرلمان الانجليزي بخصوص المسألة المصرية كانت الصحف المصرية تورد نصه في ذلك الحين ، على انني اعتمدت على النصوص الأصلية التي وردت في المضايقات الرسمية . ولكم وددت لو عيّنت الجهات الرسمية او العلمية بجمع ما نشر في هذه المضايقات عن مصر وترجمته ونشره ، اذن لجاوزت فائدة هذا العمل كل فائدة ، سواء بالنسبة للقارئ العادي او الباحث الأكاديمي ، لأن هذه المادة الشائقة الهامة مدفونة في المجلدات السالفة الذكر .



وفي نهاية هذا التقديم ، لا أملك الا أن أجزى خالص الشكر والتقدير للجنة العلمية الموقرة التي ناقشت هذه الرسالة ، والمكونة من الأساتذة الدكتور محمد أحمد أنيس والدكتور أحمد الحتة والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ! لما تجشّم أعضاؤها من جهد علمي شاق في فحص هذه الرسالة وإبداء الملاحظات عليها . فمما لا شك فيه أن هذه الملاحظات الموضوعية القيمة كان لها فضل لا ينكر في تقويم هذا البحث ودعمه ، وفي ظهوره في الصورة التي يصدر بها الآن . كما أعرب عن شعوري بالعرفان للجنة الموقرة لمنحها صاحب هذا البحث المتواضع درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير « ممتاز » ، مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة . واني لأتوجه خاصة لأستاذي الدكتور محمد أنيس بآيات الحمد والتقدير ، لما أتاح لي من حرية المناقشة الى أبعد مدى يمكن تصوره . واني لأشعر بأن كل موضع يستحق التقدير في هذا البحث ، توجد وراءه شحنة ذهنية انطلقت على أثر مناقشة حامية بيني وبين الدكتور ، احتدم فيها الجدل ، واصططع فيها الرأي ، وانتهت بدفعة جديدة لهذا البحث المتواضع الى الأمام .

مراحل الحركة الوطنية :

نستطيع أن نعتبر تاريخ الفترة الطويلة التي استقر فيها الاحتلال البريطاني في أرض مصر ، قطاعا قائما بذاته من التاريخ المصري العام ، بالرغم مما قد يبدو من فساد في هذا التعبير ، لأن تيار الحوادث في الحقيقة ، لا يمكن أن يكف عن التدفق فجأة عند تاريخ معين . والأحداث الكبيرة أو الصغيرة التي تجري في عهد ما ، ليس من المحتم أن تدين بوجودها وأصولها لهذا العهد ، فقد تكون لها جذور ضاربة في أعماق العهد الذي سبقه ، أو العهود التي سبقتها - ولكن المقصود بهذا القول هو أن الاحتلال البريطاني كان محورا ظلت تنور حوله الأحداث لمدة تزيد عن سبعين عاما . وطبيعي أن كل ما دار حول هذا المحور من إنجازات وطنية وثورات ، ودمساتير وأحزاب ، هو قطاع مميز من التاريخ المصري ، وهو الذي نطلق عليه عادة « تاريخ مصر في ظل الاحتلال البريطاني » -

وخير ما يفسر هذا القول ، الحركة الوطنية المصرية إبان الاحتلال البريطاني : فقد قامت هذه الحركة لتدور حول محور واحد ، هو التخلص من الاحتلال البريطاني . فهي تختلف بذلك عن الحركات التي سبقتها في العهود السالفة ، وهي أيضا ذات كيان واحد متماسك ، مهما تعرضت للتوقف أحيانا تحت ظروف معينة . وأهمية هذا القول ، أنه يظهر الخطأ الذي درج عليه السياسيون المصريون قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في اعتبار عام ١٩١٨ فجرا للحركة الوطنية . وهو ما يوحي بأن هذه الحركة تختلف عن الحركة التي سبقتها قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، مع أنها كلها حركة واحدة تدور حول محور واحد هو الاحتلال البريطاني .

وقد انقسمت هذه الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني لمصر الى ثلاث مراحل تحت ضغط الظروف الخارجيه بصفة خاصة . فقد بدأت المرحلة الأولى عقب الاحتلال البريطاني لتستمر الى نشوب الحرب العالمية الأولى - وفي هذه الفترة وقع عبء النضال على كاهل مدرستين ، ودار الصراع فيها بين إيديولوجيتين : أما للمدرستان فهما مدرسة الحزب الوطني ومدرسة حزب الامه ، وهما امتداد لمدرسة الافغانى ومدرسة الشيخ محمد عبده ، وأما الأيديولوجيتان فهما إيديولوجية « الجامعة الإسلامية » وإيديولوجية « القومية المصرية » . ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الأولى حتى بدأت المرحلة الثانية للحركة الوطنية لتستمر الى عام ١٩٣٦ ، حيث عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا تحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية . ثم لم تكد تتعرض المعاهدة للاختبار فى فترة الحرب حتى بدأت المرحلة الثالثة بعد الحرب وهى التى انتهت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخروج الانجليز من مصر عام ١٩٥٦ . وكان النضال فى هاتين المرحلتين يقسح على عاتق الوفد المصري بصفة رئيسية ، وأما الصراع الأيديولوجى فكان يدور - وخصوصا فى نهاية المرحلة الثانية - بين القومية المصرية والقومية العربية .

البورجوازية المصرية :

ولما كانت الطبقة الاجتماعية التى قادت حركة الكفاح فى مصر فى تلك المراحل الثلاث هى البورجوازية الوطنية ، فقد يكون من الواجب البدء بالكلام عن نشأة هذه الطبقة وتطورها ، كمقدمة للحديث عن الحركة الوطنية . وأول ما يلاحظ فى نشأة البورجوازية فى مصر هو اختلاف الظروف التى قامت فيها عن ظروف قيام البورجوازية فى أوروبا ، واختلاف ماهيتها عن ماهية هذه الطبقة ، وبالتالي اختلاف الدور التاريخى لكل منها . فقد نمت البورجوازية فى أوروبا ، كما هو معلوم ، من بين الطبقات الدنيا فى المجتمع الاقطاعى ، ممن اضطروا ، نظرا لعدم حيازتهم أراضى يزرعونها ، الى طلب العيش عن طريق المفامرة ، والتنقل والتجارة ، وبمرور الوقت وبازدياد عدد السكان ، كثر هؤلاء التجار حتى صاروا طبقة اجتماعية لها مصالحها الخاصة ، ومصادر كسبها المستقل ، وتتخذ لها مراكز تتركز فيها ، أخذت تتحول بمضى الزمن الى مدن تجارية يعتمد أهلها فى معاشهم على النشاط التجارى بدلا من زراعة الأرض . ثم ترعرعت هذه الطبقة وأثرت ثرا عظيميا خلال الثورة التجارية التى أحدثتها حركة الاكتشافات

الجغرافية : اكتشاف الأمريكتين واكتشاف الطرق الى الشرق • ثم بلغت ذروة نراهما ونفوذها بالثورة الصناعية التي فتحت أمام أصحاب رؤوس الأموال اتفاقا غير محدودة • ولما كانت قيود النظام الاقطاعى تعوق هذه الطبقة الجديدة عن تحقيق أرباحها ، فقد انحصر دور البورجوازية الغربية التاريخي في انتزاع السلطة من الاقطاعيين والتنادى بالحرية والصدالة ، والمساواة ، لازالة كل القيود والعمل على اعادة بناء المجتمع وصياغته بما يتفق مع مصالحها • وكان عليها لتحقيق هذا الدور أن تخوض سلسلة معارك طويلة شاقة ، استغلت فيها وعبأت لها كل الطبقات الأخرى التي ضاقت ذرعا بالاقطاع ، وبتعسف واستبداد عصر الاقطاع ، والتي اتفقت في المبادئ والمصالح مع الطبقة البورجوازية • وكانت الثورة الفرنسية انموذجا كاملا للصراع الدامى بين البورجوازية والاقطاع •

هذه اجمالا ظروف نشأة ونمو البورجوازية الاوربية ودورها التاريخي والسياسي • فاذا انتقلنا الى الطبقة البورجوازية في مصر ، وهي الطبقة التي تولت قيادة الحركة الوطنية ، نراها قد نشأت ونمت في ظل ظروف تاريخية مختلفة تماما ، وقامت بدور تاريخي مختلف تماما • فلم تنشأ على المسرح السياسى - أى لم تقم بدور سياسى - بوصفها طبقة اقتصادية جديدة تتميز بنظام خاص معين من نظم الانتاج لا يقوم على تملك الأرض وتسمى لتثبيت أركان هذا النظام وتثبيت قواعده على أنقاض النظم القديمة الاقطاعية ، وانما برزت كطبقة وطنية يتحدد مكانها اجتماعيا بين الطبقة الحاكمة الأجنبية التي كانت تتكون اذ ذاك من شراكسة وأتراك وأرناطوط وغيرهم ، وبين طبقة الفلاحين الملتصقة بالأرض • والملاحظ أن هذا الصراع بين النظم الاقتصادية أو بين الطبقتين الاجتماعيتين اللتين تمثلان الاقطاع والرأسمالية لم يقم في مصر : فلم تكن هناك في الحقيقة فروق جوهرية تفصل بين الطبقات التي تعيش على تملك الاقطاعات الكبيرة من الأرض ، وبين الطبقات التي تعيش على استثمار المال في التجارة والصناعة ، بل لقد لوحظ أن معظم ملاك الأراضى كانوا هم أنفسهم من الرأسماليين الذين راوا استثمار جزء من أموالهم في مشروعات تجارية وصناعية رابحة • بل إن الطبقة الرأسمالية في مصر قد نبعت أصلا من طبقة ملاك الأراضى ، ولم تنبع من الطبقات الدنيا ، كما جرى في أوروبا اللهم الا في عهود قريبة في مصر وخصوصا بعد عام ١٩٣٦ وبعد إلغاء الامتيازات الأجنبية عندما خفت سيطرة الأجانب قليلا على السوق المصرية، وبسبب ظروف الحرب المالية الثانية التي أتاححت الفرصة للوطنيين للعمل في مجالات التجارة والصناعة بشكل لم يتوفر من قبل بترك الصورة •

وفي الحقيقة أن الاقطاع ، بالمصطلح التاريخي الغربي - وأبرز معه تفهيم المجتمع الى وحدات منعزلة تفصل بينها المواقف الاقتصادية والسياسية المختلفة ، مما كان يحول دون الانسجام التام بين عناصر المجتمع ، ودون نمو الشعور القومي ، وبالتالي دون قيام الدولة الموحدة - لم يكن موجودا في مصر . فمن المعروف أن الانتقال بين الأجزاء المختلفة في مصر كان من أسهل الأمور : فلم تكن ثمة قيود جمركية تعطل التجار ، الداخلية ، ولم تكن هناك مشكلات بالنسبة للعملة ، كما أن ولاء الفلاح للملزم أو صاحب الأرض لم يتخذ شكلا سياسيا كذلك الذي كان بين « الثن » و « السيد الاقطاعي » والذي كان من شأنه أن يحجب سادة الدولة عن الزارع ويحول دون نمو الشعور القومي . كل هذه القيود لم تكن موجودة ، حتى يمكن أن يقال أن تدهور الاقطاع « نظام الالتزام » كان من الأسباب التي ساعدت على ظهور الحركات القومية . وآية ذلك أن الحركات القومية في مصر قامت من قبل القضاء على نظام الالتزام بزمن طويل ، ومن قبل القضاء على نظام الملكيات الكبيرة بزمن أطول ، فإن هذا النظام الأخير لم يهدم في مصر إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وما زال موجودا في البلاد العربية الأخرى ، ولم يحل دون قيام الحركات القومية العنيفة .

كل هذا يوجب الأخذ بتفسيرين : الأول ، عدم ارتباط نمو الحركات القومية في مصر بتدهور الاقطاع ، والثاني عدم ارتباط نمو البورجوازية في مصر - وهي الطبقة التي قادت الحركات القومية الحديثة - بتدهور واضمحلال الطبقة الاقطاعية .^٤

فالبورجوازية المصرية ، بحكم أنها طبقة وطنية من التجار وملاك الأراضي والمثقفين تسمى لتحل محل العناصر الأجنبية الحاكمة والمستغلة ، ترتبط في نموها وتطورها بضعف واضمحلال وسقوط هذه العناصر الأجنبية ، حتى أنه يمكننا تحديد معالم الطريق الذي قطعت فيه البورجوازية المصرية شوط تقدمها وتطورها بتحديد معالم الطريق الذي سار فيه ضعف وتدهور نفوذ العناصر المملوكية والتركية والأوربية . ويبدأ الطريق قبيل مجيء الحملة الفرنسية الى مصر ، في العهد الذي أعقب سقوط علي بك الكبير ، وهو الذي اصطلاح المؤرخون على تسميته بعهد الغرضى المملوكية . فنرى أن الصراع بين فئة المحمدية ، أتباع محمد أبي الذهب ، وعلى رأسها مراد بك وإبراهيم بك ، وفئة العلوية وعلى رأسها اسماعيل بك ، وهو الصراع الذي أدى الى انهك العناصر المملوكية لبعضها البعض ، قد أسفر عن ازدياد قوة الطبقة الوسطى المصرية المؤلفة من كبار

التجار وكبير المشايخ والسادة الأشراف ، فاستطاعت هذه الطبقة أن تنتزع من الأمراء المماليك في سنة ١٧٩٥ « الحجة الشرعية » التي تمهد فيها الأمراء بأن يدينوا بقضاء المحاكم في قضايا الحقوق ، وأن تقرر الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحكام الشرعية ، وأن يتمتع عدوان الحاكم بغير جريئة على المحكومين ، وهي الحجة التي يضعها البعض (١) في مقام « المجنكرتا » ، ويطلق عليها البعض الآخر « وثيقة حقوق الإنسان » (٢) .

هذه الطبقة الوسطى المصرية سرعان ما نراها تقوم بدور قيادي بارز في عهد الحملة الفرنسية ، نتيجة تشتت المنصر المملوكي . فقد قامت خطة « الجنرال بونايرت » كما يقول الأستاذ شفيق غربال ، على التمييز بين عرب وعثمانية ومماليك ، وأن يجعل من المماليك وحدهم عدو السلطان ومثليه في مصر وعدو أهلها العرب ، فكان من شأن هذه الخطة - خطة سحق المماليك - أن أفسحت الطريق للبورجوازية المصرية للحلول محلها . وخصوصا بعد استعانة بونايرت بها في التفاهم مع الشعب المصري . ولذلك نرى في هذه المرحلة عبء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي يقع على عاتق هذه الطبقة وتبرز زعامة « السيد عمر مكرم » الذي يشترك في جميع المؤامرات التي حيكت بالقاهرة لخراج الفرنسيين من مصر ، ويقود ثورة المدينة عليهم ، وينتهي بالانفراد بزعامة البلاد الشعبية، عندما يترك الفرنسيون مصر .

وفي وسط الفوضى السياسية التي تعقب خروج الحملة الفرنسية ، بسبب تنازع أمراء المماليك - الذين تناقص عددهم أيام الفرنسيين - وتصارعهم مع الأتراك ، تتقدم القوى البورجوازية المصرية لتحتل مركز المماليك رسميا وتمثل الدور الذي كانوا يقومون به في خلق الوالي ، وتعيين محمد على مكانه بشروطها ، وذلك لأول مرة منذ الفتح العثماني . وعندما يحتاج محمد على إلى المال لمقاتلة المماليك ولإعطاء الجنود رواتبهم لا تتردد البورجوازية المصرية في التقدم لمعاونته في الحصول على أغراضه . وتوفر له بذلك سبيل الاستقرار .

وبالرغم من تنكر محمد على للقوى الوطنية بعد استتباب الأمور له ، وانقضاضه عليها ، إلا أنه مع ذلك قد أدى للبورجوازية المصرية أجل خدمة يسحق المماليك ، والأجهاز على من بقى منهم في « مذبحة القلعة » ومن ثم مهد الطريق لبناء مجتمع جديد .

وفي الواقع أن المجتمع المصري في عهد « محمد علي » وخلفائه ، قد اجتاز عدة تطورات عنيفة ثقافته من حال إلى حال . فقد تطورت حيازة

الأرض من نظام الالتزام الى نظام الاحتكار الى نظام الملكية الزراعية ، مما ساعد على ظهور أرستقراطية وطنية جديدة أخذت تتنافس مع العناصر الأرستقراطية الأخرى في المجتمع التي تتألف من الأتراك والشراكسة والاوربيين ، كما أخذ التعليم في عهد محمد علي يتحول من نظام الكتاتيب والمساجد الى نظام المدارس التي يتعلم فيها التلاميذ العلوم الحديثة واللغات الأجنبية ، فكان ، بسبب هذا التحول الخطير الذي انتعش في عهد « اسماعيل » ، أن قامت طبقة مثقفة جديدة ، أخذت تنازع طبقة مشايخ الأزهر البقاء حتى ورثتها ، وما لبثت أن قادت التيار القومي الحديث ، بحكم تأثيرها بالأفكار الأوروبية - كما تمثل في حركة حزب الأمة - . ولقد كان انشاء الجيش الوطني الحديث من إبناء الفلاحين في عهد « محمد علي » من أخطر التطورات التي أصابت المجتمع المصري ، فقد أمد هذا الجيش الجيش البورجوازية الوطنية بالسلاح الذي تحارب به معركتها ضد السيطرة الأجنبية . وقد تمثل هذا في الحركة العربية التي استغلتها العناصر البورجوازية لتحقيق أهدافها في تأسيس الدستور وقيام حكم نيابى يكفل لها الاشتراك في الحكم اشتراكا فعالا . كما تمثل في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أيضا .

وبفشل الثورة العربية واحتلال انجلترا مصر ، بدأت صفحة جديدة في نضال البورجوازية المصرية . فقد كانت الحركات القومية التي سبقت الاحتلال البريطاني تتنفس جميعها في جو اسلامى خالص ، وبمضى آخر أنها كانت تعمل في نطاق الاحتفاظ بالسيادة العثمانية ، لا تبغى عنها فكاكا . وحتى الحركة العربية بالرغم من أنها اصطدمت بالسلطان العثماني ، الا أنها لم تستهدف أبدا الانفصال عن الدولة العثمانية . وهذا هو السبب في أن هذه الحركات جميعها كانت حركات قومية ناقصة لا ينطبق عليها مصطلح القومية الحديث . وقد بدأت أول حركة قومية بهذا المصطلح على يد « حزب الأمة » الذي تأسس في مصر عام ١٩٠٧ . وكانت لسان حاله صحيفة « الجريدة » التي كان يحررها « أحمد لطفى السيد » . ولكن هذه الفكرة القومية اصطدمت اصطداما عنيفا بالفكرة الدينية ، التي كانت تعبر عنها في ذلك الحين حركة « الجامعة الاسلامية » التي كان يدعو لها السلطان عبد الحميد العثماني ، ويروج لها مصطفى كامل . وهذا الصراع بين هاتين الأيديولوجيتين ، أيديولوجية القومية المصرية ، وأيديولوجية الجامعة الاسلامية ، هو ما يميز المرحلة الأولى من الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني .

الجامعة الإسلامية :

نشأت حركة الجامعة الإسلامية في أواخر القرن التاسع عشر كرد فعل للضغط الاستعماري الأوربي على الشرق الإسلامي بصفة خاصة . وهذه الحركة تختلف عن الحركة الوهابية التي سبقتها في أواخر القرن الثامن عشر من بعض الوجوه ، بالرغم من أن كليهما تصطبغ بالصبغة الإسلامية الخالصة : فالحركة الوهابية حركة (لوثرية) البواعت ، بينما حركة الجامعة الإسلامية حركة سياسية البواعت ، والحركة الوهابية حركة انفصالية داخل العالم الإسلامي ، بينما حركة الجامعة الإسلامية وحدوية ، والحركة الوهابية حركة عدوانية ، بينما حركة الجامعة الإسلامية حركة دفاعية .

وهناك حقيقة هامة يجب إبرازها ، وهي أن الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ ، كان هو السبب المباشر في ظهور دعوة الجامعة الإسلامية . فقد ظهرت هذه الدعوة أول ما ظهرت على متبر جريدة « العروة الوثقى » التي أسسها السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في باريس عام ١٨٨٤ . ويلاحظ أن السيد جمال الدين والشيخ محمد عبده ، قد أخرجوا من مصر بسبب التدخل الإنجليزي . فقد أخرج الأفغاني من مصر عام ١٨٧٩ بعد أن حملت الحكومة الإنجليزية الحادي توفيق على إخراجهم بحجة أنه مهيج خطر ، ومن المصلحة تخليص البلاد منه . أما الشيخ محمد عبده فقد حكم عليه بالنفي ثلاث سنين بعد احتلال الإنجليز لمصر ، فأقام في بيروت نحو العام ، ثم كتب إليه جمال الدين من باريس في أوائل ١٨٨٣ يدعو للعمل معه فيما سماه « المسألة المصرية » ، فلتحق باستاذة في باريس . وهناك أخذ الصديقان يعملان على تنظيم جمعية « العروة الوثقى السرية » التي أسسها لاثارة الرأي العام في جميع الأقطار الإسلامية ودعوته إلى الاتحاد والتضافر وانقاذ مصر والسودان من الاحتلال . ثم أصدر جريدة باسم الجمعية لتدبّع دعوتها بين الناس (٣) .

ويظهر أثر الاحتلال البريطاني كدافع مباشر في ظهور دعوة الجامعة الإسلامية على صفحات جريدة العروة الوثقى « فيما كتبت هذه الجريدة في افتتاحية عددها الأول : فقد كتبت تقول : « ان الجمعية بمصر حركت أشجانا كانت كامنة ، وجددت أحرانا لم تكن في الحسبان ، وسرى الألم في أرواح المسلمين سريان الاعتقاد في مداركهم ، وهم من تذكّار الماضي ومراقبة الحاضر يتنفسون الصعداء . ولا نأمن أن يصير التنفس زفيرا بل نفيرا عاما . بل يكون صاخة تمزق مسامع من أصمه الطمع . ان الرأيا

الآخيرة التي حلت بأهم مواقع الشرق ، قد جددت الروابط ، وقاربت بين الأقطار المتباعدة بحدودها ، المتصلة بجامعة الاعتقاد بين ساكنيها ، فأيقتظت أفكار العقلاء ، وحولت أنظارهم لما سيكون من عاقبة أمرهم ، مع ملاحظة العلل التي أدت بهم الى ما هم فيه ، فتقاربوا في النظر وتواصلوا في طلب الحق ، وعمدوا الى معالجة علل الضعف وارجئ أن يسترجعوا بعض ما فقدوا من القوة ، ومؤملين أن تمهد لهم الحوادث سبيلا حسنا يسلكونه لوقاية الدين والشرف » • (٤)

وقد قامت سياسة جريئة « العروة الوثقى » في المسألة المصرية على ثلاثة أمور : أحدها أن الدولة صاحبه السيادة المعترف بها من الدول على هذا القطر هي الدولة العثمانية • ثانيها ، أن المسألة المصرية من الأمور الدولية التي تهم جميع دول أوروبا • ثالثها ، أن في الدول العظمى دولتين اثنتين ترجى مساعدتهما لمصر وللدولة العثمانية على حمل الانجليز هل الجلاء عن القطر المصري : أولاها فرنسا ذات المصالح المالية والسياسية فيه ، والثانية ، روسيا التي تعد الدولة البريطانية أقوى خصم لها في سياستها الشرقية ومقاصدها البحرية • ولانقاذ مصر من الاحتلال البريطاني ، كانت « العروة الوثقى » تصل على تهيج مصر والهند على الانجليز ، وتحت الدولة العثمانية على السعي لخراجهم عن طريق السياسة والقوة معا ، وتسمى لاقناع فرنسا بمساعدة مصر ، واغراء روسيا بالزحف على الهند بالاعتماد على نفوذ الدولة العثمانية وعلى مساعدة الأفغان وإيران • وكان جمال الدين ومحمد عبده يأملان أن يتمكنوا من الذهاب خفية الى السودان ، لتنظيم قوة المهدي توسلا الى انقاذ مصر بها ، وتأسيس دولة قوية يمتاز بها الاسلام والشرق • (٥)

وهذه الخطة التي اتبعتها « العروة الوثقى » في محاربة الاحتلال البريطاني سوف نراها تبصت على يد « مصطفى كامل » بعد عشر سنوات تقريبا ، ربما بحكم منطقيتها وصلاحياتها لظروف ذلك العهد •

ولقد كانت وسيلة « العروة الوثقى » الكبرى لاقناع مصر والشرق من الاستعمار الأوروبي ، هي « الجامعة الاسلامية » • والجامعة الاسلامية التي دعت اليها « العروة الوثقى » لم تكن تستهدف - بعكس ما اشتهر عن جمال الدين الافغانى - أن يكون للمسلمين كلهم دولة واحدة ، وأن تجمع كلمتهم على خليفة واحد يسيطر على العالم الاسلامي • وإنما كان مقصد جمال الدين من هذه الدعوة - كما تمثل في مقالات الجريدة - تقوية عناصر كل دولة من الدول الاسلامية حتى تلتحق بالدول الأوروبية في

العزة والمنعة ، على أن ينشأ بينها جميعا ما يمكن أن نسميه « حلفا مقدسا دفاعيا » . يسمى فيه كل ملك على ملكه لحفظ الآخر ما استطاع » . وفي هذا يقول جمال الدين على لسان قلم الشيخ محمد عبده في المقالة التي نشرت بالعدد التاسع من الجريدة : « لا التمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصا واحدا ، فان هذا ربما كان عسيرا ، ولكن أرجو أن يكون سلطانهم جميعهم القرآن ، وجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهد لحفظ الآخر ، فان حياته بحياته وبقائه ببقائه » . ويؤكد محمد رشيد رضا هذا الرأي ، فيذكر أن ما اشتهر عن جمال الدين من أن غرضه كان توحيد كلمة الاسلام وجمع شتات المسلمين في سائر اقطار العالم في صورة دولة واحدة اسلامية تحت ظل الخلافة العظمى ، لا دليل عليه ، لا في « العروة الوثقى » ، ولا في غيرها مما كان يرويه الشيخ محمد عبده ، وهو أعلم الناس بمقاصد جمال الدين وأعماله . (٦) .

وفي الواقع أن السلطان عبد الحميد الثاني هو صاحب فكرة الجامعة الاسلامية ، كفكرة تستهدف جمع المسلمين في حوزة دولة واحدة تحت ظل الخلافة العظمى . فقد استغل دعوة « العروة الوثقى » الى الوحدة الاسلامية على النحو الذي مر بنا ، لاحتيا الخلافة العثمانية وجمع كلمة المسلمين حولها ، ورأى أن استفلال هذه الحركة هو بمثابة صخرة النجاة له وللإمبراطورية العثمانية على السواء : ففينا يختص به ، فان فكرة احياء الخلافة سوف تمزق سلطته التي يتهددها شبح الحكم الدستوري الذي كان يرفع لواءه الاتحاديون . وبالنسبة للإمبراطورية ، فان التلويح بالرابطة الدينية وضرورة تماسك شعوب الإمبراطورية العثمانية في وجه الخطر المسيحي القادم من جهة الدول الأوروبية ، سوف يكون أكبر عامل مقاوم لتيار الأفكار القومية الذي كان يغزو في ذلك الحين أذهان الشعوب الخاضعة للحكم العثماني ، وخصوصا في العالم العربي . أما من الناحية الخارجية ، فان ظهوره أمام أوروبا كزعيم للمسلمين الخاضعين لروسيا وبريطانيا وفرنسا ، سوف يمكنه من أن يساوم تلك الدول ويهددها باثارة المسلمين في الهند والقوقاز وشمال افريقيا واندونيسيا ، اذا لم تقف تلك الدول الأوروبية الى جواره تؤيد سلطته وتجب مطالبه .

هكذا اقتضت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني أن يستميل العرب ويوطئ لهم أكنافه ويحسن اليهم صنعا . كما أقام لبرهان على قوة شعوره الديني ومسئوليته كخليفة للمسلمين ببناء مكة حديد الحجاز .

من دمشق الى المدينة في عام ١٩٠٠ ، لتحل محل طريق القوافل وطريق البحر الذي كان يستغرق من المسافرين زمنا طويلا في البر والبحر . وسعي لتثبيت منصب خلافته ، واعتراف المسلمين به خساراج الحدود التركية بارساله البعثات الى مصر وتونس والهند وأفغانستان وجاوا والصين لاقتناع مسلمي تلك البلاد بأنه لم يزل في الوجود خليفة للإسلام ، كما أغرى جمال الدين الأفغاني بالإقامة في « الأستانة » ليفيد من التأييد المعنوي الذي تتضمنه مثل هذه الإقامة ، ويأمن في الوقت نفسه شره .

لهذا لقيت هذه الدعوة نجاحا كبيرا في العالم الاسلامي ، واستقبلتها الشعوب المسلمة التي كانت ترزح تحت عبء الاستعمار الأوربي بالحماصة والابتهاج ، بعد أن روج لها الدعاة الذين انتشروا في الولايات العربية ، يحاولون اقناع الشعوب بأن الخلافة هي أملهم الوحيد في النجاة من أطماع الغرب . وكان أكبر صدى لهذه الدعوة في مصر التي كانت تحس اذ ذاك بوطاة الاحتلال البريطاني بأكثر مما تحس بوطاة انبئ التركي ، وكان حامل لواء هذه الدعوة مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطني ، وقد قدر لهذه الدعوة أن تكون أكبر عائق لنمو الفكرة القومية التي رفع لواءها في ذلك الحين حزب الأمة - كما ذكرنا - وروجت لها لسان حاله « الجريدة » .

حركة الحزب الوطني :

قامت سياسة مصطفى كامل الخارجية على نفس الأسس التي قامت عليها سياسة جريدة « العروة الوثقى » وترسمت نفس الخطى التي ترسمتها هذه الجريدة . وتتلخص هذه السياسة في ثلاثة أمور : أولا - أن المسألة المصرية مسألة دولية ، فيجب الاستعانة بأوروبا لأكراه انجلترا على الجلاء عن مصر . ثانيا - أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر ، هي الدولة العثمانية ، فيجب التشبث بهذه العلاقة لاطهار بطلان الاحتلال وأكراهه في النهاية على الجلاء . ثالثا - الدعوة للجامعة الاسلامية ، ولكن على أساس التفاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية ، « لأنه طالما أن هذه تظل قوية ، فإن الأمل في تحرر بلادنا يبقى كبيرا » - كما يقول مصطفى كامل - .

وقد قامت المعركة بين مصطفى كامل « والاحتلال » البريطاني كمرحلة أخيرة من مراحل الصراع الذى دار بين الحديو عباس والانجليز على الحكم . ومع ذلك فقد كان لمصطفى كامل الفضل فى أنه استطاع أن يرتفع بمستوى المعركة ، التى كانت دائرة بين الحديو والانجليز على السلطة ، الى مستوى معركة وطنية لتحرير البلاد .

ويذكر تشارلس آدمز أنه كان لتأجج حماسة مصطفى كامل وحرارة عباراته ، وخطبه النارية ومقالاته الموجهة الى عواطف الناس ومشاعرهم ، أثر كبير فى تجديد الشعور الوطنى فى مصر ، بعد أن كبته وقتنا ما اخفاق الحركة الوطنية التى قادها عرابى . وقد سمي هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية فى مصر باسم « الطور الصحافى » . ولم تكن هذه التسمية عبثا أو مخالفة للواقع ، لأن الشعور الوطنى انفسح عن نفسه فى تلك المدة فى مقالات الصحف الفرنسية والعربية التى كانت تفيض بالمطامع والتهيج العنيف ضد الانجليز . (٧)

ولقد كان اتجاه مصطفى كامل للدول الأوروبية لأكراه الانجليز على الجلاء عن مصر ، أمرا تقتضيه الظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية فى ذلك الحين . وهى الظروف المرتبطة بالتوازن الدولى فى البحر المتوسط وبالمحافظة على كيان الدولة العثمانية . كما كانت تقتضيها الصفة الدولية للمسألة المصرية ، وهى التى كانت تستند من الناحية القانونية الى معاهدة لندن ١٨٤٠ ، والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة ، الى جانب الفرمانات التى صدرت فى عهد اسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الحديوية . ولكن مصطفى كامل لم يلبث طويلا أن خاب أمله فى أوروبا ، وخصوصا فى فرنسا . وكان ذلك على مرحلتين : المرحلة الأولى بعد حادث فاشوده عام ١٨٩٨ ، والمرحلة الثانية بعد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ . ومنذ ذلك الحين أخذ رجاء مصطفى كامل فى تدخل أوروبا لانقاذ مصر يضمف ، وان ظل مستمسكا بخيوط منه جعلته يزور ألمانيا عام ١٩٠٥ للدعوة للقضية المصرية ، ويعود فيلجأ الى أوروبا ، بعد حادث دنشواى ، ليستثيرها على الاحتلال باسم الانسانية والحضارة والعدالة وكل القيم التى يرمزها العالم المتحدين .

ولقد كان طبيعيا أن يؤيد مصطفى كامل حركة « الجامعة الاسلامية » تحت لواء السلطان العثماني . وذلك لأنه كان يعتمد فى مطالبته بالجلاء وفتح مصر باستقلالها الذاتى - كما ذكرنا - على ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . ولهذا كان يدعو الشعوب

الإسلامية إلى الائتلاف حول الدولة العثمانية وشد أزرها ، كما دعا في برنامج حزبه إلى « بذل الجهد لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية » ، وكان يؤمن بأن انقطاع هذه العلائق يؤدي إلى سقوط مصر في يد الانجليز ، « ماذا يكون مصر البلاد المصرية لو تنازلت تركيا عن حقوقها لانجلترا ، أو تعاهدت معها على ذلك بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة الفرنسية الانجليزية ؟ ألا تصبح ولاية انجليزية ؟ » (٨)

وهذا الموقف يختلف كل الاختلاف عن موقف حزب الأمة من تركيا . ففي سنة ١٩١٢ ذهب أحمد لطفي السيد إلى رشدي باشا ، وزير الحفانية ، يطلب إليه أن تعلن مصر استقلالها عن الدولة العثمانية وأن تنصب الحديو ملكا عليها ، ويعترف لها الانجليز بهذا الاستقلال ، ورجاه أن يعرض هذا باسم « حزب الأمة » على الحديو عباس واللورد كتشنر . وقد سر الحديو عباس من هذه الفكرة ، وطلب أن يؤلف وفد من أحمد لطفي السيد وعلى باشا وسعد باشا للذهاب إلى لندن ، للسعي لتحقيق هذا الأمر مباشرة مع الحكومة الانجليزية . (وهي أول محاولة لحل المسألة المصرية في إطار العلاقات المصرية - البريطانية) ، ولكن هذه المحاولة فشلت لسببين : الأول : معارضة اللورد كتشنر للفكرة ، بحجة أن الوقت ليس مناسباً ، والثاني : ماظهر من تعلق الأمة المصرية بتركيا في ذلك الحين ، كما دل عليه موقفها من التبرعات التي جمعت في ذلك الحين لمساعدة تركيا في الحرب الطرابلسية (٩) .

ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتنب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة في بلاده من الطبقة الوسطى ، من الموظفين والطلبة والمحامين ، وخصوصاً من الشباب الذين الهب شعورهم بقوته الخطابية النادرة ، وأسلوبه الوجداني الذي يعتمد على الجميل الضخمة ، التي تندفع بها الجماهير من غير روية عادة إلى الفايات التي يحددها الزعماء . واخذ يخاطب البورجوازية الوطنية بلغة المصالح التي تهتمها ، « متى تخلصت التجارة من الشلل الذي يسببه لها الاحتلال الانجليزي ، نستفتح لنا ولكم آفاقاً ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التي يخلقها لها الانجليز في الجمارك ، فسترقى الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر » (١٠) .

على أن مصطفى كامل لم يستطع أن يجتنب إليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الأعيان أم من المفكرين . (١١) ولهذا فإن القول بأن الحزب الوطني كان يمثل الانتلجننتسيا قول غير صحيح ، لأن الطبقة

الثقافة كانت منقسمة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة • وكانت الصفوة المتعلمة تعليما غربيا من هذه الطليقة تنحاز الى حزب الأمة • ولعل هذا هو السبب فى أن هذا الحزب كان يقف موقفا تقدميا من التطور الاجتماعى ، بينما كان الحزب الوطنى يقف موقفا رجعيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين ، فقد كان « اللواء » خصما لدودا له ولأفكاره ، وكان ميدانا لأشد المطاعن عليه • وظل « اللواء » كذلك فى شأن الإصلاحات الاجتماعية ، رجعيا مستمسكا بالقديم أشد الاستمساك • ويعتبر موقفه من زواج الشيخ على يوسف دليلا آخر على رجعيته • وإن كان الدكتور هيكمل يعتقد أن العلة فى هذا الموقف هى تعلق الشعب فيما هو عزيز عليه من عادات وأوهام لاستغلاله فى الغايات السياسية التى يراد استغلاله فيها ، وإن مصطفى كامل لو أراد أن يهز السواد فى الناحية التى تعرض الشيخ محمد عبده لهزها ، لفتر عنه الشعب وتردد فى اتباعه (١٢) •

ومع ذلك فلم يكتسب مصطفى كامل تأثيرا قويا على الفلاحين فى القرى ، وذلك لسببين : الأول : أن نشاط الحزب الوطنى قد تركز فى المدن دون القرى • وكان نشاطه الرئيسى فى القاهرة والاسكندرية (١٣) ، ثانيا : أن الاحتلال كسب مهادة الفلاحين فى الريف بما ألغاه من السخرة والكرباج ، وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية ، التى قام بها • بقصد سد الأبواب التى ينفذ منها التدخل الأوروبى فى شئون مصر • ومن المدهى أن المسألة المادية هى أكثر ما يشغل بال طبقة يخيم عليها الجهل ، كما هو الحال بالنسبة للفلاحين • يضاف الى ذلك ، أن دعوة مصطفى كامل التى تتجه الى توثيق الصلات بتركيا ، لم تكن لتلقى حماسا من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة الصف التركى ، وامتصاص الدخلاء لأقواتهم ، ولم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم • ولعل تخلص الدعوة الوطنية فى عام ١٩١٩ من التعلق بتركيا ، كان من الأسباب التى دفعت الفلاحين للاشتراك فى هذه الثورة • ومع ذلك فيمكن القول أن مصطفى كامل قد لقي استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواى • ذلك أن هذا الحادث على قدر قسوته ، كان فرصة نادرة ، ينفذ فيها صوت مصطفى كامل الى آذان الفلاحين التى وقرها صوت المصلحة المادية فلم تسمح ما عده • ولقد كان نجاحه فى الإفراج عن المحكوم عليهم فى القضية مما رفع سلطانة الشعبى الى أقصى مداه فى ذلك الوقت •

أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطنى لاجتذابها جديدا فى عهد محمد فريد ، فقام بإنشاء نقابة العمال فى عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين ، (وهى ليست أول نقابة للعمال فى مصر ، كما يقول الأستاذ الرافعى (١٤) فقد سبقتها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال التزام المختلطة فى ١٩٠٨ (١٥) . كما أنشأ أربع مدارس للصناع فى العاصمة سنة ١٩٠٩ (١٦) ، وأخذ يشجع تكوين النقابات لتكوين رأى عام بين العمال .

على أن أهم ما عمله الحزب الوطنى فى هذا المحيط ، هو اجتذاب طلبة المدارس الى الحركة الوطنية . اذ يعتبر هؤلاء الطلبة عنصرا جديدا من عناصر المقاومة الشعبية ظهر خلال هذه الفترة ، وأخذ يزداد شأنه وتأثيره مع الزمن . وكان هؤلاء ، بحكم كثرتهم وانتائهم الى طبقات مختلفة ، وخصوصا الطبقات الوسطى والفقيرة ، يمثلون قطاعا شسيعيا عريضا . وكانوا يعتبرون سلاحا من أسلحة الحزب الوطنى (١٧) .

على أن الحزب لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الانجليز ، بعد مقتل بطرس غالى باشا على يد أحد الشبان « الوطنيين » ، فقد عين اللورد كتشستر خلفا للسيد الدون جورست ، وقد تتبع العناصر المتطرفة فى الحزب الوطنى ، وعرضهم لسلسلة من المحاكمات والاضطهادات ، حتى لم يكد يمشى حول كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب الوطنى قد هاجر الى خارج البلاد . (١٨)

وبانفجار الحرب العالمية الأولى ينتهى الدور التاريخى للحزب الوطنى فى قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالإضافة الى تشتيت أعضاء الحزب ، فإن الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطنى فترة طويلة من الوقت عن الرأى العام . ثم لم تكد تنتهى الحرب حتى كانت الظروف الدولية والايدىولوجية التى كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت . ففرنسا أصبحت حليفة لانجلترا ، والدولة العثمانية انهارت انهيارا تاما . فضلا على ذلك ، فقد كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية بعد زعامة مصطفى كامل عاملا آخر من عوامل تخلف الحزب . ولقد كان الموقف المتطرف الذى اتخذته الحزب من مسألة المفاوضات مع انجلترا ما صرف الشعب عنه . فقد رأى الشعب أن فكرة عدم المفاوضات فكرة غير معقولة ، طالما كانت انجلترا هى التى تفوق مصر قوة وسطوة ، ورأى أن اعتراف الدول فى مؤتمر الصلح بالحماية ، قد جعل المسألة

المصرية مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا لا سبيل إلى حلها إلا بالمفاوضة ،
أو أن نفرض إنجلترا حلاً لا يحقق لمصر شيئاً من أغراضها . على أن أهم
سبب في تخلف الحزب الوطني ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت في
« الوفد المصري » الذي كان على رأسه زعيم جارف الشخصية ، وخطيب
جماهيري فذ هو « سعد زغلول » . وقد اتجهت هذه القيادة في ذكاء وفطنة
إلى القاعدة الشعبية الكبرى من الفلاحين ، فتغلغل لجان الوفد في كثير
من القرى الصغيرة في مصر . بينما كان الحزب الوطني لا يزال يعتمد
على نشاطه في المدن . (٢٢) ومنذ ذلك التاريخ ، لم يعد الحزب الوطني
يؤثر تأثيراً يذكر في مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ،
بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التي كان يستغلها « القصر » في
ضرب التحركات الشعبية .

ولما كان الوفد يعتبر امتداداً أيديولوجياً « لحزب الأمة » ، وقد
تشكل في بداية أمره من أعضاء معظمهم كانوا قادة في « حزب الأمة » ،
فمن الضروري اللقاء بعض الضوء على هذا الحزب : نشأته وفلسفته
السياسية ، وطريقته في الكفاح ، كمقدمة ضرورية لدراسة الحركة
الوطنية ، التي انتعشت عقب الحرب العالمية الأولى .

حزب الأمة :

ظهر حزب الأمة أول ما ظهر على شكل صحيفة سياسية صدرت في
يوم ٩ مارس سنة ١٩٠٧ باسم « الجريدة » ثم تحولت هذه الصحيفة إلى
حزب سياسي بعد ستة أشهر ، أي في يوم ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ . ويطلق
اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم المفتي السابق
الشيخ محمد عبده » (١٩) ، كما يصفهم رشيد رضا بأنهم « أركان
أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء القطر » (٢٠)
وقد حدد اللورد كرومر اللون السياسي لهذا الحزب ، فذكر أنهم « مجردون
عن صبغة الجامعة الإسلامية ، ورأي أن « رجاء القومية المصرية ، بمنعها
الحقيقي الذي يمول عليه ، معقود بهذا الحزب » (٢١) .

ولقد كان آخر عهدنا بالشيخ محمد عبده ، عندما كان يمسك في
تحرير جريدة « العروة الوثقى » مع السيد جمال الدين الأفغاني ، لتنهيج
الرأي العام في جميع الاقطار الإسلامية ، ودعوته إلى الاتحاد والتضامن .
ولما تعطلت الجريدة افترق الصديقان ، فذهب جمال إلى روسيا ، وسافر

محمد عبده الى « تونس » في اواخر سنة ١٨٨٤ ، حيث بقي بهسبا مدة قصيرة ، ثم رحل متنكرا في كثير من الاقطار يدعو الناس الى التآزر والى الانلفاف حول العروة الوثقى . وفي اواكل ١٨٨٥ رجع الشيخ محمد عبده الى بيروت ، وترك جمالا ليتم وحمه العمل الذي واصله الى اخر ايامه : وبعد نحو ثلاثة اعوام ونصف في بيروت ، صدر عفو الحديو توفيق باشا عنه ، يشفاعة بعض اصحاب النفوذ ، ومنهم اللورد كرومر . فعاد الى مصر في اواخر عام ١٨٨٨ . (٢٣) .

وتمثل عودة الشيخ محمد عبده الى مصر نهاية مرحلة خطيرة من حياته اصطفت بالتطرف والتهيج السياسي ، ولكنه كان فيها مؤثما ومثارا باستاذة الافغانى اكثر منه منساقا الى طبيعته وميوله . ولقد كان خضوعه لتاثير الافغانى في تلك المرحلة ، يشبه خضوعه لقوة الظروف السياسية التى اجتذبتة الى الاشتراك فى الثورة العراقية بالرغم من معارضته لها فى البداية . ولكن بافتراق الشيخ محمد عبده عن الافغانى ثم عودته الى مصر ، انتهت تلك المرحلة الثائرة من حياته ، وانصرف الى العمل الذى خلق ميسرا له : الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم .

وفى الحق أن هذا تماما ما كان يمثل وجه الخلاف بين الشيخ محمد عبده والسيد الافغانى . ايكون الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ؟ أم يكون عن طريق السياسة ؟ وكان الشيخ محمد عبده يميل الى المذهب الاول ، ولا يؤمن بالمذهب الثانى ، ولهذا ، فعندما كان مع السيد الافغانى فى باريس ، عرض عليه ان يترك السياسة ، ويذهب الى مكان بعيد عن مراقبة الحكومة ، ويعلم ويربى من يختار من التلاميذ على مشربيهما ، « فلا تمضى عشر سنين الا ويكون عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعوننا فى ترك اوطانهم والسير فى الأرض لنشر الاصلاح المطلوب فينتشر احسن الانتشار » ، ولكن السيد الافغانى رد عليه قائلا : « انما أنت مثبط » . (٢٤) .

ثم عطلت جريدة « العروة الوثقى » ، ولم يشر التهيج الذى كانت تنشره الجريدة ، أو تبثه جمعية العروة الوثقى السرية ، فى اجلاء الجيوش البريطانية عن مصر . فانس الشيخ من العمل السياسى الذى كان استعداد له مستمدا من روح السيد ، كما ذكرنا ، ورجع الى ميله الفريزى وهو : الاصلاح عن طريق التربية والتعليم ، لتحرير العقل وإعادة هداية الدين . (٢٥) .

ومند عودة الشيخ محمد عبده الى مصر ، أدرك أنه لن يستطيع البقاء في وطنه وتنفيذ برنامجه في الإصلاح الا بإدارة الانجليز . فقد رأى أن المسألة المصرية لا يمكن ان تحل بالسياسة الا باتفاق الدول العظام ، وأن الرجاء في اتفاقهم بعيد ، وأن العمل لاجراء الانجليز من مصر ليس عملاً صغيراً يكفي فيه الكلام في المجالس والكتابه في الجرائد ، ولكنه عمل كبير جداً ، ولابد ، في الوصول الى الغاية منه ، من السير في الجهاد على منهاج الحكمة ، والدأب على العمل الطويل . ولهذا بنى خطته على تربية الامة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الادارة والسياسة في بلادها . (٢٦) وقد أدرك الشيخ محمد عبده ، منذ البداية ، أنه لن يتمكن من تنفيذ اصلاحاته الا من طريق رسمي . وهذا سر اتصالاته بالخدوي والانجليز ، لتنفيذ خطته ، وقد بدأ بالاتصال بالخدوي عباس الثاني بعد جلوسه على الأريكة الخديوية ، فحظى عنده ، وعمل على اقناعه بالسمي لاصلاح الازهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، لأن هذه المصالح الثلاث اسلامية محضة تشمل اصلاح التربية والتعليم ، واصلاح العائلات ، واصلاح المساجد والارشاد . وكان مما قاله له : « ان لدى افندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة ، فيمكنه أن يصلح الامة كلها باصلاحها . وقد تركها الانجليز له لأنها دينية ، فهم لا ينازعونه فيها الآن ، ولا يؤمن تدخلهم في شأنها اذا طال المهيد وساعتت الفرص » . (٢٧) وقد وافق الخديو على ذلك ، لأنه وجد فيها فرصة ليتخذ من الازهر أداة لتقوية نفوذه السياسي ، ويجعل من أموال الأوقاف وسيلة للوصول الى هذه الأغراض وبمعنى آخر ، أراد أن يجعل لنفسه سلطة دينية آلتها الازهر ، ومآليتها الأوقاف (٢٨) .

على أن الشيخ محمد عبده حين عرف تصرفات الخديو في أموال الأوقاف هب معارضاً ، وساعده على ذلك أنه ولي منصب افتشاء الديار المصرية ، فصار بمقتضاه عضواً في مجلس الأوقاف الأعلى ، وهو الذي أنشأ اللورد كرومر للحد من تصرفات الخديو في أموال الأوقاف . حينما أدرك مقدار ما تضفيه له من أسباب القوة والقدرة على العمل السياسي . وقد توسط لدى الشيخ محمد عبده الوسيطاء ليقنعوه بترك الخديو يتصرف كما يشاء في أموال الأوقاف ، وفي مقابل ذلك يتركه يتصرف كما يشاء في اصلاح الازهر ، ولكن الامام رفض هذا العرض ، لأن « وجدانه ومراقبته لله تعالى لا تمكنه من اقرار ما لا يبيحه الشرع ، والباطل لا يكون وسيلة الى الحق » . (٢٩)

وهكذا انقلب الشيخ محمد عبده محارباً للخسديو . وقد بلغ من تشككه في نواياه ، بل وفي نوايا جميع الحديويين ، تجاه مصر ، أنه لما طلب منه المستر بلنت ، عقب توقيع الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ ، ان يضع نموذجاً للدستور الذي يريد ادخله في مصر في ضوء التطور الجديد الذي انتاب مركز الاحتلال بعد الاتفاق الودي ، كان مما طلبه - بعد أن اقترح الدستور - أن تضمنه الحكومة البريطانية ، حتى لا يبطله الحديويون . (٣٠) .

وقد استطاع الشيخ محمد عبده أثناء المرحلة الأخيرة من جهاده أن يجتذب اليه فريقاً يعتد به من التلاميذ والمريدين ، من كسار رجال الحكومة والاعيان ، الذين تأثروا بذهبه في الإصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ، واعداد الأمة لتكون مصدر السياسة والادارة في بلدها ، وقد قوى حزب الامام الحكومي ، بعد وفاته ، بدخول سعد زغلول ، أقدم تلاميذه ، في الوزارة ، وجعل مدرسة القضاء الشرعي تابعة لوزارته ، وطوع تصرفه ، وتولى شقيقه احمد زغلول باشا وكالة وزارة الحفائية ، ونوط الحكومة به وضع قانون الإصلاح بالأزهر بالاشتراك مع لجنة خاصة ، وبذلك صار رجال المعارف ورجال القضاء الشرعي والأهلي كلهم وشيوخ الأزهر تحت نفوذ حزب الامام . (٣١) .

ويعتبر سعد زغلول باشا من أشد من تأثر بالشيخ محمد عبده من أقطاب شيعته ، فلم يكن كثيره تلميذاً فحسب ، بل كان - كما يقول الدكتور تشارلس آدمز - مريداً . وكان أيام طلبه للمعلم في حجر الامام وكفنه كولد ، لا كسائر تلاميذه ، فكان يستفيد من علمه وعمله ، ومن أخلاقه وشماله ، ومن فصاحته وبلاغة كلامه . فشب بين يديه كاتباً خطيباً ، أديباً سياسياً . ولما عهد الى الشيخ محمد عبده برئاسة تحرير الوقائع المصرية ، اختار سمعداً ليعاونه في تحريرها ، بالرغم من صغر سنه . فتمرن على الكتابة في المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أقلقته بالبلاد قبل الثورة العراقية وبعد شوبوها ، واطلع على جميع شئون الحكومة ، وتدرّب على التحرير الأدبي تحت اشراف الامام . ولا يمكن تقدير الفوائد التي عادت عليه من صلته بالاستاذ الامام في كل هذه الميادين . (٣٢) .

وكان سعد زغلول ممن يؤمنون بالتعاون مع البريطانيين في اصلاح الادارة ، سالكا بذلك نفس السبيل الذي سار عليه الشيخ محمد عبده ، والذي أصبح مبدأ من مبادئ شيعته فيما بعد . وهذا المبدأ يخالف تماماً

المبدأ الذى سنه مصطفى كامل والحزب الوطنى مبدأ عدم التعاون .
وليس من السهل على الباحث الحكم على أحد المبدئين بالخطأ أو الصواب .
فإذا كان خروج الانجليز عملا صعبا ويستغرق وقتا طويلا ، ولا يتم الا
باتفاق الدول الكبرى ، فهل من الحكمة مقاطعة الانجليز ، وترك مقاليد
الحكم فى أيديهم يتصرفون فيها كما يشاؤون ؟ أم يكون من الأصوب ، فى
هذه المرحلة التى لم ينضج فيها الوعي القومى تماما ، مشاركتهم فى الحكم
ورفع أضرارهم ما أمكن ، ومعاونتهم على الإصلاح ، ووضع أيديهم على
موطن العلل ، وحملهم على العلاج ؟ هذه هى القضية . وعلى كل حال ،
فإذا كان مبدأ عدم التعاون الذى رفع لواءه مصطفى كامل يبدو أكثر
وطنية ، فما لا شك فيه أن خيبة آمال مصطفى كامل فى الدول الكبرى ،
بعد الاتفاق الودى ١٩٠٤ ، وخيبة آمال البلاد فى تركيا بعد تخاذلها فى
حادث طابا ١٩٠٦ ، من شأنه أن يبرر مبدأ معنى المشاركة فى الحكم
لرفع الأضرار .

وفى الحقيقة إنه فى تلك الظروف تماما قام حزب الأمة . فقد أخذ
المهتمون بشئون السياسة المصرية من شيعة الشيخ محمد عبده ، يعيدون
النظر فى سياسة الاعتماد على الدول الخارجية فى الحصول على استقلال
البلاد ، وهى السياسة التى ثبت فشلها ، ويرون الارتكاز على الشسب
نفسه فى الحصول على الحرية . وكان منهم أحمد لطفى السيد الذى كتب
فى تقرير له الى الخديو عباس من قبل ذلك بسبع سنوات تقريرا يقول :
« ان مصر لا يمكن أن تستقل الا بجهود أبنائها ، وأن المصلحة الوطنية
تقضى أن يرأس سمو الخديو حركة شاملة للتعليم العام » . فلما قامت
مشكلة طابا ، وكان موقف الجرائد الوطنية فيها ، ضالعا مع تركيا ضد
الانجليز ، فكر أحمد لطفى السيد فى ضرورة انشاء جريدة مصرية حرة
تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص الى تركيا أو الى
احدى السلطتين الشرعية والفعلية فى البلاد ، الخديو والانجليز . وكان
الاتجاه أن تكون هذه الجريدة ملكا لشركة من الأعيان « أصحاب المصالح
الحقيقية » الذين كان يصنفهم اللورد كرومر وغيره من الانجليز بأنهم
راضون عن الاحتلال ، ساكنون عن حقوق مصر ، وأن الحركة المعارضة
للاحتلال إنما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان
الأندية والباشوات الأتراك (٣٣) وهذا هو سبب تكوين حزب الأمة من
عنصرين : عنصر المفكرين من ذوى العقائد الحرة ، وعنصر الأعيان من
أصحاب الأملاك الواسعة . وغنى عن الذكر أن العنصر الأول هو الذى
كان يقود الحركة . ولهذا يقول الأستاذ شفيق غربال انه « فى كلامنا على

حزب الأمة يجب أن نميز بين موقف طائفة من أعيان البلاد ، وبين مذهب سياسي اجتماعي أقرب لبورجوازية عهد لوى فيليب في فرنسا وعهد الملكة فكتوريا في إنجلترا . كما يذكر أن للاستاذ أحمد لطفى السيد الفضل في أنه ارتفع بموقف الاعيان من مستوى المصالح التي يفهمونها الى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدم الحرية ويحتكم للعقل (٣٤) .

وهكذا تتخذ حركة حزب الأمة لنفسها أهدافا مستمدة من طبيعة تكوين هذا الحزب ، وتختصر هذه الأهداف في أمرين :

أولا - المطالبة بالدستور . ذلك أن الدستور يتيح لهذه الطبقة الاشتراك في الحكم مع السلطتين الشرعية التي يمثلها الخديو ، والفعلية التي يمثلها الانجليز بصورة فعالة . وهو أمر ترى تلك الطبقة أنه من حقها ، فهي تتألف من « أولى الراى فى الأمة » ومن « اصحاب المصالح الرئيسية » الذين هم « رؤساء العائلات » التي تتكون منها الأمة فى نظرم ، وهم بهذه الصفة ، من حقهم أن يشاركوا فى ادارة شئون بلدهم وأن يتخذوا لأنفسهم مركزا ثابتا بين السلطتين اللتين تستبدان بأمر البلد . ومعنى هذا أن حزب الأمة لم يكن يعتبر الانجليز الأعداء الوحيدين الذين يجب أن تتوحد كل الجهود لمحاربتهم - كما يرى مصطفى كامل - وإنما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطرا على مصالح الأمة عن الانجليز بسلطتهم المطلقة . ولهذا تجد أن حركة حزب الأمة تستهدف الخديو والانجليز . مما « فالأمة لا تقف أمام حكومتها فقط ، بل أمام حكومتها زائدا عليها حكومة أجنبية أخرى ، قد أخل وجودها بالتوازن بين قوة الأمة وقوة حكومتها ، وصير مجهودات الأمة الى الاستقلال متضاعفة أضعافا كثيرة ، فإذا كان يجب علينا عندعلم وجود الاحتلال الأجنبى أن نصرف مجهودا واحدا لنيل الاستقلال ، فانه يجب علينا الآن أن نصرف مجهودات كثيرة مع وجود هذا الاحتلال الثقيل » (٣٥) .

ثانيا - الاستقلال عن كل من تركيا وانجلترا . وهذا طبيعى ، فهذه الطبقة لا تريد أن تعود أحوال ما قبل الاحتلال ، ولا أن يعود الاستبداد القديم الذى كان يمثل الخديو وأنصاره وبطانته من الأتراك والشراكسة والأرمن والأرناؤوط وغيرهم من الجنسيات الدخيلة على الوطن العربى (٣٦) وكانوا يكرهون من الحزب الوطنى عمله على توثيق العلاقة بتركيا ودعوته الى « الجامعة الاسلامية » خاصة ، باعتبار تلك الدعوة « غير متفقة مع النمو الذاتى المستقل للشعب المصرى » كما أنه لو حاول تحقيقها ، لاستحال ذلك بالمرّة على طلابها ، ولا يترتب عليها سوى

« بحث القلق الى نفوس السياسيين من الأوروبيين » (٣٧) . وهم اذا كانوا يعترفون للدولة العلية « بحق السيادة الخارجية التي حددتها المعاهدات » ، وذلك تناديا من معارضة القانون ، والتعرض لتهمة التآمر على النظام الموجود لقلبه ، « الا أننا اذا اعترفنا بأكثر من هذا كنا كمن يسعى فى اللحاق (بالدولة العثمانية) حبا فى اللحاق وفرادا من الاستقلال ، وذلك ما لا نبتغيه ، فانه على الرغم من حالنا السيئة ، نسمح فى قلوبنا ديبس الرجاء فى الاستقلال ، ونسمى بكل قوانا للحصول على الاستقلال » (٣٨) .

وهكذا يرفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية » ، ويدعو للاستقلال التام ، ويحارب اليأس من الحصول عليه ، فالاحتلال الانجليزى فى نظره وقوة أنت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة ، فان صدق وعده فى تقوية مصر حفظا لحقوق الانجليز وترك مصر بعدئذ لأهلها ، فذلك ما يجب على انكلترا الاتيان به ، والا فلن يستطيع أن يغير من صيغته شيئا ولا أن ينتقل من كونه احتلالا فعليا الى أن يكون احتلالا بالقانون » (٣٩) ، ومن ثم « فلا يحل لنا أن نياس من جلاء هذه القوة المعارضة التى لا تمس حقوقنا المقدسة ، فان اليأس على ما يظهر ، هو الذى يجعلنا نتغافل عن حقنا فى ادارة بلادنا من غير مشارك ولا قريب . انه لا يياس من الاستقلال الا قوم لا حق لهم فى الاستقلال » (٤٠) .

ولكن حزب الأمة مع ذلك ، يؤمن بأن الاستقلال التام لا يتحقق بمجرد الكلام ، ولا هو معنى يحصل بمجرد الفكرة فيه ، أو الميل اليه ، ولكنه مرتبة لا تدرك الا بقوى متعددة تدفع اليه ، وهى الكفاءات الاخلاقية والعلمية والزراعية ، والصناعية والتجارية ، والادارية والقضائية ، واشترك الأمة مع الحكومة فى الأعمال العامة ، والقيام على التعليم العام . وهذه المقدمات التى تنتج الاستقلال ، هى أيضا أغراض يجب السعى اليها بآدى الأمر ، ومتى تحققت أمكننا الوصول بسهولة الى غرض الأغراض أو مناط الآمال وهو الاستقلال (٤١) .

ومن هنا تنكشف نظرة حزب الأمة الى الاحتلال ، فالاحتلال عنده ليس مرضا بقدر ما هو عرض ، وهو ليس الا ترجمانا لضعف الأمة ، وترديها فى مهارى الجهل ، وتخلفها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا . وارتقاء حال الأمة ، وبمعنى آخر شفاؤها من هذه الامراض ، سوف يؤدى بالتالى الى زوال الاعراض ، أى يؤدى الى زوال الاحتلال . ولهذا ترى حزب الأمة يدعو الى تقوية بناء الأمة أولا ، « أعدوا الأمة قبل كل شيء » ، وعلموا الشعب الجاهل ، وانظروا الى ماتقدرون عليه لا الى ماتريدون . فعبشا

تقولون للمقعد سر فرسخا ، وباطلا تقولون للطفل اطلع جبلا ، بل تعهدوا
الطفل حتى يكبر ويترععرع ، والمريض حتى يشفى ويشتد ساعده (٤٢) .
وهو في هذه النظرة يختلف عن الحزب الوطني الذي كان يرى أن الاحتلال
هو علة العلل ، وأنه أعظم الأسباب لتخلف الأمة وضعفها ، وأن زوال
الاحتلال معناه إزالة العائق المعرقل لرقى الأمة وتقديمها في المناحي
الاجتماعية والاقتصادية ، وقد عبر مصطفى كامل عن ذلك في قوله السالف
الذكر : « متى تخلصت التجارة من الشلل الذي يسببه لها الاحتلال
الانجليزى فستفتح لنا ولكم آفاقا ذهبية ، ومتى تخلصت الصناعة من
العوائق التي يخلقها الانجليز في الجمارك لغاياتهم ، فسترقى الصناعة
الأهلية وتعود فائدة ترقيتها على أبناء مصر » .

وهذا الاختلاف في النظر إلى الاحتلال بين الحزبين ، قد أوجد بطبيعة
الحال اختلافا في التعامل مع الاحتلال . فبينما كان الحزب الوطني يحارب
الانفاق أو التعامل مع الانجليز ، ويأبى الاعتراف بهم (٤٣) ، كان حزب
الأمة يعترف بهم كحقيقه واقعه ، ويرى ضرورة التعامل معهم ، لوضع أيديهم
على مواطن الإصلاح بوصفهم القوة الفعلية في البلاد . وكان يتبع في ذلك
« حل وسيلة شريفة من كتابة ومشافهة ، وإيفاد وفود وتفهم وتفاهم ،
واقناع ، وكل طريق يوصلنا الى مقاصدنا » (٤٤) . وكان أعظم هذه
المقاصد بالطبع اعداد الأمة للاستقلال الذاتي ، الى أن تنهيا الظروف بما
يؤدي لزوال الاحتلال ، أو حتى « يستأثر حب الاستقلال الذاتي بجميع
حواس الأمة وملكانها ، على صورة تنفجر في الحمال عن الاستقلال الفعلي
العام » (٤٥) . وقد كان حزب الأمة ، في تعامله مع الانجليز ، يسير على
النهج الذي رسمه الشيخ محمد عبده ، فهو يعتمده أن خدمة البلاد شيء ،
والعبودية للمالك أمر آخر ، وأن الوطنية تقضى بحب الأمة وتحقيق منفعتها
وتحرى طرق الإصلاح وإتيانها من أبوابها (٤٦) . وكان من أجل هذا ،
يسخر من الحزب الوطني ، الذي يتهم كل من يتصل بالانجليز بالمرق عن
الوطنية « ثم يلجأ في نفس الوقت اليهم على صفحات جرائده يطلب
الدمستور والشكوى من القسوة التي تم بها الحكم والتنفيذ في قضية
دنشواي » ، ويقول : « اليس هذا اعترافا منهم بالواقع من سلطتهم الفعلية؟
وما الذي يدريهم أن من يزور قصر الدوبارة لا يطلب ما يطلبون ، أو مثل
ما يطلبون » (٤٧) .

والحقيقة أن اتهام الحديو عباس ومصطفى كامل لحزب الأمة في ذلك
الوقت بأنه أداة للانجليز ، غير صحيح ، تماما كاتهام حزب الأمة لمصطفى

كامل بأنه صنيعة الحديو • فكما أن خطة الحديو مع السير الدون جورست أثناء « سياسة الوفاق » لم تنعكس على مصطفى كامل ، فتجعله يميل الى الوفاق مع الانجليز ، فان خطة جورست مع الحديو عباس لم تنعكس على حزب الأمة فتجعله يتخذ سياسة مماثلة ، كما هو الحال مع أداة تطيح ، وكما فعل حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، حينما مال مع الحديو الى الوفاق • بل لقد أصبح الحديو والانجليز معا في تلك الفترة ، محل هجوم شديد متتابع من « الجريدة » ، التي أحسست بحق بخطر هذه السياسة الناعمة ، واشتدت الحاحها في طلب الدستور ، مما جعل السير الدون جورست يبدي في تقريره لعام ١٩٠٨ حيرته لهذا الموقف الذي كان يظنه قاصرا على المتطرفين من الحزب الوطنى فقط ، وليس يليق بالمعتدلين (٤٨) •

على أن آراء حزب الأمة ودعوته ، مع ذلك ، لم تستطع أن تنسحق طريقها فى اذهان الشعب بمنثل ماشقت طريقها آراء الحزب الوطنى ودعوته • فلم تحظ ايدىولوجية « القومية المصرية » باعتراف يمانى اعتناق ايدىولوجية « الجامعة الاسلامية » التى كان يروج لها الحزب الوطنى - ربما لصعوبة الأولى ، وبساطة الثانية ، فى مجتمع عاش طول عمره اسلاميا - كما أن صحيفة « الجريدة » بالرغم من أنها راجت رواجاً حسناً ، واستطاعت أن تثبت كيانها ، الا أنها - كما يقول « لاندو » - لم تحظ أبداً بانتشار يمانى جرائد الحزب الوطنى ، التى كانت تقدم لقرائها المقالات الحماسية التى تخاطب العاطفة (٤٩) •

ومع ذلك ، فان حزب الأمة ، وبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والادراك الشامل للأمور ، وهى الصفات التى امتاز بها لطفى السيد - كما يقول محمد زكى عبد القادر - قد أثار فى الشعب موجة من الفكر والوعى ، وطرح على بساط البحث كثيراً من المشاكل والمسائل والأولان الفهم • فلأول مرة ، بدا فى أفق الثقافة المصرية تحليل سليم صحيح لمذهب الحرية الفردية ، واعتبار الفرد خلية المجتمع ، ومصدر السلطات ، وأصل الحكم البرلمانى ، ولأول مرة ، قام تصور جديد للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس علمية مستندة الى أفكار مدنية لا صلة لها بالدين (٥٠) •

وعندئذ أنه اذا كان الحزب الوطنى قد غرس فى تلك الحقبة من تاريخ مصر بذرة السكراهية للاحتلال ومقاومته فى نفوس الشعب ، فان حزب الأمة قد ثبت بدوره أسس القومية المصرية ، وألقى بذور الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا • وبمعنى آخر أنه بينما كان عمل الحزب الوطنى قائماً على هدم الاحتلال ، كان عمل حزب الأمة قائماً على بناء أساس مصر

الحديثة المستقلة • وواضح أن العمليتين : الهدم والبناء يكمل كل منهما الآخر •

وسرعان ما تهيأت ظروف البيئة والمناخ كيما تنضج ثمار هذا البذر المجيد • وذلك فى أحداث الحرب العالمية الأولى التى أسرعت بتحقيق غايات الحزب الوطنى ، وحزب الأمة ، بدرجة لم يكن يحلم بها أى فرد ، ولدرجة أنه لم تكذب تنسب ثورة ١٩١٩ حتى تغيرت معالم وجه المسألة المصرية تغييرا كليا عميقا ، فبعد أن كان استقلال مصر أمرا أوروبا محضاً ، أصبح أمرا مصرياً بحثاً ، وبعد أن كانت قسارى مطمح الحزب المتطرف استقلال مصر تحت الولاية العثمانية ، أصبح استقلال مصر التام عن تركيا وبريطانيا عقيدة يعتنقها أصغر الفلاحين البسطاء فى أنأى بقعة من مصر ، وبعد أن كان العمل فى السياسة قاصراً على الطبقة المثقفة فى المدن ، أصبح كل لسان فى مصر يدور حول مستقبل القضية المصرية ، وعن الحماية والسيادة والاستقلال •

حواشى التمهيد

- ١ - عباس محمود العقاد : محمد عبده (سلسلة اعلام العرب) ص ٢٦ - ٢٧ .
- ٢ - محمود الشرفاوى : دراسات فى تاريخ الجبرى ، مصر فى القرن الثامن عشر (الطبعة الثانية) ج ٢ ص ١٤ - ١٥
- ٣ - السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ج ١ ص ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، تشارلس آدمز : الاسلام والتجديد فى مصر ، الترجمة العربية لعباس محمود ، ص ١٠ ، حاشية ١ نقلا عن ا ج . بروان : الثورة الفارسية Browne, E.G., The Persian Revolution. P.8 ص ٨
- ٤ - محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .
- ٥ - نفس المصدر ص ٣٣١ ، ٣٨٠
- ٦ - نفس المصدر ، ص ٢٠٦
- ٧ - تشارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ٢١١
- ٨ - من خطبة القاها مصطفى كامل فى الاسكندرية فى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ ، نقلا من الدكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ - ١٩١٩ بحث للدكتوراه فى التاريخ الحديث (١٩٥٧) غير مطبوع ، ص ٢٥٦
- ٩ - أحمد لطفى السيد : قصة حياتى (كتاب الهلال) ص ١٣٢ - ١٣٣
- ١٠ - فتحى رضوان : كلاًنا الوطنى فى نصف قرن ، ص ٧٣ - ٧٤ ، نقلا عن خطاب مصطفى كامل .
- ١١ - محمد شليق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٢٦ ، ٢٧
- ١٢ - دكتور محمد حسين هيكل : شخصيات معربة وغريبة (كتاب روز اليوسف) ص ٥٦ - ٥٧
- ١٣ - Landaw, J., Parliaments and Parties in Egypt, p. 135.

١٤- عبد الرحمن الرافعي : معهد فريد ، رمز الاخلاص والتفسيحية ، تاريخ مصر
الاولى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ ص ٩٦ (الطبعة الاولى)

١٥- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، الإدارة العامة للعمل : تقويم النقابات
والاتحادات العمالية في جمهورية مصر (١٩٥٦) ص ٢٠

١٦- الرافعي : المرجع السابق الذكر ص ٩٥

١٧- دكتور محمد انيس : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة ، مقال في كتاب :
المقاومة الشعبية في الشرق (سلسلة اخترنا لك) ص ٧٠

١٨- الرافعي : المرجع السابق الذكر ٢٠٦

١٩ و ٢١- تقرير عن المالية والأداة والحالة المئوية في مصر وفي السودان لعام
١٩٠٦ ص ١٥ - ١٦

٢٠- محمد رشيد رضا : نفس المرجع السابق ص ٥٩١

٢٢- دكتور محمد انيس : المرجع السابق الذكر ص ٧٢ ، دكتور محمد حسين
هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ١٠٤ (الطبعة الاولى) ، لاندو :
المرجع السابق الذكر ص ١٢٥

٢٣- تيمارلس آدمز : المرجع السابق الذكر ص ٥٥ ، ٦٢ - ٦٤

٢٤- محمد رشيد رضا : المرجع السابق الذكر ص ٨٩٤

٢٥- نفس المصدر ص ٩٧٦ - ٩٧٧

٢٦- محمد رشيد رضا : المرجع السابق ص ٥٧٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٧ ، ٩٢٤

٢٧- نفس المصدر ص ٤٢٦ - ٤٢٧

٢٨- نفس المصدر ص ٦٦٦

٢٩- نفس المصدر ص ٥٧١ - ٥٧٢

٣٠- نفس المصدر ص ٩٠٥ - ٩٠٦ وهذا المستور الذي اقترحه الشيخ محمّد
عبد ووفيه بعد « طول رواية ومشاورة مع اصحابه واخذ آرائهم » ، يمثل
وجهة نظر فريق لا يستهان به من المصريين في تلك الفترة الاولى من تاريخ الاحتلال.
ولهذا فهو ذو اهمية في تاريخ الفكرة الدستورية في مصر . ويمكن تلخيصه في
المطالب الآتية ١ - أن يكون للمصريين مجلس نيابي تنحصر فيه السلطة التشريعية ،
أي وضع القوانين كلها . ويكون له حق سؤال الحكومة عن تنفيذها ومعاينتها
على اخطائها . ٢ - أن يكون للمصريين سلطة تنفيذية ، وهي الوزارة المسئولة ،
وتنشط بها جميع امور الحكومة لا يتفرق منها للخديويين شيء خاص باشخاصهم .
٣ - أن يكون رئيس الوزارة مسلماً . ٤ - أن يكون جميع موظفي الحكومة
من المديرين وكلاء المديرات والقضاء ورجال النيابة وغيرهم ، من المصريين ،
بحيث لا يبقى من موظفي الإنجليز إلا بعض المفتشين ، والا من لا يوجد مصري

يقوم مقامه في عمله . ه - تنظيم شئون المعارف والتعليم وجعلها أهم الأمور التي يبدأ بها مجلس النواب . ٦ - قيام المصريين بجميع وظائف الجيش بحيث لا يبقى فيه من الانجليز إلا السردار وبعض الوظائف . ٧ - إلغاء وظائف المستشارين المصطريين على الحكومة . ٨ - على انجلترا ان تكفل هذا الدستور وتضمن تنفيذه بأيدي المصريين - وقد فسر ذلك بأن ترالف استتبابه والمحافظة عليه مراقبة فقط ، حتى لا يبطئه الخديويون .

٢١- نفس المصدر ص ٥٩١

٢٢- تشارلس آدمز : المرجع السابق ص ٢١٨ - ٢١٩

٢٣- أحمد لطفي السيد : المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٤

٢٤- محمد شفيق فريال : المرجع السابق ص ٢٨

٢٥- الجريدة في ١٧ مايو سنة ١٩٠٨

٢٦- محمد زكي عبد القادر : معنة الدستور ص ٢٣ (كتاب روزاليوسف)

٢٧ و ٢٨ - الجريدة في ٢٣ أغسطس ١٩٠٨

٢٩- نفس المصدر في ٦ يولية ١٩٠٨

٤٠- نفس المصدر في ٢٣ أغسطس ١٩٠٨

٤١ و ٤٢ - نفس المصدر في ٤١ سبتمبر و ٢٩ أبريل ١٩٠٧

٤٣- فتحي رضوان : المرجع السابق ص ١٨

٤٤- الجريدة في ٢١ سبتمبر ١٩٠٧

٤٥- نفس المصدر في ١٧ مايو ١٩٠٨

٤٦- نفس المصدر في ٢٤ مارس ١٩٠٧

٤٧- نفس المصدر

٤٨- تقرير من المالية والإدارة والجماعة العمومية في مصر إلى السودان سنة ١٩٠٨ ص ٩٠

٤٩- لاندوا : المرجع السابق ص ١٢٩

٥٠- محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ص ٣٦ - ٣٧

الفصل الاول

مقدمات ثورة ١٩١٩

١ - تطور مركز إنجلترا في مصر من الاحتلال الى الحماية

نقطة البداية في مقدمات ثورة ١٩١٩ هي احتلال بريطانيا لمصر في عام ١٨٨٢ . ومنذ ذلك التاريخ أخذت تتجمع الظروف ، وتوافر العوامل لقيام الثورة ، فمن ناحية ، أخذت أقدام الاحتلال ترسخ شيئا فشيئا في أرض مصر ، بعد أن تعثرت في بادئ الأمر ، حتى انتهى الأمر بإسقاط السيادة العثمانية عن مصر ، وإعلان الحماية البريطانية عليها في عام ١٩١٤ . ومن الناحية الأخرى ، أخذت حركات المقاومة تنمو بنمو سيطرة الاحتلال ، وتتخذ لها صورا متعددة وأساليب مختلفة : فبدأت - كما رأينا - بظهور حركة « العسرة الوثقى » ، على يد السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وتطورت هذه الى حركتي الحزب الوطنى وحزب الأمة اللتين اتخذت كل منهما لنفسها أسلوبا منفردا للعمل ، ورسمت برنامجا سياسيا مختلفا تعمل على تنفيذه ، واعتنقت أيديولوجية خاصة تعمل فى إطارها . فبينما كان أسلوب الحزب الوطنى إنكار الاحتلال وعدم الاعتراف به ، أو التعاون معه ، كان حزب الأمة يتصل بالسلطات الفعلية، ليضع يدها على مواطن الحلل ، ويرشدها الى طرق الإصلاح . وبينما كان برنامج لحزب الوطنى يقوم بصفة رئيسية على تأليب الدول الأوروبية على الاحتلال ، واستعدادها عليه ، كان برنامج حزب الأمة يقوم على الاعتماد على تربية الشعب المصرى وتقويته ليحصل على الاستقلال بنفسه . وسنما كان الحزب الوطنى يعمل فى رحاب الفكرة الدينية ، ويروج لأيديولوجية الجامعة الإسلامية ، كان حزب الأمة يعمل فى رحاب الفكرة القومية ، ويسعى لإبراز معالم الشخصية المصرية المتميزة فى وسط الحقل الإسلامى ، ويروج لأيديولوجية جديدة على الأذهان هي القومية المصرية . وكان بفضل هذه الحركات القيادية ، أن أخذ مد الكراهية للاحتلال يرتفع فى نفوس المصريين ، وتنمو الروح القومية فى صدورهم ، حتى تهبأت الظروف للثورة على الاحتلال فى اللحظة التى ظن فيها هذا أن

الظروف قد تهيأت له لهضم مصر في الامبراطورية التي لا تغيب عن أطرافها الشمس .

وقد اجتاز مركز الاحتلال في مصر الاطوار الآتية نعرضها في ايجاز:
الطور الاول ، من بدء الاحتلال الى عام ١٨٨٧ بعد فشل اتفاقية درمنند ولف Drummond wolff . وفي هذه الفترة ، لم تكن لدى الحكومة الانجليزية فكرة ثابتة عن الاحتلال الدائم لمصر ، بل كانت تفكر فعلا في الجلاء عن مصر عقب احتلالها (١) ، ولكن هذه الفكرة لم تلبث أن تعطلت بعد هزيمة هكس في « شيكان » بما أحدثته من تأثير فاصل على الموقف في السودان من انتشار الثورة فيه ، وامتدادها الى كل مكان ، مما دفع انجلترا الى التخلي عن موقفها السلبي من شئون السودان ، والنصح لمصر بوجوب اخلائه ، فبطل بذلك كل تفكير في الجلاء السريع (٢) . على أن الظروف لم تلبث أن ضغطت على يد بريطانيا لاعادة التفكير في مسألة الجلاء ، وذلك بعد أن اشتدت معارضة فرنسا وروسيا للاحتلال ، وخصوصا بعد أن اخذت ألمانيا في عام ١٨٨٤ تمديد النظر في سياستها من تأييد الاحتلال البريطاني لمصر ازاء مهاجمة انجلترا لسياستها الاستعمارية الجديدة - فكان أن اضطرت الى التفكير جديا في حل المسألة المصرية حتى لا تصبح شوكة في جنبها تستغلها أية دولة كبرى ترغب في مضايقتها واذلالها (٣) . لهذا ، ولانتهاء الحوادث في السودان ، وما بدا من المتوقع أن تنصرف المهديّة الى تدبير شئونها الداخلية ، وينتهي تهديدها لحدود مصر الجنوبية (٤) ، قررت انجلترا ايفساد « سير هنري درمنند ولف » في بعثة الى القسطنطينية والقاهرة للتفاوض مع الباب العالي على أساس تحديد موعد للجلاء في سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع تركيا في ظروف معينة تحدد ، ووضع الوسائل التي يمكن بها إعادة الهدوء والنظام الى السودان . وقد توصل السير درمنند ولف الى اتفاق مع الدولة العثمانية في ٢٢ مايو ١٨٨٧ بعد مفاوضات شملت سنتين، لم تلبث أن رفضته فرنسا وروسيا اللتان ابلغتا السلطان بأنه اذا وقع شروطه فانهما تصبجان في حل من احتلال أي جزء من اراضي الدولة العثمانية ، فتحتل فرنسا سوريا ، وتحتل روسيا أرمينيا ، ولا تنسحبان منهما الا بشروط تماثل شروط معاهدة درمنند ولف . وقد بنت الدولتان موقفهما على أن هذه المعاهدة تكسب الاحتلال الصفة القانونية التي كان يريدان ، وأنها تعطيه الحق القانوني في العودة في الظروف التي يراها ، كما أنها لم

تحدد تاريخا فعليا للجلاء • وهكذا ، تحت تأثير هذه المعارضة القوية ، رفض السلطان التصديق على الاتفاقية (٥) •

وبهذا الرفض دخلت السياسة البريطانية في مرحلة جديدة نحو مصر ونحو السودان • فمن الثابت أن بريطانيا ، بعد فشل هذه الاتفاقية ، لم تعد تفكر اطلاقا في احتمال دعوة تركيا للتعاون معها في المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجيا لديها فكرة اطالة أمد الاحتلال في مصر ، خصوصا وقد أحسست - كما يقول كرومر - بأن فشل هذه المفاوضات قد عزز مركزها ضد أي نقد أوروبي أو إسلامي ، نظرا لأن الفشل لم يحدث بسببها بل بسبب التدخل الفرنسي - الروسي (٦) • وفي الحقيقة لقد تحالفت مع هذا العامل عوامل أخرى لها وزنها في المسألة. وأصبحت معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء ، ونجاحه في حل المشكلة المالية في مصر على حساب كل إصلاح اجتماعي أو ثقافي في البلاد (٧) ، وهو النجاح الذي أكسب إنجلترا ثقة أوروبا في الاحتلال ، وجنبها الشفرة التي تنفذ منها دساتير الدول ضدها •

ولقد كان من أثر هذا التحول نحو استمرار احتلال مصر ، إن أخذت سياسة إنجلترا نحو السودان تدخل في طور جديد • فقد أخذ يتزايد لديها الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التي تكفل تأمين مصر على سلامتها ، بالعمل على إبعاد الاخطار التي استمرت تهددها بعد حادث سقوط الخرطوم ، ووفاة المهدي ، من ناحية الدراويش أنفسهم ، ثم في مرحلة تالية ، من ناحية أن تتمكن إحدى الدول الأوروبية الأخرى من إنهاء حكم الدراويش ، وإخضاع السودان لحكومة قوية تطمح في السيطرة على حوض النيل من منابع النهر إلى مصبه (٨) • وقد توافرت العوامل بين ١٨٨٩ و ١٨٩٦ - والأخيرة هي السنة التي تقرر فيها الغزو لاسترجاع دنقلة - التي جعلت من الممكن أن تتخذ السياسة البريطانية خطة هجومية انتهت بتقرير القضاء على حكومة الخليفة عبد الله ، واسترجاع كل السودان • وكان أهم هذه العوامل ، اجتياز المالية المصرية دور النقاهة ، وقدرتها على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وبلوغ الجيش المصري درجة من حسن التنظيم والاستعداد يؤهله للدخول في حرب كبيرة (٩) ، ثم أخيرا ماظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف السودان ، بل والتوغل في أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله الضعيفة ، ورغبة فرنسا الملحة في التوغل في افريقية الوسطى ، ولوصول إلى حوض النيل ، وضم إقليم بحر القزال خاصة إلى أملاكها

الافريقية على أساس انه ملك مباح «Res Nullius» (١٠) وقد كان هذا العامل ، هو ما حول اللورد كرومر عن مبادئه السابقة لفكرة استرجاع دنقلة ، أو السودان بأكمله ، على أساس عدم ارهاق مصر بالضرائب الثقيلة أو ارباك مالياتها ، فقد اعترف بأن وجود الفرنسيين في حوض النيل الأعلى ، وسيبقهم لاحتلال « فاشودة » لاشك في أنه يدخل تغييرا على الموقف ، وكتب يقول : « انه لما كان من المتصور الآن ، اخلاء مصر وانتهاء الاحتلال منها ، فقد صار واجبا الدفاع عن مصالح مصر الحيوية . ومن الواضح ، أن وجود دولة متحضرة في أعالي النيل ، وتحكمها في ميساء النيل ، يجعل سيطرة هذه الدولة على مصر في حاضرها ومستقبلها أمرا محققا (١١) »

ولقد كان من الطبيعي ، بعد استرجاع السودان ، أن تسعى بريطانيا لمد سيطرتها عليه أيضا ، تهيئة لسيطرتها على مصر بالتحكم في أعالي نيلها . وفي الحقيقة أن الاتفاق الثنائي الذي أبرمته بريطانيا مع مصر في يوم ١٩ يناير ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها في وادي النيل كله بحيث لم يكن من الممكن أن تتزحزح عن مكانها طالما استمر هذا الاتفاق معمولا به كنظام أساسي للوضع السياسي في السودان ، ولهذا فإن انتهاء باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، ونزع السيطرة الأجنبية عن وادي النيل .

وقد أرادت بريطانيا بإبرامها اتفاق الحكم الثنائي مع مصر ، أن تسوغ مركزها من الناحية الشرعية في « السودان » ، ولكن مركزها في « مصر » من هذه الناحية كان في غاية الضعف والوهن ، لأن مصر كانت من الناحية الشرعية واقعة تحت السيادة العثمانية . ولما كان مركز إنجلترا الفعلي في مصر لا يزال هو الآخر يلقي مقاومة من الدول الأوروبية ، وخصوصا فرنسا ، عدا ما كان يلقاه من مقاومة في مصر نفسها من شعبها ، فلهذا ولتحسين هذا الموقف ، أبرمت إنجلترا الاتفاق الودي مع فرنسا في ٨ ابريل ١٩٠٤ ، الذي حصلت به على اعتراف فرنسا ، أكبر مناوليها ، بمركزها الفعلي في مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغيير . وقد جاء في الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك تصرح بأنها لا تقصد تغيير الحالة السياسية في مصر ، وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بأنها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى في مصر ، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ولا بامر آخر » ثم صرحت حكومات ألمانيا والنمسا وإيطاليا بمثل هذا التصريح أيضا (١٢) .

وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال أقدمه في مصر من الناحية الفعلية وقد سر به اللورد كرومر سرورا عظيما ، وبالغ في تقديره ، فذكر في تقرير ١٩٠٤ ، أن مقام الحكومة البريطانية بعده أصبح شرعيا من الجهة السياسية (١٣) . وفي الحقيقة ، أنه لم يعد هناك ، منذ ذلك الحين ، ما يحول دون انتقال إنجلترا حقوق السيادة الكاملة على مصر ، سوى ذلك الخيط الشرعي الرفيع ، الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية . وقد قامت إنجلترا بفصله ، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، وانضمام تركيا الى جانب المانيا ، وأعلنت حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، مؤثرة اياها على الضم ، وبذلك أصبح مركز إنجلترا في مصر ، مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية في نظرها ، ودخلت العلاقا المصرية البريطانية مرحلة جديدة .

٢ - تطور الفكرة القومية في مصر

رأينا في الجزء الخاص بالتمهيد ، كيف وقع الشعب المصرى ، فى الفترة التى أعقب الاحتلال حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، تحت تأثير إيديولوجيتين متصارعتين هما : إيديولوجية الجامعة الإسلامية ، وإيديولوجية القومية المصرية . وكيف كانت الإيديولوجية الأولى تدعو الى الاستقلال فى إطار التبعية العثمانية ، بينما كانت الإيديولوجية الثانية تدعو الى الاستقلال عن كل من تركيا وبريطانيا . وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، كان الشعب المصرى ، بحكم تاريخه الإسلامى الطويل ، متأثرا بالإيديولوجية الأولى ، ومتفلقا بدولة الخلافة ، وقد تأكد موقفه هذا فى حادثين : الاول حادث طابا سنة ١٩٠٦ ، والثانى فى الحرب الطرابلسية سنة ١٩١٢ .

فلما نشبت الحرب بين انجلترا وتركيا فى نهاية أكتوبر سنة ١٩١٤ ، كان هذا التعلق بدولة الخلافة فى حساب الفريقين المعاربين ، وكان له تأثيره فى هزائهما ، وانتصاراتهما فى الحرب على الحدود المصرية : فمن جهة تركيا ، كان هذا الاعتقاد فى مساندة المصريين ، هو ما دفع جمال باشا الى محاولة الاغارة على مواقع تبعد ١٤٠ ميلا عن قاعدته الامامية فى بير سبع ، وعبر صحراء جبلية فى بعض أجزائها ، رملية فى أجزائها الأخرى . وضد قوات تفوقه عددا بما لا يقل عن أربعة أضعاف الخمسة عشر ألف رجل الذين تحت امرته (١٤) . وكان قد سبق هذه الحملة ، منشور صدر عن الحديو عباس الثانى فى الآستانة فى ١١ نوفمبر ١٩١٤ الى الأمة المصرية باعلان الدستور (بناء على نصيحة محمد فريد) ، وقد جاء فيه : « .. ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم ، وحكومته السنية ، هى تأييد الفرمانات الشاهانية ، لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية ، فقد اقتضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى ، لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٨٨٢ . وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض ، وقيامكم

بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مآمرته ، واستعدادكم لاستقبالنا بما هو
ممهود فيكم من الحماية الوطنية والاخلاص لجلالة الخليفة المعظم ولنا
ولبلادكم . وبما أن الأمل وطيد في نجاحها بمعونته تعالى ، فاننا نعلن
من الآن منحكم الدستور الكامل، والقضاء القوانين المنافية للحرية
.. الخ ، (١٥) .

أما فيما يختص بالبريطانيين في مصر ، فقد كان في حسابهم
أيضا منذ البداية ، احتمال قيام المصريين بحركة داخلية ، لمساعدة
الهجوم التركي ، ولهذا وجتوا من الضروري الاحتفاظ بغوات كبيرة في
منطقة القاهرة ، لمواجهة ما قد يحصل من ثورات لصالح الأتراك . ولكنهم
عندما وجدوا أن السكان لا يظهرون اكتراثا ، وأنه لم تقسم بينهم أية
مظاهرات عدائية ، عادوا فبعثوا بهذه القوات الى الاسماعيلية بالسكة
الحديدية ، فوصلتها في مساء ٤ فبراير ١٩١٥ (١٦) . ويذكر الليفتنانت
كولونيل كيرزى أن الاحتفاظ بهذه الحامية الكبيرة في القاهرة ، قد أضاع
من البريطانيين فرصة هزيمة الأتراك هزيمة ساحقة ، وأنه لو كانت هذه
الفترة الكبيرة في متناول اليد عند الاسماعيلية ، ولو أن الترتيبات الكاملة
لخطة حركتها ، ونقلها عبر القناة كانت قد اتخذت ، ولو كانت هناك
معلومات مبكرة ، لما أفلت أى جزء من القوات المهاجمة من أيدي القوات
البريطانية . وأنه بسبب هذه الأمور ، استطاعت القوات التركية أن
تسحب بخسائر لا تزيد عن عشرة في المائة من الأفراد ، كما أن مدقميتهم
خرجت من ساحة المعركة كاملة (١٧) .

ومع ذلك فمن المفارقات حقا ، أنه بينما كان البريطانيون يحتفظون
بحامية كبيرة في القاهرة لاختصاص أى ثورة قد تنشب لصالح الأتراك ،
كانوا في نفس الوقت يستعينون بالقوات المصرية ، والمدفعية المصرية
لإحباط الغزو التركي . فبالرغم من أن بريطانيا أعلنت في منشور اعلان
الحرب على تركيا أنها أخذت على عاتقها جميع أعباء الحرب ، دون أن تطلب
من الشعب المصرى أية مساعدة ، إلا أنه لم تكد تمضى أيام قلائل على هذا
التمهد ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى للاشتراك في الدفاع عن
القناة . وفي الحق أن قوة الجيش المصرى ، كما هو موضح في كتاب
الليفتنانت كولونيل كيرزى (١٨) ، كانت محسوبة في قوة الجيش
البريطاني المدافع عن القناة ، وأن الاستعانة بالقوات المصرية ، قد بدأت
من قبل نشوب الحرب مع تركيا ، ففي نهاية شهر أغسطس ، صدرت
الأوامر لسلاح الهجانة المصرى باستطلاع شواطئ القناة ، والقيام بأعمال
الدوريات للقواية (١٩) .

ولهذا فعندما وجه جمال باشا هجموه الرئيسي ضد دفاعات القناة الوسطى ، بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة الكبرى ، ليقطع خط السكة الحديدية الوحيد الذى يصل القناة بالنيل عند القاهرة ، قوبل بنيران مشتركة من البطارية الخامسة المصرية ، والبطارية التاسعة عشرة من مدفعية الميدان لانتكشاير (٢٠) . وكان قائد البطارية المصرية هو الملازم اول احمد حلمي ، الذى لقي حتفه في هذه الموقعة بعد انتصاره . وقد شكر السلطان حسين الجيش المصرى على اشتراكه في القتال ضد الاتراك ، ومنح الضباط والجنود الميداليات مكافأة لهم على حسن بلانهم (٢١) .

هذا الموقف الذى وقفه الجيش والشعب المصرى ، هل يمكن أن يعزى الى تحول فجائى في شعور المصريين نحو الاتراك ونحو الانجليز أيضا ؟ أم يعزى الى نضج فجائى في الشعور القومي المصرى ، جعل المصريين ينظرون الى جيش الدولة العلية نظرتهم الى جيش عدو غاز ، لا جيش تحرير من ربة الانجليز ؟ أم أن تصريحات الانجليز التي صاحبت اعلان « الحماية » ، وخاصة خطابهم الى السلطان حسين عن تحرير البلاد من السيادة العثمانية ، وتصريحات ملكهم بأن الحماية اجراء قصده به « التغلب على كل المؤثرات التي يراد بها العبث باستقلال البلاد » (٢٢) ، كانت السبب في هذا التحول الفجائى ؟ أم أن موقف المصريين يعود الى اجراءات الأمن البريطانية ؟ ، وحي الاجراءات التي منها قانون منع التجمهر الذى صدر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، واعتبر كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في الطريق أو في محل عمومي تجمهرا يعاقب عليه بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أو بغرامة أقصاها عشرون جنيها . ومنها بسط الأحكام العرفية على البلاد ، لأول مرة في تاريخها ، ووضع الرقابة على الصحف تبعا لاعلان الأحكام العرفية على البلاد . ومنها تعطيل الجمعية التشريعية ، واضطهاد العناصر المتطرفة المتشعبة للدولة الخلافة من رجال الحزب الوطنى وتشيتت أعضائه وأنصاره بالاعتقال ، والنفي الى مالطة وأوروبا (٢٣) .

في الحقيقة أن اجراءات الأمن البريطانية لم تحل دون قيام ثورة مارس ١٩١٩ . بل لقد كانت من أسباب انفجارها . والواقع أن الساسة المصريين انقسموا منذ قيام الحرب العظمى الى قسمين : قسم يتشجع للألمان والاتراك ، ويتكون من الحديو عباس الثانى وأنصاره ، ورجال

الحزب الوطنى وأشياعهم ، وقسم يتشيع لانجلترا والحلفاء ، ويتكون من رجال الحكومة القائمة ، (ومنهم بعض الشخصيات القوية التى لعبت فيما بعد دورا كبيرا فى التاريخ القومى ، مثل عدلى يكن باشا ، وعبد الحالى ثروت باشا ، واسماعيل صدقى باشا) ، وأنصارهم ، ومن رجال حزب الأمة وأنصارهم ، كما يضم هذا القسم أيضا المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا وإنجلترا . ولقد كان القسم الأول يؤمن بأن الانحياز الى جانب ألمانيا ، يؤدى الى استقلال مصر ، وكان لهؤلاء المتشيعين العذر فى هذا الاعتقاد بسبب الانتصارات العظيمة التى أحرزها الألمان فى بداية الحرب ، حتى أن أحد رفقاء الحديو عباس كتب الى عدلى باشا محاولا ضمه الى صفهم ، وكان مما قاله له : « انه بعد موقعة البحيرات الماسورية لن تقوم لروسيا قائمة ، وأن النصر أصبح محققا للألمان » (٢٤) . ولا شك أن تأثير الزحف الألمانى المظفر عبر بلجيكا ، وما انطلق من الاشاعات حول الهزائم الانجليزية ، كان له تأثيره فى مصر . فيذكر « رونالد ستورس » ، السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية ، أن موجة من الشعور العدائى للانجليز ، والموالى للألمان ، قد سادت حينذاك فى بعض الدوائر فى مصر لدرجة أدهشت بعض الأوربيين ، بل حتى حيرت المراقبين المصريين (٢٥) . ولما وصلت القوات التركية فى أول شهر فبراير ١٩١٥ ، وكانت قد ترامت بذلك الأنباء التى تناقلها الناس ولم تشر اليها الصحف ، أخذ المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ، ليبدأوا حركتهم ، بينما أخذوا يذيعون أن الجيش التركى جيش عرمرم لن يستطيع الانجليز صدّه . ولقد كان الجيش التركى جانب آخر ، يرجو أن يثور المصريون ليسهل عليه تخطى القناة أثناء انشغال الانجليز بقمع الثورة ، فكان اتكال كل من الفريقين على الآخر ، من أسباب تقهقر القوات التركية وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية الى الموقف (٢٦) .

أما الفريق الآخر من المصريين الذى تشيع لجانب الحلفاء ، فكان على رأسه - كما ذكرنا - رجال الحكومة وحزب الأمة . وكان من رأى رشدى باشا - كما كتب بذلك الى الحديو عباس فى أول أكتوبر - « ان من مصلحة (الحديو) ومصلحة البلاد ، عدم التردد فى انتهاز سياسة تقرب ومسالمة مع انجلترا ، ولو بالتجاوز عن شيء من الاعتزاز بالنفس . وقد بلغ من تقضى بهذا رأى انه لولا أننى أخشى أن أوقع البلاد فى مازق لا مخرج منه ، لما ترددت فى تقديم استقالتي » ، وكان رشدى يستند فى ايمانه بانتصار انجلترا الى « عبر التاريخ » و « غريزة البقاء » التى

ستدفع الأمم الى التحالف لصد ما كان الألمان يحاولونه من بسط سيطرتهم على العالم (٢٧) . ويمكن فهم فلسفة هذا التشجيع لجانب انجلترا فيما أدلى به رشدي باشا لصاحب جريدة الأهرام ومدير الجورنال دى كير فى ١٥ سبتمبر ١٩١٤ ، فقد ذكر « أن الذين يتصورون أن نتيجة انتصار الألمان ، ستكون تسليم مصر الى أبنائها ، ما هم الا سذج بله ، فإذا ما انتصر الألمان ، لا تكون النتيجة عندنا سوى قيام دولة مقام أخرى ، وبعبارة أخرى ، أن تحل محل دولة معروفة بحريتها الواسعة ، وهي انجلترا ، دولة عرفت بالسلب وأعمال الحديد والنار ، وهي ألمانيا » (٢٨) . وسنرى أن هذه الفكرة - فكرة المفاضلة بين استعمار واستعمار - سوف يروج لها على يد جريدة المقطم وحزب الأمة ، عندما يفقد الأمل فى الحصول ، من انجلترا ، على وعود بشأن مستقبل مصر بعد الحرب .

وكانت « الجريدة » لسان حزب الأمة ، قد أخذت تكتب فى بدايه الحرب تؤيد الحلفاء - انجلترا وفرنسا - وكان لطفى السيد يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا ، واعتداهم على حيادها ، مع توقيعهم للماهدة التى تضمن هذا الحياد . وكان يتمتع - كما صرح بذلك للدكتور هيكل فى ذلك الحين - أن مباحثات تجرى بين رشدي باشا والانجليز ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب ، جلت انجلترا عن مصر ، واعترفت باستقلالها التام (٢٩) . فلما ضعف الأمل فى صدور تصريح من انجلترا فى ذلك المعنى ، بدأت صحيفة المقطم تروج لفكرة انه اذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول ، فأنها تختار انجلترا . وأخذت « الجريدة » تكتب كتابه مخففة فى هذا المعنى ، فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فإذا لم يكن السبيل اليه ميسورا ، وكان لابد من أن تحكمها أمة أخرى ، فانجلترا خير أمة ترزساها مصر . ومع أن لطفى السيد لم يكن هو الذى يكتب هذا الكلام ، الا أنه كان - كما يقول الدكتور هيكل - مستولا عن « الجريدة » وعن كل ما ينشر فيها (٣٠) .

وفى الحقيقة أن هذه المفاضلة المشينة بين استعمار واستعمار ، كانت فى ذلك الحين ضرورة تفسرها ظروف العصر الاستعماري الذى كانت تتجلى ملامحه فى الحرب الاستعمارية التى كانت تدور اذ ذاك بين الدول الطامعة فى المغائم من كلا الجانبين . وفى الواقع أن الفريق الذى كان يتشجع للألمان ولدولة الخلافة ، وفى يقينه أن انتصار هذا الجانب سوف يحقق استقلال مصر ، كان وإهما . ذلك أن تركيا لم تدخل الحرب فى جانب ألمانيا

الا بعد أن أدخلت هذه في روعها أن انتصارها في الحرب الأوروبية يمكنها من استعادة مصر إلى الامبراطورية التركية ، وضم الهند وجميع البلاد الإسلامية إلى الخلافة في القسطنطينية ، وأن تركيا سوف تخرج من الحرب أعظم دولة إسلامية في الشرق (٣١) . ولم يكن من المعقول أن تحت ألمانيا تركيا على غزو مصر لتحريرها وتسليمها إلى أهلها . ويلاحظ أنه لم يصدر من ألمانيا وعد أو تصريح في أي وقت من أوقات الحرب بأن مصر سوف تنال استقلالها عند انتهاء الحرب ، ولم يكن في وسعها أن تصدر هذا الوعد أو التصريح .

ولقد كشف محمد فريد بك في مذكراته الستار عن النوايا التي نالت تنقيها تركيا لمصر ، وهو أدري بذلك بحكم وجوده أثناء الحرب في أوروبا ، واحتكاكه بالأتراك . فقد كتب عن طلعت باشا ، وهو الذي خلف سعيد حليم في الصدرة في فبراير سنة ١٩١٧ ، قائلا أنه كان بطمع في استرجاع مصر ولاية عثمانية بسيطة . وذكر عن جمال باشا أنه كان طامعا في فتح مصر لنفسه ، وأنه كان يكره المصريين الأحرار . وفي حديث لمحمد فريد بك مع الهر « زيمران » وكيل وزارة خارجية ألمانيا ، في يناير ١٩١٦ ، قال : « إن الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر . ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة » وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك مثل لجر مع النمسا . على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام » . (٣٢) ويلاحظ هنا أن هذا الاتجاه لمحمد فريد يتعارض مع المنشور الذي أصدره الحديو عباس الثاني وأعلن فيه الدستور لمصر وفيه أن الغرض من تسخير الجيوش العثمانية إلى مصر ، هو تأييد فرمانات الشاهانية ، وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل عام ١٨٨٢ . وعلى كل حال ، فإن الأطماع بخصوص مصر لم تكن - كما تبين محمد فريد - قاصرة على طلعت باشا وجمال باشا ، بل شاركهما فيها معظم زعماء الاتحاديين الذين كانوا يكتنون نياتهم ، حتى يتم لهم فتح مصر ، فيعيدون النظر في نظامها ، ويتصرفون فيها كما يريدون ، ولهذا لم يرضوا أن يقيتوا أنفسهم بأي عهد نحو مصر في بدايه الحرب (٣٣) .

مهما يكن من أمر ، فبسبب انحياز رشدي باشا إلى جانب إنجلترا في بداية الحرب ، للأسباب التي أوردتها في تصريحاته السالفة الذكر ، لم ير من المناسب الوقوف في وجه إنجلترا ، التي ضغطت عليه لاصدار قرار ٥ أغسطس ، وهو القرار الذي تضمن انكار مسادة تركيا ، لأنه حدد موقف مصر في الحرب الدائرة إلى جانب الحلفاء ، بالرغم من أن تركيا لم

تكن قد أعلنت حين ذلك انضمامها لألمانيا رسميا . (٣٤) كما رحب رشدي باشا بإجراء الحماية في يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، لأنها « بينما تضمن لمصر الحماية من أى عدوان أجنبي ، فإنها في نفس الوقت لا تشتمل على تغيير فعل في وضع مصر ، وانها باب واسع يمكن أن يكون استقلالاً داخلياً » . (٣٥) وبالرغم من أنه أفلح في الضغط على بريطانيا ، عن طريق التهديد بالاستقالة ، لتتعهد في منشور إعلان الحرب على تركيا بأن تتحمل وحدها مسئولية الحرب ، إلا أنه وجد من الضروري أن يسدى كل معونة ممكنة للانجليز لمساعدتهم على كسب الحرب ، حتى يستند الى هذا العون في تعزيز ما كان يعتزمه من المطالبة « بأكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب » . ولهذا جعل تحت تصرف القائد العام - كما يقول بنفسه - جميع موارد مصر من مال ومثونة ووسائل نقل ورجال ، وأرسل جيشا الى فلسطين للمساعدة الدائمة يبلغ عدده مائة وسبعة عشر ألفا (فرقة العمال وفرقة الجمالة) . ولقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصف من رجال مصر . وقد اعترفت بهذه المعونة التي قدمتها مصر للجيش البريطاني ، هيئة أركان الحرب البريطانية ، وفي مقدمتها القائد العام . (٣٦) . وقد ذهب رشدي باشا في تقديم مساعداته الى استدعاء الرديف المصرى للخدمة العسكرية في أوائل عام ١٩١٦ ، بناء على طلب السلطات العسكرية لاستخدامه في تنظيم التشهيلات اللازمة للدفاع عن القنال ، بعد أن أصبحت القنال عرضة لغزو تركي - ألماني من جهة فلسطين (٣٧) . ومع أن تحول استراتيجية الجيش الانجليزي ، من الدفاع الى الهجوم ، بعد فشل الهجوم التركي على القنال في يوليو ١٩١٦ ، قد غير نظرة الحكومة المصرية الى الموقف ، إذ أصبح الجيش الانجليزي في نظرها لا يقوم بالدفاع عن حدود البلاد ، وإنما يندفع في مقامرات حربية أخرى بعيدة عن الأراضي المصرية لا تهم مصر في كثير أو قليل ، ولا تنال من ورائها سوى الغرم ، إلا أن رشدي باشا استمر مع ذلك في تقديم مساعداته ، مؤمنا بأن اجابة طلبات القيادة البريطانية يتيح له فيما بعد - كما يقول لويد - فرصة الحصول على شروط أحسن بالنسبة لمستقبل مصر (٣٨) .

ولم تلبث الحرب العظمى أن انفجرت بانقلابين خطيرين هز كلاهما مصر لاستعماري هزا عنيفا ، الانقلاب الأول ، قيام الثورة الاشتراكية العظيمة في روسيا التي قسمت العالم الأوروبي من الناحية الأيديولوجية الى قسمين : قسم اشتراكي يقابله قسم استعماري . وقد أسرعت الثورة البلشفية بشق خط عميق بين الصالحين ، عندما أذاعت الوثائق السرية

المحفوظة في وزارة الخارجية القيسرية ، فنفضت يدها بذلك من تراب
المصر القديم .

هذا هو الانقلاب الأول . أما الانقلاب الثاني فقد حدث داخل العالم
الراسمالي نفسه ، وهو اطلاق الدكتور ولسن مبادئه ونظرياته المشهورة
عن « سلم بلا نصر » و « حق تقرير المصير » و « تأليف عصبة الأمم » .
فان هذه المبادئ كانت تمثل أقوى تحد لمعتقدات العالم الاستعماري التي
كانت تقوم حتى ذلك الحين على سيادة القوة ، وتحكيمها بشكل مطلق في
كل نزاع . فكان من حق هذه المبادئ الجديدة أن تثير آمالا جديدة في
صدور الناس في عصر جديد ينزع الى السلام والعدل ، ويخلو من دواعي
الحرب .

وقد كان من الطبيعي أن تتقبل الأمة المصرية - ككل أمة مشرقة الى
الحرية - هذه المبادئ السامية في فرحة بالغة ، وتصدقها وتؤمن بها ،
وتتفق في أنها سوف تحصل عن طريقها ، وبفضل ماتمنحه لها من الحرية
والحق في تقرير مصيرها بنفسها ، على الاستقلال السياسي كاملا . والحق
أن آمال المصريين التي علقت بالتساوي على انتصار الألمان أو الحلفاء ،
سرعان ما التحمت حول المبادئ الجديدة التي بشر بها الرسول الأمريكي
الجديد . ويظهر هذا جليا فيما ذكره الدكتور هيكل في مذكراته . فقد
ذكر أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي قابله في مساء اليوم الذي نشرت
فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، وهتف به مهتلا : « انتهينا
يا سيدى ، لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الانجليز من مصر
ويتم الجلاء » . ومع أن الدكتور هيكل أبدى بعض الشك في امكان تحقيق
هذه المبادئ ، الا أن الأستاذ الرافعي دافع عنها بقوله : « ان الولايات
المتحدة ، هي التي انتصرت في الحرب ، وهي ليست دولة استعمارية ،
وهي تريد ، صادقة ، ألا تقوم حرب ثانية ، وهي لذلك ستفرض حق
تقرير المصير وتفرض الجلاء » . وكان آخر ماقاله هذه العبارة : « لقد
أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة » . (٣٩)
وهذه العقيدة القانونية سوف تراها تسيطر على السياسيين المصريين حتى
اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية .

هكذا أثرت المبادئ التي جاهر بها الرئيس ولسن تأثيرا قاطعا
سريعا في الرأى المصرى . فان الذين كانوا ينتظرون في مصر نصرا المانيا
عثمانيا ، ويرحبون به فيما مضى وجدوا في المبادئ الجديدة طوق النجاة ،
سواء أكانت نهاية الحرب لصالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم ، اذ في الحالة

الأولى كان الغرض التخلص من الاحتلال الإنجليزي ، وفي الحالة الثانية منع احتلال البلاد من إحدى الدول الغالبة - كما يقول الأمير طوسون- (٤٠) أما الفريق الثاني فقد شعر أن سلوك البلاد عامة في الحرب ، ومساواة السلطان ووزرائه ، والبذل الكثير الذي دعيته الأمة إليه قلبته ، سوف يعطيهم حقا في مراعاة بريطانيا لهم مراعاة خاصة عند انتصارها ، حتى أن رشدي باشا - كما ورد في تقرير ملنر - فتح في آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية . (٤١) ولم تلبث أن نشطت هذه الحركة ، بنشر التصريح الإنجليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر ١٩١٨ عن **سورية والعراق** . وهو الذي ورد فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الظلم العثماني تحريرا عاما ، وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من الستة التي يسكنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم . (٤٢) ولم تكد تنتهي الحرب ، حتى نظمت في مصر حركة قوية للمطالبة بحقوق البلاد على أساس المبادئ الجديدة . وكان بطل هذه الحركة الجديدة هو « الوفد المصري » الذي قام على أساس فريد في التاريخ المصري الحديث ، هو التوكيل الشعبي .

٣ - الاختمار الثورى فى المجتمع المصرى

الصلاحون :

تلاشى بين السنة نيران الحرب العالمية الأولى كل ما دبره الانجليز فى الثلاثين سنة السالفة من أساليب لاجتذاب القاعدة الشعبية من الفلاحين الى صفوفهم . ذلك أن انجلترا ، وهى تخوض غمار نضال مميت من أجل حياتها ، لم تكن على استعداد لأن تحسب حسابا لما سوف يترتب على اجراءاتها لاحراز النصر فى المستقبل من آثار . ومن ثم فلم يكن لمصر مهرب من أن تتلقى الضغط المتزايد الناجم عن تزايد حاجات انجلترا لواصله الحرب ، وما يقتضيه اتخاذها لمصر قاعدة لجيوشها الامبراطورية (٤٣) .

ومنذ البداية ، قامت انجلترا بنقض تعهداتها بتحمل اعباء الحرب وحدها دون الاحتياج الى مساعدة من قبل المصريين . اذ لم يمض على اعلان هذا التعهد وقت قصير ، حتى كانت الوحدات المصرية تستدعى - كما ذكرنا - لتقوم بنصيبها فى الدفاع عن قناة السويس . (٤٤) ولم يلبث اعداد حملة « غاليبولى » الفاشلة أن استدعى تدفق القوات الامبراطورية على مصر ، واتخاذ الاسكندرية قاعدة لقوات البحر المتوسط فى اوائل سنة ١٩١٥ . (٤٥) ومنذ ذلك الوقت ، اضطرد جمع العمال ، والمتطوعين من البلاد ، لارسالهم تارة الى شبه جزيرة سيناء وتارة الى شبه جزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل . (٤٦) وقد استمر جمع هؤلاء المتطوعين طوال ايام الحرب حتى بلغ عددهم ثيفا ومليون مصرى (٤٧) .

وفى اول الامر كان الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين . على أنه بعد أن ثبت أن نظام التطوع لا يفي بتقديم السدد الكافى من المجندين ، اضطر الامر اذ ذاك الى الضغط الادارى للحصول عليهم . (٤٨) والحق أنه منذ السنة الأولى للحرب ، أى منذ عام ١٩١٥ ، كانت الصيحات تتعالى فى طلب العمال المصريين ، ليس فقط من الجبهة المصرية ، بل من جبهات الحرب الأخرى ، وذلك منذ أن أظهرت فرقة عمال

مصرية صغيرة كانت قد أرسلت الى « مدروس Mudros » في أغسطس ١٩١٥ ، بناء على طلب قيادة جيش البحر المتوسط ، من الكفافة ما سرى صيته في جميع الميادين (٤٩) .

ولكن ، لسوء حظ انجلترا ، فان الفلاحين المصريين لم يكن لديهم أية رغبة في الانخراط في فرق العمل . فالفلاح المصرى كان عزوفا عن ترك قريته ، وخصوصا في ذلك الوقت الذى كانت ترتفع فيه أثمان المحاصيل الزراعية ، ويتوفر فيه العمل والمال في مسقط رأسه . كذلك فلم يكن يجذبه للعمل في الجيش أى شعور وطنى لأنه كان يفهم أن الحرب الدائرة على حدود بلاده لا تخصه هو ، وإنما تخص انجلترا وحلها باعتبارها بذلك . وعلى هذا فعندما تقرر أن يتسع نطاق استخدام العمال المصريين ، لم يكن مفر أمام السلطات العسكرية من اتخاذ إجراءات القسر للحصول عليهم (٥٠) .

وفى الحق أن الضغط على الحكومة المصرية من أجل الحصول على المتطوعين لفرقة العمل وفرقة النقل بالجمال لم يلبث أن أخذ يتخذ صورة ملحة فى سنتى ١٩١٧ ، ١٩١٨ . (٥١) وكان ذلك فى الوقت الذى ضاع فيه الأمل نهائيا فى الحصول على عمال بطريق التطوع ، بعد أن سرت الاشاعات فى طول قرى مصر وعرضها عن تعرض فرقة العمال المصريين للضرب بالقنابل أثناء الهجوم التركى فى سيناء فى ابريل ١٩١٦ ، وما أسفرت عنه من حدوث اصابات بينهم (٥٢) . ولهذا ألحقت القيادة العامة حينذاك فى اتباع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على العمال . بيد أن هذا الطلب لم يلق قبول المندوب السامى « السيم ونجت » الذى أشار ، بحق ، الى أن مثل هذا العمل يعد انتهاكا صريحا لتصريح ١٩١٤ . وقد قاومت الحكومة المصرية هذه الفكرة أيضا لأنها تلقت على عاتقها مسئولية ضخمة (٥٣) ، ولكنها ، تحت اصرار السلطات العسكرية ، لجأت الى المزيد من الضغط الادارى للحصول على المتطوعين ، كما لجأت أيضا الى وسائل الاستمالة ، فأصدرت فى أكتوبر ١٩١٧ اعلانا تعفى فيه من كافة الالتزامات التى يفرضها قانون الخدمة العسكرية ، كل من يقضى فى أى جيش اضافى اثنى عشر شهرا (٥٤) . ولما لم يجد ذلك كله ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين ، تقديم عدد معين من المتطوعين شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجز عن ذلك مستولا ، وفى مقابل ذلك - أعفته من محاسبته عن الاجراءات التى يتبناها فى الحصول على نصيبه (٥٥) .

وبهذا عادت - كما يقول « لويد » - أساليب الظلم القديمة التى

باهي الانجليز بالقضاء عليها • (٥٦) واصبح الفلاحون يؤخّنون من الطرق والحقول ويرسلون تحت السلاح الى الجيش • (٥٧) • وكان رجال الحكومة يدخلون القرية ، وينتظرون رجوع اهاليها الى منازلهم فى الضروب ، فيحددون بهم كالأنعام ، وينتقون خيرهم للخدمة ، فاذا رفض أحدهم هذا التلوع الاجبارى جلد حتى يقر بالقبول • وعلى هذا النحو سيق أطفال من سن الرابعة عشرة وشيوخ فى سن السبعين ويزيد (٥٨) •

ويحرص الكتاب الانجليز على اثبات الاشارة الى أن ذلك كله تم فى وقت خفت فيه رقابة الموظفين الانجليز بسبب سحبهم للعمل فى جهات أخرى • كأنما كان وجود هؤلاء الموظفين بحائل دون حدوث ما حدث • ولكن هذه الاشارة لا تستحق الاهتمام ، لأن الأسلوب الذى تم به الحصول على المتلوعين كان ضربة لأزب ، سواء اقام به الموظفون المصريون أم الانجليز ، لأنه مبنى على القسر والارغام ، ولما كان هذا القسر يتم بناء على ضغط واصرار السلطات العسكرية البريطانية ، فلا شيء يخفف عن بريطانيا مسئوليتها الكاملة عن كل ما حدث •

وعلى كل حال ، فقد تعرض الفلاحون ، بالإضافة الى مصادرة أرواحهم ، الى مصادرة حيواناتهم الأهلية وحجوبهم أيضا (٥٩) ، اذا استولت عليها السلطة العسكرية بأبخس الأثمان ، وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها فى الأسواق • وفرضت على كل مركز من مراكز القطر ، مقدارا معيناً من الحبوب يورده الى الجيش بهذه الأسعار • وكان يطلب من الأهالى فى بعض الأحيان ، أكثر مما عندهم ، فيضطرون ، تحت تأثير الضغط ، الى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق ، ثم يقدمونه كرها بالسعر البخس • (٦٠) • وكأنما كان هذا كله دون الكفاية ، فقد تعرض الفلاحون لسطو عصابات الأشرار المسلحة ، دون أن يستطيعوا لها دفعا بعد أن قامت السلطات بمصادرة أسلحتهم ، وعجزت عن مصادرة أسلحة الأشرار الذين أفلحوا فى تهريبها (٦١) •

وهكذا تعرض الفلاح المصرى لضروب من الذل أعادت الى ذهنه ذكرى المظالم التى عانها أيام الحكم التركى القديم ، فعافت نفسه الحكم الأجنبى بكل صوره سواء أكان تركيا أم انجليزيا ، وتوقلت فى قلبه رغبة دفينه فى الاستقلال • ولذلك ما كاد يرى ، اثر انتهاء الحرب ، تلك الهيئة التى أطلقت على نفسها اسم « الوفد المصرى » تطالب « بالاستقلال التام حيشما وجئت الى ذلك سبيلا » ، حتى تمت الاستجابة فى صدره لتلك الصيحة ، وراح يؤيدها بكل قواه عن يقين وفهم تام لمدلولها ، وما تحمل

في طياتها من بشائر الخير له ، وذلك لأول مرة في حياته ، بعد أن كانت من قبل مجرد كلمة يهتز لها سمعه دون أن يعيها فؤاده ، وتضطرب لها عاطفته دون أن يحسها بعقله ومصطلحه . وكان أن ثار لتهز ثورته قوائم الاحتلال في أوج انتصاره .

كبار ملاك الأراضي :

لم تخسر بريطانيا العظمى أثناء الحرب العالمية الأولى مسألة الفلاحين فقط ، بل خسرت الى جانبهم طبقة كبار الملاك التي كانت تميل من قبل الى التفاهم مع الاحتلال ، وذلك بسبب ما نالها من جراء سياستها القطنية . فعلى أثر نشوب الحرب في عام ١٩١٤ ، أخذ سعر القطن ينزل تدريجيا بسبب خوف مستوردي الاقطان المصرية في البلدان الأجنبية من غلق الأسواق التي يبيعون فيها منتجاتهم . وكان أن انخفض متوسط ثمن القطن الى اثني عشر ريالا ، بعد أن كان ثمنه في السنة السابقة تسعة عشر ريالا . وتسبب عن ذلك خسارة جسيمة أصابت ملاك الأراضي .

ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا . فقد ازداد طلب الدول الأجنبية على الاقطان المصرية ، وأخذت أسعاره في الصعود من أول موسم ١٩١٥ - ١٩١٦ . وقد توقع ملاك الأراضي أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه ، ولكن الحكومة كانت قد حددت المساحة المنزرعة قطنًا بثلاث « الزمام » (٦٢) مما جعل كبار الملاك يصيحون في طلب الفداء هذا التعديد ، وتم لهم ذلك في عام ١٩١٦ (٦٣) .

على أن فرصتهم للاستفادة من ارتفاع الائمان لم تمتد الى حيث يشتهون . ففي يونية ١٩١٧ قررت الحكومة ، بتوجيه المستشار المالي ، تحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالا ، وهو سعر يقل عن سعره الحقيقي . وقامت بالفاء أوامر تصدير القطن ، وحصرتها في عدد محدود من بيوت التصدير الأجنبية . فكان هذا الاحتكار في يدها وسيلة للتحكم في أسعار ما تشتريه من المحصول (٦٤) ثم أصدرت في ٨ سبتمبر ١٩١٧ ، تحت تأثير الخوف من تعرض موارد الطعام الأساسية في البلاد - لتهديد خطير ، مرسوما حرمت فيه زراعة القطن في مصر العليا ، وقيدت زراعته بثلاث الأراضي القابلة للزراعة في الأجزاء الأخرى من القطر (٦٥) ولم يلبث ملاك الأراضي أن أصيبوا بخسارة اقتصادية فادحة في موسم ١٩١٨ ، عندما احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه في ذلك العام ، وما كان مخزوننا من محصول ١٩١٧ ، للاحتفاظ للامبراطورية

البريطانية وحلفائها بالموارد الطبيعية اللازمة لحاجاتهم الضرورية . وحدث شراءه بـمبلغ اثنتين وأربعين ريالاً للقطن من رتبة « فولى جود » ، بينما كان سعره وقت إصدار هذا القرار فى الخارج أربعة وستين ريالاً . (٦٦)

وهكذا ، بالرغم من الفائدة المحققة التى لا تنكر ، والتى جناها كبار الملاك بسبب ارتفاع أسعار القطن من جانب ، وارتفاع الإيجارات الناشئة عن هذا الارتفاع فى الأراضى الزراعية من جانب آخر ، إلا أنهم كانوا من أشد الفئات سخطاً على الإنجليز . لأنه فى الوقت الذى لم يكن للإنجليز فضل فى هذا الارتفاع وإنما هى ظروف الحرب ، إلا أن الإنجليز ، بتحكيمهم فى أسعار القطن واحتكاره ، لم يتركوا لهم فرصة التمتع بأقصى ما يمكن تحقيقه من هذه الأرباح الاستثنائية التى آتت بها الحرب . وكان لذلك حزاة شديدة فى نفوسهم ظهر أثرها فى موقفهم من ثورة الشعب فى عام ١٩١٩ ، واشتركهم مع طبقات الأمة فى الكفاح المجيد من أجل الاستقلال .

الراسماليون :

كان النشاط الاقتصادى فى مصر ، عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، يتركز فى يد العناصر الأجنبية التى تموله ، وتشرف عليه وتنهض بشئونه جميعاً ، فيما عدا الأعمال البسيطة التى لا يمكن جلب من يقوم بها من الخارج جلباً اقتصادياً . (٦٧) ذلك أن العشرين سنة التى سبقت الحرب قد رأت توغل رؤوس الأموال الأجنبية فى الشئون المالية المصرية ، إلى أن بلغ رأس المال الأجنبى فى عام ١٩١٤ ما يعادل ٩١ فى المائة من مجموع الأموال التى تستغل فى الشركات المساهمة ، دون أن يشمل ذلك شركة قناة السويس . (٦٨)

ومع ذلك ، فإن معظم هذه الأموال لم يكن يستغل فى الصناعة ، لأن المولدين الأجانب من ناحية ، كانوا غير راغبين فى منافسة صناعات بلادهم ، ومن الناحية الأخرى ، كانت سياسة الاحتلال الإنجليزى تقضى ببقاء مصر زراعية بسبب اتجاه المصالح الاقتصادية للإدارة البريطانية فى المقام الأول نحو التوسع فى زراعة القطن . (٦٩) وعلى ذلك ، فقد كانت مصر تستورد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأوروبية .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان أول آثارها انقطاع سيل رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى البلاد . (٧٠) وكان الأثر التالى ، هو تعذر استيراد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأجنبية . (٧١)

وهكذا أتيح لرأس المال المصرى فرصة النزول الى السوق التى كانت وقد على رأس المال الأجنبى ، فى ظل حماية الزامية جادت بها ظروف الحرب •

والحقبة أن الرأسمالية المصرية كانت قد أخذت ، من قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، تحس بالضييق ، لطغيان النفوذ الاقتصادى الأجنبى ، وكان من الاصوات التى عيوت عن هذا الضيق ، طلعت حرب ، الذى كان من رأيه أن السبيل الى تحرير مصر الاقتصادى هو انشاء بنك مصرى يربوس أموال مصرىه ويادارة مصرية • وقد سبقه فى ذلك مؤتمر عقد عام ١٩١١ للنظر فى اصلاح احوال البلاد الاجتماعية • فقرر المؤتمر أنها فكرة صالحة للعمل ، جديرة بالنظر والتدبر • فلما جاءت سنة ١٩١٣ أصدر طلعت حرب كتابا بالعربية سماه « علاج مصر الاقتصادى وانشاء بنك للمصريين » ألم فيه بحالة البلاد المالية والاقتصادية ، وبين ادواها ووجوه النقص والضعف فيها ، وأشار بانشاء بنك مصر كملاخ ملائم • وقد أحدث ظهور هذا الكتاب صدى قويا بين الرأسماليين المصريين • (٧٢)

ولاريب أن الواقع الاقتصادى للبلاد ، كان يدفع أصحاب رموس الاموال المصريين الى التفكير • فالأرض الزراعية كانت محدودة فى مصر • وبازدياد السكان ، وتكدس رأس المال ، والسيطرة على أسعار المحاصيل من قبيل الاستعماريين ، ارتفعت أسعار الأرض وانخفضت الأرباح ، وبالمقارنة بالصناعة لم تعد الأرض تدر العسل واللبن • (٧٣)

وهكذا نستطيع القول بأن الرأسمالية المصرية عندما تشبت الحرب العظمى ، كانت على قدر من الوعي يدفعها الى الاستفادة من الفرصة التى هيأتها لها الأقدار • وقد تمثل هذا الوعي فى أمرين : أولا - ارتفاع رموس الاموال المصرية فى البنوك ارتفاعا سريعا ، وخاصة فى البنك الاهلى ، والبنك الانجليزى المصرى • فقد زاد رصيدها فى سنة ١٩٢٠ الى ٣٥ مليون ، بعد أن كان ٦٥ مليون جنيه فقط ، فى سنة ١٩١٤ • (٧٤) ثانيا - دخول الرأسمالية المصرية ميدان الصناعة فى ظل الحماية المؤقتة التى فرضتها الحرب بانقطاع الواردات من الخارج من جهة ، واشتداد الحاجة الى صناعات مختلفة تسد حاجة الشعب والجيش من الغذاء والكساء ، كما تسد حاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة ، والصناعات المعدنية المختلفة من جهة أخرى • (٧٥) وقد ظهرت دلائل اهتمام الرأسمالية المصرية بتنظيم صفوفها ، والاستفادة من الظروف التى أتاحت لها فى تأليف الحكومة « لجنة التجارة والصناعة » المعروفة فى ١٩١٦ من فحول الرأسماليين المصريين ، ومن بينهم طلعت حرب ويوسف أصلان قطاوى

باشا وغيرهم . وذلك لدراسة الأسس التي تشاد عليها الصناعة . وقد قدمت هذه اللجنة تقريراً ظل يعتبر ، لأمد طويل ، دستوراً للسياسة الصناعية التجارية في مصر . وقد تطورت هذه اللجنة فيما بعد حتى غدت مصلحة كبرى لها مدير عام ثم صارت وزارة التجارة والصناعة . (٧٦)

على أن الرأسمالية المصرية ، وهي تعلم أن الحماية التي جادت بها الحرب حماية مؤقتة ، وأن اقدامها على خلق صناعة كاملة تستطيع أن تنافس بها البضاعة الأجنبية بعد الحرب ، أمر لا يمكن تحقيقه في وقت وجيز (وذلك بسبب نقص التعليم الصناعي من جهة ، وبسبب تعسّد استيراد الآلات ذات الكفاية الانتاجية الكبيرة من الخارج من جهة أخرى) يضاف الى هذا رغبتها في عرض السلع في السوق في أقصر وقت ممكن تحقيقاً للربح السريع - كل هذا جعل معظم المشاريع الصناعية التي ظهرت في ذلك الحين لمواجهة ظروف الحرب ، من النوع المحدود الموارد ، والتي يتبع نظم الانتاج الفنية العتيقة . (٧٧)

وهكذا بات أمام الرأسمالية المصرية سبب تقاثل من أجله عند انتهاء الحرب ، وهو توفير الظروف التي تكفل لها بناء صناعة اهلية كاملة ، وتوفير للاقتصاد المصري فرصة التطور السليم ، وذلك عن طريق التخلص من الاحتلال الانجليزي ، صاحب سياسة التخصص الزراعي ، والذي وقف في طريق تصنيع مصر ، والعمل على أن تتولى الحكم في مصر أيد مصرية صميمية تقوم بفرض حماية دائمة للمنتجات المصرية في مرحلتها الأولى ، وتحول دون انهيار الصناعات السابقة التي ظهرت في ظل الظروف الاستثنائية ، وتعمل في الوقت نفسه ، فيما يختص بمصلحة التجار ، على «تعزيز التجارة المصرية وتكوين طبقة من التجار المصريين يستطيعون» - كما يقول تقرير لينك مصر - « أن يحملوا على عاتقهم أعباء المعاملات التجارية الخطيرة بروج اقدام دون تهور أو مضاربة ، وبأساليب عصرية تتماشى مع القوى التجارية الفعالة في البلاد الأخرى » (٧٨)

البورجوازية الصغيرة :

احتجبت طبقة صغار التجار والصناع في مصر في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وراء طبقة كثيفة من العناصر الأجنبية ، التي تولت زمام النشاط التجاري والصناعي في البلاد ، ولم تترك للعناصر الوطنية سوى الأعمال البسيطة . (٧٩) وكان قد وفد الى مصر في سنة ١٩٠٧ عدد كبير من الأجانب قدر بنحو مائتين وستة وثمانين ألفاً (٨٠) على اثر

تدفق المال الأجنبي بعد الوفاق الودي . وقد عاشت العناصر الوطنية على حقد وحسد لتلك الطبقة من الأجانب التي توفرت لها سبل النجاح بشكل لا مثيل له : فبالإضافة الى خبرتها بالأعمال التجارية والصناعية التي اكتسبتها من بيئتها في الخارج - وهو ما كان ينقص العناصر الوطنية - فإنها لم تكن تدفع للحكومة شيئا من الضرائب ، عكس العناصر الوطنية التي كانت ملزمة بدفع الضرائب للحكومة . (٨١) . وكان لذلك أن عاشت تلك الطبقة من الأجانب ، التي كان أكثر من نصفها أمي (٨١ مكرر) لا يعرف القراءة والكتابة ، ومع ذلك فقد كانت أكثر عناصر الاهلين ثروة، في بحبوحة من العيش لم يتمتع بمثلها قط وطني من الطبقة الوسطى .

ويكفي للدلالة على سيادة العناصر الأجنبية ، وتحكمها في النشاط الاقتصادي في مصر ، وحجبها للطبقة الوسطى ، أن نعلم أن الذين كانوا يعملون في التجارة المصرية سواء أكانوا مصدرين أم موردين أم باعة جملة أم أصحاب مطاعم ، لم يكونوا من المصريين . بل إن الغالبية العظمى من باعة القطاعي جميعهم لم يكونوا من المصريين . ويصح القول بوجه عام ، أن البقالة كانت احتكارا يونانيا ، والمنسوجات الصوفية والقطنية واللبياضات والفحم احتكارا انجليزيا ، والسجائر أرمنية ، وكان باعة المشروبات الروحية من اليونانيين والاطاليين ، أما تجارة الغلال فقد كانت في أيدي مختلفة من طبقات عديدة ، وإن كان أكثرهم من المصريين . ومع أنه كانت توجد في أنحاء المدن الوطنية الصميمة مئات من الحوانيت الصغرى ، إلا أن تجارتها كانت غير رابحة ، لأن أصحابها لم يكونوا يقدرّون الأساليب العملية الحديثة . (٨٢)

ثم نشبت الحرب العالمية الأولى ، واختل التبادل التجاري ، وقامت مصوبات في سبيل استيراد المصنوعات ، وعاد كثير من الأجانب الى أوطانهم . فأتاح ذلك الفرصة لأهل الحرف التي كاد يقضى عليها تماما للبروز الى الميدان ، فانتعشت صناعات الدباغة والأدوات الجلدية والأثاث ، وكثرت معاصر الزيوت ومطاحن الغلال وورش السبك والحداة والصناعات الدقيقة ، كما كثرت الأموال في المدن والقرى . (٨٣) ونشطت التجارة ، وارتفعت الأسعار وغنم أصحاب الحوانيت الكثير من الأموال التي كانت الجيوش البريطانية تنفقها في مصر . (٨٤) . وبعبارة وجيزة استفادت البورجوازية الصغيرة من تلك الفرصة الفريدة للنهوض والتعويض عما أصابها من أسباب الجمود .

بيد أن الحرب عندما انتهت كانت تحمل في طياتها نذيرا بانتهاء هذه الظروف التي ساعدت على انعاش تلك الطبقة . فتحت حماية الاحتلال

البريطاني ، سوف تعود البضائع الأجنبية من جديد لتقضى القضاء المبرر على المصنوعات الوطنية الصغيرة ، وتحت سيادة التخصص الزراعي وتشجيع العناصر الأجنبية ، سوف يطرد الصانع والتجار المصريون من السوق المحلية شر طردة ، وتحت حماية الحكم الأجنبي ، سوف يتقاطر الأجانب من جديد ليفتروا سوق التجارة الداخلية ، وهكذا كانت المسألة مسألة حياة أو موت لهذه الطبقة ، وكان عليها اذا أرادت إبقاء أن تقاتل، وقد قاتلت في ثورة ١٩١٩ •

الانتلجنسيا :

رأينا في الفصل الخاص « بالتمهيد » كيف نشأت وتطورت الطبقة المثقفة الجديدة ، التي حلت محل طبقة مشايخ الأزهر وورثتها في دورها الوطني القيادي للحركة الوطنية في مصر ، وكيف توزعت هذه الطبقة بين الحزب الوطني وحزب الأمة • وفي هذا الفصل نبحث الظروف التي تعرضت لها هذه الطبقة ، وحفزتها الى التصدي للاحتلال ، ومقاومته ، حتى أصبحت أبرز قوة وطنية ظهرت على مسرح النضال الوطني في مصر •

والعامل الرئيسي في استياء هذه الطبقة واختيارها ثوريا ، هو أنها كانت غريبة في ديارها ، محرومة من شغل المراكز اللائقة فيها • فقتند احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا في أوائل عهد الاحتلال البريطاني وراء ثلاث فئات استولت على أهم المناصب وأعلها نفوذا في الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم : الأجانب والسوريون والانجليز •

أما الأجانب ، فقد كانوا يحكم تركز النشاط الاقتصادي في مصر في يد العناصر الأجنبية ، يفضلون عن المصريين في الشركات والمصانع على وجه الخصوص ، ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى ، ويترك للسريين الفئات •

وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة في ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضع الذي صار لهم في مصر من السياسة الانجليزية ، كما تمثل واضحا في مشروع «برونييت» الذي اقترح ، كنظام تشريعي يمهّد لالغاء الامتيازات ، انشاء مجلس نواب مصري يكون رأيه استشاريا بحتا ، ومجلس شيوخ تكون له الكلمة العليا في جميع المسائل المرتبطة بالسياسة العامة ، ويتكون من المستشارين الانجليز ومن في رتبتههم ، والوزراء المصريين ، ثم من أعضاء منتخبين :

ثلاثون مصريا وخمسة عشر أجنبيا يمثلون الجاليات الأجنبية ، وينتظون
بما تتطلبه مصالحهم التجارية والمالية والمهنية •

كانت الفئة الثانية التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر هم السوريون •
وكان السوريون ، وخاصة المسيحيين ، يكونون في مصر جالية على درجة
كبيرة من النفوذ ، ولم تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها ،
بل كانت تستمد من المراكز التي كان يشغلها أفرادها ، فقد كان معظم
أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية وكبار رجال الطبقة الوسطى فيها
من الموظفين • ويذكر « كرومر » أن هؤلاء السوريين كانوا يحتلون في
مصر المركز الذي كان يحتله اليهود في البلاد الأوروبية الأخرى ، ومن ثم
فقد كانوا يقابلون بالنيرة والحسد من المثقفين المصريين من المسلمين
والأقباط الذين كانوا يتقون الى تولى المناصب في بلادهم •

وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذي صار لهم في مصر
عندما بدأ اسماعيل في صبح الادارة المصرية بالصيغة الأوروبية ، فقد
أخذ الطلب يزداد على الموظفين الذين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية ،
ويطوون القدرة على استيعاب طريقة الادارة الأوروبية وتمثيلها في مصر •
ولما عجز عدد المصريين المثقفين ثقافة أوروبية عن سد الحاجة ، التجه الى
السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا في تصدور المناصب الكبرى بحكم
طموحهم ، وامتلاكهم خاصة التلاؤم مع البيئة في المجتمعات التي هي
خليط من كل الأجناس •

وعندما احتل الانجليز مصر وتولوا ادارة شئونها ، ساعدت
الظروف على احتضانهم للسوريين • فقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد
على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الوقت ،
ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين الا في القليل ، ومن ثم فلم يبق
أمامهم سوى السوريين • (٨٥)

كانت الفئة الثالثة التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر عن المراكز
والمناصب هم الانجليز أنفسهم • وكانت السياسة الانجليزية في أوائل
عهد الاحتلال قد قامت على استخدام عدد معين من الموظفين المنتقنين
ليشعروا ويساعدوا ، وخصوصا في دوائر المالية والرى • ثم أضيف
اليهم مستشار قضائي ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار للداخلية
وجماعة من المفتشين للأقاليم • على أنه باستمرار الاحتلال ، وزيادة
ايرادات مصر ، اتسع نطاق الوظائف في حكومتها كثيرا ، وفي نفس
الوقت لم يكن هذا التوسع لصلحة العنصر المصري ، فقد زاد عدد

الموظفين البريطانيين زيادة مضطردة ، وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون
غرض الإدارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . لهذا
أُخذ الاستيلاء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون ، الذين طال اختبارهم
للموظائف فى حكومتهم ، واصفوا بالكفاءة ، أنه قد قضى على ترقيتهم الى
أسمى المناصب فى حكومتهم ، بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى
يتقلده غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا ، بل يتقلده غير مصرى على
الدوام (٨٦) .

وفى الحق لقد خصصت المناصب الدنيا للمصريين ، وقصرت المناصب
العليا على غير المصريين بصفة عامة . وهذا أمر ثابت ، ففى أثناء وجود
لجنة ملتر فى مصر ، طلبت من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها
بنسبة بعضها الى بعض فى سنة ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ .
وقد وجد أن المصريين يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثي ما كان
راتبه منها يختلف من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيهها مصرى وينحط نصيبهم عن
الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيهها .
أما الوظائف الكبيرة فإن نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . وفى وزارات
المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات ، كان نصيب
المصريين من الوظائف الكبيرة فيها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون
و ٢ غيرهم .

أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات العقود فى
سنى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ ، فقد زاد عدد العنصر المصرى
فى مجموع الوظائف من ٤٥٤ فى المائة سنة ١٩٠٥ الى ٥٠٥ فى المائة
فقط سنة ١٩٢٠ بزيادة قدرها ٥ فى المائة فى خمسة عشر عاماً .
أما عدد العنصر المصرى فى الوظائف الكبيرة فقد نقص من ٢٧٧ فى المائة
سنة ١٩٠٥ الى ٢٣ فى المائة سنة ١٩٢٠ ، وزاد نصيب البريطانيين
فى تلك الوظائف عيناها من ٤٢٢ فى المائة الى ٥٩٣ فى المائة من
المجموع كله (٨٧) .

وواضح أن الاحتلال البريطانى كان يعمل عامداً على إبقاء المصريين
فى حالة من القصور والعجز والاعتماد على الانجليز فى القيام بشئون
الوظائف الهامة . ذلك أن سياسة التعليم ، التى كانت تجرى على يد
الاحتلال ، لم يكن من شأنها فى الواقع أن تفضى الى تخريج كفاءات هامة
تسد حاجة البلاد (٨٨) . ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الانجليز على
الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليا بالعناصر الانجليزية ، ومن ثم

يسيطرون تماما على شئون البلاد . وهذا هو السبب في مساندة الطبقة المثقفة لفكرة إنشاء الجامعة الأهلية ، حتى تتوفر المادة الوطنية للشغل الوظائف العليا ، وتفسد حجة الانجليز في السيطرة على البلاد عن طريق المناصب .

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المثقفة ففي الوقت الذي كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب في الإثراء ، كانت هذه الطبقة تعاني أسوأ آثار الحرب الاقتصادية ونتائجها . فان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل وخصوصا أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود ، وكذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه في نفس الوقت ارتفاع مماثل في دخل أصحاب المهن والموظفين (٨٩) . ولقد عمدت الحكومة الى منع الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠ في المائة على زيادتها السابقة فبلغت الزيادة ١٠٠ في المائة (٩٠) .

على أن انتهاء الحرب العظمى كان ايذانا بازدياد متاعب هذه الطبقة، ففي السنة ما بين ١٦ أغسطس سنة ١٩١٨ وأول سبتمبر سنة ١٩١٨ ، أى في ظرف يقل عن شهر واحد ، تقدم للقومسيون الطبي في « لندن » مائة وثلاثون شابا انجليزيا من راغبى التوظيف في مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعا ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة الى ايجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيفائه (٩١) . وقد نشر الاستاذ فكرى أباطة في ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد عدد الموظفين الانجليز فقال : « وقد علينا هذين اليومين ، جيش جرار من شبان الانجليز ، زاحنا حتى في أصغر وظائف مصرنا العزيزة وسارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثانى من المبدأ المشهور « أحرار في بلادنا - كرماء لضيوفنا » فالحقهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجئوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصا في كلمتين : رفثنا للاستثناء ، ولو أنصفنا لقال : رفثنا للاستبدال » (٩٢) .

وهكذا ، مما سبق ، يتضح جليا أن سياسة الانجليز نحو الطبقة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة في محاربة الاحتلال . وسنرى كيف أثر هذا على النشر من هذه الطبقة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية في مصر وهم الطلبة . وفى الحق

أنه من الملاحظات الجديدة بالتأمل ، أن الاحتلال لم يعمل على استمالة المثقفين ، كما عمل على استمالة البورجوازية الكبيرة وكما عمل على استمالة الفلاحين ، والتظاهر بالدفاع عن مصالحهم ، ويبدو أنه اليأس من خديعة هذه الفئة وشرائها بالمادة ، ولكنه على كل حال كان أفتح أخطاء الاحتلال بالنسبة لمصلحته .

الطلبة

يمثل الطلبة المصريون قطاعا شعبيا عريضا في المجتمع المصري ، بلغ تأثيره في الحركات الوطنية الثورية حدا فاق كل ما كان يتصوره المراقبون الغربيون ، فهؤلاء المراقبون من أمريكيين وإنجليز وفرنسيين كانوا يجدون صعوبة في فهم كيف أن الطلبة المصريين يستطيعون بمحض قيامهم بمظاهرات وإضرابات ، إسقاط الحكومات ، أو على الأقل تعريضها للخطر . والحقيقة أن هذا الدور ، الذي قام به الطلبة في مصر - كما يقول «لاكور» له مثيل في روسيا قبل الثورة ، وفي الصين أيضا . فمُنذ إضراب الطلبة الكبير الذي حدث في روسيا قبل الثورة في سنة ١٨٩٩ وشمل جميع المعاهد العليا في جميع أنحاء روسيا ، والذي وصل الى درجة الغليان عندما قام البوليس في « بطرسبرج » بتفريق الطلبة بالكرباج ، أصبح الطلبة على رأس الحركة الثورية ، بل انه منذ عام ١٨٥٠ كان لفظ « طالب » في روسيا مرادفا للفظ ثوري . وفي الصين ، حتى في الوقت الحالي ، يعترف المؤرخون الصينيون الشيوعيون بأن الصراع ضد الاستعمار كان يقوم بالدور الرئيسي فيه الطلبة وليس العمال أو الفلاحون ، وذلك منذ حركة ٤ مايو ١٩١٩ الشهيرة .

وأهمية الطلبة في ذلك الوقت في مصر وفي الشرق الأوسط عموما ، تعود الى أنهم كانوا الهيئة المنظمة الوحيدة ، اذا راعينا عدم وجود أحزاب سياسية اذ ذاك بالمعنى الموجود في البلاد الأوروبية . كما تعود هذه الأهمية أيضا ، الى أنهم كانوا يمثلون ، بالنسبة للسواد الأعظم من السكان الذين يسودهم الجهل ، الطبقة المثقفة القليلة العدد . ولقد كان الوضع الاجتماعي لهؤلاء الطلبة يدفعهم للثورة والعمل السياسي . فقيما يختص بأولاد الأغنياء الذين تلقوا تعليمهم في الخارج في جامعات لندن وباريس ، كان هؤلاء عند عودتهم الى بلادهم ، سرعان ما يرون أنفسهم محصورين في نطاق ضيق بالنسبة لما يمكن أن يقدموه لأنفسهم ولبلادهم . أما هؤلاء الذين يتعلمون في جامعات بلادهم ، فقد كان معظمهم

من الطبقة الوسطى ، وبعضهم من عائلات فقيرة جدا ، تعاني صعوبات بالغة في سبيل اكمال دراساتهم (٩٣) . وحتى بعد اكمال دراساتهم فلم يكن ثمة ضمان بانهم سوف يلتحقون بعمل ملائم ، وذلك بسبب مزاحمة الاجنبي لهم على الوظائف ، فاذا توظفوا كان وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى الى المناصب العليا (٩٤) . وهذا الوضع الاجتماعي لم يكن ينطبق فقط على طلبة المدارس العليا كالطب والحقوق والهندسة وغيرهم ، انما كان ينطبق أيضا على تلاميذ المدارس الثانوية أيضا . لهذا كله رأينا هذا القطاع الشعبى يمثل بالنسبة لمصطفى كامل حقلا صالحا وتربة خصيبة يلقى فيها بنور الوطنية والمقد على الاحتلال .

وقد بدأت أول محاولة ، لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين ، بإنشاء نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٥ ، وقد اجتمعت أول جمعية عمومية له يوم الجمعة ٨ ديسمبر ١٩٠٥ بأحدى قاعات مدرسة الطب لانتخاب مجلس الادارة ، وبلغ عدد الحاضرين مائتى طالب ، وحضرها كذلك لفيف من الخريجين . ومن قاضى المدارس العليا انطلقت فى سنة ١٩١٠ سست رصاصات هزت مصر ، وهزت الاحتلال البريطانى ، وأثارت ضجة فى العالم كله ، وقد أطلق هذه الرصاصات « ابراهيم الوردانى » الذى درس الصيدلة فى لوزان بسويسرا ، وعاد الى القاهرة ليساهم بنشاط موفور فى الحزب الوطنى ، وفى نادى المدارس العليا . وكانت جمعية الوردانى أول جمعية سرية فدائية ظهرت فى مصر ، وقد آمنت بأن الرصاص وحده هو القادر على اسكات أنصار الاحتلال . وكان أول صوت أسكته هو صوته « بطرس غالى » . وقبض على ابراهيم الوردانى ، ومعه ثمانية آخرون ، من بينهم شفيق منصور ، الذى أعدم فيما بعد فى قضية مقتل السردار (٩٥) .

ولما قامت الحرب العظمى الأولى وفرضت الأحكام العرفية ، وتبع ذلك تكيم الصحافة ، وتأجيل انعقاد الجمعية التشريعية وإعلان الحماية ، نتج عن هذا الكبت الشديد أن تحولت المدارس العليا الى ميادين للنقاشات السياسية يتحدث فيها كبار الطلبة أمام صفارهم عن خيانة حكامهم لمصر (٩٦) . وظهر أثر ذلك عندما أراد السلطان حسين زيارة مدرسة الحقوق ، فقد اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد (١٨ فبراير ١٩١٥) وأنفذوا عزمهم ، وتقريبوا عن الحضور فى ذلك اليوم . فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة ضد الحماية والانقلاب (٩٧) .

وهكذا انغمس الطالب المصري في السياسة الى اذنيه ، واصبح من النادر أن يوجد الطالب الذى يتناول أى موضوع دون أن يرجع الى الحديث عن العبودية السياسية لبلاده ، وينتقد العلاقات الودية القائمة بين السلطان حسين والوزراء وبين الممثل البريطانى ، ويتهمهم بصراحة بأنهم خونة مارقون . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد أصبحت المقاهى والنوادر ، حيث يجتمع الطلاب ، تتردد فيها الكلمات الطائشة التى تمارس تأثيرا قويا على السامعين الأقل حظا من الثقافة والتعليم . فكان أن بدأت سلسلة من المحاولات الاغتيالية على شخص السلطان حسين وبعض الوزراء ، دلت السلطات على أن هناك عناصر فى المجتمع لم تشترك بعد فى الموضوع العام للتفسيرات السياسية التى فرضت على البلاد . وكانت هذه المحاولات العدوانية تلقى تأييدا وموافقة من طلاب الكليات والمدارس العليا الذين كانوا يتحدثون فيما بينهم عن القائمين بها بوصفهم ابطالا وطنيين (٩٨) . وهكذا ، عندما انتهت الحرب وقام الوفد بمحاولة حل المسألة المصرية وديا مع انجلترا ، وقوبل بالقبض على سعد زغلول ورفاقه ، كان الطلبة اول من فجر الشرارة الثورية وأشعلوا ثورة مارس ١٩١٩ .

البروليتاريا

شهدت مصر فى الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعى ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التى كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، وكذلك اتجاه الحزب الوطنى نحو تنظيم صفوف العمال والصناع فى نقابات للاستفادة بهم فى الصراع ضد الاحتلال .

فمنذ أوائل هذا القرن كانت المشروعات الحديثة قد اخفت تنتشر فى مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجائر والسكر وحليج الاقطان والترام والغاز وهليوبوليس ، فضلا عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة أحصها السكك الحديدية . وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فى تلك المشروعات تدريجيا ، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة .

ولقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معاش سيئة . فقد كانت أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم

ضد ما يتعرضون له من مخاطر اصابات العمل ، والمرض والشيخوخة وغير ذلك (٩٩) . وفي الحق أنه ، حتى ذوب الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بالبلاد تشريع صناعي لتنظيم أمور العمال ، من حيث الأجور وساعات العمل وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال (١٠٠) . ولهذا شعر العمال بوجود تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم . وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ، وكانوا يعلمون مبلغ ما يقفده العمال في الخارج من النقابات ، فكونوا مع اخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم (١٠١) .

وقد سجلت سنة ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا المؤلفة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستقلة . ففي هذه السنة أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات أمام مباني الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستطاعوا في النهاية أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل (١٠٢) . وقد حاولوا تأليف نقابة لهم على اثر اضربهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلزمهم . فعادوا فاضربوا مرة ثانية في ١٩٠٣ . وفي عام ١٩٠٨ ، عندما تهدد مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات الى استخدام الآلات مكان العمل اليدوي ، قاموا باضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة في تأليف نقابة لهم في أكتوبر من تلك السنة . وقد اقتدى سائقو ترام القاهرة بعمال السجائر وأنشؤوا نقابتهم في سنة ١٩٠٨ . لكنها ظلت زمنا اسما على مسمى ، لتهديد الشركة بالفصل للمنضمين للنقابة . ثم كوتت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها . ومن أمثلة ذلك نقابة مستخدمي المكاتب ، ونقابة كتبة المحامين الأهلين ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، ونقابة مستخدمي المحاكم المختلطة الخ ..

وعندما أخذ الحزب الوطني ، تحت زعامة محمد فريد ، في بث الوعي بين العمال ، وتكوين رأى عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ، أنشأ ببولاق في ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية. وما لبثت أن أنشبت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية في الاسكندرية والمنصورة وغيرها (١٠٣) . وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العظمى ، وهي نقابة مصرية صميمية ، وكانت أغراضها طبقا للائحتها ، تنحصر في السعى الى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تفاوضية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها - على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال ازاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحقبة ، لكن

الظاهر أن هذه النقابة - كما يقول الدكتور حسين خلاف - كانت تعمل سرا لهذا الغرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذي أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة في أكتوبر سنة ١٩١٠ (١٠٤) .

وعلى ذلك فقد كان هناك وعي نقابي يشتد في صفوف العمال في السنين السابقة للحرب العالمية الأولى ، وشعور بالظلم والاستغلال تقيض به نفوس هذه الطبقة ، واحساس بالقوة يتمثل في الالتجاء الى الاضراب لتحقيق المصالح والأهداف .

ثم نشبت الحرب العظمى ، وتمخضت فيما يختص بالطبقة العمالية عن امرين هامين متناقضين : أولهما زيادة أفراد هذه الطبقة نتيجة للنشاط الصناعى الذى ظهر إبان الحرب ، ونتيجة أيضا للجلب فى السلطة العسكرية : ففى احصاء عام ١٩٠٧ كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ ٣٥٦٤٢٥ ، وذلك الى جانب ١٠١٠٢٦ يعملون فى النقل (١٠٥) إلى ٤٨٩٢٩٦ عاملا . وقد ارتفع هذا الرقم فى سنة ١٩١٧ إلى ١٥٠٦٣٣ عاملا فيكون المجموع ٦٣٩٩٢٩ عاملا (١٠٦) . أما الأمر الثانى الذى جاء نتيجة الحرب ، فهو انتكاس الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العمالية ، بسبب فرض الأحكام العرفية ، مما أدى الى زيادة تعرض العمال للظلم والاستغلال ، حتى أصبحت ساعات العمل تصل الى اثنتى عشرة ساعة على وجه الصوم (١٠٧) ، دون أن يستطيعوا إبداء أى نوع من المقاومة . فإذا أضفنا الى ذلك أن الرخاء الذى جلبته الحرب لم يعم أثره الجميع ، وإنما اقتصر على جماعات صغيرة نسبيا من المجتمع ، هم الرأسماليون الزراعيون ، وبعض أصحاب المصانع ، وأن التضخم المالى ضرب العمال ، ومعهم الطبقة المتوسطة الفقيرة ضربة قاصمة (١٠٨) ، فارتفعت نفقات المعيشة ، كما تدل على ذلك الارقام القياسية لأسعار الجملة ، اذ زادت من ١٠٠ (١٩١٣) الى ٢٣١ (١٩١٩) ، إذا أدركنا ذلك، سهل علينا تفسير اشتراك العمال فى ثورة ١٩١٩ (١٠٩) .

٤ - تأليف الوفد المصرى

نشأة الفكرة وتطورها

انتهت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨ : فى يوم ١٨ يوليو شرع الحلفاء فى شن مجامعتهم العظيمة على الجيش الألمانى التى أنهت لهمجتهم الحرب فى ١١ نوفمبر . وكان الجيش الألمانى قد دب فيه اليأس وأستسلم للقنوط . فبدأ كل شىء مبشرا للحلفاء بالظفر . وهكذا أخذت انتصارات الحلفاء تتوالى ، حتى وضعت نهاية للمقاومة الطويلة التى أبدتها دولنا وسط أوروبا . فطلبت بلغاريا ثم تلتها تركيا ، وجاءت بعدهما النمسا تطلب الصلح . وأما ألمانيا فقد ظلت تحارب فى أرض العدو حرب تأخير وعناد ، غير أن الشعب الألمانى كان قد أضناه الجوع ، وأناخ عليه القنوط ، فآخذ يطالب بالصلح على الفور . وسرعان ما قامت الثورة فى ألمانيا ، وأكره القيصر وولى العهد على أن يلوذا بالفرار الى هولندة فى ٩ نوفمبر ١٩١٨ ، ونودى بالجمهورية فى اليوم نفسه فى برلين . وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١١ نوفمبر انقطع قصف المدافع فى أوروبا ، وانزاح كابوس الحرب الذى جثم طويلا فوق الصدور . (١١٠)

ولقد كان انتهاء هذه الحرب الضروس هى المناسبة التى كانت شعوب العالم المستعبدة تنتظرها فى صبر نافذ للمطالبة بحقها الطبيعى فى الحرية والاستقلال ، طبقا لمبدأ حق تقرير المصير الذى بشر به الدكتور ولسمن رئيس الولايات المتحدة . وكان الشعب المصرى من أوائل الشعوب التى بدأ فيها رجال السياسة والفكر فى الاستعداد للمطالبة بالاستقلال منذ ظهرت بشائر السلام فى الأفق . وكان ثمرة هذا البحث والاستعداد تأليف « الوفد المصرى » الذى ظل يمثل العمود الفقصرى فى الحياة السياسية المصرية لمدة تزيد على ثلاثين عاما .

فمن هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى ؟ قبل الاجابة على هذا

السؤال ، ينبغي التفرقة أولا بينه وبين سؤال آخر هو : من الذى فكر فى بادية الأمر فى مطالبة الانجليز برد حقوق مصر عند انتهاء الحرب العظمى ؟ ذلك أن بعض المؤرخين ، كاحمد شفيق باشا (١١١) يخلط بين السؤالين ، فيظن أن صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى هو بالتالى أول من فكر فى مطالبة الانجليز برد حقوق مصر . مسح أن فكرة تأليف الوفد المصرى يجب تقويمها على أنها مجرد وسيلة للمطالبة بحقوق مصر ، وإن هناك وسائل أخرى لهذه المطالبة لابد قد طرحت على بساط البحث فى ذلك الحين ، كان تتولى الحكومة المصرية القيام بهذه المهمة مثلا ، أو يكتفى بتبادل المذكرات . ذلك إنه من غير المعقول ، أن يقتصر التفكير فى المطالبة بحقوق البلاد على فرد واحد ، هو صاحب فكرة تأليف الوفد المصرى ، بل ان هذا التفكير لا بد أنه كان شاغل الساسة الوطنيين والمتصدين لمخمة البلاد من رجال الحكومة ، ورجال الاحزاب والجمعية التشريعية ، عند انتهاء الحرب العظمى .

ولعل هذا هو السبب فى اختلاف الروايات حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، وهل هو الأمير عمر طوسون ؟ أم أنه سعد باشا زغلول بالاشتراك مع اساطين حزب الأمة ؟ ، أم أنه حسين رشدى باشا بوصفه المسئول أكثر مما عده عن استرداد الوديعة التى تلقى الوعد بردها من الانجليز ؟ . الرجاء أن الأمير عمر طوسون هو صاحب فكرة تأليف الوفد . ذلك أن رشدى باشا نفسه لم يدع هذا الادعاء فى أى تصريح هلنى أو حديث سياسى له . أما سعد زغلول باشا فقد سجل فى مذكراته عبارة تفيد ان فكرة تأليف الوفد قد خطرت فى بعض الرؤوس من قبل ، وذكر انه قال هذه العبارة للأمير عمر طوسون عندما فاتحه فى الأمر . (١١٢) على أن عمر طوسون نفى أنه سمع هذه العبارة . (١١٣)

وعلى هذا فإن فكرة تأليف الوفد تكون من ابتداء الأمير عمر طوسون ، ولو على الأقل من حيث أنها كانت أول خطوة عملية فى تشكيل الوفد . ويلاحظ أن الوفد نفسه فيما بعد قد سلم بهذه الفكرة فى تحليله لمذكرات سعد زغلول ، فى سلسلة المقالات التى ظهرت بجريدة «صوت الأمة» فى سنة ١٩٤٨ والتى رد بها الوفد (بقلم الاستاذ محمود غنام) على مذكرات صدقي باشا التى كان ينشرها حين ذاك بجريدة «الصور» ، رأى الاستاذ غنام أن سعد زغلول إنما سجل فى مذكراته أن مصدر فكرة تأليف الوفد ومنيتها هو الأمير عمر طوسون «بلا لف ولا دوران ولا التواء» ، وأنه اذا كان سعد زغلول قد سجل فى مذكراته ، بجانب ذلك ، أن الفكرة

« قد جالت في بعض العروس من قبله » الا أنه لم يقل أنها جالت برأسه وحده ، وقد استدلل الاستاذ غنام على أن الأمير هو صاحب الفكرة بعبارة في مذكرات سعد زغلول قالها وهي « ان الأمير يستحق تشالا من النخب لو نجحت المهمة » (١١٤)

وسنرى هنا مارواه الأمير طوسون بخصوص نشأة الفكرة بذهنه فقد كتب يقول : « ان فكرة ارسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر الصلح ، الذى أزمع عقده في نهاية الحرب العالمية الأولى ، قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة في ٨ يناير سنة ١٩١٨ ، تلك النقطة التى تمنح الحق لكل أمة صغرت أو كبرت في تقرير مصيرها (يلاحظ هنا أن النقاط الأربع عشرة لم تشمل حق تقرير المصير ، وذلك من الأغلاط الشائعة التى يقع فيها الكثيرون ، وقد وقع فيها الأمير طوسون ، وانما رفع الدكتور ولسن هذا الشعار في خطبه وتصريحاته) ، ولما كانت مسألة مصر ، بناء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ، وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها ، وإن مثل هذه المسألة الهامة تحتاج الى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتى يوم أنقذاه الا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ، ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقد دفعنا ذلك الى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا في شأنها ، فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفي الجمعية التشريعية ، فاستصوبنا هذا الرأى وصمنا عليه . ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا الا في الحفلة التى اقامها المرحوم رشدى باشا في ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان استفانو احتفالاً بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الأول ، وذلك قبل الهدنة والصلح لأن نهاية الحرب كانت قد بدأت في هذا التاريخ . وفي تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانقضاء مؤتمر الصلح ، وأنه يحسن بمصر أن تفكر في ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر . فاستحسن الفكرة ، ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته الى القاهرة ، وإن يخبرنا بالنتيجة » (١١٥)

هذا هو ملخص الحديث الذى دار بين الأمير عمر طوسون وسعد باشا . أما رواية سعد باشا نفسه عن الموضوع فهى على الوجه التالى ، وهى تحت عنوان « في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ » . « ذهبت الى الاسكندرية للمعايدة وحضور ودية رشدى باشا التى اقامها احتفالاً بجلوس عظمة

السلطان على أريكة مصر . . ثم قابلني البرنس عمر وقال : انى افكر فى أن تقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح ، فقلت : فكرة جييلة قامت فى بعض الروس من قبيل ، وقد آن الآن أوانها . فقال : تأمل فيها ، وانظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منا عن صاحبه . . (١١٦)



اتفقت كلمة الأمير طوسون وسعد باشا على تأليف الوفد . وكانت هذه هى المسألة الوحيدة التى اتفقا عليها . فسرعان ما انفرقت الآراء عندما دخلت المسألة فى دور التنفيذ . وكان السبب الرئيسى هو الجهة التى يتجه إليها الوفد : هل نذهب إلى إنجلترا أم يذهب إلى مؤتمر الصلح ؟ فواضح مما ورد فى روايتى الأمير عمر طوسون وسعد باشا أن الأمير كان يرمى بتأليف الوفد إلى عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح استنادا إلى أن قضية مصر قضية دولية . ولكن الأمور سارت فى اتجاه آخر ، وكان السبب المباشر فى ذلك نصيحة أمريكية : فى اليوم التالى للمقابلة التاريخية السابقة ، عاد سعد باشا إلى مصر ، فتلقى مع عدلى باشا وتكلم معه فى تلك المسألة . فرأيا أن الأوفق توسطت قنصل أمريكا (فى السفر إلى مؤتمر الصلح) ، وقد فاتح رشدى باشا القنصل الأمريكى فى ذلك ، فلم يجد عنده استعدادا لتأييد المسعى ، وقال . « ليس هناك الا واحدا من طريقتين : إما أن تطلب تركيا استقلال مصر ، بأن تقول انها تركت اليها حقوقها ، وإما الالتجاء إلى الحكومة الانجليزية . » (١١٧)

ولم تلبث هذه النصيحة أن لقيت أذنا صاغية . فقد قرر سعد زغلول وأصحابه من حزب الأمة ، ورشدى باشا وعدلى باشا ، بعد عدة اجتماعات للبحث والمشاورة ، تأليف وفدين : أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية ، قوامه رشدى باشا وعدلى باشا ، والثانى أهلى ، يمثل الأمة المصرية ، يرأسه سعد باشا ، وذلك للسفر إلى إنجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة الانجليزية . (١١٨)

وواضح أن سبب الأخذ بفكرة الالتجاء إلى الحكومة الانجليزية هو أن البلاد وقتئذ كانت تحت الأحكام العرفية ، وكان الترخيص بالسفر تتولاها السلطة العسكرية البريطانية . وهذا نفسه هو ما دعا إلى توسطت قنصل أمريكا ، بعد أن كاد سعد زغلول يصرف النظر فعلا عن السفر . (١١٩) على أن تمذر السفر إلى مؤتمر الصلح ونصيحة القنصل الأمريكى لم

يكونا وحدهما سبب الاتجاه الى التفاهم المباشر مع انجلترا ، واخراج المسألة المصرية عن دوليتها ، فالحقيقة أن المدرسة التي كان ينتمى اليها سعد باشا زغلول ورجال حزب الأمة كانت - كما مر بنا - مدرسة ذات تاريخ قديم في التفاهم المباشر مع الانجليز . وكانت تختلف بذلك عن مدرسة الحزب الوطنى التي كانت تأبى الاعتراف بالانجليز والتعامل معهم .

وقد تبدو موافقة الحكومة المصرية على تأليف وفدين ، أحدهما أهلى ، والآخر حكومى ، للسفر الى انجلترا أمرا غير مألوف ، نظرا لأن العرف جرى على أن تتولى الحكومات مهمة تسوية علاقاتها مع الدول الأخرى دون حاجة الى وفود أهلية تصحبها . ولكن الظروف الخاصة بالحكومة المصرية فى الواقع كانت تختلف عن ظروف الحكومات الأخرى . فمن ناحية لم تكن هذه الحكومة لتستطيع أن تدعى أنها تمثل الشعب المصرى ، وهى التى لم تتول الحكم على أساس ثيابى ، ومن الناحية الأخرى ، فقد كانت تدعى ، ببقائها فى الحكم ، للاحتلال نفسه الذى كان على غضبه أو رضاه والتابع تصحيحته يتوقف مصيرها . وهذا الضعف الطبيعى فى مركز الحكومة كان يجعلها أداة غير صالحة للوقوف فى وجه الانجليز . ومن ثم فإن تأليف الوفد الأهل ، فى هذا الضوء ، كان أمرا بالغ الأهمية للقضية الوطنية ، بل انه كان أيضا مهما لتعزيز مركز الحكومة المصرية أثناء المطالبة . وفى هذا يذكر رونالد ونجت أن رشدى باشا ، عندما قابل والده السير ريجنالد ونجت ، عقب المقابلة التى جبرت بينه وبين سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، أوضح له أن أى زيارة له للندن لن تكون لها أية قيمة ، مالم يعمل على اظهار أن الرأى العام فى مصر وهو الذى يمثل سعد زغلول والوطنيون ، على اتصال به (١٩٢٠) .

ويلاحظ أن الحطة التى اتخذها سعد زغلول ورفاقه مع رشدى وعبدل قد أبعدت الأمير طوسون ، بالرغم من أنه صاحب فكرة تأليف الوفد وفى الواقع أن هذا يرجع الى أن خطة التفاهم المباشر مع الانجليز كانت لا تتفق مع نظرة الأمير الى المسألة المصرية كمسألة دولية ليس لدولة أن تنفرد بالنظر فيها . ومن ثم فلم يكن من المتوقع أن تحظى بموافقة عليها . هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، فإن ما عرف من الجفاء بين الأمير عمر طوسون والانجليز (وهو ما يذكر الأستاذ الراقى أنه كان معروفًا من أول الحرب) . (١٩٢١) لم يكن من العوازل التى تشجع سعدا ورفاقه على ضمه الى صفوفهم بعد تقريرهم الاتصال المباشر مع انجلترا . على أن هناك سببا

هاما آخر ، هو أن أصحاب سعد كانوا يريدونها ، كما قالوا : « حركة شعب لا اشارة ، وحركة استقلال لا خلافة » (١٢٢) ذلك ان ميول الامير عمر طوسون العثمانية كانت معروفة ، وكان في اثناء الحرب الايطالية التركية بطرابلس ، قد قام ، ومعه بعض الكبراء والاعيان ، بجمع التبرعات لمساعدة تركيا في هذه الحرب ، واخذوا يطوفون بالبلاد لهذا الغرض ، ويشترون المؤن والاسلحة ، ويرسلونها للجيش العثماني بطرابلس . (١٢٣)

حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ :

كان تحت فكرة الانفراد بالعمل ، دون الامير طوسون ، أن قرر سعد زغلول وزملاؤه مقابلة المندوب السامي السير ريجنالد ونجت ، لفتح باب الحديث في المسألة المصرية . وقد تقرر لهذا الغرض تأليف وفد من سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ، وكلهم اعضاء في الجمعية التشريعية ، وهذا الحرص على أن تتوفر الصفة التمثيلية في هذا الوفد ، هو السبب في استبعاد لطفي السيد الذي حل محله على شعراوي (١٢٤) . وفي يوم ١٢ نوفمبر - حسب قول رونالد ونجت ، وصحتها ١١ نوفمبر - قابل سعد زغلول ياور المندوب السامي في كلوب محمد علي ، وطلب منه تحديد ميعاد مع المندوب السامي . ويذكر رونالد ونجت أن هذا الطلب قد سبقته مقابلة بين سعد زغلول والسير ريجنالد ونجت في ٨ نوفمبر طلب فيها سعد السماح للجمعية التشريعية بالعودة للانعقاد ، نظرا لزوال الظروف التي أدت لتأجيل انعقادها منذ بداية الحرب . ويقول ان المندوب السامي قد تصح سعد باشا بالصبر ، مستدلا بقوله تعالى : ان الله مع الصابرين » (١٢٥) . ومن الغريب أنني لم أعر ، فيما قرأت في المراجع العربية أو الافرنجية التي تناولت هذه الفترة ، وفي أحاديث سعد زغلول أو غيره من كبار الوفديين الذين تعرضوا لهذه الظروف ، على أية اشارة لهذه المقابلة . كما لم يرد لها ذكر في المقتطفات التي سردها مكرم عبيد من مذكرات سعد زغلول ، ولا فيما نشره الاستاذ غنم من هذه المذكرات في عام ١٩٤٨ ، رغم أهمية المقابلة لو تمت ، وهذا مما يشكك في وقوعها ، لأنه لا معنى لاغفال الوفديين لها ، كما أن مطلب عودة انعقاد الجمعية التشريعية للانعقاد لم يكن من بين المطالب التي وردت على لسان سعد زغلول ورفيقه في مقابلة ١٣ نوفمبر المشهورة ، مما يحتمل معه أن تكون المقابلتان مقابلة واحدة ، هي المقابلة الأخيرة .

أما حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ فقد جرى على النحو التالي موجزا :
فقد بدأت المناقشة بمطالبة سعد زغلول بإلغاء الأحكام العرفية ومراقبة
الجرائد والمطبوعات ، « لأن الحرب » على حد قوله - « كانت كحريق انطفأ
ولم يبق الا تنظيف آثاره » . وقد رد السير ونجت على ذلك بأنه مبال
لإزالة المراقبة المذكورة ، وأنه ، لما كانت هذه المسألة عسكرية ، فإنه بعد
تمام المخاطبة والاتفاق مع القائد العام للجيش البريطانية ، سيكتب
للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى ما يرضى . ثم طلب الى المصريين
« أن يطمئنوا ويصبروا ويصلحوا أنه متى فرغت إنجلترا من مؤتمر الصلح
فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها ، ولن يكون الا خيرا » .

وقد تبع هذا مناقشة شسبه حامية بين سعد زغلول والسير ونجت
عندما طلب سعد أن يعرف « ما هو الخير الذي تريده إنجلترا لهم » قائلا :
« ان المصريين قلقون على مستقبلهم » ، وقد رد السير ونجت ، طالبا منه
ومن زميليه ، ألا يتمجلوا وأن يكونوا متبصرين في سسلوهم . واتهم
المصريين بأنهم « لا ينظرون للعواقب البعيدة » ، وليس لهم رأى عام بعيد
النظر . ولم يقبل سعد زغلول هذا الاتهام ، بل يادر الى تفنيده بقوله
إنه انتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من اقسام القاهرة . وكان
انتخابه بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشتر في
انتخابه . فرد عليه السير ونجت محذرا اياه وزميليه من المصير الذي
انتهت اليه حركة الحزب الوطنى قبل الحرب قائلا : « انه قبل الحرب كثيرا
ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ،
وكان ذلك بلا تمقل ولا روية ، فأخرت مصر ولم تنفعها ، فرد عليه
عبد العزيز فهمى بك بقوله : « ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ،
وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى
سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ عليها ، وذلك راجع الى
طبيعة الشبان فى كل جهة » فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة
الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى ، الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو
الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ ، الذين لا يظن فيهم التطرف فى
الاجراءات ، وأنسوا حزب الأمة ، وأنشئوا « الجريدة » وكان مقصدهم
هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب
الوطنى . وذلك معروف عند الجميع ، والفرض منه خدمة نفس المبدأ
المشترك بطريقة تمنع الاعتراض » .

وقد انتقل الحديث بعد ذلك الى مناقشة مسألة الاستقلال . ذلك أن

السير ونجت كان قد تسائل عن ما هي أغراض المصريين ؟ فقال على شعراوي باشا : « افنا نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز ، صداقة الحر للحر لا العبد للحر » . فقال السير ونجت : « إذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ » فقال سعد زغلول : « نعم ، ونحن له أهل » . وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ » . وسأهم عبد العزيز فهمي في هذه المناقشة ، فذكر أن شروط الاستقلال التام متوفرة في مصر . فإن لمصر تاريخا قديما باهرا ، وسوابق في الاستقلال التام ، وهي قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد ، وبلادهم غنية » . وأخيرا قال السير ونجت : « ولكن مركز مصر حيويا وجغرافيا ، يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير إنجلترا » . فرد سعد باشا قائلا : « متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام ، فإننا نعطيهما ضمانا معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا ، فنعطيهما ضمانا في طريقها للهند وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها ، دون غيرها ، حق احتلالها عند الاقتضاء . بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها ، عند الاقتضاء ، ما تستلزمه الحافلة من الجنود » .

ثم قال سعد زغلول : « افنا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في إنجلترا » . ولا نلتجئ هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » . فرد عليه السير ونجت بأنه يعتبر هذه المجادلة غير رسمية ، بل بصفة حبية ، فإنه لا يعرف شيئا من أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد . وتمنى لهم الخير . وانتهت محادثة ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ (١٢٦) .

هذه هي الرواية التي قام الوفد بتسجيلها عقب المقابلة . وهي تتفق في مضمونها مع الرواية التي ذكرها رونالد ونجت ، فيما عدا نقطة هامة هي مسألة الاستقلال . فقد ذكر رونالد ونجت أن ما طلبه سعد زغلول ورفيقاه لم يكن الاستقلال التام ، وإنما الاستقلال الذاتي التام « Complete Autonomy » (١٢٧) . وهذا الاصطلاح هو ما ورد أيضا في تقرير اللورد ملنر (١٢٨) . بينما ورد في المحضر الذي وضعه الوفد عن هذه المقابلة ، لفظ « الاستقلال التام » . ولا يعلم هل استعمل سعد باشا ورفيقاه ذلك الاصطلاح الذي ذكره رونالد ونجت أم أن هذا هو ما فهمه السير ريجنالد ونجت من حديثهم ، وذلك بسبب ما جاء في الرواية الانجليزية من أن

سمعد زغلول قد دال على قدرة مصر على إدارة حكومة منفصلة ، أكثر من العرب والسوريين والعراقيين الذين وعدوا بحق تقرير المصير (١٢٩) .

على كل حال فإن مسألة الاستقلال الذاتي والاستقلال التام كانت تقسم فعلا القانونين بالحركة ، في هذه المرحلة المبكرة ، الى فريقين : فريق ينادى بالاستقلال التام ، وفريق يرضى بالاستقلال الداخلي التام ، ومنهم عبد العزيز فهمي بك . وفي هذا يذكر سمعد زغلول في مذكراته أن عبد العزيز بك فهمي ذكر له (عندما كانت فكرة المطالبة بحقوق مصر لا تزال في بداية بحثها) ان « أحمد بك عبد اللطيف أكد أن دار الحماية قدمت مشروعا بإعطاء مصر استقلالا داخليا تاما في مقابل رضاها بالحماية . ومن المصلحة جدا ، كما أشار عبد العزيز بك أن تمنح هذه القضية ويعتقدوا الناس » (١٣٠) . وقد كان من أنصار هذا الرأي أيضا - كما يستدل من مجرى الحوادث التي سيرد ذكرها - رشدي باشا وعبد باشا . وقد عالج القائلون بالحركة هذا الاختلاف في وجهات النظر بالاتفاق على تأليف وفدين : أحدهما أهل ، والثاني حكومي ، على أن يطالب الوفد الأهلي للنائب عن الأمة بالاستقلال التام ، حتى اذا رفض طلبه ، وأصبح لاسبيل الى تحقيقه ، أن يكون مطلب وفد الحكومة ، كطلب احتياطي ، نوال أكبر قسط ممكن من الحرية لمصر (١٣١) . تحت الحماية . وهذه الخطة هي التي نفذت بحذائها .

على كل حال ، فيستدل من ١٨ على أن حديث ١٣ نوفمبر ، كان حديث مطالبة بالاستقلال التام لا بالاستقلال الداخلي . وفي الواقع أن «لفظه الاستقلال نفسه لم يكن هو المشكلة في ذهن أبطال يوم ١٣ نوفمبر ، بل كانت المشكلة « معنى » الاستقلال . فيذكر عبد العزيز فهمي بك بخصوص ذلك أنه « يجب أن ندرك قبل كل شيء هاتين الحقيقتين ، وهما : (أولا) أن الحماية يستحيل قانونا التعاقد عليها الا اذا كانت الأمة الصغرى مستقلة ، أي ذات كيان خاص وشخصية متميزة ، لأن استقلال الأمة ، أي انفرادها بشخصية خاصة متميزة ، هو شرط أساسي في أهليتها لمثل هذا التعاقد : فتونس ومراكش مثلا ، لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما ، الا وهما دولتان مستقلتان . (ثانيا) أن الحماية لا تمحو شخصية الأمة ولا استقلالها ، بل بالعكس ، فأول غرض من أغراضها المفروضة هو المحافظة التامة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال ، فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان تحت حماية فرنسا . متى علم ذلك أمكننا ، بالبداية ، أن نعلم لماذا لم ينكر الانجليز على مصر استقلالها من وقت أن

اعلنوا حمايتهم عليها ، بل صرح جلالة الملك في خطابه للسلطان حسين أنه عامل على منح كل ما يمس بهذا الاستقلال ٠٠ اذن ليس « الاستقلال » ولا « الاعتراف بالاستقلال » هو ما يهم في قضيتنا ، لأن الاستقلال كما رايت حاصلا للامم التي تحت الحماية ، انما المهم هو « حرية الامة في سياستها الداخلية والخارجية » (١٣٢) .

ويمكن فهم تصور رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لهذه الحرية السياسية الداخلية والخارجية ، في المحالفة التي عرضها سعد زغلول على السير ونجت والتي مرت بنا . فواضح من هذه العبارة ، ان سعد زغلول ورفيقه كانوا يطلبون الاستقلال بالمعنى الذي يفهم منه حرية الامة في سياستها الداخلية والخارجية ، مع عقد محالفة مع انجلترا تتضمن ، لابقاء القوات البريطانية في قناة السويس ، بل حق احتلالها عند الاقتضاء ، وتقديم ما تستلزمه المحالفة من الجنود المصريين . وطبيعى ألا يكون لانجلترا حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ، الا اذا كانت ، أولا ، قد اجلت قواتها عن الاراضى المصرية . وهذا الذى يهدف اليه سعد زغلول ورفيقاه اشبه بما توصل اليه الفريق المصرى في اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ ، حيث نصت الاتفاقية على ان « تبقى اجزاء من قاعدة قناة السويس في حالة صالحة للاستعمال ، ومعدة للاستخدام فورا ٠٠ وفي حالة وقوع هجوم مسلح من دولة في الخارج ، على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة فى الثالث عشر من شهر ابريل ١٩٥٠ أو على تركيا ، تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة ٠ وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حالة ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر (مادة ٣ ، ٤) (١٣٣) .

هذا اذن ما كان يعنيه الوفد من عبارة الاستقلال ٠ وهذا يبين كيف جانب التوفيق بعض الباحثين حين اخلدوا يجتهدون لابرار الفرق بين « الاستقلال » فقط ، و « الاستقلال التام » قاصدين بذلك الى ان الوفد لم يكن يطلب الاستقلال التام ، وانما الاستقلال فقط بالمعنى الذى لا يتعارض من الوجهة القانونية مع الحماية (١٣٤) . ذلك أن سعد زغلول لم يبطئ كثيرا حين هاجم الحماية هجوما عنيفا فى الاجتماع الذى عقدته الجمعية السلطانية للاقتصاد والاحصاء والتشريع فى ٧ فبراير ١٩١٩ لسماع محاضرة المستر برسيغال وكيل محكمة الاستئناف

الأهلية : فإن هذا الهجوم ، الذى بين فيه سعد بطلان الحماية ، لحاسم فى الدلالة على أن الاستقلال الذى هم يطالب به رجال ١٣ نوفمبر ١٩١٨ هو الاستقلال التام ، وليس الاستقلال فى ظل الحماية .

تشكيل الوفد المصرى الاول :

ففى نفس اليوم الذى تمت فيه المقابلة بين المتدرب السامى وبين سعد ورعيقيه ، ولما تكبدتمضى بضعة ساعات عليها ، حتى قابل رشدى باشا السير ونجت ليطالب اليه ايضا أن يسافر هو وعدلى باشا وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شئون مصر (الجزء الثانى من الحلقة) ، وقال ان السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة، وان مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا ، وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنها بلا تعريف وتحديد ، فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة ، وهو وزميله يريدان ان يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها (١٣٥) . وفى تلك المقابلة ، تطرق الحديث الى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت فأبدى هذا الأخير دهشته من أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها . فاجابه رشدى باشا بأن لهم هذه الصفة . اذ ان سعدا هو الزكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا عضوان فيها .

فلما علم سعد باشا من رشدى باشا بذلك، اجتمع وصحبه للتشاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث عن الأمة ، وقرروا تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » ، اشارة الى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها . وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة . وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على النحو الآتى : سعد زغلول رئيسا ، على شعراوى ، عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوبة (أعضاء) . وقد حررت توكيلات الوفد الأولى ، وفيها هذه الاسماء السبعة فقط ، للتوقيع عليها من طبقات الأمة المختلفة، ونص فيها على أن هؤلاء الأعضاء أن يفسوا اليهم من يختارونه فى مهمة الوفد (١٣٦) . أما السبب فى تأليف الوفد عن طريق الوكالة الشعبية، وليس عن طريق انتخاب عام أو شبه عام فهو تعذر ذلك نظرا لحالة الحرب التى كانت ميسولة على البلاد (١٣٧) .

على أن تأليف الوفد لم يلبث أن أثار أزمة هددت بتفتيت الصقوف فى هذه المرحلة المبكرة . وكان السبب فى ذلك، غضب الأمير عمر طوسون لاقصائه عن الحركة ، ونزوله بنقله الى المعركة من أجل قيادة هذه الحركة

الوليصة . وقد بدأ ذلك يوم ١١ نوفمبر ، حينما علم الأمير طوسون من محمد سعيد باشا بنياً للمقابلة التي طلبها سعد وزميليه من السير ونجت ، فأسرع الى القاهرة في نفس اليوم لمقابلة سعد باشا ، ونزل في فندق شيرد ، وطلب من محمد محمود باشا تليفونيا الحضور لمقابلته ، حيث تأكد منه من صحة الخبر . فاتصل بسعد باشا تليفونيا ، وأخبره بأنه سيحضر عنده لمقابلته . وهناك في بيت سعد باشا، جرت مناقشة اتفق على أثرها على عقد اجتماع عام من أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم في قصر الأمير بشبرا يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٨ للتباحث فيما يلزم عمله في هذه المسألة ، على أن تترك مسألة رئاسة الوفد وأعضائه لقرار هذا الاجتماع ، وأن لباس من ذهب سعد باشا وزميليه ، حسب اتفاقهم ، الى دار الحماية ، ومعادتهم المندوب السامي في الموضوع بصفة عامة ، جسا للنبي (حتى لا يخرج القضية المصرية عن دوليتها - كما يقول أحمد شفيق) (١٣٨) ، ثم عرض النتيجة على ذلك الاجتماع (١٣٩) .

ومن هذا يظهر أن الأمير عمر طوسون أراد استرداد سيطرته على الموقف ، وتقييد سعد ورفاقه ، والزامهم بعرض نتيجة مساعيهم أمام اجتماع عام من أعضاء الجمعية التشريعية . ولكن سعدا ورفاقه لم يلبثوا أن أحبطوا هذه المناورة (المصرية) بإجراءين هامين : الأول تأليف الوفد الأول في ١٣ نوفمبر على النحو الذي مر بنا ، دون اشراك الأمير عمر طوسون أو أحد متشيعيه فيه . أما الاجراء الثاني ، فهو إلغاء الاجتماع العام المنوى عنده ليعرض عليه سعد وزميلاه نتيجة مساعيهم مع المندوب السامي . ذلك أن سعدا باشا ورفاقه افهموا رشدي باشا « أنهم يفضلون لو ظلت الهيئة التي تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبة لا أثر فيها لذي جاء » ، وبناء على هذه الرغبة ، وبينما كان الأمير عمر طوسون منهمكا في ارسال الدعوة للاجتماع ، اذ فاجأه رشدي باشا بمخاطبته تليفونيا من القاهرة ، يبلغه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع . فحضر الأمير الى القاهرة ، وأكد له الوزير قرار الحكومة . وعلى ذلك أوقف الاجتماع ، وكان ذلك يوم ١٦ نوفمبر ١٩١٨ (١٤٠) .

كان رد فعل هاتين الخطوتين من جانب فريق سعد باشا في نفس الأمير عمر طوسون ، أن عقد عزمه على تأليف وفد آخر يتنافس به وفد سعد زغلول ، ويتولى السعي لتحقيق أماني البلاد في الاستقلال . ويقول الأمير في ذلك : « سافرنا على أثر ذلك الى القاهرة ، وتقابلنا مع المرشحين محمد سعيد باشا وأمين يحيى باشا ، وقد اؤلنا معا . وكان قد بلغنا خبر

أن سعداً باشا يريد الانفراد بالمسألة، ولربما هو الموعز الى الحكومة بإبطال الاجتماع ، فلم تقابله . ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ، ومن الأعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمله ، فى منزل سعيد باشا فى القاهرة » (١٤١) . أما هؤلاء الذين جمعهم الأمير عمر طوسون فهم - كما يقول أحمد شفيق - حسن صبرى بك ومحمد عبد الحالى مذكور باشا وإسماعيل صدقى باشا وعلى المنزلاوى بك والاستاذ زكى على ، وآخرون من الحزب الوطنى وغيرهم (١٤٢) . وليس من قبيل الصدف أن يتجه الأمير عمر طوسون فى تأليف وفده الى شخصيات تنتمى فى معظمها الى الحزب الوطنى ، أو تشجيع له ، كذلك ليس من قبيل الصدف أن يتجه سعد زغلول باشا فى تأليف وفده الى أعضاء ينتمون فى معظمهم الى حزب الأمة ، فالحقيقة أن هذا الاتجاه من الطرفين يعكس آخر صورة من صور الصراع الذى كان يدور بين هاتين المدرستين فيما قبل الحرب العظمى : مدرسة الحزب الوطنى ، ومدرسة حزب الأمة . وقد انتصرت هذه المدرسة الأخيرة .

وبتأليف الوفد الثانى ، أدرك سعد زغلول خطورة الأمر ، فان أرسال وفدين يمثلان مصر الى أوربا أمر كفىيل بأحباط خطط كل من الوفدين ، واحتمال فشل القضية المصرية . فسارع الى الأمير عمر طوسون لتسوية الموضوع . وكان الأمير مجتمعاً مع محمد سعيد باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، وحسن صبرى باشا ، وأمين يحيى باشا ، فنفى سعد أنه يرغب فى الانفراد بالعمل ، وطلب من الأمير أن يذكر طلباته وملحوظاته فى مشروع ضم الوفدين . فقال الأمير : « أفضل ذلك بعد الاجتماع مع أخوانى وألبحث معهم ثم أرسل اليك » (١٤٣) .

ومن ذلك يفهم أن سعد باشا هو الذى سعى الى ضم الصنفين . ذلك أن أحمد شفيق باشا والاستاذ العقاد يذكران أن رجال الوفد (العمرى) هم الذين اقترحوا ادماج الوفدين ، وأنهم قرروا تفويض الأمير ومعه محمد سعيد ، وإسماعيل صدقى ، وأمين يحيى ، وحسن صبرى لمراجعة سعد باشا فى توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة ، وأن هؤلاء اجتمعوا فى فندق شبرد ، حيث خاطب الأمير عمر طوسون سعد باشا تلقيفونياً وطلب مقابلته ، فحضر وذاكره فى الانضمام اليه (١٤٤) . وبالرجوع الى مذكرة الأمير عمر طوسون ومذكرات سعد باشا نجد أن هذه المقابلة ، التى تمت فى فندق شبرد ، قد سبقتها المقابلة التى تحدثنا عنها ، وذكرنا أنها تمت فى بيت الأمير عمر طوسون ، وتناول فيها الحديث ضم الفريقين لأول مرة . وقد

حدث بعد ذلك أن عقدت جلسة ثالثة بدار محمد سعيد باشا ، اشترط فيها الأمير وفريقه عدة شروط للضم ، قبل فريق سعد بعضها ، عندما عرضها عليهم ، ولم يقبلوا البعض الآخر (١٤٥) . وهنا لعب الدبلوماسية دورا هاما آخر ، ففجأة ، وصل الأمير عمر طوسون أمر من السراى بالكف عن الاشتغال بالقضية المصرية ، وأن يسافر من فورهِ الى الاسكندرية . فلم يسمع الا أن يصمدح بالأمر (١٤٦) . وانتهت بهذا الاجراء السريع مشكلة ضم الوفدين .

على أن هذه الفرقة وما حدثت به من الفشل ، لم تلبث أن نهت سعد دغلول الى ضرورة تدعيم الوفد بمختلف العناصر التي تمثل الأمة ، حتى تتم للوفد الصفة التمثيلية الكاملة . ولقد ظهر من تأليف الوفد الاول أن معظم رجاله كانوا ينتمون الى حزب الأمة ، وتربطهم رابطة العضوية بالجمعية التشريعية . وربما تكون قد حدثت محاولة ضعيفة لتمثيل الحزب الوطنى لا تتجاوز واحدا فقط من السبعة هو محمد على علوبة بك ، الذى كان اصلا عضوا فى لجنة الحزب الوطنى الادارية. اما عبد اللطيف المكباتى فلم يكن عضوا فى الحزب الوطنى ، وانما كان يؤيده بشموه وميله فقط . كما يقول الرافعى (١٤٧) - ومع ذلك فان هذين الاثنين كانا عضوين فى الجمعية التشريعية ، وقد تم اختيارهما على هذا الاساس على الأرجح . اما الدلائل الدامغة على صفة حزب الأمة الغالبة عليه ، فهو فى اختيار أحمد لطفى السيد بك فى الوفد بالرغم من أنه لم يكن عضوا فى الجمعية التشريعية .

اما الآن فقد رأى سعد باشا - تحت الظروف المنوّه عنها - أن يستكمل العناصر اللازمة لوفده : فسعى لضم بعض الذين كانوا مع الأمير ، فضم اسماعيل صدقى باشا ، وكان هذا قد كتب مذكرة ضافية باللغة الفرنسية بلغت ستين صفحة ، ضمنها مطالب مصر من انجلترا ، وعززها بالوثائق والمستندات . وقد قدمها الى الوفد فناقشها ، ووافق عليها ، وكانت هذه المذكرة ، بعد شئ من التغيير فى بعض نواحيها وتلخيصها ، هي التي قدمها الوفد المصرى بعدئذ الى مؤتمر الصلح فى ٢٠ يناير ١٩١٩ . (١٤٨) وقد خشي رفاق سعد باشا أن يعرضوا اسم صدقى باشا فى التوكيلات « فلا يقابله العموم بالاستحسان » ولذلك استحسنوا أن يضموه بما لهم من حق الضم والاختيار ، وقبل سعد باشا ذلك (١٤٩) . وقد ضم سعد باشا أيضا محمود بك أبى النصر من وفد الأمير ، وتم فيما بعد ضم عبد الخالق مذكور باشا (١٥٠) .

ثم رأى سعد زغلول أن يضم اليه ممثلين للحزب الذى حدد بالفرقة بانضمامه لوفد الأمير عمر طوسون وهو الحزب الوطنى . وخصوصا أن هذا الحزب كان قد بدأ الهجوم بنعد لاذع على صيغة التوكيل التى أصدرها الوفد ، والتى كانت قد وضعت فى قالب يراعى الظروف الاستثنائية ، فلم ينص فيها صراحة على أن الاستقلال الذى يراد المطالبة به « استقلال تام » ، كما كتبت عبارة تفيد الثقة بعدالة بريطانيا العظمى وميلها للحرية (١٥١) . فقد توجه أربعة من رجال الحزب ، وهم الأستاذ : عبد المقصود متولى ، ومصطفى الشوربجى ، ومحمد زكى على ، ومحمد عبد المجيد العبد ، الى دار سعد باشا وناقشوه فى التوكيل ، واشتدوا فى مناقشته حتى اضطر الى تذكيرهم بأنهم فى بيته ، فرد عليه الاستاذ زكى على بأنهم يعتبرون أنفسهم فى بيت الأمة لا فى بيت سعد باشا الخاص . وقد اجتمع الوفد عقب ذلك ، وانتهى الى تعديل التوكيل فى ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطنى (١٥٢) .

من أجل هذا كله ، اتجه سعد باشا للمفاوضة مع اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى شأن تمثيله فى الوفد . وقد قبل الحزب المبدأ ، ولكن الخلاف وقع بين الفريقين عندما اقترض سعد باشا على اختيار أحمد بك لطفي ومصطفى بك الشوربجى (١٥٣) . فقد أصرت اللجنة على أنها هى التى تختار ممثلها وأصر سعد على أن يختار بنفسه الأشخاص الذين سوف يعمل معهم . وفى الوقت نفسه كان سعد باشا يريد أن لا يزيد عدد الأعضاء المختارين عن ثلاثة ، بينما كانت اللجنة ترى أن يزيد العدد الى خمسة . وهكذا تعذر الاتفاق بين سعد والحزب الوطنى . ولكن لما كانت خطة سعد قد اتجهت الى ضرورة تمثيل هذا الحزب فى وفده ، فقد رأى أن يلجأ الى الاتفاق مع من يريد اختياره من الحزب مباشرة ، دون التقيد برأى الحزب . فأراد فى بادى الأمر ضم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى الذى كان عضوا فى اللجنة التنفيذية . وأخيه أمين الرافعى محرر جريدة الأخبار ، وكان كلاهما على مودة مع سعد باشا ، وقد أيداه فى انتخابه فى عام ١٩١٣ للجمعية التشريعية . ولكنهما وجدا أنه من المتعذر عليهما قبول العضوية فى الوفد . فتوجه سعد باشا - تحت نصيحة أمين يوسف بك ، زوج بنت الخنثى - الى اختيار مصطفى النحاس بك ، الذى كان اذ ذاك قاضيا بالحاكم الأهلية ، ومعه الدكتور حافظ عفيفى بك ، على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى اذ كانا من المعتنقين لمبادئه (١٥٤) .

وبعد أن فرغ سعد باشا من تمثيل العناصر السياسية فى وفده ، اتجه الى ضم بعض الممثلين للطائفة القبطية ، فى محاولة لتوحيد عنصرى

الأمة ، وإقبال الطريق في وجه الدساتين الانجليزية . ويقول سعد باشا في مذكراته : « كان سينوت حنا بك أول شخص من الأقباط افتكرنا فيه ، وكان من أهم الأسباب التي دعت لوضع صيغة الحق في انتخاب من نشاء ، هو اختياره . وجورجي خياط بك افتكرنا فيه بعد سينوت حنا فدعوانه ، فحضر وقبل أن يقبل ، استفهم مني عما يكون من شأن الأقباط بعد الاستقلال ؟ فقلت : « بعد الاستقلال يكون شأنهم شأننا لا فرق بين أحد منا الا في الكفاءة الشخصية . فسر بذلك . (١٥٥) . ويسدو أن الأقباط قد خشوا ، من قبل أن يتم انضمام سينوت بك حنا ، وجورجي خياط بك الى الوفد ، أن يظفل سعد باشا أمر تمثيلهم ، لأنهم اتفقوا في نادي رمسيس على إيفاد الأستاذ وصفا واصف ، ومعه عضوان من أعضاء النادي لمناقشته في الموضوع ، وعندما قابل هؤلاء سعدا ، أزال قلقهم . وظن أنهم يرشحون الأستاذ وصفا واصف لهذه الوكالة ، فرحب باختياره ولكن الأستاذ وصفا تنحى معتبرا مقترحا أن تكون الوكالة لرجل مثل واصف غالي باشا ، فقبله سعد باشا على الرحب والسعة (١٥٦) .

والحقيقة أن سعد باشا زغلول لم يكن أول من اشرك الأقباط في الحركة الوطنية ، إذ سبقه الى ذلك مصطفى كامل ، الذي اصطفى اليه من قبل الأستاذ وصفا واصف ومرقص حنا باشا ، كما كان في مقالاته وخطبه يدعو الى ارتباط المسلمين والأقباط بالجهاد الوطني . (١٥٧) بيد أن دعوة مصطفى كامل التي كانت تستند الى الفكرة الدينية ، والتي كانت تربط بين الاستقلال والتشجيع للدولة الخلافة ، وتدعو للجامعة الاسلامية ، لم يكن من شأنها - كما يقول محمد زكي عبد القادر (١٥٨) أن تجذب الأقباط اليها جذبا كثيرا أو قليلا . ولكن الوضع في عام ١٩١٨ كان قد تغير . فإن السيادة العثمانية كانت قد سقطت عن مصر باعلان الحماية ، كما انهارت دولة الخلافة ذاتها ، وكانت الدعوة الى الاستقلال في هذه المرة ، تستند الى الوعي القومي لا الوعي الديني . ولهذا فقد اهتم الأقباط بتمثيلهم في الوفد ، كما اهتم سعد زغلول بتقديم الوفد بهم . ومن أجل ذلك ، فليس صحيحا أن انضمام الأقباط الى الحركة كان - عن خوف أو رهبة مما قد يصيبهم اذا ما نالت البلاد استقلالها دون أن يقفوا منها موقف التأييد ، وهو ما يحاول السير فالتأتان تشيرون في كتابه « المسألة المصرية » الايحاء به أو اثباته ، إذ ذكر أن بعض الأقباط قد أخبروه بذلك بانفسهم (١٥٩) فحتي لو كان حقا ما يقول ، فلا يمكن أن يعبر عن موقف عام اتخذه الأقباط ، فان ما ظهر من انخراطهم للحركة

الوطنية لا يمكن أن يكون مبعثه مجرد الخوف والرهبة، وإنما مبعثه نضوج
الفكرة القومية ، وطفان الوعي القومي .

ولم يلبث سعد باشا أن عمل على ضم بعض ذوى المكانة الشخصية
وأصحاب العصبة . فقد ضم إليه حمد الباسل باشا ، الذى كان من
الأعيان ذوى النفوذ الكبير فى الفيوم (١٦٠) حتى إذا ما بلغ عدد الأعضاء
أربعة عشر ، بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول ، أعيد تكوين الوفد من
جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ،
وهو الذى وضعه الوفد الأول (١٦١) .

ولعل من المناسب هنا أن نلقى نظرة تحليلية على هذا القانون ،
وبصفة خاصة ، على المواد الهامة التى لها علاقة خاصة بمجرى الحوادث
المستقلة . ف فيما يختص بمهمة الوفد ، نصت المادة الثانية على أن مهمة
الوفد هي « السعى بالطرق السلمية الشروعة ، حيثما وجد للمسعى سبيلا
فى استقلال مصر استقلالاً تاماً » . وقد نصت المادة الخامسة على أنه
« لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها . فليس للوفد، ولا
لأحد من أعضائه ، أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد
منها قوته » وقد ذكرت المادة الرابعة ، أن الوفد يقوم مادام العمل الذى
انتدب لأجله قائماً ، وينفص بانقضاؤه . كما قررت المادة الثالثة، أن
الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأساً أو بواسطة
مندوبيهم بالهيئات النيابية .

ومن الناحية التنظيمية ، وفيما يختص بسلطة رئيس الوفد ، نصت
المادة ١٣ على أن الرئيس يشخص الوفد ويرأس جلساته ، ويحافظ على
نظامه ، ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف ، وعلى عمل
السكرتارية وأمانة الصندوق . كما نصت المادة ٢٠ على أنه لا يسوغ لأحد
أعضاء الوفد ، أن يحدث أى شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد
إلا إذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيندر حوله الحديث ، وعليه
أن يكون الحديث كتابة بعد انتهائه ، ويقدمه للرئيس . وإذا لم يتمكن
العضو من إحاطة الرئيس قبيل الحديث ، فيجب أن يبين لمخاطبه أنه
لا يشخص الوفد فى حديثه . وقد نصت المادة العاشرة على أن القرارات
« تصدر بأغلبية الآراء » ، وإذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس .
وفيما يختص بضم الأعضاء وفصلهم ، نصت المادة الثامنة على أن للوفد
أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيين فى انتخابهم القائمة التى تتجمع عن
اشتراكهم معه فى العمل . وفى حالة فصل أحد الأعضاء اشترطت المادة

السابعة أن يتم ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل. وقد انتهكت هذه المادة في انشقاقات الوفد .

وفيما يختص بمصادر نفقات الوفد وأمواله ، نصت المادة ٢١ على أن كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة . كما نصت المادة ٢٤ على أن نفود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات التي يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريدون المساعدة في عمل الوفد .

وأخيرا نصت المادة ٢٦ ، على أن تعين لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصري ، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والقيمة ، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها إليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشؤون الخاصة بمهمته . (١٦٢) وسترى فيما بعد أن هذه اللجنة قد تجاوزت الأغراض التي عينت لأجلها وكانت نواة لجهاز وفدى ضخم يتغلغل في جميع نواحي البلاد ومدنها وقراها .

وعلى كل حال ، فيبدو لنا مما سبق عرضه في مسألة تأليف الوفد أن سعد زغلول باشا قد انتقى أعضائه بمحض إرادته واختياره ، وأنه لم يكن - كما يقول الأستاذ العقاد - مضطرا إلى هذا الاختيار . فهو أولا لم يكن مقيدا بالاختيار من أعضاء الجمعية التشريعية ، بدليل أن وفده الأول ضم أحمد لطفي السيد ، الذي لم يكن عضوا في الجمعية التشريعية . وهو ثانيا لم يكن مقيدا بالاختيار من الحزب الوطني بدليل أنه رفض شروط الحزب واختار من يروق له من أعضائه بالاتفاق الشخصي معهم ولو كان مضطرا لرضخ لشروط الحزب . وهو ثالثا لم يكن مقيدا بضم فريق الأمير عمر طوسون ، لأن هذا الفريق تفرق بعد أن نفى الأمير يده من المسألة ، وبعد أن أعلن الرأي العام استيائه من هذه المحاولة ، ولكنه مع ذلك ، انتقى منه من أراد من الشخصيات التي أدرك كفايتها . وهو رابعا لم يكن مقيدا باختيار أناس من « المتدلين » - كما يذكر الأستاذ العقاد - (١٦٣) ويقصد بهم أعضاء حزب الأمة ، لأن هؤلاء المتدلين كانوا أغلبية الوفد الأول ، كما أنهم كانوا أصدقاء سعد زغلول ، وفريق مدرسته التي تخرج فيها : مدرسة الإمام الشيوخ محمد عبده . بل إن الوفد الأول إنما كان امتدادا طبيعيا لحزب الأمة ، أو طورا ثانيها من أطواره . (الطور الثالث هو حزب الأحرار الدستوريين) .

ومهما يكن من رأى في أعضاء الوفد المؤلف ، فيلاحظ أنه بالرغم من أن سعد زغلول قد انتقاهم من عناصر تمثل القطاعات السياسية والدينية في المجتمع ، ليستكمل بهم الصفة التمثيلية للوفد ، إلا أن هذه العناصر

جميعها كانت تنتمي الى الطبقة البورجوازية الكبيرة والصغيرة ، ولا ينتمى
أى عنصر منها الى طبقة العمال أو الفلاحين . ذلك أن صورة المجتمع التى
كانت ماثلة فى ذهن سعد باشا زغلول وهو يؤلف وفده كانت قائمة على
التقسيم الأفقى لا الرأسى . وبمعنى آخر فلم تكن الفروق الطبقيّة - رغم
جسامتها - تمثل فى نظره مشكلة تتطلب معالجتها عن طريق التمثيل ،
كما تطلبت الفروق الدينيّة . وإنما كانت الفروق السياسيّة والعنصريّة
هى التى مثلت أمامه الخطر الذى يهدد الأمة بالانقسام . وإليها وجه
اهتمامه وعنايته .

٥ - الصدام الاول بين الوفد والانجليز

دفع سفر الوفد ونتائجه في خطة الوفد :

بعد مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ التاريخية . وهي التي ظهر فيها واضحا جليا اعتدال طلبات الوفد واعترافه بمصالح إنجلترا في مصر ، ووعيته في التوفيق بينها وبين الاستقلال ، طلب رئيس الوفد في يوم ٢٠ نوفمبر من قيادة الجيش الانجليزي جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر الى إنجلترا . ولكن السلطة العسكرية ردت - بعد أن استمجل سعد زغلول طلبه هذا برسالة أخرى في ٢٨ نوفمبر - بما يدل على نيتها في تعطيل سفره في ذلك الوقت . فقد أجابت بأنه قد عرضت صعوبات تمنع من اجابة طلبه ، ومتى زالت تلك الصعوبات ، تبادر بأعطائه وصحبه الجوازات التي يطلبونها . فكتب سعد باشا الى السير ريجنالد ونجت في ٢٩ نوفمبر رسالة يطلب اليه فيها التوسط ، بما له من نفوذ لدى السلطات العسكرية ، لتسهيل سفر الوفد لأنه « من الضروري أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر » . وسرعان ما جاء الرد الآتي في أول ديسمبر وفيه (أولا) أن المندوب السامي، بعد استشارة حكومة جلالة الملك لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الموضوع . (ثانيا) يدموه المندوب السامي الى أن يقدم اليه ، كتابة ، ما يريد تقديمه من اقتراحات ، بخصوص كيفية الحكم في مصر، بشرط « ألا يخرج ذلك عن الحطة التي رسمتها حكومة جلالة الملك ، وأعلنتها من قبل » (١٦٤) يقصد بذلك الحماية . وبهذا الرد حدثت إنجلترا موقفها من الوفد . وهو الموقف الذي ظلت تتشبث به الى أن زحزحتها عنه ثورة ١٩١٩ . وهو يقوم على أساسين : الأول ، عدم تمكن الوفد من السفر الى الخارج ، وحصر نشاطه في دائرة ضيقة لا تتصدى القيام بمخابرات بسيطة مع دار المندوب السامي . والثاني ، التشبث بالحماية .

أثار هذا الرد اعتراض الوفد ، فأرسل سعد باشا كتابا بتاريخ ٣

ديسمبر الى السير ونجت يرد فيه على ما جاء بكتابه من استعداد « لقبول اقتراحات كتابية على طريقة الحكم المطلوبة في مصر بشرط ألا تتعارض تلك الاقتراحات مع الحطة السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك » ، فقال : « وردا على ذلك أبادر بإبلاغ سعادتك بأنه ليس فى وسعى ، ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد ، أن يمرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى اعطيت لنا » . ثم ذكر فيما يختص بسفر الوفد الى انجلترا ، الذى منعه السلطة الانجليزية ، بأن الغرض منه أن يكون الوفد « على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية ، وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الراى الصام الانجليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية ، » فان القضية التى ندافع عنها يجب أن تعرض بادية ذى بده على الراى العام الانجليزى » (١٦٥) .

ونلاحظ أن هذا الرد على كتاب السير ونجت قد رفض فيه سعد زغلول التفاوض على أساس الحماية . وقد أكد سعد ذلك فى كتابه الذى أرسله فى اليوم التالى الى رشدى كى يستعمل نفوذه فى تمكين الوفد من السفر ، فقد أبلغه فحوى رده السابق على السير ونجت وقال : « لقد أجبنا فخامته أمس باننا لانستطيع أن نتفاوض فى مالا ينطبق على راى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا » (١٦٦) . ويعتبر هذا الرفض من جانب الوفد للتفاوض على أساس الحماية ، دليلا آخر على فساد الراى القسائلى بأن الاستقلال الذى كان يطالب به الوفد ، هو الاستقلال الذى لا يتعارض مع الحماية . أما الأمر الثانى ، الذى يلاحظ على كتاب سعد زغلول الى السير ونجت ، فهو أن سعدا كان ما يزال يبنى عمله على الذهاب الى انجلترا لا الى مؤتمر الصلح .

على أن اصرار الجانب الانجليزى على موقفه من رفض سفر الوفد والتشبث بالحماية ، لم يلبث أن دفع الوفد الى تغيير خطته على النحو التالى : فقد تحلل أولا من وعده للسير ونجت بأن « لا يلتجئ » فى مصر لسواه ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » ، وأرسل فى يوم ٦ ديسمبر نداء الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، يحتج فيه « لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر ، على الحطة التى صار اتخاذها معنا ، وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ راى الأمة المصرية فيه » (١٦٧) . ثم أرسل الى الرئيس ولسن ، عندما وصل الى باريس ليشهد مؤتمر الصلح ، بريقة احتج فيها بشدة ، على ما اتخذته السلطة البريطانية ضد الوفد ، ومنعها له من السفر الى أوروبا ليعرض على أولى

الشان مطالب المصريين ويؤيدها بالبرهان، مما من شأنه أن يعرض القضية المصرية الى خطر الأحكام غير المبنية على الحجج الكافية والأدلة الصحيحة» ، ثم رفع اليه رجاء مصر أن يهيئ لها فرصة لتسمع صوتها • ثم أرسل اليه برقية ثانية في ٢٦ ديسمبر كرر فيها رجاءه له بأن يستعمل نفوذه لدى الحكومة البريطانية للتصريح له بالسفر الى أوربا (١٦٨) • كما أرسل اليه برقية ثالثة ذكره فيها بالبرقيتين السالفتين (١٦٩) • ولكنه لم يتلق جوابا عن واحدة منها ، كما يذكر الاستاذ العقاد (١٧٠) • وإزاء هذا السكوت من جانب بطل مبدأ حق تقرير المصير ، ولئى الوفد وجهه شطر رئيس مؤتمر الصلح « جورج كليمنصو » ، فأرسل اليه برقية فى ١١ يناير سنة ١٩١٩ ناشده فيها ، باسم الحرية والعدل والانسانية ، ألا يتخذ سكوت المصريين الاكراهى ، الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسهم فى حدود بلادهم ، دليلا على رضاهم بسيادة الغير عليهم ، وألا يسمح بالحكم فى مصيرهم من غير أن تسمع أقوالهم (١٧١) • وأخذ الوفد يوجه رسائله لأصحابين السياسة وأعضاء مؤتمر الصلح ، وذوى الكلمة ، يعلن فيها بطلان الحماية التى أعلنتها إنجلترا ، وأن مصر أصبحت خلوا أمام القانون الدولى من كل سيادة أجنبية (١٧٢) •

وفى الوقت نفسه ، أخذ الوفد يوالى الاحتجاج لدى رئيس وزراء بريطانيا على الحصار الذى تفرضه السلطات البريطانية على المصريين • فكتب اليه يقول : « ان الأمة المصرية بأسرها ، من أكبر وزير الى أصغر فلاح مجوسون داخل حدود بلادهم ، ولا يسمح لأحد منهم بالخروج من هذا الحصار الشديد (١٧٣) • كما كتب الى رئيس مجلس العموم فى ١٤ يناير ، وفى اعتقاده أن حبس المصريين فى بلادهم قد يكون « اجراء من السلطة التنفيذية وعلى مسئوليتها من غير أن يعلم الشعب الانجليزى من أمره شيئا » يقول : « لسنا جمعية سرية ولا عاملين فى الخفاء • اننا نعمل لحريتنا فى العلن وبالصراحة » ، ثم يطلب اليه باسم الأمة المصرية وبحق الشرف الانجليزى والتقاليد الانجليزية ، أن يعرض هذه المعاملة على مجلس النواب ويسمى بنفسه فى جعل السلطة تخلى بين الوفد وبين تنفيذ المهمة التى علقها الأمة على عاتقه (١٧٤) • ولكن ذلك كله لم يحدث أى صدى •

ثانيا - ولم يلبث الوفد أن غير رأيه فى حل المسألة المصرية - كما عبر عنه فى حديث ١٣ نوفمبر - فأصدر فى ٦ ديسمبر ١٩١٨ (فى رواية للرافعى ، وفى ١٠ يناير ١٩١٩ حسب رواية لأحمد شفيق) بيانا بتأليف الوفد ، ومقاصده وخطواته الأولى ، تعرض فيه لمسائل هامة ، كمسألة

الاستقلال ، والحكومة الدستورية ، والامتيازات الأجنبية ، والمراقبة المالية ، وقناة السويس . فطالب بوضع استقلال مصر تحت جمعية الأمم » (بدلا من المحافظة التي عرضها مع بريطانيا) ، وأعلن قبول مصر ما تراه الدول من الاحتياطات للمحافظة على حياد قناة السويس » (بدلا من إعطاء إنجلترا حق احتلالها عند هجوم دولة أخرى) ، كما أعلن أن مطالب الوفد تشمل السودان « لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة » ، ولأن السودان - كما قال المستشار المسالي في تقريره ١٩١٤ - الزم لمصر من الإسكندرية » (١٧٥) -

ثالثا - ولما كان الأجانب في مصر عنصرا كبير الخطر في ذلك الحين ، فقد اتجه الوفد اليهم في فطنة وذكراء لكسب تأييدهم ، والحيلولة دون استغلال الانجليز لهم في التآمر على الحركة الوطنية . ففي العاشر من يناير أصدر اليهم بيانا مستقيضا ، طلب فيه تأييدهم للحركة الوطنية ، « لأننا نعتمد في بلوغ غايتنا من تحرير بلادنا على جميع الرجال الأحرار الذين ترتاح نفوسهم للعمل لحرية الشعوب المظلومة » ، ثم طمان خاطرهم من ناحية الامتيازات ، فذكر أن المصريين في سعيهم « للاستقلال التام المجرى من كل سيادة أجنبية » ، ليس في نيتهم أن يكون في هذا الاستقلال « أساس لحقوق الأجانب ، وامتيازاتهم الحالية في التشريع ، والقضاء ، وحرمة المنازل ، والحرية الشخصية ، وكل ما يتعلق بالأمن العام » . ثم أتبع هذا البيان بذكر مختصرة ، أحاطهم فيها علما ، ببرنامج الوفد ، على النحو الذي مر بنا آنفا (١٧٦) . وقد أبى الوفد إلا أن يزيد في طمأنينة الأجانب ، ففي الحفلة التي أقيمت في منزل حمد الباسل باشا ، بعد إصدار البيان بثلاثة أيام (في ١٣ يناير) تناول سعد زغلول في خطبته السياسية مسألة الامتيازات أيضا ، وقال انه لا منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بالامتيازات الأجنبية « ، وإن كان فيه تضيق لدائرة السيادة التامة التي تقتضيها الاستقلال » ، ثم فسر الامتيازات الأجنبية بأنها أداة تحبب الأجانب في الإقامة بمصر ، وأن تحبيب الأجانب في الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم له للبلاد أكثر فائدة ، لأن الأجانب في مصر « صلة أنهم بها من صلة بيننا وبين ينابيع السلم ومواطن الاختراع والاكتشاف » ، وإن مصر المستقلة لابد لها من الدخول في المسابقة العالمية . وأخيرا أبدى سعد زغلول شديد ثقته بأنه « بعد زمان ما ، سيرى الأجانب أنفسهم ، أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات » . بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال » (١٧٧) .

وهكذا كان سعد زغلول يرجو بذلك أن يتفادى عنه الدول ذات الامتيازات ووقوفها بجانب الاحتلال ضد مصر .

وفى يوم ٢٠ يناير أرسل الوفد مذكرة ضافية الى رئيس مؤتمر الصلح ، هاجم فيها الحماية باعتبارها اجراء حربيا مؤقتا ولا يمكن أن تعيش بوصفها هذا . ثم دافع عن حق مصر فى الاستقلال ، واسترداد السودان ، وتعهد فى مقابل تحقيق هذين المطلبين بحماية مصالح الدائنين الأجانب ، وضمان حقوق الأوربيين فى البلاد ، وأبدى استعداد مصر ، فيما يختص بقناة السويس ، للموافقة على أية اجراءات قد يتخذها مؤتمر السلام لضمان حياد القناة الحقيقي (١٧٨) .

رابعا - ثم اتجه الوفد لتعبئة الراى العام الداخلى ، مستخدما الوسائل الآتية :

١ - حركة جمع التوقيعات على التوكيلات الشعبية التى طبعها فور تكوينه لتعزيز وكالته عن الأمة فى طلب الاستقلال . وكانت هذه الحركة قد نجحت نجاحا باهرا ، فراحت الألوف منها تتفرق فى الأقاليم وتعود منها كل يوم بمشرات الألوف من التوقيعات . وقد كان المقصود من هذه التوكيلات فى بداية الأمر ، أن يقوم بتوقيعها فقط أعضاء الجمعية التشريعية ، لأنهم بصفتهم النيابية المذكورة ، يعبرون عن رأى الأمة، ولكن بعض ذوى الراى من الأمة رأوا أن يشتركوا فى التوقيع على هذه التوكيلات ايضا . كما انتقد بعض رجال الحزب الوطنى - كما مر بنا - ما حوته صيغة التوكيل من العبارات اللينة التى تحتت بها دولة بريطانيا العظمى ، واقلحوا مى تعديلها . ثم عرضت هذه التوكيلات على بعض الهيئات الأخرى غير الجمعية التشريعية، فسارع اعضاؤها الى توقيعها . وأعقب هذا توقيع أعضاء الهيئات غير النيابية . وهكذا أخذ الاقبال يزداد على التوقيع من جميع الطبقات (١٧٩) .

على أن السلطة العسكرية عندما رأت حركة التوكيلات أخذت فى تساع فى المدن والأقاليم ، وأنها توشك أن تكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، عملت على احباطها . فاصدر المستر هينز، المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين ، بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها ، بكل ما لديهم من قوة . فلبت الادارة هذا الأمر ، وزادت شدة اذ صادرت بعض التوكيلات التى تم التوقيع عليها (١٨٠) . وإزاء هذا رأى الوفد أن يعرض ما فاتته من تلك التوكيلات بالبات منعه ومصادرتها ، لأن اثبات ذلك يقوم مقام التوكيل . ويزيد

عليه أن يثبت تصرف الإنجليز . فقام ، بالاتفاق مع رشدي باشا نفسه . بتقديم احتجاج كتابي اليه على منع التوقيع على التوكيلات ثم مصادرتها . فجاء الرد من وزير الداخلية يقول فيه : « اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ ، ٢٤ الجاري (نوفمبر) أتشرف بإحاطتكم علما بأنه ، ان كانت قد صدرت أوامر من جانب مستشار الداخلية ، لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين ، فانه كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام . » . وفي هذا الرد اثبات للتوكيلات ، واثبات للمنع ولصدور الأمر من السلطة الانجليزية ، واثبات للحجج على كل وسيلة من وسائل الاعراب عن الرأي في تلك الآونة ، لأن « امضاء عريضة مطبوعة ، هو أقل مظهر مسروق من مظاهر الاعراب عن رأى الأمة في مصيرها » - كما جاء في خطاب سعد باشا الى الوزارة (١٨١) .

وقد استمرت حركة جمع التوقيعات قائمة على قسم وساق ، حتى الى ما بعد القبض على سعد زغلول . فيذكر أمين يوسف ، وهو من الذين نظموا هذه الحركة ، وخصوصا بعد القبض على سعد زغلول ، أنه استطاع الحصول على توكيل من ثلاث عواصم مديريات ، وخصوصا من قوطني الحكومة في طنطا والمنصورة والزقازيق ، ثم من بورسعيد ودمياط أيضا . كما يذكر أيضا أن إشارة اللورد كيرزن الى عدم اشتراك رجال الجيش والبوليس وموظفي الحكومة في الحركة الوطنية ، كان من نتائجها أن اندفع هؤلاء جميعا في أنحاء القطر الى التوقيع على التوكيلات (١٨٢) .

(ب) ولقد كان من الوسائل التي لجأ إليها الوفد لتعبئة الرأي العام أيضا، تنظيم الاجتماعات العامة للتحديث فيها من القضية المصرية، وانتهاز الفرص الممكنة للحديث والخطابة في الأندية والجماعات العامة عن القضية المصرية ، ثم طبع الخطب الملقاة وتوزيعها في أنحاء البلاد، نظرا لحالة الرقابة المفروضة على الصحف في ذلك الوقت تحت الأحكام العرفية . ففي ١٣ يناير ١٩١٩ نظم الوفد اجتماعا في منزل حمد الباسل باشا حضره كثيرون من أعضاء الجمعية التشريعية ، وبقية الهيئات النيابية ، وغيرهم من أعيان البلاد . وألقى فيه سعد زغلول خطابه السياسي الأول بعد تأليف الوفد . فأنكر فيه الاحتلال والحماية ، وذكر أن البلاد قد أصبحت خلوا من كل سيادة أجنبية أمام القانون الدولي ، ولا ينقصها الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال . وبعد أن أوضح مطالب الوفد ، أعلن أن كل ما يقوله عن مصر ينسحب على السودان أيضا ، لأن مصر والسودان لا يقبل التجزئة

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس فى العاصمة والأقاليم
• (١٨٣)

على أنه عندما حاول سعد عقد اجتماع آخر ، كان قد دعا إليه مئات من وجوه البلاد فى داره فى يوم ٣١ يناير ، فوجيء بمنع القيادة العسكرية هذا الاجتماع ، فلم يجد من حيلة الا الاحتجاج على هذا المنع الى رئيس الحكومة البريطانية وإلى الرئيس ولسن (١٨٤) . ولكنه بعد أن تبين له أن القيادة العسكرية سوف تمنع كل اجتماع وطنى يتصل خبره بها ، اخذ يتحين الفرص للخطابة ورفع صوت مصر فى الاجتماعات المسموح بها لأغراض أخرى . وكانت إحدى هذه الفرص الثمينة عندما أمدت الجمعية السلطانية للاقتصاد والإحصاء والتشريع اجتماعها الذى سبق التنويه عنه ، فاعتزم سعد باشا الخطابة فى هذا الاجتماع ، ليستمر من الدعاية للحماية دعاية للاستقلال ، فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد ، وكثير من أنصاره ، وكان المكان غاصا بجمع حاشد من المستمعين ، وكلهم من رجال القانون ، والقضاء والمحاماة ، وعلية القوم والطبقة المثقفة ، ومن بينهم وزير الحفانية عبد الحالى ثروت باشا ، ومستشارها الانجليزى بالنيابة . والقى فى هذا الجمع تعليقا على محاضرة المستر برسفيل هاجم فيه التشريع الجديد (١٨٤ مكرر) المنسجم مع الاحتلال كما هاجم الحماية : فقد حذر أولا من خطورة أحداث قلب فى تشريع البلاد ، مبينا أنه لا توجد فى الحقيقة ضرورة لذلك ، « فامتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج التى ليست لهم شرائع مقررة ، وإنما هى بلد له حياة عريقة فى القوانين والشرائع » ، ثم هاجم الحماية نفسها قائلا : « أنها حالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر » ، وذكر أن البلاد لها استقلال ذاتى قد ضمنته معاهدة لندن ١٨٤٠ ، وأعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى ، وإن ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى أثناءالحرب لا يمكن الاعتراف به.لأن الحماية لا تنتج الا من عقد بين امتين ، ولما كانت انجلترا قد أعلنتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى لذلك حماية « باطلة » لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضروريات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة (١٨٥). ويذكر الراقى أنه كان لهذه الخطبة دوى كبير فى المجتمعات والمحافل للظروف والملابسات التى أقيمت فيها ، وقوبلت باستحسان وإبتهاج.وقد اعتبرها الرأى العام تعبيرا صادقا قويا عن ميوله وشعوره ضد الحماية ، ومع أنها لم تنشر فى الصحف فقد كانت من العوامل الفعالة فى الذكاء الحماسة فى النفوس (١٨٦) .

كانت هذه هي الومسائل التي لما اليها الوفد لتعبئة الراى العام الداخلى . وقد افلحت فى خلق غضب عام على الانجليز ، والتفاف الشعب بجميع طبقاته حول الوفد . وبقي الشعور الوطنى متحفزا ينتظر ما تاتى به الاحداث ، وكانت هذه الاحداث تسرع الخطى فى ذلك الوقت لتفجر الموقف بالثورة .

دور رشدى باشا فى تطوير الأزمة :

سبق أن أشير الى أن رشدى باشا - طبقا للخطة المرسومة بينه وبين الوفد - طلب من السير ونجت أن يعرض على الحكومة البريطانية السماح له ولزميله عدلى باشا بىكن بالسفر الى انجلترا ، للمناقشة فى المسألة المصرية . وكان السير ونجت ، فى الحقيقة ، ميالا لتأييد هذا الطلب ؛ فقبل انتهاء الحرب بصامين ، كان قد دأب على تصحح حكومته بالمسازعة بتحديد ماهية الحماية وكنهها ، حتى يسكن قلق الوزراء والسلطان والوطنيين المعتدلين والراى العام كله . بيد أن طلباته لم تعر أى اهتمام . فقدم اقتراحات أخرى بشأن ارسال لجنة رسمية الى مصر لاختبار الموقف . ولكن مصيرها كان مصير الاقتراحات السابقة (١٨٧) . وعندما صدر التصريح الانجليزى الفرنسى عن سورية والعراق ، وجاء فيه أن الدولتين تنويان تحرير الشعوب التى أثقلت من الظلم العثماني تحريرا تاما، وأن تنشئ لها حكومات وطنية، كتب السير ونجت الى حكومته يبين لها أن هذه السياسة سيكون لها صداها فى مصر (١٨٨) . وقد تحقق حدسه ، ففى ١٣ نوفمبر - كما رأينا - اضطر الى استقبال سعد زغلول ورفيقه للتحديث معهم بشأن المطالب المصرية . ولم يكن فى وسعه أن يرفض استقبالهم لأنه كان يعلم - كما يقول ابنه رونالد ونجت - أن هذه الزيارة انما كانت بموافقة رئيس الحكومة والسلطان . وأن البلاد برمتها كانت ترغب فى تغيير وضعها السياسى . ثم استقبل بعد ذلك رشدى باشا على النحو الذى مر بنا . وعندئذ كتب الى حكومته تقريراً بهاتين المقالتين ، أرسله تليفرافيا حتى لا يضيع أى وقت فى احاطة حكومته علما بهذه التطورات الأخيرة فى الأمانى المصرية ، ولم يدع فيه أى محل للشك فى وجهة نظره عندما قال : « واذا لم تعالج هذه المسألة المشتعلة الآن ، فمن المحتمل أننا سنواجه صعوبات كثيرة فى المستقبل . واني أعتقد أنه ، من العدل ، أن يعرف السلطان والوزراء والمصريون جميعا موقفهم » . (١٨٩)

على أن وزارة الخارجية البريطانية نظرت الى هذه الحركة - كما يقول لوييد - نظرة سخط ، واعتبرتها دليلا على وجود المصريين وأفانيتهم . فقد حثت من الزعماء الوطنيين ، الذين أنقذ وطنهم من ويلات الحرب بفضل القوات البريطانية ، تقديمهم مطالب لا يمكن قبولها . كما أنكرت على رشدي باشا اصراره على عرض مطالب مصر في لحظة غير ملائمة . بل أنها استعانت من السير ريجنالدونجت نفسه لأنه بدا كأنه غير مدرك أن وزارة الخارجية البريطانية كان لديها في ذلك الحين مسائل ذات صبغة عالمية ، تعتبر مسألة مصر بجانبها مسألة ثانوية . وقد حدد المستر «بلفور» موقف حكومته من هذه الطلبات ، في رسالة له الى السيرونجت في ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ قال فيها : « ان حكومة جلالة الملك تود أن تعمل طبقا للمبادئ التي اتبعتها دائما في اعطاء المصريين نصيبا مضطردا من حكومة بلادهم ، ولكن كما تعرف جيدا ، فإن المرحلة التي يصبح فيها **ممكنًا منح الحكم الذاتي لم تكن بعد** . وان حكومة جلالة الملك ليس في نيته أن تتخلى عن مسئولياتها نحو اقرار النظام والحكم الصالح في مصر ، وفي حماية حقوق ومصالح الوطنيين والمقيمين الأجانب في البلاد » (١٩٠) . هذا الطلب قاتلا اياه لا فائدة من السماح للزعماء الوطنيين بالمجيء الى لندن ، ولما زيارة الوزيرين فليست مناسبة . وعلم ذلك بأنه سيفيق هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ، ومن ثم فانهم لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة « لمسائل الاصلاح الداخل المصرى » ، ثم طلب من الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما (١٩١) .

هذا الرفض المزدوج لطلب رشدي باشا ، كان معناه انهيار خطته مع الوفد . ولهذا لم يجسد بدا من رفع استقالته هو وعدلى باشا الى السلطان ، وبنها على هذا الرفض وملابساته . ولكن السير ونجت تدخل في الأمر محاولا تلافي الازمة ، ونصح للسلطان بتأجيل البت في أمر هذه الاستقالة ، ريثما يفاوض حكومته ليقتنصا بالنزول على رايه (١٩٢) . على أن وزارة الخارجية البريطانية عادت فردت في ١٢ ديسمبر تخبره بأنها تؤجل استقبال الوزيرين الى مارس ١٩١٩ ، وتطلب اليه ، فيما يختص بالزعماء الوطنيين ، أن يحث السلطان على استبعادهم وتهديدهم بأنهم ، بما يشيرون من هياج ، انما يلحقون ضررا حقيقيا ببلادهم . ولكن السلطان رفض أن يفعل هذا (١٩٣) . ولما رأى رشدي باشا أن الحكومة البريطانية مصرة على موقفها من تأجيل مسفره ومنع الوفد من السفر ، عاد فايد

استقالته الاولى في ٢٣ ديسمبر . ولكن السلطان لم يقبل هذه الاستقالة أيضا وليث الوزراء في دواوينهم ماعدا الوزيرين المستقيلين (١٩٤) . وهنا أخذ الانجليز يحاولون من جديد حمل رشدي باشا على سحب استقالته . كما ألح المستر هينز Haynes مستشار وزارة الداخلية في ذلك ، ولكنه أصر على الاستقالة . ولما رأى أنها لم تقبل ، أرسل كتابا ثالثا في ٣٠ ديسمبر الى السلطان يستعجل فيه قبولها (١٩٥) .

وأخيرا اقترحت الحكومة البريطانية في أول يناير ١٩١٩ ، تسوية للموضوع ، أن يسمح لرشدي باشا وعدلي باشا بالوصول الى لندن في خلال شهر فبراير ، وأن يكن من غير المحتمل ، أن يتيسر استقباليهما فعلا الا في شهر مارس . وفي هذه الحالة ، فإن ونجت يسبق الوزيرين الى لندن ويتبعه هذان في خلال أسبوع أو عشرة أيام (١٩٦) . على أن رشدي باشا أفهم السيرونجت أنه « بعد وصول الحالة الى الحد الذي بلغته » أصبح لا يكتفي بما عرض عليه من سفره وعدلي باشا الى لندن في النصف الاول من فبراير ، وأنه يشترط ، لسحب استغفانه ، شرطا أساسيا ، هو اباحة السفر الى أوروبا لمن يطلب من المصريين (١٩٧) (يقصد الوفد) .

وقد ذكر اللورد ملثر في تقريره أن ما دفع رشدي باشا للتشبث بسفر الوفد ، هو أن « مركز أنصار الحركة الوطنية ، كان قد قوى واعتز في مصر » (١٩٨) . كما ذكر «لويد» نفس السبب ، وقال ان قرار استقبال رشدي باشا وعدلي باشا قد جاء متأخرا ، لأن سعد زغلول كان قد استولى على اهتمام مصر ، وأن رشدي باشا شعر بأنه لو ذهب الى لندن ، تاركا سعد زغلول وراه ، في مصر ، فإن أي مطالب سوف يحققها في إنجلترا لن تقابل في مصر بغير الاستهجان ، وسيتقوض نفوذه كله . وأردف لويد قائلا أنه لو كانت الحكومة البريطانية قد قبلت سفر رشدي باشا وعدلي باشا منذ البداية ، لتركز اهتمام الشعب المصري حولهما ولقل اهتمامه بسعد زغلول والوفد (١٩٩) .

وفي الحقيقة أن تشبث رشدي باشا - كما ذكر في خطاب استقالته بتاريخ ١٠ فبراير - بسفر الوفد « كشرط أساسي » لسحب استغفائه ، ليس سببه - كما يقول الكتاب الانجليز - ازدياد قوة الوفد في مصر . لانه لو كان قد سمح له بالسفر ، منذ البداية ، دون الوفد لرفض أيضا ، وأصر على ضرورة سفر الوفد . وذلك لسببين نضطر لتكرارهما : (الأول أن الخطة بين الوفد ورشدي باشا كانت

منذ البداية تقوم على سفر الوفدين الى انجلترا ، وكان التعاون بينهما يتنور على هذا الاساس . ولم يكن فى وسع رشى باشا أن ينقض هذا التعاون ويسافر وحده ، دون أن يعرض نفسه لهجوم الوفد عليه ، ومحاربة أى اتفاق يتوصل اليه على أساس الحماية . وهو ما سوف تؤيده الاحداث عندما يتخاذل السلطان ، ويقبل استقالة رشى باشا نهائيا. ثانيا، ان رشى باشا نفسه كان يعلم أن وزارته لا تقوم على أسس دستورية . ومن ثم فلم يكن ليستطيع أن يبرم اتفاقا مع انجلترا بخصوص مستقبل مصر ورأه ظهر الوفد الذى وكلته الأمة ، وقد بين هذا بنفسه - كما مر بنا - للسير ونجت فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، فذكر أن أى زيارة للندن لن تكون لها أقل قيمة ما لم يكن ظاهرا أن الرأى العام ، الذى يمثله سعد زغلول والوطنيون ، على اتصال وثيق به . والحقيقة أن تعاون الحكومة مع قادة الحركة الوطنية ، بل واشتراكها معهم وتنسيق خطواتها مع خطواتهم ، هو من أبرز مميزات الحركة الوطنية بعد الحرب . لأن الحكومة قبل الحرب كانت ضد الوطنيين باعتبارها أداة فى يد الانجليز يحكمون بها ويستخدمونها فى الضغط على المصريين ، وكبت الحركات الوطنية . لهذا ، فان قيام الحكومة المصرية بالتعاون مع قادة الحركة الوطنية بعد الحرب ، انما هو انقلاب عميق المفزى فى النظم السياسية التى أرسستها انجلترا على يد كرومر وجورست وكتشتر ، وهو انقلاب كان له أثره فى تطوير الموقف ضد الانجليز ، والوصول بالازمة الى ذروتها .

وعلى كل حال ، فقد بعث السير ونجت فى ١٦ يناير الى حكومته يؤيد طلبات رشى باشا ويحثها على قبولها . وعندئذ رأت الحكومة البريطانية استدعاء اليها ليشرح الموقف بنفسه (٢٠٠) . فسافر الى باريس فى يوم ٢١ يناير ووصلها فى يوم ٢٩ منه ، وقابل من فوره «اللورد هاردنج Hardinge» ، كما قابل فى اليوم التالى «المستر بلفور Balfour» ، واللورد روبرت سسل Robert Cecil ، و «السير ايركرو Eyre Crowe» ، ثم تناول طعام الغداء مع لويد جورج وفيليب كير Philip Kerr أول فبراير وشرح لكليهما مقترحاته . ولكن هذه الاتصالات أسفرت عن احوالة السير ريجنالد ونجت الى اللورد كيرزن Curzon فى لندن ، فقد بين له المستر بلفور ، أنه وان كان متفقاً معه بصفة عامة ، الا أنه نظرا لأن اللورد كيرزن هو الذى يتولى أعمال وزارة الخارجية ، فان عليه أن يتوجه اليه لمناقشة المسألة معه، وسوف يقوم كيرزن باتخاذ القرار اللازم فى شأن السياسة التى يجب اتباعها ويبلغه له فى باريس . وعلى

هذا سافر السير ونجت الى لندن فوصلها في ٣ فبراير حيث توجه، على الفور ، الى وزارة الخارجية ، ولكنه لم يتمكن من مقابلة كيرزن الا في يوم ١٧ فبراير حيث عرض عليه مشروع برقية تنص على دعوة الوزيرين الى لندن للدلاء بوجهات نظرهما في المسألة المصرية ، وذلك في اى وقت يلائهما ، كما تنص على السماح لمن يشاء من السياسيين المصريين الاخرين بالسفر من مصر، وبهذا يصبح في وسع زعماء الوفد السفر الى لندن في نفس الوقت مع الوزيرين . وقد أوضح السير ونجت للورد كيرزن أن هذا الاجراء سوف يخفف من حدة التوتر ، ويرضى السلطان والوزراء ، وأكد أنه اذا لم يعمل بتوصياته ، فان الزعماء الوطنيين ، سوف لا يترددون في اרהاب السلطان وارهاب كل مرشح للوزارة ، حتى يصبح تأليف وزارة أخرى عملا مستحيلا . على أن اللورد كيرزن رفض قبول وجهة نظر السير ونجت ، فقد كان حديثه الرئيسى منصبا على أن الوطنيين «يصوبون غدارة الى روسنا» ، ولم يستطع أن يفهم أن السلطان ، والوزراء والزعماء الوطنيين قد اتخذوا جميعهم موقفا واحدا ، وأن السلطان والوزراء لا يجرمون على اتخاذ أى «خط» يتعارض مع «الخط» الذى يتخذه الوطنيون ، حتى لو أرادوا ذلك - وهو ما لم يحدث حتى ذلك الحين . وقد انتهت المقابلة بأن أعلن كيرزن أنه سوف يعرض مشروع ونجت على باريس ، ولكنه اعترف ، فى صراحة ، بأنه سوف يرفقه بوجهة نظره التى سوف تتعارض معه وتخالفه . وهذا ما فعله بعد تأخير أسبوع . وقد قبلت باريس وجهة نظره (٢٠١) .

ولقد أثبت هذا القرار ، الذى اتخذته الحكومة البريطانية برفض سفر الوفد ، وهو الذى دفع بالازمة الى منطقة الخطر ، أنه قرار خاطئ . تماما . وقد حلل اللورد لويد ذلك فقال ان الوطنيين فى مصر ، مثلهم فى ذلك مثل كثير من الشعوب التى كانت من قبل أجزاء فى الامبراطورية العثمانية ، كانوا فى ذلك الوقت قد أخطوا فى حساب الموقف الذى سيتخذه مؤتمر الصلح منهم ، كما أساموا تقدير المدى الذى سوف تذهب اليه الولايات المتحدة الامريكية فى تطبيق ما بشرت به من حق تقرير المصير ، ومن ثم فلو كانت الحكومة البريطانية قد سمحت لزعماء الوفد بالذهاب الى باريس وتضييع وقتهم فى المعركة هناك ، لكانوا ، دون شك ، قد منوا بالفشل ولعادوا الى بلادهم يجرون أذيال الهزى وخيبة الأمل . ولكن الحكومة البريطانية اختارت أن تخوض المعركة فى مصر دون باريس ، وكانت هذه غلطتها ، لأنها فى باريس كانت تقف على أرض

صلية . بينما في مصر ، كان الوطنيون سادة الموقف ، لانهم كانوا يعرفون كل شيء ، أما الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية في مصر ، فكانت لا تعرف أى شيء (٢٠٢) .

ونظرا لجسامة الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة (البريطانية) بموافقتها على مقترحات اللورد كيرزن ، وجسامة النتائج التي ترقبت عليه ، فقد أخذ اللوم يوجه الى السير ونجت الذي ذكر اللورد لويد أنه أخطأ منذ البداية في استقبال سعد زغلول ورفيقه في يوم ١٣ نوفمبر ، باعتبار أن هذا الاستقبال قد اضعف المركز الدستوري للوزارة ، وخلق تأثيرا بأنها لا تمثل الرأي العام في مصر . على أن رونالد ونجت قد رد على ذلك بأن والده إنما فعل ذلك لأنه كان يعلم أن السلطان والوزراء كانوا موافقين على المطالب المقدمة من سعد زغلول ورفيقه ، وأن هؤلاء جميعا ، كانوا يعملون بما أحسنه مبادئ الدكتور ولسن ، ووعود إنجلترا وفرنسا للأقطار العربية بحق تقرير المصير ، من تأثير جلي في كل بقعة في مصر (٢٠٣) . ولقد وجه «لويد» أيضا الى ونجت اللوم بأنه ، بالرغم من أن النصيحة التي قدمها الى وزارة الخارجية البريطانية كانت نصيحة صائبة ، إلا أنه لم يعزها بالقدر الكافي من القوة والاصرار اللذين ربما كفلا لها حسن الاستماع ، كما أنه لم يرفقها بوصف كاف للأخطار التي يخشى منها في ذلك الحين ، ولم يوضح لـ «هوايتنول» اطلاقا أن الموقف كان يتدهور الى درجة لم يكن من الممكن معها ، تلافي وقوع كارثة إلا باستعمال أقصى درجات الحذر والتبصر (٢٠٤) . وقد شاركت «لويد» في توجيه هذا اللوم ، لجنة «ملتر» التي ذكرت في تقريرها أنه كان يحسن بالسير ونجت صنما لو زاد الحاحا في وجوب اتباع مشورته (٢٠٥) .

وفي الحقيقة أن الموقف في مصر ، بالرغم من أنه كان يظل في الباطن، إلا أنه لم يكن في ظاهره نبىء بقرب وقوع انفجار عام . ويعترف الدكتور هيكل بذلك في مذكراته فيقول ان « نشاط الوفد ، ونشاط بعض الهيئات السياسية ، لم يكن له في الجو المصرى العام أثر ظاهر (٢٠٦) » . ويبدو أن هذا السكون الظاهري ، والذي كان سببه الأول أن الحركة كانت تسير في إطار قانوني ، هو الذى جبيل نصائح السير ريجنالد ونجت تغلو من وصف أخطار لم يكن يراها بعينيه ، أو لم يكن يجزم بإمكان وقوعها . كما أن هذا السكون الظاهري هو الذى خدع سلطات الأمن ، حتى أن المستر « هينز » الذى كان مستشارا للداخلية ، وهى الجهة المسؤولة عن حفظ النظام والقانون ، قد أزدري

بفكرة احتمال حدوث اضطرابات خطيرة (٢٠٧). بل ان السير « ملن تشييهام » القائم بأعمال المندوب السامي ، كتب الى اللورد كيرزن في ٢٤ فبراير ١٩١٩ - أى قبل بدء الثورة في مارس بأسبوعين - خطابا يقلل فيه من شأن الحركة التي يتولاها الوفد ، ويقول انها لا يمكن أن تقارن في أهميتها بحركة مصطفى كامل ، وأن رشدى باشا وعدلى باشا لم يفقدا قط ما حصلوا عليه من تأييد شعبي مؤقت ، بفضل استقالتيهما ، بل ان سعد زغلول نفسه لم يعد يثق فيه أحد ، ثم عزا هذه الحركة الى استياء الطبقات العليا وملاك الاراضى وأصحاب المهن ، الذين تساور معظمهم رغبة «غامضة» فى شكل ما من أشكال الحكم الذاتى الذى يتيح لهم مزيدا من الاهمية . وذكر أن هذه الحركة تبدو فى نظره مشابهة لما حدث عام ١٩١٤ ، عندما رفض السلطان حسين والوزراء ، لمدة طويلة ، قبول الحماية دون الحصول على بعض المزايا التى لم تكن الحكومة البريطانية اذ ذاك على استعداد لمنحها . وقال فى النهاية انه لا يوجد سبب يجعل هذه الحركة الجديدة تؤثر على قرار حكومة جلالة الملك بخصوص المسائل الدستورية فى مصر والشكل المناسب الذى تعطيه للحماية (٢٠٨) .

تخاذل السلطان فؤاد

على كل حال ، فلقد كان ، بسبب رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى الخارج ، أن جدد رشدى باشا استقالته فى أول مارس ١٩١٩ . فقبلها السلطان هذه المرة ، وطلب الى رشدى باشا أن يستمر فى ادارة الاعمال « الى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة » . وكان ذلك نقطة التحول فى الموقف كله . ذلك أن قبول السلطان استقالة رشدى باشا ، وعزمه على تأليف وزارة أخرى (على غير أساس سفر الوفد) كان معناه طى قضية الاستقلال ، وتثبيت الحماية ، وحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح . وواضح أن عدم قبول السلطان استقالة رشدى باشا المرة تلو المرة ، رغم اصراره عليها ، كان الفرض منه تعقيد الموقف كوسيلة للضغط على السياسة الانجليزية لتتنازل عن موقعها من سفر الوفد ، كما كان فيه أيضا معنى تأييد السلطان لرشدى باشا فى موقفه حيال الانجليز . ولكن قبول السلطان الاستقالة هذه المرة والشروع فى تأليف وزارة جديدة ، كان بداية التخاذل من جانب السلطان ، وايدان ببداية مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقفه ، ويدفع فيها للتدخل

البريطاني ، فينتقل - كما يقول الاستاذ الرافعي - التضامن بينه وبين الشعب بازاء السياسة البريطانية(٢٠٩) •

وقد كان على الوفد حينذاك أن يسارع الى منح تأليف الوزارة الجديدة بكل وسيلة ممكنة الا على أساس سفر الوفد • وكان المرشح للوزارة في ذلك الحين هو ثروت باشا ، فقام سعد زغلول ورجال الوفد بزيارته في بيته ، فأعلن اعتذاره النهائي للسلطان عن قبول الوزارة ما لم يؤذن للوفد بالسفر الى الخارج(٢١٠) • وفي اليوم الثالث من شهر مارس طلب سعد زغلول مقابلة السلطان ، وترك في القصر عريضة غاية في العنف ، قرع فيها السلطان تقريرا شديدا لموقفه الذي وصفه بأنه لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيتة شعبها ، وأنه متابعه للانجليز في اذلال الشعب ، وايدانا بالرضا بحكم الاجنبي الى الأبد • فقد جاء في العريضة : « . . أن الناس كانوا يظنون أنه كان لوقفة الوزيرين الشريفة دفاعا عن الحرية ، عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد ، قبول استقالة الوزيرين ، لان في ذلك متابعة للطامعين في اذلالنا ، وتمكيننا للعقبة التي ألقبت في سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وايدانا بالرضا بحكم الاجنبي علينا الى الأبد • قد تعلم أن عظمتكم وبسا كنتم مضطرين ، لاعتبارات عائلية ، أن تقبلوا عرش ابيكم العظيم الذي خلا بانتقال اخيكم المفطور له السلطان حسين ، ولكن الأمة من جهة أخرى ، كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة ، رعاية لتلك الظروف العائلية ، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، والاعتداد بمشيتة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم •• كيف فاتهم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيتة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ عفوا يا مولانا ، قد تكون مدخلتنا في هذا الامر وفي هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الامر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أي اعتبار غير منفعة الوطن الذي أنت خادمه الأمين • ان لمولانا أكبر مقام في البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا تكذب له النصيحة ، اذا تضرعنا اليه ، أن يتصرف رأى آمنه قبل أن يتخذ قرارا نهائيا في امر الازمة الحالية ، فاننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد من رعاياه ، من أقصى البلاد الى أقصاها ، الا وهو

يطلب الاستقلال ، فالحيلولة بين الامة وبين طلبتها مسئولية لم يتحرر
مستشارو مولانا امرها بالدقة الواجبة ... » (٢١١) .

ويصعب الاستاذ محمد شفيق غريبال على الوفد هذه العريضة ، فيقول
انها لا بد قد صدرت « في سورة غضب ، ولم يقدر الوفد ، في ذلك
الظرف ، أن لا بد للبلاد في ذلك الوقت ، وفي كل الاوقات ، من حكومة
تصون حاجات اهليها الاساسية . ولا يذهب أحد الى أن ذلك يفت في
عصم الامة ، أو أنه خروج على اجماعها ، فلم يكن اذ ذاك أو فيما بعد
شيء من ذلك ، إنما هو للمحافظة على القدر الاساسي اللازم لحياة الناس ،
حتى في أيام الثورات » (٢١٢) . والحقيقة أن تقديم هذه العريضة ، في
ضوء ما عرض من الظروف ، ليس فيه شيء مما ذكره الاستاذ غريبال ،
لأن تاليف حكومة في تلك الظروف على غير البرنامج الذي وافقت عليه
الامة ، حتى وإن أدى الى أن تصون هذه الحكومة حاجات أهالي البلاد
الاساسية ، إلا أنه كان قاضيا على برنامج الامة في الحرية والاستقلال .
أما الظن بأن الوفد قد قدم العريضة في سورة غضب ، فقول لا يجوز .
لأنه إن جازت سورة الغضب على رجل واحد عاقل ، فهي لا تجوز على هيئة
مكونة من خلاصة العقول السياسية في البلاد في ذلك الوقت ، وأشدّهم
اعتدالا . والحقيقة أن الوفد إنما قدم عريضته الى السلطان بعد تفكير
وتدبر شديدين .

على أن الانجليز لم يلبثوا أن تحركوا ليقعوا في خطنهم الثاني ،
وهو شر أخطائهم . لقد راوا أن تهديد الوفد للسلطان الذي أقاموه بأيديهم
على العرش يضع في أعناقهم — كما يقول الكولونيل الجود — واجب حمايته
من المهانة (٢١٣) . كما رأى السير ملن تشيتهم أن هذه الخطوة من جانب
الوفد ، دليل على أن سعد زغلول قد نشر قلاعه للربيع ، وخشى أن يلجأ الى
مزيد من أعمال العنف ، ومن ثم فلم يضيع وقتا في التوصية ، لدى
حكومته ، بنفي سعد زغلول الى مالطة . وقد وافق وزير الخارجية على هذا
الاجراء . وقبل أن تتخذ هذه الخطوة ، استدعى الجنرال «طسون» ، القائد
العام في مصر ، سعد زغلول وتسعة من أعضاء الوفد الى مركز القيادة العامة
بفندق سافواي في ٦ مارس ١٩١٩ ، وقرأ عليهم انذارا ، باللغة الانجليزية ،
حذرهم فيه من إحداث أي عمل ، يؤدي الى عرقلة سيرة الادارة ، وذكرهم
بوجود قانون الأحكام العرفية (٢١٤) . ولكن الوفد لم ينتظر سوى ساعات
قليل بحد الانذار ، ريثما كتب الى رئيس الوزارة البريطانية رده على
الانذار ، وفيه يقول انه قد أخذ على عاتقه واجبا وطنيا لن يتأخر عن أدائه

مهما كلفه ذلك • وانه يطلب الاستقلال التام ويرى الحماية غير مشروعة
ثم يلقي مسؤولية بقاء البلاد بلا حكومة « على الذين وضعوا من هم اهل
للوزارة ، في مركز حرج امام ضمايرهم وامام مواطنيهم » (٢١٥) • ولما كان
هذا الرد يدل على أن الوفد ليس في نيته الانصياع للانذار ، ففي ٨ مارس
١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل
صديق باشا ، ومحمد محمود باشا • وفي اليوم التالي نقلوا الى الاسكندرية
ومنها الى مالطة (٢١٦) • وقد قدر لهذا العمل أن يكون بمثابة الشرارة
التي فجرت مستودعا مليئا بالبارود ، فقد كانت مصر في ذلك الوقت تقف
على أعتاب ثورة من أعظم الثورات الشعبية في تاريخها الطويل •

حواشي الفصل الأول

مقدمات نورة ١٩١٩

- ١ - دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى التيسيسل السياسية في القرن التاسع عشر ، ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ص ٣١٧ .
- ٢ - نفس المصدر ص ٣١٨ ، ٣٢٤ ، تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٤ ص ٥ .
- ٣ - دكتور محمد مصطفى صفوت : بحث في الجلاء عن مصر وبمئة سير هنرى درمند ولف ، مقال في المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني ، المجلد الأول ، مايو ١٩٢٩ ص ٩٣ .
- ٤ - دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- ٥ - دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ٩٢ - ٩٥ ، ١٠٠ - ١٠٤ ، دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ٢٨٢ - ٢٨٣ The Earl of Cromer, Modern Egypt, p. 756.
- ٦ - لورد كرومر : المرجع السابق ص ٧٥٧ .
- ٧ - تقرير عن المالية والإدارة .. الخ لسنة ١٩٠٤ ص ٥ ، ٦ لورد كرومر : المرجع السابق ص ٧٢٨ - ٧٢٩ ، أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العمام المالى والسياسى ص ١٦٠ .
- ٨ - دكتور شكرى : المرجع السابق ص ٢٨٢
- ٩ - نفس المصدر ص ٢٨٩
- ١٠ - نفس المصدر ص ٥٩٢ ، ٢٩٥
- ١١ - نفس المصدر ص ٢٩٩
- ١٢ - تقرير عن المالية والإدارة .. الخ لسنة ١٩٠٤ ص ٧ .
- ١٣ - نفس المصدر والمكان
- ١٤ - الليختنانت كولونيل ا . كيزى : الصليبات العربية في مصر وفلسطين من المستطس ١٩١٤ - الى يونية سنة ١٩١٧ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، ١٥٨ .
- ١٥ - الراضى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ص ٢٨٢ - ٢٨٥ . وقد انتدب

محمد فريد اسماعيل ليسب بك ، ليمثل الحرب الوطنى في الحملة التركية ،
كى يكون رقيباً على أعمال الجيش التركى في أثناء الفتح ، حتى لا يحدث فيها
مايرتكبه الجنود عادة تحت تأثير نشوة النصر . (مجلة الفصول) ، عدد نوفمبر
١٩٤٤ ، مقال بعنوان « محمد فريد ، رجل جاهد ونضجى » ص ٧١ .

١٦ - الليفتانت كولونيل كيرزى : المرجع السابق ص ١٦٤ .

١٧ - نفس المصدر ص ٩٥ ، ٥١

١٨ - نفس المصدر ص ٢٦

١٩ - نفس المصدر ص ٢١ ، ٨٦

٢٠ - نفس المصدر ص ٩٧

٢١ - احمد شفيق باشا : حويات مصر السياسية ، تهيئ ٤ ج ١ ص ٨١

٢٢ - الكتاب الابيض (اللقية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤) ص ٤١ ، الرافى : ثورة
١٩١٩ ج ١ ص ١٥ - ١٧

٢٣ - الرافى : المرجع السابق ص ١١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، وايضا : مذكراتى ١٨٨٩ - ١٩٥١
ص ٢٧

٢٤ - الاهرام في ٢ فبراير ١٩٢٧ مقال بعنوان « مستندات خطيرة من حوادث ١٩١٤ ،
حديث مع صاحب الدولة حسين رشدى باشا »

٢٥ - Lord Lloyd, Egypt Since Cromer, Vol. I, pp. 188-189.

٢٦ - الدكتور محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٦٦ ، ٧١ -
٧٢

٢٧ - الاهرام في ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

٢٨ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٨٧

٢٩ - الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦

٣٠ - نفس المصدر ص ٦٦ - ٦٧

٣١ - لفتانت كولونيل كيرزى : المرجع السابق ص ٧٧

٣٢ - الرافى : محمد فريد ص ٣٦٦

٣٣ - نفس المصدر ص ٣٩٢ - ٣٩٣

٣٤ - الرافى : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٠ - ١١ ، Chirol, Sir Valentine : The
Egyptian Problem, p. 122; Newmann, E.W.P. : Great Britain in
Egypt, pp. 202-203.

٣٥ - الاهرام في ٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، حديث رشدى باشا السالف الذكر

٢٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٢١ من مذكرة رشدي باشا في الرد على مشروع برونييت .

٢٧ - نفس المصدر ص ٩٥

٢٨ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٠ - ٢٢١

٢٩ - الدكتور هيكل : المرجع السابق ص ٧٧

٣٠ - الأمير عمر طوسون : مذكرة بما سمر منا منذ فجر الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ص ٤ (الطبعة الثانية ١٩٤٢) طبعة العدل بالاسكندرية

٣١ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، الكتاب الأبيض (القضية المصرية) ص ٤٩

٣٢ - نفس المصدر ص ٤٩

٣٣ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٧ ، ٢١٩ ، ٢٠٠

٣٤ - نفس المصدر ص ٢١٤

٣٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٩١

٣٦ - نفس المصدر ص ٩٥ - ٩٦

٣٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، ص ٢٤٣ العمود الثاني .

٣٩ - اللورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٤

٤٠ - نفس المصدر : ص ٢٢٤ - ٢٢٥

٤١ - نيومان : المرجع السابق ص ٢١٢ ،
Elgood, P.G. : The Transit of Egypt. pp. 225-226.

٤٢ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٢٠

٤٣ - نفس المصدر ص ٢٢٨ - ٢٢٩

٤٤ - نيومان : المرجع السابق ص ٢١٢ ، الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦

٤٥ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٤٨

٤٦ - الجود : المرجع السابق ص ٢٢٦

٤٨ - ارفاعي : ثورة ١٩١٩ ص ٤٢ نقلًا عن جريدة رائد العمال الانجليزية في ١٢ أبريل ١٩١٩

٤٩ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، المرجع السابق ص ٢٤٢ العمود الثاني

- ٦٠ - الرافعي : أراجع لسابق ص ٤٢
- ٦١ - أحمد شوقي : أراجع السابق ص ١٠٧ - ١٠٨
- ٦٢ - دكتور راشد البراوي ومحمد حمزة عيش : التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ١٨٩ - ١٩٠ ، ١٩٥ (١٩٤٤)
- ٦٣ - Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations, 1800-1953, p. 224.
- ٦٤ - الرافعي : أراجع السابق ص ٧٥ - ٥٨
- ٦٥ - دكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية في مصر من ١٨٨٢ - ١٩١٩ بحث للدكتوراه في التاريخ الحديث ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ، (١٩٥٧)
- ٦٦ - الرافعي : أراجع السابق ص ٥٨ - ٥٩ .
- ٦٧ - دكتور صبحي وحيمة : في أصول المسألة المصرية ص ١٨٢
- ٦٨ - دكتور أمين مصطفى عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ص ٤٨٨ (الطبعة الثالثة ١٩٥٤)
- ٦٩ - دكتورة نجلاء هز الدين : العالم العربي ص ١٩١
- ٧٠ - دكتور أمين مصطفى عفيفي : أراجع السابق ص ٤٩٠
- ٧١ - البراوي وعيش : أراجع السابق ص ٢٠٢ (١٩٤٤)
- ٧٢ - مصطفى كامل الفلكي : ظلت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادي ص ١٦ - ١٩
- ٧٣ - نهضة الشعب المصري الشقيق : ترجمة إبراهيم الخطيب (اسم المؤلف غير وارد) ص ٦
- ٧٤ - دكتور أمين مصطفى : أراجع السابق ص ٤٨٩
- ٧٥ - نفس المصدر ص ٢٥٦
- ٧٦ - نفس المصدر والكلان ، مصطفى كامل الفلكي : أراجع السابق ص ٢٠ - ٢١
- ٧٧ - البراوي وعيش : أراجع السابق ص ١٩٢ (١٩٥٤)
- ٧٨ - فيسي متولى : نهضتنا الاقتصادية ص ٢٤
- ٧٩ - دكتور صبحي وحيمة : أراجع السابق ص ١٨٢
- ٨٠ - البراوي وعيش : أراجع السابق ص ١٨٤ (١٩٥٤)
- ٨١ - مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادي ص ١٤٨

٨١ مكرر - كان عدد اللاجئين من دمايا إنجلترا يبلغ نحو الثلث ، ومن دمايا فرنسا وإيطاليا واليونان أكثر من الثلث ، ومن دمايا الدول الأخرى أكثر من النصف ، كما هو موضح في الإحصائية التي أوردتها الدكتورة مليكة عريان عن إحصاء ١٩١٧ وتجري على النحو الآتي :

	إنجلترا	فرنسا	إيطاليا	اليونان	الترك	دمايا آخر
يقراون ويكتبون	١٤٨٧٥	١٢٠١٩	٢٥٦٠٠	٣١٩٤٨	١٣٠٠٧	١٣٠٩٩٧
أميون	٧٠١٧١	٧٠١٤٣	١٢٨٩٦	٢٢٠١٦	١٥٥١٠	١٦٥٠٢
	٢٢٠٤٦	١٩١٦٢	٢٨٤٩٦	٥٣٩٦٤	٢٨٥١٧	٢٠٤٩٩

مليكة عريان : أراجع السابق ص ١٤٦

- ٨٧ - نفس المصدر ص ١٤٦ ، ١٩ - ٢٠ .
- ٨٨ - دكتور أمين مصطفى عيسى : المرجع السابق ص ٢٥٦
- ٨٩ - لويد : المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧
- ٩٥ - لويد كروس : المرجع السابق الذكر ص ٦٢٥ - ٦٢٨
- ٨٦ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق الذكر ص ٢٤١
- ٨٧ - نفس المصدر ص ٢٥٦ حاشية ١
- ٨٨ - Elgood, P.G. : Egypt and the Army, pp. 217-220.
- ٨٩ - إبراهيم هاشم . ثورة مصر القومية ص ٥٦
- ٩٠ - الرافعي : المرجع السابق ص ٥٨
- ٩١ - الأهرام في ٢٣ يناير ١٩٢٠ من مقال للاستاذ فكرى أبانقة بعنوان « .. ونظام ورقاص »
- ٩٢ - الأهرام في ٥ ديسمبر ١٩١٩ .
- ٩٣ - Laqueur, Walter : Communism and Nationalism in the Middle East, p. 13.
- ٩٤ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤١ .
- ٩٥ - الجمهورية في ١٣ ديسمبر ١٩٦٢ ، من مذكرات عبد الرحمن الرافعي ، حصل عليها محمد العزبي .
- ٩٦ - الجود : المرجع السابق ص ٢٢٠ .
- ٩٧ - الرافعي : المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥ .
- ٩٨ - الجود : المرجع السابق ص ٢١٧ - ٢٢١ .
- ٩٩ - دكتور حسين خلاف : نقابات العمال في مصر ، مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ١٩٤٥/٣ ، ص ٤١٦ .
- ١٠٠ - البراوى وطيش : المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ (١٩٥٤) .
- ١٠١ - دكتور حسين خلاف : المرجع السابق الذكر ص ٤١٦ .
- ١٠٢ - لاكود : المرجع السابق الذكر ص ٣٥ ، البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٥٥ .
- ١٠٣ - تلويح النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر ص ٢٠ ، الرافعي : محمد فريد ص ٩٦ .
- ١٠٤ - دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤١٦ .
- ١٠٥ - Crowchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt, p. 182.
- ١٠٦ - مليكة مريان : المرجع السابق ص ٨٩ .

- ١٠٧- لاكود : المرجع السابق ص ٢٥ .
- ١٠٨- كراوتشلى : المرجع السابق ٢٠٩ .
- ١٠٩- البراوى وعليش : المرجع السابق ص ٢٠٨ (١٩٥٤) .
- ١١٠- هـ.أ.ل. فشر : تاريخ أوروبا ، الترجمة العربية للعصر الحديث للاستاذين أحمد نجيب هاشم ووديع الصنيع بعنوان «تاريخ أوروبا في العصر الحديث» ص ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ .
- ١١١- أحمد شليق : المرجع السابق ص ١٤٥ - ١٤٧ .
- ١١٢- الاحرام في ١٠ يناير ١٩٣٥ خطبة مكرم عبيد باشا في ٩ يناير ١٩٣٥ ، وقد سرد فيها جزءا من مذكرات سعد باشا زغلول .
- ١١٣- الأمير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٣٧ .
- ١١٤- صوت الأمة في ١٩ ابريل ١٩٤٨ عدد ٥٤١ .
- ١١٥- الأمير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٤ - ٥ .
- ١١٦- الاحرام في ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السائلة الذكر
- ١١٧- نفس المصدر .
- ١١٨- أحمد شليق : المرجع السابق ص ١٧٢
- ١١٩- الاحرام في ١٠ يناير ١٩٣٥ ، خطبة مكرم عبيد السائلة الذكر
- ١٢٠- Wingate, R. : Wingate of the Sudan, p. 230.
- ١٢١- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٦ .
- ١٢٢- العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ص ١٩٤ .
- ١٢٣- أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ص ١٢٢ .
- ١٢٤- المعود في ١٥ مارس ١٩٦٢ عدد ٢٠٠٥ ص ٣٤ - ٣٥ ، مقال للعقاد بعنوان (أحمد لطفي السيد) زميل عربي لارسطو اليوناني .
- ١٢٥- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، التاريخ الذى يذكره ونجت عن مطالبة سعد بتجهيد موعد لمقابلة المنسوب السامى هو ١٢ ، على ان جميع المراجع المصرية ومنها مذكرة الأمير عمر طوسون ، تذكر ان سعدا طلب المقابلة يوم ١١ نوفمبر لا في يوم ١٢ نوفمبر والتاريخ الذى تذكره المراجع العربية اصحق لانه مرتبط بسياق حوادث وارد ذكرها .
- ١٢٦- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٠ - ٧٢ .
- ١٢٧- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٩ .

١٢٨- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، المرجع السابق ص ٢٤٥ العمود الاول .

١٢٩- ونجت : المرجع السابق الذكر ص ٢٢٩ .

١٣٠- صوت الامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ عدد ٥٣٨ ، المقال الثاني للاستاذ غنام في الرد على مذكرات صدقي باشا يوم ٢٥ أكتوبر ١٩١٨ ص ١٨٤٢ ، ١٨٤٣ .

١٣١- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٧٢ .

١٣٢- المسألة المصرية في دورها الآخر ، مجموعة تستعمل على تقرير ملتر وأهم الردود الوطنية ، مقال بعنوان «رأى الاستاذ عبد العزيز فهمي بك في موضوع الاتفاق الذي وضعت له لجنة اللورد ملتر» ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

١٣٣- الكتاب الابيض (القضية المصرية) ص ٧٧٩ .

١٣٤- دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

١٣٥- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، القانون رقم ٨٠ . الفخ ص ٢٤٥ العمود الاول .

١٣٦- صوت الامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ ، من مذكرات سعد زقلول ص ١٨٤٤ ، ١٨٤٧ .

١٣٧- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٤ - ٧٥ ، محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٤٤ .

١٣٨- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٩ .

١٣٩- الأمير عمر طوسون : المرجع السابق ص ٧ - ٨ ، ٩٤ .

١٤٠- نفس المصدر ص ٩ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٩ .

١٤١- الأمير طوسون : المرجع السابق ، ١ .

١٤٢- احمد شفيق : المرجع السابق ، ١٥٠ .

١٤٣- الاحرام في ١٠ يناير ١٩٢٥ ، خطبة مكرم عبيد السائلة الذكر ، الأمير عمر طوسون : المرجع السابق ص ١٠ .

١٤٤- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٠ ، المقاد : المرجع السابق ص ١٩٤ .

١٤٥- احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥١ .

١٤٦- الأمير عمر طوسون : المرجع السابق ص ١٠ .

١٤٧- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٢ .

١٤٨- اسد اميل صدقي : مذكراتي ص ١٧ ، سنية قراة : نهر السياسة المصرية ص ٩٢ ، صوت الامة في ١٦ ابريل ١٩٤٨ .

- ١٤٩- صوت الأمة في ١٩ ابريل ١٩٤٨ .
- ١٥٠- احمد شليق : المرجع السابق ص ١٥١ - ١٥٢ .
- ١٥١- محمود أبو الفتوح : المرجع السابق ص ٤٢ .
- ١٥٢- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٧ .
- ١٥٣- محمود أبو الفتوح : المرجع السابق ص ٤٨ .
- ١٥٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٢ - ٩٤ ،
Youssef, Amin : Independent Egypt, pp. 63-64.
- ١٥٥- الاحرام في ١٠ يناير ١٩٢٥ ، خطبة مكرم عبيد السالفة الذكر .
- ١٥٦- العقاد : المرجع السابق ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- ١٥٧- الرافعي : مصطفى كامل ص ٤٢٠ - ٤٢١ .
- ١٥٨- محمد زكي عبد القادر : مجلة الدستور (كتاب روز اليوسف) ص ٢٢ ، ٣٧ ، ٤٦ .
- ١٥٩- تشيرول : المرجع السابق ص ١٥٧ - ١٥٨ .
- ١٦٠- محمود عزمي - غلايا سياسية - ص ٤٠ (سلسلة كتب للجميع) .
- ١٦١- الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٧٥ ، ٩٤ ، محمود أبو الفتوح : مع الوفد المصري ص ١٤ - ١٥ نقلا من قانون الوفد مادة ١ ، اما الإعضاء الذين ذكرهم القانون فهم : سعد زغلول - علي شعراوي - عبد الحفيظ فهمي - أحمد لطفي السيد - محمد علي طوبه - عبد التكليف الكياني - محمد محمود - أحمد الباسل - اسماعيل صدقي - محمود أبو النصر - سينوت حنا - جورج خياط - مصطفى النحاس - حافظ عفيفي . (انظر أيضا جريدة النظام في ١٧ أغسطس ١٩١٩ وقد نشر فيها قانون نظام الوفد) وقد ضم الوفد بعد ذلك حسين واصف باشا وعبد الحافظ مدكور باشا وميشيل لطف الله ولكن الأخير انتقطع ذكره في الأعمال التالية وقد ذكر محمود أبو الفتوح أنه لا يدرى هل يرجع ذلك الى انفصاله عن الوفد أو لأنه اشتغل بمسائل سياسية أخرى في مسألة مصر (المسألة المصرية والوفد ص ٤٨ - ٤٩) .
- ١٦٢- جريدة النظام في ١٧ أغسطس ١٩١٩ ، وقد نشر قانون نظام الوفد السكرتير محمد بدر ، وجاء فيه أنه تصدق عليه في ٢٢ نوفمبر ١٩١٨ .
- ١٦٣- العقاد : المرجع السابق ص ٢٥١ ، ٢٥٦ .
- ١٦٤- الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٤ - ١٠٤ .
- ١٦٥- نفس المصدر ص ١٠٤ - ١٠٥ .
- ١٦٦- نفس المصدر ص ١٠٥ - ١٠٦ .
- ١٦٧- احمد شليق : المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠ .

- ١٦٨ ، ١٦٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٢ - ١٨٥ ، ١٨٨ .
- ١٧٠- العقاد : المرجع السابق ص ٢٠٦ .
- ١٧١- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٩٥ .
- ١٧٢- نفس المصدر ص ٢١٢ - ٢١٤ ، ٢١٥ .
- ١٧٣- نفس المصدر ص ١٩٨ ، من سعد زقزل الى المستر لويد جورج في ١٢ يناير ١٩١٩ .
- ١٧٤- نفس المصدر ص ٢٠١ - ٢١٨ ، ٢٢١ .
- ١٧٥- نفس المصدر ص ١٨٩ ، ١٩٢ - ١٩٣ ، ٢٠٨ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- ١٧٦- أحمد شفيق : المرجع السابق الذكر ص ١٨٩ - ١٩٢ .
- ١٧٧- الرافعي : المرجع السابق الذكر ص ١٠٩ - ١١٠ .
- ١٧٨- دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٢٩٦ - ٢٩٩ نقلا من Memorandum presented by the Egyptian Delegation charged with the defence of the cause of the Egyptian Independence, pp. 13, 22-23.
- ١٧٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٢ - ١٥٤ .
- ١٨٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٨ - ٧٩ .
- ١٨١- العقاد : المرجع السابق ٢٠٤ - ٢٠٥ .
- ١٨٢- يوسف أمين : المرجع السابق الذكر ص ٦٥ .
- ١٨٣- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٠ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٠٢ - ٢١٢ .
- ١٨٤- العقاد : المرجع السابق ص ٢١١ .
- ١٨٤ مكرر - قام بوضع هذا التشريع لجنة الاستشارات الاجنبية التي كان روحها ومقرها السير وليم برونيت . وقد وضعت عدة مشروعات قوانين ، كقانون العقوبات وقانون تطبيق الجنائيات ، وقانون المرافعات ، كما وضع السير وليم برونيت مشروع قانون نظامي لمصر ينزل بها الى مرتبة المستعمرات . (الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٥٢ - ٥٤)
- ١٨٥- الرافعي : المرجع السابق الذكر ص ١١٢ - ١١٤ .
- ١٨٦- نفس المصدر ص ١١٤ .
- ١٨٧- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ١٨٨- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، المرجع السابق ص ٢٤٤ العمود الثاني .
- ١٨٩- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٠ .
- ١٩٠- لويد لويد : المرجع السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

- ١٩١- تقرير اللجنة الخصوصية .. المرجع السابق ص ٢٤٥ العمود الاول .
- ١٩٢- أحمد شليق : المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٥ .
- ١٩٣- ونجت : المرجع السابق ص ٢٣٧ .
- ١٩٤- العقاد : المرجع السابق ص ٢١٤ .
- ١٩٥- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٦ .
- ١٩٦- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ .
- ١٩٧- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٦ - ١١٧ من خطاب استقالة رشدي باشا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ .
- ١٩٨- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمرء الكتاب الأبيض (القضية المصرية) ص ١٥١
- ١٩٩- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .
- ٢٠٠- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ ، مارشال ولفل .
Field Marshal Wavell : Allenby in Egypt, p. 41 (1944).
- ٢٠١- ونجت : المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٤٠ .
- ٢٠٢- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .
- ٢٠٣- نفس المصدر ص ٢٨٥ ، ونجت : المرجع السابق ص ٢٢١ .
- ٢٠٤- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٨٩ - ٣٩٠ .
- ٢٠٥- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمرء المرجع السابق الذكر ص ٥٢ .
- ٢٠٦- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٨٨ .
- ٢٠٧- تشرول : المرجع السابق ص ١٤٨ .
- ٢٠٨- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٠ - ٢٩١ .
- ٢٠٩- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٨ .
- ٢١٠- مجلة الفصول ، عدد ١٠ ، مجلد ٢ ، مارس ١٩٤٥ ، مقال بعنوان « صفحات من الحوار السياسي في فجر النهضة الوطنية » من كتاب ثروت باشا الى سعد باشا في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣ يدعو للاحتكام أمام مجلس من الامراء والزعماء في امر الخلاف بينهما .
- ٢١١- الرافعي : المرجع السابق ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ٢١٢- معهد شليق قربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ٥٧ .
- ٢١٣- الجود : المرجع السابق ص ٢٣٧ .
- ٢١٤- لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩٦ - ٢٩٧
- ٢١٥- أحمد شليق : المرجع السابق ص ٢٤٤
- ٢١٦- الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٢

الفصل الثاني

ثورة ١٩١٩

تطور الحركة الوطنية في مصر

(١) ثورة مارس ١٩١٩

الملامح العامة للثورة :

لا تشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، الى أن المصريين كانوا يدبرون القيام « بثورة » بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى الانتفاض على السلطة ومحاربتها . وإنما تشير الحوادث الأولى الى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاستقلال التام . ولكن الأمر تطور ، بسبب التجاء السلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التي يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما - الى مقابلة محاولته السلمية هذه بال العنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكتوم في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية ، وظهره في شكل ثورة عارمة ضد الانجليز . وعلى ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجارا يكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطة العفوية والتنظيم السريع . ولكن هذا « الانفجار » سرعان ما تحول الى « ثورة » عندما اشتمل على عناصر جديدة على النضال الوطني ، دلت على وقوع تغيير عميق في كيان المجتمع المصري ، ونقص هذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية .

ولقد كانت القاهرة بحكم قيوادتها التقليدية للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول مظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد زغلول باشا ورفاقه . ومن القاهرة انتقلت الحركة الى الأقليم . وكانت الطبقة البورجوازية في المدن أول من استجاب لنداء الثورة ، وتمتعت الطبقة العمالية فيها . أما في القرى فكان الفلاحون هم الذين حملوا عبء النضال بتأييد الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البداية ، وانبث أفرادها بين العمال في المدن ، والفلاحين في القرى يوقظون الوعي والشعور وينظفون الصقوف .

وقد كان طابع الثورة في القاهرة تنظيم المظاهرات الصحابة ،

والاضرابات وتمطيل حركة المواصلات ، والقتال فى الشوارع من وراء المتاريس . أما فى المدن الأخرى فقد اشتد هذا الطابع الى درجة مهاجمة مراكز البوليس وتدمير الكبارى ، والجسور ومحطات السكك الحديدية ، والاستيلاء على السلطة أحيانا ، كما حدث فى مدينة زفتى . وفى القرى القريبة من خطوط المواصلات خرجت جوع الفلاحين لقطع الخطوط الحديدية والتلغرافية والتليفونية . وكان أعنف حوادث الثورة ماجرى فى الصعيد وما حدث بين البدو والقوات العسكرية البريطانية فى الفيوم .

وقد اتخذ دعاة الثورة فى القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون شئونها ويرسمون خططها . ومن هذه الأماكن ماكان سريا ومنهها ما هو معروف . وفى طليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكى ، ودار عبد الرحمن فهمى بك بقصر العيني ودار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكرية ومحل جبروى بشارع المناخ ومحل « صولت » بشارع فؤاد ، وغيرها من الأماكن التى يذكرها الرافعى فى كتابه ثورة ١٩١٩ (١) . وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذى لم تستطيع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه بسبب مكانته ومنزلته الدينية ، ولهذا أصبح محفلا عاما للخطابة يتبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحى الى جانب العالم المسلم . وظهر خطباء للثورة عرفوا بمواهبهم الخطابية التى تسترعى الأسماع من أمثال الاستاذ يوسف الجندى والدكتور زكى مبارك والدكتور محبوب ثابت ، ومن أمثال القمص مرقس سرجيوس والقمص بولس غبريال ، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر (٢) .

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لاحداث تغيير اجتماعى ومع ذلك فلم تخل من ارمصاصات طبقية ضمنية . فقد وجد الى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت ، ووجد من كان يحمل على ظهريه البضائع المنهوبة وهو يهتف : يحيا الوطن . وعندما أحاط بعض النازحين ببيت محمد محمود باشا سليمان فى أسيوط ، وهو أحد كبار المعتقلين مع سعد زغلول ، لتخريبه واحراقه ، وأراد البعض أن ينبهم الى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت (٣) .

وقد اشترك فى الثورة منذ البداية المسلمون والاقباط على السواء ، لأول مرة فى تاريخ مصر . وقد هز هذا الاشتراك المراقبين الأجانب ، فكتب

كاتب ايطالى يقول : « ان هذه المرة لهى الأولى فى التاريخ رأينا فيها الرايات خفاقة والأعلام خطارة فى مصر ، وقد نسجت خيوطها أهلة وصلبانا ظهرت فى وادى النيل • فقد طل العنصران الاسلامى والقبطى فى مصر حتى العهد القريب متقاطعين متدابرين ، ينفر كلاهما من الآخر كما ينفر من اليهود ، أما اليوم فقد حدث فى مصر كما حدث فى الهند من محو آثار التعصب بين المسلمين والهنوسيين وزوال الانشقاقات الدينية المختلفة (٤) » .

وفى الحق أن اتحاد عنصرى الأمة فى ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثورة اطلاقا ، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أى نصيب من الاستقلال • فقد أصبحت مصر بذلك تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التى لا تمزقها العصبية والنعرات القومية والدينية • وقد حدث هذا الانقلاب الخطير فى تلقائية ويسر وسهولة ، وساعد على وقوعه سقوط الدولة العثمانية وانحسار أيديولوجية الجامعة الاسلامية ، وتغير وجه العالم السياسى والاجتماعى ، والمقائدى فى أثناء الحرب العظمى • وقد تمثل الثنام عنصري الأمة المصرية أثناء الثورة فى بعض المظاهر المدهشة • فقد ناخى الجميع بعد أن ألف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز واتخذوا لهم علما فى وسطه هلال أبدلت نجومه بصليبان ، وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر ، وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية الكبرى • ولم تقتصر الخطابة فى المساجد على القسس فقط ، بل ان السيدات المسيحيات أيضا دخلن المساجد ، وألقين الخطب كما حدث فى يوم ٢٤ ابريل عندما استقبلت لجنة من السيدات المسلمات المجتمعات بمسجد السيدة زينب ، وفدا من السيدات القبطيات اللاتى آتين لشكرهن على التهنية بفيد الفصح ، فقد ألقىت الخطب هناك من المسلمات والمسيحيات مما لم يسبق له نظير (٥) • وكان من أبرز الخطباء القسس — كما مر بنا — القصص سرجيوس الذى خطب فى احدى المرات فقال : « اذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد ، وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك ، فاني مستعد لأن أضح يدى فى يد اخواني المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين ، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة (٦) » .

وقد استجابت المرأة المصرية للشعور الوطنى ، فنزلت لأول مرة فى حياتها الى ميدان النضال السياسى مسجلة الخطوة الأولى فى أخطر تطور اجتماعى فى تاريخ البلاد • وفى يوم ١٦ مارس قامت السيدات والأنسات بمظاهرة كبرى مكونة من عسدد يربو على الثلاثمائة من كرام

العائلات وأعدن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه الى معتمدى الدول يحتججن فيه « على الأعمال الوحشية التى قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة ، لا لذنب ارتكبتها سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقا للمبادئ التى فاه بها الدكتور ولسن ، وقبيلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة » ، وطفن الشوارع الرئيسية فى مكب كبير هاتفات بحياة الحرية والاستقلال . وعندما ضرب الجنود الانجليز نطاقا حولهن ، ليجولوا دون وصولهن الى « بيت الأمة » ، وأبقوهن مدة ساعتين تحت وهج الشمس ، لم يرهبن التهديد ، بل تقلمت واحدة منهن تحمل علما الى جندي كان يصوب حربته اليها ومن معها قائلة بالانجليزية : « نحن لا نهاب الموت » ، اطلق بندقيتك فى صدرى لتجولوا فى مصر مس كافل ثانية » . ثم كتبن احتجاجا على هذه المعاملة قدمنه الى معتمدى الدول . وامسأنا فى التحدى ، قمن بمظاهرة أخرى بعد ثلاثة أيام فقط من المظاهرة الأولى ، وقد ضرب الجنود الانجليز حولهن أيضا نطاقا وهن يهتفن أمام بيت الأمة ، وأبقوهن فى الشمس بعض الوقت ، ثم رفع الحصار عنهن بعد أن تدخل القنصل الأمريكى (٧) . وقد ذكر سير فالنتين تشيول ، الذى كان مراسلا لجريدة التايمز فى القاهرة فى ذلك الوقت ، أن المرأة المصرية قد اشتركت مع الرجل فى اقامة المتاريس فى الشوارع ، الا أنها كانت تفر عندما يبدأ القتال ، ولكن بعضهن كن يعدن لمشاهدة أعمال العنف التى يقوم بها الرجال . وعندما قام الموظفون باضرابهم ، عمدت جماعات من النساء الى المرافقة على أبواب الوزارات ، حتى يمنعن من تسول له نفسه الضعف من الموظفين من العودة الى عمله (٨) .

وفى الحقيقة أن المرأة المصرية وجدت فى الثورة الناشئة فرصة العمر لتؤكد وجودها فى المجتمع المصرى الذى كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين . وكانت قد سميت ذلك ، فى الحقيقة ، ظروف فكرية ساعدت على تخفيف حدة هذا التزم . فمنذ مطلع القرن العشرين ، اطلق قاسم أمين فى كتابه « تحرير المرأة » صيحته التى طالب فيها بتعليم المرأة ، ورفع الحجاب عنها . ثم أصدر كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى الرد على نقاده وخصومه . ومنذ ذلك الوقت اعتنق الفكرة من الكتاب من أخذ بدافع عنها فى صحف ما قبل الحرب العظمى ، وخصوصا فى صحيفة حزب الأمة « الجريدة » (٩) . ثم تولت جريدة « السفور » التى أصدرها الاستاذ عبد الحميد حمدي الدعوة الى تحرير المرأة فى خلال الحرب العظمى ، وأنشأ فيها كثيرون من الكتاب فصولا يدعون فيها الى سفور المرأة فى كل شئ . وكان فى مقدستهم الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والشيخ على عبد الرازق ،

وطه السباعي وصاحب المجلة وغيرهم (١٠) . ومع أن المعارضين للفكرة كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب ، إلا أن الفكرة قد شقت طريقها على أي حال ، وأقبلت الأسر الراقية على تعليم بناتها تعليما مصطبغا بالصيغة الغربية (١١) ، مع أن هذه الأسر ، إلا في القليل النادر منها ، كانت تعتقد أن تعليم المرأة يحط من مكانتها وكرامتها (١٢) . وما لبثت الحركة أن أخذت تنتشر بين الطبقات الوسطى ، وخصوصا المثقفة منها ثقافة غربية من المحامين والأطباء والصحفيين والموظفين . وبهذا أخذت المرأة المصرية تقبل على مرحلة من التحول الاجتماعي والثقافي كان خليقا بأن يأخذ دوره وسط مختلف العوائق والعراقيل ، لولا نشوب الثورة في أعقاب الحرب ، فوجدت فيها المرأة فرصة العمر لترفع صوتها منادية بالاستقلال والحرية لوطنها ، وهي واثقة بأن الحرية إذا طرقت أبواب وطنها ، فلن تتوقف دون أبواب الحرير . (١٣)

أحداث الثورة

بدأ الاضطراب في القاهرة على يد الطلبة عندما وصل اليهم نبا القبض على سعد زغلول ورفاقه ، وكان طلبة الحقوق بحكم وعيهم القانوني أول المضربين . فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبيحة يوم الأحد ٩ مارس ، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة ، وأعلنوا اضرابهم عن دراسة القانون في بلد يداس فيه القانون . ومن مدرسة الحقوق انطلق الطلبة الى المدارس العليا الأخرى : الهندسة والزراعة والطب والتجارة ، وساروا متظاهرين ، فانضم اليهم طلبة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي ، واللاهامية الثانوية وغيرها . ولكن اليوم انتهى دون سفك الدماء .

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى وخصوصا الثانوية ، لا يعلمون بمظاهرة ذلك اليوم ، فلما علموا اتفقت كلمتهم في جميع المدارس على الاضراب في اليوم التالي وتأييف مظاهرة تضمهم جميعا . وقد سارت هذه المظاهرة مارة بدور المتتمدين السياسيين وهي تهتف بحياة مصر والحرية للوفد وتنادي بسقوط الحامية (١٤) . وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الافصاح عن شعورهم الوطني ، والاعراب عن احتجاجهم على تقي زعماء الوفد أمام مثل الدول الأجنبية . ولهذا فعندما حدثت في خلال المظاهرة بعض الحوادث التي لم يكن من الميسور منعها : مثل التعمد على واجهات بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب ، أصدر

طلبة المدارس العليا في اليوم التالي منشور في الصحف المصرية والأوروبية
يعربون فيه عن أسفهم لما وقع من اعتداء ويدعوا إلى الإقلاع عنه - كما
اصدروا بيانا للأجانب يكررون فيه أسفهم لما « وقع من الغوغاء عند قيامنا
بمظاهرات السلمية التي ما قصدنا بها إلا اظهار عواطفنا وشعورنا » مع
محبتنا لمواطنينا الأجانب الأحرار . (١٥)

على أن الأمر لم يلبث أن تغير عندما أخذت السلطات البريطانية
تعتدى على المتظاهرين العزل من السلاح مما أدى إلى سقوط الكثيرين منهم
صرعى برصاص الانجليز - فقد فاضت روح السخط وانفجر بركان الغضب
وانقلبت المظاهرات إلى ثورة عارمة استخدمت فيها جميع وسائل النضال
واشتركت فيها جميع عناصر الأمة ، وانطلقت شرارتها إلى جميع أنحاء
البلاد .

ومن الثابت أن العمال اشتركوا في الحركة منذ يومها الثاني . وكاد
عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة
والنقل ، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلة (١٦) .
ثم لحقهم في الاضراب عمال العنابر في ١٥ مارس ، وكان عددهم يزيد على
أربعة آلاف عامل . وكان هؤلاء العمال يشتغلون في القطارات وبدونهم
يتعطل سيرها ، وقد عمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ،
ثم قطعوا الخط الحديدي بالقرب من امبابة ، فتعطلت قطارات الوجة
القبلي . (١٧) وفي يوم ١٦ مارس اعتصب عمال شركة النور ، فاشت
العاصمة في ظلام حالك ، وأخذت المظاهرات التي تسير ليلا تحمل
المشاعل . (١٨) وقد انضم الحرفيون إلى الحركة ، فانخرطوا في المظاهرات
الصاخبة التي لم تفتأ تجوب شوارع العاصمة كل يوم - كما يظهر ذلك
من أسماء المدانين أمام المحاكم العسكرية من المقبوض عليهم في
المظاهرات . (١٩) وفي يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من
الصناع في شارع بولاك ، ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر
للانضمام للمتظاهرين فيه ، فاعترضتهم القوات العسكرية البريطانية
بالقرب من كوبرى أبى العلاء ، وحدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى
والجرحى . (٢٠)

وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث . فقد اجتمعوا في
يوم ١١ مارس واصدروا قرارا بالاضراب احتجاجا على رفض الحكومة
البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجائها إلى طريق الارهاب بالقبض على
الزعماء الأربعة . وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة

لائبات الاضراب في محاضر جلسات المحاكمة وطلب التأجيل في جميع قضاياهم للسبب المذكور . وقد نفذ المحامون قرار الاضراب ، ووافق معظم القضاة على اثبات الاضراب في محاضر الجلسات ، وتأجيل القضايا . فكان هذا الاضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للاضراب العام ، فعنداً للمحامون الشرعيون حثو زملائهم الأهلين ، واضربوا في يوم ١٥ مارس ، وأوفدوا بعضهم لطلب التأجيل في القضايا (٢١) .

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم ، وأقفلت البيوت المالية أبوابها منذ يوم ١١ مارس (٢٢) . وعندما اشتد اعتداء الجنود الانجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالي الأحياء الوطنية : كحسى الأزهر والسيدة زينب والحسينية وباب الشعربة والجمالية وغيرها ، في إقامة الحواجز والمتاريس في كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقلّة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرًا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من إنقاضها وقاية من رصاص الجنود أو معاول يرمون منها الجند بالطوب والحجارة (٢٣) .

اقتصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام . ولكن في اليوم الرابع (الأربعاء ١٢ مارس) كان الاضطراب قد انتشر بسرعة الى الأقاليم . وكان الطلبة في المدن الكبرى مثل الاسكندرية وطنطا والمنصورة ، حيث تنتشر المدارس لحصد ما ، هم أول من كان يبدأ بأشغال الثورة ، فكانوا يضربون عن تلقى الدروس ، ويؤلفون مظاهرة تشق الشوارع الكبرى ، فلا يلبث أن ينضم اليها بقية طوائف الشعب ، ثم يتجه الجميع الى مركز البوليس فيهاجمونه . وإلى محطة السكة الحديدية فيضرمون فيها النيران ، ثم يتلفون خطوط التلغراف والتليفون ، وينتهى الاضطراب بوقوع كثير من القتل والجرحى برصاص الانجليز .

وقد انتشرت الثورة عقب حادث طنطا الدموي في يوم الأربعاء ١٢ مارس . فقد تألفت المظاهرة بأدى ذى يده من طلبة الجامع الاحمدى والمدرسة الثانوية ، ثم انضم اليها الشعب فجمعت عدة آلاف من المتظاهرين ، ولكنها ما كادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة انجليزية كانت مرابطة هناك باطلاق الرصاص ، فلقى ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون . كما هو مأخوذ من احصاء للسلطة العسكرية - وسواء أصبحت أقوال الانجليز في تبرير الحادث بأن المتظاهرين كانوا يريدون الهجوم على المحطة أم لا ، الا أن هذا الحادث والدماء التي سالت فيه ، قد تعالفت ، مع أحداث القاهرة ، على إثارة للشعور بالفضب بين الناس جميعا ، حتى بين أولئك

الذين كانوا - كما يقول تشيرون - يعيشون الى ذلك الحين معزل عن الحركة - (٢٤) وهكذا لم يكد يأتى يوم ١٨ مارس ، حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة (٢٥) . ومن الدلتا انتشرت الثورة الى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث ، وخصوصا في اسيوط والفيوم وغيرها .

ولما كانت الجنود الانجليزية معسكرة في جميع أنحاء القطر ، فقد عمد الثائرون الى خطة تكفل لهم عرقلة وصول هذه القوات اليهم ، ولو الى حين ، وذلك بتقطيع خطوط السكك الحديدية والتلغراف والتليفون في كل الجهات ، وفي وقت واحد تقريبا ، كأنما أوحى اليهم بهذه الفكرة في وقت واحد (٢٦) . وكان أول خط للمواصلات يقطع بين طنطا ودلا في يوم ١٣ مارس ، ثم امتد القطع الى مختلف الخطوط ، وانفصلت القاهرة عن الأقاليم ، والبسلاد بعضها عن بعض . وقد اضطرت السلطة العسكرية في يوم ١٧ مارس الى اصدار بلاغ حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التي تتلف بالقرب منها ، والتعويض عن احراق المحطات الواقعة بجوارها . ثم قررت في يوم ٢٠ مارس ، بعد أن تبينت عدم جدوى تهديدها الأول ، أنه تصاقب القرية التي هي أقرب من غيرها الى مكان التدمير باحراقها .

وقد ذكر أحمد شفيق ان أعمال تخريب السكك الحديدية توفقت عقبه هذا الانذار (٢٧) . والواقع أنها لم تتوقف ، بدليل حوادث الانتقام التي أجراها الانجليز على القرى التي لم تلذعن للانذار . ففي جوار «ميت غمر» - كما جاء في بلاغ رسمي للسلطة العسكرية - كان أحد القطارات يشتغل باصلاح الخط في يوم ٢٢ مارس ، فعزله الثوار بقطع الخط من امامه ومن خلفه . ولما علمت السلطات البريطانية بذلك أرسلت قطارا آخر مسلحا لنجدته ، فوصل في اليوم التالي ، ونزل الجند على مقربة من بلدة ميت القرشي ، التي حصل قطع السكة الحديدية على مقربة منها ، فانتقموا من الأهالي انتقاما ذريعا ، حتى بلغ عدد قتلهم نحو مائة قتيل . وقد حدث تلف آخر في السكك الحديدية بجوار بلدة تفهنا الأشراف ، فأمر الانجليز عمدتها في ٢٧ مارس بتجنيد أهل البلدة لاصلاحها ، ولم يكتفوا بذلك ، فاستباحوا منازل القرية ، وسلبوا ما امتلأ اليه أيديهم من مال ومثونة ، وقتلوا الكثيرين من أهل القرية . ثم فعلوا ذلك في بلدة دنديط في ٢٨ مارس ، فاقتحموا البيوت ونهبوها وخربوها وقتلوا الأهالي . (٢٨) ولما اشتركت قريتا العزيزة والبدرشين في احراق محطتي الحوامدية

والبرشرين ، عاقبهما الانجليز على ذلك باحراقهما في يوم ٢٥ مارس (٢٩) .
كما أحرقت ، في نفس اليوم ، قرية الشبانات بمركز الزقازيق بعد
نهبها (٣٠) والواقع أن استمرار بعض القرى في المقاومة لم يتوقف حتى
بعد احراق القرى السالفة الذكر : ففي يوم ٣٠ مارس - كما جاء في بلاغ
رسمى للسلطة العسكرية في أول ابريل ١٩١٩ ، كان أحد القطارات
يشتغل بأعمال الإصلاح بجوار نزلة الشويك مركز العياط ، فوجد جماعة
من القرويين يعبثون بالخط الحديدي فحدث اشتباك قتل فيه خمسة من
المشتغلين بتدمير الخط ، واشترك أهالي القرية في المعركة باطلاق النيران
على القطار . وقد عاقب الانجليز هذه القرية باستباحتها واحراقها (٣١) .

هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها تهديد أو وعيد . وكانت أشد
الحوادث عنفا عندما ترصد السوار في يوم ١٨ مارس للقطار القادم من
الأقصر الى القاهرة ، وهاجموه في ديروط ثم في دير موسى . وكان بالقطار
بعض الضباط والجنود البريطانيين ، فقتلوا وكان عددهم ثمانية . ثلاثة
من الضباط ، وخمسة من الجنود . وقد كان لهذا الحادث ضجة كبرى ،
اذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطاني
(منذ حادث دنشواي) ، وقد انتقلت السلطة العسكرية لمصرهم انتقاما
ذريعا (٣٢)

وكانت أكثر حوادث الثورة جراحة وتنظيما عندما هاجم القرويون
النجادات الانجليزية التي أرسلت بطريق البواخر النيلية الى أسيوط . فقد
هوجمت بعض هذه النجادات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول
تجاه بلدة « شلش » بمركز ديروط . وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين
بالبنادق الضعيفة والمص . وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ،
ولكن المدافع الرشاشة التي بها حصلت منهم عدة مئات ، ولم ينل الثائرون
من الباخرة منالا . وقد وقع الهجوم الثاني بعد المكان الأول ، ولم يفز
الثوار فيه بطائل أيضا ، بيد أنه في خلال هذه الملحمة أصيب ضابط
بريطاني برتبة كولونيل برصاص أحد الرماة ومات متأثرا بجراحه ، كما
جرح ضابط آخر من ضباط القوة . ثم وقع الهجوم الثالث بعد محطة
« نزالي جنوب » ، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة « صنبو » بمركز
ديروط . وبالرغم من أن موقعهم كان صالحا للهجوم ، إلا أن المدافع
الرشاشة التي صوبت اليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على
أعقابهم . ولمس الباحث لهذا الحادث أصبح التدبير العسكري فيه ، فهو
أشبه بخطة عسكرية منه بحوادث عفوية . ويقوى هذا الاعتقاد ، اذا علمنا

أنه وجد من بين المتهمين في هذا الحادث بعض العسكريين ، وقد حكم على بعضهم بالسجن مثل الملازم أول محمد حسين أحمد السبع (٣٣) .

وقد اشترك البدو في الثورة اشتراكا منظما ، وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين القوات البريطانية كان أكبرها في الفيوم (حيث عصبية حمد الباسل) ، فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم في أعداد كبيرة في يوم ١٩ مارس واشتبكت في معركة حربية مع رجال الحرس ، انجلت عن عدد هائل من القتل والجرحى بلغ أربعمائة ، باعترا ف البلاغ العسكري نفسه - كما حاصر البدو في مركز أطسا ديوان المركز ، وطلبوا الى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا ، فتقاتل الفريقان قتالا انجى عن هزيمة البدو (٣٤) . كذلك هاجم البدو في البحيرة مركز كوم حمادة حتى اضطر الانجليز الى ارسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصددهم (٣٥) .

المدن الثائرة

هكذا وصلت الحالة الى تلك الدرجة من الخطورة . والحقيقة أن البلاد أصبحت مقطعة الأوصال وفي حالة من الفوضى اختفى معها كل ظل لسلطة أو حكومة ، ولم تعد هناك من سلطة لحاكم الا تلك التي يستعدها من نفوذه الشخصى . وهذا ما دفع بعض المدن في الحقيقة الى أن تتولى مقاليد أمورها بنفسها : كما حدث في زفتى وفي المنيا وأسيوط بصور مختلفة .

ففي أسيوط كانت أخبار الثورة قد وصلت هناك مضخمة مجسمة . فقد أذيع أن عرب « الباسل » احتلوا القلعة ، وأن الرديف المصرى تجمع واكتسح العباسية وقصر النيل ، وأن منشورات اليد السوداء المصرية المستعينة بالفوضويين الطليان والأسبان قد بشرت بفناء الاحتلال وفرضت ارادتها على حكام الأقاليم المصريين . وقد نفثت هذه الأخبار النارية روح الحماسة في صدور الناس ، فزحفت المظاهرات على مستودعات الذخيرة المحلية وعلى سلاح البوليس ، واستولت عليه ، وفرضت الخراب والدمار في المدينة ، واضرمت النيران في « تبن السلطة » المكبوس المكس على مقربة من جدران العمارات والقصور فتطاير الشرر اليها وأشعل النار . وانتهم طلاب القوات الفرصة فاقترحوا الحوانيت صالبيين ناهبين متاجر الأجانب والوطنيين على السواء ، وأوصدت البيوت الكبيرة أبوابها ، وأوقفت حولها الحراس من فلاحيه وزارعيه خوفا من النهب (٣٦) . وقد هاجم

النوار القوات البريطانية فى المدينة ، ولكنها تلقت الامداد وسددهم عن مراقبها بعد أن كبدهم خسائر جسيمة . واتخذ الجنود البريطانيون مكانا دفاعيا فى المدينة احتموا به ، ومعهم النزلاء الأجانب ، فهوهم هذا المكان الدفاعى فى صباح يوم ٢٣ مارس ، وتمكن المهاجمون من اختراق النطاق وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين ، ولكنهم تمكنوا من صد الهجوم . وفى ٢٤ مارس وصلت طائرتان حربيتان مائيتان الى أسبوت فاشتركتا فى أعمال الدفاع وألقتا بعض القنابل . بينما كانت النجدة الحربية تنطلق بسرعة من القاهرة الى أسبوت بطريق البواخر النيلية (٣٧) .

وفى تلك الأثناء اختفت السلطة من المدينة . فقد أسقط فى يد رجال الحكومة من الكبير الى الصغير ، وعندما سرت الاشاعات بأن الطائرات الانجليزية على وشك الاغارة على المدينة ، أخذت أرتال السيارات تحمل رجال الحكومة بموظفيها الكبار وكذلك الاعيان الى المستشفى الاميرى للامتناع بها . وفى وسط هذه الفوضى الطاحنة تطوع المحامون للمحافظة على الأمن والنظام فى المدينة ، وألغوا من بينهم لجانا للطواف فى الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم ، ومنع اندساس بعض الأشرار الى المدينة لأغراض غير وطنية (٣٨) . كما تطوع هؤلاء وعدد من الزعماء والأساطين للنصح والارشاد ، وكبح جماح الثورة والثائرين . ولكنهم قبض عليهم جميعا بعد اخماد الثورة واستعادة النظام ، فقد كانت السلطة البريطانية تسير على قاعدة « ان من يملك النصيح والارشاد ، يملك منع الثورة فهو مجرم » (٣٩)



ولقد حدث مثل هذا فى المنيا من اختفاء كل ظل للحكومة . ولكن فى هذه المدينة تألفت « لجنة وطنية » استحوذت على السلطة ، وأعادت النظام ، وقامت بحماية ممتلكات الأجانب وأرواحهم ، وكفلت انتظام دولاب العمل الحكومى المحلى (٤٠) . كما ساعدت الفلاحين على نقل محصولهم من قصب السكر الى مصنع التكرير ، واكتسبت بمبلغ من المال وزع على موظفى السكك الحديدية الذين قضيت مواردهم (٤١) . وقد شهد قناصل الدول وجميع الأجانب بأن الحالة فى المنيا كانت حسنة ، وأن اللجنة قد حافظت على أرواح الأجانب والبريطانيين (٤٢) .

وقد وصف رياض الجبل ، الذى كان يعمل سكرتيرا لهذه اللجنة ، فى مذكرته التى رفعها الى سينوت حنا بك عضو الوفد المصرى ، كيف تألفت هذه اللجنة ، فذكر انه على أثر قيام المظاهرات فى المنيا واستمرارها

عقب وصول الأنباء عن الحوادث التي وقعت في بنى سويف ، طلب المدير من ذوى النفوذ بالمدينة أن يهبوا لمساعدته على إعادة الأمن وإقرار النظام ، فكان أن تألفت اللجنة الوطنية لأداء هذه المهمة . ولما أفلحت في مهمتها وظهرت فائدة عملها ، طلب المدير تليفونيا من محوسيه في مراكز المديرية أن يحذروا حذره ، فتألفت اللجان الوطنية في كل مكان ، حيث قدمت للحكومة كل ماوسمها من مساعدة في المدة من ١٥ مارس حتى نهاية الشهر ، وهي المدة التي بلغت فيها الحوادث ذروتها من الخطورة .

بيد أنه بالرغم من أن اللجنة الوطنية في المنيا قد قامت بحماية الأجانب في المدينة ، ورافقتهم إلى الباخرة التي جاءت يوم ٢٢ مارس لنقلهم ، مما استحققت عنه ثناء البريجادير جنرال هدلستون في نفس اليوم (٤٣) ، إلا أنه في يوم ٣٠ مارس جاءت قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدلستون نفسه ، فاستقر في ديوان المديرية ، وأرسل في استدعاء أعضاء اللجنة ، وكانوا حوالى الثلاثين عضوا وأمر باعتقال ستة منهم هم : محمد توفيق اسماعيل ، والدكتور محمود بك عبد الرازق ، ومحمد أفندى رحى ، وحسن أفندى غلى طراف ، والاستاذ رياض الجمل الحامى ، والشيخ أحمد حناتة المحامى الشرعى ، بتهمة اغتصاب سلطة الحكومة (٤٤) .

فما هو السبب في هذا الاعتقال ؟ يذكر الرافعى أن مظاهرة عدائية بالمنيا قامت في يوم ٢٨ مارس ، وطاف فيها المتظاهرون في الشوارع منادين بهتاف عدائي ضد المدير محمود نصرت بك ، مما أدى إلى تدخل اليكباشى شاهين على رأس قوة من الجيش المصرى لمنع المظاهرة . وكان هذا مشهودا بغطاءته في قمع المظاهرات الشعبية ، فأمر رجاله بإطلاق النار على المتظاهرين ، فأبوا ، فقتل بنفسه ثمانية منهم بالرصاص وقد وجه الانجليز إلى أعضاء اللجنة الوطنية تهمة التحريض على الاضراب (٤٥) .

على أن الدكتور محمد صبرى يذكر في موضعين من كتابه (الثورة المصرية) أن اللجنة الوطنية قد أعلنت الاستقلال في يوم ٢٣ مارس أى بعد نقل الأجانب إلى الباخرة (٤٦) . فهل كان هذا هو السبب الحقيقى في وقوع الشقاق بين اللجنة والمدير ، وهو الذى يمثل سلطة الحكومة المحلية ، بعد أن كان الوثام يسود بينهما أثناء التعاون على حفظ النظام ؟ إن المذكرة التي كتبها رياض الجمل لا تذكر شيئا عن اعلان الاستقلال ، ولكن هذا قد يكون سببه أنه لم يكتب المذكرة للمباهاة ، وإنما لتتفع في الافراج عنه . على كل حال فمما قد يفيد في القاء بعض الضوء على حقيقة

مسألة اعلان الاستقلال ، أن أعضاء اللجنة الوطنية قد حوكموا وثبتت اذانة ستة منهم حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين خمسة عشر عاما وستة أشهر - كما جاء في كتاب الرافعي - وكان نصيب رياض الجمل السجن لمدة عشرة اعوام . (٤٧)

كانت المدينة الثالثة التي تولت امورها بنفسها هي زفتى . ولقد كان الخروج على السلطة في هذه المدينة أكثر وضوحا منه في المنيا . فقد تآلفت فيها لجنة ثورية أعلنت الاستقلال ، وأنزلت العلم الذي كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علما وطنيا ايدانا باعلان الاستقلال ، وأذاعت منشورا طبعته ووزعته في المدينة ذكرت فيه أن اليها يرجع الأمر والنهي . وقد طارت أنباء هذه الدولة الجديدة الى القاهرة وعبرت البحار الى لندن فشرعت جريدة (التايمز) في صدرها أن قرية زفتى قد أعلنت استقلالها ورفعت على مبنى المركز علما جديدا .

وكان يوسف الجندى قد أعلن عن تشكيل لجنة للثورة من بعض الأعيان والأفندية المتعلمين والتجار الصغار عرف من أسمائهم : عوض الكفراوي والشيخ مصطفى عايم وإبراهيم خير الدين وأدمون بردا ومحمد السيد ومحمود حسن ، واجتمعت اللجنة في مقرها الذي اتخذته في قاعة واسعة في الدور الثاني من مقهى يملكه يوناني عجوز اسمه « قهوة مستوكل » وقررت أن تبدأ بوضع يدها على السلطة الفعلية بالاستيلاء على مركز البوليس . وزحف يوسف الجندى الى المركز على رأس مظاهرة ضخمة. ضمت كل الرجال يحملون البنادق القديمة والفؤوس وفروع الاشجار ، وكان مامور المركز رجلا وطنيا اسمه « اسماعيل حمد » رأى أن يجنب بلده اراقة الدماء ، فسلم يوسف الجندى المركز والسلاح وقيادة الجنود والخبراء ، ثم عرض عليه خدماته كمستشار للدولة الجديدة يشير عليها بوصفه خبيرا بأحوال الإدارة فيها . واتجهت المظاهرة بعد ذلك الى محطة السكة الحديدية والتلغراف ، فسيطرت على التلغرافات فورا واستولت على عربات السكة الحديدية الموجودة بالمحطة .

وبدأت اللجنة بمباشرة شغونها الداخلية ، فألفت لجانا فرعية احداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الاسواق . ولكي توجد عمالا للأيدى الكثيرة ، التي تعطلت نظرف الثورة خوفا من تحولها الى السرقة والنهب ، جمعت اللجنة التبرعات من الأعيان واستخدمت الاموال المتجمعة في بعض الاعمال المفيدة التي شغلت فيها العاطلين ، فردعت البرك والمستغنيات التي تحيط بالبلدة ، وأصلحت

الشوارع والجسور القريبة ، وجندت اللجنة كل التلاميذ والمتعلمين الموجودين في المدينة وقسمتهم الى فرق : فرق تقوم بدوريات مستمرة لحفظ الأمن ، وفرقة تراقب الحدود لمنع تسرب مواد التمييز أو دخول الجواسيس ، وفرقة تشرف على عمليات الرى وتزويد الارض بالماء . كما أصدرت اللجنة جريدة أسمتها جريدة الجمهور كانت تنشر فيها قراراتها وتعليماتها وأخبارها ، وتوزعها على الناس .

ولما ترامى نيا هذه اللجنة ، وبخاصة اعلانها الاستقلال الى السلطة العسكرية ، انفذت اليها قوة من الاستراليين لقمع الثورة . وكان الانجليز قد رفضوا لثورة مصر ، فأعلنوا اطلاق سراح سمعد زغلول ورفاقه والسماح لهم بالسفر الى الخارج ، ولكن لجنة الثورة ظلت قائمة في زفتى ، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الاهالى يحفرون الخنادق العميقة في الطرق الزراعية الموصلة إليها ، وخلصوا قضبان السكة الحديدية ، فاستعملت القوة لمهاجمة المدينة وصوبت اليها المدافع ، واحتلت فعلا محلج « رينهات » ومدرسة « كشك » الواقعتين على أطراف القرية . فتدخل اسماعيل بك حيد في الامر ، وتوسط بين القسوة واللجنة ، ونصح هذه بالكف عن المقاومة ابتغاء على المدينة ، وأقنع القوة بأن الثورة في مصر كلها تبدأ ومظاهرات الاحتجاج قد حلت في القاهرة محل اطلاق النار ، وأى طلقة الآن سوف تؤدي الى اشتباك ، وأذن لها بدخول القرية على ألا تتدخل في شئون الإدارة التي تحمل هو مسئوليتها . فدخل الجند المدينة وعسكروا في بحريها وقبليها وحظروا على الاهلين التجول في المدينة من غروب الشمس الى مطلع الفجر . وبحثوا عن أعضاء اللجنة للقبض عليهم ، فلم يرشد عنهم أحد . ولما طلبوا تسليم عشرين رجلا من الاهالى لجلدهم عقابا على هذا العصيان سلم اليهم بعض أهل الوشاية والخيانة ، فجلدوا . وبعد أن أعيدت سلطة الحكومة من جديد ، انسحب الاستراليون عائدين . (٤٨)

قيادة الوفد في أثناء الثورة

كان الصدى الذي أحدثه القبض على سمعد زغلول وصاحبه في نفوس أعضاء الوفد على غير ما قدر الانجليز ، فلم توهم هذه الشدة من عزائهم ولم يحدث بينهم شعور الخوف والارتياح . فقد اجتمعوا عقب الاعتقال ورأس على باشا شعراوى الاجماع بوصفه « وكيل الوفد »

وأرسلوا الى المستر لويد جورج برقية احتجاجوا فيها على اعتقال سمسعد ورفاقه ، وقرروا أنهم ماضون في سبيلهم وسيستمرّون في الدفاع بكل الطرق المتروعة عن قضية مصر . ثم أرسلوا برقيات بهذا المعنى الى معتمدى الدول الأجنبية . وفى اليوم التالى وجهوا كتابا الى السلطان طلبوا اليه فيه أن يقف في صف الشعب في هذه الازمة ، وأعادوا ماسبق أن أبدوه من رأى من أن « كل مصرى شئ كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة في هذا الظرف » من غير أن يستهين بمشيتة بلاده ، ثم ألغوا مسئولية ذلك على الخطة التي اتخذت في مسألة سفر الوفد . (٤٩)

استمر الوفد على اتخاذ مقره في « بيت الامة » ، وهو بيت سمسعد زغلول . فقد أرسلت السيدة قرينته الى شعراوى باشا بعد وقوع القبض على قريبها ورفاقه ، تبلغه أن مكتب سمسعد مفتوح له ولزملائه ، وتدعوه وزملاءه الى أن يقدموا جلساتهم في مكان انعقادها المألوف ، لكي لا يطرا على سير الدعوة أقل تغير بعد ذلك الحادث الذى أريد به القضاء عليها (٥٠) . وبذا أصبح بيت الامة مركز النشاط الوطنى : ففيه صار يستقبل الوفد برئاسة شعراوى باشا وفود الطلبة والمحامين والاعيان القادمين من القاهرة والاقاليم ، كما أصبحت تعقد فيه الاجتماعات المتوالية ، وترسل منه الوفود الى دور معتمدى السدول بالعرائض والاحتجاجات ويرسل المبعوثون الى جميع أنحاء مصر ليذيعوا أن الوقت قد حان ليظهر فيه المصريون مشاعرهم (٥١) .

ولم يكن الوفد يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الأولى عقب القبض على سمسعد زغلول باشا وصحبه ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور الى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها الى أدناها . والحق لقد كان من رأى سمسعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد اعزل ، ومهرق بالأعباء ، مشحون بالجند والسلاح والارصاد ، ولكنها اذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماسهم التنفس للجهر بالامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها (٥٢) . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (الاستاذ عبد العزيز فهمى) حين أفضى اليه مندوبو طلبة الحقوق في اليوم التالى للاعتقال بما يهيمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامحة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالإقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه في المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل

الأمر الى أيدي اللجان الثورية والجمعيات السرية ، وغيرها من التنظيمات التي ظهرت أبان الثورة ، والتي نشأت تلقائيا وسط المعارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد . فقد ذكر « تشيرول » أن الزعماء الوطنيين لم يكونوا ينوون الى مثل الحالة الخطيرة التي أدت أعمالهم اليها . وأن تلك الموجة المجنونة التي اكتسحت البلاد انما كانت بفعل عناصر مهيجة لم يكن لأحد سلطان عليها ، وإن أبي أن يعفى الوفد من مسئوليته الثقيلة عن الدعاية التي أدت الى هذه الاحداث (٥٣) . كما ذكر اللورد ملنر في تقريره أن زمام الحالة في أثناء الثورة كان قد خرج من يد الوفد وانتقل الى أيدي المتطرفين غير المسئولين (٥٤) .

ومعنى هذا أن الشعب قد قفز الى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التي كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية في إطار قانوني داخل مؤتمر الصلح . وفي الحقيقة أن دور الوفد في التنظيم الثوري سوف يأتي بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التي سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد الى أوروبا . وسيكون الفضل في هذا الدور ، الذي يعد في الحقيقة خارجا عن مهمة الوفد كما وردت في التوكيل ، للاسناد عبد الرحمن فهمي بتشجيع من سعد زغلول باشا شخصيا - كما أثبتت وثائق ١٩١٩ التي اكتشفها وقدمها الدكتور محمد أنيس .

على كل حال فسنرى أن ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة ، سوف يكون نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية كلها . ففيما يتصل بالوفد ، فإن توكيله الذي كان - حتى ذلك الحين - كما يقول الدكتور هيكل ، أمرا صوريا لمحاجة إنجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة ، فأصبح الشعب هو الأصل والوفد هو الوكيل (٥٥) . وفيما يتصل بالانجليز ، فلم يعد يجديهم أن يكتسبوا تسليحا من جانب الدول الأوروبية بمركزهم في مصر واعترافا منها بالحماية ، لأن البت في المسألة المصرية لم يعد في يد دول أوروبا ، وانما أصبح في يد الشعب المصري ، وبهذا باتت المسألة المصرية مسألة مصرية لا مسألة دولية .

كان بسبب استفعال الحوادث وتطايير شرر الثورة الى كل مكان ، أن رأيت السلطات العسكرية البريطانية أن تستعين بالوفد لاطفاء هذه الثورة . فاستدعى الجنرال وطسون اليه أعضاء الوفد لمقابلة في مركز القيادة العامة بفيندي سافواي في ١٦ مارس ، وتناقش معهم في ازالة أسباب الاضطراب ، وحاول القاء المسئولية على عاتقهم . ولكن

أعضاء الوفد أكدوا له أنهم ليسوا مسئولين عن هذا الاضطراب ، وإن
أنجح وسيلة لتهدئة خواطر المصريين إنما يكون « بتأليف وزارة تغطي
من الترضيات ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف
الحاضر » (٥٦)

وواضح أن الترضيات التي يرضى عنها الشعب لن تكون الا اطلاق
سراح سعد زغلول ورفاقه ، وسفر أعضاء الوفد الى مؤتمر الصلح ،
وبذلك تزول أسباب الثورة .

وفي اليوم التالي ١٧ مارس ، قابل أعضاء الوفد الوزراء الثلاثة رشدي
وعبدل وثروت ، وأقنعوهم « بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة في تأليف
وزارة تنهى تلك الحركة المخيفة التي تخشى عواقبها المجهولة (على
أساس الترضيات) . فاطهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية (٥٧)،
ولكن لم تظهر لهذه المحاولة نتيجة ما .

وهكذا مضت حوادث الثورة تزداد عنفا واضطرابا ، واشتد قمع
الانجليز للثورة والمظاهرات ، حتى اضطر شعراوي باشا وكيل الوفد
وعبد العزيز فهمي بك أن يقابلا قائد القوات البريطانية ليبينا له خطر
الحالة ، ويقدما احتجاجا على اطلاق الرصاص على المظاهرات
السلمية (٥٨) . ولكن الانجليز لم يأنهوا لهذا الاحتجاج واتخذوا خطوة
مضادة لارهاب وجوه البلاد أملا في حملهم على المساعدة في إطفاء
الثورة . فاستدعى اليه الجنرال بلفن - الذي قدم سريعا من سوريا الى
القاهرة في مساء يوم ١٧ مارس ليتولى زمام الامور بنفسه ، والذي كان
يتولى قيادة القوات البريطانية في مصر منذ رحيل الجنرال ألنبي الى
باريس - بعض الوزراء والاعيان والكبراء ، وأنذرهم بأنه لم يتخذ حتى
ذلك اليوم الا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات في البلاد ، ولكنه سوف
يجد نفسه مضطرا الى اتخاذ تدابير أخرى « تكون عاقبتها وبالا على البلاد،
قوامها تدمير العمارات وتخريب البيوت ، فضلا عن احراق القرى واهراق
الدماء البريئة » ، وذلك اذا لم يسعوا لتهدئة الاهالي ومنعهم من احداث
القتل . ثم قال : « لقد استدعيتكم الى هنا لانذركم هذا الانذار ،
واعلموا أنه آخر ما أوجه من الانذارات (٥٩) .

وقد هن هذا الانذار نفوس الاعيان والوزراء، فاجتمعوا بأعضاء الوفد
ويبحثوا معهم احتمالات الموقف . ثم اصدروا في يوم ٢٤ مارس نداء الى
الامة المصرية ، أشاروا فيه الى انذار السلطة العسكرية السالف الذكر ،

واستنكروا الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصلات ، وناشدوا الشعب المصرى ، باسم مصلحة الوطن ، أن يجتنب كل اعتداء حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة . ثم وقع هذا النداء كل من شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وبطريق الأقباط وشيخ مشايخ الطرق الصوفية وبعض الوزراء والنواب ، والأعيان وأعضاء الوفد أنفسهم . وفى نفس اليوم الذى صدر فيه هذا النداء وجه الزعماء كتابا إلى القائد العام أعلنوا فيه نضامهم فى الرأى مع الوفد فيما سبق أن اقترحه من « تأليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضى الشعب » (٦٠) وذلك كحل للأزمة المحتدمة .

انقلاب السياسة البريطانية

فى ذلك الحين كانت السياسة البريطانية على مستوى الحكومة تجتاز دور تحول تجاه القضية المصرية . فعندما بدأت الأخبار ترد بازدياد خطورة الثورة يوما بعد يوم ، أدرك الوزراء فى الوفد البريطانى فى باريس أنهم لا يواجهون حركة جوفاء يقضى عليها بنفى بعض الزعماء ، وإنما يواجهون انتفاضة وطنية حقيقية واسعة الانتشار فى جميع أنحاء البلاد (٦١) . ومن ثم فقد أرسلت من باريس إلى لندن فى يوم ١٨ مارس ١٩١٩ برقية تنقض السياسة السالفة - سياسة كهرؤن - وتضمن التعليمات الآتية : يجب أن يعود النظام قورا ، وبدون مساومة . ثم تتألف حكومة ذات كفاية تزود بالسلطة اللازمة . وعندما يتم ذلك فإن حكومة جلالته تصبح مستعدة لأن تبحث فى لندن أية مسائل مع الوزراء المصريين . ويمكن لهؤلاء أن يصبحوا معهم وكلاء عن القضية الوطنية ، حتى ولو كانوا من المتطرفين (٦٢) . (والمتصود بالمتطرفين طبعا الوفد . وفى هذا دلالة على استعداد الحكومة البريطانية للإفراج عن المعتقلين . وسنرى أن ذلك إنما كان جزءا من سياسة جديدة شاملة) .

وما لبثت الحكومة البريطانية ، مدفوعة بانزعاجها الشديد للنتائج التى ترتبت على خطيئها ، أن رأت ضرورة تعيين شخصية مرموقة للعمل فى القاهرة . وقد وجدت ضالتها المنشودة فى الجنرال النبى قائد عام القوات البريطانية فى مصر ، الذى وصل إلى باريس فى ١٩ مارس ليحضر مؤتمر السلام ، بناء على استدعاء الوفد البريطانى هناك له ليدل بآرائه فى المسألة السورية (٦٣) . وكانت سمعة الجنرال النبى كقائد أورشليم

ومحرر فلسطين وسوريا عظمية ، كما كان على معرفة بالشئون المصرية
للدخول مصر تحت قيادته ، ومن ثم فقد عين على الفور مندوبا ساميا فوق
العادة في مصر والسودان ، وكلف بالاسراع في تسلم مهام وظيفته (٦٤)

وقد نصت التعليمات التي صدرت الى الجنرال النبي على أنه « قد
منح السلطة العليا في جميع الأمور المدنية والعسكرية ، ليتخذ ما يراه
ضروريا ومناسبا من الاجراءات لاستعادة القانون والنظام ، وليدير كافة
الشئون بما تتطلبه ضرورة استمرار حماية جلالته على مصر على أساس
وطيد عادل (٦٥) »

ومعنى هذا أنه أرسل الى مصر ليقوم بمهمتين أساسيتين : الاولى
القضاء على الثورة وإعادة القانون والنظام ، متخذا في ذلك « ما يراه »
ضروريا ومناسبا لتحقيق غايته ، والثانية العمل على تثبيت الحماية
واستمرارها على مصر ، وهو أمر ضروري لم يكن له خيار فيه .

كانت حركة القمع عندما وصل النبي الى مصر في يوم ٢٥ مارس
١٩١٩ تسير في طريقها لتؤتي ثمراتها تحت اجراءات الجنرال بلفن
Bulfin العسكرية (٦٦) .

فلقد كانت حملات الانتقام البريطانية تحت قيادة البريجادير جنرال
هدلستون Huddleston والميجر سيرجون شى John-Shea تواصل عملها
في جنوب مصر ، بينما كانت تلك الحملات في الوجه البحرى تقصف
بالقنابل من الطائرات المدن والقرى الثائرة ، مثل حوش عيسى وأبى المطامير
كما ارتكبت مصاد الشبهانات . وقد استمرت هذه الاجراءات العسكرية في
طريقها بعد وصول الجنرال النبي : ففي البلاغ الصادر في ٢٩ مارس جاء
أن حملة البريجادير جنرال هدلستون الانتقامية باقية في أسبوط لتعيد
النظام في الجهات المجاورة ، وأن الميجر جنرال سيرجون شى كان يتحرك
الى الجنوب من « الوسطى » بفصيلة قوية كاملة العدة وهو يمسد النظام
حيثما يسير . كما جاء في بلاغ أول ابريل أن هناك ست عشرة فصيلة
متحركة تعمل في الصعيد . وفي بلاغ ٤ ابريل أن نشاط الفصائل المتحركة
التي تعمل في الوجه البحرى قد ازداد امتداده . (٦٧) كما أن اسراف
القوات العسكرية البريطانية في القمع ، لم يتوقف أيضا بعد وصول
النبي ، إذ ارتكبت في يوم ٣٠ فظائع بلدة نزة للشوبك التي ورد ذكرها .

وعلى هذا فلا معنى لهجوم اللورد لويد الشديد على الجنرال ألنبي. وقوله انه كان يجب عليه أن يبدأ بإتمام العمل الذى قام به الجنرال بلغن ، وهو إعادة السلطة المدنية والقضاء تماما على عناصر القوضى والعنف جميعا ، ثم عندما تتم سيادة الادارة ولا يمكن مهاجمتها ، أن يناقش ازالة أسباب الشكوى . (٦٨) ففي الحقيقة أن السياسة التى اتبعها اللورد ألنبي كانت سياسة أكثر دهاء ، فقد اتبع منذ وصوله الى مصر سياسة السيف والدبلوماسية : فبينما ترك للاجراءات العسكرية أن تحدث مفعولها فى اخماد الثورة بالحديد والنار ، فقد لجأ الى ازالة أسباب الثورة عن طريق التفاوض مع رجال الوفد وزعماء البلاد .

ففى اليوم التالى لوصوله ، أى فى يوم ٢٦ مارس ، استدعى اليه أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة ، وتباحث معهم فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد ، وطلب منهم أن يبسطوا له أسباب الشكاية فى تقرير يقدمونه اليه . كذلك استدعى اليه حسين رشدى باشا وأعضاء وزارته المستقلة لى يتعرف منهم آراهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة . (٦٩) وفى مساء ذلك اليوم استدعى اليه جمعا من الكبراء والأعيان المصريين الى دار الإقامة ، وأفضى اليهم بأنه انما جاء الى مصر ليؤدى اغراضا ثلاثة : الغرض الأول القضاء على الاضطرابات القائمة وإعادة النظام . الثانى القيام بنحريات دقيقة لمعرفة أسباب الشكوى . الثالث العمل على ازالة أسباب الشكوى التى تستوجب العدالة ازلتها . ثم طيب اليهم مساعدته على استعادة النظام مؤكدا أنه سينظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكوى ، ويوصى بإجراء ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته . (٧٠)

وبعد أربعة أيام من المقابلة الأولى قدم اليه أعضاء الوفد فى ٣٠ مارس تقريرا مفصلا فيه تلخيص للمطالب السياسية من بداية اعلان الحماية . وقد جاء فيه أن المصريين لم ينظروا الى الحماية البريطانية التى أعلنت على مصر الا باعتبارها ضرورة استدعتها الظروف الحربية ، وانهم تحملوا تصرفات السلطة العسكرية إبان الحرب على أمل تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطالب المصريين فى الحرية . الا أن هذا الرجاء لم يلبث أن خاب عند انتهاء الحرب ، عندما رفضت الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر الى إنجلترا أو فرنسا لمرضى قضية مصر على الرأى

العام العالمي ، في الوقت الذي سمح فيه بذلك لوفود الأمم الأخرى ، التي لم تكن بالأمس الا ولايات لا استقلال لها ، في حين أن مصر أرتقى منها مدينة ، وكان لها استقلال ذاتي مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة في فتح تلك البلاد ، ولم تكف إنجلترا بذلك ، بل ألقت القبض على رئيس الوفد ورفاقه الثلاثة ، الأمر الذي سبب قيام الطلبة ببعض المظاهرات السلمية احتجاجا على هذا الاجراء ، فقبولت هذه المظاهرات العزلاء بإطلاق الرصاص ، مما تسبب عنه اهراق الدماء فكان ذلك العنف هو « النقطة الأخيرة التي فاض بها كأس الصبر في نفوس أهل البلاد » . ثم كرز الوفد في تقريره النصيحة التي قدمها للسلطات العسكرية بشأن تأليف وزارة جديدة تقسم لها ترضيات يرضى عنها الشعب للقضاء على الاضطراب والفوضى ، وهي النصيحة التي أيده فيها وجهاء البلاد من علماء ووزراء ونواب وأعيان ، وصرحوا بها في خطابهم السالف الذكر المؤرخ في ٢٤ مارس الذي أرسلوه الى القائد العام . (٧١)

قدم أعضاء الوفد تقريرهم للجنرال النبي في يوم ٣٠ مارس . وفي اليوم التالي استدعى النبي أعضاء الوفد ، وأعضاء وزارة رشدي باشا المستقيلة ، للتباحث في الترتيبات اللازمة لعودة الأمور الى مجاريها . وقد اشترط الوزراء الافراج عن سعد باشا ورفاقه كخطوة أولى لاستئناف مناصبهم ، واشترط هذا أيضا أعضاء الوفد - كما يقول تشيرول - وفي مقابل ذلك تمهد الفريقان أن يبذلا كافة جهودهما لتهدئة الحالة ، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بحل المسائل الكبيرة لمفاوضات مقبلة . (٧٢) ومن الواضح أن هذه الترضيات ، كما أوردها تشيرول ، ونقلها عنه نيومان ، لا يمكن أن تكون كاملة . والحقيقة أن الزعماء قد طلبوا أيضا السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى الخارج ، ولكن النبي رفض هذا الطلب ، ومن ثم أوعز أعضاء الوفد لرشدي باشا بأن يبذل جهده للسماح لهم بالسفر ، « ولو بصفتهم الشخصية » ، اذ المهم أن يضعوا أقدامهم في أوروبا بأي وسيلة . وقد تمكن رشدي باشا من الوصول الى اتفاق مع النبي على ذلك ، أي السماح بسفر أعضاء الوفد بصفتهم الشخصية لا الرسمية . (٧٣) وإذا عدنا بذاكرتنا الى برقية ١٨ مارس التي سلم فيها الانجليز بسفر الزعماء المتطرفين ، أدركنا أن رفض النبي ذلك في البداية كان متناورة بارعة ، ولكن هذه المتناورة ، على كل حال ، قد أحبطت جهود النبي - كما سوف نرى - لأن مسألة الاعتراف بصفة الوفد الرسمية كانت من المسائل التي استقطبت وزارة رشدي باشا ، التي بذل النبي الكثير لتأليفها ، وذلك في أزمة اضطراب الموظفين .

على كل حال ففي نفس اليوم الذي تمت فيه المقابلة بين الجنرال
النبي وبين أعضاء الوزارة المستقيلة ورجال الوفد على التوالي ، أى فى
يوم ٣١ مارس ، أرسل الى حكومته يخطرها بأنه سوف يصدر تصريحات
لن يشاء من المصريين بالسفر مهما كانت آرائهم . (٧٤) وفى يوم
٧ إبريل أصدر منشورا أعلن فيه الافراج عن سعد زغلول وزملائه الثلاثة ،
والبساح لهم بالتوجه الى حيث يشاءون . (٧٥)

ولقد هوجم هذا القرار الذى اتخذته النبي هجوما قاسيا . فكتب
أحد البريطانيين المقيمين بمصر وله بها معرفة طويلة يقول : « ان اعلان
٧ إبريل كان له وقع الصاعقة علينا ، فمن حيث توفير مركز بريطانيا
وسلامته يعتبر عمل النبي هذا إحدى المصائب ، إذ بات على كل من كانوا
قبل ذلك على استعداد للوقوف بجانبنا وتأييدنا أن ينهبوا الى الجانب
الأخر لحماية أنفسهم . (٧٦) وقال اللورد لويد : « ان من الصعب تبرير
هذا الاستسلام لمامل الفوضى . فبما بدأ قرار نفى الزعماء وعدم
السماح لهم ظالما أو غير حكيم ، فان نقض هذا القرار فى مثل تلك اللحظة
كان من المؤكد أن يكون له تفسير واحد وتفسير واحد فقط ، وهو أن
القوة نجحت فيما فشلت فيه الوسائل الدستورية » . (٧٧)

وفى الواقع أن هذا القرار كان مفاجأة ، وخصوصا لمن رأوا فى
اقصاء السير ريجنالد ونجت ، وهو الذى كان يلعب فى سعر الوطنيين الى
الخارج ، وتعيين الجنرال النبي مكانه ، دليلا على نية الحكومة البريطانية
فى أخذ الأمور بالثبته وعدم سفر الوفد . على أن الحكومة البريطانية
- كما رأينا - قد نقضت سياستها السابقة ببرقية ١٨ مارس على أساس
الاعتراف بوجود مسألة مصرية تستحق المعالجة ، أما عن اقصاء السير
ريجنالد ونجت ففي الحقيقة أن وجهة نظره كانت قد تغيرت بقياس ثورة
مارس ، فقد نصح بأن اللحظة المناسبة للسماح للوفد بالسفر قد فاتت ،
وأن اقدام الحكومة البريطانية على اباحة السفر ، بعد نشوب الاضطراب ،
سوف يؤخذ على أنه استسلام (٧٨) .

وفى الواقع أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت معالجة المسألة
المصرية عن طريقين : الأول الحصول على اعتراف الدول المجتمعة فى مؤتمر
السلام بالحماية . والثانية الحصول على اعتراف الشعب المصرى نفسه
بالحماية (كما سنرى فى مسألة لجنة ملتر) ، ولهذا فقد تساهلت فى
مسألة الافراج عن سعد باشا ورفاقه وسمحت لهم بالسفر الى باريس ،
لأن هذا التنازل ، فى الوقت الذى كان من شأنه أن يهدى من روح

المصريين ، ويخفف من حدة غضبهم على الانجليز ، فيسهل الحصول على اعترافهم بالحماية ، فانه لم يكن يشكل من جانب آخر أى خطر على الانجليز في باريس حيث كانوا يقفون على أرض صلبة • ولكن مع هذا ، فمما لا شك فيه أن الأثر المعنوى الكبير الذى أحدثه الإفراج عن سعد باشا وصحبه ، وسفرهم الى باريس على اثر ثورة مارس الدموية ، بالرغم من قمعها عسكريا ، قد مد الحركة الوطنية بفخيرة معنوية نادرة استطاعت بها أن تحبط الخطة البريطانية فى مصر بشأن الحماية ، وتجبرها فى النهاية على التسليم •

(٢) التنظيمات الثورية

يعتبر قمع ثورة من الثورات في بلد من البلدان بداية عهد طويل أو قصير من الذل والخنوع والاذعان ، حتى يلتقط الشعب التآثر أنفاسه ، ويسترد قواه ، وينهض من كبوته ، ويستأنف جهاده . وقد خالف الشعب المصري هذه القاعدة في مارس ١٩١٩ . فقد كان قمع ثورته على يد القوات البريطانية وحملات الانتقام الرجعية ، البداية الفورية لثورة أخرى سلبية أشد وأقوى مفعولا ، وأدق تنظيما ، وعلى يد هذه الثورة الجديدة سقط علم الحماية على أرض الحركة .

وتنقسم هذه الثورة السلمية ضد الانجليز الى دورين : الدور الأول ويمثل في اضراب الطوائف المختلفة عن العمل في أثناء ثورة مارس . وقد استمر هذا الدور بعد قمع الثورة ، وكان اضراب الموظفين أخطر هذه الاضرابات ، وأشدّها أثرا في نفوس السلطات الانجليزية لأنه انتهى بحدث فريد من أحداث التاريخ المصري في فترة الاحتلال البريطاني ، وهو سقوط الحكومة المصرية ، ليس لعدم اتباعها نصيحة المعتمد البريطاني في مصر ، وإنما تحت ضغط شعبي فعال . وكان لهذا الأمر معنيان جديران بالاعتبار : المعنى الأول هو المعنى الذي خرج به الشعب المصري من امكان إسقاط حكومة مصرية تحت ثقل شعبي يحدّ به وهو معنى ظل يؤثر على الحكومات المصرية بعد ذلك التاريخ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، إذ لم يتوان الشعب المصري منذ ذلك التاريخ عن ممارسة دوره في إسقاط الحكومات التي لا تمثل رغباته الوطنية أو تعمل ضدها ، متخذًا نفس الوسائل التي أدت لإسقاط حكومة رشدي باشا : وهي الاضرابات والمظاهرات . أما المعنى الثاني ، فهو الذي خرج به الاحتلال من سقوط « الستار » الذي كان يحكم من وراءه مصر نيقسا وأربعين عابا ، ونعني به « الحكومة المصرية » فقد أصبح حكم مصر - كما يقول تشارلوت - منذ ذلك التاريخ مسألة مباشرة بين الاحتلال والشعب

المصرى . ومن ثم بات على الدولة المحتلة أن تغير سياستها بما يلائم هذا التطور ، وسنرى أن السياسة الجديدة ، لن تكون سوى التراجع المنظم أمام رغبات الشعب المصرى .

أما الدور الثانى للثورة السلمية فقد تمثل فى مقاطعة لجنة ملنر وهى المقاطعة التى انهار على أثرها منتطد الانجليز فى باريس للحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحماية البريطانية بعد اعتراف الدول الأوروبية بها . فقد اضطرت اضطارا بعد ذلك الى أن تهدم بنفسها ما بنته بيدها ، وتنتهج سياسة جديدة تقوم على التخلي عن الحماية البريطانية ، ولو من الناحية الاسمية ، والاعتراف باستقلال مصر وسيادتها أخيرا . وبذلك تمهد السبيل لكتاتبة صفحة جديدة فى تاريخ الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى .



ولقد رأينا كيف قمعت ثورة مارس ١٩١٩ فى قسوة وعنف . وقد تلا ذلك أن أخذت تنسحب الى القاهرة من الأقاليم جميع الفلول الثائرة الهاربة من وجه حملات الانتقام الانجليزية التى كانت تقوم باخماد الثورة هناك . وراحت هذه العناصر الاقليمية تنضم الى العناصر القاهرية الأخرى من الطلبة المتحمسين والمحامين الحائقين والحريجين الذين لم يتم تعيينهم فى الحكومة ، وغير هؤلاء من العناصر الشابة المتطرفة الثائرة التى رأت أن الثورة ، وإن قمعت على يد الفصائل الانجليزية المتحركة والطائرات المهاجمة ، الا أن هذا لا يجب أن يحول دون تنظيم مقاومة تحتية تبقى على الدوام شعلة الثورة متقدة وتطيل أمد المقاومة ضد الانجليز .

ويعتقد تشيرول ، أنه تحت تأثير هذه العناصر ، أخذ طبع الجماهير القاهرية يتغير سريعا بشبكل عدائى بعد مظاهرات الابتهاج التى سادت القاهرة عقب الافراج عن سعد زغلول وصحبه ، فلقد كانت هذه الجماهير تجوب الطرقات فى مظاهرات الابتهاج تلوح فيها بالأعلام وغصون الأشجار ، وتطوف ببيت الأمة مركز الحساس الشعبى ، وتزور القنصليات الأجنبية واحدة وراء أخرى . بل لقد أخذت هبته المظاهرات تحيى السلطان فى قصره وتهتف بحياته لأول مرة ، ولآخر مرة أيضا . كما حدث أن جماعة من المتظاهرين أحاطت برشدى باشا قبل أن يستأنف منصبه وراحت تقبله وتحية . ولكن لم يكد ينقضى على ذلك يومان ،

حتى اعتدى على أحد الضباط الانجليز برتبة كولونيل فأصيب إصابة خطيرة ، كما ضرب جنديان من الانجليز حتى الموت في ميدان عابدين . وفي المدة فيما بين ٩ ، ١١ من ابريل كان قد جرح أربعة من الضباط الانجليز وقتل ثمانية من الجنود وصف الضباط وجرح خمسة عشر . (٧٩)

والحقيقة أن هذه الحوادث انما كان سببها الرئيسي اعتداءات الانجليز المتكررة على مظاهرات الاحتجاج ، تلك التي أبدى النبي أسفه لوقوعها في بلاغ بتاريخ ٩ ابريل وأعلن فيه أنه قد أمر بتأليف لجنة للتحقيق فيها . فمن الطبيعي أن يتغير شعور المتظاهرين ازاء هذه الاعداءات التي لا مبرر لها ، وأن يردوا على الاعتداء بمثله . وقد اعترف تشيرون نفسه بأن بعض هذه الحوادث قد نتجت عن سوء تفاهم بين الفريقين . (٨٠) على أنه مما لا ريب فيه أن هذه الحوادث التي ارتكبتها لانجليز قد استفادت منها العناصر المتطرفة في إبقاء جذوة الكراهية للاحتلال متقدة في صدور الوطنيين . ذلك أن رجوع الأمور الى حالتها الطبيعية قبل الثورة كان أبعد خاطر يجرول في ذهن هذه العناصر الشابة الثائرة قبل أن تنال البلاد حقوقها الطبيعية الشرعية في الحرية والاستقلال . لذلك كان من الطبيعي ، أن تلجأ الى جميع الطرق والأساليب التي تجعل أرض مصر على الدوام تهتز تحت أقدام الاحتلال ، وتعتمد الى إبقاء البلاد في حالة من عدم الاستقرار الدائم والاضطراب المستمر ويمكن أن نقسم التنظيمات التي كانت تعمل خلالها وبواسطتها هذه العناصر الوطنية الثائرة الى ما يلي :

أولا - اللجان الوفدية :

وقد ذكر « نيومان » أن سعد زغلول هو الذي بنى هذا الجهاز السياسي الوفدي في أعقاب الحرب العظمى . (٨١) وهذا القول لا دليل عليه . والحقيقة أن الوفد في تلك الفترة كان منصرفا الى تأليف هيئته وتنظيمها ووضع قانونه ومخاطبة الجهات المسؤولة في أمر القضية المصرية . كما أن خطة الوفد حينذاك كانت مبنية على الحصول على الاستقلال من طريق المفاوضات مع انجلترا أو عن طريق عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . ومعنى هذا أن حل القضية المصرية في نظر الوفد كان ميلانه في الخارج وليس في الداخل . يضاف الى ذلك أن

اللجنة المركزية للوفد ، وهي أول لجنة وفدية ألفها الوفد ، قد تشكلت بعد اطلاق سراح سعد زغلول مباشرة وحينما كان لا يزال في ماطة .

والحقيقة أن التنظيمات الوفدية قد ظهرت بطريق التطور ، ومرت بعدة أدوار قبل أن تبلغ غايتها من التنظيم . وقد ظهرت نواة هذه اللجان أثناء جمع التوقيعات على التوكيلات . فمن الطبيعي أن تظهر في كل مدينة أو قرية جماعة متحمسة من الوطنيين تتألف من المبرزين من الاعيان والتجار والمتقنين ، تساعد في جمع التوقيعات على التوكيلات . ثم تأخذ هذه الجماعة في احداث نشاط ووعى سياسى فى المنطقة التى تمش فيها لصالح القضية المصرية . هذا هو الطور الأول فى نشأة اللجان الوفدية . أما الطور الثانى فقد بدأ فى خلال ثورة مارس ، فمن الطبيعى أيضا أن تنصدر بعض الجماعات الوطنية السالفة الذكر وغيرها حركة النضال فى مدينتها أو قريتها ، وتتولى اعداد وتنظيم وتنفيذ الخطط السريّة الوقتية للاسهام فى الثورة عن طريق المظاهرات أو مهاجمة خطوط السكك الحديدية أو التلغرافية ، أو مهاجمة مراكز البوليس ، أو نسف الجسور ، أو الاستيلاء على السلطة فى المدن وادارتها كما حدث فى زفتى وغيرها .

أما الطور الثالث فقد بدأ بعد الافراج عن سعد زغلول وسفر أعضاء الوفد فى مصر لينضموا الى الأربعة الذين كانوا معتقلين فى ماطة وينطلقوا الى فرنسا . ففى المدة فيما بين قرار الافراج وسفر أعضاء الوفد فى يوم ١١ ابريل ، تألفت لجنة الوفد المركزية فى مصر ممن انضم اليه من عليّة القوم لامداد الوفد فى الخارج بكل ما يحتاج اليه من معلومات وتبعث له بما يشاء . وكان تأليف هذه اللجنة فى الحقيقة بناء على المادة رقم ٢٦ من قانون الوفد التى تنص على أن « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى ، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة ، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته » (٨٢) . وقد تألفت اللجنة على النحو التالى :

محمود سليمان باشا (رئيسا) وابراهيم سعيد باشا (وكيل) وأميناً للصندوق ، ومحمود أبو حسين باشا (وكيل) وعبد الرحمن فهمى بك (سكرتيراً عاماً) وأمين الرافى (مساعداً للسكرتير) ومحمد السيد أبو على باشا وابراهيم الهلباوى ومرقص بك حنا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشيخ محمد عز العرب بك وعبد الرحمن الرافى بك

والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود بك عبد الرازق والعميد بك
خشبة وعلى بك محمود (اعضاء) (٨٣) .

ولم تليث أن أخذت تتفرع عن هذه اللجنة المركزية للوفد لجان اخرى
كثيرة في الاقاليم والبلاد تتولى أولا جمع التبرعات وارسل المعلومات الى
اللجنة المركزية لترسلها هذه الى باريس ، وتتصدر ثانيا وتقود الحركة
الوطنية المحلية في الاقليم الذى تعمل فيه . ومن المقول جدا أن هذه
اللجان قد تالفت في معظمها من اعضاء الجماعات الوطنية التى مرت
بالطورين السالفين . حركة جمع التوقيعات ، والثورة . ولا يصلح على
وجه التحديد كيف بدأ تأليف اللجان الفرعية ولا متى بلغت هذه
اللجان غايتها من التنظيم والتأثير ، ولكن يؤخذ من أقوال عبد الرحمن
بك فهمي ، التى أدلى بها أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية فيما بين
يوليو - أكتوبر ١٩٢٠ ، أن المحادثات كانت قد دارت قبل القبض عليه
في انشاء فرع اللجنة المركزية بالاسكندرية وذلك عن طريق انتخاب
ثلاثة أو أربعة منها (الاسكندرية) لتكوين هذا الفرع ، كما حدث في
الزقازيق . وأن الذين كانوا يعملون للوفد في الاسكندرية ، حتى ذلك
الحين ، كانوا يعملون بصفة ودية . وقد أحييت مسألة انشاء فرع للوفد في
الاسكندرية الى فتح الله بركات والدكتور عفيفي وغيرهما ، فسافروا الى
الاسكندرية وتكلموا مع أحمد باشا يحيى في منزله وتباحثوا في المسألة
معه (٨٤) . ولربما كان تأخر انشاء فرع اللجنة المركزية في الاسكندرية
عنه في الزقازيق سببه أن الاسكندرية كانت مركزا لنشاط الحزب الوطنى
والامير عمر طوسون ضد الوفد في ذلك الحين ، وهو الذى تبدى في
محاولة الحزب ارسال وفد منه الى باريس للدفاع عن حقوق مصر مع
ما قد يترتب على ذلك من خطر وجود وفدين لتمثيل مصر .

وعلى كل حال فمن الثابت أن اللجان الوفدية قد بدأت تأخذ دور
الكمال والتنظيم بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، استمدادا للحركة
الانتخاب . وبفضل هذا التنظيم أحرز الوفد انتصاره الساحق على
الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى حين تولى الحكم عام ١٩٢٤ . حتى
إذا ما كانت سنة ١٩٢٩ أعلن مكرم عبيد في لندن لجريدة « نيو ليبر »
أن كل دائرة انتخابية في مصر وكل اقليم بل وكل قرية قد أصبح لها
لجنتها الوفدية المحلية المؤلفة غالبيتها من الفلاحين (٨٥)

وإذا تناولنا نظام لجان الوفد الانتخابية في قسم السيدة زينب

لنقيس عليه في بقية الأقسام الأخرى في مدينة مثل القاهرة وفي غيرها من المدن والقرى ، نرى أن التنظيم يبدأ بتشكيل لجنة عامة مؤلفة من رئيس ونائب وسكرتيرين ، وتسعة عشر عضواً ، بالإضافة إلى لجنة مالية مكونة من رئيس وأمين صندوق (مادة ٥ ، ٢٥) ويكون انتخاب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق بالاقتراع السري (مادة ٢٦) أما الغرض من إيجاد اللجنة العامة وما يتفرع عنها من اللجان ، فهو أن تقوم بجميع الطرق المشروعة بكل ما من شأنه أن يوقف وينبه أهل القسم إلى مآلهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات في مسائل الانتخابات والعمل على اختيار الأكفاء المخلصين للوطن اللتين حول الوفد المصري من الرجال (مادة ٢) وعلى كل فرد من أفراد اللجنة وعليها مجتمعة ألا تحيد عن القوانين المصرية ، ومن يخالف شيئاً منها تكون المسؤولية عليه وحده (مادة ٤) وتكون قرارات اللجنة بالاتحاد أو الأغلبية ، فإن تساوت الأصوات رجح رأى الفريق الذي يكون فيه الرئيس (مادة ١٢) وتبقى هذه اللجان جميعاً على هذا النظام إلى أن تنتهى الانتخابات نهائياً . وللجنة العامة أن تقرر بقاء اللجان كلا أو بعضاً لتكون خير واسطة بين الأمة ونوابها (مادة ٣٨) ويفهم من هذه المادة الأخيرة أن اللجنة العامة لجنة ثابتة لا يقتصر وجودها على وقت الانتخابات ، وكذلك اللجان الأخرى الفرعية إذا أقرت وجودها اللجنة العامة (٨٦) . وهذا هو بداية التنظيم الوفدى الكامل أو بداية استكمال هذا الجهاز الوفدى غايته من التنظيم . وهو تنظيم مصطبغ بصيغة بورجوازية فاقعة كما يرى من أسماء أعضاء اللجنة العامة التي تتألف من تجار كميد المجيد الرمالى وحسين أفندى السرجانى . ومن محامين كالشيخ محمد عز العرب المحامى الشرعى ، وأطباء كالدكتور سعد الحادى والدكتور مصطفى أبى علم ، وأصحاب أقلام كالسيد مصطفى لطفى المنفلوطى . (٨٧)



الدور التورى للجنة الوفد المركزية :

هذا هو التنظيم الأول من التنظيمات التي هزت الحياة السياسية في مصر . وهو تنظيم يلاحظ فيه أنه موزع على أساس جغرافى . وهناك تنظيم آخر موزع على أساس طائفى : وتسمى به لجان الطلبة والموظفين ونقابات العمال . ولكن قبل أن نتحدث عن هذا التنظيم نتكلم أولاً عن لجنة الوفد المركزية ، وهى اللجنة التي كانت تقود الحركة الوطنية في مصر في أثناء غياب الوفد في باريس .

وقد أزيح الستار عن الدور الذي قامت به لجنة الوفد المركزية وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمى بك بفضل الوثائق التي اكتشفها وقدمها الدكتور محمد أنيس خاصة بعيد الرحمن فهمى بك . وهى الوثائق التي استفاد بها ، فيما بعد ، الاستاذ مصطفى أمين بالإضافة الى مذكرات سعد زغلول وبعض الخطابات المفتوحة من بعض أبطال الحركة فى التحقيق الذى نشره بجريدة الأخبار ابتداء من يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٣ تحت عنوان ، تحقيق صحفى عن أسرار فشل ثورة ١٩١٩ .

وفهم من هذه الوثائق جميعا أن نشاط لجنة الوفد المركزية كان ينقسم الى نشاط علنى ونشاط سرى . أما النشاط العلنى فكان يمارسه محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وإبراهيم سميد باشا وكيلها وأمين صندوقها وبقية الأعضاء الذين كانوا يصرون على أن وسائل الوفد يجب أن تكون وسائل سليمة مشروعة . وكانت أوجه هذا النشاط هى الأوجه التي اعترف بها عبد الرحمن فهمى فى أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية فى قضية جمعية الانتقام وهى : جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها اليه ، وإبلاغه جميع أخبار البلاد ، وتلقى أخباره ، وإذاعتها فى الأمة . وهى نفس الأوجه التي تألفت لأجلها اللجنة .

أما النشاط السرى فكان يديره عبد الرحمن فهمى بك السكرتير العام للجنة . وكان يتم خلال جهاز على جانب عظيم من القوة والتنظيم ويتألف فى معظمه من الطلبة . وقد تحدث مكاتب « رويتر » فى القاهرة عن كفاية هذا الجهاز فى برقية له الى الصحف الأوروبية فقال : « ان تشكيل الوفد وهيئته التنفيذية – الطلبة – بحالة من الضبط بحيث أن كل الأوامر والتعليمات يمكن توزيعها وتنفيذها فى جميع أنحاء مصر فى ٢٤ ساعة » . وقد اعتز عبد الرحمن فهمى بك بهذه الشهادة اعتزازا كبيرا فى رسالة له الى سعد زغلول باشا (٨٨) .

ومن دراسة ترجمة حياة عبد الرحمن فهمى بك يبدو جليا كان الأقدار قد اختارته وهيئته للقيام بذلك الدور الحطري فى تاريخ الحركة الوطنية . فقد تخرج من المدرسة الحربية عام ١٨٨٨ وعين ضابطا بالميش المصرى ، واشترك فى الحملة المصرية بقيادة كوشنر لاعادة فتح السودان . وبعد الحملة اشتغل فى المعية الحديوية لباس الثانى . وفى عام ١٨٩٦ عين ياورا لوزير الحربية مصطفى فهمى باشا ، وفى عام ١٩٠١ نقل الى خدمة البوليس وتنقل فى مناصبه : فعين مأمورا لمركز مسالوط ثم

وكيلا لمديرية الدقهلية ، وفي عام ١٩٠٦ عين مديرا لمديرية بنى سويف
وفي عام ١٩٠٨ كان مديرا للجيزة . وفي أثناء شغله هذا المنصب الأخير
اصطدم مع المفتش الإنجليزي للرى ومفتش الداخلية الإنجليزي أيضا
اشتباكا انتهى باصرار مستشار الداخلية الإنجليزي على إبعاده من
مديرية الجيزة ، فنقل الى وكالة الأوقاف فى أواخر عام ١٩١١ ليصطدم
هناك بالحديو بسبب رفضه الموافقة على صفقه أطيان المطاعنة المشهورة
منا دفع الحديو الى إحالته الى المعاش فى عام ١٩١٣ (٨٩) .

هذا التاريخ العسكرى النضالى الطويل ضد الانجليز والقصر ،
وتلك الخبرة بالتنظيم العسكرى أثناء خدمته بالجيش والادارة ، ثم كثرة
التنقل بين المراكز والمديرىات بسا اصطحبها من معرفة كبيرة بأحوال
مصر وصلة واسعة بالشخصيات والأسر المصرية - كل ذلك قد أفاد
عبد الرحمن فهمى بك فائدة لا تقدر فى قيادة الحركة السرية التى رفضت
لواء المقاومة ضد الانجليز . والحق لقد كان عبد الرحمن فهمى - كما
وصفه الدكتور محبوب ثابت ، الذى كان عضوا فى لجنة الوفد المركزية -
الحركة الدائمة المنظمة للمهمة المجاهدة ، وصاحب النصيب الأكبر فى
ادارة الحركة وتنظيمها تنظيميا مصحوبا باليقظة والحذر . وقد ذكر عنه
أنه كان يتصل بكل اقليم من أقاليم القطر ، وكان له فى كل جهة عنه
هيوئ ميثونة ، وله فى كل ناحية رجال يبلضونه كل ما حدث وكل
ما يحدث ، وكان يتلقى التقارير من أنحاء القطر شفاهيا وكتابة ويدرسها
ثم يبيت فيها (٩٠) . وقد وصفه عبد الظاهر السمالوطى فى وشايته ضبده
أمام المحكمة العسكرية بأنه كان « رئيس الحركة الوطنية ، أما سعد باشا
ف رئيس الوفد » . وذكر عنه أنه كان يدير الحركة من غرفة خاصة فى
منزل سعد باشا يقابل فيها زواره ، ومن منزله فى شارع القصر العينى .
وأنه كان يردد أن الوفد لا يتحرك الا بالطلبة ودعائهم المهرقة (٩١) .

كان النشاط السياسى الذى يقوم به الجهال السرى ، يتجه جانب
منه الى الأعمال غير المشروعة . وكان الدكتور أحمد ماهر فيما يبدو
مختصا بالإشراف على هذا الجانب . وفى الرسالة التى بعث بها الدكتور
عمد صادق فهمى ، المستشار بمحكمة النقض سابقا ، الى الاستاذ مصطفى
أمين ، تعليقاً على ما كان ينشره فى جريدة الأخبار من تحقيقه الصحفى
السالف الذكر عن ثورة ١٩١٩ - وكان الدكتور صادق فهمى هو والدكتور
أحمد ماهر وعبد الرحمن فهمى يكونون السكربتارية الفنية التى كانت
تتولى حل رموز رسائل سعد باشا زغلول الى عبد الرحمن فهمى - قال
أن أحمد ماهر كان هو العقل المدبر فى الحركة السرية . وقد روى الاستاذ

عريان يوسف سعد الذى التقى القنبلة على يوسف وهبه باشا فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ روايه تؤكد ذلك ، فقد قص انه بعد الافراج عنه فى عهد سعد باشا سنة ١٩٢٤ ، وكان قد حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، قابل شفيق منصور حيث كان يجتمع جميع الفدائيين بعد الافراج عنهم ، كما قابل محمد جلال الموظف فى وزارة الزراعة ، فروى له هذا انه اشترك فى صناعة القنبلتين اللتين القيتا على يوسف وهبه باشا ، وإن الدكتور ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة الشحنة الكاملة من المفرقات ، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء ، وإنما الاكتفاء بارهاقه (٩٢) .

كان التنظيم السرى ، برئاسة عبد الرحمن فهمى بك ، يتلقى تعليماته من سعد زغلول باشا شخصيا فى باريس . وكانت هذه التعليمات تكتب بالحبر السرى « ماء البصل » فوق صفحات مجلات فرنسية أو انجليزية يراعى فيها أن تكون علمية ، حيث كان يتسللها الأستاذ محمد صادق فهمى الأستاذ بالجامعة الذى كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوروبا ، ثم يحمل الكتاب الذى به الرسالة الى بيت عبد الرحمن فهمى ويتولى معه ، ومع الدكتور أحمد ماهر كى الصفحات ، فتظهر الكتابة . وكان عبد الرحمن فهمى يرسل رسائله السرية الى سعد زغلول بنفس الطريقة (٩٣) .

وكان أعضاء الوفد فى باريس لا يعرفون شيئا عن هذه الطريقة التى تتم بها المراسلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى . كما كان أعضاء لجنة الوفد المركزية فى القاهرة لا يعرفون شيئا أيضا عنها ، وأعلن الأعمال التى يديرها عبد الرحمن فهمى . وهذا ثابت من الكتاب الذى أرسله سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ١٤ سبتمبر ١٩١٩ : فقد اشتمد الخلاف بين الأخير وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وإبراهيم سعيد باشا وكيلها وأمين صندوقها بسبب رفض إبراهيم سعيد تمويل عمليات عبد الرحمن فهمى السرية الا اذا عرف تفاصيلها . وقد اشتكى عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول من هذا الاصرار والرفض قائلا ان ادلاءه بتفاصيل هذه العمليات لإبراهيم سعيد باشا يعرض القضية والأشخاص الذين عاونوه للخطر . كما اشتكى إبراهيم سعيد باشا ومحمود سليمان باشا فى الوقت نفسه الى سعد زغلول من أن عدم ائتمانها على اسرار الأعمال التى يقوم بها عبد الرحمن فهمى فيه مساس بهما بسبب منصبيهما فى اللجنة المركزية وتضحياتهما الكبيرة من أجل قضية الوطن . وإزاء هذا كتب سعد رسالته التالية الى عبد الرحمن فهمى فى

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقول : « لا اظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه (ابراهيم سعيد باشا) وعلى سعادة محمود سليمان باشا الاعمال التي تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ، لأن كتمانها في الحقيقة عنهما يوجب استيادتهما ، ولك أن تكتنم أسماء من يقومون بهذه الأعمال ان كان في افشائها ما يضر بإتمامها . أرجو أن تفهمهما أن الطريقة التي نتراسل بها طريقة لا يمكن معها الامضاء ، وأن اخفاها كان بناء على اتفاق بيني وبينك ، واني لم اخبر اخواني بها خوفا على ذلك الاتفاق » (٩٤) .
ومع ذلك فقد كان ابراهيم سعيد باشا يرفض الموافقة على صرف أى مبلغ يعلم أنه موجه لغرض غير شرعى ، فقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أن أحد أعضاء جمعية الانتقام عرض على ابراهيم سعيد باشا شراء أسلحة بالثمنين من متعهد معين ، فرفض الباشا وقال : « ان هذه الخطوة مخالفة لمبادئ الوفد (٩٥) » .

على كل حال ، فإن كتمان سعيد زغلول وعبد الرحمن فهمى امر المراسلات بينهما فى باريس والقاهرة ، ليس له الا مغزى واحد ، وهو أن هذا النشاط السرى لم يكن مما يجوز التحدث فيه مع رفاق الطريق .
وهنا يبرز سؤال : هل كان سعد زغلول هو الموعز بالاغتيالات السياسية؟ لقد ذكر الاستاذ مصطفى أمين أنه لا يوجد فى الخطابات السرية ولا فى مذكرات سعد زغلول ما يدل على ذلك (٩٦) . وفى الحق انه لم يكن من المتوقع ولا من المقول أن يوجد فى هذه الوثائق ما يدل على ذلك أو يعترف به صراحة ، فإن سعد زغلول لم يكن رئيس عمليات سرية يصدر تعليمات بالاغتيالات ، وانما كان زعيما سياسيا . وقد أنشأ سعيد باشا عبد الرحمن فهمى ، أو أنشأ عبد الرحمن فهمى بموافقة شخصيا ، تنظيمًا سرى لتحقيق الأهداف السياسية للثورة التي لا يتيسر تحقيقها بالوسائل السلمية ، ومن ثم فإن الايعاز بالاغتيالات لا يمكن أن يصدر من سعد باشا وانما هو من اختصاص رئيس التنظيم السرى ، فليس الوفد يحدد المبادئ العامة لصالح القضية الوطنية ورئيس التنظيم السرى يعمل على بحث تفاصيلها وضمان تنفيذها ومعاينة من يخالفها — على النحو الذى سنراه فيما بعد . ويلاحظ أن بعض رفاق سعد زغلول فى باريس قد شكك فى علاقته بحركة الاغتيالات السياسية ولكن سعد زغلول كان حذرا فنفى صلبته بها . وقد سيجل سعد زغلول ذلك فى مذكراته فكتب فى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ يقول : « قال لى محمد محمود : اذا كنت تحمل المسافرين (يعنى ويسا واصف وحافظ عفيفى) رسالة الى القاهرة على أن.

يختهدوا في الاكثار من القنابل • قلت له : ان هذه السياسة أمقتها ولا أرجو الا الشيء المشروع فقط • وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ، وأعلم أن طريقة الارهاب اذا نفعت مرة فانها تضر مرات ، واذا كانت اليوم لك ، فانها تنقلب عليك غدا • ولذلك يجب التحذير منها والبعد عنها • فسكت ولونه اصفر • (٩٧) ومع ذلك فلم يحدث أن كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى رسالة سرية يحذره من سياسة الارهاب والاختيالات السياسية ويأمره بمقاومتها كغيرها من الحركات الأخرى التي كان يكتب اليه بمقاومتها كحركات الحزب الوطني والنشاط الشيوعي • بل ان الثابت من رسائل عبد الرحمن فهمى أنه كان يمدح القائمين بالقضاء القنابل على الوزراء ويصفهم بالشجاعة والجرأة والاقدام (٩٨) ولو كان يعلم حقا أن سعد زغلول يستنكر هذه السياسة لما جرؤ على أن يكتب الى سعد زغلول على هذا النحو •



على كل حال فسنرى فيما يلي كيف كان التنظيم السري برياسة عبد الرحمن فهمى يعمل على تنفيذ سياسة الوفد بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة :

أولا - كان من الخطوط العامة لسياسة الوفد تعطيل قيام أية حكومة في مصر لا تعترف به ولا تلتزم بسياسته وتعهد الى التعاون مع الاحتلال • ولما كان بعض الساسة المصريين قد أقدموا على تأليف مثل هذه الحكومة ، فلهذا تعرض هؤلاء لسلسلة من الاعتداءات قصد بها افزاعهم وارهاب غيرهم حتى لا يفعل مثل ما فعلوا • ففي يوم ٢ سبتمبر ١٩١٩ اعتدى سيد على محمد ، من أهالي كفر الديات ، على محمد سعيد باشا بالقاء قنبلة عليه في الاسكندرية لم تصبه ، وحكم على المتهم بعشر سنوات • وفي ١٥ ديسمبر ١٩١٩ اعتدى عريان يوسف سعد على رئيس الوزراء التالي ، يوسف وهبه باشا ، بالقاء قنبلتين عليه انفجرتا ولم تصبه احداهما ، وحكم على المتهم بعشر سنوات أيضا • وفي يوم ١٢ يونية ١٩٢٠ ، أي بعد شهر واحد من تأليف توفيق نسيم باشا وزارته الأولى ، ألقيت عليه قنبلة لم تصبه وأصاب سائق سيارته ، وحكم على المتهم بالاعدام ونفذ الحكم (٩٩) •

وفي يوم ٣١ ديسمبر ١٩١٩ أرسل سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى يقول : بلغنا أن الانجليز يسعون للحصول على موافقة الوزراء

المصريين على مشروعات للرى فى السودان غائفة للمصلحة • نرجو تبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات ، وافادتنا عن تفصيلات ذلك • • وقام عبد الرحمن فهمى بتبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات ، وافاد سعد زغلول بالتفصيلات الآتية : فى يوم ٢٨ يناير التى مجهول قنبلة على اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال عند خروجه من بيته فى المنيرة • وفى يوم ٢١ يناير قدم اسماعيل سرى باشا استقالته من الوزارة رغم الحاج الوزراء والسلطان والسلطة البريطانية ، ورفض جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الاشغال قبول المنصب • ولكن محمد شفيق باشا وزير الزراعة قبل أن يكون وزير الاشغال والحريية فوق منصبه • وفى يوم ٢٢ فبراير - أى بعد قبول محمد شفيق باشا هذا المنصب بسبعة عشر يوما فقط - القيت عليه قنبلة بجهة غمرة انفجرت ولم تصبه بضرر (١٠٠) ، وحكم على المتهمين بالاعدام ، ثم خفف الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة •

ثانيا - كان من الضرورى لتجراح حركة الوفد ونشرها فى البلاد ، ومقاومة الحركات المعادية له ، والاحتفاظ بخيط الأمل فى الاستقلال التام قويا فى صدور المصريين ، وقوف صحافة قوية الى جانبه تؤيده وتعززه وننوع لقضيته • وقد عمل التنظيم السرى على ضم الصحف المصرية الموجودة فى ذلك الحين الى جانبه عن طريق شرائها أو اربابها • وفى ذلك يقول عبد الرحمن فهمى فى رسالة له الى سعد زغلول فى يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٩ : « أمكننا الآن أن نضم اليها ثلاث جرائد وهى : جريدة مصر وجريدة وادى النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد • المهمة مبدولة لضم غيرها • • وفى ١٨ أكتوبر أرسل اليه يقول : « الجرائد تطورت حركتها تطورا خالصا ، وتطورنا نحن معها فى المعاملة أيضا ، وأصبحت تأتمر بما نبيته لها ، مما ينفع الحركة ، والابتعاد عما يضرها • كنت أصبو كثيرا الى هذه النتيجة ، وكنت أظن أننى لا أبلغها الا ببذل آلاف الجنيهات ، ولكن ضيق ذات اليد اضطررنى الى البحث عن طرق أخرى غير طريق المال • والله الحمد نجحت فيها ، وأصبحت قابضا على ناصية الصحافة (١٠١) •

ثالثا - مقاومة الحركة الشيوعية • وكان سعد زغلول يرى أن مصر تستطيع أن تجد أنصارا فى أمريكا وفى أوروبا ، وحتى فى إنجلترا نفسها ، ما دامت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال • دون سواء من الأغراض الأخرى التى تشبوه الحركات السياسية • (١٠٢) ، وكانت عناصر اليسار قد تشبعت إبان ثورة ١٩١٩ فى أوساط العمال ولا سيما

بالاسكندرية ، وأخذت المنشورات الشيوعية توزع في مصر بطريقة ذاع
نبؤها الى سعد زغلول في باريس ، فأرسل الى عبد الرحمن فهمي
تعليماته لمقاومة هذه الحركة قائلا : « الوفد غير راض عن المنشورات التي
تقيد اعتماد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبليشفيك » فان هذه
المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال
بالألمان والحركة البلشفية ، وهذا يضر قضيتنا (١٠٣) .

وقد كان من الضروري لذلك المسارعة الى فرض الوصاية البيوجوازية
على العمال عن طريق انشاء النقابات لهم في جميع أنحاء القطر والسيطرة
عليها . وقد أفلح عبد الرحمن فهمي في تحقيق ذلك في زمن وجيز جدا ،
ففي ١٨ أكتوبر ١٩١٩ أرسل الى سعد زغلول تقريرا يقول فيه : « عممنا
انشاء النقابات بطول البلاد وعرضها . أثمرت المحمودات التي بذلناها
في سبيل ذلك والحمد لله . تشكلت لكل حرفة نقابة . لم يبق في مصر
حرفة أو صناعة الا ولها نقابة . لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى
الآن . ليس منظورا أن تعترف بها في الظروف الحاضرة . نقابات العمال
مفيدة جدا للحركة الوطنية وهي سلاح قوى لا يستهان به في الملمات ،
يجب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن » (١٠٤) .

رابعا - مقاومة نشاط العناصر المعادية للوفد ، مثل الحزب الوطني
وحزب الأمراء بقيادة الأمير عمر طوسون . وكان الحزب الوطني ، أو على
الأصح فريق منه على رأسه عبد اللطيف الصوفاني بك وكييل الحزب ،
يريد منذ البداية أن يكون للحزب مظهر خاص في الحركة الوطنية . ولهذا
فلما أخرج عن سعد زغلول ورفاقه ، وسافر الوفد الى باريس ، أراد
الصوفاني بك وإنصاره تأليف وفد آخر للسفر الى باريس ، ولكن هذه
المحاولة لقيت معارضة شديدة من الأمة ، وخصوصا من فريق الحزب الوطني
الثاني الذي كان على رأسه أمين الرافعي بك وأخوه عبد الرحمن الرافعي
بك . وكان هذان الاثنان قد انصبا الى الوفد وأصبحا أعضاء في لجنة
الوفد المركزية - كما مر بنا - وقد تصدى أمين الرافعي بك لمحاولة
الصوفاني وهاجما في يوم ٢٠ ابريل على صفحات الجرائد ، وندد بموقف
الصوفاني بك من الوفد قائلا : « لقد كان (أى الصوفاني) من بين الذين
تقرر ضمهم للوفد ، فابى ذلك ، فاكتمى الوفد بأن يكون بين أعضائه
أربعة من الحزب الوطني وهم لا يزالون فيه الى الآن . وكان كل عرض
يعرضه الوفد وإنصاره يصادف رفضا من حضرة الصوفاني بك وزملائه ،
وأخر عرض من هذا القبيل كان يقضى بقبول حضرته مع اثنين آخرين من

الحزب الوطني ، فرفض حضرته هذه الفكرة أيضاً لما خاطبته فيها منذ أسابيع قلائل . وتبين من كل الأدوار التي مرت بها المسألة إن هناك أقلية صغيرة من الحزب الوطني تأبى إلا أن يتألف منها وقد خاص . ويظهر أنه من بين العوامل التي دفعتها إلى ذلك أن الحزب لا بد أن يكون له مظهر خاص في الحركة الحالية ، مع أن الأمة بأسرها حزب وطني . فهل من مصلحة الوطن خروج فئة على الجماعة ، وسفر وفد يحاول القول بأنه وكيل عن الأمة أيضاً . (١٠٥) وقد أفلحت هذه الحملة على الحزب الوطني فأعلن الصوفاني بك أن الحزب قد قرر العدول عن إرسال وفده إلى أوروبا لأسباب يبيدها متى سمحت الظروف ، وقرر إيقاف الاكتتاب ورد ما يكون قد دفع . (١٠٦)

على أن الحزب الوطني مع ذلك لم يكف عن الشوشرة على أعمال الوفد . وقد وجد في الأمير عمر طوسون حليفاً طبيعياً . وكان الأمير منذ أقصى عن رئاسة الوفد وعضويته - على النحو الذي مر بنا - لا يفتأ يبذل المحاولات ليستعيد قيادة الحركة ، وكان يعلن أنه « ليس لديه ثقة في أعمال الوفد » . (١٠٧) وقد تهيأت له الفرصة للاستيلاء على قيادة الحركة الوطنية عندما قرر الوفد الدخول في مفاوضات مع اللورد ملنر ، فقد اجتمع وأنصاره في الاسكندرية في شهر يناير ١٩٢٠ وتقرر في هذا الاجتماع استناد الزعامة إليه أن دخل الوفد في المفاوضة مع لجنة ملنر (١٠٨) على أن سعد زغلول عندما علم بهذه الحركة أرسل تعليماته إلى عبد الرحمن فهمي لمراقبة الحالة وإحباطها ، وأن يبذل جهوده حتى « تبقى الحركة حرة قومية ترمي إلى تحرير البلاد من ريق الاستعباد ، وأن تتمتع بالحريّة الحقيقية ، لا أن تخرج من رقب الممالك إلى رقب الأمراء » .

وقد اجتهد عبد الرحمن فهمي وتحقق من صحة ما ذكره سعد زغلول : فعرف أن أموال الأمير عمر طوسون تنفق على يد محمد سعيد باشا الذي كان يشكل مع الأمير والحزب الوطني كتلا معادياً للوفد ، كما فهم أن محمد سعيد بصدد توجيه ضربة إلى الوفد بدعوى أن الوفد قد قبل المفاوضة قبل إعلان استقلال مصر التام ، وأنه قد اتخذ من الاسكندرية مكاناً لتوجيه هذه الضربة ، وأن علامة البداية حملة عنيفة على الوفد تقوم بها جريدة الأهالي . وعمل عبد الرحمن فهمي اللازم على النحو الذي ذكره لسعد باشا في التقرير التالي في ١٨ فبراير ١٩٢٠ : « كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات سعيد باشا ، فأعدنا له الغدة منتظرين أن يبدأ حملاته التي رتبها في طي الخفاء مع بعض رجال الحزب

الوطني وجريدة الأهالي . ويجرد أن ظهر بجريدة الأهالي مبدأ هذه الحملة . أرسلنا جنودنا الى مدينة الاسكندرية بعد أن سهلنا لهم الطريق ، وحملوا عليه حملة صادقة ، عقب صلاة الجمعة ، في جميع مساجد الاسكندرية الشهيرة ، وبدأ الخطباء قولهم بتفهيم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت اليه القضية بمجهوداته ، وما يريد الأفاكون الآن من الحط بقيمة هذه المجهودات ، والخطر الذي يتناول القضية برمتها فيما اذا أصغت الأمة لأقوال الأفاكين ، تم بين الخطباء أن هذه اليد الأنيبة التي تعمل في الحفاء هي يد سميد ، ولسانه الذي ينطق بجريدة الأهالي ، واستنزلوا اللعنات عليه وعلى الذين يحذون حذوه ، وأسقطوهم من كل مقام ومقال . ثم خرجت بعض المظاهرات من الجوامع القريبة من ادارة جريدة الأهالي ، ونادت عليها بالسقوط والموت ، ولقد عاهد الخطباء كل الموجودين في الجوامع بالأى يقرأوا جريدة الأهالي . ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الأهالي الى رشدنا ، وانقطعت حتى عن الفمز واللمز اللذين اعتادتكما دائما عندما تشير الى عمل يتعلق بالوفد . وكنا نظن أن الحالة تحتاج الى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد أمانتهم الحملة الأولى . أما الحزب الوطني ، ويتعير أصبح وزعاف الحزب الوطني الذين يريدون الشوشرة على أعمال الوفد واستأجروا لذلك جريدة المحروسة ، فها نحن نستعد للقضاء عليهم أيضا عندما يبدو منهم ما يستحق ذلك . فكونوا مطمئنين من هذه الجهة ولا تشغلوا أفكاركم بداخل البلاد هنا (١٠٩) » .

هذا هو أسلوب العمل الذي انتهجته لجنة الوفد المركزية ، أو تنظيمها السرى الذي كان يديره عبد الرحمن فهمي . وهو أسلوب ثوري ، يتوحي ، كما رأينا ، الوصول الى الغاية دون مراعاة للوسيلة . وواضح أن الأمر كان يتطلب نفقات كبيرة لنجاح التنفيذ . وكانت الأمة هي التي تدفع نفقات الثورة عن طريق التبرعات ، وكانت هذه النفقات تصل الى يد عبد الرحمن فهمي عن طريق ابراهيم سميد باشا أمين الصندوق بصعوبة بالغة ، فقد كان ابراهيم سميد باشا لا يفتأ يعود الى خطة عدم الدفع لاصراره ، من جانب ، على مصرفة تفاصيل المصروفات ، وعدم ايمانه ، من جانب آخر ، بالوسائل غير المشروعة . وقد شكل النزاع بينه وبين عبد الرحمن فهمي خطرا حقيقيا على الثورة ، ففي يوم ٤ ابريل ١٩٢٠ أرسل عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول باشا تقريرا سريريا يقول فيه : « يسروني جدا ان اعرف سماعتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذي يرضيكم ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصومتنا السياسيين

يشتغلون بجد ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون يبعثون
المال ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدموا كثيرين ممن
كانوا من العاملين المخلصين للتجسس والإيقاع بغيرهم . كل هذا يحصل
حولنا وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال
الشیطانية ، وذلك لقلة المال . « وفي يوم ١٢ أبريل كتب الى سعد باشا
يقول : « اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية التي كانت
مكلفة بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على
الصرف عليها من جيبنا الخاص كما كان الحال قبل أن تنفذ نقود الوفد .
وكذلك قللنا شيئا ليس بالقليل من الأعمال الأخرى . (١١٠) »

ولقد كان موقف سعد زغلول في منتهى الصعوبة بين شعوره
بضرورة كتمان أمر العمليات السرية عن أعضاء اللجنة المركزية في
القاهرة ، وعن أعضاء الوفد في أوروبا ، وشعوره بما تعرض له هذه
العمليات من خطر التوقف بسبب حاجتها الى المال . وكان عبد الرحمن
فهى بك من جانبه قد أبلغ سعد زغلول توقعه عن استلام شيء من النقود
من ابراهيم سعيد باشا بسبب ما أخذ يحس به من الاشتباه في صلته
بالتنظيم السرى ومراقبته ، وطلب اليه أن يبعث اليه بالنقود من باريس
على يد رسول ، فقبل سعد زغلول ذلك وكتب اليه يقول : « أحسنتم في
اعلاتكم التوقف عن الصرف وعن استلام شيء من النقود من ابراهيم سعيد
باشا ، ولكننى سارسل اليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التي كنتم
أوضحتموها . وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد
بشغلكم ، ممن تشبهون فيهم ولا تودون أن يعلموا شيئا من حركاتكم .
وعند استلام النقود من الذى سيعطيها لكم ، نبهوا عليه بأن يكون أمرها
بينه وبينكم ، وأن يرسل الى فوراً الايصال الذى تكتبونه له
بإستلامها » (١١١) .

وأهمية هذه الرسالة التي أرسلها سعد زغلول في يوم ١١ أبريل
١٩٢٠ ، وما سبقها من تطورات النزاع بين عبد الرحمن فهى و ابراهيم
سعيد حول تمويل العمليات السرية ، أنهسا تفسر عندي التهمة التي
وجهها بعض أعضاء الوفد الى سعد زغلول بخصوص أموال الوفد ، وهى
التهمة التي أطلقها علنا محمد على علوبة بك ، الذى كان أمين صندوق
الوفد بباريس ، على سعد زغلول في خطبة انتخابية له بأنه استولى بنفسه
على أموال الوفد (١١٢) . فواضح الآن في وسط هذه الوثائق ان العمليات
السرية كانت الحلقة المفقودة في هذه التهمة الظالمة ، وهى حلقة لم يكن
يعلم بها سوى سعد زغلول وعبد الرحمن فهى .

الجمعيات السرية

بقى الحديث عن الجمعيات السرية التي كانت تكون التنظيم السرى ويفهم من كلام عبد الظاهر السالوطى فى وشاياته التى سبقت الإشارة إليها ، ومن المطبوعات والمكاتبات التى ضببتها السلطات على ذمة قضية عبد الرحمن فهمى ، وتليت فى أثناء نظر القضية ، ومن أقوال المتهمين فى هذه القضية - أنه كانت هناك تسع جمعيات سرية تألفت فى أقل من عام واحد منذ انفجار ثورة مارس ١٩١٩ ، وهذه الجمعيات لا يوجد ما يحمل على التأكيد بأنها كانت كلها خاضعة لاشراف الجهاز السرى التابع للجنة الوفد المركزية وتنحصر فيما يلى :

١ - جمعية اليد السوداء • تحت رئاسة عبد الحليم البيلل المحامى وأبى شادى بك ومصطفى القاياتى ومحمود أبى الميoun ، وعدد من الطلبة • وغرضها إثارة رأى العام ، واتلاف الأشياء بحيث تكلف الحكومة نفقات كبيرة وجمع الأموال فى سبيل الحركة (١١٣) •

وكانت جمعية « اليد السوداء » ترسل خطابات التهديد الى السياسيين الرجعيين : فقد وصل الى وهبه باشا خطاب تهديد مكتوب بالحبر الاحمر وعليه علامة اليد السوداء ومدفع وكلية الفدائيين • وقد ضبط مثل هذا الخطاب بالحبر والعلامات فى منزل محمد لطفى المسلمى (١١٤) •

٢ - لجنة الدفاع الوطنى • واكثر الاعضاء من أعضاء اليد السوداء • وغرضها تهيج رأى العام ضد الحكومة ، وتحريض الشعب على ارتكاب الجرائم ضد السلطة العسكرية حتى القتل •

٣ - اللجنة المستعجلة • وغرضها إثارة رأى العام ، وكانت تغلق المساعدة المالية من عبد الرحمن فهمى بك • ورئيسها حسن نافع وابراهيم عبد الهادى

٤ - المصرى الحر • وتستمد مالها من عبد الرحمن فهمى • وقد ذكر الرافعى أنها كانت تصدر جريدة سرية باسم « المصرى الحر » ولها مطبعة سرية خاصة • وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ويتبادلون الاطلاع عليها • وقد أصدر الجنرال بلفن القائد العام أمرا يعد هذه الأمور جريمة ضد الاحكام العرفية وأى شخص توجد فى حيازته نشرة او نوع من هذه النشرات يعد مرتكباً أيضاً لجريمة ضد الاحكام العرفية (١١٥) •

٥ - الشعلة ويرأسها مرقس حنا بك ونجيب باشا غالى .

٦ - المدارس العليا . وأغلب أعضائها من الطلبة . وقد ضببطت ورقة مسطر فيها قانون هذه الجمعية وهو يتضمن أن العمل سرى ، وأن الأعضاء يشتغلون بإصدار المنشورات والحث على الاضراب ، وأن الجمعية مستمرة الى أن يخرج آخر عسكري انجليزى من مصر . ومن أعمالها السعى فى الاطلاع على أسرار الحكومة ، وتهديد الخونة (١١٦) .

وكانت جمعية المدارس العليا تدون كشفا بأسماء التجار الانجليز الذين يقصد مقاطعتهم ، فقد كانت مقاطعة التجار الانجليزية بعض مبيعات الثورة ، وكان يضع هذه الكشوف مندوبو الطلبة (١١٧) .

٧ - جمعية مجلس الشريعة .

٨ - جمعية الخمسين .

٩ - جمعية الانتقام وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنها تألفت عقب عودة لجنة ملتر من مصر فى ١٧ يناير ١٩٢٠ ، ثم قسمت الى ثلاثة أقسام بعد حادثة شفيق باشا فى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ . أما القسم الأول فخاص بتوزيع المنشورات . وكان يستمد الاخبار من سالم بك زكى ، وكانت تحصل هذه الاخبار من «٢ برابرة فى سراى عابدين» وبعض البوليس الملكى . ولهذا القسم فروع منها فرع الاسكندرية برئاسة حامد المليجى الذى كان معتقلا فى مالطة ، وكان يساعده البشبيشى المحامى والدكتور احمد بك عبد السلام وصادق بك أبو هيف . وقد كتب هذا القسم خطابات الى اللورد ملتر والسير فالنتاين تشيبرول والوزراء . وكان محمود عبد السلام متعقبا وهبه باشا ورئيس قلم المطبوعات . وكانت تطبع المنشورات فى مطبعة تسمى مطبعة أبى العزائم . أما القسم الثانى فهو قسم المسدسات ، وكان عنده مسدسات من نوع أمريكى ومن نوع الجبل الاسود . وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطى أنه لا يعرف من اين كان يستورد الأعضاء الأسلحة ولكنه علم أن شخصا يدعى أحمد أبو علام نعمد بجلب أسلحة مقابل أخذ مبلغ ألف جنيه ، ولسكن ابراهيم سعيد باشا رفض . كما مر بنا - لأن هذه الحطة مخالفة لمبادئ الوفد . أما القسم الثالث فهو قسم القنابل برئاسة حسنى الشنتناوى ومعه حلمى الجيار وغيره . وكانت تصنع فى عزبة بالقرب من الجيزة ، وكانت تؤخذ من « ذهبية » حسن بك عز العرب (١١٨) .

ولقد كان فى قضية « جمعية الانتقام » هذه أن قبض على عبد الرحمن

فهى بك فى أول يوليو ١٩٢٠ . وقد جاء فى الاتهام الذى وجه إليه أنه
الف وآخرون هذه الجمعية لخلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته وإثارة
ثورة والتجريض على القتل وتوزيع أسلحة وقتل عظمة السلطان . وهناك
اجماع بين المؤرخين على أن هذه القضية ملفقة ، كما أن عبد الرحمن فهى
نفسه قد أكد هذه الحقيقة فى مذكراته الغير منشورة (١١٩) .

وفى الحقيقة أنه عند بحث هذه القضية يجب أن نفرق بين أمرين :
الأول وجود جمعية الانتقام من عمه ، والثانى صلة عبد الرحمن فهى
بهذه الجمعية والاغراض التى ذكرها الاتهام خاصة بخلع السلطان وقلب
حكومته الخ . ، أما عن وجود جمعية الانتقام فهو أمر ثابت ، وقد أشار
إليه عبد الرحمن فهى نفسه أمام المحكمة ، فقد ذكر أن مصطفى النحاس
جاء يزوره ومعه منشور موقع من جمعية الانتقام يطعن بشدة على كل من
رشدى وعدلى وثروت ، وأقل طمن فيه أنه يلقيهم بالخونة . وكان
النحاس غاضبا لان هؤلاء الثلاثة كانوا من أكبر انصار الوفد ، ولما سأل
النحاس هل من طريقة لوقف هذا الاتهام ، أجاب بأنه لا طريقة لذلك ،
ثم أعلن الوفد رسميا موافقته على ما عمله الوزراء الثلاثة ، فبطل
الاتهام (١٢٠) .

أما عن صلة عبد الرحمن فهى بجمعية الانتقام ، فقد أكد المدعى
العمومى أن عبد الرحمن فهى كان الواسطة بين جمعية الانتقام ولجنة
الوفد المركزية (١٢١) .

وقد بنى هذا الاتهام على «ماظهر من أقوال عبد الظاهر السمالوطى» .
فاذا انتقلنا الى أقوال عبد الظاهر بخصوص عبد الرحمن فهى ، وجدناها
تتلخص فى أنه كان يذهب مع غيره لمقابلة عبد الرحمن فهى فى بيت
الإمة ، وأنه سمعه فى بيته يقول « ان اليد الكبرى لايد أن تقطع ، وغير
ذلك من الكلام ، أى قتل السلطان والوزراء » وأنه ذكر أسماء الوزراء
وذكر كيف يقتلون : وذلك بالقاء القنابل » (١٢٢) ، كما قال عبد الظاهر
ان عبد الرحمن فهى كان يعطى نقودا لكل من له علاقة بالحركة وأنه
أعطى نقودا لمحمود عبد السلام أحد مؤسسى جمعية الانتقام (١٢٣) .

هذه هى أدلة الاتهام الموجهة ضد عبد الرحمن فهى بك ، وظاهر

فيها الضعف الشديد . وفي الواقع أن جمعية الانتقاس لم تكن من جمعيات التنظيم السرى الخاضعة لإدارة عبد الرحمن فهمي ، فقد جاء في ورقة ضبطت في منزل محمد لطفي المسلمي ، رئيس الفرع في مصر أنها على اتصال متين بكل أعضاء الوفد والحزب الوطني والجمعية الديمقراطية ، والصحفيين والعلماء ، والمفتي وكل المراكز ، وبواسطة هؤلاء تتصل بكل الموظفين في كل قسم من الجيش والإدارة والمحافظات والمديريات ، سواء كان الرؤساء أجانب أو مصريين ، وفي السودان على قدر الامكان ، وفي كل المدارس ، وبين جميع طبقات الامة ، وكل الجمعيات والاندية والهيئات العامة (١٢٤) . والشاهد في هذه الورقة عبارة « الاتصال بكل أعضاء الوفد » فهذه العبارة لا معنى لها في حالة خضوع الجمعية لاشراف الوفد . يضاف الى ذلك تلك المنشورات التي تحدثت عنها عبد الرحمن فهمي التي كانت تهاجم الوزراء الثلاثة رشدي وعدلي ونورت . فواضح أن هذه المنشورات لم تقم على معلومات كافية عن خطة الوفد في مسألة مفاوضة اللورد ملنر على النحو الذي سيتوضح في الفصل الخاص بذلك . ويلاحظ أن عبد الظاهر السالوطني لم يرد على لسانه ذكر لاسم الدكتور أحمد ماهر مع دوره في التنظيم السرى . ولو كانت الجمعية تابعة للتنظيم لعرف عبد الظاهر اسم أحمد ماهر .

أما كيف حصل عبد الظاهر على المعلومات التي أوردها في وشاياته عن الجمعيات السرية الأخرى ، فالحقيقة أنه قد حصل على هذه المعلومات عن طريق عضويته في جمعية الانتقام وغيرها ، وهي العضوية التي لا ندرى هل اكتسبها كجاسوس للإنجليز ، أم كطالب أزهرى متمسك . والأرجح أنه التحق بجمعية الانتقام كطالب لا جاسوس ، وأنه اضطر الى الرشاية بمزلاته عندما شعر بأنه قد أحيط به وأنه على وشك القبض عليه . فقد اعترف بأن الحكومة كانت قد قبضت على محمد لطفي المسلمي رئيس الفرع في مصر وعلى الأعضاء ، فلما علم بذلك ، وعلم أنه سيلقى القبض عليه أيضا ، جاء من بلده غير مقبوض عليه ، وتوجه الى المحافظة حيث اعترف على زملائه (١٢٥) . ليكون شاهدا ملك .

وكانت هذه فيما يبدو فرصة السلطات الانجليزية للزج بعبد الرحمن فهمي بك في هذه القضية . وكانت هذه السلطات قد تكرر لديها الشك في صلة هذا بالتنظيم السرى ، ولكنها لم تكن تملك دليلا تقدمه به للمحاكمة . ومن الثابت أن هذه السلطات قد سعت للحصول على هذا الدليل قبل القاء القبض عليه بوقت قريب ، ولكنها فشلت في ذلك .

وقد روى عبد الرحمن فهمي ذلك في مذكراته الغير منشورة ، فذكر كيف أحس بأن شيئا يدير له عندما رأى أشخاصا مجهولين لم يعرفهم من قبل يزورونه قبل البعض عليه ويطلبون منه الاشتراك في أى عمليات اغتيال للانجليز . وقهم عبد الرحمن فهمي أنهم موعز اليهم بهذا من قبل وزارة الداخلية ، تسعى بنفسه الى زيارة بعض المسئولين في وزارة الداخلية ليتفاهم معهم حول هذه التحركات الغريبة المريبة (١٢٦) .

وهكذا لم تكد تقع وشاية عبد الظاهر السمالوطى حتى وجدت فيها السلطات الفرصة لجر قدمه فى القضية والتخلص منه .

وقد كان الامر ميسرا . فان عبد الظاهر كان يعرف الكثير ليقوله ، فقد انخرط فى عضوية بعض الجمعيات السرية قبل تاليف جمعية الانتقام على أثر عودة اللورد ملتر الى بلده من الاسكندرية فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ ، وكان من الذين أوقدهم مذكور بانسا الى الاسكندرية بقصد تحريض أهلها على مقاطعة لجنة ملتر ، وكان معه فى ذلك ابراهيم عبد الهادى ، ومحمد عبد الرحمن الجديل ، وحسن نافع (١٢٧) .

كما كان من الذين أوقدوا لتهديد أعضاء الحزب الحر المستقل . وقد ذكر أن شهاب الدين بك الذى كان عضوا فى الحزب كان يتلقى كل يوم التهديدات « بالدستة » (١٢٨) .

وقد ذكر محمد لطفى المسلمى ، أحد المتهمين ، وكان طالبا بالحقوق ، ما يفيد اشتراك عبد الظاهر فى كثير من أوجه النشاط فى هذه الفترة ، فقد روى أن البحث دار مرة فى عمل نقابة لطلبة القطر ، ، ولسكن كان ينقصنا ناحيتان : الأولى معرفة أسماء المدارس ، وثانيا أسماء مندوب عن كل مدرسة . ولما كان من المستحيل الحصول على ذلك ، فعبد الظاهر السمالوطى بصفته طالبا بالأزهر ، وبالأزهر طلبية فى كل المديرية وفى كل المراكز ، فقد كان من السهل عليه الحصول على أسماء من كل مديرية : أى اسم أى شخص ، ونستفهم منه عن أسماء المدارس بصفته من أهالى المديرية (١٢٩) .

ولقد كانت نظم هذه الجمعيات السرية تسمح بأن يكون العضو فى الجمعية عضوا فى نفس الوقت فى جمعيات أخرى : فكان أكثر أعضاء « لجنة الدفاع الوطنى » من أعضاء اليد السوداء - كما هو بنا - ، وكانت جمعية الشعلة لها علاقة بجمعية الانتقام (١٣٠) . كذلك فقد رأينا

كيف كان محمد لطفي المسلمي عضوا في جمعية اليد السوداء وجمعية الانتقام . وقد ذكر عبد الظاهر السمالوطي أن الطلبة الاعضاء في انتظيمات السرية كانوا في بداية الحركة يثقون بكل من ينضم الى الحركة ، وكان كل واحد منهم اذا قابل شخصا ووجد أنه يليق للانضمام الى الجمعية دعاه ، وجعله يقسم اليمين بان يكون مخلصا للجمعية ، وبذلك يصبح عضوا . وكان كل من يشتغل بالحركة يجب أن يتعرف بمن يشتغل معه ، وكان كل واحد ينهب من مدرسة الى جمعية يكون مندوبا عن مدرسته ، واذا جاء الى الجمعية عند اجتماعها ثلاثة أعضاء من مدرسة واحدة فكل منهم يعد مندوبا (١٣١) .

وهكذا كان في وسع عبد الظاهر السمالوطي أن يدلي بالشئ الكثير عن الجمعيات السرية يضيف على أقواله مسحة الصدق . وفي الحق لقد كان الكثير مما ذكره صادقا ، بدليل أنه إورد صورة عن إبراهيم سعيد باشا أكدتها الوثائق الخاصة بعبد الرحمن فهمي بعد ثلاثة وأربعين عاما، وهي أنه كان لا يقر إلا الأعمال المشروعة ويعتبر ما عداها مما لا يتفق مع خطة الوفد . ولما كان جبانا بطبيعته ، بدليل التجائه الى الوشاية بزملائه لانفاذ رأسه ، فلم يكن ليرفض أن يضيف الى اعترافاته ما يمكن أن تطلب اليه السلطات اضافته للقبض على عبد الرحمن فهمي ومحاكمته . وقد أخذ عبد الرحمن فهمي بهذه الاقوال وحكم عليه بالاعدام ، ثم عدل الحكم الى خمسة عشر عاما وأفرج عنه في عهد وزارة سعد زغلول . أما عبد الظاهر فقد أفرج عنه ، ولكن الشعب وضعه في سجن آخر أشد رهبة وأكثر عذابا ، وقد وصف بنفسه هذا السجن فقال : « لم أقابل احدا بعد القبض على عبد الرحمن فهمي بك ، لأن الناس صارت تخاف مني ، وصرت كالطاعون ، لأنني مدود كخائن » (١٣٢) .

مهما يكن من أمر فمما لا شك فيه أن هذه الجمعيات السرية كان أثرها في الحركة الوطنية خطيرا ، وخصوصا في أثناء الثورة وفي أعقابها . فقد بسطت سيطرتها على الحياة السياسية بشكل لا مثيل له من قبل ، وكانت منشوراتها التي تطلقها عن خيانة السلطان والوزراء ، والسياسيين الرجعيين تلقى الرعب في نفوسهم ، وكانت قنابلها التي تلقيها على من تتهمهم بالخيانة تحث دويا له أعداء بعيدة في نفوس الكثيرين . وقد هددت الوزراء والموظفين والمديرين والمأمورين وغيرهم بأشبح أنواع التهديد ، بل لقد كان من أثر هذه الاعتداءات - كما يقول

الدكتور هيكل - أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة بعد أن أصبح قبول الوزارة منظورا اليه من جانب الشعب نظرة مقت وازدراء .

ولم يكن عمل أعضائها قاصرا على الأعمال السرية، فقد كان الأعضاء المؤهوبون في الخطابة يذهبون للخطابة في الأزهر وفي الكنائس ، ومنهم محمد لطفي المسلمي « قعيد كرمي الخطابة بالأزهر » (١٣٣) . كذلك فقسد كان منهم محمد البشبيشي المحامي - وقد حكم عليه في القضية بالاعدام ثم خفف الحكم الى خمسة عشر عاما - وهو من الخطباء المهيجين، ومن نماذج عباراته الحماسية ، هذه العبارة التي تصور روح العصر - عصر القومية المصرية - : « بلغ الرئيس (سعد زغلول) أن مصر تبني أهرامات أخرى ليست كالأهرامات القيدية ، وإنما أحجارها أجسام شبان أبطال ، وقوامها أرواح الليوث العظام (١٣٤) » .

على كل حال ، فقد ظلت الجمعيات السرية تشكل أساسا هاما من أسس الحركة الوطنية ، وعنصرا قويا من عناصرها ، حتى كانت كارثة مقتل السردار في نوفمبر ١٩٢٤ ، فانطفا هذا اللوز من الوان النضال الوطني في مصر لوقت طويل .

تنظيمات الطلبة

ننتقل الى تنظيمات الطلبة ، أو جيش الوفد - على حد قول الاستاذ فكرى إياطه (١٣٥) وكانت هذه التنظيمات تتخذ شكل لجان: فكانت هناك لجان لطلبة الأزهر ، ولجان لطلبة المدارس العالية ، ولجان لطلبة المدارس الثانوية . وكانت هذه اللجان في تلك الفترة تتخذ لها اسم نقابات : فكانت هناك نقابة طلبة الاسكندرية ، ونقابة المدارس الأوروبية ، ونقابة طلبة المدارس المصرية الأهلية بين اسلامية وقبطية (١٣٦) . وكانت المدارس ممثلة في جمعية تسمى « جمعية الشبيبة المصرية » (١٣٧) . وكان الأزهريون تابعين لطلبة المدارس الحكومية (الأنندية) اذا أضربوا يضربون - كما يقول السمالوطي - (١٣٨) ولم تكن هذه اللجان ، أو النقابات تابعة رسميا للوفد في المراحل الأولى للثورة، فقد كانت تعمل بوحى من شعورها الوطني . وكانت تتبع التعليمات التي تصدر من القيادات المنظمة للمظاهرات، والتي كان مقرها في الغالب الأزهر . وكانت هذه التعليمات يتلقاها مندوبون عن المدارس لينقلوها الى زملائهم . كما كانت الصحف تزدج أنباء بعض هذه المظاهرات قبل مسيرها ، وهي المظاهرات المنظمة التي تعترف كل

طائفة فيها مكانها من الطائفة الأخرى . ففي اهرام ٨ ابريل ١٩١٩ نشر الخبر التالي : « بلغنا إن مواكب كبيرة تؤلف اليوم عند الساعة الثانية والنصف وتسير في الثالثة من محطة القاهرة الى ميدان عابدين على النظام الآتي : العلماء - القضاة والنيابة - المحامون - الأطباء والفنيون - الأعيان والتجار - الأزهريون - المدارس العالية - المدارس الثانوية - طوائف العمال والصناع - ولم يلبث الوعد أن أخذ يمرور الايام ، وبتقيام التصارع الحزبي بعد الانقسام ، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ ، في تنظيم لجان الطلبة ، فكانت هناك « **لجنة الطلبة التنفيذية** » وهي لجنة يحصل أعضاؤها على مراكزهم بالانتخاب عن كل عام دراسي جديد . وكان سعد زغلول - كما يقول مسكونه الاستاذ الجزيري - يسمح لهذه اللجان بأن تجتمع في بدروم بيت الأمة . وكان يقدر للطلبة ما كان لهم من تضحية وجهاد في سبيل الوطن ، ولهذا خصص لهم مقصدا في مجلس النواب الأول يكون وقفا عليهم ، ورشح له الاستاذ حسن يس ، زعيم الطلبة ، وظل الوفد يرشح الاستاذ حسن يس في كل انتخاب رمزا الى تلك الفكرة (١٣٩) . »

ولقد كانت الامتحانات الدراسية هي الفرصة الوحيدة التي كان ينتهزها الانجليز للانتقام من هذا العنصر النشط في الحركة الوطنية . وقد تعرض الاستاذ فكري أباطة لهذه المسألة في مقالات متفرقة له بتاريخ ٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ ، ١٣ يونية ١٩٢٢ . وكان مما ذكره أن الاضطهاد لم يقتصر على الطلبة في مصر فقط ، بل تمداهم الى زملائهم الذين كانوا يدرسون في انجلترا ، فقد بين أن المصانل الانجليزية أبت قبولهم في منازلها ، بل لقد طالب أحد أعضاء البرلمان الانجليز بطردهم من الجزائر البريطانية (١٤٠) . وقد تعرض في مقالة له بعنوان « يوم الحساب » لما يلاقيه الطلبة من عنت الأسئلة فقال ساخرا : ان وزارة المعارف قدمت لهم أوراق الأسئلة وقد كتب على رأسها بالخط القليظ : « ولكم في القصاص حياة يا اولي الألباب » ، « فكما انكم كنتم تصيحون سابقا بأعلى أصواتكم قائلين : لتسقط الوزارة ، اذ هي الآن تصيح بأعلى صوتها قائلة ليسقط الطلبة ! » . ووصف ورقة الترجمة التي قدمت الى طلبة البكالوريا بأنها كانت تحوي اصطلاحات وتعبيرات وكلمات تتطلب « رسوخ قسم شكسبير في الانجليزية وابن المقفع في العربية » ، وقال انه عندما ألقى نظرة سريعة على هذه الأسئلة ، لم يتردد في الجزم بأن « الوزارة حاكمة على بنينا » (١٤١) وهكذا كان الطلاب يدفعون ضريبة النضال من أجل الوطن خسارة مستقبلهم وأرواحهم . »

تنظيمات العمال

أما تنظيمات العمال فهي النقابات • وقد أثير في الصفحات الماضية الى الدور الحظير الذي لعبه عبد الرحمن فهمي بك في تأليف هذه النقابات وقد وصفها ، في تقرير له ، الى سعد زغلول باشا بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٩ بأنها « مفيدة جدا للحركة الوطنية ، وهي سلاح قوى لا يستهان به » (١٤٢) • وفي الحقيقة أن العمال وجدوا في الحركة الوطنية متنفسا فسيحا لحركتهم التي ظهرت ارهاصاتنا من قبل الثورة ، وذلك بعد الانتكاس والكيث الذي عانته طوال سنى الحرب العظمى • وهذا هو السبب في أن العمل الوطنى الذى قام به العمال كان يمشى جنبا الى جنب مع التنظيم النقابى • ولقد خضعت هذه النقابات منذ البداية لقيادة البورجوازية الوطنية • وكان ذلك بحكم ظهور بعض افراد هذه الطبقة بمظهر المدافع عن حقوق العمال ازاء ارباب الأعمال ، ومعظمهم من المحامين ، وأيضاً بحكم قصور كفاية أعضاء النقابة من العمال ، فى كثير من الأحيان ، عن ادارة أعمالها ، وصعوبة اتصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العامة فيما يهمهم من شئون • ولهذا كانت النقابة تختار رئيسها او مستشارها وأمين صندوقها من بين الشخصيات البارزة فى المحيط السياسى (١٤٣) • ولدينا نموذج لذلك نقابة مثل نقابة عمال ترام القاهرة ، فى ٢٠ يونيو ١٩٢٥ قررت اختيار مجلس استشارى للنقابة مؤلف من اللواء على باشا شوقى مدير المنوفية سابقا مستشارا ، ومحمد بك طلعت الفرنساوى من أعيان القاهرة نائبا للمستشار ، ومحمود بك علام المحامى أمينا للصندوق (١٤٤) • وهناك مئات من الاستشهاديات فى الصحف المصرية من بداية الثورة ، ومن برزوا فى رئاسة النقابات من البورجوازيين الى جانب عبد الرحمن فهمي ، كامل حسين ومحجوب ثابت •

تنظيمات الموظفين

ننتقل الى تنظيم آخر أحدث أثرا بالغا فى حياة مصر السياسية ، وهدد الاحتلال أيضا تهديد ، ونعنى به لجنة الموظفين • وقد روى الاستاذ مصطفى أمين أن احد كبار الموظفين اجتمع بفاندى فى لندن فى عام ١٩٣١ فقال له غاندى : لقد قلدنا سعد زغلول فى حركته الوطنية ، قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات كلما اعتقل الانجليز طبقته حلت مكانها طبقة أخرى ، ولكننا فشلنا فى أمرين : أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد الأقباط والمسلمين ، وثانيهما اضراب الموظفين (١٤٥) •

ولم يكن للموظفين ، منذ البداية ، عمل يذكر في الثورة • فقد كانت الحركة قاصرة على الطلبة والعمال والفلاحين والمحامين وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة • وعندما فكر بعض صغار الموظفين من موظفى وزارة الحقانية فى الاضراب ، مشاركة للأمة فى حركتها العامة ، أخفقوا فى مسماهم ، اذ عارضت جمهرة الموظفين ، وخاصة كبارهم ، فى الاضراب خشية عواقبه • وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض الاحتجاج على اعتقال سعد وصحبه ورفعوها الى السلطان • وحتى فى ذلك لقوا صعوبة كبيرة فى حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها ، اذ عدوها تدخلا فى السياسة لا يتفق مع طبيعة مراكزهم (١٤٦) • على أن عددا قليلا من الموظفين الآخرين ، ومعظمهم من التابعين لوزارة الاشغال قد أضرَب بالفعل فى يوم ١٠ مارس تأييدا لسعد زغلول واحتجاجا على اعتقاله مع صحبه • ولكن اضرابهم لم يستمر لأكثر من يوم واحد • وفيما عدا هؤلاء ظل الباقون يواصلون أعمالهم فى وزارات الحكومة واداراتها فى أشد أيام الثورة عنفا ، وذلك بالرغم مما كان يسود بعضهم من علامات التذمر والتبرم المتزايد • ولم يكن قبل يوم ٢٥ مارس عندما أخذت الامور تتدرج بالدخول فى مرحلة أشد خطورة ، عندما تالفت لجنة خاصة من الموظفين ، وبعضهم من أصحاب المناصب العليا ، للنظر فى وضع الموظفين « بأزاء الموقف القائم » ، وتقرير ما قد يرى لازما « لصالحه الوطن » (١٤٧) •

وسرعان ما أتاح اللورد كيرزن لتلك الحركة السبيل لتتخذ شكلا ايجابيا ، عندما ألقى فى ٢٤ مارس خطابا ذكر فيه « أن من الامور التى تبعث على الرضى من بين الحوادث المؤسفة التى وقعت فى مصر ، هو مسلك كثير من الموظفين ورجال الجيش والبوليس » (١٤٨) •

فقد نشر هذا الخطاب فى صحف مصر فى ٢٧ مارس وكان له وقع شديد فى صفوف الموظفين ، اذ وضعهم فى مركز حرج امام الراى العام فى مصر ، لما انطوى عليه من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال ، والحماية والتعنكر للحركة الوطنية (١٤٩) •

ومن ثم فقد حدث رد فعل شديد فى نفوس الموظفين دفعهم الى القيام بحركتهم التى بدا كأنها أرادوا ، بما أضفوا عليها من صبغة التطرف ، أن يفتوا ما علق بسمعتهم الوطنية من سوء ، نتيجة موقفهم الاول من الثورة •

ففي أعقاب هذا التصريح للورد كيرزن ، عقدت اللجنة الخاصة للموظفين عدة اجتماعات في مكتب مدير ادارة المجالس الحسبية على ماهر بك ، وكان على اتصال برجال الوفد ، وحضرها عدد آخر من الموظفين وطرح عليهم ، للمناقشة ، مسألة الاضراب احتجاجا على خطبة اللورد كيرزن ، فوافق الجميع على المبدأ ، ولكن بعضهم ذهب به الى مالا نهاية ، وذهب البعض الآخر الى القول به لأجل طويل ، واستقر الرأي على الاخذ باقتراح وسط بالاضراب لمدة ثلاثة أيام ، على اعتبار أن الموظفين اذا سهل خروجهم من دور الحكومة ، فإن عودتهم اليها ستكون من أصعب الامور . واتفق على أن يبدأ الاضراب بعد قبض المرتبات ، حتى يكون تحمل الصرف ميسورا (١٥٠) .

تم قام هؤلاء بتحرير عريضة احتجاج على خطبة اللورد كيرزن وعلى الحالة القاتمة ، ذكروا فيها أنهم اذا كانوا قد انصرفوا الى عملهم في أيام الثورة ، فإن ذلك كان لاعتقادهم أنهم بذلك يؤدون واجبهم ، وليس لأنهم لا يتشاركون الأمة شعورها العام . ثم اعلنوا عزمهم على الاضراب احتجاجا على ثناء اللورد كيرزن (١٥١) .

وقد رفعت هذه العريضة الى السلطان يوم الثلاثاء أول ابريل بعد ان وقمها الموظفون في مختلف الوزارات ، وقدمت منها صور الى ممتدى الدول بمصر .

على أن الآراء انقسمت حول تحديد الموعد الذي يبدأ فيه الاضراب . فقد رأى المتطرفون أن يكون ذلك من يوم الخميس الى يوم السبت ، بينما رأى الآخرون أن يبدأ من يوم الاربعاء . وهذا هو السبب في أن الاضراب لم يبدأ مرة واحدة ، منذ اليوم الاول ، فقد انقطع موظفو وزارة الزراعة والتلفارات من يوم الاربعاء ٢ ابريل (١٥٢) . وعلى كل حال فقد تم اضراب جميع الموظفين في جميع المصالح في اليوم التالي . ثم نظمت مظاهرة كبرى في نفس اليوم لتأييد الحركة التي قاموا بها . كانت نهاية مطافها في ميدان عابدين ، ولكنها منيت بنهاية مفاجئة ، فقد قتل فيها تسعة من الوطنيين ، وجرح ستة وخمسون برصاص الانجليز (١٥٣) .

ولقد كان اليوم التالي هو يوم الجمعة ، وهو بطبيعة الحال يوم عطلة رسمية في جميع المصالح ، وفي يوم السبت استأنف عدد كبير من الموظفين اعمالهم (يبدو أنهم الذين اضرَبوا يوم الاربعاء) ، الا أن

الأغلبية العظمى ظلت مضرية • وإزاء هذا الاضطراب في صفوف ، اجتمعت لجنة الموظفين يوم الأحد ، وتوصلت الى حل وسط اتفقت فيه من حيث المبدأ على استئناف العمل ، على أن يضرب الموظفون عن أعمالهم مرة كل أسبوع وأن يكون ذلك يوم الاثنين ، وذلك بصفة احتجاج رسمي الى أن تتحقق أمانى الأمة (١٥٤) •

على أن العمل في المصالح والدواوين ظل مضطربا مقلقا ، فأخذ يتخلف من يتخلف من موظفيها ويعود من يعود ، حتى تقرر الافراج عن سعد زغلول يوم ٧ ابريل وتألقت وزارة رشدي باشا الرابعة ، فانتقل الاضراب بذلك الى طور آخر هو أخطر أطواره (١٥٥) •

فعل اثر اعلان الافراج عن سعد زغلول ورفاقه ، اجتمعت لجنة الموظفين وقررت اضراب الموظفين عن أعمالهم للمشاركة في افراج الأمة بهذا الحدث العظيم • ولكن قبل أن تنتهي هذه الافراج كان المتطرفون في اللجنة قد اقتنعوا زملاءهم باستغلال سلاح الاضراب في الحصول من الوزارة الجديدة على وعود خاصة تخدم القضية المصرية (١٥٦)

ولواجهة هذا التطور الذي كان معناه التدخل المباشر بصورة جدية في الأزمة السياسية المصرية ، رأت اللجنة أن يعاد تشكيلها عن طريق الانتخاب لتكسب صفة تمثيلية تضفي عليها الكثير من أسباب القوة • فأخذ موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم • ومن هؤلاء المندوبين تألفت لجنة من اثنين وثلاثين عضوا أطلقت على نفسها اسم « لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها (١٥٧) » •

ولقد كانت باكورة أعمال هذه اللجنة الجديدة أن اجتمعت بوزارة الحقانية في ١٠ ابريل ، وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ ابريل حتى تجاب المطالب الآتية : أولا - أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية • ثانيًا - أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية (١٥٧ مكرر) • ثالثا - الفاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى • وقد استثنى من قرار الاضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم • وأعقب هذا توقيع جميع الموظفين على التوكيل المعطى للوفد • وكانوا قد متعوا من ذلك بتهديد رؤسائهم (١٥٨)

أزاء هذا القرار للخطر استدعت الوزارة سبعة من لجنة الموظفين في اليوم التالي . وبعد مناقشة مستفيضة معهم قبلت أكثر طلباتهم ، وكتبت بذلك منشورا لاذعته ، ولكنها لما عرضته على الجرنال النبي ، قبل نشره ، لم يوافق عليه ، فأجمعت عن نشره وأهملت . على أن الوفود لم تلبث أن أخذت تغد الى رشدى باشا تؤيد مطالب الموظفين ، فاستؤنفت المناقشة من جديد بين الطرفين ، ولكنها لم تات بثمرة بسبب عدم اقتناع الموظفين بما أبداه لهم رشدى باشا ، ولهذا صمموا على الاستمرار فى خطتهم حتى تجاب مطالبهم . وإزاء هذا الاصرار ، نشر رشدى باشا منشورا فى الصحف يوم ١٣ ابريل دعا فيه الموظفين وغيرهم من المضربين الى العودة لاعمالهم ، مبينا أن أول باعث على تأليف وزارته انما كان هو وضع مقاليد الامور فى يد السلطة المدنية ، تمهيدا لاناطة لمحافظة على النظام والامن ببرجال السلطة المصرية والرجوع الى الحالة العادية (١٥٩) .

وقد توقع رشدى باشا أن يحدث هذا التصريح ما يرجوه من التأثير المطلوب ، الا أنه ، على العكس من ذلك ، أثار غضب الموظفين الذين رأوا أنه لا يحقق شيئا من مطالبهم . ومن ثم فقد انطلقوا ينددون ، ليس فقط بالوزارة ، بل وايضا بأولئك الخونة الذين صدر المنشور بموافقتهم المتسنية (السلطان طبعاً) . ثم قرروا إعادة انتخاب اللجنة وجعلها من ٥٤ عضوا . وقد اجتمعت هذه اللجنة الجديدة وناقشت منشور الوزارة ، ثم أصدرت قرارها برفضه واستمرار الاضراب (١٦٠) وفى ذلك الوقت كان رشدى باشا يحاول التأثير على الموظفين للعودة الى أعمالهم دون جدوى ، وقد ذهب فى ذلك الى حد الاتصال بهم فى بيوتهم (١٦١) .

ولقد كانت وجهة نظر رشدى باشا فى الموضوع - كما جاء فى حديث جرى بينه وبين وفد من رجال الصحافة والقانون فى ١٥ ابريل ١٩١٩ ، وإن لم ينشر الا بعد ذلك بعامين - أن مسألة مصر « ليست فى يدى ولا فى أيديكم ، وانما هى فى يد مؤتمر السلام . ولا تستطيع مصر أن تعتمد الا على الولايات المتحدة الامريكية ، لأنها الدولة الوحيدة التى لا مطمح لها . على أنه ينبغي ألا تسمود الفوضى فى مصر ، لأن ذلك يصلح لأن يكون حجة للانجليز يدلون بها امام مؤتمر السلام دليلا على عدم اهلية مصر للاستقلال » - وواضح أن وجهة نظر رشدى باشا هذه كانت تتعارض مع وجهة نظر القائمين بالحركة ، وهسم الذين كانت

تصرفاتهم تدل على أنهم كانوا يرون أن استتباب الأمور وهدوء الحالة في مصر ، إنما يساعدان الاحتلال البريطاني على البقاء فيها - بعد ذلك واصل رشدي باشا تصريحاته قائلا : إن هناك أمرين يحولان دون تصريحه بصفة الوفد الرسمية : الأول ، إنه كان قد اتفق مع أعضاء الوفد على أن يعمل على السماح لهم بالسفر بأى طريقة ممكنة ، « ولو بصفقتهم الشخصية » ، إذ الملم أن يضعوا أقدامهم في أوروبا . وأنه ، على هذا الأساس ، اتفق مع الجنرال النبى الذى كان يعارض فى سفرهم حينذاك ، فإذا سحب الآن كلامه ، واعترف رسميا بصفة الوفد ، يكون قد أدخل بكلمته ، بل إنه حتى إذا قبل أن يصرح بهذا الاعتراف فى الجريدة الرسمية ، فإن الجنرال النبى يستطيع أن يمنع طبع الجريدة الرسمية ، ويكون هذا العمل لطمة شديدة له .

إما فيما يختص بمعدم الاعتراف بالحماية ، فقد بين رشدي باشا أن تصريحاته إنما تفيد ذلك ، وإنما هذا كل ما يستطيع رجل يشغل مركزه أن يعمله ، « فأننى إذا صرحت بأكثر من ذلك كانوا يطلبون منى (الانجليز) أن اعترف بالحماية رسميا ، وكان من المؤكد أن أرفض أجابة هذا الطلب وأدفعه بقدمى ، ولكن ذلك يخلق مشكلة جديدة » . ثم تحدث رشدي باشا عن مطلب سحب جنود الاحتلال من الشوارع ، فذكر أنه كان قد اتفق مع الجنرال النبى على سحب جنوده ، والحفاظة على النظام بواسطة رجال الحكومة ، « ولكن اللورد قال لى فى الغد : لقد سمحت كلمتى ، لأنك عاجز عن قيادة موظفيك . فكيف تريد أن تقود الجواهر فى الشوارع ؟ » .

ثم تحدث رشدي باشا عن مطلب الافراج عن المعتقلين وعمل تحقيق فى الجرائم ، فقال ان هذا الطلب « متناقض ، لأن معناه العفو عن المصريين ومعاينة الانجليز . وهذا مستحيل ، لأن قوتنا بازاء الانجليز قوة أدبية ، أما هم فليدهم الجيوش ويستطيعون محاربتنا اقتصاديا » . ثم قال : « لقد قلت ان المظاهرات الآن أصبحت بلا فائدة . ومعنى هذا أنها كانت لازمة فيما مضى ، أما الآن فلا . واننى كنت أول المضربين وإذا استطاعوا أن ينكروا على كل شيء ، فانهم لا يستطيعون أن ينكروا على شيئا واحدا هو أننى لست جاهلا ، واننى لم أكن متواطئا مع الانجليز ، لأننى إذا كنت متواطئا معهم ، ما كنت نُهيت الأفكار باستقالتي (١٦٢) » .

فى ذلك الحين كانت لجنة الموظفين تدير الاضراب بكل هممة

ونشاط • فكانت تجتمع كل يوم فى الصباح وفى المساء وتوفد مندوبين من قبلها كل يوم صباحا الى المساجد والكنائس المختلفة ، التى يجتمع فى كل منها موظفو وزارة من الوزارات أو مصلحة من المصالح ، ليبلغوا جميع الموظفين فى وقت واحد ما قر عليه رأى اللجنة أولا بأول (١٦٢) • ولا نستطيع أن نحدد بالضبط دور لجنة الوفد المركزية ، التى لم يكن قد مضى على تأليفها أسبوع واحد فى ذلك الحين ، فى اضراب الموظفين ، وهو سابق على تأليفها ، ولكن الاستاذ صالح على عيسى السودانى ينقل عن الدكتور محبوب ثابت أنه كان يتصل بالموظفين على اختلاف مراكزهم فى منازلهم داعيا الى الاضراب ، وكان فى الوقت نفسه دائب الاتصال بعبد الرحمن فهمى بك ومحمود سليمان باشا ، كما كان دائب الاتصال بأمين الرافعى بك وعبد الله سليمان أباطة بك الذى كان عمله الاتصال بموظفى الأقاليم (١٦٤) •

على كل حال فسرعان ما أخذت الحركة تتسع وتتخذ لنفسها شكل اضراب عام شمل جميع أصحاب المهن الحرة وأرباب الحرف • ففي يوم ١٥ ابريل اجتمعت لجنة الموظفين بوزارة الحقانية ، وقررت استمرار الاضراب مع الاحتجاج على بيان أصدرته الحكومة ألقت فيه عليهم مسئولية عواقب الاستمرار فى الاضراب • ثم وضعت اللجنة تقريرا بمطالب الموظفين رفعتة الى السلطات وقدمت ترجمته الى معتمدى الدول • ولم تكنف بذلك بل وجهت دعوة الى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة ، ردا على ما قالته بعض الصحف الأجنبية من أن اضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة • واختارت الأزهر ليعقد فيه المؤتمر (١٦٥) •

وقد عقد المؤتمر فعلا فى الأزهر فى يوم ١٦ ابريل ، وحضره عدد عظيم قارب الثمانين ألفا من جميع الطبقات • وكان لكل طائفة مكان مخصوص فى المسجد ، فكاد يكون التمثيل تاما ، وترأس المؤتمر مفتى الديار المصرية « الشيخ محمد بخيت » ، وبعد أن القيت الخطب ، تقرر بالإجماع تأييد الموظفين فى طلباتهم ، كما تقرر أيضا انضمام جميع أرباب المهن الحرة وأصحاب الصناعات اليهم فى الاضراب حتى تجاب تلك المطالب • وانتدب وفد مكون من رئيس الاجتماع وبعض أعضاء اللجنة التى رتبته ، لابلغ هذا القرار للوزارة والقناصل وممثلى الدول •

وقد ترتب على هذا القرار ، أن انقطعت الحركة فى المدينة بسبب الاضراب العام ، وانقطعت أسباب المواصلات فأصبحت المدينة كأن لم يكن فيها أحد • حتى الكنائس تضامنوا فى الاضراب ، فاستعاضت

الحكومة عنهم بالمسجونين ، كما استعاضت عن مسائقي عربات الرشى ببعض المساكين الهنود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الانجليز . ولقد كان ممن اعتصبوا عمال مصلحتي البريد والتلغراف ، فنجم عن اعتصابهم شلل في الحركة التجارية والمعاملات ووقوف عام في الحركة الاقتصادية في البلاد . ولما طال الامر تدخل بعض مهندسي الدول الأجنبية في مصر ، وأنذروا مصلحة البريد بإنشاء مكاتب بريد لحكوماتهم ورعاياهم اذا استمر اضراب عمال مصلحة البريد المصرية . وأخيرا عندما شعر رشدي باشا بأنه بين عجزين : عجزه أمام المواطنين ، وعجزه أمام الانجليز ، لم يجد بدا من تقديم استقالته في ٢١ ابريل ١٩١٩ ، وقبلها السلطان على الفور (١٦٦) .

وباستقالة الوزارة ، أصبح على اللورد النبی أن يواجه من جديد بمفرده معالجة الحالة في مصر في ظروف أكثر حرجا مما كانت عند مقدمه . فلم يكن عليه الآن فقط أن يعمل على تشكيل وزارة جديدة ، وإنما كان عليه أيضا تسيير دولاب العمل المتوقف في كل الميادين ، وخصوصا في الوزارات والمصالح . وكان هذا أمرا ضروريا جدا ، لأن اضراب الموظفين ، وإن لم يمتد القاهرة إلى الاقاليم ، وحتى بالكاد إلى الاسكندرية ، إلا أنه شل إدارة البلاد ، فقد كانت القاهرة مركز الإدارة والحكم ، وكان كل عمل فيها قد اضطرب منذ ستة أسابيع تقريبا في جميع المصالح الحكومية ، وهو العمل الذي يعتمد عليه كل عمل آخر في فروع المصالح والإدارات الأخرى بالاقاليم .

ولما كان من غير المتوقع أن تنجح أية حكومة أخرى ، حتى لو أمكن تأليف هذه الحكومة ، في معالجة الموقف الذي فشلت فيه وزارة رشدي باشا ، واعترفت بفسلها فيه ، وهو عودة جميع الهيئات إلى العمل ، مادام اضراب الموظفين لا يزال قائما ، فقد كان من الضروري أولا إنهاء اضراب الموظفين لتتبعهم بقية الهيئات في إنهاء اضرابها . ولهذا أصدر اللورد النبی منشورا أكد فيه سلطته ، ليس فقط كمندوب سام ، بل وأيضا كقائد عام القوات البريطانية في مصر ، المسلح بجميع سلطات الأحكام العرفية ، وأنذر فيه الموظفين بالعودة فورا إلى أعمالهم ، ولا تشطب أسماؤهم من سجلات الحكومة . كما تهدد كل من يمنع ، بطريق الاقتناع أو التهديد أو العنف ، أي موظف آخر من العمل بالقبض عليه ومحاكمته عسكريا (١٦٧) .

على أن أمرا غريبا قد حدث . ففي نفس الليلة التي أعد فيها

الجنرال النبی منشوره ، علم به عشرة من أعضاء لجنة الموظفين ، فبادروا من تلقاء أنفسهم الى الاجتماع على عجل في منتصف الليل ليصدر قرارا بعودة جميع الموظفين الى العمل ، وانتحلوا لهذه العودة سببا آخر ، هو أن استقالة الوزارة تعتبر ترضية لهم . وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تغرقوا وتعذرت دعوتهم في هذه الساعة المتأخرة من الليل . إذ أن استقالة رشدي باشا لم تقدم الا في الساعة الحادية عشرة مساء ، وكانوا يريدون أن يصدر قرار ليلا لينفذ في الصباح . وفعلوا تم في الصباح نشر اذار النبی المتقدم ذكره في العاصمة وفي المديرية كافة ، ونشر مع قرار الأعضاء العشرة في وقت واحد (١٦٨) . تم ذهب هؤلاء العشرة في الصباح لاختبار بقية الموظفين الملتظفين في المساجد والكنائس بعزمهم على العودة كأمر القائد العام .

ولقد فوجئ الموظفون بهذا القرار مفاجأة تامة . فعاد أغلبهم الى أعمالهم في صبيحة يوم ٢٣ ابريل وامتنع الباقون عن العودة تفاديا من تسرب الظن الى الجمهور بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال النبی ، لا بناء على قرار العشرة أعضاء . ولما أن امتنع هؤلاء من العودة الى أعمالهم في الميعاد المحدد ألقى القبض على بعضهم في يوم ٢٤ منه ، ومنع البعض الآخر من مزاوله الأعمال (١٦٩) . وهكذا وقع الهرج والمرج في صفوف الموظفين بعد أن كانت قوية متراسة . وكان من البديهي أن أي محاولة لمراجعة قرار العشرة مآلها الفشل . وعلى ذلك اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها في يوم ٢٥ ابريل في وزارة الحفائية لتقرر قرار العشرة ، واعتباره قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها ، وبنت قرارها على أن استقالة رشدي باشا تعتبر في حكم اجابة الطلبات التي طلبها الموظفون . وواضح أن هذه الذريعة طاهر بطلانها تماما ، ولكن الحقيقة أنه لم يكن بد من اقرار العشرة ، كمحاولة لتوحيد صفوف الموظفين من جديد ، بعد أن بات معظمهم في مكاتبهم فعلا . ولكن عمل لجنة الموظفين كان قد انتهى الى الأبد ، بعد صدور هذا القرار ، نتيجة للسياسة السيئة التي اتبعها محمد سعيد باشا ، رئيس الوزراء التالي ، نحوهم لاغرائهم بالابتعاد عن الاشتغال بالأعمال السياسية ، وصرفهم عن التفكير في المسائل العامة .

على أنه نظرا لأن فشل حركة الموظفين لم يكن من الممكن أن يتحقق بهذه الصورة التامة ، الا بتلك الوسيلة الغير متوقعة ، وهي انفراد عشرة من أعضاء لجنة الموظفين باتخاذ قرار مفاجيء بالعودة ، فليس أمرا بعيد الاحتمال أن أصبح التدبير الانجليزى كانت وراء هذا الحادث . والحقيقة

أنه كان يوجد من بين أعضاء لجنة الموظفين من يصلح لتنفيذ هذا الغرض، فقد ذكر الكاتب الانجليزى « تشيرول » ان البعض الأكثر تعقلا من أعضاء لجنة الموظفين ، خاصة ، كان قد أصابهم الخوف من استمرار اضراب الموظفين، وشعروا بأن هذه الحركة يقلت زمامها من أيديهم ، فعرضوا على رشدى باشا تأييدهم له اذا ما أصدر نداء آخر لا يكون موجها الى الموظفين فقط، بل الى الهيئات المضربة الأخرى بالعودة الى العمل . (١٧٠) وقد صدر هذا النداء فعلا ولكنه لم يؤد - كما مر بنا - الا الى إثارة غضب الموظفين ومعنى هذا أن بعض أعضاء لجنة الموظفين كلن مستعدا لانهاء الاضراب ، بل وعرض فعلا على رشدى باشا تأييده فى ذلك .

مهما يكن من أمر ، فإن الموظفين كانوا أول العائدين الى العمل من بين جميع المضربين ، وإن كان معظمهم كانت تسيطر عليه روح الاكتئاب والروح الانتقامية . (١٧١) وسرعان ما تبهم فى العودة الى العمل بقية الهيئات الأخرى المضربة ، فقد قرر المحامون العودة الى أعمالهم ، وطلبوا إعادة قيد اسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة ، كما عاد عمال المناير ، وعمال الترام فى القاهرة ومصر الجديدة الى أعمالهم فى أواخر إبريل أيضا . أما الطلبة فقد دعاهم النبى الى العودة الى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ولكنهم ظلوا على اضرابهم . فاصدر بلاغا فى نفس اليوم أنذر فيه بقتل « المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية » اذا لم يعد عدد كاف لفتحها فى يوم ٧ مايو ١٩١٩ . ولما لم يذعن الطلبة لهذا الانذار ، أعلن النبى اغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة فى العام التالى (١٧٢) .

وظل النبى عاجزا ، لمدة شهر كامل ، عن العثور على شخصية مصرية ذات مكانة تقبل مسئولية تأليف وزارة جديدة ، حتى قبل محمد سعيد باشا هذه المهمة فى يوم ٢١ مايو ١٩١٩ ، وهى الوزارة التى نعتها الاستاذ الرافعى بأنها « أولى الوزارات التى تألفت ، بعد الثورة ، على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها » .

انتهى اذن اضراب الموظفين نهاية غير متوقعة ، وأفسح بذلك السبيل لتأليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية . ولكن هذا الاضراب مع ذلك قد استطاع - كما يقول تشيرول - أن يهز كل معنى للاستقرار السياسى فى مصر . ذلك أن المقاومة السلبية التى قامت فى إبريل ١٩١٩ وبالرغم من أنها كانت قاصرة كلية على القاهرة ، الا أنها كانت حادثة ذات مغزى خطير أسفرت عنها نتائج كانت أدوم أثرا من تلك التى أسفرت عنها

ثورة مارس • فقد كشفت للمرة الأولى عن الاستياء الشديد ، الذى كان يتراكم فى بطء فى مقر الحكومة فى المصالح المختلفة،من السيطرة الانجليزية، وبذلك أضافت هذه الحركة قوة دافعة جديدة الى المعركة السياسية من أجل الفاء الحماية وتحرير مصر الكامل من الوصاية الانجليزية • علاوة على ذلك ، فان مثل هذا الحادث الذى لم يسبق له مثيل ، وهو اضراب الموظفين بالاشتراك مع اضراب المحامين وتلاميذ المدارس الثانوية وطلبة المدارس العليا ، انما كان فى الحقيقة ضربة وجهت الى مبدأ السلطة كله لا يمكن أن يبرأ منها مجتمع بسهولة أو فى وقت قصير • ومع أن المقاومة السلبية قد انهارت ظاهريا تحت ضغط الأحكام العرفية ، الا أنها فى الواقع قد هزت الحكومة المصرية هزا • وقد استطاعت الروح التى دفعت إليها أن تبرا سريعا من سقطتها لتخلق وضعا جديداً عجزت أية تغييرات وزارية فى القاهرة ، منذ ذلك الوقت ، عن مصالحته • فبدفع الوزارة المصرية الى الاستقالة ، ضعفت قيمة تلك النظرية التى ظلت قائمة الى ذلك الحين منذ بداية الاحتلال البريطانى ، وهى أنه طالما كانت الوزارة المصرية تعمل فى جميع المسائل الهامة طبقا للنصيحة البريطانية ، فان السلطة البريطانية لا تتعاون معها فقط ، بل وتبنيها أيضا من تأييدها ما يتيح لها ممارسة سلطتها فى البلاد • ذلك أن رشدى باشا كان قد قدم استقالته ، ليس كنتيجة لخلاف مع الحكومة البريطانية أو لعدم اتباعه نصائحها،وانما استقال لأن القوة التى كان يحركها حزب الاستقلال (الوفد) كانت اكبر منه • وبذلك أصبح الاحتفاظ بالسيطرة البريطانية منذ ذلك الوقت مسألة مباشرة بين الانجليز والوفد ، وأصبح الوزراء المصريون رؤساء ادارات فقط يقتصر عملهم على تنفيذ الأعمال الروتينية ، ولا يملكون أى نفوذ فى الحياة السياسية العامة • (١٧٣) وفى الحق أنه بعد استقالة رشدى باشا ، أخذت تظهر فى الحياة السياسية المصرية ما أطلق عليها اسم الوزارات الادارية وهى التى كانت أولاها وزارة محمد سعيد باشا ، بينما تركت السياسة والأعمال السياسية للوفد يحركها من باريس كما يشاء •

حواشي الفصل الثاني

ليرة ١٩١٩

- ١ - عبد الرحمن الرافعي : ليرة ١٩١٩ ج ١ ص ١٥٢
- ٢ - نفس المصدر ص ١٥٢
- ٣ - فكرى ابانلة : المصاحف الباقي ص ٤٤ - ٤٥ (كتب للجميع)
- ٤ - لوتروب مستودارد : حاضر العالم الإسلامى ، ترجمة هاج نوبى ، تعليق شبيب ارسلان ، ج ٢ القلعة ١٣٤٣ ص ١٦٤
- ٥ - احمد شفيق : الرجوع السابق ص ٣٦٧ ، ٣٣٩
- ٦ - سيد قنديل : ليرة ١٩١٩ ص ٧٢
- ٧ - الرافعي : الرجوع السابق ص ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٥٤ - ١٥٥
- ٨ - سحر فالتين تشيول : الرجوع السابق : ص ١٦٨
- ٩ - دكتور هيكل : الرجوع السابق ص ٢٤ ، ٢٥ - ٢١
- ١٠ - ديرة شفيق وابراهيم بيده : تطور النهضة النسائية في مصر ص ١٤
- ١١ - تشيول : الرجوع السابق ص ١٦٥ - ١٦٧
- ١٢ - ديرة شفيق وابراهيم بيده : الرجوع السابق ص ١٥
- ١٣ - تشيول : نفس المرجع ص ١٦٧
- ١٤ - نفس المصدر ١٣٦ - ١٢٧
- ١٥ - احمد شفيق : الرجوع السابق ص ٢٥٢
- ١٦ - نفس المصدر والكتاب
- ١٧ - الرافعي : الرجوع السابق ص ١٣٦
- ١٨ - احمد شفيق : الرجوع السابق ص ٣٦١
- ١٩ - الرافعي : الرجوع السابق ص ١٣٦
- ٢٠ - نفس المصدر : ص ١٥٤

- ٢١- نفس المصدر ص ١٢٢ - ١٢٥
- ٢٢- نفس المصدر ص ١٢٩
- ٢٣- نفس المصدر ص ١٢٧
- ٢٤- تشيرول : المرجع السابق ص ١٨٠
- ٢٥- قانون رقم ٨٠ . . الخ تقرير اللجنة التخصصية المنتدبة لمر ص ٢٤٥
عامود ٢
- ٢٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٦
- ٢٧- نفس المصدر ٢٧٦
- ٢٨- الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٥ - ١٦٧
- ٢٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩
- ٣٠- نفس المصدر ص ٢٨٠
- ٣١- الرافعي : المرجع السابق ص ١٩٦ - ١٩٧
- ٣٢- الرافعي : المرجع السابق ج ١ ص ١٧٠ ~ ١٧١ ، ج ٢ ص ٥٦ - ٥٨ . وقد
تم اعدام ٣٤ شخصا من المشتركين في قتل الثمانية عبيط والجنود الانجليز في
القطار في ديروط وديرماس .
- ٣٣- الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٦٠ - ٦١
- ٣٤- نفس المصدر ج ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص
٢٩٨
- ٣٥- الرافعي : نفس المرجع ص ١٦٠
- ٣٦- فكرى ابالة : المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٨
- ٣٧- الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٠ - ١٧١
- ٣٨- نفس المصدر ص ١٧٠
- ٣٩- فكرى ابالة : المرجع السابق ص ٥٥
- ٤٠- Sabry, M. ; La Révolution Egyptienne, II Partie P. 21
- ٤١- نفس المصدر ص ٢٤
- ٤٢- الرافعي : المرجع السابق ١٦٦
- ٤٣- دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢٩

٤٤- الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٩ - ١٧٠ . وقد ذكر رياضي الجمل في مذكرته الى سينوت حنا بك : ان أحد الضباط الانجليز طلب منه في أثناء محاكمته أن يعترف أمام القضاة بأن « الحركة الحالية إنما هي حركة إسلامية ، ولكنه لم يشترك فيها - وهو قبطي - الا لكي يحمي أجوانه الإنباط من اعتداءات المسلمين، وأعاد هذه الاقتراحات عليه أمام القائد العام ، غير أنه رفض ورفضاً باتاً . وكان هدف النائب العام الرئيسي في محضر الاتهام ان يؤكد في النهاية أنه توجد علاقات بين الحركة الوطنية وبين تركيا ، منذ عرابي حتى موت مصطفى كامل وتكوين الوفد المصري ، وذلك حتى يعطي تلك الحركة صبغة تركية . (دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢٩ - ٣٥ ، دكتور يوسف خليل : المرجع السابق ص ٢٠٩ - ٢١٠)

٤٥ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٦٩ - ١٧٠ .

٤٦- دكتور صبرى : المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٩ .

٤٧ - الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٦١ .

٤٨ - نفس المصدر ج ١ ص ١٦٢ ، أحمد بهاء الدين : انام لها تاريخ ص ٩٢ - ٩٦ . (كتاب روز اليوسف)

٤٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ ، العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

٥٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٤ .

٥١ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٧٨ .

٥٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

٥٣ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ .

٥٤ - قانون رقم ٨٠ . الخ تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمرص ٢٤٦ عامود ١ .

٥٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٠٨ .

٥٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ ، من تقرير الوفد الى الجنرال التبي في ٢٠ مارس ١٩١٩ .

٥٧ - نفس المصدر والكان .

٥٨ - نفس المصدر ص ٣٦٤ .

٥٩ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٤ .

٦٠ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٤٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٠٤ . تقرير الوفد السالف الذكر .

٦١ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ .

- ٦٢ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ .
- ٦٣ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٢٠ - ٣١ .
- ٦٤ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- ٦٥ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٠ .
- ٦٦ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٠١ .
- ٦٧ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٨٧ - ١٨٨ ، بلدة الشبانات بمركز الزقاق ، وقد عاقب الإنجليز أهلها ، لقتل أحد الجنود الهنود على مقربة منها ، باجلائهم منها ، واهراق بيوتها ، واستمرت النار مشتتة يومين (الرافعي : المرجع السابق ج ١ ص ٢٠٠) .
- ٦٨ - لورد لويد : المرجع السابق ٣٠٢ - ٣٠٣ .
- ٦٩ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ ، تقرير الوفد السالف الذكر ، المقاد : المرجع السابق ص ٢٤٦ .
- ٧٠ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٣ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٣ ، الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٢ - ١٨٣ .
- ٧١ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٥ - ٣٠٥ .
- ٧٢ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٤ ، نيومان : المرجع السابق ص ٢٢٢ ، الأهالي في ٢ أبريل ١٩١٩
- ٧٣ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٤٢ - ٣٤٤ .
- ٧٤ - ونجت : المرجع السابق ص ٢٤٣ ، مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٤ .
- ٧٥ - الجنود : المرجع السابق ص ٢٤٦ .
- ٧٦ - مارشال ويفل : المرجع السابق ص ٤٤ - ٤٥ .
- ٧٧ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٣٠٤ .
- ٧٨ - نفس المصدر ص ٣٠٧ - ٣٠٩ .
- ٧٩ - تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٦ .
- ٨٠ - نفس المصدر والكتاب .
- ٨١ - نيومان : المرجع السابق ص ٢٣٩ .
- ٨٢ - محمود أبو الفتح : مع الوفد المصري ص ١٨ .
- ٨٣ - دكتور محمد انيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، المراسلات

المرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي (١٩٦٣) ص ١١ حاشية ١ . وقد ضمت لجنة الوفد المركزية الى اعضائها على توالي الايام وتدرجيا - حضرات الآتية اسمائهم : عبد الخالق مذكور باشا (عضو الوفد) ، ومحمد كامل جلال باشا ومحمد محفوظ باشا ، وكامل بك بطرس ، والدكتور احمد بك السيد ، والدكتور معجوب ثابت ، والدكتور حبيب بك خياط ، وحسين بك عبد القفار ، وطوى الجزار بك ، ورأغب مطية بك ، وعلى المتزلاوى بك ، والسيد حسين القصب ، واحمد بك الشيخ ، وفهمي بك ويصا ، وحسين بك الشريسي ، ومحمد زكى بك عبد الرازق ، وعلى بك اسماعيل ، وصاروفيم بك عبيد ، وفؤاد بك سلطان ، وعبد الواحد بك الكويل ، ومحمود بك عبد النبي ، وعثمان بك سليم ، وسام بك السيد ، وعبد الحكيم بك العلالي ، وعبد الرحمن بك محمود ، ومحمد بك أبو جازية ، وبسيونى بك الخطيب ، وحسين بك هلال ، وعبد الستار بك الياسل ، (مذكرات عبد الرحمن فهمي . مطبوع ، ملف ١ ص ٢٧٤) نقله الدكتور محمد انيس : نفس المصدر والكتاب .

٨٤ - الاحرام في ١٨ أغسطس ١٩٢٠ .

٨٥ - احمد شفيق : الحولية السادسة ص ٥٢٧ .

٨٦ - نظام لجان الوفد الانتخابية للنسب السيد زيب بالقاهرة (مطبعة المطول الملكية بشارع معهد طى بالقاهرة) .

٨٧ - المرجع السابق . وكانت لجان الوفد تنقسم الى لجان اصلية وفرعية وانتخابية .

٨٨ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٧ مارس ١٩٢٠ ، دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٢٠٢ .

٨٩ - نفس المصدر ص ٧ - ٩ .

٩٠ - صالح طى عيسى السودانى : الاسرار السياسية لابطل الثورة المصرية وآراء الدكتور معجوب ثابت ، ص ٢٥ ، ٣٦ - ٣٧ .

٩١ - الاحرام في ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٠ من وشاية عبد الظاهر السمالوطى امام المحكمة العسكرية ضد عبد الرحمن فهمي بك في قضية جمعية الانتقام .

٩٢ - الاخبار في ١٨ أغسطس ١٩٦٣ ص ٤ .

٩٣ - دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٥ - ١٧ .

٩٤ - نفس المصدر ص ٤٩ ، ٧٩ ، ١١٧ .

٩٥ - الاحرام في ٣ أغسطس ١٩٢٠ ، وشاية عبد الظاهر السمالوطى السابقة الذكر

٩٦ - الاخبار في ١٧ أغسطس ١٩٦٣ .

٩٧ - الاخبار في ١٠ أغسطس ١٩٦٣ عن مذكرات سعد زغلول .

٩٨ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ ، ١٧ يناير ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ١٨١ ، ١٨٤ .

- ٩٩ - الرافعي : المرجع السابق الذكر ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ ، ٩٩ - ١٠١ ، ١١١ - ١١٢ .
- ١٠٠- من عبد الرحمن فهمي لسعد زغلول في ٢٨ ، ٣١ يناير ١٩١٩ ، ١ ، ٥ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ، الاخبار ، ٢٥ أغسطس ١٩٢٢ .
- ١٠١- من عبد الرحمن فهمي لسعد زغلول في ٢٢ أغسطس ، ١٨ أكتوبر ١٩١٩ دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ١٢٩ ، ١٥٢ - ١٥٣ .
- ١٠٢- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٢ يولية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٢ .
- ١٠٣- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٣ يولية ١٩١٩ نفس المصدر ص ٦٢ .
- ١٠٤- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول أكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٥٤ .
- ١٠٥- الاهالي في ٢٠ ابريل ١٩١٩ .
- ١٠٦- نفس المصدر في ١٨ ابريل ١٩١٩ .
- ١٠٧- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ ابريل ١٩٢٠ ، دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٢١٦ .
- ١٠٨- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٧ يناير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٨٧ - ٨٨ .
- ١٠٩- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ ، نفس المصدر ١٨٥ - ١٨٦ .
- ١١٠- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ ، ٢ ابريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢١٢ ، ٢٠٩ .
- ١١١- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ ابريل ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ١١ ابريل ١٩٢٠ ، نفس المصدر ص ٢٠٨ ، ٦٠٥ .
- ١١٢- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٧٣ .
- ١١٣- الاحرام في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٤- نفس المصدر في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .
- ١١٥- الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦ .
- ١١٦- الاحرام في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٧- نفس المصدر في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٨- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ، ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١١٩- الرافعي : المرجع السابق ص ٦٧ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧١٧ - ٧١٨ ، تهجد ج ١ دكتور مجيد انيس : المرجع السابق ص ٩٨ ، الاخبار في ١٩ أغسطس ١٩٢٢ .

- ١٢٠- الأهرام في ١٧ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٢١- نفس المصدر في أول أكتوبر ١٩٢٠ .
- ١٢٢- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٣- نفس المصدر في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٤- نفس المصدر في ٢٦ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٥- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٦- دكتور محمد أنيس : نفس المرجع ص ١٩ ، وقد أورد محمد الشافعي البنا في ذكرياته عن السجن ، أنه تقابل مع عبد الرحمن فهمي وسأله : « هل هذه القضية حقيقية مدبرة ؟ فاجاب : نعم ، ولا ظل للحقيقة فيها .. » (العمري في ٢٦ أغسطس ١٩٢٨ ، المقالة (١٧) من سلسلة مقالات « ١٧ سنة في السجن » ، بقلم محمد الشافعي البنا) .
- ١٢٧- الأهرام في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٢٨- نفس المصدر في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٢٩- نفس المصدر في ٢٣ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٣٠- نفس المصدر في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٣١- نفس المصدر في ٢ أغسطس ١٩٢٠ .
- ١٣٢- نفس المصدر في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٣٣- صالح طي عيسى السوداني : المرجع السابق ص ٥٨ .
- ١٣٤- الأهرام في ١٢ سبتمبر ١٩٢٠ .
- ١٣٥- الأهرام في ١٦ مايو ١٩٢١ ، مقال للاستاذ فكري أبابكة بعنوان «مضفر صالح» .
- ١٣٦- الاهالي في ١٩ ابريل ١٩١٩ .
- ١٣٧- الأهرام في ٢٣ أغسطس ١٩٢٠ من شهادة محمد لطفى المسلمي ، رئيس فرع جمعية الانتقام في القاهرة أمام المحكمة العسكرية .
- ١٣٨- الأهرام في ٢٩ يوليو ١٩٢٠ .
- ١٣٩- محمد ابراهيم الجزيري : سعد زغلول ص ٤٢ (كتاب اليوم) .
- ١٤٠- الأهرام في ٢٨ نوفمبر ١٩١٩ من مقال للاستاذ فكري أبابكة بعنوان «المنوع الدخول»
- ١٤١- الأهرام في ١٣ يونية ١٩٢٢ من مقال للاستاذ فكري أبابكة بعنوان «يوم الحساب» .
- ١٤٢- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ ، دكتور أنيس : المرجع السابق ص ١٥٤ .

- ١٤٣- دكتور حسين خلاف : نقابات العمال في مصر . مجلة كلية الحقوق ، السنة الثانية العدد ٣ سنة ١٩٤٥ ص ٤٢٢ .
- ١٤٤- الأهرام في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ .
- ١٤٥- مصطفى أمين : عمالة والزام ، ص ١٥ (كتاب اليوم ، الطبعة الثانية) .
- ١٤٦- الرافعي : المرجع السابق ج ١ ص ١٨٧ .
- ١٤٧- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٢ .
- ١٤٨- نفس المصدر ص ١٩٨ .
- ١٤٩- نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٧ .
- ١٥٠- محمود عزى : الأيام المائة ص ١٠ - ١١ .
- ١٥١- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٨ - ١٩٩ . وقد ذكر تشيرول أن الموظفين قد حددوا يومين فقط للإضراب . ولكن الكتاب المصري يجمعون على أنها كانت ثلاثة أيام . ويظهر أن يوم الجمعة الذى وقع بين أيام الإضراب هو السبب في اعتقاد تشيرول السالف الذكر .
- ١٥٢- الاهالى في ١١ أبريل ، ٥ مايو ١٩١٩ .
- ١٥٣- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- ١٥٤- نفس المصدر والكتاب .
- ١٥٥- الرافعي : المرجع السابق ص ١٨٨ .
- ١٥٦- تشيرول : المرجع السابق ص ١٩٩ .
- ١٥٧- الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ص ١٣ .
- ١٥٧ مكره- هوريت الوزارات الإدارية التالية على هذا الأساس و : أن تشكيلها كان يفيد الاعتراف بالحماية
- ١٥٨- نفس المصدر ص ١٣ ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٣١ .
- ١٥٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٣١ - ٣٣٣ .
- ١٦٠- تشيرول : نفس المرجع ص ٢٠١ .
- ١٦١- صالح على عيسى السوداني : المرجع السابق ص ٦٣ .
- ١٦٢- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٤٢ - ٢٤٧ .
- ١٦٣- دكتور احمد بيلي : عدلى باشا ص ١٣٣ .
- ١٦٤- صالح على عيسى السوداني : المرجع السابق ص ٥٤ .

- ١٦٥- الرافعي : المرجع السابق ص ١٤ .
- ١٦٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٢٢ - ٢٢٦ ، ٢٤٠ - ٢٤١ .
- ١٦٧- تسيول : المرجع السابق ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
- ١٦٨- الرافعي : المرجع السابق ص ١٦ - ١٧ .
- ١٦٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٠ .
- ١٧٠- تسيول : المرجع السابق ص ٢٠٠ .
- ١٧١- نفس المصدر ص ٢٠٤ .
- ١٧٢- الرافعي : المرجع السابق ص ١٩ .
- ١٧٣- تسيول : المرجع السابق ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

الفصل الثالث

معركة الحماية

١ - نضال الوفد في أوروبا وأمريكا

بينما كانت أرض مصر تهتز تحت أقدام الاحتلال ، وتضطرب بالقلقل السياسية ، ويدور فوقها الصراع بين القوى الوطنية التي يمثلها الوفد ولجنته المركزية ، وبين القوى المعادية من الانجليز والحاثئين والمتمردين والمخالفين ، كان الوفد في أوروبا يخوض غمار معركة مريرة يائسة ضد الحماية .

فعلى أثر فرار الافراج عن سعد زغلول باشا ورفاقه والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى باريس ، سارع الوفد فى القاهرة الى تنظيم نفسه ، فقرر ان يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : على شعراوى باشا وسينوت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى بك . على أن ينضم اليهم فى مالطة المعتقلون وهم : سعد زغلول باشا ومحمد محمود باشا وحيد الباسل باشا واسماعيل صدقي باشا (١) . ولتميز جهوده بالمال فتح باب التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب فى منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجمع فى المقاهى والمنشآت . وشملت حركة التبرعات الفقراء والأغنياء على السواء ، فتبرع عاشور باشا بعشرة آلاف جنيه ، والأمير يوسف كمال بالفين ، وتبرع غيرهم على هذا المنوال حتى جمعت له أموال طائلة فى مدة قصيرة (٢) . ثم ألفت اللجنة المركزية للوفد وتولى رياستها محمود سليمان باشا (٣) ، كما ذكرنا .

وقد غادر الوفد البلاد فى يوم ١١ ابريل ١٩١٩ ، واتخذ له هيئة سكرتارية تتألف من محمد بك بدر والمسيو جورج دوماني للقسم الفرنسى ، وحضرات الحامين ويصا واصف بك وعزيز بك منسى وعلى بك حافظ رمضان . وقد طلب الثلاثة الآخرون أن يضموا الى الوفد كأعضاء ، وجرى المناقشة بين أعضاء الوفد فى هذا الأمر ، فرفض طلبهم ، ولكن تقرر أن يسمى الثلاثة مستشارين . وقد عدل هذا القرار فيما بعد بالنسبة لويصا واصف بك فجعل عضوا (٤) .

ثم عمل الوفد على تنسيق أعماله وتنظيمها بعد وصوله الى فرنسا ،
قائف ثلاث لجان : الأولى للمالية انتخب لها معالى رئيسه وامين الصندوق
شعراوى باشا وعبد اللطيف المكباتى . والثانية للنشر ، وأعضاؤها
اسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز بك فهمى والدكتور حافظ عفيفى بك
وويصا واصف بك . والثالثة للحفلات ، وأعضاؤها اسماعيل صدقى
باشا وحسين واصف باشا وجورج خياط بك . ونيطت السكرتارية
بمصطفى النحاس بك ، يدون كل ما يحدث فى الجلسات من مناقشات
وقرارات . وتولى السكرتارية العامة محمد بك بدر ، وكانت مهمتها تنفيذ
قرارات الوفد (٥) .

وعندما وصل الوفد الى باريس فى ١٩ ابريل ١٩١٩ ، كان على
يقين من نجاح مقصده : أليس يحل فى حقيقته مطالب الشعب المصرى
ممزقة بالحجج والمستندات ؟ وأليس تتوفر فيه كل مزايا الانابة الشعبية
اذ لم تجمع أمة على انتداب وفدها بكل طبقاتها كما أجمعت الأمة المصرية ؟
ثم انه كان يروج الحير الكثير من الدعوة الولسنية ، ويعلق آملا كبيرا على
استفادة مصر من تطبيق حق تقرير المصير (٦) . وكان قد رسم خطة
عمله بحيث يبدأ أولا بمقابلة المستر ولسن ، الذى كان يعتقد أنه هو
رأس المؤتمر ودعامته ، وذلك ليستميله الى تأييد مطالب المصريين . ثم
يتبع هذه الخطوة بالتقدم رأسا الى المؤتمر فيضمن نجاح مهمته .

هكذا كان الوفد يعتقد فى سهولة تنفيذ خطته . وهو اعتقاد نابع
من عدالة القضية التى كان يعالجها ، ولكنه نابع أيضا من عدم دراية
بخفايا الصراع السياسى الدولى الذى كان يدور اذ ذاك على مسرح مؤتمر
الصلح بين المدرسة المكيافيلية القديمة التى كانت تقودها فرنسا
وانجلترا ، والمدرسة الجديدة المثالية التى كان يقودها ولسن . فلقد كان
انتهاء الحرب العالمية بهزيمة الامبراطوريات الأربع الكبرى فى العالم
وهى : روسيا وألمانيا والنمسا وتركيا ، مؤذنا بنشوب صراع شديد بين
الدول الاستعمارية المنتصرة ، على اقتسام الغنائم والأسلاب . وكانت هذه
الدول قد عقدت فيما بينها المعاهدات السرية فى غمرة الحرب لاجتذاب
الدول الحليفة الى صفها ، ولاقتسام أملاك الدول المعادية عند تحقيق
هزيمتها . وكانت هذه المعاهدات السرية التى عقدها الحلفاء غامضة
مبهمة متناقضة . وقد فطن الرئيس ودر ولسن ، رئيس الولايات المتحدة ،
عقب انضمام أمريكا الى صفوف الحلفاء فى ١٩١٧ ، الى مبلغ ما تورطت فيه
بريطانيا وفرنسا وسائر الحلفاء من عقود ومحالفات وتصريحات يناقض

بعضها بعضا ، فنص في النقطة الأولى من بنطه الأربع عشرة التي أعلنها على الملأ في يناير ١٩١٨ على وجوب قيام العلاقات الدبلوماسية على أساس من الصراحة والعلانية ، وعدم استخدام الدبلوماسية السرية في مفاوضات الدول في المستقبل .

لم يعلن الحلفاء رسميا موافقتهم على هذه النقط . كما أنهم لم يتعهدوا بمراجعتها . ولم تلبث هذه المبادئ أن أخذت تصطبغ بمطامع فرنسا في أوروبا وفي الشرق الأوسط ، وتصطبغ بمطامع إنجلترا في مصر وأمالك الدولة العثمانية . كما أخذت مطامع كل دولة تصطبغ بمطامع الدولة الأخرى ، فقد كان كل هم كليمنصو أن ينتقم من ألمانيا ويقتص أطرافها ويحطم اقتصادياتها ويقضى على جيشها ، كما كان يريد تقسيمها ، والخروج بفرنسا أقوى دولة في أوروبا . بينما كان لويد جورج يرغب في تخفيض قوة ألمانيا الحربية على شريطة ألا يؤدي هذا التخفيض إلى تفوق فرنسا الحربي في أوروبا . وكان يعارض في تقسيم ألمانيا حتى تبقى شوكة في ظهر فرنسا تحد من غرورها . وبينما كان الدكتور ولسن يواجه دسائس هذين السياسيين وانشغالهما بتقسيم الأسلاب ونهب المستعمرات حتى أصبحت مسائل السلم الدولية في المرتبة الثانية ، كان هو نفسه يعاني من ضعف موقفه الناشئ عن المعارضة الشديدة التي كان يلقاها في الولايات المتحدة لعصبة الأمم حتى لقد أخذ نفوذه في المؤتمر يضعف يوما بعد يوم ، ولم تعد له الكلمة المسموعة ، كما كان متوقعا .

وعلى هذا فقد كان من السهولة بإمكان القسبة لانجلترا أن تحصل على اعتراف الدول بحمايتها على مصر . في وسط صراع المطامع الذي كان يجري في حومة مؤتمر الصلح ، كان من اليسير عليها أن تمنح أشياء مقابل أشياء ، وتتنازل عن أطماع مقابل تحقيق أطماع . ولم تكن المسألة المصرية بالأهمية التي كانت عليها قبل ، فمنذ أن عقد الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا في ١٩٠٤ ، كان مركز إنجلترا في مصر - كما يقول « لانكزوفسكي » - مسلما به لدرجة أنه لم ترد بشأنه أية نصوص في المعاهدات السرية التي عقدها الحلفاء إبان الحرب . ولم يكن في وسع الدكتور ولسن اغضاب إنجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر ، أولا - لأنه كان بحاجة إلى مساندتها في الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية في أوروبا . وثانيا - لأن إنجلترا كانت حليفة اليابان التي كانت تخشاها الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون إذ ذاك يطالبون

بكيوتشماو Kiaw Chaw وعبرها في الشرق الأقصى - وثالثا - لأن ولسن كان يزداد انزعاجا في المؤتمر : فقد عارض مطامع إيطاليا في فيومى Fiume ، وصرح بأن مثل هذا الطلب يناقض المبادئ التي حاربت الولايات المتحدة من أجلها ، وتسبب عن ذلك انسحاب الوفد الإيطالي وعودته الى بلاده . ورابعا - لأنه كان في وسع انجلترا أن تقرى الدكتور ولسن على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، بأن تدخل في روعه أنها تنوى أن تمنح المصريين قسما من الاستقلال الداخلي وأن المصريين قد أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد المصالح الأوروبية . - كما تدل على ذلك عبارات الاعتراف الرسمي الأمريكي بالحماية - (٧) .

ومكثا عندما سمحت انجلترا لسعد زغلول وأعضاء الوفد بالذهاب الى مؤتمر الصلح ، كانت قد أعدت للأمر عدته بحيث تلحق بالوفد هزيمة منكرة هناك . وكانت أول ضربة تلقاها الوفد هي : اعتراف الدكتور ولسن بالحماية . فبعد وصوله الى باريس بثلاثة أيام ، أى في يوم ٢٢ ابريل ١٩١٩ ، وهو نفس اليوم الذى قدم فيه الى ولسن كتابا يطلب فيه اليه مقابلته ليعرض على مسامحة ظلامة مصر . كانت دار الحماية بالقاهرة تذيب بلاغا أوردت فيه كتابا تلقت من معتمد الولايات المتحدة بمصر يفيد بأن « الرئيس ولسن يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ » . ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف ، فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك ، وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يخص حقوق الولايات المتحدة . وهذه المناسبة قد كلفت بأن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي على أنهما ينظران بعين الأسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالاتجاه الى القوة والشدّة . » (٨)

روح أعضاء الوفد بهذا الاعتراف بالحماية من صاحب مبدأ حق تقرير المصير . حتى لقد بدا لسعد زغلول لأول وهلة أن العمل في باريس لا يجدى ، وأن تركيز العمل في مصر أجدى والزم . وكان وقع الصدمة في نفوس أعضاء الوفد الآخرين أفدح . (٩) والحق لقد انهار ، باعتراض الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، جزء كبير من خطة الوفد التي كانت تعتمد على مبدأ حق تقرير المصير في الحصول على الاستقلال . فإذا كان الدكتور ولسن قد تنكر لمبادئه ، فكيف يرجى إذن أن تخلص لها دول الاستعمار ؟ . على أن باب مؤتمر الصلح بالرغم من ذلك كان لايزال

مفتوحاً ، ولم يكن ثمة مجال للياس المطلق ، ومن ثم فقد سارع الوفد
بارسالة احتجاج الى الدكتور ولسن ، ثم قدم في ٢٨ ابريل مذكرة الى
مؤتمر الصلح ليسمح له بعرض آقواله عليه ، واستند في أحقية مطالبه
الى الاسس الآتية :

أولاً - اذا كان الاشتراك في الحرب هو الشرط الذى يبيح للامم
رفع صوتها في المؤتمر ، فان هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقاً تاماً ،
اذ أنها في الوقائع أعلنت في ٥ أغسطس ١٩١٤ أنها في حالة حرب على
المانيا .

ثانياً - يقتضى إلغاء السيادة التركية ، وهو الأمر الذى نشأ عن
الحرب ، تغييراً في حالة مصر السياسية التى قررتها معاهدة ١٨٤٠ -
وهذا التغيير لا يمكن ادخاله الا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر
السياسى ، ولا يصح إجراء هذا التغيير في غيبة المصريين .

ثالثاً - سمح المؤتمر المقاطعات التى فصلت عن تركيا بسبب الحرب ،
وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها فيكون من حق مصر أن يسمع
صوتها ، وهى البلد ذو المدنية العتيقة الذى لو لم ترغمه الدول الأوروبية
على قبول السيادة العثمانية لكان الآن بلداً مستقلاً منذ قرن . (١٠)

على أن الضربة الكبرى التى أعدها الانجليز للوفد لم تلبث أن هوت
سريعاً . ففي ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين
الألمان ، وفيها المواد التى تحتج على المانيا الاعتراف بالحماية البريطانية .
(المواد من ١٤٧ - ١٥٤) . وتتضمن بإيجاز الاعتراف بالحماية والتنازل
عن الامتيازات في القطر المصرى وتوافق على نقل السلطات المخولة لتركيا
موجب اتفاقية ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس الى انجلترا . وقد
نشرت الصحف الانجليزية فعلاً في أول مايو - أى بعد يومين من تقديم
الوفد طلبه لمؤتمر الصلح - موجز ما سيُرد في معاهدة الصلح خاصاً
بمصر . وثبت صحة ما أوردته في ٦ مايو ، عندما سلمت شروط الصلح
رسمياً الى الألمان في قصر تريانون ، ونشر الموجز الرسمي لنصوصها . (١١)
وهكذا قبل أن تمضى ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد الى باريس
لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، كانت آماله قد انهارت تماماً ،
وكسبت انجلترا اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر .

كان بسبب هذه الحيلة الفادحة التي منى بها الوفد ، وانهيار آماله في مؤتمر الصلح ، أن نشأ موقف جديد كان على الوفد مواجهته ، وهو : هل انتهت مهمة الوفد ؟ وفي بداية الأمر تناوب الياس الجميع فكتب سعد زغلول باشا الى محمود سليمان باشا في ١٣ مايو يقول : « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة في وجوهنا ، كل الجهود والمساعى لم تؤد الى نتيجة . في النص التمهيدى لمحادثات الصلح اعترف الألمان بالحماية ٠٠ » (١٢) ، وفي جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ أعلن سعد زغلول بأسه قائلا : « ان مهمة الوفد قد انتهت ، ولم يبق أمل في الحصول على الاستقلال التام ، وان كل قول عدا ذلك يعد مغالطة ، وان عمل الوفد الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة » (١٣)

على أن الوفد لم يكن ليستطيع ان يعلن هذا الياس دون أن يعلن معه أنه عائد الى مصر ليتولى قيـادة الثورة . وهذا الاعلان الأخير ليس بالأمر الهين بعد الاعتراف الدولي بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مقررة في معاهدة عالمية ، لا مجرد ضرورة لجأت اليها انجلترا تحت ضغط ظروف الحرب . (١٤) ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الأحكام العرفية مازال سارية في مصر ، وهذا يعد من حرية الوفد في العمل اذا عاد الى مصر ، أما في أوروبا ، بعيدا عن قبضة الحكم العرفي ، فقد كان أمامه المجال فسيحا لخدمة القضية ، اذ يمكنه أن يتخذ من باريس مركزا لدعاية أكثر اثارة للمشاعر الوطنية في صدور الجماهير من أية دعاية قام بها قبل سفره . (١٥) ومما لا ريب فيه أن عودة الوفد الى مصر بعد كل القيامة التي أقامتها الأمة لتمكين أعضائه من السفر ، انما هي خيبة اليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تبنس الأمة من رجائها وتشككها في دعائها وتعمل بالتفرقة بين صفوفها . (١٦)

على أن بعض رجال الوفد لم يجد في هذه الأمور ما يفري باستمرار الوفد في مهمته ، فقد أصر عزيز منسى ، مستشار الوفد على أن الوفد انما قدم للسعى لدى مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه ، أما وقد بت المؤتمر في الأمر ، فقد انتهت المهمة التي جاء لاجلها الوفد ، ووجب عليه أن يعود الى مصر ليبلغ الأمة نتيجة مسعاه (١٧) . أما على حافظ رمضان بك فقد رأى أن « لا أمل ولا عمل وأن على الوفد أن يسعى للمفاوضة في الاستقلال الداخلى » (١٨) وكان حسين واصف باشا من نفس هذا الرأي ، وقد اقترح على زملائه السفر الى انجلترا لمواالة العمل السياسي هناك ، وعرض نفسه ليكون واسطة بين الوفد والمستتر بلفور

وزير خارجية إنجلترا والسفير مالت السفير الانجليزي في تركيا . ولكن الوفد رفض ذلك ، فقدم استقالته من عضويته في أواخر شهر يونيو ١٩٠٦ وقد كان هذا العرض الذي قدمه حسين واصف باشا ، بالاتفاق مع اسماعيل صدقي باشا . وقد اتفقا مع رجل يسمى صباغ كان موظفا عند البرنس حسين على أن يعرض وساطته أيضا بين المستر بلفور وسعد ، ولكن سعد باشا رفض ذلك . (٢٠) وكان محمود بك أبو النصر منضما في الرأي الى حسين واصف باشا واسماعيل صدقي باشا ، ويرى ضرورة « السعي بدون توان في الحصول على أقصى ما يمكن من الحرية والحكم الذاتي » . (٢١)

وقد انفجر الخلاف بين صدقي باشا ومحمود أبي النصر بك من جهة ، وبين سعد زغلول باشا وأعضاء الوفد الآخرين من جهة أخرى عندما وصلت الى الوفد معلومات عن فظائع القوات العسكرية البريطانية في مصر في حوادث نزلة الشوك والعزيرة ، وقد وصلت الى الوفد كاملة من عبد الرحمن فهمي مدعومة بالصور والمستندات فلما أراد الوفد نشرها على العالم المتدين ، اعترض صدقي باشا ومحمود أبو النصر بك اعتراضا شديدا بحجة أن « طبع ما ارتكبه بعض شرار من الجيش البريطاني في جهات القطر ابان الثورة الأخيرة من حوادث الاعتداء على الأموال والأنفس والأعراض وطبع هاتيك الفظائع بمعرفة الوفد في انحاء الممالك وعلى أعضاء مجلس السناتو الأمريكى وبين جدران مؤتمر السلام بعد ما انتهينا منه وانتهى منا ، عمل كهذا في الوقت الحاضر لا يتفق مع مصلحة الأمة المصرية ولا مع مهمته » . وقد بين صدقي باشا أنه اذا كان الغرض من عرض هذه الأعمال على مؤتمر الصلح الوصول الى اشتغاله مجددا بالمسألة المصرية فان هذا الغرض لا يمكن تحقيقه الآن ، حيث قد طوى الكتاب باقرار ألمانيا نهائيا على الحماية التي وافق عليها المؤتمر ، ومن غير المعقول أن يعاد البحث في أمر الاستقلال بناء على أن الانجليز لم يحسنوا معاملة المصريين أثناء ثورتهم . واذا كان الغرض من الاذاعة حمل مجلس الشيوخ الأمريكى على عدم التصديق على معاهدة الصلح والأخذ بيد المصريين في قضيتهم ، فان هذا الأمل ضرب من الوهم والخيال . فان قرار المجلس في هذا لا يؤدي الا الى شيء واحد وهو أن أمريكا لا تلزم ألمانيا بالتصديق على حماية الانكليز على مصر . وقد تمهدت ألمانيا من قبل بالتصديق على تلك الحماية ، اذ وقعت على معاهدة الصلح مع الحلفاء الثلاثة والعشرين . على أن أمريكا نفسها قد صدقت على الحماية ، ومن المعروف أن هذا التصديق

- من حيث هو عمل يراد به فقط حفظ مصالح الدولة المصدقة - هو إجراء إداري سياسي لا دخل فيه للبرلمان . ثم بين صدقي باشا أنه إذا كان الأمل في فتح باب المناقشة في المسألة التركية لا يزال مبنيا على أن المؤتمر لم يبت في المسائل التركية ، التي تعد المسألة المصرية فرعا منها ، فإن مجرد الاطلاع على المذكرات التي تبودلت بين مؤتمر الصنح والوفد التركي يبين مقدار الهوان الذي سقطت فيه الدولة التركية ، فليس من المعقول أن يكون للدولة العثمانية صوت يعتد به فيما يتعلق بأمورنا . (٢٢)

وقد خلى صدقي باشا ومحمود أبو النصر بك من كتابيهما إلى ضرورة الاكتفاء بتبليغ تلك اللفظائح إلى أحرار البرلمان الانجليزى وإلى الحكومة الانجليزية نفسها وإلى النائب العمومي الذى يتولى التحقيق مع أبناء الجمعية المصرية فى لندن بمناسبة نشرهم فيها طرفا من تلك اللفظائح . وكان مما ذكره صدقي باشا أن الاقتصار على إبلاغ أعضاء البرلمان الانجليزى تلك اللفظائح إبلاغا بسيطا ، سوف يكون ادعى إلى اهتمامهم وأقرب إلى نوال مصر شيئا من آمالها بسبب ما ينتظر من ضغط الرأى العام ومثليه على حكومتهم فى الوقت الذى تعد فيه العدة للبت فى شئون مصر . (٢٣)

كانت الفكرة الأساسية فى آراء صدقي باشا ومحمود أبو النصر بك هى الالتجاء إلى إنجلترا وحدها للحصول على أقصى ما يمكن من مزايا الحرية والحكم الذاتى فى ظل الحماية . وبمعنى آخر تنفيذ الخطة التى وضعها الوفد مع رشدى باشا عند تأليف الوفد فى حالة فشله فى الحصول على الاستقلال التام . على أن هذه الخطة كان من المستحيل تنفيذها من قبل الوفد فى ذلك الوقت . فقد تغير الموقف عما كان عليه عند وضعها كل التغيير . لقد وضعت هذه الخطة عندما كان أمر الشعب واشتراكه فى النضال ساقطا من الحساب . أى عندما كانت الحركة صادرة من أعلى . فلما تحركت القاعدة وحصل الضغط من أسفل ، لم يعد من حق الوفد أن يخالف شروط الوكالة . أى أنه إذا كان من السهل عليه أن يفعل ذلك عندما كانت الوكالة صورية ، فإن الأمر قد أصبح مستحيلا بعد أن أصبحت الوكالة حقيقية . يضاف إلى ذلك أن سعد زغلول كان قد هاجم الحماية هجوما شديدا فى كل خطبة من خطبه تقريبا ودل على بطلانها ، حتى أصبحت بغيضة تماما فى عين الشعب ، فكيف يمكن بعد ذلك قبولها فى أى صورة من الصور ؟

وعلى هذا فقد كانت الخطة الوحيدة التى فرضت نفسها فى ذلك

الذين هم عدم قبول أى حل يقوم على الحماية اطلاقا ، والتمسك بعدم
مفاوضة الانجليز ، لأن مثل هذه المفاوضات ، بعد ان حصلت انجلترا على
نصرها العظيم فى مؤتمر الصلح بالاعتراف بالحماية ، لن تكون الا على
اساس الحماية ، **فحياة القضية المصرية قد باتت فى التمسك بدوليتهما** ،
حتى بعد ان حكمت الدول ضد مصلحة مصر ! . وهذا يفسر سر رفض
سعد زغلول الوساطات التى عرضت عليه للاتصال بالحكومة الانجليزية،
بحجة أن هذا الاتصال عقب مؤتمر الصلح ، لا يتفق مع طلب الاستقلال
التام . فقد رفض - كما رأينا - وساطة حسين واصف باشا وصباغ
بك. وقد عرض بعض كبار اليونانيين بأن يتوسط المسيو فنزيلوس عند
الحكومة الانجليزية فى اعطاء مصر حقوقها ، كما طلب المسيو فنزيلوس
من سعد باشا أن يكتب له كتابا يلتمس وساطته لاعطاء مصر نظاما موافقا
تحت الحماية ، ولكن سعد باشا رفض ، لأن اجابة هذا الطلب يعد
« مخالفا لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ولا يتفق مع الاجابة
التي اجبنا بها الى السير ونجت عندما طلب منا أن نقدم طلبات بالكتابة
فى دائرة الحماية » . (٢٤)

قرر الوفد اذن طرق « الأبواب غير الرسمية كالمجالس والهيئات
النيابية والمجرائات والرأى العام صاحب السلطان الاكبر على الحكومات » .
وكان معنى هذا أن يخوض معركة دعابة واسعة النطاق . وكانت الصحف
الفرنسية عندما قدم الوفد الى باريس قد قابلته فى بداية الأمر بعبارات
مشجعة ، ونشر بعضها بيانات عن القضية المصرية وأحاديث مع رئيس
الوفد . ونشرت جريدتا « الاكسلسيور » و « البيتي باريزيان » شيئا
من ذلك . مصدرا بصورة سعد باشا . غير أن الأوامر صدرت الى
الصحف ، من رقابة المطبوعات بباريس بأن تقل من الكتابة عن مصر ،
وأن تمتنع عما يكون فيه مساس بانجلترا . (٢٥) وأوعزت السلطات
الانجليزية الى الصحف الفرنسية التى كانت تنقد منذ زمن الحرب مرتبات
من الحزبان البريطانيين ، بأن تمتنع عن الكتابة فى حركة مصر أو أن
تشوهها . (٢٦) وعندما اراد الوفد دعوة الصحفيين الفرنسيين ، لقي
امتناعا من أكثرهم ، حتى لا يحضروا دعوة هى فى الواقع مظاهرة ضد
حليفهم انجلترا . (٢٧) كما أخذت الصحف ذات النزعة الانجليزية تنشر
بين وقت وآخر عبارات متفجرة من الحركة الوطنية : فنشرت « الطان »
وهي لسان حال وزارة الخارجية الفرنسية تفرافا أرادت أن تشوه به
الحركة الوطنية المصرية ، فقالت أنها كانت فى بداية الأمر حركة سياسية
بحثة ثم أخذ يتولى ادارتها العناصر المتعصبة فى الأزهر ، فوقعت اعتداءات

على الأوروبيين وعلى الأقليات الدينية ٠٠ الخ • (٢٨) وللحد من هجمات « الطان » دعا الوفد رئيس تحريرها الى مادية خاصة ، وأخذ الأعضاء يناقشونه في خطة جريدته نحو القضية المصرية ، فكان جوابه أنه يعتقد أن المصريين غير أكفاء لحكم أنفسهم • ولكن الأعضاء وفقوا بصد مقابلات عديدة ومناقشات متوالية الى اقناعه بخطأ اعتقاده ، فانقطع الغمز واللمز ، وأخذت الجريدة تنشر بين وقت وآخر عبارات لصالح المصريين • (٢٩)

وكان الايطاليون أكثر الناس عطفًا على القضية المصرية • وما يذكر لهم أنه عندما قام سعد زغلول ، عقب وصوله الى باريس ، بزيارة رؤساء وفود مؤتمر الصلح من الدول العظمى ، لم يرد الزيارة منهم الا السنيور اورلندو ، رئيس وزراء إيطاليا • (٣٠) وكانت الفرصة سانحة للدعاية للقضية المصرية في إيطاليا بسبب موقف مؤتمر الصلح من مسألة فيومي ، وهو الذي أدى الى انسحاب الوفد الإيطالي وعودته الى إيطاليا • ولهذا فكر الوفد في ارسال بعثة من أعضائه برياسة صدقي باشا بجوب البلاد الإيطالية للدعوة للقضية المصرية ، ولكن بعض العراقيين حالت دون ذلك • فإشار الوفد على الجمعية المصرية بدعوة الصحفيين الإيطاليين الى وليمة للاحتفاظ بعطفتهم على القضية المصرية • وقد حضرها ممثلو اثنتي عشرة دارا صحفية أظهروا جميعهم عطفًا واضحًا على القضية المصرية • (٣١)

وكان الوفد قد فهم أن استثارة الرأي العام في الولايات المتحدة • لبحث القضية المصرية ، أمر مستطاع بعد ما أحسنه من أثر الأخبار التي بعث بها المراسلون الى صحف أمريكا • (٣٢) وكان من أهم المقالات التي نشرت في أمريكا عن القضية المصرية تلك التي كتبها هربرت آدمز جبونز ، الصحفي الأمريكي ونشرتها مجلة « سنتشرى » في عدد مايو بعنوان « بريطانيا في مصر » • وكان قد كتب قبل ذلك عدة مقالات أخرى في تأييد القضية المصرية كان لها صدى ، واستشهد بكثير مما فيها المستر نوريس عضو مجلس الشيوخ في خطبته التي ألقاها دفاعًا عن القضية المصرية • (٣٣) وقد رأى الوفد أن ينبع عنه عبد اللطيف المكباتي بك للسفر الى الولايات المتحدة ، ولكن القنصلية الأمريكية طلبت من عبد اللطيف بك أن يؤشر على جواز سفره من قنصلية إنجلترا أولا • ولما طلب ذلك من القنصلية الانجليزية طلبت منه أن يحصل على إذن الحكومة المصرية • فعاد عبد اللطيف بك ذلك مراوغة ، ورأى الوفد أنه لا فائدة من متابعة السعى سيما وقد فتح أمامه باب جديد فيما يختص بالعمل في الولايات المتحدة ، وهو تكليف بعض كبار الساسة الأمريكيين بالدفاع عن قضية مصر فيها • (٣٤) • مما سنقصله بعد قليل •

وقد فكر الوفد في إرسال وفد الى إنجلترا لتفهم الأمة الانجليزية
الفظائع التي ترتكب باسمها في مصر ، على ألا تكون له أية صلة بأحد
من هيئة الحكومة البريطانية . ولكن الوفد خشي تلاعب السياسة
البريطانية التي قد تستغل ذلك في الاساءة الى الوفد ورميه بالتكالب
عليها . فقرر أن يرسل اثنين فقط للقيام بحركة دعاية بواسطة الصحف
والمجلات والكراسات والأحاديث ، ورأى زيادة في الحيلة أن يكون
سفرهما بصفتهم الشخصية البحتة ، لا بصفتهم الرسمية كأعضاء في
الوفد . وعين لذلك الدكتور حافظ عفيفي ومحمد بدر بك . ولكن
السلطات البريطانية رفضت السماح للدكتور حافظ عفيفي بالسفر الا
إذا كان يريد أن يصرح بأنه مسافر كعضو من الوفد المصري لأسباب
خاصة بالمسألة المصرية . فأبى الدكتور ذلك . وأخيرا عدل الوفد عن
إرسال أحد الى إنجلترا ، مكتفيا بالمصريين المقيمين بها وأخذ يرسل لهم
الأوراق التي تساعد في حركة الدعاية ، كما أهدم بما يلزمهم
للتفقات . (٣٥)

وقد أعاد الوفد النظر في موقفه من الاشتراكيين . وكانت خطته
عندما قدم الى باريس تقوم على تحاشي كل مامن شأنه أن يثير الريبة فيه
في صدر المعسكر الذي بيده البت في مصير مصر . فقد رفض ما اقترحه
عليه المصريون المقيمون بباريس ، والذين كانوا يكونون جمعية تسمى
« الجمعية المصرية » من أن يجيئوه بعون الأحزاب الاشتراكية . وكانت
لجنة الحزب الاشتراكي الفرنسي على استعداد لاستقبال أعضاء الوفد
رسميا وسماع أقوالهم . وكان من رأى الوفد اذ ذاك أن اتصاله بأحزاب
اليسار قد ينفر منه أنصار اليمين وأحزابه ، وأحزاب اليمين هي صاحبة
الأغلبية ، وكان يرى أن الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن
الاستفادة منهم ، فأهمل أمرهم وأخذ يرق أبواب زعماء اليمين . وقد
كاد هذا الموقف من الوفد بسبب انقسام العلاقات بينه وبين أعضاء
الجمعية المصرية الذين كانوا يرون أن أحزاب اليمين إنما هي أحزاب
استعمارية لا تجد من مصلحتها استقلال مصر ، حتى لا يحدث ذلك
تأثيرا في تونس والجزائر ومراكش ، وبالتالي فلا خير فيها ، وأن العون
الوحيد الذي ينتظر في فرنسا إنما هو من أحزاب اليسار . (٣٦)

وفي الحقيقة أنه كان ، تحت تأثير هذه الفكرة ، فكرة تحاشي كل
ما قد يثير الريبة في الوفد في صدر معسكر الحلفاء ، أن عمد سعد باشا
الى الابتعاد عن محمد فريد بك في أوروبا ، حتى بعد أن تلقى منه خطابا

من سويسرا • كما رفض ضمه الى الوفد عندما تقدم اليه بذلك عبد الرحمن فهمى بك فى ١٨ أكتوبر ١٩١٩ • وكان ذلك لما كان معروفا من مقام قريب بك فى ألمانيا وتركيا أثناء الحرب ، حتى لا تستغل الدعاية الانجليزية هذا الاتصال فى تشويه الحركة الوطنية • وفى الحق أن الانجليز كانوا يطلقون الاشاعات ، فى ذلك الحين ، فى فرنسا بأن الحركة الوطنية فى مصر تلعب فيها الايدى الألمانية والتركية ، وأن قوامها الذهب الألماني، وأنها واقعة تحت تأثير لجنة الاتحاد والترقى التركية (٣٧ مكرر) • كما كانوا يشيرون أن الحركة قائمة على كره الأجانب ، وأطلقوا صيحة اضطهاد الأرمن فى مصر لصبغها بالصبغة الدينية • وفى ذلك أقام الوفد مادبته المعروفة للصحفيين الأمريكيين والانجليز فى ٣ مايو ١٩١٩ للرد على هذه الافتراءات واعطاء صورة حقيقية للحركة الوطنية وبواعثها ومراميها (٣٨) •

قرر الوفد اذن ، كما ذكرنا ، طرق أبواب الاشتراكيين بعد أن انقطع كل أمل له فى غيرهم • وقد رأى لذلك أن يساعد جريدتهم بمبلغ سبعة آلاف فرنك ، زينت الى خمسة عشر ألفا تحت نصيحة أعضاء « الجمعية المصرية » ، ولكن مجلس ادارة الجريدة رفض المبلغ ، فأرسله سعد زغلول الى اكتتاب كان مفتوحا لتخليد ذكرى زعيمهم الاشتراكى المعروف « جوريس » الذى قتل قبل الحرب (٣٩) • كما أولم ، بواسطة الجمعية المصرية ، مادبة فاخرة لنفر من زعماء أحزاب اليسار ، ورجال الصحافة ، وكان من بينهم « رابوبور » الاشتراكى المتطرف ، وأحد أعضاء لجنة الأربع والعشرين التى انتخبها الحزب الاشتراكى الفرنسى لفحص معاهدة الصلح ، وتقديم تقرير عنها ، وابداء الراى فيها تراء من التغيير والتبديل • وقد وعد فى خطبة له بمساعدة الحزب الاشتراكى للقضية المصرية ، وتأييده لها فى رده على المعاهدة • ولم يكن رابوبور هو الوحيد الذى وعد بالمساعدة ، فقد وعد بذلك « مارسل كاشان » ، زعيم الاشتراكيين وخليفة جوريس ، وهو فى الوقت نفسه مدير جريدة « لومانيتيه » الاشتراكية ، وعضو مجلس النواب الفرنسى • وصرح بأن الحزب الاشتراكى لن يهمل قضية مصر ، بل سيجعلها فى طليعة مايقوم به (٤٠) • وفى يوم ٤ أغسطس أرسل الوفد تلغرافا الى المستر هندرسن ، رئيس المؤتمر الاشتراكى الدولى (بلوسرن) وهو الذى انتقد للنظر فى عدة مسائل تهم العالم الاشتراكى ، ومن بينها محاربة الحيف الذى نشأ عن التسوية التى أجراها مؤتمر الصلح • وقد احتج الوفد فى تلغرافه على معاهدة الصلح ، وطلب ، باسم مصر ، عون المؤتمر

الاشتراكي « على الظلم القاسي الذي أُنْأَخ بمصر » • ثم أتبع التلغراف
بمذكرة عن المسألة المصرية والحالة في مصر (٤١) •

وفي ذلك الحين كان الوفد لا يكف عن الاستنجاد بالمؤتمر : ففي
٢٦ يولية ١٩١٩ قدم مذكرة جديدة اليه طلب فيها إعادة النظر في أمر
مصر • ثم طلب من المؤتمر في ٣ نوفمبر ارسال لجنة تحقيق دولية الى
مصر لتتبين الحالة بنفسها بشكل مباشر • وذلك ردا على عزم الحكومة
البريطانية ارسال لجنة ملنر الى مصر • وفي ٢١ نوفمبر ارسل تلغرافا
آخر بلغت نظر المؤتمر الى حوادث العنف التي تجرى في مصر ، ويحثه
على التدخل في الأمر • وتلاه تلغراف آخر بالمعنى نفسه في ٢٣ نوفمبر •
وفي ٦ يناير ١٩٢٠ ارسل مذكرة الى المجلس الاعلى بمناسبة
الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا يطلب فيها اليه إعادة النظر في
مسألة مصر ، وينبه الى أن تركيا ليس لها حقوق على مصر يمكنها أن
تتنازل عنها لانبجلترا • ودلل على ذلك بأن اشتراك مصر في الحرب ودخول
تركيا فيها ، قطع كل صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لها سيادتها
الثامة من تلقاء نفسه ، وأن توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة
في تقرير مصير نفسها بحرية وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو
بمثابة اعتراف من تركيا باستقلال مصر • وأظهرت المذكرة أن اعتراف
تركيا نفسها بالحماية اذا وقع ، لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية
دولة أخرى • وأن عدم استشارة الشعب المصري في المصير الذي يعد
له ، يعتبر مخالفا للقانون الدولي والعرف المتبع بين الدول ، « وإذا كانت
المدنية الأوروبية قد تدهقرت حتى أصبحت تقبل انتقال حقوق الاستقلال
أو السيادة بين الحكومات على نحو ما كان يحدث في العصور الوسطى ،
فهل انعدم التعقل الانساني حتى صار من المتيسر معاملة شعب حليف
للسعوب المنتصرة شرا من المعاملة التي تعامل بها الشعوب المهزومة ؟ » (٤٢)

وقد لجأ الوفد الى البرلمانات في بلدان الحلفاء يناشدها عدم
التصديق على اعترافات الحكومات بالحماية • فارسل في ٣١ يولية ١٩١٩
استنجادا الى السيو فريسينيه ، العضو في مجلس الشيوخ الفرنسي
ورئيس اللجنة المكلفة بفحص المعاهدة ، يدعوه فيه لكي تطبق اللجنة
« مبادئ الحق والعدل بالنسبة لمصر » ، وأرفق به المستندات المؤيدة
للقضية المصرية • فلما قبل مجلس الشيوخ المعاهدة وتحولت الى مجلس
النواب لفحصها ، وكان مقرر اللجنة بالبرلمان الفرنسي هو السيو موريس
لونج ، ارسل الوفد اليه خطابا بليغا طلب فيه ، باسم مصالح فرنسا

المادية في مصر من شركات وبيوت تجارية وينوك وإرساليات ، وباسم الشرف الفرنسي الذي أُرِبط بمعاهدة لندن ١٨٤٠ ، أن تساعد فرنسا مصر ، وأن ترفض بلسان مجلس نوابها أن تعامل مصر معاملة السلع الوضيعة (٤٣) . ثم أولم وليمة كبرى في ٢ أغسطس دعا إليها الشيوخ والنواب والساسة والكتاب الفرنسيين وعشرات من الصحفيين وحضرها الكتاب المشهور فكتور مارجريت ، وتليت فيهما كلمة من أناطول فرانس (٤٤) . وفي ١٤ أغسطس ١٩١٩ أرسل الوفد إلى البرلمان الإيطالي بمناسبة عرض اتفاقية الصلح عليه للتصديق ، يناشده عدم الاعتراف بالحماية ، ويعرب عن احتجاجه على المواد ١٤٧ - ١٥٤ من الاتفاقية ، ثم شرح القضية المصرية ، وطلب من نواب إيطاليا الحرة الاصرار إلى النهاية على عدم الاعتراف بالحماية (٤٥) .

على أن بيانات الوفد ونداءاته لم تجد صدى أقوى مما وجدته في مجلس الشيوخ الأمريكي . وهذا يعود إلى طبيعة الظروف التي كانت قائمة في الولايات المتحدة في ذلك الوقت ضد مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساي وعصبة الأمم . فالأمريكيون من الأصل الألماني كانوا يعتقدون أنها قاسية بلا حق أو مبرر . أما الأمريكيون من الأصل الإيطالي فكانوا يفضون رفض ولسن التنازل لإيطاليا عن ميناء فيومي . وكان الأمريكيون من الأصل الإيرلندي يناوئون أي اتحاد وثيق مع بريطانيا تم إبان الحرب . بينما كان الأمريكيين التقليديون على غير استعداد للتنازل عن مبدأ عدم الاشتراك في منظمة عالمية قد تلتزم الولايات المتحدة من جرائها بالعمل الإيجابي للمحافظة على السلم (٤٦) . فضلا عن ذلك فإن جزءا كبيرا من الشعب الأمريكي كان قد قبل الدخول في الحرب بعد أن أفهمه ولسن أنه يخوض حربا للقضاء على الروح العسكرية الألمانية التي كانت تشكل خطرا كبيرا على حقوق الدول كبرها وصغرها . وكان قد دخل الحرب دون أن يبغى من وراءها سيطرة بعد أن أعلن ولسن كلمته المشهورة « سلم بلا نصر » في ٢٢ يناير ١٩١٧ ، بعد مرور ثلاثة أشهر على اشتراكه في الحرب . ولكن لم يلبث أن خاب أمل الشعب الأمريكي حينما اكتشف أنه غرر به ، لا من ناحية أعدائه بل من ناحية حلفائه ، وأن هناك معاهدات سرية كانت قد عقدت بين هؤلاء الحلفاء لتقسيم الفنائم بعد الحرب . وأدرك أنه إنما اشترك في الحرب لانتقاد الدول الاستعمارية وضمان ممتلكاتها وزيادتها . وتحولت المرارة ضد فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص . فقد بدا واضحا أن معاهدة الصلح وعصبة الأمم قد آكلت لهاتين الدولتين وإيطاليا غنائمها الجديدة

وقوت قبضة هذه الدول الاستعمارية على الشعوب المهزومة ، واتاحت للروح العسكرية الفرنسية السيطرة على أوروبا . وعلى ذلك تقم الشعب الأمريكى من الرئيس ولسن مهادنته للشر فى مؤتمر الصلح برضوخه للسياسة الأوروبية ، وقد عبر عن ذلك السناتور بوراه فى خطاب له فى مجلس الشيوخ الأمريكى قال فيه : « هذه المعاهدة ليست المعاهدة التى كان الرئيس يعتزم تقديمها للعالم » كما أنها لا تقوم على أساس المبادئ الإنسانية التى يعتنقها الرئيس الأمريكى . وإنما تقوم على أساس الإبقاء على كل مبدأ شرير من مبادئ النظم السياسية الأوروبية .. أنها تضع تحت أقدام القوة الغاشمة ملايين الأفراد المقهورين ، وتنكر الحرية والاستقلال على ملايين من البشر لم يولدوا بعد . هذه هى المعاهدة التى استعاضت بها أوروبا عن المعاهدة التى وعلت بها أمريكا ، وانتظرها العالم أجمع (٤٧) .

ولقد كان من الطبيعى وروح أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى معادية لمعاهدة الصلح ، أن يتلمس هؤلاء المثالب التى يهاجمون بها المعاهدة ويدللون على مساوئها . وكانت القضية المصرية إحدى الوسائل التى اتخذت أداة فى ذلك الوقت . ففي ١٦ مايو ، عقب اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية ، أرسل الوفد الى مجلس الشيوخ الأمريكى تلميحاً ذكر فيه أن مؤتمر الحلفاء قد أبى أن يطبق المبادئ التى دخلت بها الولايات المتحدة الحرب بغية تحقيقها على مصر ، مع أنها ساعدت تلك الدول على النجاح بسخاء . وأن حكم مؤتمر الصلح « منعه القضاء بالموت الأبدى على أكثر من ثلاثة عشر مليون نسمة ساعد أباًؤهم العلم والمدنية والبشرية مساعدات جمة » وأوضح الوفد أن قرار المؤتمر « لا يحرم مصر حقها الطبيعى الشرعى فى الاستقلال فحسب ، بل يحرمها أيضاً من الصفة الأساسية التى تمتعت بها منذ ١٨٤٠ والتى أطلقت يدها فى إدارة شئونها الداخلية اطلاقاً تاماً ، وجعلت لها حق عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية دون الرجوع فى ذلك الى تركيا صاحبة السيادة على البلاد » . وبعد أن أشار الى الاضطراب القائم فى مصر فى ذلك الوقت ، ونسبته الى رغبة الشعب المصرى فى استقلال بلاده ، ختم خطابه بالاحتجاج باسم الشعب المصرى على حكم ينتهك ، فيما يختص بمصر ، حرمة المبادئ الإنسانية والأمريكية التى ترمى الى عقد صلح عادل دائم (٤٨) .

وكان الوفد قد اتصل بالوفد الأمريكى الذى جاء الى باريس لمساعدة الإيرلنديين على نيل استقلالهم وعرف منهم الرغبة فى تشديد

التكثير على الاستعمار البريطاني بذكر المسألة المصرية الى جانب المسألة الايرلندية . فزودهم بجميع المستندات والبيانات الخاصة بالقضية المصرية . فدرسوها بعناية واتصلوا بشأنها بمن يثقون بهم في مجلس الشيوخ الامريكى . هذا بالإضافة الى ما أذاعه الصحفيون الامريكيون في صحفهم بعد أن أوقفوا على حقيقة المسألة المصرية فى المسألة التى أقامها لهم الوفد (٤٩) . وهكذا أثبتت المسألة المصرية فى مجلس الشيوخ الامريكى فى ٢١ ، ٢٥ يونية عندما اقترح أحد الشيوخ الاعتراف بالجمهورية الايرلندية ، فنبه أحد الاعضاء الى المسألة المصرية، وأكد السناتور بوراه « أنها لا تقل جدارة لتبيل مطالبتها عن كثير من البلاد التى أرادت سياسة مؤتمر الصلح أن تفرها بنعمة الحرية والاستقلال على حساب الغير » . وقد سارع الوفد بإرسال برقية شكر اليه على هذه اللفتة . وكانت المرة الثانية عندما اتهم السناتور والش وفد الصلح الامريكى فى باريس بخيانة المبادئ التى قصده باريس لبصرتها وتأييدها ، حيث استثنى الامم التى كانت تحت حكم أممهم من أن يطبق عليها حق تقرير المصير . فعلق أحد الشيوخ الجمهوريين على ذلك (السناتور مك كورمك) بقوله : « ان مصر ايضا يجب أن تكون للمصريين » ، واقترح أن يتضمن المجلس قراره مصر . وقد أيد السناتور بوراه التصريحات المتقدمة وتساءل : « لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولونيا ورومانيا ويتجاهل ايرلندا ، ولا يسمع كوريا ومصر اللتين كان يجب أن تسمع أقوالهما ومطالبهما ؟ » (٥٠)

وقد تبين الوفد أن الدعاية فى تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع ترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات العابرة . فقرر ان يكلف بعض كبار الساسة الامريكيين بالدفاع عن قضية مصر فى أمريكا . واختار لذلك ، بواسطة الدكتور حافظ عفيفى ، مستر فرنك والش رئيس الوفد الامريكى الذى حضر الى باريس للمطالبة باستقلال ايرلندا . ولكن هذا لاعتبارات كثيرة رأى أن يدع غيره يتولى المهمة ، واقترح لذلك المستر فولك ، وهو عمدة فى المسائل الدولية ، وكان فى وقت ما مستشارا قضائيا لوزارة الخارجية فى الولايات المتحدة ، وله شأن يذكر فى قضايا دولية هامة . وقد انتهت المكاتبات بين المستر والش والمستر فولك بقبول الأخير تولى القضية المصرية (٥١) .

وقد بدأ المستر فولك عمله بالقيام بحركة دعائية واسعة عن طريق الصحف الامريكية لتهيئة الافكار لتلقى البحث فى القضية المصرية ، ثم

التصدى في نفس الوقت للدعاية الانجليز المضادة بالزرد المغمم . كما اخذ
يجرى اتصالاته بشأن القضية المصرية مع اعضاء مجلس الشيوخ حتى
استطاع اقناع المستر لودج رئيس مجلس الشيوخ بضرورة تأييد
القضية المصرية اقناعا تاما ، وصارت أكثرية لجنة الشئون الخارجية
ترى مثل رأيه (٥٢) . وفي جلسة مجلس الشيوخ المنعقدة في ١٨
أغسطس التي استمرت «بورا» خطابا ضافيا تناول فيه تطورات
المسألة المصرية ، وذكر أنه في الساعة التي يتكلم فيها ، «يكبح جماح
شعب مصر بالقوة ، ويحكم بسنان الحراب » ، ثم حمل على انجلترا
فقال : « ان الحكومة البريطانية استولت بفضل هذه الحرب ، ياسيدي
الرئيس ، على ارض يبلغ اتساعها اتساع الولايات المتحدة . وأنه متى
تم عمل مؤتمر فرساي ، وأخرجت المعاهدة ثمارها ، فإن انجلترا تكون
قد بسطت سلطانها على ٣٣ مليوناً من الأنفس » . وبعد أن ندد بما
تبذله وكالات الانباء الانجليزية والفرنسية مثل « رويتر » وهافاس
من اخفاء الحقائق الواقعة على الشعب الأمريكي ، عدد الفضائح التي
ترتكب في القاهرة والشوبك والشيانات والعريضة والبرشين وشبرا
الشرقية وكفر الحجا وفي أنحاء مختلفة من الوجه القبلي . ثم قال :
« لنفرض أنه بولغ في هذه الفضائح التي ارتكبت في مصر ، وإن يد
الخيال امتدت الى أعمال القسوة التي سيفتضح أمرها ، فإن ذلك لا ينفي
أن تلك الشعوب كلها تجاهر بمعارضة سيادة يطلب منها تأييدها » ، ثم
بين أن المادتين العاشرة والحادية عشرة ، تضطر الولايات المتحدة الى
التقييد بقيد واحد له ، وهو الاشتراك في إبقاء بعض الشعوب في أوضاع تقوم
بالاحتجاج عليها بشدة من ذلك الوقت . « وهذه مهمة مروعة مثقلة
بالصعاب من كل نوع ، وفي نفس الوقت تناقض تصريحاتنا ومبادئنا
وعقيدتنا السامية مناقضة تامة » ٥٣ .

ولم تقتصر جهود المستر فولك على مجلس أنشيوخ . فقد قام
باتصالات مع وزارة الخارجية . وبعد مقابلات واستشارات لاحصر لها ،
تيسر الحصول على خطاب من الوزير « لانسنج » الى المستر أون بتاريخ
١٦ ديسمبر ١٩١٩ يفيد أن الولايات المتحدة لم تعترف بقرابة على الشئون
المصرية الا على النحو الذي ورد في الاعلان الذي ابلغته الحكومة البريطانية
للوالات المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أي (اعلان الحماية) ، والا على
النحو الذي ورد في تفراف الملك جورج الخامس الى السلطان حسين
الذي نشر في « التيمز » بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩١٤ . والذي جاء فيه ،
أنه بفضل الحماية البريطانية ، سوف يتسنى له التغلب على أثرات
التي تريد تدعيم استقلال مصر . وقد ابلغ هذا الخطاب لأعضاء مجلس

الشيوخ الأمريكي ، وأعضاء البرلمان البريطاني . وأقل ما في هذا الخطاب أنه قصر الاعتراف بالحماية على الرقابة أثناء الحرب . ويظهر أن النجاح الذي لقيه جهد المستر فولك ، قد شجع الوفد على بذل المزيد من الدعاية . فقد قرر أن يسافر سعد زغلول باشا بنفسه ومعه محمد محمود باشا لهذه الغاية . ومع أن السياسة البريطانية سعت سعيها لمنع سفرهما ، فإن الوفد استطاع بمساعدة المستر فولك وغيره من ذوى النفوذ الأمريكيين الحصول على رخصة بسفر لجنة من الحكومة الأمريكية مباشرة . غير أن صحة سعد باشا كانت بحيث لا تسمح له بتجشم مشاق السفر ، فسافر محمد محمود باشا وحده ، واستقبلته الصحافة الأمريكية منوعة بمكانته والمهمة التى قدم من أجلها . كما تكلمت عن الوفد المصرى وشرحت ما قام به من الأعمال وما صادفه من العوائق والاضطراب فى سبيل القيام بمهمته المشروعة (٥٤) .



هذه الدعاية التى أدارها الوفد بنجاح ملحوظ فى أوروبا وفى أمريكا ، والتى جرت تطبيقا لسياسة التمسك بدولية المسألة المصرية ، قيمتها العملية الوحيدة كانت فى ارتباطها بالمعركة الدائرة فى مصر . فلقد كان واضحا منذ أن اعترف الدكتور ولسن بالحماية على مصر . ثم اعترف بها مؤتمر الصلح بعده بقليل ، وبمعنى آخر منذ أن كسبت إنجلترا اعترافا دوليا بحمايتها على مصر ، أن ميدان النصر الوحيد للقضية المصرية إنما هو فى مصر . ذلك أن اعتراف الدول بالحماية لم يكن وحده كافيا لجعل الحماية شرعية بل كان لابد من اعتراف شعب الدولة المحمية بها أيضا . ومعنى هذا أنه كان على إنجلترا أن تخوض معركة أخرى فى مصر للحصول على اعتراف شعب مصر بالحماية . ولقد كانت مهمة الوفد المصرى أن لا يبطل الشعب المصرى يعطى هذه الموافقة أبدا . وقد لجأ فى تحقيق ذلك الى وسيلتين : الاولى أن يرفع روح الشعب المعنوية الى أعلى مستوى ، ويلا صبره بالإيمان المطلق بأن باب القضية المصرية لا يزال مفتوحا فى الخارج ، وأن فرصة النجاح فى الحصول على الاستقلال لازالت موجودة . وقد كان بقاؤه فى باريس وعدم عودته الى مصر ، وقيامه بدعايته الناجحة فى أوروبا وأمريكا ، الدليل الرمزى على صحة ذلك . أما الوسيلة الثانية فهى حماية وحدة الأمة وعزيمتها من ضعف المترددين وانهازية الطامعين ونشاط المخالفين والخائنين . وقد رأينا أن التنظيم السرى قد قام بذلك خير قيام بزيارة عبد الرحمن فهمى . ولنتنقل الآن الى مصر ، حيث ميدان النصر على الحماية .

٢ - معركة الحماية في مصر

لجنة ملنر

نساء فكرة المقاطعة وتطورها :

يرجع تفكير الحكومة البريطانية في إيفاد لجنة انجليزية الى مصر الى أحداث مارس ١٩١٩ النفيقة . فلقد رأينا كيف استهانت انجلترا بالحركة التي قام بها الوفد منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، طاعة أنها قاصرة على فريق من الأعيان المتذمرين ، وكيف أرادت ضرب هذه الحركة بالحرب على زعمائها ونفيهم الى مالملة . فلما انفجرت أحداث مارس الرهيبة ، واشتعلت الثورة في البلاد من أقصاها الى أقصاها ، وجدت الحكومة البريطانية نفسها فجأة أمام حركة حقيقية لم تكن مستعدة لاجابة مطلب من مطالبها ، لا أمام الرأي العام البريطاني ولا أمام مصالحها الامبراطورية . فقررت أن تعدل سياستها في مصر بما يكفل احباط الحركة واخماد الثورة . فأنفقت اللورد النبي الى مصر لتحقيق غايتين : الغاية الأولى ، اخماد الثورة بالطرق التي يراها ضرورية لذلك ، ومنها السماح للوفد بالسفر الى أوروبا - كما تشير الى ذلك برقية ١٨ مارس - والثانية ، إدارة البلاد بما تتطلبه ضرورة استمرار الحماية على مصر . وفي الوقت نفسه أخذت الحكومة البريطانية تهيم بالحماية الاطار القانوني الشرعي الذي كانت تفتقره ، والذي كان يجعلها عرضة للتنديد بها في المجال الدولي من قبل الوفد . وهذا الاطار القانوني لم يكن من المستطاع توفيره للحماية الا بوسيلتين هما - كما مر بنا - الحصول على الاعتراف الدولي بهذه الحماية ، والثانية ، الحصول على اعتراف الشعب المصري نفسه بها . ولقد كانت وسيلة الحكومة البريطانية لتحقيق الغرض الاول هو الضغط على الدول الصديقة والصدوة في باريس للحصول على اعترافها بالحماية على مصر . أما الوسيلة لتحقيق الغرض الثاني فهي ارسال لجنة الى مصر لهذا الغرض تحت اسم لجنة تحقيق . وليس من قبيل الصدف

أن أول إشارة رسمية عن تأليف هذه اللجنة قد صدرت بينما كانت الحكومة البريطانية تبذل مساعيها في باريس بين الدول لتعترف بالحماية : ففي يوم ٣١ مارس سال الكولونيل wedgwood العضو بمجلس العموم الحكومة عما إذا كانت هناك خطوات تتخذ لارسال لجنة تحقيق الى مصر ؟ ، فرد المستر هارمز ورت بأنه ، وإن كان لا يستطيع في تلك اللحظة أن يقرر ما إذا كانت حكومته سوف ترسل لجنة تحقيق الى مصر أم لا ، إلا أنه يستطيع أن يعلن أن حكومته تنوى في الوقت المناسب أن تجرى تحقيقا وافيا في أسباب الشغب الذي حدث في مصر ، على أن يعاد القانون والنظام والا(٥٥) . على أنه في اليوم التالي (أول ابريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد النبي أنها قد اقترحت ارسال لجنة تحقيق الى مصر برئاسة اللورد ملنر . وقالت انها فعلت ذلك تكلمة لاقتراحه الافراج عن زغلول وصحبه(٥٦) . ولم يلبث اللورد كيرزن أن اعترف بهمة اللجنة الحقيقية في الشهر التالي (١٥ مايو) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون ازالة سوء التفاهم ، وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة(٥٧) .

اذن فلم يكن الدافع على التفكير في ارسال لجنة ملنر الى مصر هو رغبة الحكومة البريطانية في القضاء بعض مسؤولياتها على كاهل لجنة تحقيق ، واحساسها بأنها لا تستطيع أن تتخذ قرارا في المسألة المصرية إلا بناء على رأى سديد ونصيحة طيبة لم تكن متاحة في ذلك الحين - كما يقول لويد (٥٨) - ، كما لم يكن الدافع على ذلك هو أن لجان التحقيق تعتبر عادة الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء في الداخل أو الخارج - كما يقول ويفل - (٥٩) ، فالحقيقة أن الدافع على ارسال اللجنة ، هو تنفيذ قرار لا التمهيد لاتخاذ قرار . وليس اقطع في الدلالة على هذا الرأي ، من البلاغ الذي أصدره المندوب السامي في ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ، الذي أوضح في بريطانيا سياستها نحو التمسك بالحماية ورفضها من ارسال اللجنة ومهتها في مصر . فقد جاء فيه :

(نقلا من النص الانجليزي)

« ان سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصري هي الاحتفاظ بالحكم الذاتي فيها autonomy تحت حماية بريطانيا ، وانشاء حكومة ذاتية Self government تحت رياسة حاكم مصر » .

« أما غرض بريطانيا العظمى ، فهو الدفاع عن مصر من كل خطر

خارجي ، أو من تدخل أية دولة اجنبية ، وفي الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري يمكن السلطان ووزرائه ومندوبي الامة المنتخبين ، تحت ارشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، من الاشتراك معا في ادارة الشؤون المصرية ، كل في مجاله الخاص وعلى اسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام » .

• وعليه قررت حكومة جلالته ارسال لجنة الى مصر تكون مهمتها وضع تفاصيل دستور لتحقيق هذه الغاية ، وتفهم ، بعد أن تستشير السلطان ووزرائه وأصحاب الشأن والرأى من المصريين ، بالأعمال الاولى التى هى لازمة قبل تقرير الشكل المستقبل للحكومة » .

• وليس من وظيفه اللجنة فرض دستور على مصر ، فإن مهمتها هى أن تدرس الاحوال درسا دقيقا ، وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الاصلاحات اللازمة • ثم تقترح ، بالاتفاق التام مع السلطان ووزرائه كما هو المأمول ، مشروع الحكومة (أو نظام الحكم) الذى يمكن وضعه ووضعه التنفيذ(٦٠) » .

فهذا البلاغ تتحدث فيه بريطانيا في السطور الاولى بصراحة مجردة عن سياستها ، باعتبارها سياسة مقررة تحت التنفيذ ، وليست سياسة تنتظر فراغ اللجنة من مهمتها لتقريرها • وهذه السياسة تقوم على الحماية والاحتفاظ بها ، وعلى شراء موافقة الشعب المصرى عليها مقابل « تأسيس نظام دستوري تحت ارشاد بريطانيا العظمى » •

ومع أن اول اشارة عن اللجنة كانت في أول ابريل ١٩١٩ ، إلا أن الظروف - لحسن حظ الحركة الوطنية ، قد عطلت مجيئها نحو ثمانية أشهر ، فلم تصل الى مصر الا في ٧ ديسمبر ١٩١٩ • ولقد كان اللورد ألنبي يريد أن تصل اللجنة الى مصر في فترة الهدوء التى أعقبت انتهاء حركة اضراب الموظفين • فقد أرسل الى اللورد كيرزن في يوم ٢٣ ابريل - أى في نفس اليوم الذى عاد فيه الموظفون الى مكاتبهم - برقية يلح فيها ليسمح له باصدار بلاغ يعلن عن قدوم لجنة ملكية الى مصر برئاسة اللورد ملنر • وألح بأن يكون سفر اللجنة في منتصف شهر مايو • ولكن اللورد كيرزن أجاب على هذا الطلب ، بعد لائى ، في ١٠ مايو بأن « لورد ملنر لن يستطيع ، لأسباب عديدة ، السفر الى مصر قبل شهر سبتمبر (٦١) » •

على أن اللورد ألنبي تمكن في تلك الأثناء من تأليف وزارة برئاسة محمد سعيد باشا • وقد أبدى سعيد باشا اعتراضه على مجيء لجنة

انجليزية الى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت ذريعته في هذا - كما جاء في حديث مشهور له لجريدة الطان جرى في ٢٨ يونية ونشر في ٢١ يولية ١٩١٩ - انه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا الى انجلترا ، فكيف يمكن الشروع في مفاوضات على قاعدة راسخة ؟ (٦٢) ، وقد بين سميد باشا ومعه السلطان فؤاد للورد النبي ان آمال المتطرفين من المصريين متعلقة بالمفاوضات التركية ، وبان إيطاليا لم تعترف بالحماية بعد ، وان مهمة اللجنة تصبح أكثر سهولة اذا جاءت بعد أن تنحطم هذه الآمال بصفة تامة (٦٣) . وعلى هذا كتب اللورد النبي الى حكومته ينصحها بعدم قدوم اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة اتاحة الفرصة للوزارة الجديدة للاستقرار والقبض على ناصية الامور (٦٤) .

على كل حال فان تاجيل ذلك : كومة الانجليزية ارسال اللجنة الى مصر ، قد أثبت أنه من أفدح أخطاء السياسة البريطانية في مصر بالنسبة لمصالح انجلترا . فلم يفسح السبيل فقط للوطنيين للتفكير في مقاطعة اللجنة عند قدومها ، بل أفسح لهم الوقت أيضا للتدبير . وفي الحقيقة أن مقاطعة لجنة ملتر كانت العامل الحاسم في تقرير مصير معركة الحماية ، ولهذا يجدر بنا أن نبحث نشأة هذه الفكرة وتطورها .

لقد روى الدكتور هيكل في مذكراته رواية غريبة - أخذ بها الاستاذ شفيق غريبال - تفيد أن الوفد ولجنته المركزية كانوا بمعزل عن فكرة المقاطعة ، وأنها كانت من بنات أفكار مواطن مجهول . فقد ذكر أن الوفد لم يرد منه أي توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها ، وإما لجنة الوفد بمصر فظلت في حيرة ، وإن أعضاء الحزب الديمقراطي (وكان الدكتور هيكل عضوا في هذا الحزب الجديد) كانوا في مثل هذه الحيرة . وأن الناس لذلك ، اذ نشرت جريدة النظام التي كان يصدرها مسند أفندي علي يومئذ اقتراحا من مواطن مجهول يدعو فيه المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة ملتر . وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عده السباسب المصري صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى في جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة الى مقاطعة اللجنة الانجليزية والنداء بسقوطها بمضى ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق الأهداف الوطنية .. ومع ذلك بقي الوفد وبقيت لجنته المركزية بالقاهرة صامتين لا يسيديان في هذا الاقتراح رايًا (٦٥) .

ونظرا لخطورة هذه التهمة التي وجهها الدكتور هيكل للوفد وللجنة

المركزية . فقد حققت هذه المسألة في جريدة «النظام» التي استشهد بها الدكتور هيكل ، وتكشف لى عكس ما ذكره الدكتور . فقد تبين أن فكرة المقاطعة قد ظهرت من قبل أن تنشر جريدة النظام كلمة هذا المواطن المجهول في عددها الصادر بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، واسمه « حسن سلامة » (وهي الكلمة الوحيدة التي نشرتها الجريدة منذ بدء صدورها في يونيو ١٩١٩ حتى ذلك التاريخ حول موضوع المقاطعة) ، كما تبين أن فكرة المقاطعة قد بحثت قبل ذلك بين لجنة الوفد المركزية في القاهرة والوفد في باريس ، وحينها سعد باشا . أما الحزب الديموقراطي الذي ينسب إليه الدكتور هيكل قيادة حركة المقاطعة في ذلك الحين ، فكان لا يزال مجهولا من الرأي العام لدرجة أن الصحف كانت تغفل نشر رسائله ، مما دعا الاستاذ فكرى أباطة الى نشر كلمة في جريدة النظام بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩١٩ يدعو فيها الحزب ليقدم نفسه للأمة وأن يظهر بالظهر الذي يتفق مع ضخامة اللقب . وقد استجاب الحزب ونشر برنامجا على صفحات جريدة النظام بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩١٩ .

وحقيقة الموضوع انه منذ أن أخذت الأنباء ترد من لندن عن اللجنة والأعضاء المرشحين لمضويتها ورئيسها اللورد ملتر ، راحت الآراء في مصر تتلاقى وتفترق حول الموقف الموحد الذى ينبغي على المصريين اتخاذه عند قدوم اللجنة الى مصر . وقد نصح الاستاذ سيد على ، صاحب جريدة النظام ، هذه الآراء في صحيفته في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، فذكر أن البعض كان يرى بفائدة البحث مع اللجنة والكشف لها عن المطالب والمظالم ، أما البعض الثانى فكان يستند على تصريحات محمد سعيد باشا لمراسل «الطائر» ويئيل الى تفضيل الامتناع عن مخاطبة اللجنة اذا حضرت قبل أن يتم شئ من ذلك . أما البعض الثالث فمن رأيه أن اللجنة لا تستطيع أن تؤدي عملها الا اذا أطلقت لمصر حرية الرأي والفكر ، والا اذا أحس المصريون أنهم في حل من إبداء كل رأى يجول في خواطرهم بثقة واطمئنان ولا يكون ذلك الا برفع الأحكام العرفية التي تضطر المفكرين والباحثين الى الحيطة والحذر في كل ما يقولون . وقد استصوب الاستاذ سيد على هذا الرأى الأخير ووصفه بأنه « رأى ثاقب ومطلب عادل » (٦٦) .

هذه هي الآراء المختلفة التي تعرض لها الاستاذ سيد على في جريدته بخصوص قدوم اللجنة . أما في داخل الوفد وفي داخل لجنته المركزية ، فهناك فصة طريفة . فقد تقرر فكرة المقاطعة منذ شهر يولية ، وكان عبد الرحمن فهمي هو صاحبها ، ولكن حدث بعض الخطأ من جانب

عبد الرحمن فهمي بعد ذلك في فهم تعليمات سعد زغلول أدى الى شروعه في خطة أخرى لا تتفق مع خطة المقاطعة . ويمكن ملاحظة هذه المسألة من مقارنة الرسائل المتبادله بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بك ، وبما كتبه هذا الأخير في مذكراته ، وهي المذكرات التي يبدو أنها كتبت بعد فترة من وقوع الحوادث مما جعلها أقل دقة في سرد المعلومات . وتتفق هذه المذكرات والرسائل في نقطة واحدة هي أن صاحب فكرة المقاطعة هو عبد الرحمن فهمي . أما وجه الخلاف فبيما ذكره عبد الرحمن فهمي بك في مذكراته بعد ذلك :

فقد قرر أنه لما عازمت الحكومة الانجليزية على ايفاد اللجنة الى مصر، ورد اليه خطاب من سعد زغلول فيه : « لا بد أن تكونوا قد عرفتم أن الحكومة قررت ارسال لجنة الى مصر لتحقيق سبب الاضطرابات وانه خوفا من أن يتعامل معها تذر من المستضعفين الذين لا يدينون بمبادئ الوفد » أرجوكم تشكيل لجنة من أناس سريين ومتفقيين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة المذكورة باسم الوفد » . فرأى عبد الرحمن فهمي أن أصلح رجل يقوم برياسة هذه اللجنة المصرية هو عدلي باشا فقابلته وكلمه في الموضوع ، فلم يقبل . فالح عليه وزاره بعد أسبوع لهذا الغرض ، ولكنه كرر الرفض . وبعد انصرافه من عند عدلي باشا ، جاءت في خاطره فكرة المقاطعة ، فكتب بها الى سعد زغلول ، وصادف أن وصل الخطاب أثناء عقد جلسة من جلسات الوفد ، فقرأه عليهم ، فصادف قبولهم (٦٧) .

ومن هذه الرواية التي سجلها عبد الرحمن فهمي في مذكراته نلاحظ أمرين : الأول أن سعد زغلول كان من رايه في البداية تأليف لجنة من المصريين لمقابلة لجنة ملتر . والثانية ، أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح لسعد زغلول بفكرة المقاطعة الا بعد مقابلة عدلي باشا الثانية . ولما كان من غير المقبول أن تخطر ببال سعد زغلول فكرة تأليف لجنة تتكلم مع لجنة ملتر باسم الوفد ، لأن هذه الفكرة لا تتفق مع خطة الوفد ، على النحو الذي سبق ايضاحه في الفصل السابق : وهي أن المسألة المصرية مسألة دولية . فقد عقدت مقارنة بين المذكرات والرسائل ، انتهت منها الى أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح سعدا بفكرة المقاطعة بعد مقابلته لعدلي باشا الثانية ، كما قال ، وإنما قبل ذلك . لأن هذه المقابلة الثانية لم تتم الا بعد ٢٥ يولية ، بينما كتب سعد يستحسن فكرة المقاطعة في يوم ٢٥ يولية نفسه . كما تبين أن ما نسبته الى سعد زغلول من

انه قد كلفه « بتشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة باسم الوفد » لم يحصل أصلا . وقد نفي سعد زغلول ذلك في كتابه الذي أرسله الى عبد الرحمن فهمي في اول أغسطس ١٩١٩ فذكر أن تأليف لجنة أو لجان من أجل مفاوضة لجنة ملنر ، أو لجمع الاستعلامات ، « لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا » (٦٨) .

وحقيقة المسألة أن سعد زغلول كتب الى عبد الرحمن فهمي في تقريره الثامن (وهو مفقود وتاريخه بين ٤ يولية و ٢٢ يولية ١٩١٩ - بين التقرير السادس والتقرير العاشر) يطلب فيه « البحث عن أكفاء من الوطنيين يحضرون تقريراً بحقيقة مساوى الادارة الانجليزية لمصر لتقديمه للجنة ملنر » (٦٩) .

وكان سعد يريد بهذا التقرير أن يرد به على ما عساه يصدر من لجنة ايموس (٧٠) . وهي لجنة تألفت في مصر من كبار الموظفين الانجليز تحت رئاسة اللورد رالمى الموظف بدار الحماية ، ومن ضمن أعضائها المستر ايموس. المستشار القضائى بوزارة الحقاينة المصرية . (٧١) وغرضها العمل فيما يبدو على جمع المعلومات وتقديمها للجنة ملنر عند قدومها الى مصر .

على أن عبد الرحمن فهمي اخطأ فهم رسالة سعد زغلول ، فقد ظن أن الوفد قد رفض الفكرة التى قدمها اليه بمقاطعة لجنة ملنر ، وعمل من ثم فى ضوء هذا الفهم . فقد كتب الى سعد زغلول فى يوم ٢٢ يولية يقول : وبهذه المناسبة (مناسبة تأليف لجنة ايموس) فكرت مع الاخوان المشتغلين معى فى الحركة فى ضرورة تشكيل لجنة من المصريين الأكفاء لتحضير وتجهيز اللازم لمقابلة لجنة ملنر . وبالفعل شرعت من مدة فى ترجمة صورة الأوراق والمستندات السابق ارسالها اليكم الى الانجليزية . وفكرت فى أنه لو أسندت رياستها الى رجل معروف ذى مكانة وكرامة كعدلى باشا يكون لها من الاحترام ما تستحقه ، فقصده وتكلمت معه طويلا فى الأمر . وخلاصة ما دار بيننا أن الانجليز يريدون (منا) المفاوضة معهم فى المسألة وهذه المفاوضة ربما تؤدى الى ما يتعارض مع أعمال الوفد . واننا اذا قصرنا أقوالنا على كلمة الاستقلال التام فقط ، فلا يتفاوضون معنا . وعلى ذلك أرجأنا المسألة الى أن نأخذ رأى سماعتكم . ثم قال : « شرعت فى تكوين لجنة لجمع المساوى الموجودة بفروع الحكومة المختلفة لاعداد ما أشرتكم اليه ، لأن الذى كنت أعمله قبل وصول أمركم الأخير هو ترجمة الغطاء والمخازى التى اركبتها الجنود الانجليزية بمصر » (٧٢) .

وفى يوم ٢٣ يولية - أى اليوم التالى - كتب الى سعد زغلول يقول :
« ربما يتم تشكيل اللجنة اليوم . وفى الحقيقة انها ستكون مركبة من
عدة لجان فرعية كل لجنة منها تختص بوزارة . وستعرض رئاسة اللجنة
العامة على سعادة عدلى باشا . وعشنا اقتناعه بقبول ذلك . وسأوجه اليه
خصيصا لهذا الغرض فى الاسكندرية قريبا جدا . ولقد ذكرت ان الوفد
جمع كثيرا من هذه المسائل قبل سفره ، فان تيسر ارسال صورة منها
يكون أفيد ، لانه ربما يفاجئنا حضور لجنة ملتر قبل اتمام العمل . ثم ان
رأينا أن نعلن الجنرال النبى بوجود اللجنة بعد تشكيلها ونطلب منه
بصريح العبارة أن يعطى التعليمات اللازمة للحكومة لتسهيل على اللجنة
مأموريتها لتحضر اللازم حتى يتيسر للمصريين مقابلة اللجنة الانجليزية
ونحن لا نطمح فى الحصول على هذا التصريح ، ولكن عملا كهذا من شأنه
أن يقوى قلوب البعض الذين استضعفوا ، وأن يمنح العراقيين من
طرفها . سهل الله الحال . (٧٣)

عل أن سعد زغلول لم يكذب يقرأ هذه التقارير حتى أبدى انزعاجه
لما فيها ، وخصوصا أنه كان قد أبدى لعبد الرحمن فهمى فى كتابه بتاريخ
٢٥ يولية استحسان الوفد لفكرة المقاطعة (ولم يكن قد وصل هذا الكتاب
بعد الى عبد الرحمن فهمى) ، فكتب اليه يقول : « ان اللجان التى شرعتم
فى تأليفها سواء كان للمفاوضة مع لجنة ملتر ، أو لجمع الاستعلامات ، لم
يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا . بل ان هذه الفكرة مضرة ضررا بليغا
بالامة . ولذلك نرجو أن تعدلوا عنها ، لانه يخشى أن المفاوضة مع الانجليز
بدون واسطة الوفد يكون من ورائها استدراج « وزحزحة » للمسألة
المصرية من مركزها زحزحة توجب خيبة الأمل . أما الاستعلامات التى
طلبنا منكم جمعها ، فقد كان يمكن الحصول عليها بواسطة أفراد من
الوطنيين يعمل كل واحد منهم على انفراد فى جمع ما يستطيع الوصول
اليه من المعلومات التى يمكن للوفد أن يستعملها ضد ما عساه يصدر من
لجنة ايموس . وهذا المعنى هو ماكتبناه لكم فى ٢ يولية (الراجع انها
١٢ يولية ، لأن التقرير السادس تاريخه ٤ يولية ، وليس من المعقول أن
يكون تاريخ التقرير الثامن - وهو الذى يشير اليه سعد - فى ٢ يولية)
ولم يكن استغرابنا من تشكيل لجنة لهذه الغاية باقل من استغرابنا لفكرة
طلب مساعدتها من الجنرال النبى ، لأن مجرد هذا الطلب انحراف عن
الموقف الذى وقفت الامة فيه حتى الآن . (٧٤) « وفى يوم ٢٤ أغسطس
كتب سعد الى عبد الرحمن فهمى يقول : « لانزال نرى ضرر تشكيل لجان

جميع المعلومات التي كتبنا لكم عن جمعها واللازم هو أن يشتغل لها افراد حتى بطريقه غير محسوبة . والمعلومات لازمه لنفسى الوفد . (٧٥) ولكن فى تلك الاثناء وصل الى عبد الرحمن فهمى تقرير سعد زغلول المؤرخ ٢٥ يولييه ، الذى يبدى فيه استحسانه لفكرة مقاطعة اللجنة ، فكتب الى سعد زغلول فى ١٠ أغسطس يعلن أنه قد أوقف كل عمل ، ويذكر سبب سوء الفهم فيقول : « بوصول تقريرى الوفد لمره ١٠ و ١١ المؤرخين فى ٢٣ و ٢٥ يوليو الماضى ، وجدنا بأحدهما استحسان الوفد للفكرة القديمة التى سبق عرضناها على الوفد من مدة طويلة ، وهو استحسان عديم مقابلة اللجنة الانجليزية وعدم مفاوضتها ، وعلى ذلك أوقفنا كل عمل حتى يحضر النحاس بيك ونعرف ما تريدونه تماما ، لأن ما جاء بتقرير الوفد لمره ١١ ، وهو استحسان فكرة عدم مفاوضة اللجنة الانجليزية ، يخالف ما سبق جاء بتقرير الوفد لمره ٨ المطلوب به البحث عن أكفاء من الوطنيين يحضرون تقريراً بحقيقة مساوى الادارة الانجليزية بمصر لتقدمه للجنة ملتر (٧٦) » .



وباستتباب المسألة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى على أساس مقاطعة اللجنة ، أخذت بعد ذلك الدعوة لهذه الفكرة فى الانتشار . وكانت أول إشارة إليها فى **الصحف** عندما أراد الأستاذ سيد على صاحب جريدة النظام فى ٢٤ أغسطس فتح باب المناقشة حول لجنة ملتر ، فكتب اليه « المواطن حسن سلامة » رأيه فى هذا الموضوع فى ٣١ أغسطس ١٩١٩ ، الذى وصفه أيضا بأنه « رأى الأمة المصرية » ، وجاء فيه : « يا صاحب النظام ، أذكرك أنى قرأت فى افتتاحية من افتتاحياتك أنك تريد من الرأى العام المصرى أن يذكر ملاحظاته على تلك اللجنة المزمع إرسالها الى مصر قريبا . ولكنى أرى أن الرأى العام قد أبدى كلمته الاخيرة من زمن بعيد . يعلم العالم أجمع أن الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا فى الدفاع عن قضيته ومفاوضة أولى الشان من السياسة فى كل ما يختص بالمسألة المصرية ، وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية الا أن تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ما تريد . هذا هو رأى الذى هو رأى الأمة المصرية على ما اعتقد . فماذا ترى ؟ » .

ولم تلبث جريدة النظام أن أذاعت فى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩١٩ نص خطاب لسعد باشا الى اللجنة المركزية مؤرخ ٢٨ أغسطس بتأييد فكرة المقاطعة قال فيه : « .. انكم تعلمون حق العلم ان حياة مصر فى بقاء المسألة المصرية دولية ، وإبعادها كل البعد من أن تكون مسألة داخلية بين

بريطانيا العظمى ومصر . وبهذه المناسبة لا يسعنا جميعا الا ان نبارك هذه الروح الحكيمة التي حملت رجال مصر- وشبابها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مقابلة اللجنة اذا حضرت الى مصر . . . أجل تلقينا بالارتياح أنا واخواني خبر هذا التصميم على عدم مقابضة اللجنة بأي صفة كانت ، اذ ليس من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين في أمر الاستقلال التام الذي ينشدونه (٧٧) « . . » وفي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩١٩ كتب الاستاذ سيد على مقالا عنوانه : « أمامكم محامينا فاسألوه » ، دعا فيه بقوة الى فكرة المقاطعة فقال : ان تصدى الوطنيين في مصر للبحث في قضيتهم ، وقبولهم للأخذ والرد فيها ، مع وجود الوكيل الرسمي المدافع عنها ، يشعر بتنازلهم عن كلالته واستعدادهم لتولي الأمر بأنفسهم . وان سعد باشا - وهو من كبار رجال التشريع - قد ادرك ذلك ، فدفت به غيرة على القضية الى تحرير كتابه الذي خاطب به الأمة المصرية ، وهو لا يقصد الا لفت نظرها الى أمر يجب مراعاته لنجاح قضيتها . وقد اراد بما كتب ان يقول المصريون لكل من يسأل عن شكائهم ومطالبهم ما يقوله صاحب كل حق من الأفراد : « أمامكم المحامي عنا فاسألوه » ، لعله ان القانون يبيع للمصريين مثل هذه الاجابة .

وسرعان ما أخذت فكرة المقاطعة تنتشر انتشار النار في الهشيم لماخذ الافراد من جميع الطبقات يعلنون عزمهم على مقاطعة اللجنة ، كما قررت جميع النقابات معاضدة الافراد في هذه المقاطعة . ولما كانت الجمعية التشريعية ومجالس المديرية لا تزال مغلقة ، فقد عقد اعضاؤها اجتماعات غير رسمية ، أرسلوا على اثرها برقيات الاحتجاج الشديدة على اللجنة لمجلس الوزراء والدول الاجنبية والى ممثلها بالقاهرة ثم الى الوفد في باريس . وحذا حذوهم في ذلك الأعيان والعلماء والمحامون وطلاب الأزهر وتلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وطلبة المدارس العليا وحتى بنات المدارس بين خمس سنوات وحدى عشرة سنة . وراحت الصحف الوطنية تنشر أنهارا وأنهارا من البرقيات التي تعلن الاحتجاج الشديد على اللجنة في صيغة واحدة تقريبا (٧٨) . وأخذ الشباب ينظفون أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ، ومعظمهم من طلبة الجامعة المصرية الاهلية والمدارس العليا . فكانوا يقابلون الساسة والرجال المشتغلين بالشؤون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الانجليزية قد تتصل بهم ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة على المقاطعة (٧٩) .

ولاحراج مركز الحكومة - !ناهز حقيقة موقفها ازاء الأمة ، أو اجبارها

على الانضمام لها فى الشعور والرأى ، ذهب جماعة من المحامين والكتاب لمقابلة محمد سعيد باشا فى مساء يوم ١٣ اكتوبر لاستطلاع رأيه ازاء اللجنة الانجليزية . فكرر عليهم ما سبق أن بينه للحكومة الانجليزية من « ان حضور اللجنة الآن الى مصر لا فائدة فيه بما أننا لا نزال مرتبطين بتركيا ، ومعاهدة الصلح لم تتم » ، « فإذا كانت اللجنة تجيء بالرغم من هذا الطلب والتشديد ، فإن الأمر واضح ويكون معناه انه لا قيمة لنا أنا والوزراء جميعا فى نظرهم ، وأنه ليست لهم فينا ثقة ، واننا لا نستطيع أن نحكم البلد » . ثم أخبرهم بأنه طلب من المديرين الا يتدخلوا فى أمر اللجنة ، وألا يضغطوا على حرية الافراد بساء على أمر من السلطات الانجليزية « (٨٠) » .

وفى يوم ١٨ اكتوبر كتب عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول يبدى شدة اغتيابه بقوة الحركة واكتمالها فقال : « اظن اننى لست فى حاجة لأن أؤكد لسعادتكم ان الأمة عن بكرة أبيها وفى مقدمتها رجال المجالس النيابية ، أعلنت على صفحات الجرائد رأيها بخصوص لجنة اللورد ملتر . فان كل ذلك واضح وضوحا تاما على صفحات الجرائد كلها ، وهو المقاطعة التامة وعدم مفاوضة اللجنة فى شئ ما » . « انها والحق يقال لحالة ما كنا نعلم بها نحن أنفسنا ، فحيا الله هذا الشعب الناهض وبارك الله فى شعوره . ويمكننى أن اصف لكم الحالة فى كلمة واحدة ، وهى أنه أصبح الآن لا خوف على حركتنا الوطنية من الدساسين والماجورين مهما بذلوا من الجهد للتخويف والتفريق . وكذلك القاصب القشوم لأن يجمع قطعيا فى أى تفريق مهما بذل من عوامل جذب القلوب اليه(٨١) » .

ولم تلبث حركة المعارضة لمجئ لجنة ملتر أن أخذت منذ ٢٤ اكتوبر تصطبغ بصيغة العنف وتلجأ الى التعبير عن معارضتها بالمظاهرات . ولهذا شهدت الاسكندرية حوادث خطيرة أعادت الى الأذهان حوادث مارس الشهيرة ، فقد راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين ، واضطر منظمو المظاهرات الى اقامة المتاريس فى الشوارع واقتلاع البلاط فى الطريق المؤدى الى رأس النين ، وحفر الخنادق فى الشوارع لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين . كما أقفلت المحال التجارية فى بعض أحياء المدينة . وسرعان ما انتقلت الاضطرابات الى القاهرة والمدن الاخرى احتجاجا على ما حدث فى الاسكندرية . وعادت المعاهد والمدارس الى الاضراب من جديد . كما عادت المواكب الكبيرة التى تضم علماء الأزهر والأفندية والطلبة تظهر فى الشوارع مرة أخرى . وبات احتمال عودة

موظفي الحكومة والسكك الحديدية إلى الاضراب يتهدد الحكومة من جديد (٨٢) .

وعندما أحست حكومة محمد سعيد باشا بأن الأمور تفلت من يدها، وكانت قد استطاعت في خلال الشهور التي قضتها في الحكم أن تستخلص من السلطات الانجليزية كثيرا من الأمور الادارية ، سارعت بتأكيد خطتها خشية أن تتدخل السلطات البريطانية من جديد ، وأصدرت قرارا في ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات (وهو أول نداء يصدر من قبل الحكومة الوطنية منذ بداية الحركة الوطنية . إذ كان مثله يصدر من السلطات البريطانية)، ثم أرسلت نصف أشرطة من الجيش المصري إلى الاسكندرية لمنع مسير المظاهرات . ولكن الاضطرابات ما لبثت أن تجددت في يوم ١٣ نوفمبر ، وهو اليوم الذي اتفقت الآراء بعد مناقشات وحوار طويل على اعتباره عيداً وطنياً . فاضربت المدارس والمعاهد ، وأغلق كثير من التجار الوطنيين متاجرهم ، وسارت مظاهرات كبرى أحياء لهذا اليوم المشهود (٨٣) . . . وهكذا سيطر الاضطراب على حياة البلاد .

في تلك الأثناء كان الموقف السياسي في مصر يقبل على مرحلة حرجة . فلقد رأينا كيف أبدى محمد سعيد باشا اعتراضه على مجيء اللجنة قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكيف أعلن عزمه على الاستقالة في حالة مجيء اللجنة . كما رأينا كيف وافق اللورد النبي على تأجيل مجيء اللجنة في بداية الامر ، وكتب إلى حكومته ينصح بعدم حضورها قبل شهر سبتمبر . على أن ظهور حركة المقاطعة واشتدادها لم يلبث أن دفع اللورد النبي إلى العدول عن رأيه السابق ، فبات يلح على حكومته بوجوب قدومها في أقرب وقت ممكن ، قائلا ان النداء بمقاطعة نه اللجنة قد أصبح صيحة الحرب التي يطلقها المتطرفون ، فلا يصح الخضوع لها . وفي يوم ١٠ نوفمبر عاد إلى مصر من وطنه بعد أن أمضى فيه شهرين ، وكان في جيبه بلاغ رسمي من حكومته عن مهمة اللجنة في مصر ، أذاعه في يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ - وهو البلاغ الذي أوردنا نصه في بداية هذا الجزء - . وإزاء هذا لم يجد محمد سعيد باشا مفرأ من تقديم استقالته في يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ - أي في اليوم التالي .

ولم يلبث اللورد النبي أن لجأ إلى خطة أراد بها ضرب الحركة الوطنية في الصميم ، فقد عمد إلى تأليف وزارة برئاسة يوسف وهبة باشا (وهو قبطي) محاولا إيقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط ، وفصم عرى الوحدة

القومية . بيد أن الشعور القومي كان أكبر مما قدر اللورد النبي ، فعندما ذاعت إشاعة قبول يوسف وهبه رئاسة هذه الوزارة، أظهرت الأمة القبطية استيائها الشديد من هذا القبول وخشيت أن يسبب هذا فتورا بينها وبين المسلمين فاجتمع عدد كبير في الكنيسة المرقسية صباح يوم الجمعة ٢٦ نوفمبر ، قدر بنحو أربعين ألفا من عليّة الأمة القبطية ، وكتبوا احتجاجا شديدا جدا على إشاعة قبول يوسف وهبه رئاسة الوزارة ، قالوا فيه إن هذا القبول يعد قبولاً للحماية وللمناقشة لجنة ملتر ، وهو يخالف ما أجمعت عليه الأمة من طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة (٨٤) .

ولم يلبث عبد الرحمن فهمي أن نهض من جانبه إلى موازنة هذا الموقف السياسي وضرب هذه المحاولة الانجليزية . وقد ساعده الانجليز على ذلك من حيث لا يقصدون. فقد كان بسبب نشر بلاغ ١٤ نوفمبر عن إرسال لجنة ملتر إلى مصر ، أن تجددت مظاهرات الاحتجاج مرة أخرى في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وشبين الكوم وغيرها من المدن . وكان أشدها ما حدث في القاهرة يوم عودة السلطان فؤاد من الاسكندرية في ١٦ نوفمبر ، فقد دخل العاصمة وسط مظاهرات عنيفة بلغ عدد ضحاياها ثلاثة عشر قتيلا وتسعة وسبعين جريحا . ثم اشتدت الحالة في الاسكندرية في مساء يوم ١٨ نوفمبر حيث انصرف المتظاهرون إلى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة وإقامة المتاريس ووضع السدود في مداخل الحارات ومنافذ الشوارع . وبلغ عدد القتلى تسعة ، والجرحى ثلاثين ، ولجأت القوات البريطانية إلى احتلال أحياء المدينة وحظر التجول بعد التاسعة مساء ، كما أصدرت أمرا بتحديد عدد المشيعين في مواكب جنازات القتلى بما لا يزيد عن مائة شخص في كل مشهد (٨٥) .

ولما رأى اللورد النبي أن الأمور تتفاقم ، استدعى إليه في مساء يوم ١٨ نوفمبر عبد الرحمن فهمي بك ومحمود باشا سليمان وإبراهيم باشا سعيد ، وأبلغهم أنه يندم مسئولين عما ينشر في الصحف من المنشورات التي تثير الخواطر ويحملهم تبعة ما يحدث من الحوادث . واتهم عبد الرحمن فهمي بأنه يحرض الجرائد والأمة على معاداة الحماية والوطن على الحالة الموجودة . ثم طلب إلى محمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد أن يفادوا القاهرة وقيما في بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمي بك في مصر تحت المراقبة ، وأبلغهم أنهم إذا لم يجيبوه إلى طلبه اتخذ ضدهم إجراءات شديدة . ولكن عزم الثلاثة صبح بعد خروجهم على

عدم الإذعان لما طلب منهم . فقامت السلطة العسكرية في يوم ٢٠ نوفمبر باعتقال محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا ورحلتهما الى بلديتهما، وأبقت عبد الرحمن فهمي بك تحت المراقبة . وبذلك خلا منصبا رئيس لجنة الوفد المركزية ووكيله .

وهنا عمد عبد الرحمن فهمي الى اختيار قبضي (هو مرقس حنا) في مركز الوكيل ليرأس على لجنة الوفد المركزية مدة ابعاد محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا . وكتب الى سعد زغلول في ٣ ديسمبر يقول : « لما اعتقل صاحبنا السعادة محمود باشا سليمان وإبراهيم باشا سعيد ، ونظرا لابتعاد محمود باشا أبو حسين عن أعمالنا ، خلا بذلك محلا الرئيس ووكيله . ونظرا لأننا فهمنا من سياق الحديث أن السلطة المتصرفه في شئون مصر والمتفني حولها أرادوا باسناد مركز الرئاسة الى يوسف وهبة باشا ممثلين النفس بأن يكون هذا سببا من أسباب فتور العلائق بين عنصرى الأمة الأصليين ، أجمعنا كلمتنا على اختيار قبضي ونسند اليه مركز الوكيل ليرأس على اللجنة مدة ابعاد محمود باشا وإبراهيم باشا ، وادين بذلك كيد المصلطين في تحريم ، ولتثبيت لهم أن هذه السفاست أصبحت بعيدة عن أفكارنا ، وأن مبادئنا وطلبائنا القومية لا يمكن أن يقف أمامها أى عائق (٨٦) » .

وهكذا حبطت الخطة الانجليزية لايقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط . وغنى عن الذكر أن الفضل الأول في حيوطها ، انما يعود الى انها عجزت عن التنفس في الجو القومى الذى كانت تعمل فيه الحركة الوطنية . وهو جو كان يختلف تماما عن الجو الإسلامى الذى كان سائدا قبل الحرب العظمى . ومن الأمور التى تساعد على فهم هذا الاختلاف ، الى جانب هذا ، ومدى ما أحدثه من تحول كبير في نفوس الأقباط ، تلك اللحظة التى وردت في رسائل عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول حول إحدى الشخصيات القبطية وهو قرياقص ميخائيل الذى كان قد ترك مصر الى انجلترا ابان الفتنة بين المسلمين والأقباط قبل الحرب العظمى ، ثم شدته حوادث ثورة ١٩١٩ ، فاشتغل بالمسألة المصرية في انجلترا ، مما دفع الانجليز الى اضطهاده ثم طرده الى مصر بسبب نشاطه الوطنى (٨٧) :

فمن الغريب أن قرياقص ميخائيل هذا كان من أشد المتحمسين للاحتلال قبل الحرب العظمى حتى انه كتب مقالا في جريدة « التايمز » نقلته « ذى اجيشان جازيت » ، ذكر فيه أن الأقباط تسسل المصريين القنماء وهم يعتبرون الاحتلال البريطانى الوسيلة الوحيدة لتقدم مصر

وسعادتها ، وقد أثار هذا المقال اشمئزاز الأوروبيين في مصر حتى ان جريدة « لا ريفورم » الفرنسية كتبت تعلق على هذا الكلام قائلة انها لا تود أن تكون ملكية أكثر من الملك ، ولا أشد تمصبا للوطن من أهله ، فإذا كان لا يزال يوجد في مصر جماعة من المصريين يصرحون بأن سعادة وضعهم لا تتم الا بواسطة الاحتلال الأجنبي لأراضيهم ، وإذا كان هؤلاء المصريون لا ينجحون من التصريح بذلك وتسجيله على صفحات جرائد المحتلين أنفسهم ، فنحن نعد أنفسنا فضوليين اذا ما أخذنا على عاتقنا الدفاع عن قضية يتخلى عنها ، بل يحاربها كل المحاربة نفر من أهلها » .

كما كتبت جريدة « لاديبش ايجسيين » في هذا المعنى تقول ان الأوروبيين جميعا لا يملكون أنفسهم من الاشمئزاز عند رؤية تلك المناظر ، فقد عرفنا في تاريخ بلادنا كيف تقوم الحروب الأهلية ، وكيف تشب نار الاختلافات المذهبية ، ولكننا لم نلجأ يوما الى الأجنبي ، ولم نستجد به لحظة واحدة ، كما يفعل هؤلاء النفر الخونة من المصريين (٨٨) .

على أن قرياقص ميخائيل لم يلبث - كما رأينا - أن تحول بعد هبوب ريح القومية المصرية الى وطني متحمس على نحو أضيق فيه ، مما أثار تقدير الأمة المصرية له ، فصار يقابل بعد عودته الى وطنه بالحفاوة والاکرام في كل مكان وإينما حل ، وبشكل « يفوق حد الوصف » - على حد قول عبد الرحمن فهمي (٨٩) . وانتهى الأمر بضمه إلى اللجنة المركزية للوفد (٩٠) .

لم تك محاولة اللورد النبي السابقة هي كل ما فعله الانجليز لضرب الحركة الوطنية من الداخل . فقد حفلت الفترة السابقة لمجيء لجنة ملنر بكثير من هذه المحاولات التي كانت تهدف الى تحقيق النجاح لمهمة اللجنة عند قدومها . ومن أهم هذه المحاولات الترويج لفكرة الحكم الذاتي . ومن الكتب التي طبعتها السلطات الانجليزية في ذلك الحين كتيب باسم « الاماني المصرية » ، وكان يقوم بتوزيعه مأمورو المراكز بصفتهم الرسمية . والكتيب يتضمن مباحث تتلخص في : تطبيق على وثيقة ١٩ ديسمبر ١٩١٤ التي بعث بها السير ملن تشيتهام الى السلطان حسين ، وبرثة السلطة العسكرية من مساوئ نظام التطوع الاجباري اثناء الحرب ، وبيان عن اخلاص بريطانيا العظمى لمصر ورغبتها الاكيدة في الأخذ بيدها ، ثم تفصيل للاستقلال « الذاتي » وشرح قانون لمعنى الحماية (٩١) .

ولم تكتف السلطات الانجليزية بطبع الكتيبات التي تروج لفكرة

الحكم الذاتي ، فقد استطاعت أن تغرى عددا من الأعيان بتأليف حزب مصرى يتبنى هذه الفكرة ، ويتخذها برنامجا ومنهجاً ، ويتولى مقابلة لجنة ملتر فى أثناء غياب الوطنيين المصريين بسبب المقاطعة . وهذا الحزب هو الحزب المستقل الحر . وقد بدأ هذا الحزب فى الظهور فى يولية - أغسطس ١٩١٩ فى شكل ناد أطلق عليه اسم « نادى الأعيان » ، وقد قوبل بالاستياء والفضب من الرأى العام ، مما دعا محمد بك ابراهيم هلال ، المؤسس الأول له ، الى الدفاع عنه قائلا انه هو الذى فكر فيه ، من غير أن يوحى اليه أحد به ، وأنه ليس له غرض سياسى مطلقا ، وليست الظروف القائمة ملائمة لتعدد الاحزاب . وذكر أنه كان قد عرض الفكرة فى أوائل ١٩١٨ على مصطفى ماهر باشا ومحمد باشا نافع والسباعى بك المصرى وأمين بك أبى ستيت ومحمد بك منصور وابراهيم بك الزهيرى والسيد أحمد محسن شيخ الحرمين وكثيرين غيرهم ، فوافقوا عليها جميعا عدا سعادة نافع باشا الذى قال انه يعلم أن الأعيان شرعوا غير مرة فى انشاء أندية بالمديريات فلم يتفق اثنان . ثم استطرد محمد بك فقال : « ثم وضعت بيانا للنادى ، وأخذت أعرضه على كل منهم وعلى غيرهم من أمثال راجب بك عطية ومحمد بك أبى جازية (أصبحا عضوين بلجنة الوفد المركزية فيما بعد) وكمال بك أبى جازية وفؤاد بك المنشاوى وفتح الله سلطان بك ومحمد بك الشريف وسعادة اسماعيل أباطة باشا . وقد ارتاحوا جميعا للفكرة . ولما وقعت الحوادث (الثورة) اخذ البعض فى التشهير بالمشروع ، وفى تلوين الفكرة بصبغة غير صحيحة . وأشعار على الكثيرون بإيقاف المشروع حتى يطلق سراح المعتقلين ، ويسافر الوفد الى باريس . فأذعنت منعا للقييل والقال . ولما انتهت الحوادث كلمنى شريعى باشا ، الذى كان قد حضر من سمالوط عقب الحوادث الأخيرة ، هو وحضرة توفيق بك شهاب الدين ، وأخبرانى أنهما فكرا فى انشاء ناد للأعيان والعمد الذين يندفعون فى تيارات مختلفة ويوافقون على كل ما يعرض عليهم حتى ولو كانت من المتناقضات . وقالوا ان غرضهما هو تلافى حدوث ذلك ، وقالوا انهما كلما اسماعيل سرى للرياسة ولكنه اعتذر وأشار بفتح سعادة مصطفى ماهر فى المسألة ، فلما ذهبنا إليه قال لهما ان هلالا فكر فى انشاء النادى من مدة طويلة ، وانى أؤيدكم جميعا اذا كنتم متفقين فى الغرض والا فلا . وأخيرا طلبا منى بيان مشروعى ، ولما أبنته لهما أعلننا موافقته . ففكرتهما (٩٢) . ويفهم من هذا الكلام أن الأعيان كانوا يريدون اتخاذ موقف يتفق مع مصالحهم ، بدلا من مجاراة الوفد فى خططه المسرفة فى العداء للانجليز .

على أن عبدالرحمن فهمي لم يلبث أن تصدى لهذه المحاولة منذ نشأتها ، فقد أثار عليها عاصفة من النقد في الصحف الوطنية ، حتى اضطر أصحابها الى التوازي مؤقتا . وقد بعث يعلن ذلك الى سعد زغلول في يوم ١٨ أكتوبر قائلا : « لقد قوى صوت الوطنية لدرجة إزعجت أنصار المختصب وهم قليلون جدا ، من أن يتظاهروا أحدهم ويمال قولا أو فعلا . حتى أن رؤساء هؤلاء الأنصار الذين كانوا شارعين في تأليف ناد لهم تحت اسم نادى الأعيان ، اختفوا الآن بعد أن تنازلوا عن مشروعهم . فحمدا لله على هذه النتيجة السارة » (٩٣) .

ولكن عبد الرحمن فهمي كان متفائلا . فقد عادت المحاولة من جديد قبل وصول لجنة ملنر الى مصر في ظل الارهاب الذي شنه اللورد النوبي بعد عودته . وقد أطلق الأعيان على محاولتهم هذه المرة اسم « الحزب المستقل الحر » . وقد أراد الانجليز بظهور هذا الحزب الإيهام في بلادهم بوجود رأى معتدل في مصر يرحب بمقابلة لجنة ملنر ومفاوضتها في الاستقلال الذاتي تحت الحماية . ولهذا أسهبت الصحف الانجليزية في الحديث عنه ، مما دعا سعد زغلول الى الكتابة الى عبدالرحمن فهمي بك مستفسرا عن ظهور هذا الحزب قائلا : « نرجو أن تفيدونا بما يتعلق بإنشاء حزب معتدل جديد . فان الجرائد الانجليزية تكلمت عنه ، ومن تألف ؟ وما هو بروجرامه ؟ وغير ذلك من أموركم العامة » (٩٤) . وقد تحدث عبدالرحمن فهمي عن هذا الحزب فقال : « ان وسائل الشدة والارهاب التي تعامل بها الأمة الآن ، لم تزدها الا تمسكا بمطالبها وتضامنا بين أبنائها . والفائدة الوحيدة التي جنتها السلطة ان بعض الخونة ابتداء يظهر نوعا على «مرشح العمل» ، ولكن عشمنا في الله القدرة على القضاء عليه ان بقيت طليق الاعتقال ولم انف الى جهة قسية » (٩٥) .

ولم يلبث عبد الرحمن فهمي بعد ذلك أن أطلق جيشه على هذا الحزب حتى أصبح مقره هدفا دائما للمظاهرات الصاخبة التي كانت تطوف به في كل مناسبة . وقد تألف بعض هذه المظاهرات من السيدات (٩٦) . فدب الذعر في نفوس أعضائه ، فلم يستطيعوا مقابلة اللجنة أو الاقتراب منها . وكل ما استطاع رئيسهم شريعى باشا عمله أنه أرسل الى اللجنة برقية تهنئة عند وصولها . ولما علم بذلك عبدالرحمن فهمي أرسل الى شريعى باشا وفدا من الطلبة لاستجوابه عن هذا الحادث، وعن الداعي لوجود هيئة غير الوفد لم تقرها الأمة ممثلة في الحزب

المستقل الحر ، تقوم بأعمال مضادة للخطة التي رسمتها الأمة لنفسها ؟ -
فانكر الشريعي باشا أن الحزب يعمل لغير ما تعمل اليه الأمة ، وقال انه
يساعد ويوافق على كل الطرق المشروعة الموصلة لنيل رغائب الأمة وهي
الاستقلال التام والحرية المطلقة بدون قيد ولا شرط . وقرر أنه لا يظن
أن طرق الحزب الجديد تختلف عن الطرق التي يتبعها معالي ساعد باشا
وفنده للحصول على الاستقلال التام . وأما عن تلفراف التهنة ، فقال
انه أرسله الى الجنرال مكسويل شخصيا لسابقة ود بينهما ، ثم نفى
انه ينوى مقابلة لجنة ملنر قائلا : أنا مثالي كمثال الأمة ، وما دامت الأمة
مجتمعة على المقاطعة فأنا معها (٩٧) .

ولم يلبث الحزب أن أعلن في جريدته « المنبر » الانضمام الى الوعد
في آرائه . وفي يوم ٢٣ ديسمبر أرسل عبد الرحمن فهمي الى ساعد
زغلول يشره بهذه النتيجة ويقول : « حيا الله الأمة المصرية . . فقد
نفذت ارادتها التي أعجبت الوفد ، وأحكمت مقاطعتها لهذه اللجنة احكاما
شديدا جدا ، وراقبت ذوى النفوس الصغيرة الذين كان يظن تقدمهم
للتكلم مع اللجنة مراقبة شديدة حلت أعصاب (الحزب المستقل الحر)
الذي كونه يد الغاصب وأمواله لهذه الغاية ، فلم يجرؤ أحد من هذا
الحزب الضئيل الحقير أن يتقدم لهذه اللجنة . وليس هذا فقط ، بل
ان رجال الأمة العاملين اتخذت من الطرق والأساليب ماجمل معظم أعضاء
هذا الحزب ينفض من حول مؤسسيه الخونة ، واضطر الحزب المذكور
أخيرا أن يعلن في جريدته الساقطة (المنبر) الانضمام في آرائه الى
برنامج وفدنا المحبوب مع بعض خلاف يريد أن يتخذنه وسيلة للانقضاء
سند سنوح الفرصة ، ولكنه سيخذل ان شاء الله » (٩٨) . وفي يوم ٧
يناير ١٩٢٠ كتب الى ساعد زغلول يقول : « يسرني جدا أن أعلن
لسعادتكم أن كل الاجراءات التي اتخذت للقضاء على الحزب المستقل
الحر نجحت نجاحا باهرا ، وتفككت أعضاؤه وأصبح أثرا بعد عين .
لا يزال العمل جاريا لهدم ما بقى من أسسه وجدرانه (٩٩) .

وهكذا يمكن القول بأن ظهور هذا الحزب لم يكن له في الجرائد
عام بفضل هذه الاجراءات الحازمة التي اتخذها عبد الرحمن فهمي بك .
ولم يلبث - كما يقول تشيبرول - أن قضى نحبه سريعا قبل أن يلفظ
أنفاسه (١٠٠) .

لجنة ملنر في مصر

وصلت لجنة ملنر الى مصر في يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ بالرغم من كل التهديد والسخط الذي اُهِيل عليها ، بعد أن أحبطت حركاتها بالسرية والكتمان (١٠١). وقد ذكر اللورد ملنر في تقريره أن السلطات اتخذت جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامة الأعضاء نظرا لروح العداء للجنة الذي اشتد في النفوس ، فبلغوا الفندق المهد لنزلهم دون حادث ما (١٠٢) . كما روى المستر « سيندر » في مذكراته طرفا من هذه الاحتياطات التي اتخذت لسلامة أعضاء اللجنة، في أسلوب فكه، فقال ان السيارات سارت من محطة القاهرة لفندق سميراميس لا تقف لأي سبب . وقد طارت قبعة مدام سيندر فرفض السائق أن يقف لالتقاطها ، كما طار غطاء مقدمة السيارة فرفض السائق أن يقف أيضا ! (١٠٣). وهذه السرية وهذا الكتمان وتلك الاحتياطات التي صحبت قدوم اللجنة ، هي ماجعلت الرافعي يعقد مقارنة بينها وبين الاستعدادات التشريعية التي اتخذتها السلطات البريطانية في أوائل عهد الاحتلال لاستقبال اللورد دفرن ١٨٨٢ ، ومن بينها اطلاق المدافع في الاسكندرية من البارجة المصرية محمد علي تحية له . وقد خلص الرافعي بحق من هذه المقارنة الى أن هذا الفرق الشاسع في المقاتلتين يبين مبلغ تبدل الحالة السياسية في مصر من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩١٩ تحت تأثير العامل القومي (١٠٤).

كانت لجنة ملنر مكونة من أعضاء مشهود لهم بالكفاءة ، وتتولى فيهم الصفة التمثيلية للأحزاب الانجليزية . وقد لقيت الحكومة البريطانية بعض العناية في صبغ اللجنة بهذه الصفة التمثيلية : فعينت المستر سيندر ، محرر جريدة الوستمنستر جازت ، من صحف الأحرار الكبرى، لتمثيل حزب الأحرار ، وعينت الجنرال السير أوين توهاس عضو مجلس العموم والخبير الزراعي في عدة أقطار في إفريقيا لتمثيل حزب العمال . وبذلت جهدها لتعيين أعضاء مشهود لهم بمعرفة الشئون المصرية والمسائل السياسية العامة : فالى جانب رئيس اللجنة اللورد ملنر الذي كان مستشارا ماليا للحكومة المصرية ١٨٨٩ - ١٨٩١ ، وألف فيها كتابه المشهور « إنجلترا في مصر » الذي ظهر ١٨٩٢ ، عينت الجنرال مكسويل الذي كان القائد العام للقوات البريطانية عند اعلان الحماية في ديسمبر ١٩١٤ ، وسأهم فيها بقسط كبير . وكذلك المستر رتل رود من رجال وزارة الخارجية، وكان ممن عملوا مع اللورد كرومر في الوكالة من ١٨٩٤ - ١٩٠١ . والى جانب هؤلاء عينت السير مسسل هرست من

مستشارى وزارة الخارجية القانونيين • وعينت سكرتير اللجنة المستر
١٠٠. لويد ، الذى كان فى خدمة الحكومة المصرية من قبل ، وله معرفة
بكثير من المصريين (١٠٥) •

وكان اختيار اللورد ملنر رئيسا للجنة قد لقي هجوما شديدا فى
مصر منذ البداية بسبب كتابه « انجلترا فى مصر » • فقد تناول الكتاب
المصريون هذا الكتاب بالتعليق والنقد والهجوم ، وأبرزوا كل فقرة من
فقراته يمكن أن تدل على موقف رجعى ازاء المسألة المصرية (١٠٦) • ونم
يخفف من وطأة هذا الهجوم ما كان قد صرح به اللورد ملنر لاحدى
الصحف ، قبل شهرين من قدومه ، من أنه سوف يأتى الى القطر المصرى
وهو خالى الذهن تماما من كل عامل مؤثر • وأنه يتلقى كل ما يقدم الى
اللجنة دون أن يستسلم لذكرى المدة التى قضاها فى مصر من زمن
بعيد (١٠٧) •

وكان قد سبق « فى » اللجنة تأليف لجنة تحضيرية لجمع البيانات
والاحصائيات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها الى
مصر ، وقد أعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (فندق سميراميس)
لجمع هذه البيانات • ثم أرسل المكتب المذكور الى بعض الأعيان والوجهاء
فى القطر المصرى نشرات مطبوعة تتضمن عدة أسئلة طلب اليهم الإجابة
عنها لعرض الأجوبة على اللجنة • وهذه الأسئلة تتلخص فيما يلى : (١)
ما هى الاسباب التى دفعت **الفلاح المصرى** فى الحوادث الأخيرة الى
الهيّاج ؟ (٢) ما رأيكم فى **اشتراك الأجانب فى التشريع** (٣) • ماهى حالة
النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات
انعامة والاصلاح الإدارى ؟ (٤) • أسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام
ناليها وسلطتها والتعديل المطلوب لها (٥) • أسئلة عن نظام البلديات
وما يراد ادخاله عليها من الاصلاحات (٦) التعليم ووسائل ترقيته •
واسباب الشكوى منه (١٠٨) •

ومنذ وصول اللجنة الى مصر ، ولم تكد تقيم فيها أياما بل ساعات
حتى رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها • ففى
اليوم التالى لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا الى الأمة المصرية
قالت فيه : « لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر ، وبنت
هذه الخطوة السياسية على الاسباب المفروعة الآتية :

أولا - لأن المسألة المصرية مسألة دولية ، فقبول المفاوضة مع لجنة

ملتر يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين الملتر .
ثانياً - لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة
لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضاً باتاً ، وأعلنت أنها لا ترضى بغير
الاستقلال التام .

ثالثاً - لأن كل استفتاء سياسى لا يجوز أن يكون تحت الأحكام
العرفية والقوانين الاستثنائية . فاصرار الحكومة الانجليزية على ارسال
هذه اللجنة بالرغم من الإجماع الذى تجلّى فى كثير من المظاهر ، لا يفيد
الا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل
للتأثير فى الإجماع القومى .

ثم قال البيان «أن الحكومة الانجليزية فى حاجة الى موافقة المصريين
على حمايتها ، لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ، ولو
صدقت عليها جميع الدول ، ما دام الشعب المصرى ، وهو صاحب الشأن
وحده ، لا يقبلها . فتمسك الأمة بعلم مفاوضة اللجنة ، أو بالأحرى
تمسكها برفض الحماية ، أمر مشروع ، فضلاً عن أن المصريين لا يملكون
اتباع سبيل آخر ، لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل
السيادة المصرية الى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا
القانونية . . وتكون كل مفاوضة فى هذا الشأن مجردة عن أى صبغة
شرعية ، ولا تلزم الأمة شيئاً (١٠٩) .

ولم تلبث الحرب أن أبلت على اللجنة . فيروى التقرير الذى وضعته ،
أن التلغرافات إنهالت عليها ، منذ قدومها ، معلنة عزم مرسلها على
الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودها فى البلاد . وكان كثير من هذه
التلغرافات مرسلات من صبيان المدارس وتلامذتها ، ولكن تلغرافات
أخرى وردت من هيئات عامة كمجالس المديرىات ، وبعضها من موظفى
الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن .
وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت على اللجنة مدة إقامتها بمصر ١١٣١
تلغرافاً كلها من ذلك القبيل . أما الجرائد الوطنية فكلها ، ما عدا القليل
النادر منها ، أفرغت جميعها فى القبح والتعريض ، منادية بأن كل اعتراف
باللجنة يؤول بكونه رضا عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصرى يكون له
علاقة بأعضائها يرتكب جريمة خيانة للوطن . وإثقت كلمة معظم الكتاب ،
تسماً لذلك ، على أن سعد زغلول باشا المقيم ببائرس هو الوكيل الذى
أنابه الشعب المصرى عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر . وقد

أضرب صبيان المدارس والحامون وعمال الترام عن العمل ، كل فريق منهم في دوره • وجعلوا يخرجون في مواكب ينضم اليها الصبية من تلاميذ المدارس والفوغاء ويطوفون في الشوارع وهم حاملون الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملتر ، ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر • ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور ، بل شاركتهم فيها الاناث ، فان سيدات القاهرة انتهرن تلك الفرصة ، فبرزن من خيائن وركبن المركبات ، وطفن في الشوارع ، وهن يرددن هذا النداء الحربي (١١٠) • وقد بلغ من تفنن المصريين في إبلاغ اللجنة رأيهم ، أن إحدى المظاهرات حاولت الاقتراب من مقر اللجنة ، ولما منعت من ذلك ، اتخذ أفرادها زوارق النيل وسيلة لا بداء رأيهم في اللجنة وأعضائها • وقد أطلق المستر سيندر على هذا اسم « غناء المحبين تحت النوافذ » (١١١) •

ولم يلبث مقر اللجنة أن وضع منذ وصولها تحت مراقبة دائمة من حراس خفيين • فيذكر تقرير اللجنة أنه لم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتجمل عليه بالإنذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة • فينتهى الأمر غالبا بأن يطلب في صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة نبي حديثه مع اللجنة • وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد من العرص والدقة ، ولا سيما متى سافر واحد منها الى الأرياف ، فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواته ويسعوا في منته من الوصول الى الأهالي وخصوصا الفلاحين ، ويدبروا المظاهرات ، حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب دام أياما ، ولم تخمد ناره الا بيد رجال السلطة العسكرية (١١٢) •

وقد بلغ احكام المقاطعة الحد الذي يرويه عبد الرحمن فهمي فيما يلي ، فهو يقول : « وما يروق ذكره أن أحمد بك الشيخ ، أحد أعضاء مجلس مديرية الغربية ، والعضو في لجنة الوفد المركزية ، كان متوجها الى جهة « سنما » بأثومويل • وكانت الطلبة مراقبة طرق ومسالك تلك الجهة حيث كان يقيم المستر سيندر وزميله بتفتيش « سنما » • فأوقفت الطلبة أحمد بك الشيخ وأنزلته من أوثومويله ، ولم تتركه يسير الا بعد أن تأكدت أنه ليس متوجها لأعضاء لجنة ملتر ، ومع ذلك فقد ركب معه أحدهم في الأوثومويل الى أن تجاوز حدود التفتيش ، وأمنت الطلبة على أنه لا يقابل أحدا من اللجنة » (١١٣) •

ولم تقتصر المقاطعة على سكان المدن ، فقد سرت الى الفلاحين في القرى . فيذكر عبد الرحمن فهمي أن اللورد ملنر قام بسياسة مع بعض أعضاء لجنته وربما لمدة أسبوعين بجزيرة أمام مركز الصنف جيزة (المشهورة بجزيرة فيشر) . وهنا أبدى الفلاحون من الغلابة في مقاطعته حدا جعلهم يمتنعون عن أن يبيعوا له شيئا من بلادهم مهما قدم لهم من الثمن نظيرها ، وذلك كاللبن والبيض والفراخ الخ . . مما اضطره الى أن يستحضر ضرورياته من مصر بواسطة « رفاس » صغير كان يحضر يوميا للمشتري لوازمه . وأكثر من ذلك أنهم كانوا يفرون من وجهه فلا يجبه على وجدوا للفرار سبيلا . ومن لم يجد سبيلا للفرار من وجهه فلا يجبه على أى سؤال يوجه له بواسطة من يكن معه . وكان البعض يجابوب بهذه الكلمة : « اسأل سعد باشا زغلول » مهما كان السؤال فمشلا سئل أحدهم ، وكان مشغولا برى أرضه ، عما اذا كان الزرع الذي يرويه قمحا أم شعيرا فقال له الفلاح المصرى : « اسأل سعد باشا زغلول » . وقد علق عبد الرحمن فهمي بك على هذه الروايات بقوله : « انها نتيجة ما كنا نحلم بها ، وتستحق كل إعجاب وفخار » (١١٤) .

وقد جرت محاولة من الموظفين للاضراب : فقد اجتمعوا في يوم ١٥ ديسمبر وقرروا الاضراب عن العمل يومي ١٧ - ١٨ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة وايدانا بمقاطعتها . ولكن الوزارة اجتمعت ظهر يوم ١٦ وقررت انزال العقاب الشديد على كل من يضرب ، وأبلغ رؤساء المصالح هذا الانذار الى مرعوسيهيم ، وصارحهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له في الخدمة أكثر من عشر سنوات . ولذلك رأى الموظفون ، خوفا على وحدتهم وانفصال من لم يخدموا عشر سنوات عن المجموع،الاكتفاء بامضاء احتجاج على الحماية وعلى قدوم اللجنة وتقديمه للمراجع العليا (١١٥) .

على أنه اذا كانت حركة الموظفين قد انتهت بالفشل ، فقد انزعجت السلطات البريطانية لتدخل عنصرين جديدين لهما شأنهما ومفزاها في الحركة الوطنية : العنصر الأول ، السلطات الدينية العليا في الأزهر الشريف . والثاني ، أمراء الاسرة الحاكمة .

ذلك أن الأزهر الشريف بالرغم مما كان معروفا عنه بأنه مركز الاضطراب المعادى للانجليز ، وبالرغم من أن طلابه كانوا في ذلك الوقت يجوبون القرى والمدن يدعون الى مقاطعة لجنة ملنر في الجهات الريفية النائية ، الا أن سلطاته الدينية لم تكن قد جاهرت حتى ذلك الوقت

برأيها في الموقف السياسي ، أو اتحادها مع الزعماء الوطنيين . ولكنهم دفعوا الى التدخل في السياسة بعد حادث من الحوادث التي اهتزت لها أرجاء القاهرة واضطربت لها السلطات البريطانية أيما اضطراب : وهو اقتحام الجنود الأزهر في ١١ ديسمبر خلف جماعة من المتظاهرين . وهو الحادث الذي يشك « تشيرول » في أنه مدبر على يد المتطرفين لاثارة الجنود الانجليز ودفعهم الى تتبع المتظاهرين داخل الجامع (١١٦) .

فقد اجتمع شيخ الأزهر على الفور بأعضاء المجلس الأعلى وكبار العلماء (١١٦ مكرر) ، وأصدروا احتجاجا شديدا الى اللورد النبي لوحوا فيه بانارة العالم الاسلامي . وبالرغم من مسارعة اللورد النبي بالاعتذار عن الحادث رسميا فقد أصدر العلماء بيانا جاهروا فيه هذه المرة برأيهم في الموقف السياسي عامة . فأيدوا الأمة في طلبها الاستقلال التام ، وطالبوا الدولة الانجليزية بالوفاء بوغودها ، وأرجعوا استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة الى عدم ظهور ميل من جانب الحكومة الانجليزية الى الاعتراف بهذا الحق (١١٧) .

وقد أدرك الانجليز أن مثل هذا البيان ، ولو أنه موجه الى المندوب السامي ، إلا أن أثره سوف يتعدى ذلك الى كل قرية ومسجد في مصر . وأكثر من ذلك سوف يتعدى حدود مصر الى العالم الاسلامي كله . كما اعتبروه تحديا صريحا . ليس فقط للسلطة التي كان يمارسها المندوب السامي باسم الحماية ، وهي التي قدم الى مصر للحفاظ عليها ، بل وأيضا لسلطة السلطان فؤاد نفسه الذي كان قد قبل الحماية . لأن السلطان فؤاد كان قد ورث عن أسلافه من الحديويين السلطة العليا على الأزهر ، وهي السلطة التي قام الحديو عباس الثاني بتدعيمها . وكان من الاشياء التي لا تخطر ببال أحد في أيام أولئك الاسلاف أن يجرؤ المفتي وكبار العلماء وعلماء الأزهر على الاقدام على مثل هذه الخطوة بدون أن يكونوا قد حصلوا سلفا على امر الحديو . ولهذا تردد في الدوائر الرسمية البريطانية أن السلطان فؤاد استدعى اليه بعض الموقعين من العلماء على البيان وأنهم فيما بينه وبينهم على ذلك (١١٨) .

ويقل عن هذا الحادث في الأهمية ، وإن لم يكن يفتقر الى مغزاه ، اصدار ستة من أمراء الأسرة المالكة بيانا في ٣ يناير ١٩٢٠ (كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد علي ابراهيم ويوسف كمال . واسماعيل داود . ومتصور داود) . يعلنون فيه أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالاً مطلقاً بلا قيد ولا شرط ، وأنهم ينضمون الى الأمة المصرية

«ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر» (١١٩) . فقد اعتبر الانجليز أن اصدار هذا البيان من أمراء أسرة محمد على ، وهم الذين ، لولا بريطانيا العظمى — كما يقول تشيرول — لكنسهم عرابي باشا كنسا من مصر مع كبيرهم الحديو توفيق ، إنما هو اتهام للسلطان فؤاد نفسه بخيانة قضية الأمة المصرية ، لأنه في الوقت الذي تطالب فيه الأمة المصرية بالفاء الحماية فإنه وافق على تولي السلطة والاحتفاظ بها في ظل الحماية . وقد سارع سعد باشا بالإبراق بتهانئه، من باريس، لكل من رؤساء الأزهر والأمراء لهذا الموقف من جانبهم (١٢٠)

اتصالات لجنة ملنر بالساسة المصريين

على أن هذا السور المتبع من المقاطعة الذي بناه الوطنيون حول لجنة ملنر ، لم يرتفع الى الحد الذي يحول دون اتصالها ببعض كبار الساسة المصريين،الذين كانوا يمثلون، منذ البداية، سلما خلفيا للحركة الوطنية تتراجع منه عندما يسقط في يدها أو يطبق عليها . وهؤلاء هم الذين يمثلهم الوزيران المشهوران رشدي باشا وعدلي باشا . كان هذا هو دورهما الذي رسم لهما وقت تشكيل الوفد لبيتوليا مهمة تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا في حدود الحماية ، في حالة فشل الوفد في تحقيق الاستقلال التام . وقد ادخرتهما الظروف الآن للقيام بدور جديد .

ذلك أنه بالرغم من أن الاتفاق كان تاما حول صواب خطة المقاطعة وحول دولية المسألة المصرية ، الا أن القلق كان يساور بعض الساسة ، كما كان يساور الوفد نفسه ، بسبب تنكر الدول لحق تقرير المصير ، وخوفا من أن تنتهي هذه المقاومة السلبية بإزاء لجنة ملنر الى نتيجة سلبية أيضا بالنسبة للقضية المصرية — لهذا فقد كانت الصيغة التي روج لها الوفد في ذلك الحين ليرد بها الشعب على أسئلة اللجنة هي : ان الهيئة الوحيدة التي تملك التحدث اليها هي الوفد المصري المقيم في باريس .

على أن اللقاء بين اللجنة والوفد في ذلك الحين،كان أمرا تحول دون تحقيقه مرة عتيقة من الخلاف في الرأي بين الفريق المصري والفريق الانجليزى . فلقد رأينا في الفصل الخاص بتضال الوفد في الخارج كيف أن تمسك الوفد بدولية المسألة المصرية ، وابتعاده عن أى اتصال مع الانجليز ، إنما كان سببه الرئيسى والحقيقى أن مثل هذا الاتصال لن يكون الا على أساس الحماية التي ترفضها الأمة رفضا باتا . على أنه لما كان استمرار الوفد على تمسكه بدولية المسألة المصرية في الوفد الذي

ظهر فيه تنكّر الدول لمصر واعترافها بالحماية البريطانية على مصر ، يعرض القضية المصرية للموت البطيء ، فقد كانت حياة هذه القضية ، في الحقيقة ، في الاتصال المباشر بالانجليز لتسوية القضية المصرية معهم على أساس يضمن لمصر استقلالها ، ويضمن للانجليز مصالحهم . ولكن لما كان هذا الاتصال يحول دون تحقيقه - كما ذكرنا - تمسك الانجليز بالحماية ، فقد كانت مهمة رشدي باشا وعدلي باشا بناء جسر يلتقي عبره الوفد بلجنة ملتر . ولم تكن هذه المهمة بالغة الصعوبة بعد أن مهدت الأمة السبيل لذلك وأظهرت شعورها بشكل فريد في نوعه كما تمثل في مقاطعة اللجنة .

لهذا فلا تعجب اذا عرفنا أن الاتصالات قد تمت بين الوزراء الثلاثة رشدي وعدلي وثروت ، وبين لجنة ملتر ابان اشتداد المقاطعة ، وأن سعد زغلول قد أظهر رضاه عن هذه المعادثات بعد اطلاعه عليها ، ووصفها بأنها « ملانة سدادا وغيره على مصلحة البلاد » (١٢١) . وقد حدثت مقابلة اللورد ملتر بعدي باشا وزميليه بعد مقابلته الودية مع السلطان فؤاد . فقد أشار عليه بمقابلة بعض ذوى المقامات مثل رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا ، وامتنع هو شخصيا عن أن يشير براءى أو أن يعطى نصيحة في موضوع استقلال بلاده . (١٢٢)

ويمكن معرفة أسس الحل الذي اتفق عليه الوزراء الثلاثة للتقدم به الى لجنة ملتر ، من الحديث الذي جرى بين اللورد ملتر ورشدي باشا . فقد ذكر رشدي باشا أنه أكد للورد ملتر أنه مادام محور المناقشة مع اللجنة هو المحدد في البلاغ الذي نشره اللورد النبي في ١٤ نوفمبر ، فلن يوجد مصري يوافق على معاداة اللجنة الا اذا كان عديم الشرف والكرامة . ولا يمكن أن تكون هذه الفئة ذات فائدة للجنة لأن الأمة تحترقهم وليست لها فيهم أقل ثقة . وذكر له أن خير حل للخلاف المصري هو تحويل الحماية الى محالفة انجليزية مصرية تحسان بها المصالح الانجليزية ، يعني قناة السويس ، وتضمن المصالح الأوروبية . ثم بين له أنه لن يمكن أن يوضع أي حل بدون أن يشترك في بحثه ميدليا الوفد ، وكل محاولة يراد بها عقد اتفاق خارج عن موافقة الوفد تكون باطلة ومعرضة للفشل . (١٢٣)

وقد تأكد اللورد ملتر أن هذا الحديث عن عدم صلاحية بلاغ ١٤ نوفمبر ، كمحور للمناقشة ، وعن ضرورة التفاوض مع الوفد ، هو رأى معظم السياسيين البارزين مهم اختلفوا مع الوفد ، ففي الحديث الذي

جى بينه وبين محمد سعيد باشا سائله قائلا : لماذا يقاطعه المصريون مع أنه على أحسن النيات بالنسبة لهم ؟ • فبين له محمد سعيد باشا أن السبب في ذلك هو البلاغ الذي أصدرته دار الحماية في ١٤ نوفمبر ولما قال انه مستعد أن يسمح كل انسان وأن يناقش خارج الحماية ، قال له سعيد باشا : ما دام الأمر كذلك فاعلن رأيك هذا للأمة • فرد بأنه قد قال ذلك لكل من قابله ، وأنه يكرره اليوم ، يمكن لسعيد باشا أن يقول للمصريين انه مستعد لسماع أقوالهم من توسيع دائرة مهمتهم • فرد سعيد باشا معتذرا بأن أحدا لن يصدق ما دام بلاغ اللورد النبي والتصريحات التي قيلت في مجلس اللوردات والعموم موجودة • ثم قال انه ما من أحد يستطيع أن يبطل مفعول هذه التصريحات الا اللورد ملنر نفسه • ولما تعرض الحديث لذكر الوفد أبدى اللورد ملنر استعداده لسماع أقوال أعضائه باعتبار أنهم « مصريون » لا باعتبار أنهم « وفد » • وقال انه يقول ذلك بالرغم مما يؤكده له الناصحون بأن المقاطعة بدأت تنحل وأنه توجد فئات من المصريين راغبة في أن تسمح اللجنة أقوالهم • ولكن سعيد باشا أكد له أن ما سمعه عن انحلال المقاطعة غير صحيح ، واستدل على اشتداد الحركة باحتجاج علماء الأزهر قائلا : « وفي يقيني أن أهمية هذا الاحتجاج لم تخف عليكم ، لأن العلماء لم يتدخلوا في شئون البلاد السياسية ، داخلية كانت أو خارجية ، من عهد نابليون ، الا في هذه المرة » . كما قال للورد ملنر انه سوف يكون من الصعب اقناع المصريين بالمفاوضة مع اللجنة لأنهم قد تضامنوا في تكليف الوفد بالمفاوضة بأسهم • وانتهى الحديث بقول ملنر : ما الذي نفعله الآن ؟ سعد باشا في فرنسا ، وما الذي يمكن أن يؤمل على يديه ؟ يجب نصيح الشعب المصري بأن كل هذا عبث • وأن علينا نحن الانجليز والمصريين أن نتفق • (١٢٤)

هكذا بدا الموقف في عين اللورد ملنر معقدا وصعبا في مصر • فمن ناحية كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت بوضوح نيتها في الاحتفاظ بالحماية ، وأذيع ذلك في البرلمان البريطاني مرارا ، كما أعلنه المنسوب السامي في مصر في بلاغ ١٤ نوفمبر • بل ان نص التفويض الذي أعطى للجنة ملنر قد حدد مهمتها بتقديم تقرير عن « شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور » • (١٢٥) ومن الناحية الأخرى كانت مصر تقف — كما يقول اللورد ملنر نفسه — « وقد سادت الحركة الوطنية فيها كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم إليها كلهم اما طوعا أو كرها : من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب ، وأصحاب الأملاك ، وأهل

الصناعات العالية، ورجال الدين ، والصحافيين ، وطلبة المدارس . وخطر من هذا شأننا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم « . أما بالنسبة للفلاحين « فمن الصحت أن نؤمل أن حسن سلوكهم معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء » ، « ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية ، وجميع الذين يقوم بهم الرأي العام في الأمة لا يؤثر في السواد الأعظم منها على مر الأيام » ، « فالفلاح ، وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة ، يصفى الى من يقرأ له ، فإذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه الى جهة واحدة ، فلا بد أن الأكاذيب التي تنفث كلها فيه على الدوام تسم عقله أخيرا » . « أما وجوه مصر - فقد خشوا ، على اختلاف آرائهم الشخصية ، أن يظهروا بظهور الذين لا يميلون الى الاماني الوطنية ، وإن يفعلوا شيئا من شأنه كبسج جراح المتطرفين ، وردهم الى دائرة الاعتدال . ولم يجروا أحد أن يقول انه موافق على الحماية ، أو انه غير موافق على الاستقلال التام . فكان ظاهر ذلك أن كل ذي رأى مستقل يميل الى الحركة الوطنية بكلية وعندها أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح . لا مشاحة إذن أن الأمر جلل . ومن يقدره يخيل اليه ، لأول وهلة ، أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرسوس ، الا أن نقلع عن مركزنا في مصر بالكلية ، أو نحافظ عليه قوة وقهرا ، رغم العداوة المتزايدة لنا في الأمة المصرية » . (١٢٦)

على أن اللورد ملتر ، مع ذلك ، سرعان ما تبين « بعد انعام النظر في هذه القضية » ، « وبعد الأحاديث الكثيرة الودية التي حرت مع وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم ، وفي جملتهم قوم يعدسون من غلاة الوطنيين » ، « أن المصريين وإن كانوا متفقين على أمر واحد ، هو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم ، الا أنهم على آراء ومذاهب مختلفة . وأن علم الحركة الوطنية الصافي يخفق على أقوام متعددة الآراء ، مختلفة طبعيا وقصدا » . كما تبين « أن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد » ، انما تتألف من « أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجيا » . « وأن المصريين ، على هذا النحو ، انما ينقسمون الى أحزاب : الحزب الأول ، وعلى رأسه الوزراء الثلاثة رشدي وعدلي وثروت ، وغيرهم من « الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا ، وإن كانوا ميالين الى الغايات الوطنية » . ويطلق اللورد ملتر على هؤلاء

اسم « الأكثر اعتدالا » . أما الحزب الثاني ، فيتكون من الأكثرية في الوفد نفسه ، وهؤلاء « لا يقتضى الأمر إلا عناء يسيرا لفهم رأيهم ، وإزالة ريبهم كشيبهاتهم في مقاصد بريطانيا العظمى ، حتى يستمالوا إلى المناقشة في الحال بنظام التعقل » . أما الحزب الثالث ، فهم المتطرفون في الوفد وغيره . (١٢٧)

وقد أصبحت خطة اللورد ملنر بعد ذلك واضحة سهلة ، وهي - على حد قوله - « استمالة العناصر التي هي أكثر اعتدالا وميلا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية ، حتى تعود إلينا وتنحاز إلى جانبنا » ، ثم الحيلولة دون « سوق المعتدلين شيئا فشيئا إلى أحضان المتطرفين » . (١٢٨) ولكن لما كان هؤلاء المعتدلون يرفضون ، مع المتطرفين على السواء ، إجراء مفاوضات مع اللجنة على أساس الحماية ، فقد أصبح من الضروري ، كخطوة أولى ، إتاحة الفرصة لهم للعمل ، بتوسيع نطاق المناقشة بعد أن كانت محصورة في دائرة الحماية لا تتمدها ، ثم التفكير ، كخطوة ثانية ، في حل آخر للمسألة المصرية لا يقوم بالضرورة على أساس الحماية ، حل يحرز موافقة المعتدلين ، ويحفظ في الوقت نفسه لأنجلترا مصالحها الامبراطورية . وقد شرح ملنر تلك النقطة فيبين أولا أن مصر ليست جزءا من الامبراطورية قائلا : « إن الناس في هذه البلاد (إنجلترا) كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية فعلا ، وهذا لا يطابق الواقع » (١٢٩) . ثم قال : على أن مصر « وإن لم تكن جزءا من الامبراطورية البريطانية فعلا ، فاهميتها حيوية لنظامنا الامبراطوري كله » (١٣٠) . ومن ثم فإن أي حل للقضية المصرية لابد أن يعتمد على أساس « التوفيق بين هذه المصالح البريطانية والاعتراف لمصر بقوميتها » (١٣١) . ولما كان المعتدلون قد رفضوا الاكتفاء بإعطاء مصر « قليلا أو كثيرا من الحكم الذاتي ، أو حتى ما هو معروف عندنا » بالدومينيون هوم رول « (الاستقلال الداخلي لأملاكنا) (١٣٢) ، فلم يكن ثمة إلا سبيل آخر هو « إطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا ، بلا تعريض المصالح الحيوية التي تجب علينا وقايتها للأخطار » . وقد ظهر للورد ملنر أن كل ما يلزم لوقاية هذه المصالح « يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر ، مقابل تمهيد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ، أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية ، وتعطىها حقوقا معينة في الأراضي المصرية » . أما هذه الحقوق فعلى نوعين : الأول ، أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوة عسكرية في أرض

**مصر لتحجى مصلحتها الخصوصية في مصر ، أي سلامة مواصلاتها
الإمبراطورية ، والثاني ، أن يكون لها نصيب من الرقابة على التشريع
المصري والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب ، للدفاع عن كل المصالح
الأجنبية المشروعة » . (١٣٣)**

هذا هو الحل الذي توصل اليه اللورد ملتر لتسوية المسألة المصرية .
فلما شرع في التناقش فيه هو ولجنته مع « المصريين الذين كنا وياهم على
وداد ، وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة » في الوطنية تقدما متفاوتا في القلة
والكثرة ، وجدنا منهم ما شد عزائمنا ، وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل
اليها والعطف عليها ، لأنهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية
يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع الند ، لا كما يمل الأعلى على الأدنى .
لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأسه ، ولحفظ كرامتهم القومية اذ
الأمر ظاهر أن تلك الفكرة تنطوي على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر ،
ولا تطابق النظرية التي تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية .
ولما نظروا في الشروط التي اشترطناها في اقتراحاتنا وعلقناها على ذلك
الاعتراف ، سلموا بأنها ، وإن كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون ،
لكنها من الشروط التي يستطيعون أن يسوغوها ، ويبرروها أمام أبناء
وطنهم ، لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها . (١٣٤)
على أن ملتر سرعان ما اشترط شروطا لإبرام هذا الاتفاق ، فقد
قال : « كان من الضروري في اعتبارنا ، كما قلنا للمصريين في أول
الأمر ، أن المعاهدة التي نفكر في عقدها مع مصر لا تمعد عقدا عرفيا فقط ،
بل عرفيا وأديبا أيضا ، اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقة ، فهي تكون
شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، ولكن عقدها بين
الحكومتين فقط غير كاف ، لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك ان الحكومة
المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها ، بل انها كانت مكهمة على قبول
كل شرط تشرطه بريطانيا ، وانها على كل حال حكومة أوتوقراطية
استبدادية لا تمثل الشعب المصري حقيقة . فلذلك كان من الأمور الجوهرية
في مشروعنا الا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن
الأمة المصرية نيابة حقيقية » . (١٣٥)

على أن هذا الشرط لم يلبث أن جر ملتر ولجنته الى عقدة العقد ،
وهي التفاوض مع الوفد نفسه . وهنا أبدى اللورد ملتر استعداده لذلك
فقال : « ولما كان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكثرية
كبيرة ، ان لم ينالوا الأكثرية المطلقة في مثل هذه الجمعية (النيابية) ،
لذلك رأينا من الحماقة في مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون

مناقشتنا له اذا شاء الكلام معنا » ، « ذلك أننا لم نكن نستطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة ، وهى أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى العام المصرى ، وأن لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور » • (١٣٦)



تلك هى الظروف التى أدت الى اصدار لجنة ملنر بلاغها المشهور فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بعد وصولها الى مصر بثلاثة أسابيع ، الذى دعت فيه المصريين ليعطوا للجنة « آراسم بلا محذور على فريق من الفريقين » • وهو البلاغ الذى لم يكن ثمرة أحكام المقاطعة ورغبة لجنة ملنر فى كسر حدتها ، كما يذهب الكتاب والمؤرخون (١٣٧) ، وإنما كان ثمرة اتصالات واسعة مع عدلى باشا وزملائه وغيرهم من المصريين، وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض • وفى هذا الضوء يمكن أن نقرأ بلاغ اللجنة الذى يجرى على النحو التالى :

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر ، فادهمشها ما رآته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شيء من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم • فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لانصيب له من الصحة البتة ، وانها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية ، بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها ، لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيها • وإن اللجنة لعلى يقين من أنه ، اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين ، يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية • وانها لترغب برغبة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر ، فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهودهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self governing institution وللوصول الى هذه الغاية ، تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المتخصصة للأمة المصرية ، وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ، أو حصرها فى دائرة مخصوصة • وهى تعلن أن الدخول فى المناقشة لايعتبر اعترافا بببدأ أو تنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها • وأن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح ، وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق » • (١٣٨)

الكتابات بين عدلى باشا وسعد باشا

بعد اصدار بلاغ ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، اخذ رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا يروجون له على الفور . فقد صرح ثروت باشا لمراسل جريدة وادى النيل التى تصدر بالاسكندرية ، وكان مجتمعا معه اذ ذاك عدلى باشا ، قائلا : «اننا نعتبر أن بلاغ اللورد ملنر قد فتح أمامنا بابا كان موصدا حتى الآن . فان تصريحات اللورد كيرزن وبلاغ اللورد آلتبى حصرت المفاوضات فى دائرة الحماية لا تتمدها . فى حين أن اعلان اللورد ملنر صريح حيث أعلن بكل جلاء أن المفاوضات ستكون بلا قيد ، وأنه يمكن ابداء جميع الآراء دون الزام مبدئيا بشيء » . ثم قال عن الموقف الذى ينبغى على الأمة اتخاذه بعد نشر هذا البلاغ « ان هذه المسألة هى اليوم موضع بحثى مع صاحب الدولة رشدى باشا ، وصاحب المعالي عدلى باشا ، وأعضاء الوفد الموجودين الآن بمصر والذين هم فى الخارج » . ثم صرح ثروت باشا بأن رأيه ورأى عدلى باشا هو : « أن الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن أن يؤول ، بأى حال من الأحوال ، بأنه تنازل عن مطالب الأمة . وأن بلاغ اللورد ملنر فيما يختص بهذه النقطة صريح جلى » . (١٣٩)

الا أن الصدى الذى أحدثه البلاغ فى نفوس أعضاء لجنة الوفد المركزية كان مخالفا لما كان عند الوزراء الثلاثة . لأن « توسيع دائرة المناقشة » - فى رأيهم - مع قيام التصريحات السياسية الانجليزية التى تقدمت مجيء اللجنة ، لا يقضى على المخاوف التى نشأت عن هذه التصريحات . ولهذا فقد أصدروا فى اليوم التالى مباشرة بيانا فى هذا المعنى ردا على بلاغ اللورد ملنر جاء فيه ، بالإضافة الى ما سبق : « أن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها .. وان التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح تكون المناقشة فيه مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » . وكان أهم ما فى الرد أن اللجنة عبرت عن شرطها للمفاوضة وهو أن يتضمن البلاغ « الاعتراف باستقلال مصر التام » . (١٤٠) وهو ما سوف نرى أن سعدا فى باريس لن يتمسك به .

على كل حال ، فقد جرت المداوالت بين عدلى باشا وبين لجنة الوفد المركزية لازالة اعتراض اللجنة على البلاغ المذكور . وقد ذكر عبد الرحمن فهمى لسعد باشا نص الحديث الذى دار بينه وبين عدلى باشا على النحو التالى : « دار حديث بينى وبين سعادة عدلى باشا يكن فى موضوع البلاغ

الذى أصدرته لجنة ملتر . وسعاداته كان يرى أن بلاغ اللجنة الانجليزية كاف للدخول في مفاوضات معها ، وبعد مناقشة طويلة أقتنعنا بأن هذا البلاغ يمكن اعتباره فقط ميذا لطريق موصل الى بدء المفاوضات ، فاقترح اخيرا بذلك وسأل : ماهى الطريق التى توصل للمفاوضة التى يعتبر بيان اللجنة الانجليزية ميذا لها ؟ فقلنا له أنه يجب أن يعترف اللورد بأن المفاوضات تكون على أساس الاستقلال التام ، وأن لفظة Self governing institution الواردة ببلاغه هى الاستقلال التام أيضا . فإذا فسر اللورد هاتين الجملتين رسميا بما أفسره أنا ، ورفع الأحكام العرفية ، وسحب الجنود الانجليزية من المديریات والقوى ، وأطلق الصحافة من قيودها وأعلن حرية الخطابة والكتابة ، وأعلن أيضا احترام الحرية الشخصية . عندئذ يمكن أن يقال أننا اقتربنا جدا من البدء فى المفاوضات . فقال سعاداته : وهل إذا تم ذلك يحضر سعد باشا ليفاوض اللجنة ؟ فقلت له أن هذا شئ لا يمكننى أن أضمنه ، ويرجع الكلام فيه الى سعادة رئيس الوفد ، إذ ربما يكون لديه من الطلبات والضمانات ما يفوق ما جاء بالمخاطر . عندئذ قال سعاداته : حينئذ يجب ترك كل هذا الى سعد باشا . ومن رأيه أن تحضروا سعادتكم لتطلبوا الضمانات اللازمة للدخول فى المفاوضات . ولكننا ضد هذا الرأى على خط مستقيم ، إذ من رأينا ألا تحضروا الى مصر قبل أن تتحصلوا على جميع الضمانات اللازمة لاعادة حرية البلاد إليها ، وتتحصلوا أيضا على ما يضمن الوصول أثناء المفاوضات الى أمنيتهما الكبرى ، وهو الاستقلال التام . (١٤١)

على كل حال فقد انتهت المداولات بين الطرفين الى الاتفاق على ارسال على ماهر بك الى باريس ليحمل الى سعد باشا وأعضاء الوفد وجهتى نظر الفريقين . وقد سافر يوم ٨ يناير قاصدا مرسيليا وهو يحمل فى حقييته تقريرين : الأول من الوزراء الثلاثة ، ويتضمن المحامى على سعد باشا ليبدى رأيه فى تبادل الآراء الذى تم بينهم وبين اللورد ملتر للوصول الى استبدال تحالف انجليزى مصرى بالحماية . (١٤٢) وهذا التقرير يعتبر تكملة لخطاب سابق أرسله الوزراء الثلاثة الى سعد باشا فى ٧ يناير - أى قبل سفر على ماهر - يلخون عليه فى السودة وزملائه الى مصر للدخول فى مفاوضات مع لجنة ملتر على أساس البلاغ الذى أصدرته اللجنة . (١٤٣) أما التقرير الثانى فمن لجنة الوفد المركزية ، وتقول فى سياقها : « لا يمكن فتح باب المفاوضات الا بعد الاعتراف باستقلالنا التام ، فهناك وهناك فقط ، يمكن أن يتفاوض الوفد

فى دائرة واحدة ، هى طريق المحافظة على مصالح الأجانب وعلى حرية الملاحه فى قناة السويس « (١٤٤) •

لم يتردد سعد زغلول باشا طويلا فى رفض اقتاخذ بلاغ اللجنة أساسا للمفاوضة ، وبالتالى رفض قبول اقتراح عودته الى مصر للمفاوضة • فقد أرسل فى هذا برقية الى عدلى باشا فى ١٥ يناير ، اتبعها بكتاب مفصل فى ٢١ منه يرفض اقتراح عودة الوفد الى مصر فى هذا الظرف • وجاء ضمن الأسباب التى بنى عليها رفضه أن بلاغ اللورد ملنر الذى سيكون أساسا للمفاوضة ، لم يخرج فى معناه عن سواء من البلاغات الرسمية الا فى الشكل • وانه وإن كان وسع دائرة المناقشة ، الا أنه ضيق الغاية منها بجعلها « وضع نظام حكومى لمصر فى دائرة الحكم الذاتى » (١٤٥) • أى أن سعد زغلول فسر عبارة Self governing institution بنظام الحكم الذاتى •

وفى نفس اليوم الذى أرسل فيه سعد باشا كتابه المشار اليه الى عدلى باشا وزملائه ، بسط رأيه مفصلا فى كتاب آخر خطير الى لجنة الوفد المركزية ، ردا على تقريرها الذى حمله اليه على ماهر بك • وفى هذا الخطاب ، بينما رفض اقتراح الوزراء الثلاثة الحضور الى مصر ، فقد رفض أيضا الأخذ بوجهة نظر اللجنة المركزية فى علم فتح باب المفاوضات الا بعد الاعتراف بالاستقلال التام ، وذكر أنه يقبل التفاوض بشرطين : الأول أن يكون التفاوض معه بوصفه ممثلا للأمة المصرية ، والثانى أن يكون الغرض من المفاوضات عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ، وتضمن لانجلترا الاعتراف بمصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام • ويجرى الخطاب على النحو التالى :

« •• فى الحقيقة أننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه ، الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه • أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقاً معها تمام الاتفاق ، اذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق ، موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى • ونحن لا نعترف بشيء من ذلك • فلا تبعية لانجلترا علينا ، ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا • والغاية التى نسمى إليها هى التمتع بجميع حقوقنا فى الاستقلال التام » •

« نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ، ولكنه ضيق الغاية

منها ، فجعلها وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي . وبذلك عدم
يبد ما يناه باليد الأخرى . وزاد أن اشترط عدم ترتيب التزام على هذا
التوسيع ، فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل ، وهو تحديد الغاية
التي لا يقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولا يتم
به استقلال بل يقل ، ولا يفيد الا شيئا واحدا ، وهو تسهيل مأمورية
التحقيق على اللجنة . .

« ان عودة الوفد أو بعض أعضائه على اثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا ،
للاعتبارات السالف ذكرها ، ولأن الانجليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها
حجة على فوز سياستهم ، وبينون عليها كثيرا من الأقوال التي ينشرونها
لتضليل الرأي العام في أوروبا عموما وانجلترا خصوصا .

« ربما كان يسهل علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ، ونعجل لهم
ذلك الفوز ، لو أنهم وعدونا بشيء في مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد
عليه . ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا
على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها ،
لصح لنا أن نتعشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق ، والحجة الدامغة بصحة
مطالبنا . ولكنهم حددوها بسا دون ما نطلب حتى في ذلك البلاغ الذي
نشره بقصد استرضائنا . فكان مثلهم في ذلك مثل بعض القوانين
الألمانية القديمة التي كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم في الدعوى !
ولهذا رأينا أن العودة ، ارتكانا على البلاغ المذكور ، لا تكون الا عبثا
مقرونا بالخفة والمخاطرة .

« ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاحتلاف الصور والاشكال
تأثير فيها . اننا نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين
متعادلين في حقوق المناقشة ، وطرفين كل منهما يمثل أمته ، وأن
يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام
ولانجلترا مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام . وأن تعترف
الدول بهذه المعاهدة وتسجل في عصبة الأمم . فاذا صرح الانجليز بذلك
رسميا ، هنالك لا نتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضات متى الفت
الأحكام العرفية ، وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد .

« اما المفاوضة في أوروبا ، فنحن مستعدون لها مع لجنة ملتر أو
غيرها ، ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشيء ما ،
وما دام أن المبرة هي كما يتم الاتفاق في حدود التفويض لنا . فاذا كان

الانجليز يرغبون حقيقة في ودنا ، وفي بناء علاقتهم على الاتفاق معنا ، فلا شيء أسهل عليهم من اتباع **أحدى هاتين الطريقتين** للوصول الى الغاية . وهم لا بد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها الى درجة لا تتركز منها الى الأقوال ولا تعتمد فيها الا على الأعمال ، ولا ترضى عن استقلالها التام بديلا .

«نعم ان في قوتهم ارغامنا على النظام الذي يريدون وضعه فيها. وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضييع بهذا الارغام ولا بهذا الاغتراف ، بل يبقى ثابتا حيا ، ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعي للحصول عليه .

«واذا لم يكن في الحكومات الأجنبية الآن من يعد يد المساعدة اليها، ففي شعوبها كثير من الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم وخطيبهم . وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعل الحليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الأحوال في ممتلكاتها وجوارها ، وانتشار المبادئ الديمقراطية في العالم عموما وفيها خصوصا ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها ، وقربه من هذه القساية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التي كثر تواليها في هذه الأيام . كل هذا يحملنا على ألا نغامر بحقنا وأن نبقي متشددين في التمسك به ومقاطعين اللجنة التي حضرت ، رغم أنوفنا ، لحملنا على الرضاء بانقاصه ، حتى تعود خائبة ، فتعلم الأمة الانجليزية ، ويعلم العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام » (١٤٦)



على أن عدلى باشا سرعان ما أخذ يذلل الصعاب التي أثارها سعد في خطابه ، وذلك في أحاديث له مع اللورد ملتر : فيخصوص رفض سعد المفاوضات الا على أساس الاستقلال ، أرسل عدلى باشا الى سعد باشا خطابا في ٢٨ يناير قال فيه : « ان ملتر يقبل **المفاوضة على هذا الأساس** ، وان كان لا يستطيع أن يصرح بذلك لما يجب عليه من مراعاة رأى العام بانجلترا ، وأنه واثق بأنه يمكنه أن يحمل رأى العام بعد ذلك على قبول ما يتم الاتفاق عليه » . ثم ذكر أن اللورد ملتر قد صرح

له بأنه « لا يزال على سابق استعداده ونيته ، على الرغم من انتقاد بعض الجرائد الانجليزية لحملته » . وبأن المفاوضات قد تؤدي الى رفع الحماية ، والاعتراف بالاستقلال ، متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها « . ثم قال هذه العبارة : « ولقد صرح لي اللورد في حديثه أنه لا يستبعد أن يخطر على فكر سعد باشا المفاوضة في إنجلترا » . وأنه لا يظن أن الحكومة الانجليزية تقبل مفاوضة الوفد وحده « . ، وأخيرا طلب من سعد زغلول باشا أن يفيد برأيه في ذلك وبما يمن له من الآراء في تشكيل الهيئة التي تتولى المفاوضة هناك (أى في إنجلترا) . وهذا الجزء الأخير من الخطاب سوف يكون له تأثير كبير في المباحثات الدائرة بين سعد باشا والوزراء الثلاثة .

أما فيما يختص بما فهمه سعد من بلاغ اللجنة من أنه « ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي ، بناء على تعريبه عبارة Self governing Institution بالحكم الذاتي ، فقد أزال عدلى باشا هذا الاعتراض بخطاب أرسله الى سعد باشا في ٢٩ يناير قال فيه : « جاءني الساعة خطابكم المؤرخ ٢١ يناير ، بعد أن أرسلت اليكم بالأمس خطابا بما جرى بيني وبين اللورد ملنر من الأحاديث بمعد وصول لتغرافكم الينا . وقد قرأته أنا وزملائي بامعان تام . ورأينا ، قبل عمل أى شيء ، أن نمجّل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق اثر كبير في قراراتكم الذي اتخذتموه . وهذه النقطة هي ما فهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة ، فجعلها (وضع نظام حكومي في حدود الحكم الذاتي) ، مما جعلكم تعتقدون (أن ، مع هذا التحديد ، لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها ، فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد) . والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة في هذا الموضوع ، وأكد لنا أن النص الانجليزي ، وهو (Self governing Institution) ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه بـ Self government ، بل معناه الحكومة الدستورية . وإن الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ ، بيان أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستوري ، وكذلك كانت الترجمة . ولولا هذا لكانت احاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه . وانا نعدكم بأننا سنبحت كل ما جاء بخطابكم بأكثر عناية وتامل ، ونكتب اليكم بأرائنا وما تحصل اليه مجهوداتنا » (١٤٧)

وبهذين الخطابين زال ، في الحقيقة ، أهم اعتراضات سعد زغلول .

فقد اطلقت الغاية من المناقشة وقبل اللورد ملنر المناقشة على اساس الاستقلال التام ، وان لم يعد بذلك « وعد صريحا » - اى رسميا ، كما اشترط الوفد ، للأسيباب التي تذرع بها اللورد . كما صرح اللورد بأن المفاوضات قد تؤدي الى رفع الحماية ، والاعتراف بالاستقلال متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها . ولم يكن الوفد معارضا - كما مر بنا - في تقديم هذه الضمانات التي « لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام » .

ومع ذلك فقد برزت عقبة في خطاب عدلي باشا الأول . كانت سببا في رفض سعد زغلول التفاوض مع اللجنة ، كما كانت سببا في نشأة فكرة « وزارة الثقة » المشهورة . وهذه العقبة هي التي جاءت في تلك الفقرة التي يقول فيها عدلي باشا أن اللورد ملنر أخبره بأنه اذا خطرت على فكر سعد زغلول المفاوضات في إنجلترا ، فإن الحكومة الانجليزية لا تقبل مفاوضة الوفد وحده . ذلك ان عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، كان يتضمن انكار صفته التي أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . وفي الحقيقة أن الوفد كان يعاني من عقدة عدم الاعتراف به رسميا ، منذ سافر الى باريس . فقد كان من الصعوبات التي كانت تواجهه أنه كان - كما يقول الجود - عاجزا عن تحديد سلطة دستورية واحدة منحته صفته التمثيلية ، وذلك بالرغم مما كان يصف به نفسه من أنه وكيل الأمة . وكانت إنجلترا لذلك تتجاهله بصصفة دائمة ، ولا تريد أن تعترف به في كل تصريحات متحدثيها . (١٤٨) بل ان لجنة ملنر نفسها لم تكن الا مظهرا من مظاهر تجاهل إنجلترا للوفد ومحاولتها الاتفاق مع الأمة مباشرة من وراء ظهره ، وهذا هو مغزى المقاطعة . ولذلك فلما أبلغ عدلي باشا سعد باشا أن اللورد ملنر يعتقد أن الحكومة الانجليزية لا تقبل مفاوضة الوفد وحده، رفض سعد على الفور الحضور لمفاوضة اللجنة ، كما أنكر في اياه أنه فكر في الذهاب الى لندن لمفاوضة الحكومة الانجليزية . على أنه ، بالرغم من ذلك ، أراد أن يستفيد من التنازلات التي انتزعت من لجنة ملنر ، والتي تمثلت في استعادتها للمفاوضة على اساس الاستقلال التام ، وإطلاقها الغاية من المناقشة ، ورغبة الحكومة الانجليزية في عدم الارتباط بمساعدة الا مع حكومة دستورية ذات نظام دستوري ، فاقترح أن يؤلف عدلي باشا وزارة دستورية تقوم بالمفاوضة مع الحكومة الانجليزية ، ثم تعرض نتائج مفاوضاتها

على الوفد . وهذا ما كتبه الى عدلى باشا فى يوم ١١ فبراير ١٩٢٠
قائلا :

« لم يخطر ببالي ولا ببال أحد من زملائي التوجه الى لندن للمفاوضة
فيها مع لجنة ملنر . اذ ليس فى محادثته معكم ، ولا فى مذكرته لكم ،
ما يشجع على هذا . لأن مذكرته ، مع كونها خصوصية سرية ، لا تتضمن
ما يصح أن يعتمد الانسان عليه ، حتى فى نفسه ، بالنسبة لامر هام
كمسألتنا . بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا
الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه انكارا لصفته التى
اجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات . أما العودة الى مصر ،
فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بينها لكم . (يقصد سعد الشروط
التي ذكرها فى خطابه للجنة الوفد المركزية فى ٢١ يناير - الذى مر بنا -
والتي تبدأ بقوله : « اننا نقبل المفاوضة على شرط .. الخ ») .

« نعم ان ترجمتكم عبارة (Self governing institution) بالحكومة
الدستورية هى الأصح . ولكن صبغة هذه الترجمة فى نفسها لا تحل على
تعديل قرارنا! لأن هنالك اسبابا أخرى غيرها ، ولأن ايرادها فى المكان
الذى وردت فيه من البلاغ ، مع عدم اقتضاء المقام لها ، بعد التصريح
فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان -
يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه . **والقول بأن**
القصد منها اننا هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية ، لا يتعن
فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيله
له .

ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه أن الحكومة
الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى،
لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام الدستورى لتشكيل حكومة دستورية
تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا . والطريقة المثلى
للوصول الى هذه الغاية - فى رأينا - هى أن يبدأ بتأليف وزارة ، من غير
أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة
هو وضع ذلك النظام ، ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض
الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا
الخصوصية ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو ، وأعلنت
بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها ، لا نتردد نحن وزملاؤنا
فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسعى
فى ان تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة (١٤٩) .

هذا هو الخطاب الذي أخرج فيه سعد زغلول كلا من اللورد ملنر وعدلى باشا. وفي اليوم التالي أرسل الى عدلى باشا خطابا آخر يطلب اليه أن يتولى هو تأليف وزارة الثقة من أعضاء يختارهم بنفسه ويكونون أهلا لثقته ، ووعده بالعودة لمساعدته في هذه الحالة (١٥٠) .

على أن عدلى باشا أدرك، على الفور، أن تنفيذ هذه الخطة سوف يضع عنقه تحت سكين الوفد ، فما يكاد هو ينتهي مع الانجليز الى المعاهدة لاتتجاوب كل التجاوب مع رغبات الأمة وهو ما كان منتظرا فعلا ، حتى تهوى على عنقه سكين الوفد بالرفض ، فاذا هو خاسر في عين مواطنيه ، واذا بالوفد يتنسم اعلى درجات الوطنية . فسارع بارسال خطاب الى سعد في ٢٥ فبراير يرفض فيه تحمل هذه المسؤولية ، ويشير ، في دهاء ، بأن يشترك الوفد فيها معه قائلا : « نعم اننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الاماني الوطنية وتثق بها الأمة في ذلك من أهم الأمور . . . ولكننا نرى أيضا أنه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستوري للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد . وطريقة العمل في ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والأجنبية ، ووضع مشروع نظام دستوري للبلاد . ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة وبعضا من أعضاء الوفد (١٥١) . »

وقد كان من الطبيعي ألا يستحسن سعد هذه الشركة التي تنكر صفة الوفد. فأرسل الى عدلى باشا يبدى موافقته على اقتراحه، ولكنه يظهر في الوقت نفسه استصوابه لبقاء الوفد خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة قائلا : « يكون تأييدنا لكم أشد تأييدا اذا بقي الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة » (١٥٢) وقد كان طبيعيا أيضا أن يرفض اللورد ملنر هذه الفكرة لأنها تعطي مصر حكومة دستورية دون مقابل . وقد تعامل اللورد ، عندما عرض عليه عدلى باشا هذه الفكرة بانها « لا بأس بها ولكنى لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لأنه اذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة . على أن اعضاها - وهم الذين سيكون عليهم المول في ادارة البلاد - يجب ألا يكونوا عرضة للتخلي عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد » . فقال عدلى باشا : « لم يبق اذن سوى حل واحد ، وهو أن تتفاوضوا مع الوفد (١٥٣) . » وقد أبدى اللورد ملنر

اقتراحا بأن يسعى في ايجاد حياة دستورية ، ولكنه اشترط ان يكون ذلك مع بقاء الحماية ، وبمباراة أخرى منح البلاد حكما ذاتيا . ولكن عدلى باشا رفض هذا الاقتراح ، ووافقه سعد باشا على هذا الرفض (١٥٤) . كما اقترح اللورد ملتر ايضا ان تتألف لجنة بأمر سلطاني يكون محمد سعيد باشا من أعضائها مع بعض رجال الوزارة القائمة والسابقة وبعض رجال الوفد ، وتتولى المفاوضة مع لجنة ملتر . ولكن عدلى باشا عرفه بأن هذا التشكيل لا يرضى الأئمة ولا تنق به ، وأنه يشك في أن يقبل الوفد الدخول في مفاوضة كهذه . وقد نصحه اللورد ملتر بمقابلة السلطان للتحدث معه في تشكيل هذه اللجنة ، وبالفعل قابله عدلى باشا ، ودار بينهما حديث طويل على هذه النقطة كرر فيه عدلى باشا للسلطان ما قاله للمر . ثم كتب الى سعد زغلول باشا بذلك فوافق سعد على الرفض (١٥٥) .

الذعان اللورد ملتر للتفاوض مع الوفد وحده :

في ذلك الحين كانت اللجنة قد فرغت من أعمالها في مصر . وكانت قد جمعت ، في أثناء مقامها في البلاد ، معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية . وانتهزت الفرص الكثيرة لتعرف بنفسها حالة شعور الجمهور . وقررت رأيا في أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية . الا أنه كان يحول دون حكمها في أمر المشروع الذي كانت تفكر فيه ، أنها لم تكن تدري - كما يقول تقرير اللجنة - لو فرض أن المشروع وقع موقع القبول عند البريطانيين ، ان يلقى في مصر التأييد الكافي الذي يسوغ قضاء الوقت في وضع تسوية على أساس مبادئها فيه (١٥٦) .

ولذلك فقد كانت حاجة اللورد ملتر للحصول على التأييد الكافي للتسوية في مصر ، وبالتالي نجاحه في مهمته ، حقيقة لا ريب فيها . وكان في نفس الوقت - كما يقول الجود - قد توصل ، بصفة قاطعة ، الى أن مصر لن تتفاوض مع الانجليز الا عن طريق سعد زغلول (١٥٧) . ولذا قابل عدلى باشا قبل سفره وأبلغه انه أزمع العودة ورفاقه الى لندن، وأنهم قرروا اوجاء كتابة تقريرهم ، ولا ينتظر أن يعملوا شيئا حتى آخر شهر ابريل ، بعد الانتهاء من عطلة الاعياد ، وذكر أنه يدع الباب مفتوحا ، وأنه على استعداد لمفاوضة الوفد (١٥٨). واقتراح أن تكون المفاوضة بواسطة لجنة مؤلفة منه ومن بعض أصدقائه وبعض

أعضاء الوفد ، وطلب منه أن يرسل جوابا اليه بما يتم الاتفاق عليه بينه وبين سعد باشا في هذا الغرض . (١٥٩)

فكتب عدلى باشا الى سعد زغلول باشا في ٩ مارس يبلغه حدث اللورد ملنر ، ويقول انه يريد المفاوضة في لندن وينتظر منه جوابا وذكر ان مسألة المفاوضة في لندن ربما تقتضى بحثا وتاملا وأنه يزمع السفر الى أوروبا في شهر مايو لتغيير الهواء لأول مرة بعد الحرب ، وأنه مستعد أن يقدم موعد سفره ويجعله في شهر ابريل ليكون مع سعد باشا مدة البحث والتأمل ، اذا وجد هذا فائدة من وجوده (١٦٠) . وقد تغير الموقف عقب أن وصل هذا الخبر الى الوفد فقد أذن اللورد ملنر للمفاوضة معه وحده . ومن ثم فقد طلب سعد باشا الى عدلى باشا في برقية بتاريخ ٢٠ مارس أن يعجل بميعاد سفره . (١٦١)

وقد أساء أحمد شفيق فهم برقية سعد باشا ، فبنى عليها أن سعدا باشا انما طلب من عدلى باشا أن يعجل بسفره ليكون واسطة في إعادة الاتصال بينه وبين اللجنة أو سواها ، بعد أن دب القلق في نفسه اذ رأى وكان الفرصة قد أفلتت من يده للمرة الثانية بعد أن أصبحت في قبضته (١٦٢) . وهذا غير صحيح ، لأن الفرصة لم تكن قد أفلتت من الوفد ، كما رأينا ، كما ان الباب كان ما يزال مفتوحا . أما استدعاء سعد باشا لعدلى باشا ، فكان بناء على طلب الأخير ، ولتبادل الرأى فيما أوردته في خطابه بخصوص المفاوضة في لندن . ولهذا فلما طلب عدلى باشا من سعد باشا أن يرسل اليه خطابا تفصيليا قبل تحديد ميعاد سفره ، أجاب سعد باشا بأن ذلك (أى الاسراع في السفر) انمسا هو . لتبادل الآراء طبق خطابكم (١٦٣) ، مما يفيد أن الاستدعاء لأسباب تضمنها خطاب عدلى باشا ، وليست أسبابا من عند الوفد .

على كل حال فقد سافر عدلى باشا الى باريس في يوم ١٦ ابريل ، قبلها يوم ٢٢ منه ، وكانت المسألة الهامة بعد ذلك أن تصل دعوة اللورد ملنر الى الوفد للتفاوض معه وتملن الحكومة البريطانية اعترافها به ممثلا للأمة المصرية . وكان الوفد قد أخذ في تلك الأثناء يعد دعايته الى انجلترا لتعبئة رأى عام هناك مؤيد له أثناء المفاوضة . فقد استدعى بعض أصحاب الجرائد ، كالديلى هيرالد والكاثوليك برس البالغ عددها ستا وثلاثين جريدة منتشرة في جميع أنحاء بريطانيا ، واتفق معهم على

نشر كل ما يريد . كما أن الدكتور حامد محمود ، وهو طبيب مصري أقام في إنجلترا ستة عشر عاما ، قام بتعريف الوفد بأحد أعضاء حزب العمال البريطاني ، وهو المستر لانجدون ديفز ، واتفق معه على اكتساب عطف أعضاء حزب العمال في البرلمان الانجليزي ، وجعل المسألة المصرية موضوع مناقشة باطراد . وقد أنشأ المستر لانجدون ديفز مكتبا في لندن للدعاية ، وأخذ يعمل الدعوات لأعضاء مجلس العموم من حزب العمال ولغيرهم من ذوي الرأي خارج البرلمان . كما بذل جهده مع أحد الأعضاء الآخرين ، وهو الكولونيل مالون ، في تكوين لجنة من أعضاء البرلمان تقيم معركة جدلية مع الحكومة . وقد أطلق على هذه اللجنة بعد تكوينها اسم « لجنة مصر » . وقد أخذت هذه اللجنة تقوم بحملتها على الحكومة في البرلمان منذ أوائل شهر مايو . ومن الأسئلة التي القاهها الكولونيل مالون والكوماندركنويرثي وودجودين وغيرهم : كيف لا تحترم إنجلترا وعودها ؟ ولماذا لا تخاطب الوفد ؟ ولماذا لا تأخذ الضمانات اللازمة وتمنح مصر استقلالها ؟ وغير ذلك مما كان يحرج انصار الحكومة (١٦٤) .

وفي يوم ٥ مايو التي أحد أعضاء مجلس العموم (الكولونيل مالون) على الحكومة سؤالا عما اذا كان صحيحا أن لجنة ملنر قد ذهبت الى مصر ومعهما تعليمات بمناقشة أحسن الوسائل للاحتفاظ بالحماية البريطانية عليها ، وأنه ، لهذا السبب ، أحجم **المثليون المصريون** عن مقابلة اللورد ملنر ؟ فأجابه المستر بونارلو Bonar Low بأن اللجنة انما قصدت الى مصر لبحث أحسن الوسائل لحكم البلاد . وفي هذه الجلسة نفسها أجاب المستر بونار لو على سؤال للكوماندركنويرثي ، فبين أنه لو كان **المثليون المصريون** على استعداد للمناقشة في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابل وعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتتموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذي نص على اطلاق حدود المناقشة . وقد سأل المستر كنويرثي بعد ذلك عما اذا كان من الممكن ، مع هذا ، أن يفتح باب المناقشة من جديد ، حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الذي سيعقد بين البلدين ؟ فقال المستر بونارلو : انه على يقين من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء . ولكن يجب أن تقدّر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التي تنتظر من ورائها . (١٦٥)

وقد قابل سعد زغلول هذه التصريحات بما يناسبها . فقد صرح لمراسل جريدة «الجورنال» حين سأله في هذا الصدد ، بأنه « لا ينكر قيمة هذه التصريحات ، ولا ينكر أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الانجليزية وجهة النظر المصرية ، على شريطة أن يصاحبها ما يجعله يتقرب لها نتائج فعلية . ثم قال انه لا يوافق مستر بونارلو على قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر ، لأنهم لم يثقلوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للأمة المصرية » ثم أبدى استعدادهم « لاعطاء كل الضمانات المقولة اللازمة ، باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية ، للتفريق بين مصالح إنجلترا واستقلال مصر ، اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة » . (١٦٦)

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست ، المستشار القضائي لوزارة الخارجية البريطانية وأحد زملاء اللورد ملنر ، لدعوة الوفد ، باسم اللجنة ، الى الاجتماع بها في لندن ، للمناقشة ، في القواعد التي تكون أساسا لاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى . (١٦٧) وبعد مناقشات رأى الوفد من المستحسن ، قبل أن يقصد الى لندن بكامل أعضائه ، أن ينتدب كلا من محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلى ماهر بك ، للسفر الى إنجلترا للتأكد من استعداد بريطانيا نحو أماني المصريين (١٦٨) . فلما قابل الأعضاء الثلاثة اللورد ملنر أبلفهم أنه مستعد للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه اذا اقتضت إنجلترا في نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فلا تتأخر عن منح مصر استقلالها التام . فطلبوا منه تدوين هذا الكلام ، ولكنه أبى متذعرا بأن العبرة بالنتائج ، ولا خوف من شيء ما دامت المفاوضات غير مقيدة . فكتب مندوبو الوفد الى رئيسه يدعونه وزملاءه للذهاب الى لندن حرصا على مصلحة البلاد، وخشية أن يقال: أضاعوا الفرصة (١٦٩)



كان غرض الأعضاء الثلاثة - في أثناء محادثتهم مع اللورد ملنر - من مطالبته بتدوين ما يقوله كتابة ، هو الانتفاع به في الترويج لفكرة المفاوضات مع الانجليز في مصر . ذلك أن المشكلة التي كان يواجهها الوفد في مصر في تلك الأثناء هي أن اقدامه على السفر الى لندن للمفاوضة مع إنجلترا ، انما يناقض كل المناقضة سياسته الأولى التي كانت تقوم على أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهي السياسة التي روج

لها في كل تصريحاته وبياناته . وكانت الأمة قد تشبعت بفكرة دولية المسالة المصرية لدرجة أنها كانت تعتبرها ركنا متيعا من أركان القضية المصرية . (١٧٠) وقد أوقع هذا الوفد ولجنته المركزية في مصر في احراج شديد ، كما أتاح الفرصة لأعداء الوفد للظهور وتوجيه الهجمات الى الوفد .

وقد رأينا في الفصل الخاص بالتنظيمات الثورية كيف قاوم عبد الرحمن فهمي بك هذه العناصر ، وهي المكونة من الحزب الوطني ، والأمراء ومحمد سعيد باشا . على أن المهمة الجسيمة ، التي كانت ملقاة على عاتقه في ذلك الوقت ، كانت مهمة تحويل الأمة من تشبُعها بفكرة دولية المسالة المصرية الى قبول فكرة المفاوضة مع انجلترا . ولقد كان عبد الرحمن فهمي يشعر بأن هذه المهمة ذات خطر خاص . لقد كان يرى أن السري في الارتباط بين الوفد والأمة انما يرجع الى « شيء واحد » هو أن الوفد، بحسن سياسته، توخى في جميع خطته وأعماله أن يحترم الرأي العام ، ولا يصادمه في أي ميل من ميوله ، مع ملاحظة ما تتطلبه الظروف السياسية من الأساليب لخدمة القضية المصرية خدمة صادقة » ، كما كان يرى أن لا خطر على القضية المصرية ما دام اتحاد الأمة سليما ، وهذا الاتحاد لا يتسرب اليه أي خلل اذا بقي الوفد معبرا عن الرأي العام في كبريات المسائل الخطيرة (١٧١) . ولما كان تحول الوفد الى مفاوضة انجلترا بعد تمسكه السابق بدولية المسالة المصرية انما هو على غير ارادة الأمة ، فقد كان هناك خطر حقيقي أن تنفض الأمة من حول الوفد، ويتسرب الخلل الى اتحادها ، وبالتالي تتعرض القضية المصرية للخطر .

ولهذا نرى عبد الرحمن فهمي لأول مرة يتصرف في الكتابات التي تصله من سعد زغلول ، بما من شأنه ألا يصدم الأمة في احساسها من ناحية الوفد . فعندما أرسل سعد زغلول تلغرافا الى اللجنة بشييد فيه بالوزارة الثلاثة ، ويصف خطتهم في المباحثات مع اللورد ملتر بأنها ملانة سدادا وغيره على مصلحة البلاد ، ويحمل على الجرائد المصرية التي تهاجمهم بالنقد والتقريع ، رأى عبد الرحمن فهمي أن ينشر فقط ما جاء بالتلغراف خاصا بالوزراء الثلاثة ، ويضرب صفحا عما يخص الجرائد من الانتقاد والتقريع . ولم يكتف بذلك ، بل عقب على تلغراف سعد زغلول بجملته نسب فيها الى الوفد أنه يشترط للدخول في المفاوضة مع انجلترا

أن تعلن استقلال مصر التام . وقد كتب الى سعد زغلول يستنذر عن ذلك بقوله : « تعلمون سعادتكم أن سلاحنا الوحيد وعدتنا التي نحارب بها خصومنا ، انما هي قوة الرأي الصام المصرى . وكلما ازداد تماسك هذا الرأي ، كلما كان سلاحنا ماضيا . فالرأى العام الذى كان متأثرا نوعا ما بنسب دسائس المارقين فى اللحظة التى أتى فيها تلغرافكم ، ما كان لنا إن تقوى تلك الدسائس بأن نعلن كل ما جاء بتلغرافكم خاصا بالوزراء والجرائد .. اما تعليقنا الذى علناه على تلغرافكم ، فكان من الضرورى جدا لنضرب به سميدا ومن معه ونرد به كيدهم فى نحرهم . وقد كان ، وبلغنا به كل ما نريده . » (١٧٢) .

على أن سعد زغلول رد عليه بأنه وإن كان لا يسر الوفد شيء أكثر من تعضيد الرأى العام وموافقته على سعية ، « ولكن يهمنى ويهم كل مشتغل بالقضية المصرية أن تكون الحركة موجبة دائما الى الجهة المعقولة لاعتدلة المفيدة ، ولا يتسلط عليها طيش الطائشين ومبالغة التهوسين ، لأن ذلك يعدل بها عن القصد ويصدنها عن سبيل النجاح . ولا نريد أن نفقد حريتك فى جميع ما يستبقى روح التضامن فى الأمة والتفافها حول الوفد . وانما نريد ألا تباشروا فى الموضوعات الهامة أمرا قبل مراجعة الوفد فيه ، خشية أن يتعارض مع عمل يكون قد اتاه ، ورأى قد يكون أبداه ، فيفنى هذا التعارض الى تشويش أفكار الأمة وزعزعة لثقتها بمن يجب أن تكون على الدوام واثقة بهم .. كما نريد ألا تعدلوا شيئا يصدر من الوفد قبل أخذ رأيه فيه ، لأن ذلك ربما عكس القصد عليه فى عمله ، والزامة شيئا يكون فى التزامه به ضرر كبير جدا (١٧٣) .

ولقد كان سعد زغلول يرى أن « الرأى العام فى مصر ليس فى طفولته حتى يصعب تفهيمه أمثال هذه الحقائق البسيطة . بل هو قد بلغ رشده والحمد لله واثبت بالحوادث الماضية فى هذين العامين أنه لم يعد ينقصه شيء فى التربية السياسية ، فاذا بين له وجه المنفعة ، ولى وجهه نحوه بلا تردد ولا ضعف . » (١٧٤)

وقد شرح أسباب اتجاه الوفد الى المفاوضة مع انجلترا شرحا موضوعيا قيما فى خطاب له الى عبد الرحمن فهمى فى يوم ٥ فبراير ١٩٢٠ جاء فيه : « دسا التمس الأمر على كثير فلم يفهموا قبولنا مفاوضة لجنة ملتر ، بعد أن أشرنا بمقاطعتها لكونها لجنة غير دولية موضوعها البحث

عن نظام حكومي في دائرة الحماية . ولهذا ينبغي أن نوضح المسألة
توضيحا يمتنع كل التباس .

« ان لجنة ملنر تعينت لأن تكون لجنة تحقيق ، يعنى لجنة من وظيفتها
أن تبحث احوال مصر وتسمع أقوال أهلها ، ثم ترفع تقريرا بما تراه من
النظامات لحكومتها لكي تصديق عليه أو لا تصديق . ونحن المصريين
لا نعترف لانجلترا بأن لها ركنا فى بحث احوالنا وسماع أقوالنا ومنحنا
من النظامات ما تشاء ، لأننا نعتبر انفسنا مستقلين تمام الاستقلال ، وإن
منعنا من التمتع بهذا الاستقلال هو من عمل القوة والغضب . ولذلك
أشرنا بمقاطعة هذه اللجنة . »

« أما قبولنا للمفاوضة معها بعد ذلك ، فهو بناء على ما اشترطناه
(فى خطاب ٢١ يناير) من أن نعلن أنها لجنة مفاوضة ، يعنى لجنة نائبة
عن حكومتها فى أن تتخابر مع أمة . فالمفاوضة معها لهذه الصفة
لا ضرر فيها ، ما دامت تعترف بذلك ، وما دامت العبرة بما يتم عليه
الاتفاق . فان على استقلال مصر التام كان بها ، والا انقطعت المفاوضة
من غير أن تكون أضعنا حقاً أو فائدة . »

ومن وجهة أخرى، فان مسألة مصر اما أن تحل بالتقاضى أو بالتراضى .
أما بالتقاضى فلا يمكن حلها الا بطريقة دولية ، أى بمعرفة جميع الدول
ذوات الشأن بواسطة قومسيون يتعين لهذه الغاية بواسطة عصبة الأمم .
وأما بالتراضى فلا يكون ذلك الا بالمفاوضة بين انجلترا ومصر . والمفاوضة
لا تكون بين شعب وشعب ، بل بين نواب ونواب . فاذا انتدبت انجلترا
نوابا عنها ك لجنة ملنر للمفاوضة ، ثم ان الأمة المصرية انتدبت عنها
نوابا كال وفد المصرى لأن يتفاوض الاثنان للوصول الى اتفاق يرضاه
الطرفان ، فلا ضرر من ذلك مطلقا ، بل يكون من المتعين قبوله .
نعم ان الاتفاق بين ضعيف وقوى عرضة للانحلال ، ولكن يمكن أن يعرض
هذا الاتفاق بعد اتماهه على عصبة الأمم لتسجيله فيها، وللدول الاعتراف
به . وعلى كل حال فليس من الحكمة ولا من حسن السياسة أن انجلترا
اذا دعتنا للمفاوضة مع لجنة ملنر بصفة كونها ماذونا لها فى هذه المفاوضة ،
وبصفة كوننا ممثلين للأمة المصرية ، ان نرفض هذه المفاوضة، مادامت
ان الغرض منها هو الوصول الى اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح
انجلترا الخاصة . » (١٧٥) .



على كل حال فقد أثبت الشعب المصرى - كما توقع سعد زغلول - أنه ليس فى دور الطفولة . فقد تقبل فكرة المفاوضة مع انجلترا بعد أن شرحت فائدتها له على هذا النحو ، ووقف وراء الوفد يسانده بكل قواه . وفى يوم ٥ يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول الى لندن ومعه بقية أعضاء الوفد . وكان قد كتب الى لجنة الوفد المركزية كتابا يقول فيه : « لقد لقي زملاؤنا فى لندرة قبولا حسنا ، و تلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل فى التوصل بالمفاوضات الى حل مرض . لهذا عزمنا أن نتوجه جميعا اليهم ، بحول الله ، يوم السبت المقبل ٥ بونية ، للدخول فيها ، مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من الله ناصر الضعفاء » (١٧٦) .

حواشي الفصل الثالث

معرفة الحماية

- ١ - محمود أبو الفتح : مع الوفد المصري ص ١٠
- ٢ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تهيد ج ١ ص ٢٢٦
- ٣ - نفس المصدر ص ٢٢٩ ، دكتور هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٩٩
- ٤ - محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٥٦ - ٥٩
- ٥ - مع الوفد المصري ص ١١٨
- ٦ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، العقاد : سعد زغلول ، سيرة ونحية ص ٢٦٨ - ٢٦٩
- ٧ - دكتور مصطفى الحفناوي : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٢ ص ٢٩١
- ٢٩٥ ، دكتور محمد أنيس : أوروبا بين الحربين العالميتين ، محاضرات مطبوعة (١٩٥٨) . محمود أبو الفتح : المرجع السابق ص ٦٣ ، ٦٩ - ٧٠ ، دكتور عبد الحميد البطريق : اتجاهات السياسة المعاصرة وأصولها التاريخية ص ١٧٧ - ١٧٩ (١٩٥٥) Lenczowski, G. ; The Middle East in world Affairs. P. 314
- ٨ - الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ٢٠
- ٩ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٠ - ٢٧١
- ١٠ - مع الوفد المصري ص ٢٧ - ٤٠
- ١١ - المسألة المصرية والوفد ص ٧٣ - ٧٤
- ١٢ - دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٤ ، ٢٣٥
- ١٣ - المسألة المصرية والوفد ص ١٢٢ - ١٢٤
- ١٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٧ - ٩٨
- ١٥ - تشيول : المرجع السابق ص ٢٤٥

- ١٦ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٢
- ١٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٨٧ - ٨٨
- ١٨ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٣ يولية ١٩١٩ ، دكتور اتيس :
المرجع السابق ص ١١٩
- ١٩ - جريدة النظام في ١٨ سبتمبر ١٩١٩ ، من تصريحات نصيب واصف باشا
- ٢٠ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر
ص ٧١
- ٢١ - من اسماعيل صدقي الى سعد زغلول في ٣٠ يونية ١٩١٩ ، من محمود أبو النصر
بك الى سعد زغلول باشا في ٣٠ يونية ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٣
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٣٧ ، ٢٨٢ - ٢٨٩
- ٢٣ - نفس المصدر ص ٢٨٩ ، ٢٨٢
- ٢٤ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر
ص ٧١
- ٢٥ - مع الوفد المصري ص ٢٥ - ٢٦
- ٢٦ - نفس المصدر ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقي باشا : مذكراتي ، ص ٢١
- ٢٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٢١
- ٢٨ - مع الوفد المصري ص ١٢٧ ، اسماعيل صدقي : المرجع السابق ص ٢١
- ٢٩ - مع الوفد المصري ص ١٣١
- ٣٠ - المسألة المصرية والوفد ص ٦٠
- ٣١ - مع الوفد المصري ص ١١٤ - ١١٥
- ٣٢ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦
- ٣٣ - المسألة المصرية والوفد ص ١٤٢
- ٣٤ - نفس المصدر ص ١٤٩ - ١٥٠
- ٣٥ - مع الوفد المصري ص ١٤٧ - ١٤٩
- ٣٦ - المسألة المصرية والوفد ص ٩٢ - ٩٣
- ٣٧ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٧٤
- ٣٧ مكر - رابنا في محاكمة رياض الجعل كيف اوعز اليه بأن يقول هذا الكلام .
- ٣٨ - مع الوفد المصري : ص ٤١ ، ٥٥ دكتور اتيس : المرجع السابق ص ١٥٣ ،
٢٣٨
- ٣٩ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠٠

- ٤٠ - مع الوفد المصري ص ٨٦ - ٨٧
- ٤١ - نفس المصدر ص ١٦٨ - ١٧٠
- ٤٢ - المسألة المصرية والوفد ص ١٣٢ - ١٣٥
- ٤٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٧١ - ٤٨٢
- ٤٤ - الطقاد : المرجع السابق ص ٢٨٢ ، مع الوفد المصري ص ١٧٠ - ١٧٩
- ٤٥ - المرجع السابق ص ٢١٤ - ٢١٨
- ٤٦ - دكتور بركنس : فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية ص ٢٦
- ٤٧ - فرانك تانباوم : مبادئ السياسة الأمريكية ص ١٢٨ - ١٣٩
- ٤٨ - مع الوفد المصري ص ١٤٥ - ١٤٧
- ٤٩ - نفس المصدر ص ١٥٨ ، الطقاد : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، أحمد شفيق :
الرجع السابق ص ٤٤٠
- ٥٠ - مع الوفد المصري ص ١٥٨ - ١٦٠
- ٥١ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠١ - ١٠٢
- ٥٢ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٤٧ ، المسألة المصرية والوفد ص ١٠٤ - ١٠٥
- ٥٣ - مع الوفد المصري ص ١٨٠ - ١٨٧ ، نقلا من المجلد الثامن والخمسين من معبر
أعمال مجلس الشيوخ الأمريكي ص ٤٧٠٥
- ٥٤ - المسألة المصرية والوفد ص ١٠٦ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٤٥٨ -
٤٥٩ ، دكتور محمد أنيس : المرجع السابق ص ٨٤
- ٥٥ - مضامير مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ١١٤ ص
٨٥٢ - ٨٥٤
- ٥٦ - مارشال ويل : النبي في مصر ص ٥٨
- ٥٧ - مضامير مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٣٤ ص ٦٨٠
- ٥٨ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٥٢
- ٥٩ - مارشال ويل : المرجع السابق ص ٥٨
- ٦٠ - لورد لويد : المرجع السابق ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٥
- ٦١ - نفس المصدر ص ٢٥٢
- ٦٢ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢٤
- ٦٣ - لورد لويد ، المرجع السابق ص ٢٥٢

- ٦٤ - نفس المصدر ص ٢٥٢
- ٦٥ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٩٩ - ١٠٠
- ٦٦ - جريدة النظام في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، وكان صاحب الرأي الثالث هو
عبد الحميد البيلى ، وقد أدلى به لجريدة مصر
- ٦٧ - دكتور محمد انيس : المرجع السابق ص ٤١ - ٤٢
- ٦٨ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في اول أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر
ص ٦٦ - ٦٧
- ٦٩ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر
ص ١٢١
- ٧٠ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص
١١٦
- ٧١ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢ يولية ، نفس المصدر ص ١١٦
- ٧٢ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٢ يولية ١٩١٩ ، نفس المصدر ص
١١٦ - ١١٧
- ٧٣ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٣ يولية ١٩١٩ (ارسل في ٢٥ يولية)
نفس المصدر ص ١١٨ - ١١٩
- ٧٤ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص
٦٦ - ٦٧
- ٧٥ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٢٤ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٧٠
- ٧٦ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٠ أغسطس ١٩١٩ ، نفس المصدر
ص ١٢١
- ٧٧ - جريدة النظام في ٢٦ سبتمبر ١٩١٩
- ٧٨ - تشيرول : المرجع السابق ص ٥٤٨
- ٧٩ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٥٤٨
- ٨٠ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٨
- ٨١ - من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ ص ١٥٢ - ١٥٣
- ٨٢ - تشيرول : المرجع السابق ص ٢٤٨ ، الرافى : المرجع السابق ص ٧٢
- ٨٣ - محمد شفيق قريال : المرجع السابق ص ٥٤ ، احمد شفيق : المرجع السابق
ص ٥٥٣ - ٥٥٤

- ٨٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٢
- ٨٥ - نفس المصدر ص ٧٩ - ٨٠
- ٨٦ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ ديسمبر ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ١٥٨ - ١٥٩
- ٨٧ - دكتور أنيس : نفس المصدر ص ١٧٧ ، ٨٢
- ٨٨ - دكتور محمود نجيب ابو الليل : الاماني الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودي حتى اعلان الحرب العالمية الاولى ص ١٢٨ - ١٢٩ (الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٥٢) ، نقلا La Réforme : 1 Octobre 1910 - La Dépêche Egyptienne 13 Octobre 1910
- ٨٩ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٤ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨١
- ٩٠ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٧
- ٩١ - الاحرام في ٦ نوفمبر ١٩١٩ مقال للاستاذ فكري اياه ، نقلا من مجموعة مقالات فكري اياه الحادي ص ٤٢ - ٤٤
- ٩٢ - النظام في ١٨ أغسطس ١٩١٩ عدد ١١ ، من حديث مع محمد بك هلال
- ٩٣ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٥٢
- ٩٤ - من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٨ ديسمبر نفس المصدر ص ٨٢
- ٩٥ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٣ ديسمبر ١٩١٩ ص ١٦١
- ٩٦ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨٤
- ٩٧ - نفس المصدر ص ٦٠٢ - ٦٠٣
- ٩٨ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢٤ ديسمبر ١٩١٩ نفس المصدر ص ١٦٢
- ٩٩ - من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠
- ١٠٠ - تشيرول : المرجع السابق ص ٢٧٨
- ١٠١ - نفس المصدر ص ٣٦٠ ، لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٥٥
- ١٠٢ - تقرير اللجنة الخصوصية للتدنية لمر ، قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٢٧ ، عامود ٢
- ١٠٣ - شفيق غريال : المرجع السابق ص ٦٢
- ١٠٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٧ - ٨٨
- ١٠٥ - تشيرول : المرجع السابق ص ٢٦٠ ، شفيق غريال : المرجع السابق ص ٦١ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٨٨

- ١٠٦- لورد لويد : المرجع السابق ج ٢ ص ١٢
- ١٠٧- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٤٦ - ٥٤٧
- ١٠٨- الرافعي : المرجع السابق ص ٧٢
- ١٠٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٨١ - ٥٨٢
- ١١٠- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، المرجع السابق ص ٢٣٨
- ١١١- شفيق غريبال : المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٣
- ١١٢- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، المرجع السابق ص ٢٣٨ عامود ٢ - ٢٣٩ عامود ١
- ١١٣- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨٣
- ١١٤- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٦
- ١١٥- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٨ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٨٥ - ١٨٦
- ١١٦- تشيول : المرجع السابق ص ٢٦٦
- ١١٦ مكر - السلطات الدينية في الأزهر لم تنفرد بعمل من قبل ، وقد اشتركت فقط في بيان التهدة الذي صدر في ٢٤ مارس ١٩١٩ تحت ضغط السلطات العسكرية البريطانية .
- ١١٧- الرافعي : المرجع السابق ص ٩١ - ٩٤
- ١١٨- تشيول : المرجع السابق ص ٣٦٧
- ١١٩- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٩
- ١٢٠- تشيول : المرجع السابق ص ٣٦٧
- ١٢١- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٨٨
- ١٢٢- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، المرجع السابق ص ٢٣٨
- ١٢٣- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ - ٦٢١ نقلا عن حديث لرشدي باشا مع جريدة وادي النيل التي تصدر بالاسكندرية
- ١٢٤- نفس المصدر ص ٦٢٤ - ٦٥٣ من حديث أحمد سعيد باشا مع لجنة من بعض المعايين برئاسة الدكتور أحمد عبد السلام في يوم ٨ فبراير ١٩٢٠
- ١٢٥- لورد لويد : المرجع السابق ج ٢ ص ١٤
- ١٢٦- تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، نفس المصدر ص ٢٢٧
- ١٢٧- نفس المصدر ص ٢٤٧ ، ٢٤٨
- ١٢٨- نفس المصدر ص ٢٤٧ - ٢٤٨

- ١٢٩- نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢
- ١٣٠- نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢
- ١٣١- نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١
- ١٣٢- نفس المصدر ص ٢٤٨ عامود ٢
- ١٣٣- نفس المصدر ص ٢٤٩ عامود ١
- ١٣٤- نفس المصدر ص ٢٥٠ عامود ١
- ١٣٥- نفس المصدر ص ٢٤٠ عامود ٢
- ١٣٦- نفس المصدر والمكان
- ١٣٧- العقد : المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٩٤ - ٩٥ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٠٢
- ١٣٨- تقرير اللجنة الخصوصية المتدبة لمر ، نفس المصدر ص ٢٣٩ عامود ١
- ١٣٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٠ - ٦٢٢
- ١٤٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٩٥ - ٩٦
- ١٤١- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٧ يناير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٧٠ - ١٧١
- ١٤٢- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦١٦
- ١٤٣- نفس المصدر ص ٦٢٨
- ١٤٤- نفس المصدر ص ٦٢٣ ، من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول (غير مؤرخ) نفس المصدر ص ١٧٥
- ١٤٥- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٢٨ - ٦٢٩
- ١٤٦- نفس المصدر ص ٦٢٤ - ٦٢٨
- ١٤٧- نفس المصدر ص ٦٢٩ - ٦٣١
- ١٤٨- الجود : المرجع السابق ص ٢٤٨
- ١٤٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٦٥٨ - ٦٦٠
- ١٥٠- نفس المصدر ص ٦٥٨ - ٦٦١
- ١٥١- نفس المصدر ص ٦٦٦ - ٦٦٧
- ١٥٢- نفس المصدر ص ٦٦٧
- ١٥٣- نفس المصدر ص ٦٧٠ من علي باشا الى سعد باشا في ٩ مارس ١٩٢٠
- ١٥٤- نفس المصدر ص ٦٧٧
- ١٥٥- من عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمي في ٢٦ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩٤ ، ١٠١

- ١٥٦- تقرير اللجنة الخصوصية المتتبية لمر ، نفس المصدر ص ٢٥٠ عهود ٢
- ١٥٧- الجود : المرجع السابق ص ٢٥٨
- ١٥٨- المسألة المصرية والوفد ص ٢٢٧
- ١٥٩- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٦ ابريل ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٠٢
- ١٦٠- تحية الرئيس في منفاه ، مجموعة خطب سعد زغلول ، خطبة سعد باشا في فندق الكونتنتال في ٦ مايو ١٩٢١ ص ٦٧ ، محمود ابو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٢٧
- ١٦١- احمد شفيق : المرجع السابق ٦٧٧
- ١٦٢- نفس المصدر ص ٦٧٦ - ٦٧٧
- ١٦٣- نفس المصدر ص ٦٧٨
- ١٦٤- من كمال سليم الى عبد الرحمن فهمى في ٦ ، ١٤ مارس ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٦ أبريل ، ٩ مايو ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩
- ١٦٥- مضابط العموم ، المجموعة الخاصة ، المجلد ١٢٨ ، ص ٢٠٦٣ - ٢٠٦٥
- ١٦٦- العقاد : المرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٩
- ١٦٧- من سعد زغلول باشا الى محمود سليمان باشا في ٢٠ مايو ١٩٢٠ ، دكتور انيس : المرجع السابق ص ٢٢٦
- ١٦٨- نفس المصدر والكان
- ١٦٩- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٣ - ٧٠٥
- ١٧٠- نفس المصدر ص ٦٢١ - ٦٢٢ ، ٧٠٣
- ١٧١- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول (غير مؤرخ) نفس المصدر ص ١٧٤ - ١٧٥ ، من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٣ فبراير ، ٧ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٩٤ ، ١٠٠
- ١٧٢- من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٩١
- ١٧٣- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٧ مارس ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١٠٠
- ١٧٤- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ١٨ ابريل ١٩٢٠ نفس المصدر ص ١١٠
- ١٧٥- من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى في ٥ فبراير ١٩٢٠ نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٣
- ١٧٦- احمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٠٤ - ٧٠٥

الفصل الرابع

انقسام قيادة الثورة

(١) مفاوضات سعد زغلول - ملنر

انتهت معركة المقاطعة - كما رأينا - بقبول الوفد ، وقبول لجنة ملنر التفاوض للوصول الى اتفاق يحقق كلا من استقلال مصر وصيانة مصالح بريطانيا . ولكن ما كاد الطرفان يجتمعان حتى ظهر أن مفهوم الاستقلال وصيانة مصالح بريطانيا عند كل من الطرفين كان يختلف ويتباين بشكل كبير . فبينما كان الوفد يحاول التوفيق مخلصا بين استقلال البلاد ورعايه المصالح البريطانية ، كان اللورد ملنر ينظر الى المسألة من الناحية الشكلية البحتة ، وبمعنى آخر ، وعلى حد قوله ، كانت غايته من المفاوضات عقد تحالف بين البلدين يقرر استقلال مصر ، وينيل بريطانيا العظمى كل التامينات والضمانات « التي تراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمها بها نحن (١) » . ومعنى هذا أن اللورد ملنر كان يريد أن يستبدل بالحماية الصريحة حماية مقننة تحت اسم معاهدة تحالف ، أى العودة الى الحالة التي كانت عليها مصر قبل عام ١٩١٤ فى عهد كرومر وخلفائه ، مع التعديلات التي تستلزمها مثل ظروف سقوط السيادة العثمانية عن مصر . وهذا يدل على أن سياسة اللورد ملنر لم تكن سياسة تحررية كما كان يبدو لأول وهلة ، وانما كانت امتدادا لسياسة اللورد كرومر وتطورا لها . ومنرى أن الأسس التي سيقومها سوف تصبح دستوراً تسير السياسة البريطانية بمقتضاها وتسترشد به فى سياستها حسب الحاجة ، حتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ولقد ذكرنا أن الوفد سافر الى لندن يوم ٥ يونية ١٩٢٠ ، وقد جرت المفاوضات بين الفريقين ابتداء من يوم ٩ يونية ، ودارت فى اوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة . ولذلك استمر الكلام الى اواسط اغسطس . وقد جرت المناقشات على أشكال شتى : فجرى بعضها فى جلسات تضم الهيئتين بحضور عدلى باشا ، وكانت النقاط التى تصعب المناقشة فيها تحال من وقت لآخر على لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين . وعلاوة على ذلك فكثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد

من الهيئتين (٢) . ولم تسجل محاضر للجلسات . ولكن الكثير مما دار فيها ورد في تقرير لجنة ملنر ، كما ورد على لسان سعد زغلول في خطبه وتصريحاته ، وعلى قلبه في مذكراته . كما ورد بعضه على لسان عدلي باشا في مفاوضاته مع اللورد كيرزن . وقد تناول الفريقان موضوعات على جانب كبير من الأهمية والتشويق ، لأنها كانت تعالج حصيللة المشاكل التي تمخض عنها الاحتلال ، كما كانت تعالج الحلول التي يريد بها كل من الفريقين الخروج من الأزمة السياسية والوصول الى عقد معاهدة . وقد كان من الطبيعي أن تكون أولى المسائل التي تناولها الفريقان من حيث الأهمية هي :

مسألة الاحتلال :

وقد دار البحث في معالجة هذه المسألة حول نقطتين : الأولى التحالف ، والثانية ، المسألة العسكرية . وفكرة التحالف في منشئها فكرة مصرية بحتة . فقد جرت على لسان سعد زغلول عندما قابل هو وزميله السير ريجنالد ونجت في يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ . وقد عرضها سعد - كما هو واضح من سياق المحادثة ، ليوقف اعتراض الانجليز على الاستقلال والجلاء عن مصر ، ولكي تتكون منها العلاقة الجديدة بين مصر المستقلة التي لا يقبع على أرضها جندي أجنبي ، وبين انجلترا . ولهذا كان من الطبيعي أن يقبل الوفد فكرة المحالفة عندما افتتح بها ملنر المفاوضات قائلا : « نريد أن ندافع عنكم ولا نسمح مطلقا لدولة أجنبية أن تعتسى عليكم ، وإن نعقد معكم محالفة تأخذ بريطانيا فيها على عاتقها الدفاع عن سلامة أرض مصر » . ولكن الوفد رأى - كما قال سعد زغلول في إحدى خطبه ، أنه إذا قبل هذا العرض بلا مقابل فيكون الأمر حماية ، ويكون لانجلترا الحق على مصر أنها تأخذ منها طوعا أو كرها كل ما تريد ، شأن الدولة الحامية للأمة المحمية ، فلذلك ، ولكي يزيل معنى الحماية ، ويحقق معنى المحالفة ، قال سعد : « لا نقبل أن يكون هذا محالفة ، فإن المحالفة تقضى على الحلفاء بالتزامات متبادلة ، ولكن بما أنكم أقوى ونحن ضعفاء ، أنتم دولة كبيرة جدا ، فلا يمكن أن نقدم أموالا ورجالا في كل حرب تدخلونها ، فيجب أن تكون المساعدة التي تقدمها في زمن الحرب محدودة (٣) » .

وقد ثارت على أثر ذلك المسألة العسكرية . وكان الوفد قد تناقش فيها من جهاتها المختلفة - كما يقول عدلي باشا - وانتهى الى أن الأمر فيها

لا يخرج عن احدى حالتين : حالة الحرب وحالة السلم . ففيما يختص بزم الحرب رأى الوفد أن تتضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا فيه بمساعدة مصر في الدفاع عن سلامة أرضها من أى اعتداء خارجي ، ولما كان مثل هذا التعهد يعتبر حكما من أحكام المعاهدة ، فلم يكن ليعمل به أو يطبق الا في زمن الحرب . أما فيما يتعلق بزم السلم فقد قرر الوفد أنه يجب أن ينتهي الاحتلال العسكري (٤) .

على أن اللورد ملنر لم يقبل هذا الكلام . فقد أبدى اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر متعللا بمسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها ، مما كان يقتضى في نظره وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها (٥) . وقد عرض عليه سعد زغلول أن تكون تلك القوة مصرية قائلا : « بما أنكم حلفاؤنا ، فبحكم المحالفة نضع على القناة جيوشا من عندنا ، وإذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف ، فنضع من عندنا عشرة . وإذا كنتم تريدون عشرة ، فنضع عشرين من رجالنا وبمصاريف من عندنا » . ولكن اللورد لم يقبل . فعاد سعد زغلول يقول : « نضع عساكر من عندنا ، ويكون لهم ضباط من عندكم » . ولكن اللورد رفض أيضا . فقال سعد : « عندنا شبه جزيرة سيناء ، مكان واسع جدا ، ندير ادارته لكم لليلة التي تشاؤونها » . فكرر اللورد ملنر الرفض (٦) . وعلى ذلك بلغت المفاوضات قمة المرح ، فقد بات واضحا أن اللورد ملنر لن يتقدم في قطع المفاوضات لو أصر الوفد على سحب كل قوة بريطانية من مصر (٧) . ولهذا تفاوض الوفد في المسألة ولم يجد مفرأ في النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية انجليزية ، بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساسا بالسيادة المصرية — كما يقول عدلي باشا (٨) .

على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يوجه جهوده بعد ذلك الى تحديد صفة هذه القوة العسكرية . فيذكر ملنر أن المفاوضات المصريين أصرروا على أن تكون هذه القوة العسكرية قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي ، هو الدفاع عن الامبراطورية ، لا (جيش احتلال) ولا قوة لحفظ النظام في مصر . لأن في ذلك معنى بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ، ولأن المحافظة على النظام الداخلي من شئون المصريين أنفسهم . ولكي يؤكد المفاوضات المصريون ذلك اعظم تأكيد ، الحوا في أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة القتال ، وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية (٩) .

وقد قبل اللورد ملنر النقطة الأولى الخاصة بصفة القوة العسكرية . ولكنه اعترض على النقطة الثانية الخاصة بالموقع ، وذلك لسببين : الأول،

أن وجود جنود بريطانية في منطقة القتال المحيطة يمكن أن يلقي المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك التربة الدولية ، إذ حياد القتال مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القتال احتلالا دائما ، قد يعد خرقا لهذا الحياد » (كاتما احتلال جنود دولة واحدة لجميع أراضي الدولة التي تمر فيها القناة لا يعد خرقا لحيادها !!) .

أما السبب الثاني الذي ذكره اللورد ملنر ، فهو أن « مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قناة السويس ، بل إن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك بكثير . إن مصر تقرب شسيتها فشيئا أن تصبح عقد ارتباط كل تلك المواصلات . برية كانت أو جوية أو بحرية » ، فلهذه الاعتبارات رفض اللورد ملنر تعيين « القنطرة » أو غيرها في منطقة القتال لنزول الجنود فيها (١٠) . ومع ذلك فقد ذكر عدلى باشا أنه كان مفهوما دائما ألا تكون تلك القوة البريطانية في مدينة أو بالقرب من مدينة ، وألا تخرج على أى حال عن منطقة القتال (١١) .

التمثيل الخارجى وعلاقات مصر الخارجية :

انتقلت المناقشات بين الوفد ولجنة ملنر بعد ذلك الى نقطة أخرى كان اللورد ملنر يرى أنها ذات أهمية لضمان المصالح البريطانية ، عدا أنها تترتب على التحالف : وهى السيطرة على سياسة مصر الخارجية . وفى هذا يقول : « كنا ولا نزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى على وجه العموم . وجميع العقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم ، مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار ، اذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها . وهذه أولية لم ينازعها فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم ، بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى الارتباك (١٢) ، ولهذا رأى اللورد ملنر أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية، أما مصالح مصر التجارية

وسواها ، فقد رأى أن يتركها بيد المصريين ، (لا منة منه فضلا) ، وإنما لأنه - كما كتب في تقريره - كان يخشى أن «تثقل أعباء سفراء بريطانيا العظمى» . وعلى ذلك اقترح أن تقتصر صفة الممثلين المصريين على «الصفة القنصلية» فقط لا «السياسية» (١٣) . وكان مما ساقه في تبرير ذلك ، بالإضافة إلى ما سبق ، أن تعيين ممثلين مصريين (سياسيين) في عواصم أوروبا ، وتعيين ممثلين سياسيين من الأجانب في مصر ، يفتح الباب لدسائس قد تكون وخيمة العواقب . «لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية ، قد يفريهم بتعدى حدود وظائفهم ، حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم» (١٤) .

على أن الوفد رفض هذا المنطق رفضا باتا . فقد أوضح اللورد ملنر أن «التمثيل السياسي لبسلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة ، بل هو الضابط على العصور لمعرفة مدى تقدم بلد في شخصيتها الدولية ، وما إذا كانت مستقلة أو أنها داخلية في نطاق التبعية» . وذهب الوفد في رفضه إلى أن صارج اللورد ملنر - كما يقول في تقريره - بأنه إذا لم يوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل (١٥) .

ويبدو أن اللورد ملنر أدرك أنه لن يستطيع حمل الوفد على تغيير موقفه ، وخصوصا أنه كان قد فهم حينما كان في مصر أن «المصريين جميعا والسلطان ووزرائه في جملتهم ، يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا في الخارج ، مهما اختلفت آراهم في المسائل الأخرى» . وأنهم كانوا كلهم معترضين من الفائتة منصب وزير الخارجية المصري عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية إلى المعتمد السامي البريطاني ، وكانوا يرجون ، متى أن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة ، أن يعين وزير مصري في وزارة الخارجية المصرية ، ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الأجنبية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا» (١٦) .

ولهذا أعاد ملنر النظر في مسألة الصفة السياسية ، بعد أن تلقى تأكيدات المفاوضين المصريين بأن الممثلين السياسيين المصريين ، لن يمكنهم في المستقبل «أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ، ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها» . وكان مما سهل ادعائه لوجهة النظر المصرية أنه أدرك - حسب قوله - «أن اعطاء الصفة السياسية لممثل مصر في الخارج ، نافع لنا لا محالة ، لأنه إذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة ، وبقوا مصريين على ادامة الدعوة

ضدنا » (فى سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ، كما كان يجرى منذ أعوام بجهد واجتهاد) اضطروا الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا فى كبح جماحهم وإيقافهم عند حدهم ، اذ لا يسع معتمدا مصرية الا الاعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر ، وذمه والنفور منه ، والا قصر فى الواجب عليه وتعرض للعزل من منصبه (١٦) . وعلى ذلك أعلن اللورد ملنر فى اجتماع يوم الثلاثاء ٢٢ يونية ، أنه لا يريد قطع المفاوضات بسبب مسألة التمثيل الخارجى بعد قطع كل هذا الشوط فى سبيل التفاهم (١٧) .

الامتيازات الأجنبية :

انتقل البحث بعد ذلك الى مسألة الامتيازات الأجنبية . وكانت خطة اللورد ملنر منذ البداية أن يتخذ من هذه المسألة سلما للسيطرة على الإدارة المصرية الداخلية ، ولذلك نجد من الكتاب المصريين (١٨) ، من يعيب على المفاوضات المصريين قبول ربط تعديل الامتيازات الأجنبية بمسألة تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا ، ويرى أن هذا الربط قد عطل حل المسالتين معا : تسوية العلاقات ، والامتيازات الأجنبية . والحقيقة أن مشروع ملنر بشأن الامتيازات الأجنبية لم يكن يقوم على القانها ، بل على تنازل الدول عنها لإنجلترا بعد تعديلها . ومن ثم فقد رتب على هذا أن تعترف مصر لإنجلترا بحقوق واسعة لصيانة المصالح الأجنبية ، من شأنها أن تذهب بالاستقلال الداخلى لمصر . وهذه الحقوق هى ما أطلق عليها اللورد ملنر اسم « ضمانات » للدول صاحبة الامتيازات لتقبل التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا (١٩) . وهذه الضمانات كانت تقوم على تعيين مستشارين بريطانيين فى الحكومة المصرية ، أحدهما مالى والآخر قضائى . وكانت فكرة اللورد ملنر تقوم على أن « هناك امرين يهمان الدول الأجنبية التى يتمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية ، هما : اقتدار مصر على سد ديونها ، وذلك يهم حملة السندات المصرية ، ويؤثر أيضا فى كل رموس الأموال والمشروعات الأجنبية فى البلاد ، ثم سلامة أرواح الأجانب وأموالهم » . وقد رأى اللورد ملنر أن تعيين هذين المستشارين يكفل ضمان هذه المصالح . فيتولى أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها ، ويتولى الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها مناسن بالأجانب . وزاد ملنر على ذلك ضمنا ثالثا هو أن يخول للمعتمد البريطانى « حق التداخل لمنع تطبيق أى قانون مصرى على الأجانب يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية » (٢٠) .

أما التعديلات التي رأى ملنر ادخالها على نظام الامتيازات ، فكانت تقضى « بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها ، وسريان التشريع الذى يفرض الضرائب على جميع الأجانب فى مصر » • وقد اعتقد ملنر أن الدول صاحبة الامتيازات لا تأبى الموافقة على هذه التعديلات فى ضوء الضمانات السابقة ، وخصوصا حق المعتمد البريطانى فى منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب • وكانت خطته أن ينص فى هذه الاتفاقات على أن تنقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات (٢١) •

والحقيقة أن اللورد ملنر لم يتصور حلا لمسألة الامتيازات الأجنبية يقوم على الفائز ، فبالإضافة الى أن هذا الحل يفوت على انجلترا تركيز هذه الامتيازات فى يدها ، فلم يكن فى وسع ملنر نفسه الا أن يعترف « بالمصالح الأوربية العظيمة الحصينة المركزة فى وادى النيل • • • فليس فى الشرق بلاد ك مصر يكثر فيها النزلاء الأوربيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ، ويمثلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم ، والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا ، حتى أن المدن المصرية الكبيرة ، ولا سيما الاسكندرية أصبحت مدنا أوربية من وجوه كثيرة ، وستظل بلاد مصر بلدا دولية على الدوام بمعنى ما • • • وعلى ذلك فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه المصالح الأوربية» (٢٢) •

ولقد قبل الوفد مبدأ حلول انجلترا محل الدول صاحبة الامتيازات فى حماية الأجانب • ويقول « الجود » أن سعد زغلول لم يكن فى صميم فؤاده مكثرنا بما اذا كان الذى يتولى حماية الأجانب فى مصر دولة واحدة أم عدة دول (٢٣) • على أن الخلاف دب بين الفريقين حول اختصاصات المستشارين المالى والقضائى ، وحق المعتمد البريطانى فى منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب • فنيا يخصص بالمستشار المالى ، كان الوفد يخشى أن يعضى حدود اختصاصات لجنة صندوق الدين (٢٣م) الى التداخل الفعلى فى كيفية التصرف فى ميزانية البلاد ما يمكن أن تكون له عواقب سيئة (٢٤) • كما وقعت مشادة عند المناقشة فى المستشار القضائى ، وهو المختص بمراقبة تنفيذ القوانين الماسة بالأجانب • لأن الدول ذات الامتيازات لم يكن لها موظف فى ادارة الحكومة ، فكيف يكتسب من ينوب عنها حقا ليس لها (٢٥) ٠٩ عدا ذلك فإن مصالح الأجانب ، كما ذكر سعد زغلول فى

أحدى خطبه ، كانت « غير مفروزة » بل شائعة في الأمن وفي الري وفي الإدارة . فالموظف الذي يكون من اختصاصه مراقبة المصالح التي للأجانب مساس بها ، أو لها مساس بالأجانب ، يتدخل في كل شيء » (٢٦) . ولهذا عرض الوفد بدلا من ذلك الاكتفاء بتعيين نائب عام بريطاني للمحاكم المختلطة (٢٧) . وقد كثرت المناقشة حول حق المعتمد البريطاني في بعض الأحوال في منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ، وكان هم رجال الوفد أن يمنحوا هذا الحق من أن يتحول الى حق منع عام في التشريع المصري (٢٨) .

الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب في خدمة الحكومة المصرية :

وهذه المسألة كانت تهم « الانتلجنسيا » المصرية غاية الأهمية ، وهي طغيان العنصر الإنجليزي في الوظائف الحكومية ، والكبيرة منها ، بنوع خاص ، على العنصر المصري . وكانت هذه المسألة من أسباب تبرم المثقفين بالاحتلال ، كما مر بنا . ويفهم من تقرير لجنة ملتر أن الجانب المصري اقترح « أن تترك الحكومة المصرية المختصة وشأنها مطلقة الحرية في استبقاء من تبقيه وفي اخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب » . وكانت حجة الوفد والمصريين عامة ، أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا ، وخصوصا في السنين المتأخرة ، ولهذا اعتصموا بهذا المبدأ ، وهو « أنه لا يجوز تعيين بريطاني أو أجنبي آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم ، فهم يتطلعون الى الزمان الذي يعين فيه رجال من بنى وطنهم في وظائف الحكومة كلها أو جلها ، ويشعرون أن التقدم في هذه الجهة كان ابظا ممل كان يجب ويودون أن يصير أسرع » .

وقد سلم ملتر بصواب حجة الجانب المصري . ولكنه اشترط تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغني عنهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد ، « فهولاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء » اذ لا شيء يكدر صفو العلاقات بين الانجليز والمصريين في المستقبل أكثر من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الخيف عليهم . فيجب في كل مساعدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة ، وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم » . وقد رسم اللورد ملتر

شروط خروج هؤلاء الموظفين سواء أكان برغبتهم أم برغبة الحكومة المصرية ، فذكر أن القانون الموجود ينص على اعطاء الموظفين المصريين إذا أحالتهم الحكومة على المهام ، بسبب غير سوء سلوكهم ، معاشا طيبا متناسبا لطول مدة خدمتهم . على أنه ، مراعاة لتغير الاحوال ، يلزم وضع تدبير خصوصي لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم في الخدمة قضاء مبرما . كذلك يجب أن يعامل الذين قد يتركون الخدمة من تلقا ، أنفسهم في النظام الجديد معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمعتاد أنه إذا اراد موظف الاستغناء عن الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للأمانة على المعاش يخسر بعض حقوقه ، ولكن هذه القاعدة لا يجب أن تنطبق على النظام الجديد بعد تغير شروط الخدمة تغيرا جوهريا . بل يجب ان يترك للموظفين حق الخيار بين البقاء في الخدمة أو تركها في النظام الجديد ، فإذا اختار التترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة الزاميا (٢٩) .

السودان :

بقيت مسألة أخرى شائكة هي مسألة السودان . وقد ظهر أن اللجنة لا تريد مناقشة مركز السودان أو المساس بحقوق إنجلترا فيه ، واعتبرت مسألتها مستقلة بموجب اتفاقية ١٨٩٩ . ولهذا يقول تقرير اللجنة المنيرة : « ان المشروع الذي تتضمنه المذكرة ، يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان . البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديدا جليا في الاتفاق الانجليزي المصري المبرم في ١٩ يناير ١٨٩٩ ، وليست كحالة مصر التي لاتزال غير معينة . فلهذه الأسباب ، أخرجنا السودان عمدا من مناقشتنا كلها مع الوفد . وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه (٣٠) » .

والحقيقة أنه عندما برزت مسألة استقلال مصر ، أرادت إنجلترا الاحتفاظ بالسودان . وقد ظهر هذا من حديث لطفي السيد بك عضو الوفد عن هذه المسألة ، فقد قال : « لقد كان أمامنا أدلة عديدة على ملكية مصر ، نخص بالذكر منها : بطلان معاهدة ١٨٩٩ ، ووحدة أبناء النيل ، والأدلة التاريخية ، إلى ما سوى ذلك من الأدلة القاطعة على أحقية مصر في هذه الدعوى . ولكن الانجليز قالوا عن ذلك ان معاهدة ١٨٩٩ أصبحت شرعية بعد امضاء معاهدة سيفر ، وان السودانيون قبائل شتى أغلبها بخالف الجنس المصري ، وان السودانيين أنفسهم سيطاليون بأن يكون

« السودان للسودانيين » وأنهم مرتاحون للحكم البريطاني ، وأن قاعدة تعيين المصير تتيج لهم ذلك (٣١) » .

وقد مهد اللورد ملنر لهذه السياسة ، فأخذ يقلل من قيمة الروابط السياسية التي كانت تربط السودانين بمصر ، ويقول : « أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماضي ، فكانت دائما روابط واعية » . فإن الفاتحين اجتاحتها أقساما من السودان ، بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ، ولا ادغمته فيها وجملته بعضها منها بمعنى من المعاني . وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على البلدين معا ، وانتهى أمره بفتنة المهدي ١٩٠٠ ، وبعد أن تحدث عن إعادة فتح السودان بقوات بريطانية ومصرية ، وتقدمه «تقدما عجيبا ماديا وأديا تحت إدارة بريطانية» ، أبدى رأيه في مستقبل العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، فذكر أنها « لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر » . فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها ، مستقلة بنفسها ، ويحق لها أن تكون كذلك أيضا . ولم يعن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الأمر . ويكفيها ، لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر ، الحالة التي عينت لها باتفاق ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر ، حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر » . ثم حصر اللورد ملنر حقوق مصر في السودان في مياه النيل وحدها ، فقال : « ان لمصر حقا لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها » . فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا باعتراضها بهذا الحق ، وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال . سكنت بذلك روع المصريين وخفف عنهم القلق المستحوز عليهم من هذه الناحية (٣٢) » .

أما موقف الوفد من مسألة السودان ، فكان موقفا خاصا . فقد كان من رأى سعد زغلول باشا أن يترك السودان لاتفاق خاص ، بمسد أن تتم تسوية مسألة مصر . وكان تبريره لهذا الرأى أن مصر تستطيع ، وهى قوية ، بعد أن تستقر أمورها ، الحصول على حقوقها كاملة في السودان ، وأنه اذا ترك أمر السودان لموضوع اتفاق خاص ، فلا يكون في ذلك تنازل من مصر عن أى حق لها فيه . وقد قرر الوفد الموافقة على هذه النظرية بالاجماع (٣٣) .

مسألة العرش :

كانت هذه هي القضايا الرئيسية التي تفاوض بشأنها الوفد المصري ولجنة ملنر . وكانت هذه هي وجهات نظر الفريقين فيها . وقد أورد الأستاذ مصطفى أمين في التحقيق الصحفي الذي نشره بجريدة الاحبار عن فشل ثورة ١٩١٩ ، ان مسالة العرش كانت من بين القضايا التي تنوقش فيها في هذه المفاوضات ، وأن سعد زغلول قد طالب بخلع السلطان وعلان الجمهورية . وكان من أهم ما استند اليه الأستاذ مصطفى أمين فقرتان من مذكرات سعد زغلول ، يقول في الأولى منها ، وهي من صفحة ٢٠٣ ، بتاريخ ٩ يونية ١٩٢٠ : « قال لورد ملنر : لا نريد أن ن تدخل في النظام الدستوري ، ولكن في مبادئه . قلنا : انه لا مانع من أن تشمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية ، جمهورية أو ملكية ، لا مانع من اشتمال المعاهدة على هذا (٣٤) » أما الفقرة الثانية فهي من صفحة ٢٢٦٨ ، ويقول فيها سعد : « ان التشبث ببقاء السلطان مع كراهية الأمة وأغلب الانجليز له ، وبأن القول في الامتيازات (يكون) لهم ، وأن تكون لهم قوة حربية ، وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها . ولو كنت آمنا ، مع هذا ، على بقائنا متمتعين بـنا تركوا لنا من حرية التصرف في أمورنا الداخلية ، لكننا أول القائلين بالاتفاق . ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الانجليز في وظائفهم أول الأمر . . كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الاتفاق ، لأنه يحتوي على عوامل التشريب التي لابد أن تؤثر في البناء الجديد قبل تمامه (٣٥) » .

ومن العسير في الواقع ، وبالرغم من هاتين الفقرتين ، تقبل فكرة أن سعد زغلول قد طالب ، في مباحثاته مع ملنر بخلع السلطان وعلان الجمهورية . ومن الغريب أن الأستاذ مصطفى أمين نفسه قد أورد نص برقية من اللورد ملنر الى اللورد ألبني في ٣٠ يونية ينفي فيها نفيا قاطعا حدوث أية مناقشة حول العرش ، ويقول فيها بالحرف الواحد : « لم يحصل الكلام في جميع المحادثات التي جرت ، على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة » . وقد اطلع سعد زغلول على نص هذه البرقية في مذكراته ولم يبد دهشة أو تكديبا لما تضمنته من وقائع غير صحيحة (٣٦) . ويلاحظ أن التقرير الذي وضعته لجنة ملنر بعد انتهاء المفاوضات مع الوفد ، لم يتعرض لهذه المسألة ، بل جاء خلوا من أية اشارة الى أن سعد زغلول قد أثار مسألة خلع السلطان أو الجمهورية ، ولم يكن هناك مبرر واحد لأن

تفضل اللجنة تسجيل هذه المسألة الهامة • يضاف الى ذلك ان الكتاب والسياسيين الانجليز الذين تعرضوا في كتاباتهم لتاريخ هذه الفترة • ومن بينهم اللورد لويد الذي لا يفتأ يتهم سعد زغلول بأنه يريد حلع الملك فؤاد وإعلان الجمهورية، وذلك ليعطي مبررات جديدة لبقاء الاحتلال، لم يسجل على سعد زغلول انه اتار هذه المسألة مع اللورد ملنر ، مع ان ،ليات هذه المسألة كان يميز اتهاماته لحد كبير • وغنى عن الذكر أن جميع الوثائق الخاصة بمفاوضات سعد زغلول مع اللورد ملنر لم تكن بعيدة عن تناول اللورد لويد • عدا ذلك فان جميع الكتاب والمؤرخين والسياسيين المصريين الذين تناولوا هذه الفترة بأقلامهم ، لم يذكر واحد منهم حرفاً عن هذه المسألة • بل ان الدكتور هيكل، وكان خصماً سياسياً لسعد زغلول، لم يكتب في مذكراته أن سعداً قد طالب بخلع السلطان وإعلان الجمهورية في مفاوضاته مع ملنر • وحتى عندما أشار الى خطبة محمد علي علوية بك - الذي اتهم فيها سعد زغلول بأنه « دس الدسائس لدى دولة أجنبية هي بريطانيا العظمى ضد صاحب العرش • • وذلك لأغراض ذاتية » ، لم يعلق على هذه الخطبة بلفظ واحد يؤيد ما جاء فيها • بل انه لم يسجل هذا اللفظ على أحد من كبار رجال الأحرار الدستوريين الذين تباحث معهم بشأن هذا الاتهام ، وعمّا اذا كان من اللائق نشره أم لا • ولقد كان من هؤلاء عدلي باشا وحافظ عفيفي بك (٣٧) •

وعندى أن سعد زغلول لم يكن ليستطيع المطالبة بإعلان الجمهورية في أثناء مفاوضاته مع لجنة ملنر • اذ لم يكن ليطمح في أن توافق إنجلترا ذات النظام الملكي ، على تأسيس جمهورية في مصر • ثم ان إنجلترا كانت قد أصدرت قانون وراثة العرش في يوم ١٥ ابريل ١٩٢٠ - أى قبل إجراء المفاوضات بشهرين، فأظهرت بذلك أنها تؤيد النظام الملكي في مصر تأييداً لا شبهة فيه • وحتى اذا كانت المطالبة قاصرة على خلع السلطان واقامة آخر • فمن هو هذا الآخر الذي كان يرشحه سعد زغلول ليكون سلطاناً؟ ان الثابت من مراسلات عبد الرحمن فهمي مع سعد زغلول أن سعداً كان يكره الأمير عمر طوسون ، وأما الحديو عباس الثاني المخلوع فكان يروج له الحزب الوطني • وأهم من هذا كله أنه بموجب قانون الوراثة ، فان الأمير فاروق الطفل هو الذي كان الخليفة الشرعى للسلطان فؤاد ، فهل كان سعد زغلول يريد خلع السلطان وتولية الأمير الطفل مكانه ؟ هذه العوامل يجب وضعها في الاعتبار عند بحث هذه المسألة ، لأنها كانت في اعتبار سعد زغلول بكل تأكيد • ثم ان اللورد ملنر قد نفى - كما مر بنا - أن مناقشة قد حدثت على مركز السلطان أو قانون الوراثة • كذلك فليس

من المعقول أن سعد زغلول كان يريد تنصيب نفسه على العرش بدلا من السلطان بيد الانجليز . فلقد سبق أن انتابته الريبة في أن الانجليز يخططون لتولية الامير عمر طوسون بدلا من السلطان فؤاد ، وكان ذلك قبل صدور نظام الوراثة ، الذى قطع ، بطبيعة الحال ، دابر كل شك بهذا الخصوص ، فكتب سعد الى عبد الرحمن فهمي في ١٥ أبريل ١٩٢٠ يقول له ان هذا المركز لا يجب الاقتراب منه الا بارادة الأمة وبناء على انتخابها بعد حصولها على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، تحت سلطة الانجليز مهما كان اسم هذه السلطة، حماية أو مخالفة، يعد خيانة (٣٨) . فهل كان سعد زغلول يريد أن يرتكب هذه الخيانة .

في رأيي أن ما تردد في مذكرات سعد زغلول بخصوص السلطان فؤاد ، انما كان منشؤه غضبه لأن انجلترا تريد أن يكون السلطان في المعاهدة ، وأن يكون إبرام المعاهدة مع وفد يعينه السلطان . وقد أطلع اللورد ملتر سعد زغلول على ذلك عندما أرسل اليه المستر ولرند ليطلعهم على نص برقية أرسلها الى اللورد النبي في ٣٠ يونية (وقد سجلها سعد زغلول في مذكراته) ، وفيها يقول اللورد ملتر : « ان الغرض الذى نرمى اليه هو عقد محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تضمن انجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيائها بصفة كونها ملكية دستورية » ، ثم يقول : « وكل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان . ويصير من الضروري تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلولاً وزملاءه يؤيدون المعاهدة . ولم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة . وكان المتفق ، فى أول الأمر ، أن هذه المحادثات لا تكون إلا جسا للنبي ، ثم اذا أخذت شكلا مرضيا - كما هو المنتظر - يكون من الضروري تجاوز هذا الدور الى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية . ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحتل المكان الأول فى المفاوضات . ومن البديهي أن زغلولاً واحداً أو اثنين من زملائه وعدلى باشا يكن ، الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل ، يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا شك أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مظلوم باشا . ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطون على السياسة المتبعة الآن . فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ، ويقتنع بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل الى حل وراء ظهره (٣٩) » .

هذا التمشيط من جانب اللورد ملتر بأن يكون السلطان فى المفاوضات ، والا يكون إبرام الاتفاق الا مع وفد يعينه السلطان ، كان يطوى فى داخله انكار صلاحية الوفد لتوقيع هذا الاتفاق ، وبمعنى آخر كان يتضمن معنى عدم الاعتراف بالوفد متلا للامة المصريه . ولهذا فقد تمكك سعد زغلول الغضب لما احتونه البرقيه ، وكان مما قاه للمستمر ولرند : « انا نرفض أن نتفاوض بامر السلطان والاشتراك مع أى انسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان » . ثم أثار الموضوع مع اللورد ملتر فى مقابله تاليه ، قال له : « ان مستر ولرند اطلعننى على المراف منكم للورد النبى ، وهو على قسمين الاول لا يحق لى أن أتدخل فيه ، لأنه كلام بينك وبين زميلك ، والعبرة فيه عندى هو ما يتم بيننا ويقع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير احدا . وأما القسم الثانى فهو المتعلق بانتدابى مع بعض زملائى من السلطان للمفاوضة الرسمية . لائى لا أقبل هذا الانتداب . بل لا أقبل أن أتعين مكان السلطان . فقال ملتر : « ان السلطان يلزم أن يكون فى المفاوضة ، وليس ابعاده فى امكانى . بل هو فوق ما أفكر عليه ، ولو كلفت به لخرجت من حدود وظيفتى والتزمت أن اتحنى عن المفاوضة لغيرى . قال سعد لا تريد أن تصل الحال الى هذا الحد : فقال ملتر : ان السلطان يتبغى أن يسند أدبيا ، ولا يمكن التمضى عليه الا اذا تعدى على النظام ، اذ لا تسمح له انجلترا بذلك وهى ضامنة استقلال مصر (٤٠) .

ومن هذا يفهم أن مناقشة ما بين سعد زغلول واللورد ملتر لم تدور حول اعلان الجمهورية او حول خلع السلطان . وأن سعد زغلول لم يكن ليطمح فى اعلان الجمهورية أو خلع السلطان بعد اعلان نظام الوراثة ، الذى صدر قبيل المفاوضات بشهرين فقط . وحتى لو كان سعد زغلول قد أغفل هذه الاعتبارات كلها وجرت مناقشات بينه وبين اللورد ملتر بهذا الخصوص لكان اللورد قد ذكرها فى الوثائق الانجليزية . ولكن هذه الوثائق قد أغفلتها ، بل ان هذه الوثائق - وقد اطلع عليها الاستاذ مصطفى أمين بنفسه - وأورد بعضها فى تحقيقه الصحفى ، قد نفت حدوث أى كلام على مركز السلطان أو على قانون الوراثة . ومن المناسب هنا أن نقول ان سعد زغلول قد نفى بنفسه أنه فكر فى اقامة جمهورية ، وذلك فى خطبة ألقاها فى حفل عام بتاريخ ٢١ يونية ١٩٢١ قال فيها : « قالوا ان زغلول يريد قلب الحكومة الى جمهورية يكون هو رئيسها . نقلت الى هذه الحرافة فكذبتها لرواها ، وأقول لكم ، ولا أخشى أن أقول ما فى نفسى ، لأنه لا يخشى الحق الا الضعيف ،

وأنا قوى بكم: لم يخطر ببالي هذا الخاطر أصلا ، ولم يرد بفكرى مطلقا .
والمشروع الذى قدمه الوفد للجنة ملتر ینافیہ ، فقد قلنا فیہ ان مصر
تكون دولة ملوكیة مستقلة ، قلنا ملوكیة وما قلنا جمهوریة . وانا
نادینا من اول أمرنا باننا نحترم البیت السلطانى ونحتفظ به . قلنا
ذلك لكل مناسبه وفى كل مكان من اول يوم تشكل فیہ الوفد . وليس
هذا كل شئ أريد قوله ، بل أريد ان أقول أنى لا أبتفى عن هذا المركز
الذى شرفتمونى به بديلا (٤١) .



على كل حال فبعد أن انتهى الوفد ولجنة ملتر من تبادل الآراء
بخصوص القضايا التى تمررنا لها ، اتفق الطرفان فى ٥ يولية ١٩٢٠
على أن يقدم كل منهما مشروعا يتضمن ما فهمه من المحادثات ، حتى اذا
تم وضع المذكرتين ، تيسرت مقارنتهما ببعضهما بحيث يمكن اقرار
النقط التى يجدان أن الاتفاق قد تم عليها ، وتعاد المناقشة فيما يكون
لا يزال موضع خلاف (٤٢) . ولكن ما كادت وجهات النظر السابقة أن
تتحول الى نصوص وأحكام ، حتى ظهر التباين بينهما بشكل غريب ،
كان لم يجز تفاهم بشأنها اطلاقا . ففى يوم ١٧ يولية أرسل ملتر
مشروعه الى الوفد . ولتر فيما يل أثر هذا المشروع فنفس سعد زغلول
فهو يقول : « أرسلوا إلينا مشروعه فى ١٧ يويه ، فوجدناه مخالفا كل
المخالفة لما جرت المحادثات . استغربنا ، وهمت بمغادرة لوندرة ، ولكن
كثيرا من الآراء كن يميل الى البقاء ، فبقينا ، وأرسلنا مشروعا الذى
قررناه بالإجماع ، وقررنا بالإجماع رفض مشروعه . وبعد ذلك جاءنا
من لورد ملتر خطاب (فى ٢٢ يولية) يقول فيه : « اطلعنا على المشروع
الموصل منكم ، فوجدناه يخالف كل المخالفة فى المعنى كل ما وافقنا
عليه أو توقعناه . لذلك لا يمكننا قبوله لأن يكون أساسا
لاستئناف المناقشة . واذا كان هذا المشروع يعبر بالدقة عما
تسمعون للحصول عليه ، فإن تقديمه جعلنى أشعر أكثر من
ذى قبل بقلّة نجاح محادثاتنا . وكثيرا ما ملنا للتساهل فى أمور
تشككنا كل التشكك فيما اذا كان من الحكمة التساهل فيها ، ولم يكن
الا بقصد اكتساب قبولكم الصريح للنقط القليلة التى نعتبرها تحفظات
لا مدوحة عنها ، والتى نرى أنفسنا مضطرين الى التمسك بها . فان
لم ترضوا بها ، فلا سبيل الى استئناف المفاوضة . (٤٣) » وقد ذكر
الاستاذ محمود أبو الفتح فى كتابه « المسألة المصرية والوفد » أن أثر
مشروع الوفد فى نفس الانجليز كان سيئا ، فقد قيل فى ذلك الوقت أن

هذه الشروط التي اشترطها الوفد انبا يليها عدو لانجلترا حاربها
فاعرف اساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء يمل عليها شروطه
في عاصمه ملكها (٤٤) •

وبعد كل هذا الاستنكار من كل من الجانبين لمشروع الآخر ، نحاول
فيما يلي أن نبرز أهم نقاط الخلاف بين المشروعين • فبقيا يختص بالتحالف
نص مشروع ملتر على أنه « تحالف دائم » وساق نصوص المعاهدة كلها
شروطا لهذا التحالف • بينما نص مشروع الوفد على أن يكون هذا
التحالف مؤقتا لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين بعد انتهائها النظر في أمر
تجديده • وقد نص مشروع ملتر على أن تتمتع بريطانيا بضممان سلامة
مصر واستقلالها ، منا يجعلها في مقام الدولة الحامية لا الحليفة • بينما
نص مشروع الوفد على أن تتمتع بريطانيا العظمى « بالمساعدة » فقط في
الدفاع عن الاراضي المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية • كما
نص في حالة وقوع اعتداء من دولة أوروبية على الامبراطورية البريطانية
أن تقدم مصر ، ولو لم تكن سلامة اراضيها مهددة مباشرة ، لبريطانيا
العظمى في أرضها كل تسهيلات المواصلات والنقل لحاجتها الحربية ، على
أن يحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة • وهذا النص يتفق - كما هو
واضح - مع مفهوم المحايلة لا الحماية • أما بخصوص النقطة العسكرية
فقد قرر النص الانجليزى أنه نظرا للمسئولية التي أخذتها بريطانيا
العظمى على عاتقها بتعهداتها بضممان سلامة مصر واستقلالها ، ونظرا لما
لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات مع ممتلكاتها في
الشرق والشرق الأقصى ، تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على
الاراضي المصرية واستخدام الموانئ والمطارات المصرية ، لضمان الدفاع
عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات • أما
الموضع أو المواضع التي يعسكر فيها الجنود البريطانيون فتعين في
الاتفاقية • أما مشروع الوفد ، فقد نص على أن يكون للحكومة البريطانية
إذا رأت ضرورة ، أن تنشئ على نفقاتها نقطة عسكرية على الضفة
الآسيوية لقناة السويس ، للاشتراك في رفع أى اعتداء أجنبى يحتمل
حدوثه على القناة • وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل فيما بعد بواسطة
لجنة من خبراء حربيين بعدد متساو ، ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة
لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق في التدخل في أمور مصر ، ولا يخل
أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة
لسلطة مصر ، ومنفذة فيها قوانينها • كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر
باتفاقية القسطنطينية المحررة في أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في

قنال السويس • وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، يبحث المتماقدان الأمر ، لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال • وفى حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصابة الأمم • (المادة الثامنة) ومن هذه المادة يظهر أنها تقرر :

١ - أن انشاء النقطة العسكرية يكون على الشاطئ الشرقى للقنال وبمصاريف من قبل إنجلترا •

٢ - أن الغرض من انشائها ليس - كما ورد فى مشروع ملنر - حماية مصر وطرق المواصلات البريطانية ، وإنما الغرض منها مساعدة القوات المصرية فى دفاعها عن القنال ذاته ضد كل اعتداء عليه •

٣ - لا تمس هذه النقطة بسيادة مصر ، ولا تبيح حق التدخل فى شئونها •

٤ - تبقى سلطة مصر كما هى فى معاهدة الأستانة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى القنال •

٥ - أن هذه النقطة العسكرية مؤقتة لعشر سنوات يمكن التفاوض بعد ذلك على الاستغناء عنها أو استبقائها •

٦ - أن مناط الاستغناء عنها يرجع الى مقدرة مصر على الدفاع عن القنال وحدها •

٧ - عرض كل خلاف فى هذا الصدد على عصابة الأمم •

أما بخصوص الامتيازات الأجنبية وحماية الأجانب • فقد تضمن مشروع ملنر نصوصا تجعل السيادة على شئون مصر الداخلية فى يد إنجلترا • فقد نص على أن توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، تعهد اليه جميع السلطات التى لأعضاء صندوق الدين لحماية حملة السندات المصرية ، وأن تمنح مصر بريطانيا المظلمى حق التدخل بواسطة ممتدحها فى مصر لوقف تنفيذ أى قانون بدعوى أنه يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع فى البلاد المتمدلة ، وإذا ادعت الحكومة المصرية فى حالة من الحالات أن حق التدخل هذا استخدم استغلالا لا ينطبق على الفعل فيصبح عرض الأمر على عصابة الأمم • كما نص المشروع على أن توافق مصر على تعيين موفد بريطانى فى وزارة الحفانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك يكون له مركز وسلطة

كافيتان لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذا عادلا فيما له مساس بالأجانب . (المادة ٤ ، ٦ ، ٨) .

أما مشروع الوفد فقد نص على أنه « لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين الفائها » ، تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التي لهذه الدول ، ويكون ذلك بالصفة التالية : تكون الإضافات والتعديلات في النظام القضائي المختلط معلقة على موافقة بريطانيا . أما جميع القوانين الأخرى التي لا يمكن أن تسرى على الأجانب . الا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها ، فتصير نافذة عليهم بموجب « دكرتو » يسن لذلك ، الا اذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في ١٠ من نشر القرار في الجريدة الرسمية ، ولا تكون المعارضة الا فيما يحتوي عليه القانون من أمور لا مثيل لها في أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، أو اذا كان القانون خاصا بضرائب وكان في هذه الضرائب اجحاف بالأجانب دون الوطنيين ، وفي حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة ، يكون لمصر أن تعرض المسألة على جمعية الأمم للبت فيها . وفي حالة إلغاء محاكم القنصليات وحالة النظر في الجرائم والجنح التي يرتكبها الأجانب الى المحاكم المختلطة ، توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة . وتقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لأن تنظر مع الحكومة المصرية بعد مضي ١٥ سنة في مسألة ابطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشئ عن الامتيازات ، وتحفظ مصر لنفسها بالحق عند الاقتضاء في عرض هذه المسألة على جمعية الأمم بعد مضي المدة المتقدمة . وفي حالة إلغاء قومسيون الدين العمومي تعين مصر موظفا ساميا تقترجه بريطانيا وتكون له الاختصاصات التي لقومسيون الدين ، ويكون الموظف السامي المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية .

أما بخصوص الحماية والاستقلال والاحتلال . فقد أغفل ملنر الإشارة الى هذه النقطة حتى انه أغفل النص على إلغاء الحماية ، واكتفى بالنص على أن تتمتع بريطانيا العظمى بضمين سلامة مصر واستقلالها كملكية دستورية ذات أنظمة نيابية . أما مشروع الوفد فكان من الطبيعي أن ينص على هذه النقطة بمنتهى الوضوح . فقد نص على أن « تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر ، وتنتهي الحماية التي أعلنها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكري البريطاني ، وبهذا تسترد مصر

كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستوري. وتسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأراضي المصرية في مدة ٠٠ ابتداء من وقت نفاذ الماهدة الحالية (٤٥) .

هذه هي أبرز نقط الخلاف بين مشروع الوفد ومشروع ملنر الأول . ويظهر من ذلك أن الوفد قد بذل قصارى جهده ليضع مشروع تحالف يكفل لبريطانيا ضمان مصالحها الامبراطورية ، حتى على حساب استقلال مصر في بعض النقاط - كما في مسألة النقطة العسكرية ، وإن قيدها بمدة معينة - بينما بذل اللورد ملنر ولجنته قصارى الجهد في وضع مشروع لتنظيم الحماية وتقليفها بقشرة زائفة من الاستقلال . بل لقد ذهب في الوشاية بنفسه الى حد أنه لم ينص في المشروع على انتهاء الحماية كما مر بنا . ولقد كان بسبب هذا التناقض الكبير بين المشروعين أن اعتبرت المفاوضات في حكم المقطوعة ، وأخذ الوفد يعد حقايقه فعلا للسفر الى باريس . ولكن على باشا تدخل في آخر لحظة لانقاذ المفاوضات واعادة الاتصال مع اللورد ملنر . على أن المسألة كانت قد دخلت في دور يختلف عن الدور السابق ، اذ انتقلت الحركة الوطنية منذ ذلك الوقت الى طور جديد .

(٢) مشروع عدل - ملنر

وتصدع الوفد

استؤنفت المفاوضات من جديد مع اللورد ملنر • ولكنها اختلفت عن المفاوضات السابقة • فقد كانت مفاوضات ثنائية بين عدل باشا واللورد ملنر • وفي هذا يقول سعد باشا : « اخذ عدل باشا من ٢٥ يولية الى ١٠ أغسطس يجتمع بملنر ولجنته ، ويأتى فيجدنا بما جرى وكثيرا ما قال أن البت في المسألة الفلانية تأجل الى المفاوضات بين الوفد واللجنة • مسائل كثيرة تأجلت الى المفاوضات بين لجنة ملنر والوفد • وفي ١٠ أو ١١ أغسطس ، سلم لنا عدل باشا المشروع • فلما قرأته اقتصصر بدنى ، لاني وجدته حماية صرفا ، ولا يمكن قبوله • وقلت لعدل باشا اننى لايمكننى أن أقبل هذا المشروع ، ولو قبلته لحكمت على الأمة بالاعدام ولكنك مستحقا للاعدام أمام ضميرى وذمتى (٤٦) »

ذلك أن المشروع الجديد قد سلب مصر حقوقا اكسبها اياها المشروع الأول • ففي المشروع الاول كان الأمر فيما يختص ببيان التشريع على الأجانب ، أن يكون للممثل البريطانى حق المعارضة فى التشريع عندما يكون غير متفق مع قوانين الدول ذوات الامتيازات ، وكان لمصر اذا لم توافق على هذه المعارضة أن ترفع الأمر الى عصبة الأمم ، وكان هذا شبه حق اكتسبته مصر • ولكن المشروع الجديد جاء خلوا من النص على هذا الحق • كذلك كان لمصر فى المشروع الأول أن تعقد المصادعات المتعلقة بالغاء الامتيازات بمساعدة انجلترا • ولكن المشروع الجديد سحب هذا الحق ، وجعل انجلترا تعمل وحدها مع الدول ، وليس لمصر الا أن تصدر المراسيم بتنفيذ ما تتفق عليه انجلترا مع الدول (٤٧) • على أن المشروع الجديد مع ذلك قد اشتمل على مزايا لم يتضمنها المشروع الاول ، فقد نص على أن تعترف انجلترا باستقلال مصر كنولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية - كما نص على أن وجود القوة العسكرية البريطانية فى الاراضى

المصرية لا يعتبر بأي حال من الاحوال احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لا يمس حقوق مصر . وان كان هذا المشروع كسابقه لم ينص على سقوط الحماية بنص صريح .

ويقول سعد باشا : « بعد ذلك دعانا ملتر في وزارة المستعمرات لابتداء الملاحظات عن هذا المشروع الذى **عمل ليكون أساسا لاستئناف المفاوضات** ، فذهبت مع عدلى باشا ، وأخذت في ابداء ملاحظاتي . . فقال ملتر : « انك تعارض في أساس المشروع ، وهو لا يقبل المناقشة » فاما أن يؤخذ كله أو يترك كله (٤٨) ولما كان سعد زغلول على غير استعداد لقبول هذا الأساس ، فقد تهدد الفشل المفاوضات من جديد ، ولكن الموقف كان قد تغير تغيرا عميقا عما كان في المرة الأولى . ففي المرة الأولى رفض الوفد مشروع ملتر بالإجماع . أما في هذه المرة فلم يكن الأمر كذلك . ذلك أن المشروع الجديد بعد ما أدخله عليه عدلى باشا من تعديلات ، قد أصبح يلقي قبولا لدى بعض أعضاء الوفد . ففسد رأى هؤلاء - كما جاء في كتاب لسعد زغلول الى أعضاء الوفد في مصر في ٢٢ أغسطس ١٩٢٠ (٤٩) انه وان كان لا يحقق تماما آمال الأمة المصرية ، الا أنه بات يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، كما أن « تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لمصر في الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالفرز والسلطان ، وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة » كل هذا يدفع الى الحكم بصلاحيته وقبوله .

على أن سعد باشا رفض هذا الرأي ، فقد رأى أن قبول المشروع بالصورة التي هو عليها فيه خروج على التوكيل الذي قبضت الأمة به مهمة الوفد . وأن الأسباب التي أبدىها الاعضاء الموافقون على المشروع بالرغم من أهميتها ، الا أنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة بطلانه ، وما ضحت الأمة في سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتياتها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملته الوثية والصائحين به في كل صقع وناد ، على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه في الواقع ، وان كان قريبا منه في الظاهر (٥٠) .

بدأت أنياب الخلاف تهدد بالانقسام بين الفريقين . وهنا برزت فكرة تحكيم الأمة في المشروع . وبنشأ الفكرة أن سعدا باشا والمتطرفين من رفاقه ، كثيرا ما تذرعوا في عدم موافقتهم على بعض مقترحات اللورد

ملنر ، بأنها لا تطابق « التوكيل » الذى أخذه من الشعب المصرى . لم ينفع فى ذلك ما كان يرد به الانجليز عليهم من أن هذا التوكيل الذى يعطونه « إنما هو البيان الذى وضعوه هم بأنفسهم ، وأن الجمهور المصرى إنما قبله منهم ، فليس ثم ما يمنهم من تعديل سياسة هى من بنات افكارهم »! (٥١) . ولهذا اقترح المعتدلون تحكيم الأمة فى المشروع لاعادة البيت فى مصير البلاد الى الأصل ، وهو الشعب المصرى ، ما دام قبول هذا المشروع لا يتفق مع التوكيل الممنوح للوفد . وقد قبل اللورد هذا الاقتراح ، لأن المناقشة التى سوف تقع حوله بين الجمهور فى مصر ، سوف تمكنه ولجنته - على حد قوله - « من سبر غور الراى المضرى ، أكثر مما تيسر لنسب سبره فيما مضى ، وأن تقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من انصار الحركة الوطنية » (٥٢) . أما سعد زغلول فقد وقف من الاقتراح فى البداية موقف المعارضة . فقد رأى أن عرض المشروع على الأمة قد يؤدى الى انقسامها ، وهو ما يخشاه . ولكن الفريق الآخر رد عليه بأن لا خوف من هذه الناحية ، لأن العبرة بسواد الأمة الذى سيقر رأيا من الرايين (٥٣) . وقد أفهم سعد بهذا الرد الدستورى ، فوافق على اتخاذ قرار بإيفاد **محمد محمود باشا ولطفى السيد بك والكباتى بك وعلى ماهر بك** الى مصر . . وطلب الى هؤلاء المنسحبين أن يلتزموا الحياد وهم يعرضون المشروع .

على أنه قبل أن يصل هؤلاء الى مصر ، بعث سعد زغلول برسالة هامة الى **ويصا واصف بك وحافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس بك** ، كما أرسل بيانا الى الأمة . وقد بين فى الرسالة معارضته الصريحة للمشروع ، للأسباب التى تقدمت الإشارة إليها ، وأوضح خلافه مع زملائه الذين يؤيدون المشروع فى عبارة جلية فقال : « ولكن اخوانى لا يرون فيه رأى ، ولم أزد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، لكى لا يشمت الأعداء بنا . ولو أن اخوانى أصفوا الى قولى ، أو لو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام ، لغادرت لندن فى يوم ٢٢ يولية الماضى ، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف ميداننا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالإجماع . ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية ، لاشتغاله على كثير من مميزاتها ، ومع ذلك رأى اخوانى صلاحية عرضه على نواب الأمة . ولا أريد أن أشكو منهم اليكم ، لأنهم إنما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم واقتنعتهم بصحة آرائهم . . وبعد أن سرد سعد زغلول هذه الأسباب على

النحو السابق ذكره ، ذكر أنه يكتب هذه الرسالة الى الأعضاء السابق ذكرهم « حتى يكون مركزهم من الذين يستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير » . وأبدى ثقته التامة في النهاية بأنهم سيكوتون في عرض المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزلق القدم « (٥٤) » .

أما البيان الذي وجهه سعد الى الأمة ، فقد بين فيه أن المشروع المروض عليها من لجنة ملنر ، « قد صرح رئيسها (اللورد ملنر) لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها ، وأنه يلزم إما أخذه كله أو رده كله ، لأنه تضمن ، في اعتباره ، أقصى مايمكن لاجلئرا الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد أن هناك شكاً في جواز التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بباطلنا ، فلم يسعنا قبوله خووجه عن حدود توحيثنا ، وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . غير أنه نظراً لاشتتاله على مزاي لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة ، بعد معرفتها مشتتلاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين أمانيتها - رأى اخواننا معنا ، خروجاً من كل عهدة وحرصاً على كل فائدة واستيقاء لكل فرصة ، ألا يبيت فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم ، انتم نواب الأمة المستولون وأصحاب الرأي فيها (٥٥) » .

ويذكر اللورد ملنر في تقريره ، تعليقاً على هذا البيان ، أنه « أضعف الحماسة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة اعلان التسوية في بادئ الأمر » . (٥٦) كما كتب للسورد لويد عنه قائلاً انه أطلق للوطنيين المتطرفين الحرية للتعبير عن رفضهم للمقترحات بكل عنف . وفي نفس الوقت بدأت المعارضة من جهة ثانية . فقد أذاع أربعة من أمراء البيت المالكة نصريحا في يوم ١١ سبتمبر ١٩٢٠ أعلنوا فيه أنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر مع سودانها . (٥٧)

وفي الحقيقة أن المشروع كان من الممكن أن يلقى الرفض من الأمة ، لو أن المتدوين الوفديين التزموا الحياد في عرضه عليها - كما طلب سعد زغلول منهم - وهو ما لم يحدث باقرار المؤرخين والكتاب المعاصرين . (٥٨) وباعتراف اللورد كيرزن في خطبته التي ألقاها في مجلس اللوردات في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فقد قال : « في شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا الى مصر لكي يشروا لأبناء وطنهم الاقتراحات التي

كانوا يبحثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حذبوها لأشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة • (٥٩) ويذكر محمود أبو الفتح أن المنديبين الوفديين فسروا المشروع تفسيراً يحمل على الاعتقاد بأنه يجب بالاستقلال فعلاً • وإن كان يبرر ذلك بأن المناقشات الشفوية التي جرت بين الوفد ولجنة ملنر ، كانت تحمل على تأويل المشروع على ذلك النحو الذى سمع منهم ، وإن المفاوضات كانت تجرى فى دائرة مرنة وبشكل غير معين محدود (٦٠) •

وبالرغم من ذلك فإن الراى العام المصرى أثبت نضجه ، عندما جعل من نفس التفسيرات التى أدلى بها المنديبون الوفديون لنصوص المشروع تحفظات طلب ادخالها على المشروع • ومثال ذلك انه عندما رد لطفى السيد بك على سؤال عن السبب فى عدم وجود نص على إلغاء الحماية ، بقوله « أن الاعتراف بالاستقلال ينافى الحماية ، وانه مع ذلك ليس من المستحيل النص على الفائتها عند تدوين الماهدة » ، طلب اليه وضع تحفظ بذلك • وعندما فسر على ماهر بك الاتفاقات التى « تتمهد مصر بالا تمقدها مع دولة أجنبية اذا كانت ضارة بالمصالح الانجليزية » ، بأنما يراد بها الاتفاقات السياسية لا سواها ، طلب منه وضع تحفظ بذلك ، فزعمه (٦١) • وهكذا •

ويمكن تلخيص أهم التحفظات التى ارتأى ذوو الراى ادخالها على المشروع فيما يأتى :

١ - إلغاء الحماية صراحة •

٢ - حذف الشرط المطلق تنفيذ الماهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا •

٣ - اضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها ، وعلى دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن امتيازاتها •

٤ - حذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحقانية ، اكتفاء بوجود نائب عمومى انجليزى لدى المحاكم •

٥ - فصر الاتفاقات التى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول ، متى كان فيها اضرار بالمصالح الانجليزية ، على المصاهدات السياسية المحضة ، بحيث تبقى لمصر الحرية فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية •

٦ - النص على التحكيم ، وتعيينه فى حالة ما اذا خالف المثل

البريطاني الحكومة المصرية ورأى أن تنفيذ أحد القوانين مجحف بالأجنبي ،
حتى لا يكون القانون في حكم المدم .

٧ - إلغاء كل حكم في المعاهدة يقيد استقلال مصر ، بمجرد زوال
الأسباب الداعية لهذا التقييد .

٨ - حذف ما جاء عن امتياز المنسوب البريطاني «بمركز استثنائي»
غير مركز المندوبين الآخرين .

٩ - تحديد المساعدة الحربية التي تتعهد مصر بالاشتراك فيها مع
بريطانيا ، وجعل حق إعلان الأحكام العرفية للسلطات المصرية وحدها .

١٠ - حل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة
لرى أرض مصر المزروعة وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة ، وعلى أساس
أولوية مصر في أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطن ، وعلى أساس تمتع
مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان (٦٢) . وكان السودان قد أخرج
عمدا من المناقشات مع الوفد، كما مر بنا، وقد تبادل على باشا واللورد ملتر
حديثا بهذا الخصوص ، دفع اللورد ملتر في عقبه بكتاب مؤرخ ١٨ أغسطس
١٩٢٠ الى على باشا أكد فيه أنه ليس بين أجزاء المذكرة التي أرسلها
اليه جزء يقصد تطبيقه على السودان . وأن الانجليز مدركون أن لمصر
مصلحة حيوية في إيراد الماء الذي يصل اليها مارا في السودان ، وأنهم
عازمون على تقديم مقترحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة
كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها المستقبلية .



وعلى كل حال فقد أصدرت الأمة حكمها في المشروع بإبداء تحفظات
عليه لا تقبله دون تحقيقها . وكان بعض هذه التحفظات - كما يقول
الرافعي بحق - مما يتعارض مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان
إبدؤها رفضا للمشروع (٦٣) . ومعنى ذلك أن نتيجة التحكيم كانت
ظفرا لسعد زغول وتأيبدا له وانكسارا للمعتدلين . ولكن الأعضاء
المندوبين ، مع ذلك ، أصدروا بيانا قبل مغادرتهم البلاد يشتم منه أنهم
اعتبروا نتيجة الاستشارة تمهيدا للقبول ، لا تمهيدا للرفض أو التعديل .
فقد شكروا الأمة فيه على ما قابلتهم به من الحفاوة ، ونوهوا بالاستنارة
التي « خلقت فرصة جديدة أظهرت رشد الشعب وحسن تقديره لجميع
الظروف السياسية التي تحيط الآن بالفصل في مصيره (٦٤) » . وهم
يعنون طبعاً الظروف التي أشار اليها الأعضاء المؤيدون للمشروع ، وهي
تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لمصر في الخارج . . الخ

على أن سعد زغلول لم تكن له وجهة النظر هذه ، لأنه اعتبر هذه التحفظات التي أبدتها الأمة ، الزاما للوفد بالسعى في ادخالها على « أساس المشروع » ، فقد حمد الله على أن الأمة يقطه « لأنها قيدت القبول بالتحفظات ، والزمنا بالسعى في ادخال هذه التحفظات على أساس المشروع » (٦٥) . ولما كانت فكرة تحكيم الأمة في المشروع من اقتراح المعتدلين ، فلم يكن أمامهم من ثم سوى الاذعان لرأى الأمة . وعلى هذا استخلص الوفد أهم هذه التحفظات ، وهي التي رؤى أنها اذا أحرزت موافقة اللورد ملنر عليها حققت رغبة سواد الأمة . وتقرر بالاجماع ألا يستأنف الوفد المفاوضات الا اذا أجيبت التحفظات (٦٦) .

وفي يوم ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من باريس الى لندن ومعه عبد العزيز بك فهمى ومصطفى النحاس بك وعلى ماهر بك . وكان قد سبقهم اليها عدلى باشا ، ثم لحق بهم بقية أعضاء الوفد بعد بضعة أيام . وتم الاجتماع مع اللجنة الانجليزية مرتين ، قص فيهما الرسل ما راوه وخبروه في مصر . فهناهم اللورد ملنر - كما يقول سعد زغلول - على ما قاموا به من عرض المشروع واستمالة الأمة الى قبوله ، خصوصا بالتفاسير التي أبدوها . ولكنه رفض أن يضيف هذه التفاسير الى المشروع (٦٧) . وكانت الحجة التي أبداه اللورد ملنر في رفض اضافة التحفظات على المشروع ، أن فتح باب المناقشة فيها سيؤدى بطبيعة الحال الى اعادة البحث من البداية واضاعة وقت جديد ، « ولا سيما بعد أن اوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيا على كل حال ، وأن كل مايسمنا عمله هو أن نمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التي تدور فيها بعد ، اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التي تناقشنا فيها ، قبولاً عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقطة التي قدمت الى الآن (التحفظات) فيمكن عرضها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقاط التي لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين » .

وقد لحص اللورد ملنر رأى اللجنة في بيان تلاه في الجلسة الثانية التي حضرها الوفد في ٩ نوفمبر فقال : « من رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن ، لا تكون قد سهلنا حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نتجنب الآن ابداء أى رأى فى النقطة الجديدة التي عرضتها أخيرا ، مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول الى حل مرض ، بل لابد من الوصول اليه ، حينما تدور المفاوضات القانونية . والأمر الذى يهمنى

الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه ، هو التأثير في الرأي العام هنا وفي مصر ، حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسناها نحن وأنتم .. أما فيما يخص بهذه البلاد (إنجلترا) ، فإننا نأمل أن تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بانجازه بأسرع ما يمكن ، يؤدي الى هذه الغاية ، ومما يماثل ذلك في الأهمية ، أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه .. » (٦٨)

وقد ذكر الأستاذ أبو الفتح أن اللورد ملنر أفهم الوفد أنه يلقى امامه معارضة كبرى ، وأن هذه المعارضة ترى أن المشروع بشكله الذي هو عليه يعتبر تساهلا كبيرا ضارا بمصالح الامبراطورية ، وأن هناك أحزابا لا تريد التمشي في منح مصر الاستقلال الى الحد الذي سار اليه هو ، وأن عليه أن يبدأ أولا باقناع كل المعارضين بقبول المشروع ، حتى اذا تم له ذلك يتيسر الاستدراج الى البقية (٦٩) .

بيد أن هذه الحجج لم تقنع سعد زغلول بالتخلي عن موقفه . فقد رفض أن يسعى لدى مواطنيه لقبول المشروع دون أن يقدم شيئا من جهة التحفظات المطلوبة ، وبالأخص اذا كان غير قادر ان يقول لهم ان بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا . وكان مما قاله للورد ملنر بحق : « لقد قلتم لأمتمكم في ٤ نوفمبر في مجلس اللوردات أنكم ضمنتم لها كل ما تطلب ، قلتم لها أن الاصلاحات التي تمت في مصر مضمونة ، وأن مصالحكم في مصر مضمونة ، وأن تصحيح مركزكم في مصر مضمون . فاكتمسبت بذلك استحسان سامعيكم من مواطنيكم . ولكن اذا عدت الى بلادي ، فماذا أقول لهم ؟ هل أستطيع أن أقول لهم ، وقد ثاروا ضد الحماية ، أن الحماية ألغيت ، أو أن استقلالكم مضمون ، وليس في يدي ضمان بذلك ؟ » (٧٠)

كان في ذلك نهاية المفاوضات . فقد غادر الوفد إنجلترا بعدها في العاشر من نوفمبر ، بعد أن أرسل منها نداء مؤثرا الى الأمة ، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة في مشروع الاتفاق ، ووصف تلك النتيجة بأنها « تثبت أن الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الفضاء بغير معنى ، بل أنتم تريدون استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعته الوضوء على مصر الحرة . وهذا الاستقلال منحصّل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بأنفسنا ، وبعدالة قضيتنا المقدسة ايماننا هادئا صادقا (٧١) » .

(٣) الدور الثاني للخلاف :

برقية « نبتت فكرة »

انتهت الموجة الأولى للخلاف بين أعضاء الوفد حول مشروع ملنر ، بتقرير عدم صلاحية المشروع للدخول في مفاوضات مع بريطانيا العظمى على أساسه ، ما لم تقبل معه التحفظات التي قيدت الأمة قبوله بها ، واهمها إلغاء الحماية . وغادر الوفد انجلترا الى باريس ، بينما بقي عدلي باشا بلندن أياما قلائل حاول فيها - كما يقول أبو الفتح - اقناع اللورد ملنر بضرورة قبول التحفظات . (٧٢).

وفي باريس أخذت المناقشات تدور حول معالجة الموقف الناشء عن انتهاء المفاوضات الى الوضع الذي انتهت اليه . وبعبارة أخرى حول كيفية تسيير القضية المصرية . وكان الموقف في غاية السوء ، بل كان يبدو أسوأ من الموقف السابق على المفاوضات . وللخروج من المأزق ، رأت العملية الوفد أن الوفد ، وإن كان قد صرح بأنه لا يستأنف المفاوضات قبل التصريح بقبول التحفظات ، وفي مقدمتها الحماية ، إلا أنه لا يجب أن يمانع إذا أُلِّف عدلي باشا « هيئة » رسمية ، واستأنف المفاوضات « على قاعدة تحقيق التحفظات » . وكان من رأيهم أنه في حالة قيام عدلي باشا بالتفاوض ، يقف الوفد موقف الرقيب ، فلا يدخل المفاوضات عملاً بقراره الذي أصدره بالإجماع . وأضافوا أن الهيئة التي تتولى المفاوضات يجب أن تعمل أنها جادة في الحصول على بقية التحفظات . فإذا لم تنلها واستقالت ، كانت حجتها حجة حكومة على حكومة ، ويكون الوفد في كل هذا رقيباً بعيداً عن المفاوضات الرسمية . (٧٣) وقد عزز هؤلاء الأعضاء هذا الاقتراح بحجج تتلخص في أنه إذا أخطأت الحكومة التي يرأسها عدلي باشا ، كان الوفد من خلفها يصلح هذا الخطأ ، لأنه إذا ما فاضل الوفد مباشرة وأخطأ بسلامة نية ، فلن تبقى هيئة هناك تشلخ خطاه . عدا ذلك فإن هذه الفكرة هي نفسها كانت أول ما فكر فيها الوفد قبل المفاوضات

(فكرة وزارة الثقة) ، ثم أن ما عهدوه في عدلى باشا من الكياسة في المفاوضات وصبره وأثاته فيها ، وما حازه من مركز لدى الانجليز أثناء مفاوضاته مع لجنة ملتر ، يقوى الأمل في الوصول الى نتائج مقبولة (٧٤) •

هذا هو الاقتراح الذى تقدم به أغلبية الوفد لسعد زغلول ليوقع عليه ويصدره بصفة بيان الى الأمة • على أن سعد زغلول رفض هذا الاقتراح رفضا باتا وامتنع عن التوقيع عليه واصداره • ولما قيل له أن الأغلبية وافقت عليه ، قال ان المسألة ليست مسألة أغلبية ، وانما مسألة توكيل (٧٥) • (وسنرى في سياق هذا البحث أن عدم الاكتراث من جانب زعيم الوفد - سواء أكان هذا الزعيم سعد باشا أم النحاس باشا بعده - برأى أغلبية أعضاء الوفد ، في المسائل الهامة التى يكون فيها على معرفة باتجاهات الشعب وميوله ، يعتبر من خصائص حزب الوفد ، وهو أمر يتفق مع طبيعة « الزعامة » التى كانت طابع العصر) •

على كل حال فقد بنى سعد زغلول رفضه للاقتراح الذى قدم اليه على الأسس الآتية : أولا - أن المفاوضات على أساس مشروع ملتر قبل قبول التحفظات المهمة ، « انما يعد قبولا لاحكام هذا المشروع وقبولا لهذا الأساس ، وانما يناقش فى التفاصيل التى تبنى على هذا الأساس • فلا يجوز لى عند الكلام فى هذا الموضوع أن تناقش فى الأساس أو اطلب نقضه ، وان فعلت ذلك كنت جاهلا أحق لا أعرف شيئا » (٧٦) • ثانيا ، أن سماح الوفد لهيئة أخرى بالدخول فى المفاوضات على أساس مشروع ملتر قبل تعديله بالتحفظات ، وإعلان ثقته بها وتأييده لها ، فى الوقت الذى يتمسك فيه ، فى خاصة نفسه ، بغير هذه الخطة ، انما يعتبر « فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ، ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه » • لأن « تصديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول فى المفاوضات ، اما أن يكون فى اشتراطه مصلحة أولا ، فان كان فيه مصلحة ، فلا يصح تأييد من يخالفه ، وان لم يكن فيه مصلحة ، فلا معنى لاشتراطه ، كما لا معنى لأن يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطة ، وأن يتحمل مسئوليته أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئه •• (٧٧) • أما السبب الثالث لرفض سعد زغلول الموافقة على تولي عدلى باشا هذا المشروع ، فقد أفصح عنه لأحد أخصائه فى رسالة اليه فقال : « كيف لي أن أثق به بعد كل ما عندى من المعلومات ،

وأن أعول على رجل في تعديل مشروع ، هو يراه مقبولا بدون هذه التحفظات ، مها كان عنده من سلامة النية وحسن القصد . (٧٨) ،

ويذكر الاستاذ محمود أبو الفتوح أن سعد زغلول باشا كان يرى العودة الى مصر . وكان يؤيده في رأيه هذا سينوت حنايك وواصف غال بك فقط . أما على ماهر بك فكان يقوم بالتوفيق بين الفريقين (٧٩) . ويبدو أن سعد زغلول كان قد كفر بمبدأ المفاوضات كوسيلة لحل القضية المصرية بعد ما رآه من تعاليل اللورد ملتر . ولما كان من غير الميسور طبعاً العودة الى مبدأ « دولية المسألة المصرية » ، بعد أن جرح هذا المبدأ جرحاً خطيراً على يد المفاوضات الثنائية ، فلم يعد أمام سعد زغلول الا العودة الى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها . ولكن بقية أعضاء الوفد لم يوافقوا على هذا الرأي لأنهم كانوا يرون أنه « لا مجال لكل هذا اليأس ، ما دامت الحكومة البريطانية لم تقطع برفض التحفظات (٨٠) » .

ومن هذا نرى أن الخلاف بين سعد والمعتدلين لم يكن في جوهره الا خلافاً حول تقدير قوة الشعب كقوة مؤثرة في حل القضية المصرية . وواضح أن سعد زغلول باشا كان قد تطور عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى ، وقبل نفيه الى مملكة . فان ثورة مارس التي أجبرت بريطانيا العظمى على فك أسره وإطلاقه من منفاه ، قد مست جوانب نفسه ، وأذانت جليد « الاعتدال » الذي كان طابعه الخاص أثناء نضال مصطفى كامل ضد الاحتلال ، والذي جعله أقرب الى حزب الأمة في خطته منه الى الحزب الوطني . ولم يكن منشأ هذا الاعتدال الا حساب عجز الشعب وعدم قدرته على القيام بأي تحركات جماعية فعالة تقلل مركز الاحتلال . فكانت الخطوة المثل هي خطة حزب الأمة التي تستهدف الارتقاء الدستوري والاستقلال التدريجي ، « الى أن يستأثر حزب الاستقلال الذاتي بجميع حواس الأمة وملكانها على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام » .

على أن ثورة مارس ، والليقطة الشعبية المدهشة التي أعقبتها ، والتي استكملت صورتها في مقاطعة لجنة ملتر ، قد غيرت الموقف تماماً . فقد اختفى المسرح القديم الذي كان حزب الأمة يستطيع أن يقدم عليه روايته ، فتنازل استحسن سعد زغلول ، واستحسن فريق لا يستهان به من المفكرين في الأمة ، وأصبحت مصر مسرحاً لتحركات شعبية ثورية لم يكن يعلم بها سياسى مصرى قبل الحرب العالمية الأولى ، سواء أكان ينتمى الى حزب الأمة أم الى الحزب الوطني . ومن ثم فقد كان الموقف يتطلب

قيادة جديدة ترتفع الى مستوى التضحيات التي بذلتها الامة في سخاء ،
وتعمل على تحقيق الاستقلال بالشكل الذي يريده المصريون .
ولقد كانت القيادة اذ ذاك ممثلة في الوفد . وكان الوفد في ذلك
الحين ، بعد انفصال بعض أعضائه منه (صدقي باشا ومحمود بك أبو
النصر وحسين واصف باشا) يتكون في معظمه من فريق حزب الامة
القديم . أما رأى هؤلاء الأعضاء في الامة ، بعد كل ما بذلت من دماؤها
وحياة بنيتها - وهو الرأى الذى بنوا عليه قبولهم لمشروع التسوية -
فهو ، كما ذكرنا ، أن الامة « لا تقوى على متابعة المعارضة والمقاومة » .
بينما كانت خطة سعد زغلول ، كما هي ممثلة في رفضه المشروع أولا ،
وعزمه على العودة الى مصر لمتابعة الجهاد ثانيا ، تقوم على الايمان بقوة
الامة « على متابعة المعارضة والمقاومة » ، ومن ثم فقد نشب الخلاف بين
الفريقين ، وهو خلاف ترك سعد زغلول يقوم بنفسه بتحليله وشرحه
- كما جاء في خطاب له الى صديقه طاهر بك اللوزى بتاريخ ٣١ يناير
١٩٢١ ، فهو يقول :

« ان هذا الخلاف لا يرجع لأسباب شخصية حتى يهون احتماله ،
ويرجى زواله ، ولا يضرب خفاؤه ، ولكن يرجع الى الاختلاف في الغاية
والشعور . فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل ، وقليل ما أعطينا كثير في
نظرهم ، وقريب ما نرجو بعيد في اعتبارهم ، والمشروع عندهم يهدى
مصر استقلالا ويوئها أشرف مركز بين الأمم ، ونرى فيه حماية ولا ييوى
من المراكز الا أتصسها ، ولا يفيد الا ضياع الاستقلال . فكيف يمكن
التوفيق بين هذين الرأيين وهاتين الغايتين ؟ . ولو كان أمره منحصرا
بيننا ولم يشعر به خصمنا لتسامحنا ما أمكننا ، لكنه علم به على وجه
يرفع كل طمأنينة ويضعف كل ثقة . ومتى انهدمت الثقة بين جماعة .
تعدر انتظام العمل بين العاملين . فقد كتب اللورد ملتر خطابا لبعض
أصدقائه ، وبيدنا نسخة منه جاء فيها ما نصه : « ان أصحاب سعد زغلول
باشا ممن لا يطلبون نفس مطالبه قد بذلوا آخر ما في وسعهم لاقتناعه
بالقبول ، فلم يقتنع » . فمن أين علم لورد ملتر هذا المسعى ؟ . انه
لم يكن منى بالطبيعة . ولا شك عندي في أن علم اللورد ملتر بهذا الخلاف
على هذا الوجه ، كان له تأثير كبير جدا فيما أبداه من التشدد معنا ،
خصوصا فيما يتعلق بقبول التحفظات . . . أتظن أن جماعة ضمنت
الثقة بينهم الى هذا الحد يمكنهم أن يشتركوا في عمل ، ويمكن أن يقلد
لهذا العمل نجاح ؟ كلا . انهم لم يتظاهروا بموافقتنا الا اتفاقا سخط

الامة ، وتلطيفا لفضيها ، ولقد رأيناهم يقابلون ، بوجوه هشة بسامة ، كل خير يدل على ضعف النهضة الوطنية وتطور الهمم وانحلال القوى ، ويميسون للأخبار التي تدل على قوة روحها .. ان نفوسا هذه حالها ، يضر وجودها في الأفراد ، فما بالك في القواد ؟ .. لا بد أن تكونوا علمتم بأن اسم مكباتي بك كان من بين العائدين ، ولكنه لم يعد . انه من صفهم وعلى رأيهم ، ولم يكن مسافرا معهم ، بل في عزمه للحاق بهم ، وانما كتبوا اسمه مع أسمائهم تفخيما لشأنهم ولكي يعتزوا باضافة لون آخر الى لونهم ، حتى لا يقال : ان حزب الأمة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته . ان الله لا يصلح عمل المفسدين . (٨١) » ومفهوم أن المكباتي بك كان قبل انضمامه من أنصار الحزب الوطني .

هذا الخطاب الخطير ، يعلن بجلاء تام انسلاخ حزب الأمة من الوفد ، ودخول الوفد مرحلة جديدة من تاريخه ، كقيادة تحاول أن ترتفع الى مستوى الوعي القومي الثوري المتفجر من بين جنبات الشعب . ولقد كان المنطق ، الذي أوقع هذا الانشقاق في صفوف الوفد ، يقضي بأن يتجه « الوفد الجديد » في المرحلة التالية الى تنظيم الأمة تنظيما ثوريا - أو بتعبير أصح ، « تنظيم ثورتها » - بشكل يجعلها أكثر تأثيرا وأشد ايجابية في مقاومة الاحتلال . فلقد كان في الأمة المصرية طاقة ثورية عجيبة تنبذ في ذلك الحين في شكل مظاهرات صاخبة واصطدامات متكررة مع قوات الاحتلال ولم يكن على الوفد الا أن يعتمد هذه الطاقة بالرعاية والتنظيم والتسليح ، ثم يطلقها في وجه الاحتلال . ولكن هذا المفهوم للعمل الثوري والأساليب الثورية لم يكن يخطر ببال سعد زغلول الذي كان يعتقد أن الثورة لا تأتي الا عفوا أو تلقائيا ، أي أنها لا تكون نتيجة تنظيم سابق . ومن ثم فلم يستطع الوفد أن يرتفع من كونه حزبا متطرفا جماهيريا يعتمد على الوسائل الديماغوجية ، الى أن يكون حزبا ثوريا يعتمد على الوسائل والأساليب الثورية .

على كل حال ، فقد أعقب وقوع الخلاف بين سعد زغلول والمعتدلين حول تولي عدلي باشا المفاوضات مع انجلترا على قاعدة تحقيق التحفظات ، أن قرر محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وأحمد لطفي السيد بك وعبد اللطيف المكباتي بك ، العودة الى مصر . وكانت القيادة في ذلك الحين قد أجنحت تيسرب شيئا فشيئا من يد سعد زغلول ، لتستقر في يد عدلي باشا الذي كان قد عاد الى مصر منذ أواخر نوفمبر ١٩٢٠ . ويصف سعد زغلول هذا بقوله : « اعتز المخالفون بعمدهم ، وأعجبهم كثرتهم ، فشمتخت أنوفهم ، واستطالوا على وحدتنا فقسوها ، وعلى

حقنا فهُضُمُوهُ ، فنَقَضُوا فِي اجْتِمَاع خَاص بِهِمْ مَا كَانَ قَرَرَهُ الْوَفْد فِي اجْتِمَاع عَام بِشَرَاكِهِمْ ، وَرَفَضُوا مِثْلًا أَذْنَا بِصَرْفِهِ ، وَصَرَفُوا مِثَالًا لَمْ نَأْذِنْ بِهَا • رَأَوْا أَنْ يَسْلُمُوا أَمَانَةَ الصَّنْدُوقِ لِمَنْ عَيْنَاهُ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَقَدَرُوا لِلصَّرْفِ مِثْلًا لَمْ يَأْخُذُوا فِي تَقْدِيرِهِ رَأْيَنَا ، مَكْتَفِينَ بِتَقْدِيرِهِمْ • كَانَهُمْ مِنْ أَمْرَانَا ، وَكَانَتْسَا مِنْ أَتْبَاعِهِمْ • قَرَرُوا عَوْدَتَهُمْ بِدُونِ عَلَمِنَا ، وَأَخْبَرُوا اللِّجْنَةَ مِنْ عِنْدِهِمْ ، وَأَعْلَنُوا بِذَلِكَ لِلْمَلَأِ أَنْقِسَامَنَا وَخِلَافَهُمْ • ظَنُّوْنَا أَنَّ الْأَمَّةَ قَدْ هَوَى الضَّعِيفُ بِرُوحِهَا ، وَلَوَّى الْيَأْسُ بِعِزِّهَا ، وَاسْتَعَدَّتْ لِلْإِسْتِسْلَامِ ، فَسَارَعُوا إِلَيْهَا ، لَا لَكِي يَقُومُوا ضَعْفَهَا ، بَلْ لِيَسْتَمِيلُوهَا إِلَى الثَّقَةِ بِمَنْ شَكَّتْ فِي إِخْلَاصِهِ (عَدْلَى) ، لِيَحْسِنَ تَسْلِيمَهَا ، وَإِلَى الشُّكِّ فِيمَنْ وَثَّقَتْ بِهِمْ لِيَمْتَنِعُوا عَنْ عَوْنِهَا •• وَمَنْ عَجِبَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَسْلُمُوا لِمِثْلِ هَذَا الرَّجُلِ أُمُورَ الْبِلَادِ يَدِيرُهَا بِرَأْيِهِ ، وَبِمُسَاعَدَةِ مَنْ تَعْرِفُونَ ، لَا يَسْمَحُونَ لِي أَنْ أَرْسَلَ تَلْفَرَانًا أَوْ كِتَابًا يَحْمِلُ شُكْرًا عَلَى عَمَلِ مَنْ الْأَعْمَالِ بِدُونِ إِطْلَاعِهِمْ ، وَيَعْدُونَ انْفِرَادِي بِمِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ جَارِحًا لَهُمْ وَمَا سَا بِكَرَامَتِهِمْ ، حَتَّى كَانُوا مِنْهُمْ أَنْ أَرْسَلُوا إِلَى خُطَّابَا يَحْتَجُّونَ بِهِ عَلَى هَذَا الْانْتِرَادِ فِي عِبَارَاتٍ جَافَةٍ لَا يَرْجُحُهَا مُتَبَوِّعٌ لِتَابِعٍ « (٨٢) »

أَدْرَكَ سَعْدُ زُغَلُولُ أَنَّ أَعْضَاءَ الْوَفْدِ الْعَائِدِينَ إِنَّمَا يَعُودُونَ إِلَى مِصْرَ «لِيَصْلُوا فِي السَّرْعِ عَلَى أَفْكَارِهِمْ وَتَرْوِجَ مَقَاصِدَهُمْ وَالدَّعْوَى إِلَى تَأْيِيدِ سَيِّدِهِمُ الَّذِي رَأَوْا فِيهِ الْمَعِينَ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى غَايَاتِهِمُ الَّتِي يَنْشُدُونَهَا» (٨٣)، فَقَرَّرُوا أَنْ يَهَاجِمُوا الْفِكْرَةَ الَّتِي سَوَّفَ يَرْوِجُونَ لَهَا قَبْلَ أَنْ تَطَأَ أَقْدَامَهُمْ أَرْضَ الْبِلَادِ • فَأَوْسَلَ إِلَى اللِّجْنَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ فِي مِصْرَ فِي ٢٣ يَنَآيِرَ ١٩٢١ بِرَفِيقَتِهِ الشَّهِيرَةِ الَّتِي عَرَفَتْ بِالْكَلِمَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ مِنْهَا : « نَبِئْتُ فِكْرَةً » ، قَالَ فِيهَا : « نَبِئْتُ فِكْرَةً فِي بَعْضِ النُّفُوسِ تَرْمِي إِلَى أَنَّ الْوَفْدَ ، مَعَ تَمَسُّكِهِ بِهَذِهِ الْخُطَّةِ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ ، لَا يَمْنَعُ الْغَيْرَ مِنَ الدَّخُولِ فِي الْمَفَاوِضَةِ عَلَى خِلَافِ هَذَا الشَّرْطِ ، بَلْ يُلْزِمُهُ أَنْ يُوْثِّدَهُ وَيَعْلَنَ ثَقَّتَهُ بِهِ مَتَى كَانَ مِنْ أَسْدِقَائِهِ • وَهِيَ فِكْرَةٌ أَقَلُّ مَا فِيهَا أَنَّهَا غَيْرُ مَفْهُومَةٍ ، وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا إِلَّا إِفْسَادُ خُطَّةِ الْوَفْدِ نَفْسَهُ •• » ، وَبَعْدَ أَنْ أَوْضَحَ وَجْهَةَ نَظَرِهِ عَلَى النِّحْوِ الَّذِي مَرَّبَّنَا ، قَالَ : « لِهَذَا أَظْهَرْتُ لِجَمِيعِ أَبْنَاءِ وَطَنِي أَنِّي لَا أُوَافِقُ عَلَى هَذِهِ الْخُطَّةِ أَصْلًا وَأَحْذَرُهُمْ مِنْهَا وَمَنْ تَصَدِّقُ أَيُّ قَوْلٍ لَمْ يَصْدُرْ مِنِّي بِقَبُولِهَا أَوْ تَعْدِيلِ الْخُطَّةِ الَّتِي كَرَّرْتُ بَيَانَهَا لِلْأَمَّةِ ، وَهِيَ أَنِّي لَا أَدْخُلُ فِي أَيِّ مَفَاوِضَةٍ عَلَى أَسَاسِ مَشْرُوعٍ مِثْلَ قَبْلِ تَعْدِيلِهِ بِالتَّحْفِظَاتِ • وَلَا أُوْثِّدُ مَنْ يَدْخُلُ فِيهَا بِدُونِ هَذَا الشَّرْطِ ، مِمَّا كَانَتْ عِلَاقَتُهُ بِشَخْصٍ وَمِمَّا كَانَتْ ثَقَّتِي بِهِ • « (٨٤) »

اجس الناس من برقية «نبئت فكرة» أن لا نزاع في وجود انقسام في
الآراء داخل الوفد . وكان قد سبق أن ظهر طرف من هذا الانقسام عندما
نشرت جريدة الاخبار برقية من مراسلها في باريس ينسب الى عدلي
باشا أمورا شائنة خاصة بسلوكه نحو القضية المصرية ونحو الوفد .
كما أرسل النحاس برقية بالشفرة الى أمين الرافعي يقول فيها ان « عدلي
باشا كان كارثة على الوفد » . فلما ذاعت برقية « نبئت فكرة » ، تصور
الناس أن العائدين لم يعودوا الا وهم على غير وفاق مع رئيسهم في الرأي.
بل أكدت بعض الصحف أن العائدين انفصلوا عن الوفد ، وجاءوا ينضمون
الى عدلي باشا لتأييده في سياسته المخالفة لسياسة سعد باشا . وقر
في الأذهان أنهم هم أصحاب الفكرة التي نبئت في بعض النفوس . ولهذا
فلم يكذب العائدون الى مصر ، حتى سارع اليهم الناس يسألونهم عن
الحقيقة ، فكاشفوا بعض السائلين وكنتموا الأمر عن البعض الآخر ،
ولكنهم ، على كل حال ، أحسوا أن التيار أقوى من المقاومة والمجازفة ،
فأصدروا في يوم ٢٨ يناير ١٩٢١ - أي بعد يومين من وصولهم الى مصر
- بيانا ، بالاشتراك مع أعضاء الوفد المقيمين بمصر ، ذكروا فيه « أن
الوفد بأجمعه ، وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول ، على أتم وفاق
وأكمل اتحاد ، وأنه ثابت ، ومتشدد كل التشدد في التمسك بما قرره
من أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت التحفظات التي طلبتها
الامة ، وفي أولها النص على إلغاء الحماية ، لتكون من القواعد الأساسية
التي تبني عليها المفاوضات » . وأنه لا يؤيد أية هيئة أخرى تتقدم
للمفاوضات الرسمية الا اذا كانت متفقة معه على المبدأ والمطلة ٠٠ (٨٥) »
وهكذا حققت برقية « نبئت فكرة » غرضها في فض المعتدلين ، وإن
مؤقتا وظاهريا ، من حول عدلي باشا ، وأعادتهم الى صفوفهم الأولى في
الوفد ، ليلوذوا به من غضب الرأي العام المصري .

(٤) الدور الثالث للخلاف :

التبليغ البريطاني بأن الحماية البريطانية

علاقة غير مرضية (٢٦ فبراير ١٩٢١)

قدم اللورد ملنر تقريره إلى حكومته في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ . وأخذت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين في دراسته وتقدير مراميها . وكان اللورد ملنر قد حث حكومته في هذا التقرير على ضرورة المسارعة بإجراء مفاوضات مع مصر ، محذرا تحذيرا شديدا من تضيق هذه الفرصة . فقد ذكر أن الوقت ملائم لإقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة ، وهي قاعدة المهادنة التي تقرر لمصر استقلالها ، وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية . ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى ، فلأنه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون ، فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك . وأما لمصر فلأنه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها . ثم نصح حكومته بأن تسرع في مفاوضة مصر للوصول إلى تلك المعاهدة قائلا : « فنصيحتنا لحكومة جلالته بأن تسرع في مفاوضة الحكومة المصرية بلا إبطاء زائد ، لمقد معاهدة على المبادئ التي حيزناها . وعندنا أن اضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة (٨٦) » .

على أن الخلاف لم يلبث أن نشب في الوزارة البريطانية بشأن المشروع الذي تضمنته التقرير . فقد عارضه جميع الوزراء ماعدا اللورد كيرزن والمستر لويد جورج ، وقد ذكر هذه الحقيقة المستر لويد جورج بنفسه لعدلي باشا في أثناء المفاوضات التي دارت بينهما بعد ذلك ، فقال : ان مشروع ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأي العام مستعدين لقبوله . وكان اللورد كيرزن المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ، ولم أستطع أن أحصل الوزارة على قبولها . (٨٧) . ومع ذلك فإن الوزارة البريطانية اقتنعت بأمرين على جانب كبير من الأهمية : الأمر الأول ، أن نظام الحماية

لم يعد يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى (٨٨) ، أما الأمر الثانى الذى اقتنعت به ، فهو ، كما ظهر من سياستها ، الاعتماد على المعتدلين فى إبرام التسوية مع مصر بعد أن تصد الاتفاق مع المتطرفين . وقد ساعدت الحكومة البريطانية على هذا الاتجاه ، أن عدلى باشا كان يبدو فى شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ مسيطرا على الموقف ، وهو يحظى بتأييد الأغلبية التامة من أعضاء الوفد . وكان اللورد ملنر - كما صرح لمراسل جريدة الديلي دسباتش - يؤمن بأن قوى المعتدلين سوف تغلب فى النهاية على قوى المتطرفين (٨٩) .

على أن تفهقر المعتدلين فى بيان ٢٨ يناير ١٩٢١ ، تحت ضغط الراى العام فى مصر ، لم يلبث أن أثر على الموقف . فإذا كانت الحكومة البريطانية قد توقعت أن تجد المفاوضات المصرى الذى يقبل مفاوضاتها قبل قبول التحفظات ، وأصمها إلغاء الحماية ، فإن تفهقر المعتدلين الى صفوف المتطرفين فى ذلك البيان قد وضع حدا لهذا الأمل . ومن ثم فقد أصبح من الضرورى ، لاجتذاب المعتدلين مرة ثانية ومنحهم فرصة العمل من جديد ، اصدار تصريح بشأن الحماية يمكنهم من التقدم على أساسه لاجراء المفاوضات الرسمية مع إنجلترا ، وهى المفاوضات التى حذر اللورد ملنر حكومته من التباطؤ فيها .

والحقيقة أن الظروف الدولية كانت هى الأخرى تدفع الحكومة البريطانية - كما يقول الجود - الى السعى لعقد تسوية مع مصر فى ذلك الحين . فإن الأفق السياسى فى شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ كان بعيدا كل البعد عن الصفاء . فقد كانت كل بقعة من بقع العالم القديم - فى القسطنطينية والعراق وفلسطين وسيليزيا والراين ، فى حاجة الى وجود حاميات . بينما كانت ايرلندا تمتص كل سلاح باقى . أما الوطن الانجليزى نفسه فكان العمال فيه على غير استقرار ، وكان التهديد بحدوث اضطراب عام لايزال قائما بالرغم من انفضاض حلف مكون من نقابات العمال . ولهذا كان كثير من عقلاء الانجليز الذين يراقبون الأمور يحسون بضرورة الحد من المسئوليات القومية ، ولم تكن الحكومة البريطانية بأقل منهم احساسا بهذه الحاجة (٩٠) .

وعلى ذلك ، وفى يوم ٢٦ فبراير ١٩٢١ أصدرت دار الحماية بالقاهرة نص هذا القرار الذى نشر فى الصحف يوم ٤ مارس ، وهو على النحو الآتى : « يا صاحب العظمة : لم تأخر عن إبلاغ حكومة جلالتك الراى الذى أبديتوه عظمتكم مراا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى ، تلك الأمانى

الذى اشتهر عطف عظمتكم عليها • ويسرنى الآن أن ابليغ عظمتكم قرار حكومتى ، وانى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم ، وهى تعيين وفد رسمى لاجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالة فيما يخص بالاتفاق المتوى عقده ، وانى اود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الفاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل ضريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم • وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه الى عظمتكم :

« ان حكومة جلالة الملك ، بعد درس الاقتراحات التى اقترحتها اللورد ملتر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى • ومع أن حكومة جلالة لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فى ما يخص باقتراحات اللورد ملتر ، فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصون اذا أمكن ، الى ابدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى بالحماية ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبى وتطابق الامانى المشروعة لمصر والشعب المصرى (٩١) » •

غير هذا التبليغ البريطانى ، الذى يعتبر أهم تصريح سياسى اعلنته انجلترا الى مصر بعد اعلانها الحماية عليها فى ١٨ ديسمبر ، الموقف السياسى الذى نشأ بعد انتهاء المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر • ذلك أن هذا التبليغ لم يعتبر الحماية علاقة غير مرضية فصحب ، بل واطلق ايضا الحرية من المفاوضة ، فلم يعد الدخول فيها على أساس مشروع ملتر ، بل لاخذ الراى فيه • وقد فسر سعد زغلول الفرق بين الحالتين فى احدى خطبه فقال : « الدخول فى المفاوضة على أساس معين ، معناه قبول هذا الأساس • ومتى قبلت الأساس فلا يمكننى أن أنقضه ، وانما نناقش وتبادل الآراء فى التفاصيل التى تبنى على هذا الأساس • ولكن اذا دخلت فى موضوع لكى يؤخذ رايى فى ذلك الموضوع ، ما رايك فى هذا المشروع ؟ أهو مفيد أم غير مفيد ؟ كله أم بعضه ؟ ، فيمكننى أن أبى رايى فيه بكل حرية • اقول معيب من جهة كذا ، انه مستحق للتعديل ، انه يجب حذفه أو استبداله • لى حرية تامة أن أبى فيه ما يعنى لى من الآراء وما أراه •• حينئذ ، اذا كانت المفاوضة على هذا الوجه ، أى لاخذ رايى فى موضوع ، فى الحق ، بل على الواجب ان كنت شخصيا منتدبا للسعى للوصول الى هذه الغاية - وجب أن أبنى الطلب واجيب السائل بكل

حرية • وان امتنعت عن ابدائه ، بعد أن عرض على ، كنت مقصرا في الواجب ، بل كنت خائنا لبلادى (٩٢) «٥٥

ولقد كان الواجب الوطنى بعد هذا يقتضى من السلطان فؤاد الرجوع الى مثل الأمة التى انتدبتهم للدفاع عن قضيتها ، لتأليف وزارة موثوق بها من الأمة لكى تتحدث فى مصر البلاد فى ذلك الوقت الخطير ، وتخلف وزارة نسيم البغيضة التى أعقبت وزارة يوسف وهبه باشا فى ١٩ مايو ١٩٢٠ (٩٣) • وقد كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الامر وغيره • أبتولى الوفد الوزارة ويتولى المفاوضة ؟ أتنالف وزارة ادارية تؤلف وفد المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم ، سواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أظل الوفد بعيدا عن المفاوضات ، مشرفا مع ذلك عليها مؤيدا للقائمين بها عند الرأى العام ، على أن تكون له الكلمة الاخيرة فى نتيجة المفاوضات (٩٤) ؟

على أن السلطان فؤاد برز فى ذلك الحين ليلعب دورا غريبا يدل على رغبة مبكرة فى الاستئثار بالامر دون الوفد ، بل ودون فريق المعتدلين من الوطنيين وعلى رأسهم عدلى باشا • وكان ما شجعه على ذلك ما أولاه اياه تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ من أهمية ، وأسبغ عليه من سلطة ، ونسبه له من دور زائف لم يكن له بطبيعة الحال فى اصدار التبليغ • وانما هى سياسة تفتيت جديدة فى الحركة الوطنية سئرى الانجليز يتمهدهونها فى تصريح فبراير ١٩٢٢ على نحو يؤثر فى مستقبل الحركة الوطنية إما تأثير • فقد قرر السلطان فؤاد فى ذلك الحين قرارا غريبا هو الاحتفاظ بوزارة نسيم باشا ، مع تأليف هيئة للمفاوضات عهد برياستها الى احمد مظلوم باشا • ومن اليسر تعليل رغبة السلطان فى الاحتفاظ فى رئاسة الوزارة بنسيم باشا ، لأنه كان صديقا له وموضع سره وثقتة وتقديره (٩٥) ، ويرجع ذلك الى ما قام به للقضاء على مظاهر النفور التى كانت تسود العلاقات بين العرش والأمة فى ذلك الحين ، ومن بينها إغراض الناس عن حضور التشريفات فى المواسم والأعياد • فقد جعل ، وكان اذ ذلك وزيرا للداخلية فى وزارة وهبة باشا ، يوعز الى المديرين والمحافظين بأن ينهبوا الاعيان فى مديرياتهم ومحافظاتهم الى واجب الولاء لصاحب العرش ووجوب التشرف بمقابلته فى مختلف المناسبات • وقد نجح فى طريقته وتحسنت الاحوال ، مما أدى الى ارتفاع أسهمه ، وبالتالي الى اراحة يوسف وهبة باشا واسناد رئاسة الوزارة اليه (٩٦) • اما اختيار مظلوم باشا لتولى رئاسة الوفد الذى يتولى المفاوضات ، فأمر يحار فيه المنطق ،

لأن أحمد مظلوم باشا ، بالرغم من أنه كان رئيسا للجمعية التشريعية القديمة ، إلا أنه كان - كما يروى الدكتور هيكل - أحد الباشوات القلائل الذين لم يشاركوا في الحركة الوطنية منذ انتهت الحرب بأية صورة من صور المشاركة (٩٧) . ومن الطريف أن الرجل كان يعرف قدر نفسه ، ويعرف عجزه عن تولى مثل هذه الأمور الجسيمة ، فتنحى عن رئاسة وفد المفاوضات بمجرد اعلان نواب اختياره (٩٨) .

يبدو أن الخيبة هذه قد أقنعت السلطان فؤاد بالاتجاه الى طريق أكثر تمشيا مع المنطق ، فقد عرض على عدلى باشا رئاسة وفد المفاوضات فقط ، مع بقاء نسيم باشا رئيسا للوزارة . ولكن عدلى باشا رفض بالطبع هذا العرض ، فبالإضافة الى عدم اطمئنانه شخصيا لسياسة نسيم باشا ودسائسه - كما يقول الراحل (٩٩) - فإن عدلى باشا فى ذلك الحين كان محط آمال الانجليز ، ولم يكن يستغنى عنه فى أية تسوية ممكنة (١٠٠) . (وسوف يتدخل المندوب السامى لدى السلطان لتعيينه فيما بعد ، كما سوف نرى) . وكان عدلى باشا قد استطاع فى ذلك الحين أن يضم حوله فريقا كبيرا من المؤيدين لسياسته المعتدلة ، كما كان يلتف حوله خفية الاعضاء الوفديون المائدون ، الذين كان اتجاهمهم - كما يقول الدكتور هيكل - أن يؤلف هو الوزارة ويتولى المفاوضات فتتم بذلك الخطة التى رسمت أول ما تألف الوفد . ولكنهم لم يريدوا أن يظهروا حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى . . . حدة وشدة (١٠١) .

على أن السلطان فؤاد كان فى ذلك الوقت لا يميل الى تولى عدلى باشا رئاسة الوزارة ، إذ لم يكن يرى فيه صديقا للقصر ، ولم يكن يرى فى قيامه على رأس الوزارة ما يطمئنه (١٠٢) . **وعند هذا ، فقد كان عدلى باشا - كما يقول الراحل - يعتزم أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليا هاما كانت تتمخض عنه الحوادث ، وهو اعلان الدستور .** ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السلطان فى الحكم (١٠٣) . وعندما طال الأمر على المندوب السامى ونفذ صبره ، اضطر الى التدخل «لوضع حد لهذه الدسائس» - حسب قول لويد - وانتهى الأمر باسناد رئاسة الوزارة الى عدلى باشا فى ١٧ مارس ١٩١٤ (١٠٤) .

بنى عدلى باشا خطته على الفور بنفس الحذر الذى كان يتورده عندما عرض عليه سعد زغلول تأليف وزارة الثقة . وتدور هذه الخطة حول ادخال الوفد فى التبعة انتفاعا بنفوذه واحتراسا من رقابته . فقد أوضح

فى كتاب تأليف وزارته للسلطان «أن الوزارة ستجعل نصب عينها ، فى المهمة السياسية لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر ، الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر . وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض وسيكون للأمة ، على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية ، القول الفصل فى هذا الاتفاق . ربما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية ، فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية . وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها(١٠٥)» . ولم يلبث عدلى باشا بعد ذلك أن أرسل الى سعد باشا بئبا تأليف وزارته وبرنامجه ودعوة الوفد للاشتراك فى المفاوضات الرسمية . وفى يوم ١٩ مارس ١٩٢١ جاء الرد من سعد باشا تلغرافيا بعزمه على العودة الى مصر (١٠٦) ، كما أرسل اليه شروطه للاشتراك فى المفاوضات (١١٩) .

الذى اعتزم سعد زغلول العودة الى مصر الجزع فى قلوب المعتدلين من أنصار عدلى باشا . فقد تكهنوا بأنه انما يرغب فى العودة الى مصر لمحاربة الوزارة وتحطيم الوحدة . وقد تناول الدكتور هيكل هذه النقطة فقال : « أما الذين كانوا على شئ من العلم ببواطن الامور ، فكانت الرغبة تخامر أنفسهم فى امكان الاحتفاظ بهذه الوحدة . فلو أن سعدا كان يتجه هذا الاتجاه لما كان ثمة أى داع لتعجيله بالعودة الى مصر . بل لقد بعث اليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون اليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد اليه ، فلم يقبل(١٠٧) » . ولقد كان أعضاء الوفد المائدون يروجون لهذه الفسكرة ، فكانوا « يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم يفضون اليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، ويذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التى وصل اليها بفضل مجهود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لراى غير رايه وزنا ، ولا يحسب لأحد غيره حسابا ، وأنه اعتزم العودة الى مصر ليحارب الوزارة ، وليكون هو كل شئ فى البلاد(١٠٨) » . وقد ذكر الدكتور أحمد الببيل أن سعد زغلول انما عاد الى مصر على أثر علمه بمظاهر الابتهاج بالوزارة ، خوفا من أن تتوجه الأمة الى الوزارة ورئيسها ، وتلقى الوفد ورئيسه . ثم تساءل عن سبب اسراع سعد زغلول بالعودة ، بينما أبى ذلك حين دعاه عدلى باشا لمفاوضة ملتر أيام وجود لجنة ملتر فى مصر(١٠٩) ؟ أما الكتاب الانجليز فينسب بعضهم (لويد) اليه انه أثار بعودته الموقف الداخلى الى نقطة

القليان(١١٠) . بينما ذهب «الجوده» الى أنه كان ينبغي أن يمنع من العودة الى مصر ، وقال انه اذا كانت السلطات البريطانية قد تسرعت بنفيه في مارس ١٩١٩ ، فقد ارتكبت خطأ مضاعفا بالسماح له بالعودة الى مصر . واستطرد قائلا : « ان أحدا في مصر لم يكن يريد في ذلك الوقت . فقد كان المصريون ليشفقون يؤيدون عدلي باشا ، أما الفلاحون فكانوا غير مكترئين بالموقف ، بينما كان كثير من أعضاء الوفد يصنّون استقالاتهم(١١١) » .

والحقيقة أن اهتمام سعد زغلول بالعودة الى مصر ، على اثر دعوة عدلي باشا له للاشتراك في المفاوضات الرسمية ، لم يكن مبعثه اعتزامه محاربة الوزارة . وقبل توضيح ذلك ينبغي أن نفسر سبب قبول سعد زغلول **الاشتراك في المفاوضات** مع عدلي باشا هذه المرة ، بينما رفض هذا الاشتراك من قبل أثناء وجود لجنة ملتر ، عندما عرض عليه عدلي باشا ذلك ، بعد أن تلقى منه اقتراح تأليف وزارة الثقة . والحقيقة أن الفرق بين الظروف التي اكتنفت الموقفين كبيرة . ففي الحالة الاولى رفض سعد زغلول الاشتراك مع عدلي باشا في المفاوضات لان الحكومة البريطانية كانت اذ ذاك تنكر صفته التي أجمعت عليها الأمة ، أما في هذه الحالة الثانية فالوفد معترف به من الحكومة البريطانية التي أجرت مفاوضات سابقة معه وحده على هذه الصفة . فاشتراك سعد زغلول في المفاوضات مع عدلي باشا ليس فيه انكار لو كالاته عن الأمة بل ان علم اشتراكه فيها هو الذي يعد **انكارا من جانبه للوكالة التي خولته إياها الأمة للدفاع عن قضيتها** . وهكذا فصل الى سبب اهتمام سعد باشا بالحضور بشخصه الى مصر لمعالجة مسألة الاشتراك مع الوزارة في المفاوضات .

ذلك أن سعد زغلول ، الذي كان يفكر بعقلية قانونية صارمة ، ترى ان الوفد هو وكيل الأمة الذي انتدبته للدفاع عن قضيتها ، وأن سلطته انما تمثل من ثم سلطة هذه الأمة ، لم يكن معقولا أن يدع غيره ممن لم توله الأمة تلك الثقة التي حبت بها الوفد ، يتولى عمله الأساسي في حل القضية المصرية ، دون أن يكون له الكلمة العليا في هذه المسألة . وفي هذا يقول سمسعد زغلول ، ردا على من طالبوا بعدم دخول الوفد في المفاوضات ، وأن يدع الحكومة تتفاوض : « يقول بعضهم لا يدخل الوفد في المفاوضات ، بل يدع الحكومة تتفاوض » . هل تقولون (مخاطبا الجمهور) بأن الوزارة تتفاوض بتوكيل منكم ؟ أي بثقة خاصة منكم أولا ؟ فان كنتم تقولون بأنها تتفاوض بثقة خاصة منكم ، فليس لكم حق في أن تقولوا

بأن لكم ثقة بالوفد • لأنكم تكونون قد أعطيتهم هذه الثقة لغيره في أهم
شئونكم وفي أخص المأمورية التي عهدتم بها إلى الوفد • إن هذا تناقض
لا أفهمه • • ولكن إذا كنتم تقولون بأن الوزارة تدخل بغير ثقتكم ، فهذا
لا ينفع بشيء ، والوفد لا يمكنه أن يتصرف بهذه الثقة مطلقاً إلا إذا كانت
الوزارة تتفاوض على شروطه ، وكان المفاوضون من الذين وثقتكم بهم ثقة
تامة • • (١١٢) •

لهذا السبب عزم سعد زغلول على العودة إلى مصر ، عقب دعوة عبد
باشا إياه للاشتراك في المفاوضات ، وذلك ليتفق مع الوزارة • على أن
تضم السلطة التي تمثلها ، على السلطة التي يمثلها الوفد ، لتشتغل
القوتان معا • ولكن لا في معنى السلطة الأخرى ، بل في معنى سلطة
الامة (١١٣) • •

٥ - الصدام بين سعد وعلى

وانشقاق الوفد

مصر التي عاد اليها سعد زغلول

سافر سعد باشا والأعضاء الذين كانوا معه من باريس يوم ٢٨ مارس ، قاصدين تريسنا ، وأبحروا منها في يوم ٣١ مارس ١٩٢١ الى الاسكندرية حيث وصلوا اليها يوم ٤ ابريل ، والى القاهرة في يوم ٥ منه . وكان قد مضى غامان تقريبا منذ غادر سعد زغلول باشا مصر منفيا في ٨ مارس ١٩١٩ . ولكن مصر التي عاد اليها سعد زغلول كانت تختلف عن مصر التي غادرها . فقد كانت ثورة مارس ١٩١٩ ، والتضحيات الغالية التي بذلتها الأمة ، والظروف النضالية التي أعقبتها ، مدرسة عالية تلقى فيها الشعب المصرى دروسا سياسية قيمة ، طفرت به الى مستوى رفيع من النضج السياسى والوعى القومى . وقد تمثل هذا فى اقباله النهم على العمل السياسى ، وسرعة استجابته للأحداث التي تؤثر فى قضية البلاد ومستقبلها ، كما قفزت به فى المضمار الاجتماعى قفزة قوية تمثلت فى بروز المرأة المصرية من خباء الحریم واشتغالها بالعمل الوطنى ، الذى كان بالنسبة لها حلما بعيد المنال . ولدينا مقاتلان للاستاذ فكرى أباطة كتبهما فى ذلك الحين ، تيمران بأسلوبهما الفكه عن الجسو السياسى والاجتماعى الذى كانت تجتازهم مصر اذ ذاك . أما المقالة الاولى فبعنوان «جروبي وصولت» ، وقد نشرتها «الاهرام» فى ٣ مارس ١٩٢١ ، عندما جاءت الاخبار بقرب عودة سعد زغلول ، وفيها يقول :

« يجب أن يقترب تاريخ النهضة المصرية باسمى « المسيو جروبي » والمسيو صولت . فقد كان - ولا يزال لمحلبيهما الشأن الأعظم فى الحركات والمناورات والتدبيرات : وطالما انبعثت التساليم الوطنية من بين جذران المكائين ، فانتشرت وطارت فى المدن والقرى كل مطار . فالمحلان ، والحالة

هذه ، لم يعوها فقط ما لذ وطاب من أنواع المأكولات والمشروبات .. وانما ضما ، فوق هذا ، زهرة الشيبية المصرية الفتية ورجال الامة المجريين ، من موظفين وغير موظفين . حقا ، ان حكومة الحكومة وحكومة الشعب ، يلتقي مندوبوهما كل مساء لوضع الخطط والبرامج . فكما أن العمل يبدأ من الصباح الى الظهر فى «المصالح» فانه يستأنف فى المساء فى «جنينة جروبي ، وصالة صولت»

هل تريد أن تشاهد هذه «الحكومة العظيمة» ، أيها القارىء البعيد عن هذا الوسط ؟ اليس «أشيك ماعندك متأنقا ما استطعت أن تتألق ، ثم سر - باسم الله مجراها ومرسها - الى «جروبي» ، وادخل - فى الساعة السادسة تماما - برشاقة ورزاة ، والى بعد ذلك نظرة عامة على الموجودين فانك ترى ما يأتى : زعماء الطلبة وعلى رأسهم «الحقوقيون» الأصليون ، تميزهم عيونهم البراقة واشاراتهم الحادة ومظاهر المظلة والجبروت . زعماء الوفديين المتطرفين تميزهم أمارات الجدد والاهتمام والتفكير الطويل . زعماء الوفديين المعتدلين تميزهم الابتسامات ذوات المعنى العميق مندوبي «الحزب الديموقراطى» تميزهم النظرة «الافلاطونية» والجلسة «الارسطاطاليسية» ، و «سكلانس» من اللغة ال «فرانكو - أراب» . محررى الصحف يميزهم اختلاص النظرات والانصات لمختلف الأحاديث .

على هذا الشكل تفتح الجلسة باهم الوطن . ثم بالطلبات من «شأى» و «فراولا» و «مشروب» . وبعد ذلك تبدأ المناقشات - وبألها من مناقشات . فإذا أردت أن تسمع ما يقوله الجميع ، فإن اذنك تتلقى ما يأتى بسرعة من أفواه الجالسين : سعد . عدلى . رشدى . رشدى . عدلى . سعد . الوزارة . الوفد . الرافعى . داود بركات . عزمى . لويد جورج . اللنبى . اشتراك . اتصال . انفصال . التحفظات . الحباية . خائن . مخلص . : مخلص . خائن .. الخ الخ .

الويل كل الويل حينما تشتبك احدى «الترايزات» مع الاخرى فى معركة كلامية . فان الالفاظ تخرج كالسهام من أفواه المحسنين المتجادلين . وينتهى الأمر غالبا «بهذنة» مؤقتة ، يستأنف بعدها الكلام عندما يخف وقع الأقدام .

« هذا هو تيار الراى العام تتصادم أمواجه فلا يقر على قرار ولا يهدأ له بال . وقد ثارت العجاجة بشكل حاد هذين اليومين ، وبعد خير عودة

رئيس الوفد ، فاندفع اخواننا جميعا فى الأقوال والظنون ، وأسسوا على هذا الأساس الواهى خططا كثيرة عاجلوا بها بالتنفيذ . لهذا رأيت من واجبى أن أعرض على الجميع الاقتراح الآتى راجيا أن يتقبلوه بشئ من التسامح والمطف . وهو أن يرجئوا البت فى الامر ، وأن يوقفوا تلك المعارك اللسانية - وما يليها - مؤقتا ، حتى يعود رئيس الوفد . وأن يكتفوا فى هذه الفترة بشرب «الشاي» وأكل «الكعك» فانهما الذ واشهى وأفيد للمقول والبطون . وأن يتمثلوا - أخيرا - بالقول المأثور : « اليوم خمر وغدا أمر »

أما المقالة الثانية ، وتصور التطور الاجتماعى ، فهى بعنوان « مملكة الجنس اللطيف » ، وقد نشرتها «الأهرام» يوم ٢٥ إبريل ١٩٢١ ، وهذا نصها : « مصر - مصر الشرقية فى أخلاقها ، فى عوايدها فى تقاليدها ، تجتاز الآن دورا «عكسيا» ستهدم فيه كل قديم ، وتبثى على أطلال الماضى «مملكة» عصرية ، رشيقة ، طريفة ، قوامها السيدات ، وعمادها الآنسات . والويل يؤمئذ للمحافظين المتأخرين . طالما استبد أجدادنا السابقون بالمرأة فسلطوا عليها أنواع العذاب . وقد حل دور الانتقام . وانى لا تخيل الساعة «حكومة نسائية» قوية الشوكة ، مهيبة الجانب ، تقوم على بقايا وأنقاض «حكومة الرجال» وويل لهؤلاء من حساب النساء »

لست بالمقالى المفرق فى الوصف ، السابح فى جو الخيال . لقد برزت المرأة المصرية فى الميدان ، واشتركت فى التضييحات العمومية ، واشتركت فى المظاهرات العمومية ، وخطبت فى المجتمعات العمومية ، وكتبت فى الجرائد العمومية ، وأيدت رأيها فى السياسة العمومية ، ونالت من عطف «الرئيس الجليل» وتشجيعه ما قوى عزيمتها ، ورسخ قدمها ، وثبت دعائم اعتدادها بنفسها : فلها الآن «شخصية» بارزة مستقلة وإرادة حرة قوية ورأى سياسى ناضج ، ولها الآن حقوق «تحت الطلب» . فما على الرجال الا أن ينتظروا «المركبة» المقبلة ، ويعدوا لها العدة ، ان جاز لهم مقاومة «الجنس اللطيف» .

هل يسرك هذا أيها الرجل الذى يقرأ كلمتى ؟ أنا على «الحياة الدقيق» أنظر وأرى ولا أبدى رأيا . أسقى على الشبان أمشالى . واحسرتاه . لم يسعدنا الحظ بالزواج أيام الرخاء ، أيام السكون ، والويل لنا ان أقدمنا الآن . ستستفسر الخطيبة عن «شكلى» أولا ، ومبلن رقى المصرى ثانيا ، ونزعنى الحزبية ثالثا ، ورأى الاجتماعى رابعا ، فإن

تم الزواج وعرضت مسألة سياسية ، اختلفنا فيها ، فستنادى «بسقوطي»
وسنادادى «بسقوطها» ، وسيكون لها من اولادى حزبا يقاوم الحزب الذى
اكونه منهم . وهكذا سينقلب المنزل الهادى الوديع الى قاعة محاضرات
ومناورات ومناوشات يتبارى فيها الحزبان : حزب ترأسه الزوجة وحزب
يرأسه الزوج ، والويل كل الويل حينما يتقلب الحزب الاول . هذه
« مملكة الجنس اللطيف » أتصورها على مقربة منا : فهل أعد « الجنس
الحسن » لها العدة ؟ » .

الصدام بين سعد وعلى

عاد سمسما زغلول الى مصر من أوروبا لتستقبله الأمة استقبالا
لم يتح - فيما يرويه جميع الكتاب والمؤرخين - لفاتح من الفاتحين أو
ملك من الملوك فى أى عصر من العصور فى مصر . فقد جاء الى القاهرة من
أقصى الأقاليم والأرياف الوف وعشرات الألوف من أبناء الشعب ،
يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء وولاة
وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة . ورأى سعد
ذلك يعينى رأسه ، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة
القاهرة الى داره ، يحس بكلتا يديه هذه الجموع الزاهرة الهائفة ، المولية
وجهها الى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها(١١٥) . وقد بدأ بعد
عودته فى زيارة الامراء والوزراء ، ورد هؤلاء له الزيارة . ولكنه لم يذهب
للقابلة السلطان أو على الأقل لتقييد اسمه فى دفتر التشريعات (١١٦) .

ما أثر هذا الاستقبال الأسطورى فى نفس سعد زغلول ، فى الموقف
السياسى الداخلى ؟ . الأمر الذى لا شك فيه أن هذا الاستقبال كان
توكيلا جديدا لشخص سعد أبلغ من أى توكيل سابق قام على أساس
التوقيعات . فوكالة سعد وزعامة سعد أصبحتا ، بعد هذا الاستقبال ،
حقيقة لا يمارى فيها أحد . ومع ذلك فلم يستطع جلال هذا الاستقبال أن
يحصد عيني سعد زغلول عن مهم مرامه الحقيقى ومفراه الصحيح . ففى
اليوم التالى لمجيئه خطب قائلا انه يعلم أن « هذه الاكرامات وتلك
الاحتفالات ، إنما هى موجهة الى شئ آخر أعلى وأسمى من سعد ومن
أصحاب سعد ، موجهة الى ذلك المبدأ السامى الذى اتخذتموه زاية
لحياتكم : وهو مبدأ الاستقلال التام(١١٧) » .

اما أثر هذا الانطباع الذي وسع في نفس سعد زغلول ، على الموقف الداخلي ، فقد تمثل في اتجاهه منذ ذلك الحين الى اتخاذ موقف التشدد مع المعتدلين والانجليز على السواء . فبالنسبة للمعتدلين ، سوف نراه يهوى عليهم بضربات لاهية ، ويعتمد في اجراء فصل أعضاء الوفد المخالفين له « على الثقة التي شرفتنا بها الامة عند كل مناسبة ، وعلى الأخص في المظاهرات التي قابلتنا بها ، وعلى التشجيعات التي لا تزال تبديها ، والتأكيدات الوثيقة التي تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذة لخطتنا(١١٨) » . واما بالنسبة للانجليز ، فسوف نرى في مفاوضاته مع المستر مكسونالد في عام ١٩٢٤ مدى الفارق بين ما قبله في مفاوضاته مع ملنر وما طالب به اذ ذاك . وعلى ذلك فنستطيع أن نميز في حياة سعد زغلول في الفترة من انتعاش الحركة الوطنية الى نهاية عام ١٩٢٤ ثلاث مراحل ، تعتبر ثورة مارس ١٩١٩ واستقبال الامة له في ٤ ابريل ١٩٢١ ، نقطتين فاصلتين فيها .

على أن المعتدلين لم يزنوا هذا الاستقبال بميزان صحيح ، اذ غرتهم كثرتهم في الوفد ، فأثروا الصدام مع سعد زغلول في قمة شعبيته وتأييد الامة له ، فكان هذا الصدام بداية مرحلة صاخبة في حياة مصر الداخلية ارسيت فيها كل تقاليد الصراع الحزبي العنيف والخصومة الحادة التي طبعت حياة مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

وقد وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلى باشا بسبب عدم الاتفاق على الشروط التي تقدم بها سعد زغلول للاشتراك مع الوزارة في المفاوضات . وهي الشروط التي كان سعد زغلول قد قدمها الى عدلى باشا قبل مجيئه الى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة(١١٩) . وكانت هذه الشروط - كما أعلنها سعد في حديث له مع صاحب الاهرام في ٢١ ابريل ، وفي الخطبة التي القاها في حفل تكريمه بحى السيدة زينب في ٢٢ ابريل - تتضمن الآتي :

أولاً - أن تكون الغاية من المفاوضات إلغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط : إلغاء الحماية التي وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ووردت في معاهدة فرساي وما تلاها من معاهدات الصلح .

ثانياً - الحصول على الاعتراف بالاستقلال الدولى التام الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الامة التي قدمها الوفد للجنة ملنر .

ثالثاً - إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة قبل البدء في

المفاوضات .

وأبداً - أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين ، وأن تكون له الرئاسة ، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية (١٢٠) .

وقد وقع الصدام حول الشرط الرابع . وهو الشرط الذي كان البت فيه يحدد لمن تكون القيادة في المفاوضات : للأمة التي منحت ثققتها وتوكيلها ، كما ظهر في الاستقبالات ، للجانب المتطرف في الوفد كما يمثلها سعد زغلول ؟ أم للمتدلين الذين أصبحوا الآن لا يمثلون سوى قطاعات معينة في الشعب هم - كما يقول الدكتور هيكل - طوائف الاعيان والمتقنين (١٢١) .

وقد بين سعد زغلول سبب إيراد هذا الشرط الرابع في إحدى خطبه فقال : « انما اشترط الوفد الأغلبية والرئاسة ، لأنه كما تعلمون هو الساعى لاستقلالكم والمستول أمامكم عن هذه المهمة . ولا يمكن ، بحال من الأحوال ، أن يتحمل هذه المسئولية الكبرى حتى تكون إدارة العمل بيده ، وحتى يكون بيده وصل المفاوضات وقطعها على حسب ما يبدو من ظروف الاحوال (١٢٢) » . ثم أوضح هذا الكلام في خطبة أخرى فقال : « اشترطنا هذا الشرط ، لأن عليه معولا في المفاوضات الرسمية ، فان الرئيس له أن يدير المفاوضات ، بمعنى أنه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقى الدعوة ويجيب عليها ، وانه وصل المفاوضات او قطعها ، لا بإياه وحده بل بالأغلبية التي اشترطها الوفد أن تكون له ، ليعتمد عليها في القطع والوصل . فاشترطه الأغلبية انما هو لهذه الغاية » . ثم نفى أن يكون طلب الرئاسة لغاية شخصية أو ارضاء لشهوة في النفس ، « فان هذا الضميف المائل أمامكم قد أحللتوه محلا ليس فوقه محل يؤمل . واني أشعر بكل ما في من قوة ان هذه المنزلة لا يزيد فيها أن أكون رئيسا لعلى ورشدي ، ما دمت متشرفا بتفضلكم على بانى رئيسكم (١٢٣) » .

أما فيما يختص بالشق الثاني من الشرط ، وهو أن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية . فقد كان سعد باشا يعلق أهمية كبرى على ذلك . «لأن هذه المأمورية» - كما قال في حفل شبيرا المشهور في يوم ٢٥ أبريل- «يرتبط بها مستقبل البلاد . وما دام المفاوضون الرسميون يجب أن

يعينوا بمرسوم سلطاني ، فيجب اذن أن يكون تحديد مأموريتهم في هذا المرسوم نفسه . لأن عظمة السلطان هو المختص بتعيين المفاوضين ، فهو المختص بتحديد مأموريتهم . الأمر ليس بهين حتى يقبل الإبهام . الأمر أمر أمة بتمامها ، الأمر هو تعيين مهمة المفاوضين الذين طلب الى عظمة السلطان أن يعينهم . فيجب أن يكون المرسوم مشتملا على تحديد مأموريتهم ، والا كان الأمر قابلا للتلاعب (١٢٤) » .

وفي الحقيقة أن هذا القلق في الاحتياط من جانب سعد زغلول باشا ، إنما هو ناشئ بدوره من القلق في عدم الثقة في عدلي باشا بسبب قبوله مشروع ملنر بدون التحفظات . على أن عدلي باشا لم يلبث أن رفض الشرط الرابع رفضا باتا . ف فيما يختص بمطلب الرياسة كانت حجته أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة في هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ، ولا يكون هو رئيسها . أما مطلب الأغلبية فقد رفضه بحجة أن الأمر ليس أمر أحزاب وشيخ ، وإنما يجب أن يكون المفاوضون متشبعين بمبدأ واحد ، متفقين على خطة واحدة . أما بخصوص تحديد مأمورية المفاوضين بمرسوم سلطاني ، فقد احتج بأن التقاليد الدستورية تتنافر كليا مع تحديد المأمورية بمرسوم سلطاني (١٢٥) . وقد نشر مضمون هذا الرد لعدلي باشا في جريدة الاهرام في يوم ٢٥ ابريل ، وفيه أضاف عدلي باشا عزمه على السير في المفاوضة ، حتى ولو لم يتم الاتفاق مع الوفد .

انقسام الوفد

كان هذا الحديث لعدلي باشا تحديا سافرا لسعد زغلول على الملا . فهل كان عدلي متهورا في اقدامه على تحدى سعد زغلول في هذه الصورة ؟ الحقيقة أن الموقف السياسي في تقدير عدلي باشا كان يدفعه لهذا التحدي دون أن يخشى شيئا . ذلك أن أقصى ما كان سعد زغلول يستطيع أن يعمل في تلك الحالة ، هو أن يجمع أعضاء الوفد ليستصدر منهم قرارا بعدم الثقة بعدلي ، يستند اليه في تأليب الجماهير عليه واسقاط وزارته . إذ لم يكن يستطيع أن يهاجم الوزارة دون أن يكون هذا الهجوم تنفيذا لقرار أصدره الوفد ، والا كان يعمل باسمه لا باسم الوفد . وكان عدلي باشا يعلم أن إصدار الوفد قرارا بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت في صفه ، بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول .

وكان هذا أمرا صحيحا . ذلك أن الوفد كان قد عقد ، منذ عودة سعد زغلول الى مصر ، جلسات عديدة لمناقشة مسألة الاشتراك مع الوزارة في المفاوضات . فاطهرت الفاليلية ، بسكها بقرار الوفد السابق بعدم دخوله في المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت تحفظاته ، وترك الوزارة تعمل متصلة به حتى تحقق قراره ، وعندها يدخل الوفد في المفاوضات (١٢٦) . وكان من الواضح أن هؤلاء الاعضاء قد أغفلوا ، في هذا الرأي ، التطورات التي طرأت على الموقف . وأولها أن المفاوضات لم تعد على أساس مشروع ملنر ، وإنما لأخذ الرأي عليه . وثانيها أن التبليغ البريطاني الذي ذكر هذه المسألة قد قرر أن الحماية لم تعد علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا . ومن ثم فلم يعد يحول دون استئناف الوفد المفاوضات - بعد رفض مشروع ملنر من جانب الوفد ومن جانب الحكومة البريطانية تقريبا - أية قيود وجدت عند اتخاذ القرار السابق . ومن هذا يبدو واضحا أنه اذا كان منشأ الخلاف السابق بين سعد وغالبية الوفد هو انه « لا معنى لان يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه » ، فان منشأ الخلاف الجديد هو العكس ، وهو أنه لا معنى لان يمنع الوفد نفسه من عمل يؤيده .

على كل حال فقد كان عدلي باشا يدرك هذا الخلاف في صفوف الوفد ، وكان يدرك أن سعدا باشا لو أصر على موقفه من طلب عدم الثقة بالوزارة ، فان النتيجة سوف تكون انشقاق الوفد وتفتيته ، وانشقاق الوفد فيه ضعف لسعد زغلول وقوة لعدلي باشا . وهذا ما حدث تماما . فقد انشق الوفد ، ولكن النتيجة كانت ضعفا لعدلي باشا والمنشقين ، وكانت قوة لسعد باشا .

ففي نفس اليوم الذي نشر فيه حديث عدلي باشا السالف الذكر في جريدة الاهرام - أي في يوم ٢٥ ابريل - عقد سعد زغلول اجتماعا باعضاء الوفد أراد فيه أن يعلن عدم الثقة بالوزارة . ولكن الاعضاء جادلوه في ذلك . وبعد مناقشة ، اتفقوا معه على ألا يذكر شيئا ، في حفل شبيرا الذي كان على موعد لحضوره في ذلك اليوم ، عن هذا الخلاف (١٢٧) . ولكن سعد زغلول كان قد تهيأ نفسيا للعمل وحده منذ أن شعر أن الأمة تجسد فيه وفدها وشعاراتها وأمانيتها الوطنية ، فقرر أن يتجه الى الأمة رأسا لاستصدار قرار منها بعدم الثقة بعدلي باشا ووزارته . وذهب الى حفل شبيرا ليعلن فيه هجومه الساحق المشهور على عدلي وعلى السلطان وعلى كل مخالفيه :

فقد فند سعد زغلول في هذا الهجوم اعتراضات عدلي باشا على شرط الوفد الرايع تفنيدها بارعا فقال : « اذا صح في البلاد الأوروبية أن رئيس

الحكومة يجب أن تكون له الرئاسة دائما ، فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة للحالة السياسية التي نحن بصددھا . فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارتها لا ينتخبها الشعب ، بل هي معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تنعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة ، فهي معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية . المندوب السامي أيضا . ومتى كان المرسوم السلطاني مضيا من رئيس الوزراء والوزراء ، فانهم يكونون هم المسئولين عنه ، لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم زغم أنوفكم . ليس لمصر وزارة خارجية الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيسا للمأمورية سياسة متعلقة بمستقبل الأمة وبملاقاتها مع الحكومة الانجليزية . ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفي الحكومة الانجليزية بسيطا ويرتفع بإشارة من المندوب السامي . وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بأزاء رئيسه وزير خارجية إنجلترا حرا في الكلام ، لأنه يدين له بمركزه . . . فاذا طلبنا الرئاسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قسوة لا تهاب شيئا مطلقا في المطالبة بحقوقها ، وهي قوة الأمة . لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية ، لأن ذلك يجعل المفاوضات بين الأصل وفرعه . أي بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا . ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنني رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الانجليزية ، فقلت للورد ملتر في جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ : من ذا الذي يعين **المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية . فقلت : إذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس (١٢٨) »**

وضع سعد زغلول ، بعد هذه الخطبة ، الأعضاء المخالفين في الوفد في مفترق الطرق . فعنما عاد من خطبته ، قدم لهم بيانا مكتوبا للأمة بعدم الثقة بالوزارة ، وطلب منهم الموافقة عليه . فاجتمع في يوم ٢٨ ابريل عشرة أعضاء هم : الرئيس وسينوت حنا بك ومصطفى النحاس بك وواصف غالي بك ومحمد محمود باشا ولطفي السيد بك ومحمد علي علوبة بك وحمد الباسل باشا وجورج خياط بك ومدكور باشا . وطرح مسألة بيان عدم الثقة على العشرة الحاضرين . فصوت ضده غالبية الأعضاء (ستة) هم : محمد محمود باشا ولطفي السيد بك ومحمد علي علوبة بك وحمد الباسل باشا وخياط بك ومدكور باشا . وهنا واجه سعد باشا الموقف مواجهة المستعد له . فقد أخبر الاعضاء المخالفين أنه

سينشر البيان باسمه وتحت مسئوليته ، ولكل منهم أن ينشر رأيه حسب ما يعتقد(١٢٩) . فخرج الاعضاء المخالفون ليكتب أربعة منهم هم : محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ولطفي السيد بك ومحمد علي علوبة بك ، بالاشتراك مع عبد اللطيف المكياتي ، كتابا الى سعد باشا نشره في الصحف ، وفيه اعترضوا على عدم اكترائه برأى أغلبية الاعضاء ، كما أعلنوا ثقتهم بالوزارة ، وأن الخطة المثلى هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية .

وقد رد سعد زغلول عليهم في اليوم التالي ببيان اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد ، وأن الوفد « الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر في العمل رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ والغاية وفي تبادل الثقة والإخلاص واحترام القواعد التي وضعوها والإيمان التي أقسموها ، ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية » . وفي نفس اليوم استقال من الوفد **علي شعراوي باشا** . وانضم الى المنشقين عبد العزيز فهمي بك والدكتور حافظ عفيفي بك وعبد الخالق مذكور باشا . كما استقال جورج خياط بك من الوفد في يونيو فاعتبرهم سعد جميعا منفصلين . وبقي مع سعد كل من مصطفى النحاس بك وواصف بطرس غالي بك وسينوت حنا بك وويصا واصف بك (١٣٠) وكان موقف علي ماهر بك من سعد موقف المعارضة لما اتخذ من اجراءات ضد الوزارة ، ولكنه آثر أن يظل في داره بعيدا عن المنازعات ، بعد أن كتب لسعد باشا كتابا يقول فيه انه مختلف وإياه في السياسة العامة فلا يمكنه تحمل مواقف الوفد منها ، ولكنه بصفته مصرية ، رهين اشارته في كل عمل يفيد فيه(١٣١) .

وبهذا التقوض الكبير في بنیان الوفد ، أخذ المسرح السياسي المصري يتشكل من جديد . فان الوفد بتشكيله القديم الذي سعى سعد زغلول عند تأليفه لتمثيل العناصر السياسية والدينية فيه ، والذي كان ، حتى الآن ، هو الهيئة السياسية الوحيدة التي تعمل على المسرح السياسي ، قد انفرط عقده ، فخرجت منه العناصر الممثلة للأحزاب السياسية ، ولم تبق سوى العناصر التي تمثل «الوحدة المقدسة» ، الوحدة العنصرية التي أرسيت عليها مصر الجديدة : اثنتان من المسلمين ، رئيس الوفد سعد زغلول وسكرتيره مصطفى النحاس الذي سوف يخلفه في رئاسة الوفد ، وثلاثة من الأقباط : سينوت حنا وواصف غالي وويصا واصف . وحول هذا الوفد يلتف سواد الأمة الأعظم . أما معارضو الوفد فهم فريقان : الأول،

أعضاء حزب الامة القديم ومشايعهم ، الذين سوف ينتحلون لانفسهم فيما بعد اسما ثالثا هو اسم الاحرار الدستوريين . أما الفريق الثانى فهو الحزب الوطنى الذى لم يكن فى ذلك الحين يؤثر أى تأثير مفيد فى توجيه التيارات الشعبية ، والذى أصبح يمثل «السلبية» فى السياسة المصرية .

والى جانب هذين الحزبين يأخذ السلطان فؤاد فى الظهور على المسرح السياسى كقوة تهدد سلطة الشعب وحقوقه . ولم يكن له دور يذكر فى الفترة السابقة منذ انسلاخه من الحركة التى بدأ بها الوفد .

نفس الفصل الرابع

انقسام قياده مصر

- ١ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ١ / ١٠٠ الخ ص ٣٦٢ ء ١
- ٢ - نفس المصدر ص ٢٥١ ء ١
- ٣ - تحية الرئيس في منشاء ، ص ٧٥ خطبة سعد زغلول في ١ مايو ١٩٢١
- ٤ - قانون رقم ٨٠ ، ١٠٠ الخ ص ٢٩٩ ، محضر الجلسة الرابع بين وفد عدلى باشا وبين اللورد كيرزن ومساعديه في ١٩ يونية ١٩٢١
- ٥ - نفس المصدر
- ٦ - تحية الرئيس في منشاء ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابعة ا-ك
- ٧ - محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٥١
- ٨ - محضر الجلسة الرابعة بين عدلى باشا واللورد كيرزن ، نفس المصدر والكان
- ٩ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٥ ء ٢
- ١٠ - نفس المصدر والكان
- ١١ - محضر الجلسة السابقة الذكر بين عدلى وكيرزن ، نفس المصدر ص ٣٠٠
- ١٢ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، نفس المصدر ص ٢٥٤
- ١٣ - نفس المصدر والكان
- ١٤ - نفس المصدر ص ٢٥٥ ء ١
- ١٥ - نفس المصدر والكان
- ١٦ - نفس المصدر والكان
- ١٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٧
- ١٨ - محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، مع مقدمة تحليلية بقلم الدكتور عبد الرازق السنهورى ص ١٧٧
- ١٩ - اختير اللورد ملر هذه الضمانات للدول صاحبة الامتيازات بدلا عن الحماية في احكام السيطرة على شئون مصر الداخلية . وقد ذهب في ذلك الى حد انه عندما وضع مشروع المعاهدة الذى عرضه على الوفد ، علق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازات لبريطانيا .

- ٢٥ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، ٢٥٢ ١ ٢٥٧ ٢
- ٢٦ - نفس المصدر والمكان ٢ ٢٥٢ ٢
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٢٢٩ ١
- ٢٣ - الجود : المرجع السابق ص ٢٦٦
- ٢٢ مكر -
- ١ - اتشئت الرقابة في سنة ١٨٧٦ ، وكان قدر الديون اذ ذاك مليون جنيه.
- ٢ - كان لصندوق الدين سلطة الموافقة على عقد قروض ، ولكن زالت سنة ١٩٠٤ .
- ٣ - كانت لصندوق الدين مراقبة فيما يتعلق بالاستيثاق من دفع الكوبونات .
- ٤ - يرجع السبب في ازدياد نفوذ الصندوق الى الاوامر المالية والاتفاقات الدولية ، التي اقبلت عليه اختصاصات واسعة النطاق ، حتى أصبح دولة داخل دولة ، فبعد ان كان الصندوق ، في بداية الامر ، المستلم للارادات المخصصة لخدمة الدين ، والممثل للدائنين أكثر من مثيله للدول ، ازداد هذا النفوذ فاصبح حارسا على الدولة ، يراقب تنفيذ الاتفاقات والراسيم والبروتوكول والتعهدات .. الخ .
- ٥ - قانون التصفية ١٨٨٠ أضفى على الصندوق اختصاصا واسمعا مكن لاصحاب السندات من مالية البلاد
- ٦ - ازداد هذا النفوذ منذ القرض المضمون ١٨٨٥ .
- ٧ - كان لأعضاء الصندوق حق مقاضاة الحكومة
- (انظر احمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى)
- ٢٤ - المسألة المصرية. والوفد ص ٢٥٠
- ٢٥ - تحية الرئيس في منفاء ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الاخر
- ٢٦ - نفس المصدر ص ٢٨ خطبة سعد زغلول في حفلة الطلبة في القاهرة
- ٢٧ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٠
- ٢٨ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، نفس المصدر ص ٢٥٧ ٢
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٢٥٥ - ٢٥٧
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٢٥٨ ١
- ٣١ - احمد شوقي : نفس المصدر ص ٧٧٦ - ٧٧٧
- ٣٢ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، نفس المصدر ص ٢٥٨ ٢ - ٢٥٩ ، ٢٦٠ ١
- ٣٣ - محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ، ودراسستها من الوجهة العملية ، ص ٣٠٨
- ٣٤ - الأخبار في ١٢ أغسطس ١٩٦٣
- ٣٥ - نفس المصدر في ٢١ سبتمبر ١٩٦٣

- ٣٦ - نفس المصدر في ١٢ أغسطس ١٩٦٣
- ٣٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٧٣ - ١٧٤
- ٣٨ - دكتور أنيس : المرجع السابق ص ٨٧ - ١٠٦ ، الأخبار في ١١ أغسطس ١٩٦٣
- ٣٩ - الأخبار في ١٣ أغسطس ١٩٦٣
- ٤٠ - نفس المصدر
- ٤١ - تهية الرئيس في منغاه ص ٩٤ ، خطبة سعد زغلول في ٢١ يونيو ١٩٢١
- ٤٢ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٦١ ، تهية الرئيس في منغاه ص ٦٩ خطبة سعد زغلول في ٦ مايو سنة ١٩٢١
- ٤٣ - تهية الرئيس في منغاه ص ٦٩ - ٧٠ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
- ٤٤ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٧١
- ٤٥ - قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، الطقاد : المرجع السابق ص ٢١١ - ٢١٢ ، المسألة المصرية والوفد ص ٢٦٤ - ٢٦٥
- ٤٦ - تهية الرئيس في منغاه ص ٧١ خطبة سعد زغلول السابقة الذكر
- ٤٧ - نفس المصدر ص ..
- ٤٨ - نفس المصدر ص ٧١
- ٤٩ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ - ٧٤٧ ، رسالة سعد زغلول الى حضرات وبسا واصف والدكتور حافظ عليمي بك ومصطفى النحاس بك في ٢٢ أغسطس ١٩٢٠
- ٥٠ - نفس المصدر والكان
- ٥١ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، نفس المصدر ص ٢٥١ ا ١
- ٥٢ - نفس المصدر ص ٢٥٢ ا ١
- ٥٣ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٣٩
- ٥٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٤٥ - ٧٤٧
- ٥٥ - نفس المصدر ص ٧٤٨ ، ٧٤٧
- ٥٦ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمر ، نفس المصدر ص ٢٦٠ ا ١
- ٥٧ - لورد لويد : المرجع السابق ج ص ٢٧ ، الأفراد الأربعة هم : عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود ومحمد علي ابراهيم (المسألة المصرية في دورها الأخير ص ١٣٩ - ١٤٠)
- ٥٨ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ - ٧٧٧ ، الرافضى : المرجع السابق ص ١٢٩ ، المسألة المصرية والوفد ص ٢٨١
- ٥٩ - الرافضى : المرجع السابق ص ١٢٩
- ٦٠ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٢

- ٦١ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٧٧٤ - ٧٧٥
- ٦٢ - أحمد شفيق : نفس المرجع ص. ٧٧٠ - ٧٧٢ ، شفيق حريال : المرجع السابق ص ٧٧
- ٦٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٣
- ٦٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٢٨
- ٦٥ - تحية الرئيس في مناه ص ٧٦ خطبة سعد زفول السابقة الذكر
- ٦٦ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٢ ، تحية الرئيس في مناه ص ٣٦ ، خطبة سعد زفول ل ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١
- ٦٧ - تحية الرئيس في مناه ، خطبة سعد زفول السابقة الذكر في ٦ مايو ١٩٢١ ص ٧٧
- ٦٨ - تقرير اللجنة الخصوصية للتدبة لمر ، نفس المصدر ص ٣٦٠ ، ٢٨ ، ٢٦١ و ٦
- ٦٩ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٢ - ٢٨٤
- ٧٠ - تحية الرئيس في مناه ، خطبة سعد زفول السابقة الذكر ص ٧٨
- ٧١ - العقاد : المرجع السابق ص ٢٣٩
- ٧٢ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٨٩
- ٧٣ - نفس المصدر ص ٢٩٠ - ٢٩١
- ٧٤ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٨٥٠ - ٨٥١
- ٧٥ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٩١
- ٧٦ - تحية الرئيس في مناه ص ٣٦ خطاب سعد باشا في ٢٠ أبريل ١٩٢١
- ٧٧ - العقاد : نفس المرجع ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ، بوقية « نيتت فكرة »
- ٧٨ - عبد القادر حمزة : اذكروا سعدا وصعبيه المختلين ص ٣٧ ، رسالة سعد باشا فطاحن اللوى بك ل ٣١ يناير ١٩٢١
- ٧٩ - المسألة المصرية والوفد ص ٢٩٠
- ٨٠ - نفس المصدر ص ٢٩٠ - ٢٩١
- ٨١ - عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٣٦ - ٢٨ رسالة سعد باشا السابقة الذكر
- ٨٢ - نفس المصدر ص ٢٥ - ٢٨
- ٨٣ - نفس المصدر والمكان
- ٨٤ - العقاد : نفس المرجع ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ، تمهيد ج ٢ ص ٧٢٦
- ٨٥ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٨ ، ١١

- ٨٦ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمرء المرجع السابق ص ٢٦٣ ء ٢٨
- ٨٧ - قانون رقم ٨٠ . . الفخ ء مفاوضات عدلى - كيرزن ء مضر الجلسة العشرين ص ٣٦٦
- ٨٨ - الكتاب الأبيض ء القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤) ص ٩٣ - ٩٤ ء تبليغ ٢٦ فبراير ١٩٢١ الى حفرة صاحب القلعة السلطان سراى عابدين .
- ٨٩ - إحمد تسفيق : المرجع السابق ص ١٥ ء ١٦
- ٩٠ - الجود : المرجع السابق ص ٢٧٦ - ٢٧٧
- ٩١ - الكتاب الأبيض ء القضية المصرية ص ٩٣ - ٩٤
- ٩٢ - نحية الرئيس في منشاء ء ص ٣٦ - ٣٧ خطاب سعد باشا في ٢٠ أبريل ١٩٢١
- ٩٣ - الرافعى : لى إعقاب الثورة ج ٢ ص ٢٣٥ ء ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ١١٠
- ٩٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٦
- ٩٥ - Sirdar Ikbal Ali Shah : Fuad, King of Egypt, P. 174
- ٩٦ - حسن الشريف : الرجال أسرار ء ص ٢٠ كتاب اليوم
- ٩٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦ ء لى كلام الدكتور هيكل أن إحمد مظلوم باشا اختير رئيسا للوزارة ء وهو أمر غير صحيح ء بدليل رواية عدلى باشا نفسه في هذه المسألة ء (دكتور يوسف نعاس : مفاوضات عدلى - كيرزن ص ٢٥٥)
- ٩٨ - سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩
- ٩٩ - الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٧٤
- ١٠٠ - لورد لويد : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٨
- ١٠١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٦
- ١٠٢ - سردار اقبال على شاه : المرجع السابق ص ١٥٩
- ١٠٣ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٤
- ١٠٤ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٢٩
- ١٠٥ - غربال : المرجع السابق ص ٨٥
- ١٠٦ - الرافعى : المرجع السابق ص ١٨١ ء نيومان : المرجع السابق ص ٢٢١
- ١٠٧ - دكتور هيكل : نفس المرجع ص ١١٨
- ١٠٨ - نفس المصدر والكان

- ١٠٩- دكتور أحمد البيلي : عدلي باشا ص ١٧٩ ، ١٨٠
- ١١٠- لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٠
- ١١١- الجود : المرجع السابق ص ٢٧٧
- ١١٢- تحية الرئيس في منقاه ، خطبة سعد زغلول في ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٢
- ١١٣- نفس المصدر ، خطبة سعد باشا في ٦ أبريل ١٩٢١ ص ١١
- ١١٥- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١١٩
- ١١٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢
- ١١٧- تحية الرئيس في منقاه ، خطبة سعد باشا في ٦ أبريل ١٩٢١ ص ٩
- ١١٨- الراعي : في أعقاب الثورة ، ج ١ ص ١٢
- ١١٩- تحية الرئيس في منقاه ص ٥٨ ، من بيان الولد في ٦ مايو ١٩٢١ الذي تمتع الوزارة نشره ، وقد القاه مصطفى النحاس بك بالنيابة عن رئيس الولد في حفل أقامه سعد زغلول في فندق الكونتنتال في ٧ مايو ١٩٢١ تكريماً لممثلي الهيئات التي أكرمته .
- ١٢٠- نفس المصدر ص ٣٩ - ٤٠
- ١٢١- دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢
- ١٢٢- تحية الرئيس في منقاه ، خطبة سعد باشا في ٢٢ أبريل ١٩٢١ ص ٤٠
- ١٢٣- نفس المصدر ص ٤٦ خطبة سعد باشا في شبوا في ٢٥ أبريل ١٩٢١
- ١٢٤- نفس المصدر والخطبة ص ٤٤ ، ٤٥
- ١٢٥- نفس المصدر والنظية ص ٤٤ ، ٤٥ ، الراعي : المرجع السابق ج ١ ص ٨
- ١٢٦- أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٩ ، من بيان لعمد الباسل باشا بشأن خلافه مع سعد باشا
- ١٢٧- نفس المصدر والبيان ص ١١٠
- ١٢٨- تحية الرئيس في منقاه ، خطبة الرئيس في شبوا في ٢٥ أبريل ١٩٢١
- ١٢٩- أحمد شفيق : المرجع السابق ، بيان حمد الباسل باشا السابق الآخر ص ١١١ - ١١٢
- ١٣٠- الراعي : المرجع السابق ص ١٠ - ١٢
- ١٣١- محمود عزمي : الأيام الثلاثة ، على هامش التاريخ المعري الحديث ، وزارة على ماهر باشا (٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦) ص ٢٠

الفصل الخامس

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١ - أصول التصريح :

مفاوضات عدلى - كيرزن

فى يوم ١٩ مايو ١٩٢١ صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا يكن ، وعضوية حسين رشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا ، وكانوا من أعضاء الوزارة . ثم أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين . (١) وكان تأليف هذا الوفد بدون سعد باشا وأنصاره أفدح غلطة ارتكبها عدلى باشا فى حياته السياسية ، وأكبر تحد لارادة الأمة وسلطتها .

ذلك أن الأمة كانت قد أظهرت شعورها جليا ضد عدلى باشا ، عقب خطبة شبرا المشهورة التى سبق ذكرها . وقد تمثل ذلك فى قيام المظاهرات الصاخبة التى اجتاحت القاهرة ومدن القطر ، وسقط فيها عدد من الضحايا ، وخصوصا فى طنطا يوم ٢٩ إبريل ١٩٢١ . وكانت الحكمة تقتضى من عدلى باشا أن يحترم هذه الإرادة الشعبية ويتخلى عن الحكم ، حتى لا تنحرف الحركة الوطنية عن العدو الأصلى ، وهو الانجليز ، الى الصراع الداخلى . ولكنه بدلا من ذلك استصدر مرسومه المشئوم ، فدفع البلاد الى حوة الانقسام والفوضى ، ولم يجن غير الفشل الذريع فى مفاوضاته مع الانجليز .

ولقد كانت هناك أسباب دفعت بعدلى باشا الى التمسك بالحكم وتأليف وفد المفاوضات فى ذلك الحين . فقد ذكر الدكتور هيكىل أنه عرضت على عدلى باشا ، بحضور صدقى باشا وثروت باشا ، فكرة استقالة الوزارة ليؤلفها سعد باشا ويعالج الموقف . فأبى الرجلان معارضة أساسها أن قبوله ذلك معناه ترك حكم البلاد فى أيدي « الفروغاء » ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت

الطامة الكبرى . وقد علق الدكتور هيكل على هذا الرأي قائلا ان هذه الحججة لها قيمتها وقوتها . لان استقالة عدلي باشا كان معناها يومئذ النزول على حكم العنف والثورة . ولا تنزل حكومة على حكم الثورة الا اذا غلبت على أمرها . هذا الى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحدا (سعد باشا) يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم في صاحب العرش وفي البلاد كلها ، مستعينا على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون . ومن ثم فلا مفر أولا من قمع الغرض ، ثم بعد ذلك النظر فيما يكون . اما التسليم لهذه العناصر ، ففيه القضاء على كل معنى من معاني الحرية الفردية للقلة وللكترة على السواء . (٢)

وليس هناك حاجة للقول بأن هذه الحجج انما كانت هي نفسها الحجج التي كان يسوقها الانجليز لتبرير عدم الاعتراف بالوند ، وعدم احترام التحركات الشعبية . لأن هذه « الكثرة غير المالوفة » ، أو « الفوضى » التي يشير اليها الدكتور هيكل ، انما هي المرادف « لسواد الشعب » الذي سقط منه الضحايا بالآلاف والالوف في مارس ١٩١٩ وبعد ذلك . ولم يكن صدقي باشا فقط أو ثروت باشا من يزين عدلي باشا التمسك بالوزارة بأمثال هذه الحجج ، بل كان هناك أيضا أعضاء الوفد المنتشقون ، وهؤلاء كانوا يحرضونه على البقاء في الحكم ليقوى به جانبهم في خصومتهم لسعد باشا (٣)

على أن مصلحة عدلي باشا الشخصية نفسها كانت دافعا آخر وراء تمسكه بموقفه . ذلك أن استقالته في تلك الظروف ، تحت الثقل الشعبي ، كانت تعد هزيمة له وغلبة لمنافسه سعد زغلول . بينما اذا استقال في حالة فشل المفاوضات - وكانت الدلائل قد أخذت تشير الى هذا في ذلك الحين - فإن هذه الاستقالة سوف تدحض ما يرمى به من التساهل والضعف والاعتدال . ولقد كان عدلي باشا يأمل مع ذلك أن تنجح المفاوضات ، وخصوصا اذا كان الانجليز لا يشترطون في المعاهدة أكثر من أن توقعها حكومة لها مظاهر التأييد ، كائنا ما كان حظها من تأييد الأمة في الحقيقة . وهذا ما جعله يلجأ في ذلك الحين الى تسخير انصاره من حكام الأقاليم في جمع التوقيعات وإيفاد الوفود لاعلان الثقة به ، حتى يقال ان وكالة عدلي قد نسخت وكالة سعد (٤) . بينما كانت الجرائد الانجليزية تنشر أخبار هذه الوفود والعرائض وتقخم من

شأنها ، لتوهم الشعب والانجليز أن وزارة عدلى باشا موضع ثقة الأمة المصرية • (٥)

ولقد كان من الطبيعى أن يسمى سعد باشا لمنع عدلى باشا من السفر الى لندن بأى ثمن ، حتى ولو كانت وحدة الأمة هي الثمن ، وقد بنى موقفه هذا - كما يقول الأستاذ شفيق غربال بحق - على فهمه لما تنتظره الحكومة البريطانية من عدلى باشا ومن انصاره من الازدعان لشروطها (٦) • وفى الحق لقد أخذ سعد باشا يحمل عليه الحملات الهائلة ، ويكشف عن دوره فى المفاوضات مع ملتر بصورة تؤدى الى عدم الثقة به • وقد وصفه فى احدى خطبه بأنه يمثل المصالح الانجليزية لا المصرية ، كما أخذ يشجع المظاهرات المعادية له علنا باعتبارها عنوانا صادقا لاعراض الأمة عنه • وقد ذهب فى التشجيع الى أن ذهب مرة الى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديه فى دمه ، ونادى بأن هذا الدم يقع على رأس عدلى (٧) • هذا بينما كانت الصحافة المؤيدة له تصب جام غضبها على عدلى باشا والمنشقين من الوفد وتكيل لهم اعنف الحملات (٨) •

وفى وسط هذه الحركة ، وقعت مذبحة الاسكندرية يوم ٢٢ مايو بين المصريين والأجانب • فكانت انذارا بما يمكن أن تستغل من أجله المظاهرات المعادية للوزارة • فقد اشتبك المتظاهرون مع بعض الأجانب من اليونانيين والايطاليين فى « حى الهماميل » ، وهو الحى الذى بدأت فيه مذبحة الاسكندرية فى يونية ١٨٨٢ • وتبادل الفريقان اطلاق الرصاص ، فأشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، وتدخل البوليس ، ثم الجيش المصرى ، ولكن اشتعلت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو بين الوطنيين والاحزاب ، ولم يعد الهدوء الا بعد أن دعت الحكومة جيش الاحتلال للتدخل • وقد قدر مجموع القتل من المصريين ٤٣ ومجموع المرحى ١٢٩ ، ومن الاجانب ١٥ قتيلا و٧١ جريحا • (٩)

ومهما يكن من شأن البادئ باطلاق التيران من الطرفين ، فان هذه الحادثة قد استغلت فى مفاوضات عدلى - كبرزن فى تشديد الاحكام العسكرية فى المعاهدة • وقد صرح المستر ونستن تشرنشيل وزير المستعمرات فى عقبها بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، « خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات ، وينهار صرح الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية » • فهذه الحادثة ، كما وصفها سعد زغلول ، قد وقعت « ارغاما لانوفنا »

« ولتصيب مقتلا من مقاتلنا » ، اتخذوها دليلا على حكمة سياستهم ، وعلى أنه يجب إعمال السيف فيما حتى يستتب الأمن للأجانب ، وما كان الأمن مكذرا ، ولكنهم هم الذين كدروه ، وسوف يعاقبهم الله عقابا شديدا (١٠) »
فى هذه الظروف المتعسة من انقسام الأمة ، وبعد مذبحة الاسكندرية وتصريح تشرشل السابق ، سافر الوفد الرسمى برئاسة عدلى باشا من الاسكندرية فى يوم اول يولية ١٩٢٩ ، لتجرى المفاوضات مع بريطانيا •

ويكاد يكون من المؤكد أن الفضل الذى لاقاه عدلى باشا فى تلك المفاوضات قد فاق كل ما جال بخياله أو حسب له حسابه • فالأمر فى ذهن عدلى باشا - كما سجله فى تقريره الذى رفعه الى السلطان بعد فئسسل المفاوضات - كان يجرى على النحو الآتى : لقد جرت مفاوضات سابقة بين الوفد ولجنة ملنر أفضت الى اقتراحات من جانب اللجنة ، وقد سمحت الحكومة البريطانية بنشر هذه المقترحات واستشارة الأمة فيها فيصعب جدا بعد ذلك ، على من يحكم بدون هوى أو تحيز ، أن يقدر أن الحكومة الانجليزية سوف تفكر جديا فى إرضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام الماضى ! وهو ما لم يقبلوه الا ممدلا بتحفظاتهم ! نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية ، وان هذه لم ترتبط • ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بالا تنزل الحكومة دونه - هذا اذا لم تدفعها الرغبة فى الاتفاق الى قبول ما فوقه » (١١) •

وهذا تفكير منطقى من جانب عدلى باشا • ولكنه لا ينتبه الى التطورات التى طرأت على موقف الحكومة البريطانية من الاتفاق ، فى الشهور القليلة السابقة • وهى التطورات التى تعود الى ما تبين لدى الحكومة ، بعد عودة سعد زغلول الى مصر : من سيطرته على الموقف الداخلى على غير ما توقعت ، واكتساحه خصومه ، وبالتالى قدرته على احباط أى اتفاق يعقد مع عدلى باشا • عدا ذلك فان الحكومة البريطانية كانت قد ارسلت الى مصر فى شهر أبريل المستر هارى بويل ، الذى كان يشغل منصب السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى. فى أيام كرومر ، وذلك لاكتناء الجو السياسى وكتابة تقرير عن الأحوال فى مصر • وقد قام هذا بعدة اتصالات مع كبار الشخصيات المصرية ، ومن بينها سعد باشا وعدلى باشا ، وقدم فى النهاية تقريرا ادعى فيه أن الغالبية العظمى من المصريين ، من غير الرسميين ، إنما يرغبون فى اخلاص فى دوام الحكم

البريطاني ، وإن كان أحد منهم لا يجرؤ على القول بذلك في تلك الظروف (١٢) .

أما لماذا مضت الحكومة البريطانية مع ذلك في إجراءات المفاوضات، فإن الأسباب لذلك كثيرة ، أولها أنها كانت هي الداعية إلى إجراء المفاوضات ، في تبليغ ٢٦ فبراير . فقيامها بسحب هذه الدعوة بعد هذا إنما هو أمر لا يسهل تبريره ، فوق أنه يعتبر تخليا مشيئا عن الحزب المعتدل الذي خاض ما خاض من صراع مع العناصر المتطرفة بسبب اعتدال موقفه منهم . ثانيا - إن الحكومة البريطانية كانت ترجو مع ذلك أن تلقى من تساهل المعتدلين ما يفريها بالآقدام على مغامرة عقد معاهدة مع مصر لا تلقى تأييد شعبها ، في مقابل أنها تصحح مركز الاحتلال في مصر وتجعله شرعيا ، ولو من الناحية المظهرية على الأقل . ثالثا - أنه حتى لو فشلت المفاوضات ، فإن انجلترا لن تخسر من جراء هذا الفشل شيئا . إن لم تكسب بقاء الأمور في يدها وظهورها أمام الرأي العام العالي في مظهر الباحث عن التفاهم . وإظهار مصر بمظهر المتمنت .



ولقد ظهر تشدد الجانب البريطاني منذ بدايه المفاوضات في مسألة القوة العسكرية . فبعد أن كان مشروع ملتر قد حدد غرضها في مصر بحماية المواصلات ، رأى اللورد كيرزن أنها ينبغي أن تكون وسيلة لتحقيق غايات أربع :

أولا - الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتى السلم والحرب

ثانيا - مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجي اذا دعت الحاجة .

ثالثا - حماية المصالح الأجنبية .

رابعا - مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام اذا دعت الحاجة إلى ذلك . كما أصبح لهذه القوة أن ترابط في أى مكان من مصر ولأى زمان (١٣) .

ولقد كانت حوادث الاسكندرية هي الذريعة التي تدرع بها اللورد كيرزن للتمسك بهذه الاغراض ، فهو يقول للمفاوضين : ها قد رايتم

أن البوليس المصرى والجيش المصرى لم يكفيا لقمعها ، وانما قام بذلك الجيش البريطانى . وانى أسألكم : ماذا يحدث إذا لم تتدخل الجنود البريطانية ؟ الذى يحدث هو أن الدول الأجنبية تتدخل فى مصر . وأعرف أن إيطاليا أرسلت سفينة حربية لترسو فى الاسكندرية بمناسبة الحوادث الأخيرة ، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانية » (١٤) .

وقد رد رشدى باشا على هذا القول ردا قويا ، فقال : « ذكرت حوادث الاسكندرية الأخيرة ، ولكن فأنكم اننا فى ثورة ، وفى كل ثورة يقع فيها من الغلو والاضطرابات مثل ما وقع عندنا . وهذه الحوادث التى وقعت يفسرها حالة التهيج العصبى الذى يقترن بازمة قومية كالتى تمر بنا . على اننا سوف ندخل بالاتفاق فى عصر هدوء وسكينة ، ونقطع الاضطرابات من جذورها . ولقد ذكرتم الدول واعتراضاتها ، وليس لها حق وضع جيش للمحافظة على رعاياها . قلتم ان الجنود الانجليزية تدخلت فى الحوادث الأخيرة . وقد وقع هذا التدخل لأنها كانت هناك .

اللورد كيرزن - الحمد لله انها لم تكن فى لندن !

رشدى باشا - لو لم تكن هناك لكننا نظمنا الجيش والبوليس على اساس صالح كاف . » (١٥)

وبالرغم من هذا الدفاع الذى اشترك فيه صدقى باشا وعدلى باشا ، فقد أصر اللورد كيرزن على مطالبه ، لأنه « من المستحيل أن نعقد اتفاقا الا اذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقى » . (١٦) وهذا المعنى الحقيقى - كما أدرك الوفد المصرى الرسمى - هو الاحتلال بمعينه ، الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ، ويقضى على السيادة الداخلية نفسها . » (١٧) .

وقد سار الامر فى مسألة التمثيل السياسى على ذلك النحو . فقد سلم الجانب البريطانى بأن تكون مصر وزارة خارجية ووزير خارجية (مادة ٢) وبأن يمثل الحكومة المصرية فى العواصم الأجنبية معتمدون سياسيون لهم لقب الوزير ورتبته (مادة ٤) ، ولكنه أحاط هذا الحق بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا : فقد ألزم وزير الخارجية بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى البريطانى (مادة ٥) ، وبعبارة أخرى أن يكون خاضعا لمراقبة مباشرة فى ادارة الامور الخارجية . كما نص على الا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية ،

(حتى مالا يتناقض مع روح التحالف) دون الحصول على موافقة بريطانية العظمى (مادة٦) . ثم قرر استبقاء لقب « المندوب السامي » ، وأن يكون له في كل وقت مركز استثنائي ، ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الأخرى . (مادة ٣) .

أما الموطنان الانجليزيان للمالية والمقانية ، فقد اتخذت الحكومة البريطانية بشأنهما أيضا رأيا أشد مما ذهبت اليه لجنة ملنر . فقررت لزوم أن يطلع المندوب المالي اطلعا تاما على جميع الأمور الداخلة في اختصاص وزارة المالية ، ويكون له في كل وقت حق الدخول على رئيس الوزارة ووزير المالية ، (مادة ١٣) . كما قررت أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص ايرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالي (مادة ١٤) . وهذا النص الأخير أعطى المندوب المالي مكانة تعلو مكانة الحكومة والبرلمان ، لأن القاعدة أن الحكومة لا تستطيع أن تعقد قروضا الا بموافقة البرلمان . وما دام لا يجوز عقد قرض خارجي الا بموافقة المندوب المالي ، فكان هذا المندوب قد أصبح سلطة أعلى من الحكومة والبرلمان (١٨) . أما المندوب القضائي ، فقد قرر له الجسائب البريطاني حق القيام بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب (مادة ١٥) ، وحق الاطلاع اطلعا تاما على جميع الأمور التي تمس الأجانب ، وتكون من اختصاص وزارتي المقانية والداخلية . وأن يكون له في كل وقت حق الدخول على وزيرى المقانية والداخلية (مادة ١٦) . (١٩)



ولقد كان يسبب الارهاق والكمد الذي أحس به المفاوضون المصريون ، وما بذلوه من جهد عظيم ، أن سقط رشدى باشا مشلولاً في يوم ٢٠ أكتوبر . أما عدلى باشا ، فإن ما أصابه من ارتباك وحيرة جعله يحس بضرورة استدعاء جميع الأعضاء المنشقين على سعد الى لندن ، رغبة منه في تحميلهم المسئولية معه . وكان يحس بالأسف الشديد لأن اللورد ملنر ليس هو الذى يتفاوض معه (٢٠) .

ومع ذلك فلم تكن المتاعب التى لقيها عدلى باشا فى مفاوضات مع اللورد كيرزن فى لندن بأقل مما تعرض لها فى مصر . ففى ذلك الحين ، وبينما كانت المفاوضات تجري الى فشلها المحتوم ، كان سعد زغلول يشن حملة رهيبة على عدلى باشا وزملائه ، وعلى الوزارة البريطانية ، ويطوف بالمدن فى الدلتا والصعيد مهيجا الشعب ومشعلا

نيران الثورة أينما حل ، ومصطلحا بالحكومة أعنف الاصطدامات • فلقد كان سعد يخشى أن يبرم عدلى باشا اتفاقا مع انجلترا يكيل أقدام مصر بأغلال لا قبل لها بها ، بينما تبدو مصر وكأنها قد وافقت على هذه الأغلال بسبب الإرادة المزيفة التي كان يصطنعها ثروت باشا فى ذلك الحين ، ولهذا كان سعد لا يفتأ يفضح محاولات الحكومة فى كل مناسبة ويسخر بها قائلا : « ان وزارة تختتم الصبيان على الثقة بها هى التى تأتى لنسا بالاستقلال التام ؟ (ضحك) ، رأت وفودا تأتى طائفة مختارة لتعبر عن ثقته بالفرد المصرى ، فأوعزت الى رجالها بأن يأتوا لها أيضا بفود • جاءت تلك الوفود وعلى رأسها المدير ، وعلى حواشيها المأمير ، وفى أوساطها الحفراء ، فيستقبلهم رئيس الوزارة ويقول لهم أمام هؤلاء الذين يسوقونهم أو يحولونهم : « انى مسرور من اخلاصكم ومن أنكم جئتم طائعين مختارين » (ضحك وتصفيق) ، ذكرنى هذا بحاكم من أيام السلطة العسكرية أثناء الحرب ، رأى رجلا مكتوف اليدين ، والحفراء يجرونه لأجل أن يورده للسلطة ، فقال هذا الحاكم : « ما هذا ؟ » قالوا : « متطوع يا سيدى ١٠٠ » (٢١)

ولم يكتف سعد زغلول بكشف هذا الزيف فى مصر ، بل أراد كشفه أمام الرأى العام الانجليزى أيضا ، ولهذا استقدم الى مصر بعثة تتكون من نخبة مختارة من أعضاء حزب العمال فى البرلمان البريطانى ، برياسة المستر سوان ، وذلك ليتبينوا حقيقة شعور الأمة فى البلاد ، ويحققوا الدعاوى التى تدعيها صحف الاستعمار • وقد حاول ثروت باشا أن يمتنع مجيء هذه البعثة ، وطلب ذلك من السلطات البريطانية مستندا الى أن وجود هذه البعثة فى مصر يخشى أن يكون سببا فى اضطراب الأمن العام • ولكن اللورد كيرزن بين أنه لا يستطيع أن يأبى على أعضاء البعثة جوازات السفر ، لأن منهم منها تصرف خطير ضد الحرية ، اللهم الا اذا طلبت الحكومة المصرية اليه ذلك رسميا • ولكن عدلى باشا فى لندن لم يشأ أن يتحمل تبعه هذا الطلب الرسمى • (٢٢)

وهكذا قدمت البعثة العمالية الى مصر ، واحتفل المصريون بأعضائها فى القاهرة والاسكندرية احتفالا عظيما وخرج لتحييتهم فى الطرقات جموع مختلفة الألوان مختلفة الأشكال • وبالرغم من أن الحكومة المصرية سارعت فأصدرت الأوامر المشددة بمنع المظاهرات ، فقد أخذت شرائم صغيرة تطوف فى الشوارع تهتف لسعد والاستقلال • (٢٣) وما لبث سعد زغلول أن أخذ يطوف بضيوفه فى مدن الأقاليم ، ويقوم فى وجودهم

وتأييدهم الضمني ، بهجمات عنيفة علنية على الحكومة بقصد تحطيم مركزها ، وتدمير كل فرصة لعدي باشا في لندن للوصول بالمفاوضات الى النتيجة التي يرضاها - (٢٤) ولم يقتصر سعد زغلول على ذلك بل أرسل مكرم عبيد الى لندن للدعاية ضد ابرام اتفاق مع وزارة لا تمثل الأمة ولتزويد أعضاء البرلمان الانجليزى بمعلومات تخرج مركز عدلى باشا لاثارتها في البرلمان . (٢٥)

وقد أفلح سعد في خطته ونال بفيتته ، ففشلت المفاوضات وتحطمت وزارة عدلى باشا - ولكن أنى له أن يدرك في ذلك الحين أن مثل هيلم النتيجة سوف تكون أقصر طريق يخطو منه الى غيابات المنفى من جديد ؟ ولكن هكذا كانت تتطلب خطة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما سترى في القسم التالي .

٢ - تصريح ٢٨ فبراير

فشلت مفاوضات عدل - كيرزن عندما رفض عدل باشا وزملاؤه بالاجماع المشروع البريطاني الذي قدمه اللورد كيرزن الى الوفد المصري في **العاشر من نوفمبر ١٩٢١** ، لأنه لا يحقق الغاية التي ذهب الوفد للمفاوضة من أجلها . ومع ذلك فقد قدر لنصوص هذا المشروع ، وهي - كما رأينا - أسوأ حالا من نصوص مشروع ملنر ، أن تحدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة أربعة عشر عاما تقريبا . وذلك بعد أن انتحلت عنوانا جديدا هو : **تصريح ٢٨ فبراير المشهور** . ومعنى هذا أن البلاد تأخرت بهذا التصريح خطوة عما وصلت اليه بمشروع ملنر ، وأنها ثبتت على هذا الوضع أربعة عشر عاما . وهذا هو التطور الذي كسبته القضية المصرية بانقسام قيادتها . ومن الغريب أن عدل باشا وزملاءه وأنصاره الذين رفضوا مشروع كيرزن ، هم أنفسهم الذين عاونوا على إصدار **تصريح ٢٨ فبراير** .

ومما لا ريب فيه أن **تصريح ٢٨ فبراير** كان مخرجا للسياسة البريطانية أكثر منه مخرجا لمصر . وسنرى في الصفحات القليلة القادمة أن السلطات البريطانية في مصر هي التي سعت اليه وألحت على حكومتها في إصداره .

لقد كان الموقف ، بعد أن ظهرت نذر الفشل في جو المفاوضات ، وبأن للحكومة البريطانية أن اتفاقاتها مع المعتدلين صار أمرا متعذرا ، يقتضى أمرا من اثنين ، إما أن تنزع بريطانيا لمصر . ومعنى ذلك أن تعمل على الاتفاق مع سعد زغلول ، بعد أن ثبت بلا جدال أن أى اتفاق مع غيره مصيره الفشل ، وبعد أن رفض المعتدلون التساهل والنزول عن الحد الذي ذهب اليه مشروع ملنر . وإما أن تتشبت بريطانيا بموقفها وتحمل مصر على الاذعان لشروطها ، مع ماسيتبع ذلك من نتائج لا يعلم مداها أحد . وكان كل من هذين الأمرين أصعب من الآخر .

ففيما يتصل بالحل الاول ، كان سعد زغلول قد أصبح في نظر الحكومة الانجليزية مهيجا كبيرا يثير الشغب والفتن والعداوة ضد بريطانيا - كما نعتة بذلك المستر لويد جورج - كما أن الحالة النفسية السائدة في الوزارة البريطانية وفي مجلس العموم كانت اذ ذاك ضد اجناء الرؤوس امامه . (٢٦) ومن ثم فلم يكن متوقعا أن تلجأ الحكومة الانجليزية الى هذا الحل .

وأما بخصوص الأمر الثاني ، وهو أن تنشبت الحكومة البريطانية بموقفها من المسألة المصرية ، فقد كان أمرا لا يقل تعذرا عن الأول ، إذ كانت تقوم في وجهه صعبتان ، الصعوبة الأولى ، الخوف من استمرار الاضطرابات في مصر . وكان الانجليز يقدرّون هذا جيدا ، ففي الجلسة الحادية والعشرين من المفاوضات ، صرح المستر لندسي لعديل باشا بقوله : « نحن نقدر ما يترتب من النتائج والاضطرابات على اعتزالك الوزارة اذا لم تنجح المفاوضات على الصورة التي ترضيكم ، ولسنا راغبين في تجديده الاضطرابات » (٢٧) . أما الصعوبة الثانية فتتمثل في أن اللورد ألبي ، المندوب السامي البريطاني ، الذي كانت الحكومة البريطانية تعتمد عليه في تنفيذ سياستها في مصر ، كان ضد سياسة التشدد التي كانت تتبعها الحكومة البريطانية ، وكان يلج عليها في الثمانية عشر شهرا السابقة لتتخذ قرارا في المسألة المصرية يستهدف إلغاء الحماية ، ومنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح إنها ميالة الى منحه . (٢٨)

وقد كان بسبب هذا المأزق الذي وجدت الحكومة البريطانية نفسها فيه ، بين عزوفها عن الاتفاق مع سعد زغلول ، وتعذر إبرام الاتفاق مع المعتدلين ، وخطر ترك المسألة المصرية بدون حل ، أن ظهرت في ذلك الوقت عدة حلول قصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذي استقر عليه الرأي أخيرا .

وكان أول هذه الحلول ما عرضه المستر لويد جورج على عدلي باشا في المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، وقصد به تهديد الطريق للاتفاق مع فريق المعتدلين أنفسهم . وهو يقضى بإيقاف المفاوضات ، على أن تستأنف بعد أن يتم القبض على سعد زغلول من جديد ونفيه ، لايعاد تأثيره على الجماهير ، ومن ثم تهيتها لقبول المعاهدة . وقد بدأ المستر لويد جورج عرض هذا الاقتراح بأن أبدى أولا لعديل باشا ملء ثقته بأخلاصه وورعته في حسن التفاهم . ثم أعرب عن يقينه بأن الاتفاق ميسور بينهما ،

ولكنه أبدى حيرته من أن مثل هذا الاتفاق يعتبر أمرا صعبا مع وجود سعد زغلول طليقا ، أو على حد قوله : « لا أرى كيف يمكن الوصول الى اتفاق مقبول عندنا وعندكم فى هذا الطرف ما دام زغلول يسلك طريق التهيج . فان أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق مما يحصل فى مصر ، وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر الى زغلول - وائى لشديد الاعتقاد بأنه اذا ما زالت دواعى القلق ، أصبحنا أدنى الى الاتفاق وسهل وجود الاستعداد من جانبنا لقبول حل مرض للمصريين . لذلك فائى اتسائل اذا لم يكن من المستحسن إيقاف المفاوضات الآن على أن نستأنفها حين تصبح الأحوال فى مصر أكثر هدوءا ووضوحا ؟ » . وقد فهم على باشا على الفور ما كان يرمى اليه المستر لويد جورج ، ولكنه رفض هذا الحل رفضا باتا ، بل زاد أن نبيه المستر لويد جورج الى أن هذا الحل لا يخلو من الخطورة للانجليز ، فقال : « ان اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الخطورة لكم ، ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية ، والأحكام أن تعملوا على ارضاء الأمة المصرية بشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهيج سعد أو غيره » (٢٩) .

وقد كان من نتيجة هذا الرفض من جانب على باشا ، الذى أمر عليه فى حديث آخر مع المستر لندسى ، أن عرض عليه اللورد كيرزن فى آخر جلساته (١٩ نوفمبر) اقتراحا ثانياً يقوم على « ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع ، حتى اذا ما أخرجت الى حيز الواقع وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر فى اثباتها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على ادارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن واستقام النظام ، أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى ، ورفع القيود التى يعتبر الآن أنها لا بد منها ولا عنى عنها » .

ويلاحظ أن هذا العرض أيضا مبنى على إبرام اتفاق مع المعتدلين . ولكن على باشا رفضه كذلك مستندا الى سببين : السبب الأول أن التوقيت الذى يشير اليه اللورد كيرزن لا ضابط له ، إذ يمكن للانجليز أن يقولوا أن التجربة لم تصح ، فتستمر الحالة على ما كانت عليه . والسبب الثانى أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل .

على أن على باشا لم يلبث أن اقترح من جانبه مخرجا آخر للموقف ، فقال : « لست أرى ما بمنعكم من تنفيذ الاحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين . وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا

عليه من مسائل . • وقد تساءل اللورد كيرزن عندئذ قائلا : « ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معارضة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟ » • فرد عليه عدلى باشا قائلا : « ان لى بروجراما معروفا ، ولم أقبّل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه . فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملا ائنى لم أنجح ، ولكنى باقى لتنفيذ المشروع الذى لم أقبّل به » (٣٠) • وبذلك حبطت هذه الاقتراحات الثلاثة .

ويمكننا أن نفهم سر اعتراض اللورد كيرزن على اقتراح عدلى باشا ، اذا أدركنا أن تنفيذ هذا الاقتراح لم يكن يستلزم توقيع المصريين عليه واعترافهم به • مع أن ذلك شرط أساسى فى السياسة البريطانية التى وضع أسسها اللورد ملتر ، سياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا • وفى الواقع أن الانجليز كانوا يمانون من عقدة عدم شرعية الاحتلال • وفى احدى مقابلات سمعد باشا مع اللورد ملتر فى ٢١ يوليه ١٩٢٠ ، وكانت فى بيت اللورد ملتر ، قال الأخير : « اننا الآن فى حصر وقد وضعنا يدنا على كل شىء ، ونريد أن نتخلّى عنها فى مقابل شىء واحد ، هو أن تعترفوا بمركزنا فيها لأنه الآن فعل ، ونريد أن يكون شرعيا مستندا الى قوة عسكرية • نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم » (٣١) •

ومن الطريف أن الرافعى قد فسر رد اللورد كيرزن على اقتراح عدلى باشا بأنه « موافقة مبدئية » (٣٢) • وقد وقع فى هذا الخطأ أيضا اللورد النبى فاعتقد أن اللورد كيرزن انما وافق على اقتراح عدلى باشا بشرط معارضة عدلى باشا (٣٣) • وفى الواقع أن اللورد كيرزن — كما ظهر من موقفه بعد ذلك — لم يوافق اطلاقا على القيام بعمل منفرد ، ولم يرضخ لذلك الا بعد أن عهد اللورد النبى بالاستقالة ، والا تحت ضغط شعبى عال .

على كل حال ، فقد ترك فشل هذه المقترحات الثلاثة وانقطاع المفاوضات ، الحكومة البريطانية فى مواجهة موقفها المعقد مرة اخرى • وصار يتحتم عليها الآن أن تتخذ قرارا فى الأمر : فاما الاذعان لمصر واما التشبث بسياستها • وقد اختارت الحكومة الانجليزية الحل الثانى ، لأنه يجنبها التسليم لسعد زغلول والحركة الوطنية بما لم تكن مستعدة

للتسليم به في ذلك الوقت . وتلك هي سياسة التبليغ البريطاني
المشهور الذي رفع الى السلطان في ٣ ديسمبر ١٩٢١ .

فالتبليغ ، وهو مذكرة سياسية مطولة ، مفرغة في قالب الوعد
والوعيد ، يعلن : (أولا) تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التي
اشتمل عليها مشروع كيرزن لتأمين المصالح البريطانية والأجنبية ،
وتشبهتها بسياسة حل المسألة المصرية عن طريق عقد « معاهدة وميثاق
دائمين للسلام والمودة والتحالف » . (ثانيا) ولواجهة الآثار التي
ستترتب على اعلان هذه السياسة ، يتقدم التبليغ ببعض الترضيات
الثانوية في يد ، وبالتهديد الصريح والارهاب المكشوف في اليد الأخرى .
فيقوم بمحاولة لرشوة الطبقة المثقفة بالوظائف للتخلي عن جهادها ، اذ
يعلن رغبة الحكومة البريطانية في « العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة
عدد من يوظف منهم في كل من فروع الادارة ، ولا سيما في فروعها
العالية التي يشغلها حتى الآن ، باكثر مما ينبغي ، موظفون أوروبيون » .
كما يعلن عن رغبة الحكومة البريطانية في المبادرة برفع الاحكام العرفية
بمجرد اصدار « قانون التضييمات » (اقرار الاجراءات العسكرية) ،
ويبين ان الحكومة البريطانية « سوف تواصل مفاوضاتها مع الدول
الأجنبية بمشاوراة الحكومة المصرية لأجل إلغاء الامتيازات » .

بعد ذلك يرفع التبليغ سيف التهديد بصورة سافرة وفي نغمة
متجبرة ، فيعلن ان « استسلام الشعب المصري الى امانيه الوطنية » . مهما
تكن تلك الأمانى حقة مشروعة في ذاتها ، دون ان يعتبر الاعتبار الكافي
بالحقائق التي تجرى على منتهى الحياة الدولية ، لا يعطل تقدمه في سبيل
تحقيق مطمح الاسمي . فحسب ، بل يعرض ذلك للمطمح نفسه للخطر
تماما » . ثم يعرض بالزعماء الذين يدعون الى ذلك فيقرر انهم « لا يكون
نار النهضة في مصر ، وانما هم يعرضونها للخطر » . وإن حكومة جلالة
الملك تعتبر انها لا تخدم مصلحة مصر اذا هي لانت أو تساهلت ب تلقاء
تهيج من هذا القبيل » ، وفي النهاية يعلن التبليغ ان الحكومة البريطانية
« لا ترى بأسا عليها من النظر في أى وقت تريده حكومة عظمكم في كل
ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها في جوهرها » . على أنها مع
ذلك ، لا يسمها تصديق المبدأ الذي بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا
الضمانات الجوهرية التي تشتمل عليها (٣٤) .



وقد اعتقدت الحكومة البريطانية انها سوف تنفادى ، بوعدها
وعيدها ، النتائج الحتمية لتشبهتها بسياستها . وكانت خاطئة تماما ،

لأن الحركة الوطنية كانت في ذلك الحين في دور اندفاع لا تلوى فيه على شيء ، وكان المد الثوري عاليا . وهذا ما كان يدركه المندوب السامي في مصر ، ولا تدركه حكومته ، وكان يشارك المندوب السامي معرفته ذلك ، المستشارون البريطانيون في الحكومة المصرية . مما جعل النزاع بدب بين الحكومة البريطانية ومثيلها في مصر .

ولقد بدأ هذا النزاع من قبل أن تنتهي المفاوضات في لندن . فقد تملك المستشارون البريطانيون الجزع عندما وصلت الأنباء باتجاه المفاوضات نحو الفشل . فاعدوا مذكرة مشتركة أكدوا فيها لحكومتهم أن « كل قرار لا يسلم مبدأ استقلال مصر ويستبقى الحماية ، يجر لا محالة الى خطر جدي من نشوب ثورة في البلاد جميعها ، ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة من جانب المصريين في كل فروع الادارة ، كما اتضح ذلك في ربيع عام ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ، ومع اشراق جانب عظيم من الموظفين المصريين . فاذا لم تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراعاة جوهرية للأمانى ، التى أنشأها المصريون بصفة مشروعة ، على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالتهم فى خلال العامين الماضيين ، فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة . . . » ثم أوضحت المذكرة « أنه ليس ثمة ادارة عسكرية يسمح لها أن تأمل أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية ، أو تحل دون أن يلحق المصالح المالية والاقتصادية ضرر عظيم » ، وأنه اذا اتبعت الحكومة البريطانية سياسة مناقضة لهذه النصيحة « فلن يستطيعوا أن يتوقعوا الاحتفاظ بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل . » ثم انتهت المذكرة بالقول بأنه اذا وافقت الحكومة البريطانية على برنامج سخي فانهم « على يقين من أن هذا البرنامج يسكن اجراؤه وتاليف وزارة لانفاذه ، حتى ولو لم يكن ثم وزير مصرى مستعد اليوم أن يوقع اتفاقا رسميا يشتمل على هذا البرنامج باعتباره ارضا تاما للمطالب المصرية » .

وهذا الاقتراح على جانب كبير من الأهمية ، لأنه .. كما هو واضح - مماثل للاقتراح الذى عرضه عدلى باشا على اللورد كيرزن فى المقابلة الأخيرة ، بأن تنفذ الحكومة البريطانية موافقت على منحه لمصر حتى ولو لم يكن ذلك عن طريق اتفاق رسمى . ويلاحظ أن تاريخ هذه المذكرة هو ١٧ نوفمبر ، وهو تاريخ سابق على التاريخ الذى قدم فيه عدلى باشا اقتراحه بيومين (وكان فى يوم ١٩ نوفمبر) .

وعلى كل حال ، فعندما عاد اللورد النبي من إنجلترا ، وكان قد
دعى مربين لحضور مناقشات الوزارة البريطانية أثناء نظر القضية المصرية،
وأبدى فى كليهما بوصوح مخالفته للموقف الذى كانت الحكومة
البريطانية ترتنيه (٣٥) - أيد على الفور المذكرة التى حررها المستر
سكوت وزملاؤه ، وأرسلها الى اللورد كيرزن برفقة برقية له طلب فيها
أن يلم الوزير بأراء المستشارين اذا كان سيعقد اجتماع آخر مع عدلى
باشا . وختما بأن أكد : ان كل تسوية لا تقرها مصر تجعل من الصعب
- بل من غير الممكن عمليا - المضى فى اداء الأعمال الادارية للحكومة » (٣٦)

بيد أن المفاوضات قطعت على النحو الذى مر بنا . ولم تلبث
الحكومة البريطانية أن أقدمت ، فى تجاهل تام للتوتر السائد فى مصر ،
على تقديم بلاغها المذكور فى ٣ ديسمبر ، فأحدثت تدهورا فى الموقف ،
بسبب خيبة الأمل وماتج من العداء من جانب جميع الاحزاب للتصريح (٣٧)
ولا شك أن الموقف حينذاك كان أسوأ موقف واجهه الانجليز منذ قلوبم
لجنة ملتر . فقد خسرت بريطانيا الآن عطف المعتدلين ، بعد أن عوملوا
بشكل مهين أنزل من قيمتهم فى أعين مواطنيهم - كما ظهر من استقبال
الشعب لعدلى باشا عند عودته من لندن (٣٨) - وكان على بريطانيا اذا
أرادت اجراء تحسن سريع فى الموقف ، أن تبادر باسترضاء المعتدلين
مرة أخرى . وإلا تعذر تأليف وزارة مصرية ، وصار من المستحيل - كما
تنبأ المستشارون البريطانيون فى المذكرة التى رفعوها الى حكومتهم -
القيام بالهيمنة البريطانية ، التى تقوم على التصاون التام من جانب
المصريين فى كل فروع الادارة . وقد كانت مهمة اجتذاب المعتدلين مرة
أخرى الى حقل التعاون مع الانجليز ، وانقاذ بريطانيا من ووطتها ، هى
التي اضطلع بها اللورد النبي ، وانتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير .

ففى نفس اليوم الذى وصل فيه عدلى الى مصر (٦ ديسمبر ١٩٢١)
أرسل اللورد النبي الى حكومته برقية هامة ذكر فيها أنه « يرى اللحظة
الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالة الملك حطة قوية من شأنها أن تقدم
برنامجا انشائيا لأولئك المصريين الذين لا يزهدون فى التعاون معنا .
ولقد حدث أن عدلى باشا فى خلال حديثه الأخير معك سأل لماذا لا تنفذ
حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الحطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى
رفض . ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفى إمكان اجراء مثل هذه
الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل
معنا . . فهل انت ستعد أن تطلق يدى - اذا رأيت الآونة قد سنحت ،

أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ - حسبما تقتضيه الظروف - الاقتراحات الرئيسية الواردة في المشروع الذي تضمنه مشروع المعاهدة ، وأن تمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة ، أو للحاضرة إذا ظلت في مناصبها ؟ . انى اقدر تماما أن العمل الذى أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد . وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه فى وقت من الأوقات ، ولا أدرى لماذا لا تخطى ؟ ان الحجة الرئيسية التى يدل بها للاستمرار على لفظة « الحماية » ، هى قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية ، وبغض النظر عن هذه الحجة ، فان اللفظ مدلوله ضئيل . يضاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بعضها الى أقصى حد . . وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان سيكون بمثابة إعلان « مبدأ مونرو بريطانى » على مصر . وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى أن نستخدمه لتحديد علاقتنا مع مصر . وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية . . وخلق أن يظل مركزنا بالنسبة الى الدول الأجنبية غير متأثر اذا اخترنا أن نعتاض من الحماية العلنية فى ١٩١٤ الاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، كما هو مبين فى مشروع المعاهدة . ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات السالفة التى يؤيدها المستثمرون المحليون الذين استطلعت رأيهم فى الموضوع ، الا بعد النظر الدقيق فى كل المسائل » (٣٩) .

وفى يوم ١١ ديسمبر عزز اللورد النابى برقيته الأولى ببرقية أخرى . قال فيها : « لا يسمنى الا أن أطلب اليكم والى جلالة الملك أن تصدقونى اذا قلت أنه ليس ثم مصرى - كأننا ما كانت آراؤه الشخصية - يستطيع ان يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام . ولذلك فانه من الضروري العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة . . ان العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئاً فى الماضى ، كانت الطريقة التى جرت عليها أن تكون من جانب واحد . فمثلا منح خديو مصر حقوقاً معينة بواسطة سلسلة من فرمانات بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٩٢ ، وكانت أهم هذه المنح فى عام ١٨٧٢ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية . وقد صار عمل بريطانيا العظمى ، بسحبها من مصر ما نزلت عنه تركيا ، مبقوقا اليوم أكثر من أى شيء سواه . . وانى أحس أن المصاعب التى تعانيها

الإدارة البريطانية في هذه البلاد بسبب الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا ،
ومن الجوهري من وجهة نظرنا إيجاد قاعدة جديدة تصوغ عليها سياستنا ،
كما أن هذا من المرغوب فيه من المصريين . ولقد كان أهم أغراض السياسة
البريطانية اكتساب صداقة مصر ، فإذا لم تكن مستعدين أن تثبت بعصنا
أن لنا ثقة بالمصريين ، فيخيل لي أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على
التعاون معنا (٤٠) » .

على كل حال فواضح من تاريخ البرقية الأولى التي أرسلها اللورد
النبي إلى حكومته لتنفيذ الخطة الواردة في مشروع المعاهدة من جانب
واحد ، أنها لم تكن نتيجة مشاورات بينه وبين ثروت ، كما يقول الدكتور
هيكل (٤١) ، أو بينه وبين صدقي باشا وعلى باشا و ثروت باشا ، كما
يقول صدقي باشا في مذكراته (٤٢) . فقد أرسل اللورد النبي برقيته
هذه في ٦ ديسمبر ١٩٢١ وهو اليوم الذي وصل فيه على باشا إلى
القاهرة من لندن ، أي قبل أن يتيسر القيسام بأى مباحثات فيما بين
المعتدلين ، أو فيما بينهم وبين اللورد النبي . يدل على ذلك أن الأخير قصد
بالمقترحات التي التمسها من حكومته - كما جاء في برقيته - أن يقدم
بها كبرنامج لوزارة على باشا إذا ظلت فى مناصبها ، أو للوزارة التي
ستخلفها ، وهو ما يفيد التخمين والظن . وليس من المعقول أن يكون
ثروت باشا قد تفاوض باسمه مع اللورد النبي من قبل أن يقدم على
باشا استقالته ، ومن قبل أن تحدث أزمة وزارية تتيح له فرض شروطه
وبرنامجه على الانجليز ، كما لا يمكن أن يكون قد تفاوض باسم على
باشا ، لأن على باشا - كما يقول الدكتور يوسف نحاس - بالرغم من
أنه هو الذى اقترح على اللورد كيرزن تنفيذ الاقتراحات الواردة فى مشروع
المعاهدة من جانب واحد ، إلا أنه لم يفكر إطلاقا فى أن يتولى بنفسه تطبيق
هذا النظام الجديد . وهذا واضح من اجابته الى اللورد كيرزن عندما
سأله « كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما
نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟ » فرد قائلا : « إن
لى برجراما معروفا ، ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه ، فلا يسعنى
أن أعود الى مصر وأعلن للملا أنى لم أنجح ، ولكنى باق لتنفيذ المشروع
الذى لم أقبل به ؟ » . بل لقد كان على باشا يعتقد أنه ليس من السهل
إيجاد مصرى ذى نفوذ يقبل أن يطبق النظام الجديد الذى ستمنحه
انجلترا لمصر ، وقد كان علاجه للموقف - كما أفضى به للدكتور يوسف
نحاس فى لندن - يقوم على تأليف وزارة يشكلها ثروت باشا وينضم
إليها بعض الاصدقاء من أمثال عبد العزيز فهمى بك ، لتستأنف - كما

هو مفهوم من كلام الدكتور يوسف نجاس - المطالبة . بالوسائل السلمية التي كان عدلى باشا يميل لاتباعها ، وكان يشترط لنجاحها تنظيم دعاية قوية ، وخاصة فى إنجلترا التي كان بها بعض العناصر التي تعطف على القضية المصرية ، مثل ملتر واسيندر وتشيرول (٤٣) .

ولكن عدلى باشا عندما عاد الى مصر ، وعلم منه ثروت باشا بفحوى الاقتراح الذى أدلى به اللورد كيرزن ، استحسنته باعتباره صخرة النجاة لمصر ولانجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتخض عنه من نتائج ، اذا لم يعالج بالحكمة السياسية وبالتسامح من جانب بريطانيا (٤٤) . ولهذا أخذ ثروت باشا يعد برنامجا ليتولى بمقتضاه الحكم ، يقوم على اساس اقتراح عدلى باشا . وقد أفضى عدلى باشا بهذا اللورد النبى عندما زاره فى اليوم التالى لوصوله (٧ ديسمبر ١٩٢١) ليبلغه أنه سيقدم استقالته ، وان السلطان سيعرض الوزارة على ثروت باشا ، فقد قال ان هذا الأخير سيحضر اليه لاستشارته فى البرنامج الذى يستطيع أن يتولى به ذلك المنصب حيث كان يعاني صعوبة بشمائه (٤٥) .

يفهم من هذا أن اللورد النبى عندما أرسل برقية يوم ٦ ديسمبر السالفة الذكر لم تكن قد تمت اريه استشارة بينه وبين عدلى باشا أو ثروت باشا . ولكن هذه الاستشارة قد تمت بعد زيارة عدلى باشا فى ٧ ديسمبر . يؤيد ذلك أن عدلى باشا رفض الموافقة على برنامج ثروت الذى قدمه للورد النبى لتأليف الوزارة . وعلى كل حال فقد كانت هذه بداية الاتصالات التي انتهت باصدار تصريح ٢٨ فبراير . ففى يوم ١١ ديسمبر ١٩٢١ قدم ثروت باشا الى اللورد النبى برنامجا الذى اشترط ان يتولى على أساسه الحكم . ويفهم من هذا البرنامج أن ثروت باشا لم يكن يطمح فى الكثير من الانجليز ، فقد اشتمل على النقاط الآتية بإيجاز :

١ - إلتصاف من مذكرة ١٠ نوفمبر التي سلمت الى الوفد المصرى الرسمى (مشروع كيرزن) على تعهد الحكومة البريطانية بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة . مع رفض المذكرة .

٢ - إعادة النظم العادى فى مصر الذى يسمح بمنح دستور للبلاد فى المستقبل القريب ، وإن تضع الوزارة مشروعا للإصلاح الدستورى يعتمد على تمثيل وطنى صحيح ، وتقوم بسلسلة من الاصلاحات الضرورية التي تتطلبها تقدم البلاد أدبيا واقتصاديا .

٣ - عودة وزارة الخارجية التي عطلتها ظروف الحسب مؤقتا .
(وقد بين ثروت باشا للورد النبي أن الفكرة التي تقوم عليها هذه النقطة
أن ترجع مصر الى الأحوال التي كانت سائدة فيها في ١٩١٤ قبل أن تعلن
الحماية ، وأنه يرغب أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وممثل حكومة
جلالة الملك على النحو الذي كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين
قبل الحرب (٤٦))

ويلاحظ على برنامج ثروت باشا هذا ، أنه يشترط وعودا ،
لا شروطا يجب تحقيقها قبل توليه الوزارة أو بعد توليها فعلا . ويؤيد
هذا ماورد في الوثيقة التاسعة من الكتاب الأبيض الانجليزي ، من أنه
« كان يرجو أن تجد الحكومة البريطانية طريقة لالغاء الحماية في المستقبل
الغريب ، وإن كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالا » ! . ومع ذلك فقد رفضت
الحكومة البريطانية حتى مجرد نعهدا بالغاء الحماية ، وطلبت أن يكون
ذلك بمثابة عرض في مساومة تنتهي باتفاق ثنائي . فقد ردت على اللورد
النبي بقولها : « يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذي اقترحه
ثروت باشا ، كما وصفته في تليفراك المرسل في ١٢ ديسمبر . على أنه
من الضروري فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تفاديا من كل سوء تفاهم ، أن
تذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقسم « تعهدا بالغاء الحماية
والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ، وإنما عرضت فقط حكومة جلالة
الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف
الأخر . ولست رافيا في أن أسبب ارتياحا في حسن نيتنا ، أو أن أجل
مهمتك أشق ، ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظة
« تعهد » بكلمة « عرض » ، في البرنامج الذي اقترحه ثروت (٤٧) .
ومن الغريب أن اللورد النبي اعتبر هذه البرقية بمثابة موافقة على برنامج
ثروت باشا (٤٨) . ومن الغريب كذلك أن اللورد لويد اعتبر هذه
البرقية بمثابة تنازل عن سياسة الاتفاق الثنائي (٤٩) . مع أن الحكومة
البريطانية - كما ظهر من موقفها فيما بعد - قد أبدت تشبها بهذه
السياسة الى حد كبير .

وعلى كل حال فقد رفض عدلي باشا تأييد ثروت باشا في تأليف
الوزارة على هذه الشروط ، معتبرا المنح التي وافقت عليها الحكومة
البريطانية غير كافية (٥٠) . وكان بسبب هذا الموقف أن عجز ثروت
باشا عن تأليف الوزارة ، وأخذ اللورد النبي يبذل كل ما في طوقه لاقتناع
حزب عدلي باشا بالانضمام الى الحكومة ، إذ كان يشعر - على حد قوله -

بان هذا الحزب « مزق لا محالة مالم يتقدم الان ، لأن زغولوا سيكون هو الوحيد المستفيد مما يكون بمثابة تسليم من جانبه (الحزب) (٥١) » .

على أن اللورد ألني كان يدرك أن بعض السبب ان لم يكن كله ، في احكام عدلى باشا عن تأييد ثروت باشا فى تولي الوزارة على تلك الشروط ، انما يعود الى بقاء سعد زغولول طليقا يستطيع أن يؤلب الدنيا على هذه الشروط الضعيفة ويحبطها . فلهذا عزم على ازالة هذا الحاجز وافساح الطريق امام حزب عدلى باشا للتقدم . ولهذا نراه فى نفس هذه البرقية الى اللورد كيرزن التى يتحدث فيها عن تأخر ثروت باشا فى تأليف الوزارة ، ومحاولاته لاقتناع حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة ، يكشف لأول مرة عن نيته فى نفي سعد زغولول ، ويبدى رجاءه فى « أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الاملاك البريطانية فيما وراء البحار ، اذ لا ينبغي أن يسمح له بالذهاب الى أى مكان فى اوردبا . » (٥٢) (حتى لا يتخذها سعد مركز دعاية ضد انجلترا) .

وقد كانت خطة اللورد ألني بعد ذلك سهلة هينة . ففي يوم ٢٢ ديسمبر أصدر أمرا الى سعد زغولول باشا تحت الأحكام العرفية ، يحظر عليه فيه : « أن يخطب فى الناس ، أو أن يشهد اجتماعا عموميا ، أو أن يستقبل الوفود ، أو أن يكتب الى الصحف ، أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية . وعليه أن يصادر القاهرة بلا ابطاء ، ويقم فى منزله فى الريف ، تحت رقابة المدير . » (٥٣) وبمعنى آخر كان يطلب اليه التقاعد واعتزال السياسة . وقد رد سعد زغولول على هذا الأمر فى نفس اليوم الرد الطبيعى الخليق بزعم امه ، فقد وصف الأمر بأنه : « ظالم احتج عليه بكل قوتى ، اذ ليس هناك ما يبرره . وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها ، فليس لغيرها سلطة تخلىنى من القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء ، أفرادا وجماعات ، فانتا جميعا مستعدون للقاء ما تاتى به بجنان ثابت وضمير هادى . » (٥٤) وازاء هذا الرد المرتقب ، أصدر اللورد ألني أمره فى نفس اليوم بالقبض على سعد زغولول ، ومعه وليه مكرم عبيد وسينوت حنا ومصطفى النحاس . وأرسل الى وزير خارجيته يقترح « ميلان » مكانا للإبعاد ، « لأنها مقصورة فى الأذهان باعتقال عرابى فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما » . (٥٥)

وبإبعاد سعد زغولول يكون الأمر قد تمهد تماما لارساء السياسة الجديدة . والفترة التى تلت ذلك من أعجب وأعنف الفترات فى تاريخ

البلاد ، فقد أدرك المعتدلون ، بغير جهد كبير ، أن هذا الإبعاد إنما هو « توطئة ضرورية لمجهود آخر لايجاد العلاقات الودية بين البلدين » (٥٦) ، ومن ثم دارت المفاوضات في الخفاء . مع تروت باشا وأنصاره الأذنين المتصلين بدائرة واسعة من الرأي العام ومع علي باشا أيضا (٥٧) .

على أن الثورة كانت قد اشتعلت في البلاد احتجاجا على نفى سعد زغلول ، وقد ترسمت خطى ثورة مارس ١٩١٩ ، فمزقت خطوط السكك الحديدية والتلغراف ، وهوجمت مراكز البوليس، وقامت المظاهرات المصحوبة بالتخريب في كثير من بلاد القطر ، وأقيمت المتاريس في الشوارع ، وأضربت المدارس جميعها ، كما أضرب موظفو الحكومة بالقاهرة وفي بعض الجهات والمدن . ولكن النبي كان قد اتخذ للأمر عدته ، فأرسلت فصائل الجنود إلى كل مدن المديرية ، وأخذت الطائرات تطوف فوق القاهرة والدلتا ، وأرسلت البواخر النيلية المسلحة بالمدافع السريعة إلى الوجه العلي ، كما وصلت الطرادات سرس وسناطور وسبارهوك وسينج إلى المياه المصرية ، وجرت حركة اعتقالات واسعة شملت المهيجين المشهورين في القاهرة ، وفي جملتهم الاستاذ كامل حسين محامي حركة النقابات ، وبلغ عدد المقبوض عليهم في مدينة الاسكندرية وحدها ٣٨٩ شخصا (٥٨) .

وعندما رأى الرأي العام خطورة الموقف ، رفع علم الدعوة إلى الاتحاد . فبدلت عدة مساع أسفرت عن عودة محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي بك وإحمد لطفى السيد بك وجورج خياط بك وحيد الباسل بك وعبد اللطيف المكباتي بك وحافظ عفيفي بك إلى حظيرة الوفد يوم ٢٨ ديسمبر . ولكن هؤلاء لم يلبثوا أن اعتبروا الفرصة سانحة للاستيلاء على الوفد ، نظرا لأنهم كانوا يكونون الغالبية فيه ، بعد أن قبض على سعد زغلول ورفاقه وتم نفيهم ، كما اعتقل ثلاثة من أعضاء الوفد في مصر وهم : صادق حنين بك وأمين عز العرب وجعفر فخري بك ، ولم يبق سوى واصف بطرس غالى باشا ووصى واصف بك وعلى ماهر بك ، (وكان الأخير منسحبا من هيئة الوفد ، ولكنه سارع إلى الانضمام إلى سعد باشا عندما علم أن السلطات البريطانية تسعى للقبض عليه) (٥٩) على أن الأعضاء القدامى لم يلبثوا أن أعادوا التوازن فيما بينهم وبين الأعضاء المائدين ، بضم كل من علي الشمسي وعلوى الجزار ومراد الشريعي ومرقس حنا وعبد القادر الجمال (٦٠) . وبذلك ضاعت ميزة الأغلبية من يد الفريق العائد . فآخذوا في أعقاب ذلك ينقطعون عن الوفد تمهيدا لانفصال عنه ، وحتى لا يشاركوا في قراراته . وخصوصا أنهم كانوا

دون زيب ، على علم بالمفاوضات الجارية بين اللورد النبي وثروت باشا
وعبدل باشا وصديقي باشا ، وهي المفاوضات التي انتهت بتجراح في
١٢ يناير ١٩٢٢ •

لم يلبث الوفد بعد اخماد ثورة ديسمبر ١٩٢١ أن إقتدى بما حدث
بعد ثورة مارس ١٩١٩ ، فأشهر سلاح المقاومة السلبية في وجه الانجليز
في ٢٢ يناير ١٩٢٢ • فأعلن مقاطعة التجارة الانجليزية والبنوك والسفن
والشركات ، وتشجيع المصنوعات الوطنية ، وتفضيل التعامل مع التجار
المصريين • وأن يسحب المصريون ودائعهم من المصارف الانجليزية ليدعوها
في بنك مصر • كما أعلن ميذا عدم التعاون مع الانجليز ويشمل قطع
العلاقات الاجتماعية معهم ، وعدم التعاون السياسي ؛ فيمتنع السياسيون
المصريون عن تشكيل الوزارة حتى يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية
السياسة المعتمدة على القوة • وكان من أخطر ما حرض عليه الوفد ، أن
يمتنع الموظفون عن طاعة رؤسائهم الانجليز في أى عمل يصادر عواطف
امتهم البريئة ويناقض أمانيتها القومية المشروعة ، وكذا دعوة الأهالي الى
تجاهل الموظفين الانجليز ، وأن يرفعوا أعمالهم الى الموظفين المصريين •
ثم قرر الوفد لتنفيذ قرار المقاطعة وعدم التعاون « تشكيل لجنة مركزية
تشكل بهرقتها لجانا فرعية في الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضى
الاحوال • وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم
التعاون وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعة
في المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية (٦١) •

وقد وقع على هذا المنشور الخطير كل من حمد الباسل وويصا واصف
وعلى ماهر وجورج خياط ومرقس حنا وعلوي الجزائر ومراد الشريعى •
وقد لقي القبض عليهم جميعا يوم ٢٥ يناير ، كما عطلت جميع الصحف
التي نشرته وهي : الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم (٦٢) •
ولم يوقع على المنشور من الأعضاء العائدين سوى حمد الباسل وجورج
خياط ، مع أن الأعضاء الآخرين لم يكونوا قد قدموا في ذلك الحين
استقلالهم من الوفد ، فيما عدا عبد العزيز فهمي بك الذي استقال في
اليوم الذي تم فيه الاتفاق بين اللورد النبي وثروت باشا على مشروع
تصريح ٢٨ فبراير ، أى في يوم ١١ يناير (٦٣) • وقد ألفت هيئة جديدة
للوعد من كل من المصري السعدى بك والسيد حسين القصبي والشينخ
مصطفى القاباتى وسلامة بك ميخائيل وفخرى بك عبد النور والاستاذ
محمد نجيب الغرابلى ، وأصدروا نداء الى الأمة بتابعة الجهاد (٦٤) • وقد
أحدث قرار المقاومة السلبية صدها في الصحف الانجليزية ، فقد وصفتها

جريدة « التايمز » بأنه أشد خطورة مما كان يلوح أولا ، وأن صدوره عرض سيء من أعراض الحالة النفسية التي يجب أن يحسب حسابها ، وأنه يجب اغتنام الفرصة التي سئحت بغياب سعد زغلول ، الذي هو أخطر منافس للوطنيين المعتدلين ، وإرضاء الرأي المعتدل (٦٥) » .

ومن الغريب مع ذلك أن هذا القرار لم ينفذ بالدقة والكمال الذي تم بهما قرار مقاطعة لجنة ملنر ، بدليل أنه لم يحدث الأثر العام الذي كان يجب أن يكون له . ولدينا أحد تفسيري لهذه الظاهرة : الأول ، أن الوفد كان في هذه الفترة يفتقر الى جهاز تنفيذي منظم يضع هذه القرارات موضع التنفيذ ، وخصوصا بعد غياب المنظم الأول عبد الرحمن فهمي بك وراء القضبان . والثاني ، وهو الأرجح أن جهاز الوفد قد ضرب في أثناء قمع ثورة ديسمبر التي اشتعلت عقب القبض على سعد زغلول ورفاقه ، فمن الأمور التي لا تحتمل الشك أن جهاز الوفد هو الذي أشعل هذه الثورة . وبين برقيات اللورد ألنبي الى حكومته ما يشير الى ذلك ، فهو حين يتحدث عن اضراب موظفي الحكومة يقول أنه قد أصبح اضرابا عاما وأنه ينفذ بالارهاب ، ثم يتحدث عن القبض على المهيجين المشهورين (٦٦) ، وكل ذلك يشير الى أصبح التدبير التي من البديهي أنها كانت للوفد

على كل حال فإن نفي سعد زغلول قد أفسح الفرصة للاتفاق بين اللورد ألنبي وثروت باشا وعدلى باشا وصدقي باشا على برنامج أكثر قوة من برنامج ثروت باشا الأول . ففي يوم ١٢ يناير تم الاتفاق على أن تتألف وزارة برئاسة ثروت باشا وعضوية اسماعيل صدقي وإبراهيم فتحي وجعفر والي ومصطفى فتحي ومصطفى ماهر ومحمد شكرى وواصف سمكة ، وذلك على شرط أن توافق الحكومة البريطانية - دون أن تنتظر عقد معاهدة - على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإعادة وزارة الخارجية وإنشاء برلمان وتأليف حكومة دستورية وإلغاء الأحكام العسكرية بمجرد صدور قانون التضمينات ، وأن تستبقى فقط للتسوية أربع نقط هي ١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية . ٢) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة . ٣) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات . ٤) السودان . وقد كتب اللورد ألنبي بهذا الاتفاق الى حكومته في يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ طالبا اعتماده والسماح له بتوجيه كتاب الى السلطان يتضمن عناصر هذا الاتفاق (٦٧) .

على أن اللورد كيرزن لم يلبث أن رفض هذا الاتفاق . فقد أبى أن

يسمح مصر هذه التنازلات « بدون ضمانات للمستقبل » وكتب الى اللورد ألبني بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٢٢ يقول : « ومع تقدير اقتراحاتك وما تلقينته من التأكيدات أتم تقدير ، فإن مجلس الوزراء يحس احساسا قويا بان حكومة جلالة الملك قد تكون بهيئنا قد نزلت عن مركز تصدده نحويا للامبراطورية . واذا كانت هذه التأكيدات (المقدمة من المعتدلين) مقدمة باخلاص ، وكان يراد بها أن تكون لها قيمة مقيدة (لمقدميها) ، فلا ينبغي أن تكون هناك صعوبة لا يستطيع تذليلها في صوغها في صورة واضحة مقبولة . أما في شكلها الحاضر فانها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما بعد بل يشكر ، وقد نستهدف بذلك الى التخلي عن مركزنا بدون ضمانات للمستقبل ، لأنه اذا حصلت الموافقة على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلي ذلك ، فقد نجد أنفسنا أمام أحوال لا يسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يكونا مستعدين لاقرارها فيما بعد ، فيحدث ما هو أنكب مما تخاف أن يكون ، وفي مثل هذه الحالة تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد - وإن كان هذا ضمانا فعليا من الاضطراب المستهول - عاجزة عن ايتائنا الحل السلمي الذي ننشده جميعا . وحكومة جلالة الملك على أنهم ما تكون رغبة في أن يتخذ من الموضوعات المؤجلة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين . ولكن ينبغي أن يكون على شرط حصول التفاهم الصريح في النقاط التي علقت بحق عليها الاهمية الواجبة خلال الأحاديث التي جرت لك مع السياسة المصريين ، والتي ينبغي أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفا هو أحكم لحدودها وأضبط (٦٨) » .

وفي يوم ٢٨ يناير عاد اللورد كيرزن فارسل الى اللورد ألبني نص بيان ، ذكر في برقية سابقة ان الحكومة البريطانية تنوى إصداره في لندن يوم ٣٠ يناير موجزا للحالة ، وذلك ليصدره اللورد ألبني في مصر في الوقت نفسه . وفيه تحدد بريطانيا الضمانات التي تحدث عنها في البرقية السالفة الذكر (٢٤ يناير ١٩٢٢) ، ويجرى على النحو التالي : « ان حكومة جلالة الملك في حسين أنها لا تنوى مطلقا أن تسلم ، تحت ضغط الاضطراب والعنف ، بما هي على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق في ذاته ، فانها قد جاهرته بأنها مستعجلة لأن تطلب الى البرلمان البريطاني رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة والموافقة على ايجاد برلمان مصري وعلى إعادة وزارة خارجية مصرية ، وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التي تمنحها إنجلترا شروطا حيوية لمصلحة

مصر وإصلاحه الإمبراطورية على السواء ، وهي : لا بد لها من الضمانات التامة الفعالة على : (١) أن تؤمن المواصلات الإمبراطورية التي تعد مصر جوهرية لها . (٢) أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التي تنوقها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى في الظروف الحاضرة . (٣) أن تجعل مصر في مأمن من كل اعتداء أجنبي أو تدخل كذلك بالذات أو بالواسطة . وبمجرد إبرام اتفاق يفي بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة البريطانية ، فإن الحكومة البريطانية لن تتردد في عرضه على البرلمان البريطاني للتصديق عليه . (٦٩)

على أن اللورد النبي لم يلبث أن رفض سياسة حكومته . فقد رد عليها بأنه « لا يوجد مصرى الآن يجرؤ أن يوقع باسمه على اتفاق أقل من الاستقلال التام . وإذا لم تأخذ حكومة جلالة الملك بنصيحتي الآن ، فستفقد كل فرصة لكسب صداقة مصر .. وعلى ذلك فاني أرجو أن أتمكن من عرض استقالتي على جلالة الملك » (٧٠) .

وعند ذلك رأت الحكومة البريطانية استدعاء اللورد النبي إليها ليطلعها على آرائه . وكانت قد قررت التخلص منه ومن مستشاريه وتعيين غيرهم . ولكن تأييد معظم الصحف الانجليزية له جعلها تحجم عن ذلك (٧١) . وانتهى الأمر ، بعد مقابلة جرت بين اللورد النبي والمستمر لويد جورج في يوم ١٥ فبراير ، الى موافقة رئيس الوزراء على المشروع الذي قدمه اللورد النبي في يوم ١٢ يناير ، بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في اصل المشروع . وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش ، وبسبب الرغبة في إيجاد قوة توازن قوة البرلمان .

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى ، تصريح بانهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثاني ، كتاب مفصل الى السلطان . والكتاب المفصل وثيقة سياسية على جانب كبير من الخطورة ، وهو يشمل إحدى عشرة فقرة ، تستهدف الفقرات الأربع الأولى منها ازالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ ديسمبر . وتتناول الفقرة الخامسة الدفاع عن المبادئ التي وردت في مشروع كيرزن بشأن المستشارين البريطانيين في وزارتي المالية والمقانية ، فتذكر ان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتدخل في شئون مصر ، وكل ما قصدته

هو أن نسيق أداة اتصال استدعيها حماية المصالح الأجنبية ، وأن
اصدق رعات الحكومة البريطانية وخلصها هو ان تترك للمصريين إدارة
شئونهم (ويلاحظ هنا بهذه المناسبة أن تاريخ الفترة التي أعقبت نصريح
٢٨ فبراير ليس سوى سلسلة متعاقبة من التداخل في الشؤون الداخلية
لمصر ، ومحاولات متكررة للحيلولة دون « تمتع مصر بحقوقها الكاملة في
حكومة اهلية » - على عكس ما نصت عليه هذه الفقرة الخامسة والسادسة
ايضا) • أما الفقرة السابعة فتسوغ التداير الاستثنائية التي اتخذت
ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد لتهيج ضار قد يكون
لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بشرة الجهود القومية المصرية •
وتتضمن الفقرتان التاسعة والعاشر الموافقة على المبادئ التي اشتمل
عليها برنامج تروت باشا • فتذكر أولاها أنه « ليس ثمة ما يمنع منذ
الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي
والقنصل لمصر » • ، وتذكر الثانية أن « انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف
والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية
يرجع الأمر فيه الى عظمتكم وإلى الشعب المصري » • - وهي الفقرة التي
ذكرنا أنها تختلف عن المشروع المتفق عليه •

أما الأمور الأخرى التي وردت في مشروع كيرزن ، والتي لم يتم
عليها مع ثروت باشا ، فقد تركت لمناقشات تجري فيما بعد - وهي التي
أطلق عليها « التحفظات الأربعة » ، وتتضمنها الوثيقة الثانية التي أطلق
عليها اسم « تصريح لمصر » ، وعرفت باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
وهي على الوجه التالي :

بما أن حكومة جلالة الملك ، غلاما بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب
في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة • وبما أن للعلاقات
بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية
فيموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر مستقلة ذات
سيادة •

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار
الاجراءات العسكرية التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل
على جميع ساكني مصر « تلقى الأحكام العرفية التي اعلنت في ٢ نوفمبر
١٩١٤ •

٣ - الى ان يحين الوقت الذى ينسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتى ببيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهى :

(ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر . (والفرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى عملية التأمين) .
(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تداخل اجنبى بالذات او بالواسطة . (ويشمل هذا التحفظ المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من مشروع كيرزن) . (والفرض من ذلك الا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى) .

(ج) حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات (ويستوعب هذا التحفظ المواد ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، الى ٢٦ من مشروع كيرزن) . (والفرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية) .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات ، تبقى الغالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هى عليه الآن (٧٢) .

وفى يوم ١٥ مارس ، عقب موافقة البرلمان الانجليزى على التصريح ، ابلغت الحكومة البريطانية الدول الاجنبية عامة التبليغ الهام التالى :

« ان انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث اى تغيير فى الوضع السياسى فيما يختص بمرکز الدول الأخرى فى مصر . وأن سلامة مصر ورفاهيتها لضرورتان لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فهى ستستمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد - مصلحة بريطانية أساسية - وقد نحدت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق الامبراطورية ومصالحها . وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها . وببناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعهد كل اعتداء موجه الى الاراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها (٧٣) .

وبهذا التبليغ الذى يعد بمثابة « مبدأ مونرو بريطانيا » بخصوص مصر ، والذى يكمل وناق تصريح ٢٨ فبراير ، يمكن تقويم الحالة الجديدة التى انتقلت اليها مصر من الناحيتين الداخلية والخارجية على الوجه الآتى : فمن الناحية الداخلية ، بالرغم من أن مصر منحت الحق فى ادارة شؤونها بنفسها ، فإن حريتها فى العمل قيدت لحد كبير بالاعتبارات الناشئة عن التحفظات الأربعة ، وخصوصا التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات . أما فيما يختص بالناحية الخارجية ، فبالرغم من أنه قد أصبح لمصر وزارة خارجية ومبعوثون سياسيون فى البلاد الأجنبية ، فقد كان واضحا أنه فى جميع المسائل ذات الأهمية لبريطانيا ، فانها سوف تقدم بالتدخل بينها وبين الدول الأجنبية . وقد وصف الاستاذ ارتولد توينبى الاستقلال الذى منحه تصريح ٢٨ فبراير لمصر بأنه يقل فى الحقيقة عن الاستقلال الذى تتمتع به اقطار « الدومينيون » (٧٤) .



هذا هو القدر من الاستقلال الذى نالته مصر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وواضح أنه لا يتكافأ مع توضيحات الشعب المصرى ، ولا مع آمانيه الوطنية التى هب لتحقيقها عقب الحرب العالمية الأولى . وقد كان من الطبيعى لذلك أن يقابل الشعب اعلان التصريح بالفتور والاعراض ، ألا ينخدع باعلان الاستقلال فى يوم ١٥ مارس ، والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا على مصر ، واعتبار ذلك عيدا وطنيا . فيذكر أحمد شفيق أنه بينما كان الناس يزدهمون فى الشوارع والميادين ، كان نفر من الشبان يجتمعون فرقا صغيرة ويهتفون للاستقلال التام . وكانت صيحتهم هذه دليلا على عدم اقتناعهم بصحة ما يشاهدون (٧٥) . كما يذكر لويد أنه حدث شغب فى طنطا فى يوم ٢ مارس أسفر عن وقوع عدة اصابات قاتلة . كما اتخذ المحامون قرارات بالاضراب لمدة خمسة أيام ، وتبعهم فى ذلك كثير من الطلبة (٧٦) .

فى تلك الظروف استؤنفت حملة الاغتيالات على الموظفين الانجليز ، التى بدأت فى شهر مارس ، وأسفرت فى خلال عام ١٩٢٢ ، عن اثنى عشر قتيلا وجريحا (٧٧) . وكانت هذه المحاولات ترتكب جميعا بكل جسارة وفى وضع النهار . مما سبب ذعرا كبيرا لافراد الجالية البريطانية فى مصر ، حتى أنهم اضطروا لعقد اجتماع فى فندق شبرد قام بتنظيمه «الاتحاد البريطانى فى مصر» ، و «جمعية الموظفين البريطانيين» ، وحضره ١٥٠٠ عضوا من أعضاء الجالية البريطانية . وذلك لدراسة ما يجب

اتخاذهم من وسائل لتأمين حياة هؤلاء الاعضاء . وكان مما تقرر في هذا الاجتماع ضرورة أن يحمل كل فرد من أفراد الجالية البريطانية سلاحا ناريا يدافع به عن نفسه ، وتنفيذا لهذا القرار قامت القنصلية البريطانية بتوزيع السلاح على كل من لم يكن عنده سلاح . ومن الطريف ما رواه القاضى الانجليزى «مارشل» ، وكان قاضيا بمحكمة الاستئناف . عن هذه المسألة ، فهو يذكر أنه بينما كان أحد الرعايا الانجليز خارجا من دار القنصلية ومعه سلاحه ، اذ أصاب بعسه بطلق نارى اخترق قدمه ، وفى لحظة واحدة نانت الحياة قد اختفت من الشارع وأصبح قاعا صفصفا ، وقيل فيما بعد ان موظفى القنصلية البريطانية أنفسهم لأدوا على الفور بالفرار الى الطابق الأعلى . وكان مما رواه هذا القاضى أن القضاء الانجليز كانوا لا يذهبون الى المحاكم الا وهم يحملون مسدساتهم ، مع أن بعضهم لم يكن على دراية كاملة باستعمالها عند اللزوم . وقص أنه حدث فى إحدى الأمسيات أن تأخر فى المحكمة بسبب قضية من قضايا الاغتياي ، فلما انتهى منها أرسل فى طلب تاكسى لنقله الى منزله ، على أن مجئ التاكسى تأخر حوالى ثلاثة أرباع الساعة ، ومع ذلك فقد أضر زملاؤه على الانتظار معه ، حتى اذا ما اتخذ مقعده فى التاكسى ، قالوا : « الآن انتهت مسئوليتنا (٧٨) » .

ولقد أعلن عن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يدل بآى معلومات عن مرتكبى هذه الحوادث ، ولكن ذلك لم يسفر عن أى نتيجة . وأخيرا اضطرت الحكومة البريطانية الى أن تطلب من اللورد النبى التدخل وتقديم انذار نهائى للحكومة المصرية مع التهديد باتخاذ اجراء جزائى . ولكن النبى نصح حكومته بالا تتخذ هذا الاجراء مع حكومة ثروت باشا حتى لا يعوق ذلك تقدم السياسة البريطانية ، وحتى لا يدمر أى فرصة للدخول فى تفاهم ودى مع مصر . ومع ذلك فقد اضطر ، عندما استمرت الاعتداءات ، الى ارسال كتاب الى ثروت باشا فى ٢٠ يولية ١٩٢٢ أوضح فيه أنه اذا لم تضع الحكومة المصرية حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية ، فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى (٧٩) .

وازاء هذا اضطرت الحكومة المصرية الى قمع المقاومة الشعبية بالقوة ، فراحت تصدر الاجتماعات السياسية وتمطل الجرائد ، وتصدر التعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد زغلول وزملائه المنفيين فى مقالاتها وأخبارها . وفى يوم ٢٥ يولية اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية أعضاء الوفد بهم : حميد الياسل وويصا واصف ومرتضى حنا وواصف بطرس غالى وعلوى الجزائر وجورج خياط ومراد الشريعى . وقدمتهم للمحاكمة بتهمة

طبع ونشر منشور في ١٨ يولية يعرض حكومة جلالة ملك مصر للكراهية والاحتمار ، واذاعة منشور في ١٨ يولية موضوعة اثارة الكراهية ضد نظام الحكومة القائمة : واقامت عليهم الدعوى العمومية امام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم عليهم بالاعدام . ثم استبدل بالحكم الحبس لمدة سبع سنوات وتفرغ كل منهم ٥٠٠٠ جنيه . وقد تألفت هيئة وفد جديدة من المصري بك السعدى والسيد حسين القصبى والاستاذ محمد نجيب الفرايلى والاميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك والاستاذ واثاب اسكندر وسلامة بك ميخائيل والاستاذ عبد الحليم البيل (٨٠) .

وعكذا لم يبد بحال من الاحوال ان مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقى بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير . فقد ظل الشعب المصرى يردد صيحته المتطرفة من اجل الاستقلال التام . وخاب فال اللورد النبى الذى كان يعتقد ان اعطاء مصر جرة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالبالى ، وان مقاومتها التى ظلت مستمرة طوال ثلاث سنوات كاملة ، سوف يخبرو اوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال . اما حزب المعتدلين الذى اراد اللورد النبى ان يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقم منها طول حياته . وقد ظهر ذلك بصورة رسمية فى الانتخابات الاولى التى فاز فيها بستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا . ومنرى ان رد فعل هذه الخيبة التى منيت بها آمال اللورد النبى سوف ينعكس على الاجراءات الشاذة التى سيتخذها على مسئوليته الحاصلة عقب مقتل السردار .

والامر الذى لا محال فيه ، ان اخطاء جسيمة قد اقترفت عند اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، وهى التى الحققت به ، بدرجة كبيرة ، هذا الفشل الذريع : اما اول هذه الأخطاء فهو التمهيد الذى سبقه بالقبض على سعد زغلول ونفيه . ويعجب الباحث كيف غاب عن ذهن السلطات البريطانية ، وعن المعتدلين ، ان مثل هذا الاجراء وحده كقيل بدحر أى مشروع يقدم لمصر مهما كان قريبا من الامانى الوطنية . صحيح ان ترك سعد زغلول طليقا لم يكن ليعفى النصريح من التنديد به والهجوم عليه ، ولكن التصريح مع ذلك كان جديرا بان يحرز تأييد بعض فئات الراى العام التى تميل بطبعها الى الاعتدال والتدرج ، وبالتالي زيادة أسهم الحزب المعتدل وتقويته بدرجة معقولة تنفع الحياة النيابية . ولكن القبض على سعد زغلول أضفى على الحزب صبغة التآمر فى الظلام وطعن قضية الاستقلال التام .

أما الخطأ الثاني فهو مبالغة أصحاب التصريح في التعظيم من شأنه وإعلان استقلال مصر المنقوص بين طلقات المدافع ووسط الاحتفالات والزينات ، واعتبار اليوم الذي أعلن فيه عيداً وطنياً . وكان رد الفعل الطبيعي لهذا التصرف إقدام الجانب الآخر على التهوين من أمر التصريح ، وإظهار عيويه وقياس البعد الشاسع بينه وبين الاستقلال الحقيقي ، مما حبط بقيمته إلى الحضيض . وهذا الرأي هو العكس تماماً من رأى الأستاذ شفيق غريال الذي يذهب إلى أن مبالغة خصوم أصحاب التصريح في التهوين من أمره هو الذي أدى إلى مبالغتهم (أصحاب التصريح) في أمره ، مما أدى إلى افساد الجو واختلال موازين الحكم (٨١) .

ولقد وقف الوفد من التصريح منذ البداية موقف العداء الصريح وظل ينكره إنكاراً تاماً في كل المفاوضات التي جرت بينه وبين إنجلترا ، وفي جميع المناسبات التي تطلبت من إنجلترا الإشارة إليه . وقد وصفه سعد زغلول بعد عودته بأنه « أكبر نكبة على البلاد » ، وأنه « عبارة عن حيلة ، عبارة عن خدعه ، وعن وسيلة يراد بها الحصول على تصحيح مركز إنجلترا في مصر » ، وأنه « إذا قبلت الأمة هذا التصريح ، فإنها تقبل بهذا أن يكون لحكومة إنجلترا حق مؤقت في كل هذه الأمور (التحفظات الأربعة) ، وهذه الأمور عندما نبحثها نجد أنها ليست فقط حماية ، بل اشتراكاً فعلياً في سيادة البلاد » . وقال : « افترضوا أن المفاوضات حصلت وإنجلترا لم تتفق معنا ، أنه بمجرد قبول تصريح ٢٨ فبراير تبقى هذه حافضة لهذه القط حتى يتم الاتفاق » والاتفاق ليس من مصلحتها . فهي إذا لا تتفق » . « فالذين يحاولون أن يترضوا الأمة عنه بطريقة أو أخرى . إنما يحاولون خداعها أو إكراهها » . « وإننى لا يمكننى بصفة كونى وكيلاً عن لها أن تخضع لهذا الإكراه » . « وإننى لا يمكننى بصفة كونى وكيلاً عن الأمة ، ولا بصفتى الشخصية ، أن أقبل هذا التصريح مطلقاً ، والا كنت ساباً للضحايا ، كنت قاذفاً لأولئك الذين تبرعوا بأرواحهم في حماية الوطن » . واستحققت أكبر العقاب منكم ومن الأجيال القادمة (٨٢) » .

ولكن تصريح ٢٨ فبراير ، بالرغم من كل ذلك ، كان تنويجاً متواضعاً المرحلة من الكفاح الشعبى استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر . فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة في مصر ، بالرغم مما بذلت إنجلترا من جهود لحمل الدول في مؤتمر الصلح على الاعتراف بها ، وبالرغم مما بذلت من جهود داخل مصر لحمل الشعب المصرى على الاعتراف بها . ذلك إن اعتراف إنجلترا بالتصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ،

قد رفع من شأن مصر بإزاء انجلترا ذاتها ، ولو من الناحية المظهرية على الأقل ، وبإزاء الدول التي اعترفت من قبل بالحماية ، ثم بإزاء الدول الأخرى . وقد ترتب على ذلك إعادة منصب وزير الخارجية الذي النى فى عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر . أما من الناحية الداخلية ، فقد ترتب على هذا التصريح استقلال مصر ببعض شئونها الداخلية واتخاذها الدستور نظاما للحكم فيها بعد أن حالت انجلترا دؤن تمتعها به طيلة سنى الاحتلال . صحيح أن التحفظات الأربعة ، ومذكرة انجلترا الى الدول فى مارس ، كان من شأنها أن تفتقص من السيادة الداخلية ومن السيادة الخارجية ، كما تفتقص من كيان الدستور وسلطانها ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير على أى حال من الحماية ومن الحكم الاستبدادى معا - كما يقول الاستاذ الرافعى - ومن ثم فلا شك أن البلاد قد انتقلت بتصريح ٢٨ فبراير خطوة الى الأمام .

هوامش الفصل الخامس

تصريح ٢٨ فبراير

- ١ - الرافضى . في اعقاب الثورة ج ١ ص ١٤
- ٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢
- ٣ - الرافضى : المرجع السابق ص ١٦
- ٤ - العقاد : المرجع السابق ص ٣٦٥ - ٣٦٦
- ٥ - نعيمة الرئيس في منفاه ، ص ٩٧ ، خطبة سعد زكاول يوم ٢١ يونيو ١٩٢١
- ٦ - فريال : المرجع السابق ص ٨٤
- ٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٢
- ٨ - الرافضى : المرجع السابق ص ١٤
- ٩ - نفس المصدر ص ١٧ ، لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٢ ، قانون رقم ٨٠ ..
الغ مغاوضات عدلى - كيرتن ، مظهر الجلسة الثانية ص ٢٨٥
- ١٠ - نعيمة الرئيس في منفاه ، ص ٨٤ ، ٨٥ خطبة سعد باشا في يوم ١٤ يونيو ١٩٢١
- ١١ - قانون رقم ٨٠ .. الغ ص ٢٨٨
- ١٢ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٥ - ٤٦
- ١٣ - قانون رقم ٨٠ .. الغ ص ٢٨٥
- ١٤ - قانون رقم ٨٠ .. الغ ص ٢٨٥ مظهر الجلسة الثانية
- ١٥ - نفس المصدر ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ مظهر الجلسة الرابعة
- ١٦ - نفس المصدر ص ٣٠٠ - ٣٠٢ ، نفس الجلسة
- ١٧ - نفس المصدر ص ٢٧٨
- ١٨ - نفس المصدر ص ٣١٠

- ١٩ - نفس المصدر ص ٢٧٤ - ٢٧٧
- ٢٠ - دكتور يوسف نحاس : مفاوضات عدلى - كيرزن ص ٢٠ و ٢٦
- ٢١ - تحية الرئيس في منقاه ص ٨٩
- ٢٢ - نفس المصدر ص ٥٥ للدكتور يوسف نحاس
- ٢٣ - نفس المصدر ص ٦٨ ، من اشيل صقلى الى الدكتور يوسف نحاس
- ٢٤ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٤٩
- ٢٥ - العقاد : المرجع السابق ص ٣٧١ ، دكتور أحمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٢٠ - ٢٢١
- ٢٦ - قانون رقم ٨٠ . . الخ ، محضر الجلسة العشرين من مفاوضات عدلى - كيرزن ، ص ٣٦٥
- ٢٧ - نفس المصدر ص ٣٦٨
- ٢٨ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، ، وثيقة ٤ ص ٨
- ٢٩ - قانون رقم ٨٠ . . الخ ، محضر الجلسة العشرين ص ٣٦٥ - ٣٦٦
- ٣٠ - نفس المصدر ص ٢٧٢
- ٣١ - تحية الرئيس في منقاه ، خطبة سمعها باشا يوم ١٤ يولية ١٩٢١
- ٣٢ - الرافعى : المرجع السابق ص ٢٢
- ٣٣ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، ، وثيقة ٤٠ ص ٨
- ٣٤ - قانون رقم ٨٠ . . الخ ص ٢٨٠ - ٢٨٢ ، تبليغ من النواب السامى لجلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة السلطان
- ٣٥ - لورد : المرجع السابق ص ٦١
- ٣٦ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، ، وثيقة ١١ ص ٤
- ٣٧ - الكتاب الأبيض الانجليزى وثيقة ٩ ص ١٦
- ٣٨ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٦
- ٣٩ - الكتاب الأبيض الانجليزى ، ، وثيقة ٤ ص ٧ - ١٠
- ٤٠ - نفس المصدر وثيقة ٧ ص ١٢ - ١٣
- ٤١ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٢٨
- ٤٢ - صدى باشا : المرجع السابق ص ٢٥

- ٤٢- دكتور يوسف نحاس : المرجع السابق ص ١١٦ ، ١١٧
- ٤٣- دكتور هيكمل : المرجع السابق ص ١٢٨
- ٤٥ - الكتاب الأبيض الانجليزي وثيقة ٥ ص ١١
- ٤٦- نفس المصدر ، وثيقة ٨ ، ٩ ص ١٤ - ١٧
- ٤٧- نفس المصدر وثيقة رقم ١٠ ص ١٧
- ٤٨- نفس المصدر ، وثيقة ١١ ص ١٨
- ٤٩- لويد : المرجع السابق ص ٥٣
- ٥٠- نفس المصدر ص ٥٤
- ٥١- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة رقم ١١ ص ١٨
- ٥٢- نفس المصدر ، وثيقة ١١ ص ١٨
- ٥٣- عبد القادر حمزة : المرجع السابق ص ٥ (الهامش)
- ٥٤- نفس المصدر ، ص ٩ (هامش)
- ٥٥- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ١٣ ص ٢٠
- ٥٦- نفس المصدر ، وثيقة ٢٣ ص ٢٢
- ٥٧- نفس المصدر ، وثيقة ٢٣ ص ٢٣
- ٥٨- نفس المصدر وثيقة ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ص ٢٥ - ٣٠
- ٥٩- محمود عزمي : الأيام الثالثة ص ٢١
- ٦٠- الرافعي : المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢
- ٦١- نفس المصدر ص ٢٢ - ٢٧
- ٦٢- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٣٠ ص ٤١ ، الرافعي : المرجع السابق ص ٣١
- ٦٣- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٢٣ ، ٢٥ ص ٢١ ، ٢٨
- ٦٤- الرافعي : المرجع السابق ص ٢٧
- ٦٥- احمد شفيق : سعيد ، ج ٢ ص ٦٦٨
- ٦٦- الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ١٩ ص ٢٥ - ٢٦
- ٦٧- نفس المصدر ، وثيقة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ص ٣٠ - ٢٨
- ٦٨- نفس المصدر ، وثيقة ٢١ ص ٤٢ - ٤٣

- ٦٩- نفس المصدر ، وثيقة ٣٢ ، ٣٣ ص ٤٣ - ٤٥
- ٧٠- لويد : المرجع السابق ص ٥٨
- ٧١- مارشل ويغل : المرجع السابق ٧٢
- ٧٢- الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٣٥ ، ص ٤٦ - ٥١
- ٧٣- الرافى : المرجع السابق ص ٥١ - ٥٢
- ٧٤- جونج كريك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندري ، مراجعة الدكتور سليم حسن ص ٢١١ - ٢١٧
- ٧٥- أحمد شفيق : تهديد ، ج ٣ ص ١١٦
- ٧٦- لويد : المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥
- ٧٧- مارشل ويغل : المرجع السابق ص ٨٩
- ٧٨- Marshall, J.E., *The Egyptian Enigma, 1980-1928*, pp. 268-270.
- ٧٩- لويد : المرجع السابق ص ٦٩ ، الرافى : المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦
- ٨٠- الرافى : المرجع السابق ص ٦٧ - ٦٨
- ٨١- شفيق فرمال : المرجع السابق ص ١١٢
- ٨٢- مجموعة خطب سعد باشا زقزلوول الحديثة ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ١٠٩ خطبة سعد باشا في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٢

الفصل السادس

معركة الدستور

لجنة الاشقياء (٢) :

اخذت مصر على أثر اعلان نصريح ٢٨ فبراير في ترنيب حياتها الجديدة . ففي اول مارس اعلن نزوت باشاداليف وزارنه الجديدة ، وفي يوم ١٥ مارس اعلن السلطان فؤاد نفسه ملكا على مصر ، وابلغت الحكومة المصرية معتمدى الدول الاجنبية ان مصر قد اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن ولي أمرها اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر . ثم احدث مجلس الوزراء المصرى يقوم « بوضع أساس ادارات البلاد بواسطة الحكومة الوطنية دون غيرها : فالقيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، ولم يستبق منهم الامستشارا المالية والحقانية، مع قصر مهمتهما على ابداء الراى والمشورة ، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولها ، وابطل مايجرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء . كذلك اصبحت الموظفين الاجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه . ثم عينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشئون الصحية) والمالية والاشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكلاء مصريا لوزارة الخارجية . كما عينت بعض المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة ! (١)

ولقد كان من الضرورى لاستكمال شكل النظام الجديد ، العمل بدون ابطاء على وضع الدستور الجديد ، حتى تقوم الحياة النيابية فى البلاد فى اقرب وقت ممكن ؛ ومن أجل هذا بدأت الوزارة عقب توليها مهام سلطتها فى اتخاذ التدابير لوضع هذا الدستور . وقد استقر رأيها على تشكيل لجنة تقوم بهذه المهمة تتألف من ثلاثين من ذوى الكفايات من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون والرؤساء الروحانيين والاعيان (٢) . وقد دعت - كما يقول العقاد - عضوين أو ثلاثة من الوفد المصرى الى الاشتراك فى اللجنة . ولكن الوفد رفض هذه الدعوة لسببين : الأول ، أن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من انصار

الوزارة المعادية للمؤيد. ورئيسه ، عيت لاينال منه الا التبعة . والثاني ، إن
المرشد كان معارضا في مبدأ تشكيل لجنة لوضع الدستور ، فقد كان يطالب
بانتخاب جمعية تأسيسية تقوم بهذه المهمة حتى لا يكون الدستور منحة
من أحد أو عرصا للمبيت والتعديل (٣) .

وسنرى أن اهمال هذا الرأي كان سببا في إعطاء مصر « دستورا
لا يشبهه دستور آخر في الرجعية » - على حد قول نهرو - (٤) فقد أعطى
سلطات فزاد صلاحيات واسعة كانت السبب الرئيسي في افساد حياة مصر
الدستورية . ولكن ثروت باشا لقي جزاءه لهذا الرعش ، فقد تعرضت
لجنة الدستور للتدخل المستمر في أعمالها من قبل الملك فؤاد ، ولا أراد
ثروت باشا الوقوف في وجه هذا التدخل ، تلقى الرد على ذلك طرده خارج
الحكم .

وقد اتهم الاستاذ الرافعي ثروت باشا بأنه بتكليفه لجنة حكومية
لوضع الدستور ، انما خرج في الحقيقة على برنامج وزارة عدلى باشا التي
ألفها في مارس ١٩٢١ ، والذي كان يتضمن أن يكون وضع الدستور من
خصائص جمعية وطنية تأسيسية ، وكان ثروت باشا عضوا في هذه
الوزارة ومقرا بدعوة برنامجها (٥) . على أن ثروت باشا رد على هذا الاتهام
قبل ذلك في خطابه الذي ألقاه في لجنة الدستور في ١١ ابريل ١٩٢٢ .
لقد ذكر فيه أن مهمة الجمعية الوطنية بحسب برنامج وزارة عدلى باشا
لم تكن في الأصل وضع دستور للبلاد ، وانما كانت مهمتها النظر في
الاتفاق الذي تالفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه ، ثم وضع الدستور
المبنى على نصوص هذا الاتفاق . فالمهتان لا تقبلان التجزئة ، وكان يجب
على الجمعية اذا اشترت الاتفاق أن تراعى في وضع الدستور ما يكون قد
ضمنه من الشروط والقيود . « أما اليوم فان وضع الدستور مقدم على
الاتفاق ، واذا كان لا ينبغي عليه ، فانه يجب على أى حال ألا يسد الطريق
للوصول اليه » . ثم أضاف ثروت باشا الى هذا السبب سببا آخر له
« مزاء » فقال : « أن هناك أشخاصا يعملون منذ زمن على ترويع سوء الظن
بالحكومة ، وعلى التقليل من أهمية ما وصلت اليه البلاد ، وعلى التشكيك
فيما نحن مقبلون عليه ، (يقصد الوفد بالطبع) ، بحيث اذا اجتمعت
جمعية وطنية ، سادت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيها
الى معارضة وتهويل وتعطيل . . يخشى أن ينقلب وبالا على البلاد . ذلك
أنه بالرغم من أن البلاد تالت فوزا عظيما باعلان الاستقلال واعتراف
الدول به ، الا أن المسألة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهائية ، إذ

لا يزال امامنا مفاوضات يجب أن تمكن مصر من الوصول الى دررها موفورة القوة ، تامة النظام ، لم تفسد عليها عوامل الشر والغرض آمال النجاح (٥) » .

قرر ثروت باشا اذن تكليف لجنة حكومية بوضع الدستور ، ضاربا برأى الوفد والحزب الوطنى عرض الحائط . ولكنه اراد أن يوفر لها الصفة التمثيلية التى تفتقرها ، فقرر أن تضم ممثلين عن طوائف الامة المختلفة ، وأن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة . وكان هذا الحرص - كما يذكر الدكتور هيكل - هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم بالفقه الدستورى أية صلة . فكان فيها بطريك الانباط ممثلا للطائفة القبطية ، والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين ، وكان فيها صالح الموم باشا ممثلا للعرب ، عرب البادية الذين كانت لهم الى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والمادات المريعة . وكان فيها الى جانب هؤلاء جماعة من كبار الاعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . وكان توفيق دوس والياس بك عوض من الذين جمعوا الى الاشتغال بالقانون صفة الطائفة التى يسرت لهما مع البطريك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة (٦) . وقد حدد رشدى باشا مهمة اللجنة فى أول جلسة لها ، فقال انها « اعداد مشروع القانون فقط ، وبعد اعداده يعرض على الحكومة . فهو ليس الزاميا لها ، بل هو بمثابة تنوير تسترشد به فى وضع الدستور (٧) » . وهذا التحديد يفسر ما جرى بعد ذلك من تعديل مشروع لجنة الثلاثين .

عقدت اللجنة جلساتها فيما بين ١١ ابريل ١٩٢٢ و ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ ، فاستمر عملها بذلك ستة أشهر متوالية . وقد حفلت الجلسات بالمناقشات القانونية المتعة ، التى كانت تخفى وراءها فى الحقيقة صراعا بين تيارين: الأول تيار ديمقراطى يضم تحت لوائه ، على درجات متفاوتة ، أنصار حكومة ثروت باشا ، والثانى تيار أوتوقراطى يضم أنصار الملك فؤاد . وقد ظهر هذان التياران منذ الجلسة الأولى : فقد أبدى رشدى باشا رأيه بتشكيل لجنتين لتحضير قانونين : أحدهما للانتخاب والثانى للدستور ، فطلب المكباتى بك أن يبدأ أولا بتقرير المبادئ التى يجب تقريرها قبل انتخاب اللجان والبدء فى عملها ، ومنها أن سلطة الامة يجب أن تكون بارزة ، وأن مسئولية الوزارة يجب أن تكون بارزة . وذكر أن ثروت باشا أورد فى خطابه أن الدستور الذى تقوم به اللجنة هو منحة

من الملك . ولكن ما تمتع به الأمة به من الدستور إنما هو نعمة من جهادها وإن للأمة السيادة التي يجب أن تكون بارزة في نصوص الدستور ، وأنه لهذا يجب أن تقرر المبادئ العامة أولا لتعرف كل لجنة القواعد التي ستتبعها اللجنة الأخرى . وقد أيد اسماعيل أباطه باشا ورشدي باشا وعبد الحميد مصطفى بك وغيرهم هذا الرأي ، وخالفه آخرون ، وانتهت المناقشة - التي شغلت جلسيتين - بتأليف لجنة من ثمانية عشر عضوا لتقديم تقرير عن المبادئ العامة التي يجب الأخذ بها في مشروع الدستور والانتخاب (أ) .

كانت هذه هي مناسبة تأليف لجنة المبادئ العامة . بالرجوع إلى سرد الطبعي ، وهو مجموعة محاضر اللجنة العامة . ومن هذا يظهر أن ما ذكره الدكتور هيكل عن مناسبة تأليف هذه اللجنة غير صحيح إطلاقا . فقد ذكر أنه كان في مقدمة ما تعرضت له اللجنة حق الانتخاب ولن يكون ، فأيد المكباتي بك وعبد العزيز فهمي بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصري بلغ الحادية والعشرين بناء على أن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجنسية . وعارض في ذلك اسماعيل أباطه محتجا بأنه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو وأن يتساوى عبد العزيز فهمي بك أو المكباتي مع الرجل الذي لا يقرأ ولا يكتب . وأنه لا مفر من أن يكون صاحب الحق في الانتخاب على علم . وإن قل ، بشئ من أمور الحكم ، بناء على أن الانتخاب عملية من عمليات الحكم . فلما طالت المناقشة تخلص رشدي باشا منها بمهارة بتأجيل الجلسة ، فلما كانت الجلسة التي تليها اقترح رشدي باشا تأليف لجنة تسمى لجنة المبادئ العامة تكون مهمتها وضع مجموعة منسقة من المبادئ الدستورية المصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة (٩) . هذه هي قصة الدكتور هيكل ، ولم أعثر على شيء منها - كما ذكرت - في محاضر لجنة الدستور ، ويبدو أنه اعتمد على ذكرته دون الرجوع إلى محاضر لجنة الدستور ، فحدث هذا الاختلاق .

على كل حال ، فيبدو مما جرى ، في الجلسة الأولى أن اللجنة . وإن كانت تتألف من عناصر معتدلة في مجموعها ، إلا أنها - كما ذكرنا - أخذت تنقسم بين اتجاهين . الأول ، على حد تعبير الدكتور هيكل كان « يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون **صاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من حماح الأهواء الحزبية** ، وبخاصة بعد الذي راوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة إلى ناحية لا تقرأها السياسة الواقعة بحال » . أما الاتجاه

الآخر فكان ، على العكس من ذلك ، يرى أن تطبيق المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الدستور ، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقاً لاوهادة ولا مساومة فيه على نحو ما هو حادث في إنجلترا - هو وحده السكفيل بأن تبلغ الأمة في أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، إذا وقعت أخطاء . أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلي الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده » ! (١٠) .

وقد اتخذ رشدي باشا ، الذي كان على اتصال وثيق بثروت باشا ، موقف التوفيق بين هذين الاتجاهين . وقد تمثل ذلك في الدفاع عن بعض أمور كان يعتقد أن صاحب العرش يتمسك بها ، فبالرغم من أنه كان يقر الحريات العامة ويدافع عنها دفاعاً حاراً ، إلا أنه كان يبدو في جانب التسليم بحقوق مميئة للعرش . بل كان يدافع في بعض الأحيان عن هذه الحقوق ، ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله يلجأ إلى تأجيل النظر في الموضوع المطروح للمناقشة ، إذا شعر بدقة موقفه ، حتى لا يفلت الزمام من يده . وإن لم يتجاوز هذا الرأي إلى مسائل محدودة كان يظنها الأساس في التوفيق بين الاتجاه الديمقراطي الصحيح والملكية القائمة في بلد ، لم يتمتع بمسند بالنظام البرلماني تمتعا يكفل تساوت القائمين بالأمر والمعارضين له تماوياً يحقق المنفعة العامة (١١) .

ولقد دفع رشدي باشا وغيره من الأعضاء الذين كانوا أكثر اتصالاً بثروت باشا وبالوزارة إلى هذا الاتجاه أزمان ؛ الأول ، الخوف من أنه إذا سلب مشروع الدستور من صاحب العرش كل سلطان ، خيف على المشروع نفسه أن يهدل من أساسه . أما إذا روعيت فيه بعض الاعتبارات التي ترضى صاحب العرش ، وتمززت في نفس الوقت الحقوق الأساسية للأفراد ولمشلى الأمة ، فينتظر عندئذ ألا تقوم في سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ، ومن الخير أن يتم هذا التوقيع في أسرع وقت . ثانياً ، أنه بعد ما حدث في مصر من خلاف بين سعد وعديلى ، وانقسام البلاد إلى سعديين وعديليين ، كان من المأمول « أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذي تخشى مضرته » . - كما يقول الدكتور هيكل - وقد ضرب مثلاً لذلك بموقف رشدي باشا من تقرير تفسيرى للمبادئ العامة تحدث عن حق الملك في حل مجلس النواب . فقد ذكر هذا التقرير أن الملك ، إذا اقتنع بأن الرأي العام تغير اتجاهه ، فله أن يعود إلى استفتاء الناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس

النواب القسام للأمة ككرة وفلة . فقد اعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير وطلب بعضهم أن يعيد حق المل بموافقه مجلس الشيوخ . ولكن رشدى باشا وقف ضد أى تعديل فى التقرير وأيد بكل قوته ما جاء فيه، ورفض تدخل مجلس الشيوخ لتقييد الحق ، وانتهى الأمر بالزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من العنف (١٢) .

أى إن هذا الحق الذى أعطى للملك بدون قيد ولا شرط ، الا مجرد اقتناعه بـن الرأى العام قد تغير اتجاهه ، كان الدافع وراءه اتاحة الفرصة للملك لتعليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته . وغير خاف أن الاعتدال كان يمثلته الأحرار الدستوريون ، والتطرف يمثلته الوفد .

على أن ميول الملك الأوتوقراطية لم تلبث أن قادته الى طلب المزيد ، الذى لم تكن وزارة ثروت باشا على استعداد للضغط على انصارها فى اللجنة من أجله . وثروت باشا ، بالرغم من اعتداله ، الا أنه كان من طراز من الرجال لا يستطيع الملك أن يقوده الى حيث يشاء فينقاد . ومن ثم فقد استحكم الجفاء بين الملك وبينه . ولما كان ثروت باشا معترضا بتأييد اللورد النبى والحكومة البريطانية، فقد دفعه هذا الاعتزاز الى تجاوز بعض الاعتبارات والانحراف عن الواجبات . ولهذا بلغ توتر العلاقات بين ثروت باشا والملك فؤاد حدا دفع اللورد النبى الى التدخل لدى الملك مصرا على ضرورة الوفاق مع ثروت باشا (١٣) . ولكن كان من الواضح أن الملك يدبر طره ثروت باشا ، ولهذا رأى ثروت باشا أن يتعجل الفراغ من مشروع الدستور . فعلا سرعت لجنة الثلاثين فاختارت لجنتين أحدهما لجنة التحرير التى عهد اليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيدا لعرضها على لجنة الثلاثين . والأخرى لوضع قانون الانتخاب، ولم تكن أحكامه ومبادئه قد بحثت فى لجنة الثلاثين بحثا ذا قيمة فى ذلك الوقت . وفرغت اللجنتان من العمل بعد أسبوعين . وبعد أن أقرت لجنة الثلاثين الصيغة التى تتقدم بها الى الحكومة ، رفعت مشروع الدستور وقانون الانتخاب الى ثروت باشا فى يوم السبت ٢١ أكتوبر ١٩٢٢، وصرح ثروت باشا للجنة بأنه سيصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة (١٤) .

تأليف حزب الأحرار الدستوريين (٢٩ أكتوبر ١٩٢٢) :

كان فى ذلك الوقت وتلك الظروف أن بدأ التفكير فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين . ذلك أن العقبات والصعوبات التى أثارها الملك

للضغط على اللجنة والوزارة من أجل مزيد من السلطات، وما بدا واضحا من تعرض مشروع الدستور لخطر المسخ والتشويه. قد دفع ثروت باشا الى جمع أنصار الوزارة للوقوف صفا واحدا في وجه هذه المحاولات . ولهذا يذكر الدكتور هيكل أن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة إصداره ، كان في مقدمة أغراض الحزب ومبادئه (١٥) . ولا ريب أن دفاع هذا الفريق عن الدستور ، وهو الفريق الذي كان ينتمى في معظمه الى طبقة كبار الأعيان ، كان أمرا ينسجم مع عداء هذه الطبقة التقليدية للقصر ، ومع ماضيها في مقاومة نزعة الاستبدادية . ولما كانوا هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصوغه ، فقد كان طبيعيا أن يميلوا على حمايته ودفع الغائلة عنه .

وفي الحق أن صدور الدستور وما كان مقدرا أن يستتبعه من اجراء الانتخابات للبرلمان ، كان يقتضى من المعتدلين أن ينظموا صفوفهم لخص هذه المعركة . ولم يكن هذا الفريق بأقل أملا في النجاح في الانتخابات من الوفد نفسه ، كما يظهر من كلام الدكتور هيكل (١٦)، فقد كانوا فخورين بدورهم في إصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الذي سقطت به الحماية ، والذي أعطى المصريين دفعة من الاستقلال ، وترك البيت في أمر الدفعة الثانية لمفاوضات أخرى مقبلة . ولقد كان أصحاب هذه المدرسة يعتقدون ، كما يقول هيكل أيضا ، أن سياسة الاثارة والتهديد قد آتت ثمراتها بصدور تصريح ٢٨ فبراير ، وأصبح لزاما على مصر أن تنتهج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الاثارة (١٧) . ولما كانوا هم أصحاب الرأي والاعتدال والدبلوماسية ، فقد كان من الطبيعي أن يعتقدوا أنهم هم أبطال المرحلة التالية. مرحلة استكمال الاستقلال عن طريق المفاوضات والدبلوماسية. على أن هذا الفريق كان يعلم أنه قد تعرض لحملات شديدة منذ بدا الخلاف بين سعد وعدلى ، فقد كانت كل دعوة الى الاعتدال منهم بأنها تفریط في حقوق البلاد ، وكان اتهم أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد . ومن أجل هذا فقد كان تأليف الحزب ضروريا لدفع هذه التهم الباطلة ومقاومة أثرها في أذهان الشعب (١٨) .

عدا ذلك فقد كانت الظروف لتأليف حزب الاحرار الدستوريين في ظل وزارة ثروت باشا ، ظروفًا ملائمة . فيذكر الدكتور هيكل أن لطفي السيد بك كان يرى أن ينضم الى عضوية الحزب كل من عبد الحالقي ثروت باشا رئيس الوزراء واسماعيل صدقي باشا وزير المالية ، وكانت

نظريته في ذلك أن تكون الوزارة وزارة حزبية يؤيدها الحزب (١٩) .
ومعنى ذلك تهيئة الفرصة للحزب ليتولى الحكم من لحظة ولادته ، وذلك
في الوقت الذي كان فيه أعضاء الوفد وقادته في السجون وغيايات
المنفى .

ومن الغريب والحال كذلك ألا تعرض رئاسة الحزب على ثروت باشا ،
بل على عدلي باشا . ويفسر « لويد » ذلك فيقول إن عدلي باشا كان بفضل
مقامه يحوز أكبر عدد من الأتباع ، وقد كان على هؤلاء أن يؤيدوا عدلي
باشا بالذات إذا أرادوا أن تتاح لهم الفرصة للوصول إلى الحكم في ظل
دستور ديموقراطي (٢٠) أي النجاح في الانتخابات .

على كل حال فقد تقرر عند تأليف الحزبان ينضم إلى عضويته جميع
أعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر من ذوي النفوذ من بينهم مدحت باشا
يكنى ، ومحمد باشا محمود ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ
عفيفي رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقي بك أباظة وأحمد بك
عبد الغفار ، وأمثالهم من مديريات مختلفة ممن عرفوا بنشاطهم في
مديرياتهم وتأييدهم لعدلي باشا . وكان كثيرون منهم أعضاء في الحزب
الديموقراطي أو في جمعية مصر المستقلة التي أنشئت في أثناء مفاوضات
عدلي باشا مع لورد كيرزن ، وكانت تؤيده في هذه المفاوضات (٢١) .
وهكذا جمع الحزب عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة
القديم أو من أبنائهم وذويهم متضما إليهم فريق من المثقفين المتحررين .
وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة الخاصة من
الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ،
التي كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، إلا ما لقيه أبوه الروحي حزب
الأمة في ١٩٠٧ من وجوم واستنكار . بل إن الدكتور هيكمل يذكر أن
الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلن عن تأليفه ، وراحت
تتهمه بأنه في حرصه على الاتفاق مع الإنجليز سوف يفرط في حقوق
الوطن (٢٢) . لهذا وبالرغم من أن مبادئ الحزب وأهدافه التي أعلنها
رئيسه في حفل افتتاحه وأعلنتها جريدة السياسة في عددها الأول ،
كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتسكع بعلم فصل السودان
عن مصر ، وبمحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأييد النظام الدستوري
والدفاع عن حرية الفرد (٢٣) . بالرغم من هذا ، فلم تمض سوى أيام
قليل حتى قتل اثنان من أعضائه هما: حسن عبدالرازق باشا وإسماعيل
زهدى بك في ١٧ نوفمبر عام ١٩٢٢ (٢٤) .

التقارب بين الوفد والقصر

في ذلك الحين كان الخلاف بين القصر والوزارة حول الدستور يزداد حدة وشدة ، وكان المسرح المصري السياسي يجري عليه ادراك حركة غير طبيعية . فقد كان يجري تقارب بين الوفد والقصر عند وزارة ثروت باشا المؤيدة من دار المندوب السامي . وقد حدث هذا التقارب على يد نسيم باشا الذي كان حينذاك يشغل منصب رئيس الديوان الملكي (١٩٠٦) ويفسر لنا الأستاذ العفاد سر الدوافع التي كانت تحمى بوفيق نسيم باشا الى توثيق العلاقة بين الوفد والقصر ، فيقول انه « لما أحس روساء الوزارات السابغون والمرشحون لرياسة الوزارة أن رشنى وعدلى وثروت وأصحابهم قد احتكروا الميدان في السياسة المصرية ، نالوا حربا واسعة على مقومة هذا الفريق ، وأصبحوا فريعا أخر يرأسهم محمد سعيد واحد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبه واخوان هذا الطراز . وأصبح في مصر على هذا التقسيم فريق وزاري يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرنجة وهم عدلى وأصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية ، وهم محمد سعيد وأصحابه . وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتقترب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكي لتستند اليه في وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى باشا وأصحابه . وهذا سر الصداقة التي أخذ يبدئها محمد سعيد وتوفيق نسيم وأحمد مظلوم لسعد زغلول ، بعد أن كانوا جميعا يحاربونه (٢٦) » .

على هذا النحو أخذت مظاهر التقرب بين القصر والوفد تظهر في ذلك الحين ، وكان الوفد يأمل في تأليف وزارة برياسة توفيق نسيم باشا يزيدها الملك والأمة وترفض سياسة تصريح ٢٨ فبراير ، ويكون أول أعمالها الافراج عن سعد زغلول وأصحابه المنفيين وأعضاء الوفد المسجونين وجميع المعتقلين السياسيين . وكان توفيق نسيم باشا يدخل هذا في روح الوفديين ، فقد أخذوا يصرحون في ذلك الحين علانية بأنه لو كانت الأمور في يد الملك ، لكان سعد زغلول باشا وزملاؤه قد أطلق سراحهم (٢٧) . وقد تقسم سعد زغلول بتقريب العلاقات بين الوفد والقصر خطوة الى الامام عندما أدلى بحديث لمندوب وكالة رويتر أنكر فيه علاقته بالمندوب السابق وأكد ولاءه للملك وقال انه سيقرب خدمة الأمة بخدمة جلالتة . وقد أسرعت صحف الوفديين فاخذت تضرب على هذه النغمة (٢٨) .

ولم تلبث الدلائل بين الوفد والقصر أن دخلت أهم مراحلها عندما قابل الملك فؤاد المصري السعدى بك ، العائم بأعمال رئيس الوفد ، مقابلة ودية طويلة ، خرج هذا على أثرها وأصدر منشورا عدانيا أكثر من العادة صد وزارة ثروت باشا . ثم أعلن أن الملك سيؤدى فريضه الجمه فى مسجد الأزهر ، الذى يعد حصن الوفد . وذلك لأول مرة منذ اضطرابات ١٩١٩ (٢٩) . وكان لهذا الاعلان صلة بمؤامرة دبرت اذ ذاك بين القصر والوفد والأزهريين للاعتماد بالضرب على أشخاص الوزراء فى الجامع الأزهر ، غلب خروج الملك منه . حيث لا يستطيع البوليس انقاذهم ، وذلك لتحقيق الوزارة واسقاط هيبتها أمام النظر العام . وكان برنامج حفلة الصلاة يقضى بأن يكون الوزراء فى معية الملك (٣٠) . ولذلك سارع ثروت باشا بتقديم استقالته بعد . لظهر من يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ الى الملك الذى قبلها بعد نصف ساعة من رفعها اليه . ثم استدعى اليه نسيب باشا لتأليف الوزارة الجديدة .

وهكذا اختفت فى سهولة تلك الوزارة التى علق عليها الانجليز الآمال الكبار ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير استجابة لشروطها ، وكان المفروض أن ترمى أساس النظام الجديد ، وتصدر الدستور وتبرم اساقبتي النوبيضات والتضمينات وتلقى الاحكام العرفية وتجري الانتخابات .

أزمة نصوص السودان :

استطاع الملك فؤاد التخلص من وزارة ثروت باشا عن طريق التحالف مع الوفد . ولكنه استغل في ذلك ظروف أزمة كانت قد ظهرت بوادرها قبل ذلك الحين بين ثروت باشا والانجليز بسبب نصوص السودان . وكان الخلاف يتناول مادتين من مواد المشروع احدهما ، وهي المادة ٢٩ ، تنص على أن « الملك يلف بملك مصر والسودان » . والثانية ، وهي المادة ١٤٥ تنص على أن « تجرى أحكام هذا الدستور على الفلسكة المصرية جميعا عدا السودان ، فمع انه جزء منها ، يقر نظام الحكم فيه بفانون خاص » (٣١) . فقد رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ، ومع اتفاقية ١٨٩٩ . وطلبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشار الى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وانجلترا (٣٢) .

وكان لهذه المسألة في الحقيقة جنود ترجع الى ربيع عام ١٩٢٢ ، عندما أخذ الانجليز يهدون الأمر في السودان بما يجعل مسألته أمرا واقعا قبل البدء في المفاوضات . فقد قام اللورد النبي بزيارة السودان في اعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير ، واجتمع هناك بكبار الشخصيات السودانية ، وأصدر تصريحات بعدها تفيد ان هذه الشخصيات قد اعربت عن رأيها بأن السودان انما هو بلاد منفصلة عن مصر لها جنسياتها الخاصة بها ، فيجب من ثم أن يفسح لها طريق التقدم حسب قواعد الرقي الخاصة بها . وأن هؤلاء ابدوا له قلقهم حذرا من امكان ارتخاء الروابط التي تربط بريطانيا العظمى بالسودان ، وطلبوا أن يستمر في المستقبل ذلك التقدم الذي ظهر بجلاء تحت الإدارة البريطانية . وأنه طمأنهم بأن الحكومة البريطانية لا تنوى شيئا من ذلك مطلقا مستدلا بما فاه به رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم في يوم ٢٨ فبراير حين المناقشة في مسألة استقلال مصر معربا عن تمسك انجلترا بالسودان (٣٣) .

فلقد كان من الطبيعي أن تحدث هذه التصريحات من جانب اللورد النبي ، وما صاحبها من تعليقات في نفس الرمي ، من جانب الصحف البريطانية ، ضجة في مصر . فأرسل الوفد المصري في يوم ٨ مايو ١٩٢٢ احتجاجا عليها الى المستر لويد جورج وأعضاء البرلمان والجرائد الانجليزية ، أكد فيه أن السودان جزء لا يتجزأ من الأراضي المصرية ، وأن السودانيين مصريون كسكان مصر سواء بسواء . ولما كانت لجنة الدستور تقوم في ذلك الحين بوضع الدستور ، فقد أخذت الصيحات ترتفع على صفحات الجرائد المصرية بأنه من الواجب على هذه اللجنة أن تبسّد ما حام حول العلاقات بين مصر والسودان من الشكوك بأن يذكر في الدستور نص صريح بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٣٤) . وتحت هذا الضغط صاغت لجنة الثلاثين المادتين ٢٩ ، ١٤٥ السالفتي الذكر عن السودان .

على أن الانجليز لم يلبثوا حين ترامى الى أسماعهم ما قرّره هذه اللجنة بخصوص السودان أن هموا معارضين - كما مر بنا - بصحة أن في تلك المادتين اللتين وضعتهما اللجنة ما يتعارض مع احتفاظهم في تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ومع اتفاقية ١٨٩٩ . وكان ثروت باشا - كما ذكر اللورد لويد - يعتقد في صواب رأى الانجليز ، ولكنه خفى لو أعلن موافقته عليه أن يتعرض للهجوم عليه من جانبين : القصر من ناحية ، والوفد من الناحية الأخرى ، بل وربما أيضا من جانب اصدقائه السياسيين الأحرار الدستوريين ، ذلك أنه مما لا ريب فيه أن

هذا الحزب ، يعد مقتل اثنين من أعضائه ، لم يكن يملك الشجاعة الكافية ليعلن موافقته على وجهة النظر البريطانية ، والتعرض من ثم لتهمة الخيانة (٣٥) . وكان عدلى باشا قد جمع أعضاء الحزب وأصدروا قرارا بالتمسك بنصوص المشروع الذى وضعت اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا لثروت باشا (٣٦) .

وعلى هذا فلم يكن فى استطاعة ثروت باشا أن يقبل وجهة النظر الانجليزية بخصوص نصوص السودان ، وأصبح لزاما عليه إما أن يقع فى وسط ثلوث من الأعداء ، هم الانجليز والقصر والوفد ، بأن يبقى فى منصبه ، وإما أن يستقيل فيتفادى معركة خاسرة . وفى وسط هذه الحيرة علم بنبا مؤامرة الجامع الأزهر السالفة الذكر ، فلم يجد مقرا من الاستقالة على النحو الذى مر بنا .



وهكذا عندما اعتلى نسيم باشا الحكم فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ كان عليه أن يواجه خطر أزمة نصوص السودان . وقد وقف نسيم باشا موقفا طيبا نال عليه إعجاب سعد زغلول (٣٧) . فقد دافع عن بقاء المادة ١٤٥ مبينا أنها لا تتطوى على شئ ما يخالف الحالة السائدة فى ذلك الحين فيما يتعلق بالسودان من جهتي الواقع والقانون . بل كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تغيير ما على الحالة الموجودة . وقد انتهى الأمر بأن اقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طرح على بساط البحث ، وبعد تحويله تحويرا طفيفا نال الموافقة ، أبلغ الى وزارة الخارجية البريطانية ، وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الاقطار المصرية ما خلا السودان ، وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه . على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تشبثت بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، وبتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا . ولما شعر نسيم باشا بأن ذلك يمس بحقوق البلاد رفضه وقدم مذكرة للمندوب السامى مبينا وجهة النظر والأسانيد فى الموضوع (٣٨) .

وإزاء هذا الرفض من جانب نسيم باشا عمد الانجليز الى تخطي الوزارة الى شخص الملك ، وذلك ردا على حملة ثروت باشا على الاستقالة بالرغم من تمتعه بالثقة الانجليزية ، فوجهوا اليه انذارا ينص على أنه اذا لم تقبل وجهة نظر الحكومة البريطانية فى أربع وعشرين ساعة ، فإن هذه الحكومة تسترد كامل حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى

السودان وفي مصر ، وتلجا عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبة ولما كان المركز الفاشى عن هذا الانذار خطيرا والوقت المضروب للاجابة عليه معدودا بالساعات ، فقد أجرى نسيم باشا مفاوضات مع دار المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين ، وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان . ثم رفع المندوب السامى النصين الى وزارة خارجية إنجلترا ، ورفعهما نسيم باشا بدوره الى الملك ، ناصحا بقبولهما نظرا لما تستهدف له البلاد من « أخطار جسيمة » فى حالة الرفض القطعى للانذار عند حلول الميعاد . ثم قدم استقالته الى الملك فى ٥ فبراير ١٩٢٣ ساردا فيها هذه التطورات جميعا. ومعلنا فيها أنه يقدم استقالة وزارته . قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالته عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أخرج المواقف وحقوق البلاد (٣٩) .

ويقول سعد زغلول باشا فى تعليقه على هذه المسألة ان الحقائق التى ضمنها نسيم باشا كتاب الاستعفاء كان من شأنها فى الواقع أن تبطل كل حجة يمكن للانجليز أن يتخذوها من تلك النصيحة ، ولا يمكن معها أية محكمة سياسية أو قضائية فى العالم أن تحكم بناء عليها بضياع أى حق فى السودان . على أن سعدا مع ذلك لم ينس أن يسجل أنه كان الأول بنسيم باشا أن يصر على استعفائه ولا يرفع تلك النصيحة الى الملك . « ولو كنت محله لفضلت ذلك » . ولكنه عاد فالتمس له ظروفًا مخففة هى وجوده أمام عرش مهدد وأمام مملكة مهددة ، وكذلك التعديل الذى ادخله على طلب الانحليز الذى حفظ بمقتضاه حق مصر فى السودان، ثم الحقائق التى تبطل مفعول تلك النصيحة وتجعل قبول وجهة النظر الانجليزية مجردا من كل قيمة قانونية أو قضائية أو سياسية (٤٠) .

وهكذا لم يكد يمر حول كامل على تمتع مصر باستقلالها فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ، حتى كانت إنجلترا تهدد باسترداد حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى السودان وفي مصر . وغير خاف أن هذا الانذار قد بين للمصريين قيمة الاستقلال الذى حصلوا عليه بمقتضى التصريح .

تعديل مشروع لجنة الثلاثين :

تبدا قصة تعديل مشروع لجنة الدستور منذ أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعه الى تروت باشا . فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية، **مصطفى فتحي باشا** ، ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بمحضره برياسته . وكان النظام التشريعى المعمول به فى البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية لمحضه . وكانت هذه اللجنة مؤلفة فى ذلك الحين من أقطاب موظفى الحكومة المصرية فى المسائل القانونية ، وهم المستر شلدن إيموس مستشار الحقانية والسير وليم هيتير والمسيو بيولا كازلى والمستر وارد بويز والمستر روس تيلر وعبد الحميد بك بدوى والمسيو فرنسوى بيترى، وكلهم مستشارون ملكيون، والمستر والدتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق والمسيو واتليه نائب مستشار ملكى وسكرتير اللجنة ، وبمعنى آخر كانت اللجنة مؤلفة من أجانِب فيما عدا عضو واحد مصرى هو عبد الحميد بك بدوى . وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور ، ثم وضعت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ ، ولم يوقع وزير الحقانية محضر أعمال هذه اللجنة ، وبذلك ينتهى الدور الأول .

ثم جاءت وزارة نسيم باشا ، وفيها وزير الحقانية **أحمد ذو الفقار باشا** فوجد هذا الوزير - كما يقول بنفسه - مشروع الدستور وقانون الانتخاب مطروحين أمام اللجنة الاستشارية ، فقام بإعادة المراجعة معها من أولها . وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمته الى الوزارة لبحثه . وهنا يروى الوزير ما حدث بعد ذلك فى حديثه المندوب المقطم فيقول : « فحملنا نقرأ ونسعى فى التوفيق بين مواده بعضها مع بعض مستعينين فى ذلك بملاحظات اللجنة الاستشارية التشريعية ، فكان ذلك باعثا على تغيير وتبديل طبعها ، مع مراعاة قواعد الدستور دالما ، وبقينا كذلك الى آخر لحظة (٤١) » .

وقد تحدث نسيم باشا فى كتاب استقالاته عما أجرى من تعديل فى مشروع الدستور قبل تقديم استقالاته فقال : ان الحكومة « أزالَت من قانون الانتخاب بعض عبارات ، وأدخلت على بعض النصوص تعديلا ، وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق

الانتخاب • ولم تنقص من الدستور ما يمس الأمة، بل أبقّت فيه ما يتعلق باشتراكها في الحكم اشتراكاً فعلياً، وتركت لها الإشراف ومسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب • وظل هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لأخراجه مطابقاً لغيره من دساتير الأمم المتعدّية، لولا مصادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانجليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان (٤٢) • ما أدى إلى استقالة الوزارة •

ومن هذا يفهم أن الدستور قد تعرض لتعديل حقيقي على ضوء ملحوظات اللجنة الاستشارية التشريعية التي ذكرنا أنها مؤلفة من عناصر أجنبية خالصة عدا عضو واحد مصري • فإذا أردنا أن نعرف الروح التي قادت هذه اللجنة في صياغة ملحوظاتها على مواد المشروع، وجدنا، على سبيل المثال لا الحصر، أنها عمدت إلى حذف المادة ٢٣ من المشروع التي نصت على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور، وكان ذلك - كما ذكر أحمد ذو الفقار باشا وزير الحفانية - بحجة أن سائر مواد الدستور والمبادئ التي نص عليها فيها تغني عن ذكرها، وخصوصاً أن رشدي باشا، في محاضر لجنة الثلاثين، كان قد أشار بعدم إثبات هذه المادة وبالإستغناء عنها للسبب المذكور • ثم عمدت اللجنة إلى إضافة مادة جديدة تحت رقم (١٥٣-جديدة) حاصلها أن « لا يخل تطبيق هذا الدستور بالحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته سيد البلاد، فيما يختص بالمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف (٤٣) • وهكذا فيما بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة، وإضافة المادة الجديدة الخاصة بسيادة الملك، ثبتت - كما قال عبد العزيز فهمي باشا في تعليقه على هذا التعديل - « أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستورياً، وقتلت أصالة سيادة الأمة دستورياً، وسأخ جعل الدستور متعة من الملك الأسيل السيادة، إلى الأمة الأصلية العبودية (٤٤) •

في ذلك الحين أخذت المسألة تدخل في تطور جديد لصالح الدستور. فقد كان بسبب استقالة نسيم باشا على يد الإنذار الإنجليزي الخاص بنصوص السودان، والذي وجه إلى شخص الملك، أن خضع الملك لما لا بد منه - على حد قول لويد - واستدعى إليه على باشا لاستناد رئاسة الوزارة إليه (٤٥) • وكان معنى هذا دون ريب أن الملك لم ير مفراً من إصدار الدستور في شكل مشروع لجنة الثلاثين، إذ لم يكن من المعقول أن يتوقع من على باشا أن يقبل إدخال أي تعديل على مشروع لجنة الثلاثين

لتوسيع اختصاصاته ، فيخالف بذلك قرار الحزب الذي اتخذته بتأييد هذا المشروع . وكان محمد محمود باشا ومحمد علي بك قد سبق أن قاما بمقابلة نسيم باشا في يوم ٢٦ ديسمبر ، وطلبوا اليه أن يعمل على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تبديل أو انتقاص من مواد (٤٦) .

وقد قبل عدلي باشا تأليف الوزارة ، ولكنه ، ولم يكن قد نسي ، كما يقول الدكتور هيكسل ، ما حدث في عهد وزارته الأولى ١٩٢١ من اضطرابات ، اشترط أن تعود الأمة الى وحدتها الأولى . ويعني آخر أنه كان يشترط أن يملن الوفد تأييده له . وقد بين للملك أن حالة الانقسام الحاصلة في البلاد لا تمكنه من تحمل أعباء الحكم ، لأنه يرى أن المآزق الذي تجتازه البلاد في مسألة السودان والأحكام العرفية وقانون التضمينات وإعادة الحرية للأشخاص الذين سلبت حريتهم أحكام السلطة العسكرية ، لا يمكن الخروج منه بسلام . ولا يمكن تخطي هذه العقبات واصدار الدستور محققا لسلطة الأمة ومطالبها ، الا اذا تلاشت روح الانقسام ووقف المصريون متحدين (٤٧) . كما اشترط عدلي باشا على الانجليز إلغاء الأحكام العرفية لأنه كان يعتبرها عائقا ولم يكن يرى فيها أى حماية (٤٨) .

ولقد كانت السلطات الانجليزية في ذلك الحين على استعداد لتقبل هذه الشروط . وقد أشار الى ذلك مراسل جريدة الديلي تلغراف فقال ان المسئولين البريطانيين كانوا على استعداد لقبول السير في هذه الوجهة اذا أمكن حمل زعيم مصرى على تأليف الوزارة (٤٩) على أن الوفد لم يلبث أن اعترض بشدة على عودة عدلي باشا الى الحكم ، وأصدر في يوم ٢٠ فبراير ١٩٢٣ نداء أظهر فيه اعتراضه الشديد على تدخل الانجليز في تشكيل الوزارة وعلى تأييدهم عودة عدلي باشا الى الحكم ، ولم يكتف بذلك بل حث المصريين على تقسوية صفوفهم وشد عزائمهم ومثابرتهم على الجهاد (٥٠) . وقد أحدث هذا النداء تأثيرا سيئا في السلطات البريطانية التي اعتبرته تحريضا للمصريين على القيام بمزيد من الاضطرابات . وكانت القاهرة في الاسابيع السالفة قد تعرضت لعدة حوادث اعتداء على حياة البريطانيين ، مما استدعى تعيين محافظ عسكري بريطاني للقاهرة والجيزة واعتبار بعض الجهات مناطق عسكرية . فلما أصدر الوفد نداءه السالف الذكر قامت السلطات البريطانية في نفس اليوم باقتال بيت الأمة واستبعاد أعضاء الوفد حيث حملتهم مسئولية أية اضطرابات أو اعتداءات تترتب على هذا النداء . ولكن طبقا للتقليد الوفدى قبل هذا الاثثار بالاحتجاج وقرر أعضاء الوفد متابعة اجتماعاتهم في منزل المصري السعدى بك (٥١) .

على أن اقفال بيت الأمة لم يلبث أن أحدث صدى عكسيا . ففي يوم ٢٧ فبراير استؤنفت الاغتيالات فقد أقيمت قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الانجليز كانوا سائرين بشوارع نوبار باشا (الجمهورية الآن) تجاه جامع أولاد عنان . ولم يكد يمضي أسبوع آخر ، أى في يوم ٤ مارس ، حتى حدث حادث آخر كان له دوى ورد فعل عنيف فى الصحف البريطانية وفى الراى العام البريطانى . فقد أقيمت قنبلة يدوية فى مطعم سيمك بجوار « ايدن بالاس أوتيل » (فى حى الأزبكية أمام ميدان الخازندار) فخرجت ثلاثة من الجنود البريطانيين كانوا يأكلون فى ذلك المطعم . وبينما كان الناس مشتغلين بهذه الحادثة اذ أقيمت قنبلة أخرى من نافذة الطابق الأرضى من ايدن بالاس أوتيل ، محل ادارة مختبرات الجيش البريطانى فى مكتب الاشارات بمركز القيادة العامة . ولكن هذه القنبلة لم تنفجر ، ولو أنها انفجرت لمطلت المواصلات البرقية الحربية تعطىلا خطيرا - كما يقول مراسل الدبيل لتغراف - أما الجناة فقد اختفوا رغم ازدحام الشوارع (٥٢) .

ولقد كان أول آثار هذا الحادث المحكم ، اللقاء القبض على أعضاء الوفد فى مساء يوم الحادث ، وهم المصرى السعدى بك والسيد حسن القصبى وفخرى عبد النور بك والأميرالاي محمود حلى بك ونجيب الغرابى وراغب اسكندر . وطبقا للتقليد الوفدى أيضا ، تألفت هيئة الوفد الرابعة على الفور ، من حسن حسيب باشا وعلى الشمسى ومسلامة ميخائيل وحسين هلال بك ومصطفى بكير وإبراهيم راتب بك وعطا عفيفى بك وعبد الحليم الببلى ، وأصدرت بيانا الى الأمة بالمتابعة على الجهاد (٥٣) أما الأثر الثانى فكان انقضاء الأمل تماما فى تأليف وزارة برياسة عدلى باشا . وكان هذا الأمل ما يزال باقيا حتى قبيل حادث ٤ مارس ، بل لقد دفع هذا الأمل الحاكم العسكرية البريطانى الى عدم المبادرة باتخاذ تدبير ضد أعضاء الوفد بعد الحادثة التى وقعت فى ٢٧ فبراير ، نظرا لأن ولاه الأمور - كما كتبت التايمز فى ٥ مارس - كانوا لا يزالون يأملون فى اتفاق أعضاء الوفد مع الأحرار الدستوريين (٥٤) .

أما الأثر الثالث لحادث ٤ مارس ١٩٢٣ فكان فى الراى العام البريطانى وفى الصحافة البريطانية ، فقد اتخذته هذه الصحافة دليلا على افلاس الأحكام العرفية فى مصر . وكتبت جريدة الدبيل هراى فى ٧ مارس تقول : « ان الوسيلة الوحيدة للوصول الى تسوية الأمور فى مصر هى الاعتراف صراحة بحقوق الشعب المصرى والمفاوضة الحرة مع زعمائه الذين يختارهم

ذلك الشعب . . . وأتت أدت - سياسة القمع الى النتيجة التي لم تكن مندوحة عنها حتى مع ضحى صبور كالشعب المصرى ، فقوبلت الحراب بالقنابل وأجابت الأرواح الوطنية ، التي منعت من جميع الحركات المستورية ، على القوة بالقوة ، وإن تبعة الحوادث تقع على اللورد كيرزن واللورد النبى . وقد فاه مكاتب التاييمز بالحقيقة أخيرا فقال : ان الاحكام العرفية قد أفلست ، والطريقة الوحيدة هي اطلاق سعد زغلول (٥٥) . وسرعان ما انتقل الصدى الى مجلس الصوم ، ففى جلسة يوم ١٤ مارس حث النواب المعارضون على اطلاق سراح سعد زغلول ، وكان ما حذر به أحد أعضاء حزب العمال الحكومة قوله : « اذا حل بهذا الرجل الذى هو شبه معبر فى نظر المديرين ، أى سوء وهو فى جبل طارق ، شاهدتم فى مصر مذابح وبداية حوادث تشبه حوادث ايرلندا (٥٦) » . ثم لم تلبث أن قامت حركة جماعية بين نواب الأحرار والعمال ، أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود ، أسفرت عن عريضتهم المشهورة التى نددوا فيها بفشل اللورد النبى وطالبوا بالافراج عن سعد زغلول ، ووقعها تسعة وتسعون عضوا . وقد أذيع بعدها الأمر بالافراج عن سعد زغلول فى يوم ٣١ مارس ١٩٢٣ ، وذهابه الى أوروبا للاستشفاء فى فيشى (٥٧) .

موقف الأحرار الدستوريين والوفد من محاولة مسح الدستور :

كان بسبب ما ترتب على حادث ٤ مارس من ضياع كل أمل فى تأليف وزارة برئاسة عدلى باشا ، أن تهيأت الفرصة للملك فؤاد لاستئناف محاولاته لتأليف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين . وقد أراد الملك فؤاد التموه وخداع الراى العام ، فعهد برئاسة الوزارة الجديدة الى رئيس من القضاة الذين تجردوا من كل لون سياسى معروف ، وهو يحيى ابراهيم باشا . وفى الحق لقد كان فى عهد هذه الوزارة المحايدة بالذات أن صدر الدستور معدلا وممسوخا . وذلك بالرغم من اشتداد المعارضة والاحتجاج ضد هذا التعديل والتشويه . ولقد كان عبه النضال فى هذه المرحلة يقع بالدرجة الأولى على كاهل الأحرار الدستوريين . لما كاد يصل الى أسماعهم ما أشيع من أن وزارة نسيم باشا قد مسخت مشروع الدستور - وكان أمر هذا المسخ قد ظل مكتوما فى عهد نسيم باشا - حتى وجه أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ وقعوه جميعا وقدموه الى يحيى

باشا وناشدوه أن يصدر على الأقل كما وضعت اللجنة (٥٨) . وأعضاء
لجنة الدستور كما ذكرنا كانوا قد انضموا الى حزب الاحرار الدستوريين
عند تأليفه .

ثم وجه عبد العزيز فهمى بك خطابه المفتوحين المشهورين الى
رئيس الوزراء فى ١٦ مارس و ١٥ ابريل ١٩٢٣ اللذين أشار فيهما الى
ما تناقله الناس من التعديلات ، ثم تحدث عن ميلغ خطورتها على مصلحة
الامة ومصلحة البلاد ، وبين أن أفراد القصر بالرأى النهائى فى الدستور
والسلطات أمر يخالف تصريح ٢٨ فبراير قائلا: « ان الانجليز لم يعلنوا
استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه ، وانما تصريحهم
كان باستقلال مصر نفسها ، فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له
الشعب ، وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المفتصبة ، أظهروا
ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع ،
وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية . واذا كانت
سيادة الامة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل
أمرائها على الاقرار به لها ، وهى التى تقوم الثورات وتشل العروش
لاستغناها من برائن هؤلاء الأمراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة
آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى
قام بها المصريون فى وجه الانجليز ، ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم
فيهبونها غنيمة باردة لأمرء البيت المالك ؟ »

« ان الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة ، قالوا
لعظمة مولانا السلطان ما .حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظيمته
وللشعب المصرى . فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ،
ومتعاقد أصيل فيه . ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان اصدار
الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء ، كهولا وفتيانا ، حتى
الأجنة فى بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر
مليوناً أن يتعاقدوا بأشخاصهم ، لزم أن يواظبوا من يناضل لهم ويدل
بصحبهم ويتعاقد عنهم . أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع
للكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هنا فى صك قبضه
الوزارة (٥٨ مكرر) وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة . وقد
استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع ، عمل هو بما توجبه
الوكالة فاعلن أنه يرتضيه . ثم انتظر رأى الشعب فاطهر الناس أنهم
لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد ، وأعلنت

أن نحم أعمالها النثر في الدستور • فصفتك يا سيدي أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب ، وليس لكم في هذا الشأن أدنى صفة في الوكالة عن جلالة الملك • ألا إن الحلال بين ، والحرام بين ، والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى إلا الضلال ، فبيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان لأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم في المآلين (٥٩) •

كان حزب الأحرار الدستوريين في دفاعه عن الدستور الذي وضته لجنة الثلاثين يقف وحيدا تقريبا • فلقد كان موقف الوفد من مسألة تعديل الدستور في غاية المرح • فهو من ناحية لم يكن يرى فيه الا مشروعا رجحيا وضعت لجنة من الاشقياء ، ومن ثم فلم يكن يستطيع اتخاذ موقف الدفاع عنه حتى لا يؤول هذا بأنه مناصرة له وتأييدا • ولكنه من ناحية أخرى لم يكن يستطيع الوقوف سلبيا من عملية المسخ والتشويه التي تجري على نصوص الدستور ، سواء من جانب الانجليز في نصوص السودان ، أو من جانب التصر لزيادة سلطاته ، وخصوصا بعد أن أصبح الرجوع الى رأى الوفد في عقد جمعية وطنية أمرا متقدرا بعد أن قطع العمل في الدستور هذا الشوط الطويل • ولهذا فان بيانات الوفد بهذا الخصوص كانت أشبه بمحاولات لموازنة موقفه من هذه العوامل أكثر منها مواقف صريحة قوية ضد الاعتداء على سلطة الأمة ، ولو بالقدر الذي كفله لها مشروع لجنة الثلاثين • ففي البيان الذي أصدره الوفد في ٢٠ يناير ١٩٢٣ أعلن أن حذف النص على السودان « هو نكبة وطنية كبرى لا تستطيع أى وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة ، كما أن الآلة التي تمسك بحقها في وضع الدستور ، والتي أعلنت سخطها على المبادئ الرجعية التي تضمنها مشروع الدستور قبل عرضه على الوزارة ، تستنكر أشد الاستنكار كل محاولة ترمي الى هذه العيوب ، وخصوصا ماكان منها متعلقا بالمسئولية الوزارية اذ فيه قضاء على سلطة الأمة (٦٠) » • وفي البيان الذي أصدره في ٣١ يناير ذكر أن « تعرض نصوص الدستور ، على ما فيها من العيوب ، لتدخل الأجنبي ، مع حرمان الأمة من وضعه ، لهو تقييد في حقوق البلاد المقدسة وتكبي لسلطة الفاصب (٦١) » • وفي عهد وزارة يحيى ابراهيم باشا أصدر بيانا يتسان الدستور قال فيه ان اللواء الحاسم هو الرجوع الى تلك الطريقة التي دعت اليها الأمة من أول الأمر ، وهي عقد الجمعية الوطنية • ففيها تمثل ارادة الشعب ، وبها تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق (٦٢) •

وهكذا كان بسبب عجز الاحرار الدستوريين عن الوقوف وحدهم ضد تيار التعديل ، وبسبب ضعف موقف الوفد ، وعدم قدره على تكييف موقفه بإزاء الظروف التي فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل الى النكوص فيها ، وبعد أن صار واضحا أن الرجوع الى فكرة انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور أمرا غير معقول - وهو الموقف الذي أدى الى فشل محاولة تأليف وزارة برئاسة علي باشا التي كانت آخر فرصة لاصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين - كان بسبب هذا كله أن استطاع القصر أن يصدر الدستور في يوم ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ مدلا محققا كل غايته من الصلاحيات والنفوذ .

المضمون الاجتماعي والأوقراطي للمستور ١٩٢٣ :

صدر الدستور في يوم ١٩ أبريل ، كما مر بنا . وقد صدر كمنحة من ولي الأمر: فقد ورد بمقدمته ما يدل صراحة على أنه نتيجة لارادة الملك، حيث جاء فيها : « نحن ملك مصر ، بما أننا ما زلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا ، وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا ، نتطلب الخير دائما لأمنا بكل ما في وسعنا ، ونتوخي أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تقضى الى سعادتها وارتقاها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة . » أمرا بما هو آت « (٦٢ مكرر) » .

وقد مضى الدستور بعد ذلك يقرر الحقوق السياسية العامة للبلاد، ويفصل شكل الدولة والحكومة والهيئات النيابية وغير ذلك: فنص على أن مصر دولة ذات سيادة ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابي (مادة ١) وأن الملكية وراثية في أسرة محمد علي باشا (مادة ٣٢) ، أما السلطات فمصدرها الأمة (مادة ٢٣)، أما السلطة التشريعية فيتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب (مادة رقم ٢٤) ، والسلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور (مادة ٢٩) ، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها (مادة ٣٠) ، والنظام النيابي المنصوص عليه في الدستور هو النظام البرلماني ، فالوزارة مسؤولة بالتضامن أمام مجلس النواب (مادة ٦١) أما رئيس الدولة فهو غير مسئول (ذاته مصونة لا تمس) (مادة ٣٣) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه (مادة ٤٨) (٦٣) .

هذه هي المبادئ العامة الأساسية للدستور . على أن هذا الاطار

الديموقراطية كان يشتمل على مضمون رجعي اجتماعي . فقد نصت المادة التاسعة من هذا الدستور على أن (للملكية حرمة . فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال الميينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تمويضه عنه تمويضا عادلا) . وبهذه المادة ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين والراسماليين الاحتفاظ بملكاتها وعدم محاولة نزعها منهم لاعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة . وأصبحت اية دعوة لمثل هذا الاجراء الأخير جريمة يعاقب عليها القانون ، لأنها تعتبر خروجاً على مبدأ جوهرى من مبادئ الدستور . وبهذا أيضاً أصبح من المتيسر استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التي قد تنادى بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحتكارية التي تهدد مصالح الجماهير .

ومعنى هذا أن الحرية السياسية التي كفلها الدستور لجميع المصريين قد أصبحت من جهة الحقيقة والواقع قاصرة على الطبقة البورجوازية . والكبيرة منها على وجه الخصوص . فباحتفاظ كبار الملاك الزراعيين والراسماليين بثرواتهم ، صار في مستطاعهم ، بفضل ما يتمتعون به في الرفى من نفوذ اقتصادى واجتماعى أن يدفعوا بأنفسهم وأنصارهم الى البرلمان ، وأن يسيطروا على الأحزاب التي ينفذونها بالأموال ، وبالتالي على الأداة التنفيذية . وهكذا يكفلون رعاية أو حماية مصالحهم (٦٤) .

وبمعنى آخر أن الديمقراطية التي أقامها دستور ١٩٢٣ لم تكن في حقيقتها الا دكتاتورية البورجوازية الكبيرة - كما لاحظ الميثاق بحق (٦٥) - وقد أكد الدستور هذه الحقيقة عندما اشترط على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيه، وهو تأمين ياهض كفيلاً وحده بصد الطبقات الجماهيرية العاملة عن الاقتراب من مقاعد البرلمان ، فإذا أضفنا الى ذلك عجز هذه الطبقات عن تحمل نفقات المعارك الانتخابية في ذلك العهد ، أدركنا سبب عدم دخول أى فلاح أو عامل مجلس النواب المصرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

على أن الدستور لم يكتف بالابقاء على الاقطاع الزراعى وعدم المساس بالملكية ، والابقاء بذلك على عبودية ملايين الفلاحين والعمال ، بل عمل على حماية هذا النظام الاجتماعى الظالم من الاشتراكية بتعديل المادة ١٥ والمادة ٢٠ الخاصتين بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، والنص فيهما على اباحة اذثار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى ،

واباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة ، اذا كان ذلك ضروريا
لوقاية النظام الاجتماعى » .

ولا ريب أن ادراج هذين النصين فى الدستور - كما اعترفت بذلك
المذكرة التفسيرية التى عللت هذا التعديل - كان مرتبطا بالحركة
الاشتراكية الشيوعية التى كانت تحتاح البلاد فى ذلك الحين منذ قيام
ثورة مارس ١٩١٩ - وهى الحركة التى عبرت عن نفسها فى خلال ذلك
الوقت عن طريق التشرعات والمقالات والاحتجاجات فى الصحف وعقد
الاجتماعات والمؤتمرات العامة والاتجاه الى الاعتصاب عن العمل - ولهذا
جاء فى المذكرة التفسيرية أن «بعضاً من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه
على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية ، كخطر الدعوة البلشفية
الموجودة الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون
منافضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد
المسلمين والمواطنين للقانون » فلكى يمكن انشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه
الدعوة الضارة ، نص فى المادة ١٥ على أن انذار الصحف وتعطيلها أو
القائها بالطرق الادارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالاتجاه
اليه لحماية النظام الاجتماعى . وأضيف تحفظ مماثل لهذا الى نص المادة
٢٠ التى تكفل للمصريين حق الاجتماع فى سكينه ومن دون سلاح ، والمادة
١٥٠ التى تحظر النفى لجرائم سياسية (٦٦) » .

ولقد قابل الحزب الشيوعى صدور الدستور بهذه الأحكام بالاحتجاج
وأصدر فى يوم ٢٨ أبريل بيانا طعن فيه فى الدستور طعنا شديدا (٦٧) .
ولكن أحدا لم يأبه لهذا البيان ، ففى ٩ سبتمبر صدر القانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف الى قانون العقوبات عدة مواد رجعية خاصة
بالعمال ، كان فيها المادة ١٥١ التى نصت على أن يعاقب بالسجن لمدة
لا تتجاوز خمس سنين كل من يعرض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى
القطر المصرى أو على الازدراء به ، أو ينشر الإنكار الثورية المغايرة لمبادئ
الدستور الأساسية ، أو يحيد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية
بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى مشروعة (٦٨) .

هذا المضمون الرسمى الاجتماعى لدستور ١٩٢٣ كان الى جانبه
مضمون أوتوقراطى تضمن أسس الفساد السياسى فى مصر . ولقد سبق
أن أشرنا الى أن هذا الدستور قد صدر **كمشعة من ولى الأمر** . وهذا الرأى
كان رأى أغلب رجال القانون فى مصر وعلى رأسهم الاستاذ مصطفى

الصداق والدكتور وايت ابراهيم . أما أغلب رجال القانون الوفديين وعلى رأسهم صبرى أبو علم باشا والاستاذ سليمان غنام ، فقد رأوا أن الدستور عبارة عن عقد ، لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره منحة ، وبديل القسم المتبادل الذى أقسمه كل من الملك وأعضاء البرلمان عند افتتاح أول دورة برلمانية . ولكن الدكتور السيد صبرى رد بأنه لا يمكن اعتبار الدستور المصرى منحة ولا عقدا . لأن إصداره كان نتيجة تطورات وظروف خارجة عن إرادة صاحب السلطان الشرعى فى البلاد ، وأنه وإن كان لا بد من اعتباره منحة ، فهو من جهة الواقع منحة من إنجلترا ، لأنه جاء نتيجة للثورة ضد الحماية واعتراضا بمطالب الأمة . ولما كانت إنجلترا لا تملك المنح لأنها لا تملك الحق ، ولم يكن مركزها فى البلاد سوى مركز غاصب غير شرعى ، فإن إصدار دستور ١٩٢٣ ابريل ليس سوى استرداد لحقوق الشعب التى تفرقت فى دستور ١٨٨٢ الذى ألقته إنجلترا بعد احتلالها لمصر (٦٩) .

ومهما يكن من وجهة هذه الآراء القانونية ، فإن ما كان الملك فؤاد يعبه ويقصده من إصدار الدستور بأمر ملكى على هذا النحو ، هو أن يصدر كمنحة منه . وقد حدث فعلا بعد حل برلمان مارس ١٩٢٥ أن أخذت أبواق الملك فى جريدة « الاتحاد » تروج لفكرة أن الدستور هبة ، أى أنه يجوز الرجوع فيه ، وذلك تمهيدا لافاء الدستور . ولكن جريدتى البلاغ والسياسة تصدقا لهذه النشأة ، وكان مما استشهدت به جريدة البلاغ قول عبد العزيز فهمى باشا السالف الذكر بأن الدستور عهد بين الشعب ممثلا فى حكومة ثروت باشا والعرش ممثلا فى الملك فؤاد (٧٠) .

على كل حال فسئرى كيف استطاع القصر ، بواسطة التصديق الذى أجرى فى مشروع لجنة الثلاثين ، أن ينقل السلطة الحقيقية من يد الأمة الى يده . فقد عدلت المادة (٧١) الخاصة بعدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ، فجعل هذا العدد « نسبيا » بمقدار « الخمسين » ، بعد أن كان « عددا ثابتا » ، محددًا بثلاثين عضوا . وبهذا التقدير البسيط أصبح الملك هو المسيطر فى مسألة التصديق على القوانين ، ذلك أن الدستور كان ينص على أن مشروع القانون الذى لا يصدق عليه الملك يرد إلى البرلمان فى مدى شهر ، ولا يصدر الا اذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين (٧١) . وبمقتضى العدد الثابت الذى قرره لجنة الثلاثين ، وهو ثلاثون عضوا ، كان تصويت الأعضاء المنتخبين فى المجلس للمرة الثانية كافيا لصدور القانون لأن عدد هؤلاء

الأعضاء المنتخبين كان على الدوام أكثر من الثلثين ، ولكن بمقتضى التعديل الجديد الذى جعل عدد الأعضاء المعيّنين نسبيا بمقدار الخمسين (وهو أكثر من الثلث) أصبحت موافقة الأعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لأن عددهم أقل على الدوام من الثلثين .

على أن مبدأ التعيين بنسبة الخمسين فى مجلس الشيوخ لم تقتصر نتائجه على التصديق على القوانين ، بل تعدته الى تنقيح الدستور نفسه . فقد أصبح تنقيح الدستور تحت وحمة الملك بواسطة الأعضاء المعيّنين فى مجلس الشيوخ فضلا عن تصديق الملك تصديقا مطلقا . فقد نصت المادة ١٥٧ على أنه « لأجل تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه . فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان ، بالاتفاق مع الملك ، قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح . ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه . ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء » . وكان نص مشروع الثلاثين بشأن هذه المادة كما يأتى : « فى تنقيح الدستور ، يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه . فإذا أصدر المجلسان قراريهما ، اجتمعا بهيئة مؤتمر للنظر فى هذا التنقيح — ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتنقيح توفر الأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا » (مادة ١٤٧) .

وقد مضى الدستور فى إضافة السلطات الى الملك . فأضيفت الى مشروع لجنة الثلاثين المادة رقم ١٥٣ التى تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها كما كانت عليه قبل صدور الدستور الى أن يصدر قانون ينظمها . ومعنى هذا أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر ، مما يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور . من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعا (٧٢) . كما جرى التعديل بما يجعل إنشاء الرتب والنياشين ومنحها حقا مطلقا للملك لا يمكن تقييده بقانون ، وأن يكون من حقه تولية وعزل الضباط غير مقيد بتوانين خاصة يخضع لها (المادة ٤٣ و ٤٤) . وأخيرا أعطى الدستور للملك حق حيل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط (المادة ٣٨ / ، فكان هذا الحق سيفًا مسلولا على طمأنينة النواب وعلى جيوبهم ، وخصوصا عند إعادة النظر فى القوانين التى لا تروق للملك والتى كان من حقه ردها الى المجلس ..

هذا هو نصيب مصر من الاستقلال والدستور الذى تمخض عن
تصريح فبراير . وقد استقبله الوفد ببيان أصدره تعقبا عليه قال فيه :
« لقد احتفلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير ، فما كنا فى عهده
بأكثر استقلالا منا قبله فى عهد الحماية . واليوم احتفلت الوزارة بصدر
الدستور ، فما نحن بصدوره بأكثر حرية مما كنا قبله (٧٣) » . وقد
ذكر أحمد شفيق أن موقف الشعب /حيال اعلان الدستور كان هو نفس
موقفه أيام اعلان تصريح ٢٨ فبراير . فلم يشترك فى كل ما أقيم من
حفلات ، بل قابل نشر الدستور بسكون (٧٤) . ومع ذلك فلم يكن
الشعب حينذاك يرى ما يراه المؤرخ الآن ، وهو أن المواد التى عذلها الملك
لصالحه فى الدستور ، والسلطات الأوتوقراطية التى استولى عليها ، إنما
كانت المسامير التى دقت فى نعش الملكية فى مصر . ولكن سعد زغلول
أدرك حينئذ ما تمنيه هذه السلطات بالنسبة لقضية الوطن فقال فى
حديث له للراسل الديلى هـرالد : « اذا كان من الخطر أن توضع سلطة
كبيرة فى أيدي الملوك الذين هم يعزل عن نفوذ أجنبى .. فالخطر من
ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ويدعى أن العرش
فى سلامته بفضل جنوده .. فهذه القوة التى تركت للملك مستصح فى
الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن » .
وفى حديث آخر أشار الى ما كان يجب اتباعه فقال : « كان ينبغى عرض
الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلا من أن يعلنه الملك (٧٥) » .

ولكن وجه الحياة السياسية المصرية كان قد أخذ يتغير منذ ذلك الحين
فقد اقتضى اصدار الدستور العمل من جانب وزارة يحيى إبراهيم باشا
على تطبيقه ، وهذا التطبيق استلزم اصدار عدة تشريعات مختلفة: أهمها
قانون التضمينات (وصدوره هو الشرط لالغاء الأحكام العرفية) ،
وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة ، والقانون
المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين . وقد
تم اصدار قانون الاجتماعات فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ ، وفيه أحيط حق
الاجتماعات بقيود شتى كانت محل استنكار الرأى العام . وفى يوم ٥
يوليو ١٩٢٣ صدر قانون التضمينات ، واتفقت على نصوصه الحكومة
والمندوب السامى ، وخلقت من أجل تنفيذ بعض أحكامه لجنة مختلفة
تستعرض أحوال الأشخاص المحكوم عليهم بقبولات من الحاكم العسكرية
البريطانية ، وكانت مهمتها اقتراح العفو أو ابدال العقوبة بأخف منها
أو تأييدها . وقد قضى القانون باقرار جميع ماقامت به السلطة العسكرية

منذ اعلان الاحكام العرفية في ٥ نوفمبر ١٩١٤ من اجراءات ادارية او قضائية او تشريعية، ونص على منح المصريين من الرجوع بتعويض عن الاضرار التي اصابهم تحت الحكم العرفي . وفي الوقت نفسه **اميح تعويض الاجانب** عما يكون قد اصابهم تحت ذلك الحكم . وفي ١٨ يولية أصدرت الوزارة قانون تعويضات المواطنين الاجانب . وفي يوم ٥ يولية أصدر المندوب السامي بوصفه القائد العام للقوات البريطانية في مصر أمرا **بالقسمة نظام الاحكام العرفية** . كما أذاعت رئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ يولية ١٩٢٣ بلاغا بأن في مكتبة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مصر ، وانه لم يبق حظر على مجيئهم واقامتهم في الديار المصرية - وعلى هذا عاد سعد زغلول الى مصر في شهر سبتمبر ١٩٢٣ ، وعاد زملاؤه في منفي ميشل ، وأفرج عن المعتقلين او المحكوم عليهم من الزعماء الوفديين وغيرهم .

ولما كان قانون الانتخابات الأول الذي صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، وقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين في جميع أرجاء البلاد ، فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المنسوبين الثلاثينين ، وحدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ . وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر في الانتخابات الثلاثينية ، فان معظم المنسوبين الثلاثينين كانوا من أتباعه ، فكان ذلك ايذاً بفوز الوفد في انتخابات النواب والضميخ . ثم أسفرت نتيجة انتخابات النواب عن فوز يكاد يكون تاماً لمرشحي الوفد ، ولم ينجح من مرشحي الحزب الوطني سوى عبد اللطيف الصوفاني بك وعبد الرحمن الرافعي بك والدكتور عبد الحميد سعيد والاستاذ عبد العزيز الصوفاني . ولم ينجح من الاحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمرة بك وعبد الحليم الملايل بك وتوفيق اسماعيل بك ، وقاز مرشح الوفد على رئيس الوزراء نفسه في دائرته الانتخابية ، فكان سقوط رئيس الوزراء شهادة ناطقة بنزاهة الانتخابات التي أجراها (٧٦) .

هواشى الفصل السادس معرفة الدستور

١ - الرافعى : المرجع السابق ص ٧٠ - ٧١ . ٦٠ ، ٦٢ كتاب استقالة ثروت باشا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

٢ - ٢ - صدقى باشا ؟ المرجع السابق ص ٢٧ ، وقد تألفت لجنة الدستور على النحو الآلى : حسين رشدى باشا (الرئيس) . أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) . الاعضاء : يوسف سابا باشا . أحمد ظمت باشا . محمد توفيق رفعت باشا . عبد الفتاح يحيى باشا . السيد عبد الحميد البكرى . الشيخ محمد بغيث الإلتيا يوالس . قلىنى فهمى باشا . اسماعيل ابالة باشا . محمود أبو حسين باشا . منصور يوسف باشا . يوسف إصلاى قطارى باشا . ابراهيم أبو رهاب باشا . على التزلاوى بك . عبد اللطيف الكبانى بك . محمد طوبى بك . زكريا نافع بك . ابراهيم الهلباوى بك . عبد العزيز فهمى بك . محمود أبو النصر بك . الشيخ محمد خيرت رافى بك . حسن عبد الرزاق باشا . عبد القادر الجمال باشا . صالح لغوم باشا . الياس حوى بك . على ماهر بك . توفيق دوس بك . عبد الحميد مصطفى بك . حافظ حسن باشا . عبد الحميد بدوى بك (الرافعى : المرجع السابق ص ٦٢)

٣ - العقاد : المرجع السابق ص ١٩

٤ - نهرى : لمحات من تاريخ العالم ص ٢٩٢

٥ - الرافعى : المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٢

٥ - الحكومة المصرية : لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، محضر الجلسة الأولى في ١١ أبريل ١٩٢٢ خطاب ثروت باشا في أعضاء اللجنة ص ٢ - ٢

٦ - دكتور هيكال : المرجع السابق ١٣١ - ١٢٢

٧ - مجموعة محاضر اللجنة العامة ، الجلسة الأولى ص ٢ عامود ٢

٨ - نلس الصدر ، جلسة ١٢ ، ١٣ أبريل ١٩٢٢ ص ٢ - ٩

٩ - دكتور هيكال : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٥

- ١٠ - نفس المصدر ص ١٣٦
- ١١ - نفس المصدر ص ١٢٨
- ١٢ - نفس المصدر ص ١٢٧ - ١٢٨
- ١٣ - لورد لويد : المرجع السابق ص ٧٠
- ١٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٢
- ١٥ - نفس المصدر ص ١٤٤
- ١٦ - نفس المصدر ص ١٦٩ ، لويد : المرجع السابق ص ٧١
- ١٧ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٨
- ١٨ - نفس المصدر ص ١٤٨ ، ١٥٨
- ١٩ - نفس المصدر ص ١٤٥
- ٢٠ - نفس المصدر ص ٧١
- ٢١ - نفس المصدر ص ١٤٤
- ٢٢ - نفس المصدر ص ١٤٧
- ٢٣ - دكتور أحمد البيلي : صفلى باشا ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، حزب
الاحرار الدستوريين ، خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وقانون
- الحزب ص ١٤ - ١٥
- ٢٤ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٢
- ٢٥ - أحمد شفيق : تمهيد ، ج ٢ ص ١٤٩ .
- ٢٦ - الطقاد : المرجع السابق ص ٢٢٣
- ٢٧ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٥٥ ، ٢٤٩
- ٢٨ - نفس المصدر ص ٢٤٩
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٢٥٧ ، ٢٤٩
- ٣٠ - حسن الشريف : الرجال أشرار ص ٨٣ - ٨٥
- ٣١ - مجموعة معاصر اللجنة العامة ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٧ ملحق نمرة ٢
- ٣٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩١ ، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٥ .
- مارشل ويل : المرجع السابق ص ٩١
- ٣٣ - أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٨٤ - ١٨٩

- ٢٤ - نفس المصدر ص ١٩٩ - ٢٠٢ ، ٢٠٥
- ٢٥ - اويد : المرجع السابق ص ٧٢
- ٢٦ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٥٥ - ١٥٦
- ٢٧ - مجموعة خطب سعد باشا الحديثة ، ص ٧٩ خطبة سعد باشا في ذكرى ١٢ نوفمبر ١٩١٨ .
- ٢٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٢ كتاب استقالة نسيم باشا في ٥ فبراير ١٩٢٣
- ٢٩ - نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٤
- ٣٠ - مجموعة خطب سعد باشا لثبوت الحديث ، خطبة سعد باشا السالفة الذكر ص ٨٠ - ٨١
- ٣١ - اليرت شليق : الدستور المصري والحكم الثياني في مصر ، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن ص ٦٨ - ٧٠ عن حديث لاحمد ذى الفقار باشا مع جريدة المقطم في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣
- ٣٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٢ كتاب استقالة نسيم باشا السالفة الذكر .
- ٣٣ - اليرت شليق : المرجع السابق ص ٦٩ - ٧٠ ، ٨٧
- ٣٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ١١٠ عن خطاب لعبد العزيز فهمى بك الى يحيى ابراهيم باشا في ١٥ ابريل ١٩٢٣
- ٣٥ - لويد : المرجع السابق ص ٧٢
- ٣٦ - احمد شليق : المرجع السابق ص ٢٧١
- ٣٧ - نفس المصدر ص ٢٢٩ - ٢٣٠
- ٣٨ - نفس المصدر ص ٢٦٤ عن حديث لعلى باشا مع مندوب دويتش في القاهرة
- ٣٩ - نفس المصدر ص ٢٢٦
- ٤٠ - نفس المصدر ص ٢٢٤ - ٢٢٥
- ٤١ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٦ - ٩٧
- ٤٢ - احمد شليق : المرجع السابق ص ٢٢٧ - ٢٢٩
- ٤٣ - الرافعي : المرجع السابق ص ٩٨
- ٤٤ - احمد شليق : المرجع السابق ص ٢٢٠ ، ٢٢٦
- ٤٥ - نفس المصدر ص ٢٢٨ - ٢٥٠
- ٤٦ - نفس المصدر ص ٢٦٠ - ٢٦١

- ٥٧ - نفس المصدر ص ٢٩٢ - ٢٩٨ ، الطقاد : المرجع السابق ص ٢٣١
- ٥٨ - الرافعي : المرجع السابق ص ١٠٥
- ٥٨ - مكرد - قال ثروت ياشا في كتابه « لكي تكون جهود البلاد في سبيل تحقيق امانها بحيث تؤدي جميع لغرها ، يجب ان يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الامة »
- ٥٩ - نفس المصدر ص ١٠٠ - ١١٢
- ٦٠ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٢٩٢ - ٢٩٤
- ٦١ - نفس المصدر ص ٢٩٥
- ٦٢ - نفس المصدر ص ٤٨٨
- ٦٢ - مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المتصلة به ص ٥ (القاهرة ١٩٢٨)
- ٦٣ - نفس المصدر ص ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ،
- ٦٤ - دكتور راشد البراوي : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر ص ٤٧ - ٤٨
- ٦٥ - الميثاق ، الباب الخامس من الديمقراطية السليمة ، الأهرام في ٢٢ مايو ١٩٦٢ ، ملحق خاص .
- ٦٦ - اليرت شليخ : المرجع السابق ص ٦٤
- ٦٧ - الأهرام في أول مايو ١٩٢٢
- ٦٨ - نفس المصدر في ٤ مارس ١٩٢٤ ، دكتور حسين خلاف : المرجع السابق ص ٤٢٦
- ٦٩ - دكتور السيد صبرى : مبادئ القانون الدستوري ص ٢٨٤ - ٢٩٠
- ٧٠ - البلاغ في ١٦ أكتوبر ١٩٢٥ ، السياسة في ١٩ أكتوبر ١٩٢٥
- ٧١ - مجلس الشيوخ : الدستور ، والقوانين المتصلة به ، الكوادر ٢٥ ، ٢٦
- ٧٢ - دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٦٤ ، ١٦٥
- ٧٣ - احمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٧٨
- ٧٤ - نفس المصدر : ص ٥٨٢
- ٧٥ - نفس المصدر ص ٨٥٩ ، ٨٥٥
- ٧٦ - شفيق غرنال : المرجع السابق ص ١١٩ ، ١٢٣ - ١٢٥ ، الرافعي : السابق ص ١٢٢ - ١٢٧ ، ١٣٠ - ١٣١ ، ١٣٤

الفصل السابع

المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

قبل أن نتعرض بالكلام عن العهد الدستوري ينبغي أن نعنف وفقة قصيرة عند مؤتمر لوزان وصله بالمسألة المصرية • ومؤتمر لوزان هو في الحقيقة الانتفاضة الأخيرة لعكرة دولية المسألة المصرية • ولقد رأينا في ثنايا هذا البحث كيف تطورت المسألة المصرية من مسألة دولية الى مسألة ثنائية بين مصر وانجلترا ، وكان السبب الاساسى فى هذا التحول هو تخلى الدول نفسها عن فكرة دولية المسألة المصرية بتسليمها بمركز انجلترا فى مصر واعترافها بحمايتها عليها • ويهنا فى هذا الفصل أن نبرز جانباً آخر من جوانب المسألة هو موقف الوطنيين المصريين المشتغلين بالقضية المصرية من الأسس التى كانوا يدللون بها على حق مصر فى الاستقلال التام أمام الدول • ذلك أنه بالرغم من أن الفترة التى سبقت مفاوضات الوفد مع لجنة ملتر قد شهدت شبه اجماع من السياسيين المصريين على معالجة المسألة المصرية باعتبارها مسألة دولية ، الا أن الاسس التى يبنى عليها استقلال مصر كانت محل خلاف بينهم • وكان الخلاف يدور بصفة رئيسية حول السيادة التركية • هل سقطت عن مصر أم لا ؟ واذا كانت قد سقطت فما أسباب سقوطها ، هل هو قبول تركيا مبادئ الرئيس ولسن ، أم دخولها الحرب الى جانب دول الوسط ؟

فقد نشر أمين الرافعى بك مقالا فى جريدة النظام فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٩ قال فيه : لقد كنا نتمسك بمعاهدة لوندرة الموقع عليها فى ١٥ يوليى ١٨٤٠ للقول بأن الاحتلال غير شرعى ، فلما وضع الرئيس ولسن مبادئه ، وافقت الدول المتحاربة ، وفى مقدمتها الدولة العلية على حمل هذه المبادئ أساسا للصالح بينها ، استندنا فى المطالبة باستقلالنا التام الى المبدأ القائل بأن الشعوب لا يجوز أن تحكم ، ولا تسود أمة على أخرى الا بمحض ارادتها ورغبتها • فقبول تركيا مبدأ الرئيس ولسن يجعل مصر هذه السيادة فى يد المصريين وحدهم • ولما كان المصريون قد أجمعوا على المطالبة بالاستقلال التام ، فمجرد هذا الاجماع كاف لزوال سيادة تركيا على مصر • والخلاصة أننا الى ما قبل اقرار تركيا لمبادئ

الرئيس ولسن كان لنا الحق في الاستقلال الداخلي تحت سيادة تركيا ،
وبعد الاقرار زالت هذه السيادة قانونا (١) .

وواضح من هذا الرأي أن أمين الرافعي بك يستند في المطالبة
بالاستقلال الى سقوط السيادة التركية عن مصر ، ولكنه يعزو سقوط
هذه السيادة الى قبول تركيا ميذا ولسن الخاص بحق تقرير المصير ،
والى اجماع المصريين على الاستقلال التام . اما الوفد فكان من رأيه أيضا
سقوط السيادة التركية عن مصر ولكنه كان يختلف عن أمين الرافعي بك .
وان تبني رأيه فيما بعد - في سبب سقوط هذه السيادة - فقد كان يرى
أن مركز مصر الدولي قد تغير أثناء الحرب وبسبب الحرب لما انضمت
تركيا الى الدول الوسطى ، فان آخر صلة لها بالامبراطورية العثمانية
قد قطعت ، فاصبحت مصر خلوا أمام القساون الدولي من كل سيادة
أجنبية ، ولم يبق الا أن تصترف الدول باستقلالها التام ، فتزول العوائق
التي تقف بينها وبين التمتع به بالفعل (٢) . ومعنى هذا أنه يعزو سقوط
السيادة التركية الى انضمام تركيا الى دول الوسط .

على أن هذا الرأي بسقوط السيادة التركية كان يلقي اعتراض
فريق مصطفى الشوربجي بك في الحزب الوطني وفريق رجال المدرسة
التركية القديمة وعلى رأسهم محمد سعيد باشا . فقد كتب الأستاذ
مصطفى الشوربجي يشرح وجهة نظره في هذه المسألة فأكد أن السيادة
التركية من الوجهة القانونية باقية بالرغم من قبول تركيا لمبادئ ولسن
وظهور رغبة المصريين في الاستقلال التام ، وأن هذا الرأي « هو الرأي
الذي يتفق مع القانون الدولي ولا يكون لغيره سند من ذلك القانون » (٣) .
وقد أيد محمد سعيد باشا هذا الرأي عندما طالب بتأجيل مجيء لجنة ملتر
الى مصر حتى يتم توقيع الصلح مع تركيا . فقد أعلن أن مصر انما تعتبر
الى ذلك الحين تابعة لتركيا ، وأن تصريح إنجلترا وحدها بسقوط السيادة
التركية عن مصر لا يكفي لزوالها ، وأنه لا بد من اعتراف تركيا رسميا
بانقسام رابطتها مع مصر (٤) .

وقد أثارته هذه الآراء موجة من المعارضة الشديدة ، فقد نشرت
جريدة « النظام » مقالا بامضاء صاحبها قال فيه : « ليس المستعبر من
الرمضا بالنار ، الا ذلك المصري الذي يلوذ بالحكومة العثمانية الحاضرة
ليلتصق منها المونة ويرجو « الخلاص » (٥) . كما نشر أمين الرافعي بك
مقالاتا ذكر فيه أن محمد فريد نفسه قد اعتبر السيادة التركية « غير
موجودة اطلاقا » ، فكيف يجوز لبعض أعضاء الحزب الوطني أن يقولوا
ما ينكره رئيسهم في أوروبا ؟ (٦) . ثم كتب أحد رجال الحزب الوطني

بعد ذلك مقالا قال فيه أن ما نشره مصطفى الشوربجي بك ، « ما هو الا رأى خاص به لا رأى أعضاء الحزب جميعهم (٧) » .

فى ذلك الحين بدأ مؤتمر الصلح فى الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا . وقد خشى الوفد أن تؤثر انجلترا على تركيا لنحملها على أن تتنازل لها عن سيادتها على مصر ، لتتخذها سندا لها فى حرمان مصر من استقلالها ، فسارع الى اغلاق الباب فى وجه هذه المحاولة ، وقدم مذكرة الى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح فى يوم ٦ يناير ١٩٢٠ تسأل فيها : « هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر ؟ وهل تستطيع أن تتنازل عنها؟ » ، ورد على ذلك فقال : « ان اشتراك مصر فى الحرب ، ودخول تركيا فيها ، قطع بطبيعة الحال كل صلة للسيادة العثمانية على مصر ، فأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه . وان توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة فى تقرير مصير نفسها بحرية ، وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية ، هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلالنا » . ثم قال : « أما سيادتها التى كانت لها بحق الأتوى أو بعبارة اصح بإرادة الدول الأوروبية التى ضمنت صيانة كيان الامبراطورية العثمانية ، تلك السيادة انتهت وانعدمت . ومن المبادئ المقررة الدائمة أن سقوط ذلك لا يمكن أن يكون الا لمصلحة الدولة المسودة » . وقد تناول الوفد بعد ذلك احتمال اعتراف تركيا نفسها بالحماية ، فقال ان هذا الاعتراف اذا وقع « لا يكون له نية أكثر من اعتراف أية دولة أخرى ، ولا يمكن أن يجعل الحماية شرعية ، ولا أن يقيم لها وزنا » (٨) .

من كل هذا يرى واضحا أن الوفد لم يكن يعلق أهمية ما على تنازل تركيا لمصر عن سيادتها عليها ، لأنه كان يعتبر أن هذه السيادة قد « انتهت وانعدمت » . كما أنه كان قد تخلى عن فكرة دولية المسألة المصرية ، بعد أن ثبت عقم الاعتماد على الدول الأجنبية لخراج الانجليز من مصر والحصول على استقلالها . ولهذا فان عودة الوفد الى اخراج المسألة المصرية من حيز العلاقات المصرية البريطانية الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان يعتبر أمرا غريبا . على أن الواقع أن ياسر الوفد من الموقف السياسى فى مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ، وتقى سعد ، وفشل حل المسألة المصرية بواسطة مفاوضات ثنائية مع انجلترا ، ثم افتتاح الباب لخراج المسألة المصرية من جديد الى النطاق الدولى بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان ، كل هذا قد دفع الوفد الى محاولة حل المسألة

المصريه من هذا الطريق مرة أخرى والسعى من ثم للاشتراك في مؤتمر لوران .

وقد ظهرت الدعوة لتمثيل مصر في مؤتمر لوران في أواخر عهد ثروت باشا . فقد أراد ثروت باشا أن تمثل مصر في المؤتمر تمثيلا رسميا ، وأوفد سيف الله يسرى باشا الى أوروبا للاتصال بساسة الترك في المؤتمر ليقروا وجهة نظر مصر ، وهي أن يكون نـتـأزل تركيا عن حقوقها السابقة في مصر والسودان اليها . ولكن سقوط وزارة ثروت باشا أوقف هذه المهمة (٩) . فلما تولى نسيم باشا الحكم ، ولم تكن قد وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر ، سعى - كما يقول في كتاب استقالته - للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن ، ولكنه لم يوفق ، كما أن البروجرام الذي قبلت حكومته الدخول في المؤتمر على مقتضاه لم يقبل (١٠) .

ولم يكد الوفد يعلم بالمخابرات التي كان يجريها ثروت باشا لتمثيل مصر في المؤتمر ، حتى استفزته صفته التمثيلية كوكيل عن الامة ، وشككه في أن انجلترا قد اتخذت من حكومة ثروت باشا أداة لتمثيل مصر في المؤتمر حتى يكون نقل السيادة الى مصر اسميا وتظل هي محتفظة بـجـوهر السيادة - استفزته هذا الى التصدي للمحاولة ، فاجتمع في يوم ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ وأصدر بيانا بوجوب اشتراك مصر في مؤتمر لوران قال فيه : « سيمقد عما قريب على اثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولي لتسوية مسائل الشرق الادنى وإعادة النظر في معاهدة سيفر . ولما كان في تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر ، ولما كان لتركيا عليها من سيادة ، وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح ، فقد صار من الواجب أن تنتهز الامة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشارك في المؤتمر الجديد ممثلة فيه بعن لا يزالون محل ثقتها من وكلاتهم للدفاع عن قضيتها . وهم هيئة الوفد الذي يرأسه سعد باشا ليحصل على أمرين : أولا - اقرار الدول بتنازل تركيا الى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بجريدة قناة السويس . ثانيا - تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادي النيل . على أن تصادق مصر ممثلة في هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق في هذا الشأن . » ثم ألف الوفد بعثته من كل من : حسن حسيب باشا وعلى الشمسي بك وسلامة ميخائيل بك والاستاذ عبد الحليم البيل وحسين هلال بك وإبراهيم راتب بك وعطا عفيفي بك (١١) .

على أن الحزب الوطنى لم يلبث أن قرر فى نفس اليوم أيضا إيفاد مندوبين من قبله الى مؤتمر لوزان ، ولبيان حقيقة الحال فى مطلب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها * وألف وفدا من أحمد لطفي بك وحافظ رمضان والأستاذ أحمد ويلى وأحمد حيرى بك والدكتور اسماعيل صديى بك وسعيد طهيمات بك (١٢) * ونان ناليف هذا الوفد صديى لا معنى له ، لأنه اذا كان مفهوما أن الوفد قد قرر الذهاب الى مؤتمر لوزان بما له من صفة الوكالة عن الأمة ، فبأى صفة يقرر الحزب الوطنى تمثيل مصر فى المؤتمر ؟ فى الحقيقة أن قرار الحزب بالذهاب الى المؤتمر ديين أن توليه الأمة الثقة التى أولتها للوفد فى التوكيلات قد أثبت ضرره، وهو عودة لمحاولاته السابقة الفاشلة لارسال وفد الى مؤتمر الصلح ليناقش به وفد سعد باشا ، وهى المحاولات التى حاربتها الأمة وأفسدتها *

على كل حال فقد أدرك الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها الى المؤتمر ويظهر الأمة بمظهر الانقسام * ولهذا فقد قررا فى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ بفندق اكسلسيور بروما ، الاندماج معا فى هيئة واحدة سميت الوفد المصرى ، ثم اتفقا على أن يكون برنامج الوفدين هو : الاستقلال التام لوادى النيل وجلاء الجنود البريطانية عن جميع بقاعه، والغاء معاهدة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وأن يكون حل مسألة الامتيازات الاجنبية بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة ، وتقرير حيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الاستانة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن هذه الحيدة ، والعمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المسكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض ، والمطالبة بفك اعتقال سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة (١٣) . ثم قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة الى رئاسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر طلب فيها قبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، واستند فى مطالبته بقبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر الى أن «مسألة مصر ليست مسألة سياسية داخلية بريطانية ، وليست من المسائل التى يمكن حلها بإرادة دولة واحدة » ، ثم حذر الوفد المؤتمر من قبول وفد مصرى ممثل من الحكومة المصرية قائلا انه « لا يمكن أن يتسولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التى تحساول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية فى مؤتمر لوزان (١٤) » *

على أن محاولات تمثيل مصر في مؤتمر لوزان ، سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي باءت بالفشل ، إذ عطلت عناصر الحياة السياسية المصرية بعضها البعض - كما يقول الاستاذ شفيق غربال(١٥): وفيما يختص بالعنصر الشعبي ، فإن النزاع لم يلبث أن دب بين الوفدين المؤتلفين وأوقد كل منهما بئثة تمثله الى أنقرة لمقابلة مصطفى كمال . وهناك راحت كل بعثة تنتقص من صفة البعثة الاخرى التمثيلية ، وكانت تأمل في أن تنال تركيا لمصر عن سيادتها عليها . ولكن مصطفى كمال لم يكن يملك حيال مصر في ذلك الحين سوى التمثيلات الطيبة أفرغها في كتاب الى رئيس الوفد المؤتلف حسن حسيب باشا(١٦) . وفي الحقيقة ان تركيا كانت مشغولة في تلك الاثناء باسترداد كيائها كدولة مستقلة وتحرير نفسها من كل القيود ، بل لقد كانت تعمل في ذلك الوقت على تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية ، كما كانت تطالب بولاية الموصل على حساب الشعب العراقي(١٧) .

هذا فيما يختص بالعنصر الشعبي ، أما فيما يختص بالعنصر الرسمي ، فبالإضافة الى ما كان يلغاه من مقاومة العنصر الشعبي الذي كان يحذر المؤتمر من قبوله ممثلا لمصر في المؤتمر ، فإن البرامج التي تقدم بها ثروت باشا ثم نسيم باشا للاشتراك في المؤتمر لم يقدر لها القبول . وقد ثارت بشأن هذه البرامج مناقشات شديدة عندهما وجه سعد زغلول ، في أثناء توليه الحكم ، اتهاما الى ثروت باشا في البرلمان يستفاد منه أنه كان يريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهد بنفاذها في أمر ديون الجزية . وذلك في أثناء مفاوضاته مع الانجليز على الثلاثة ويتحمل مصر اياها ، وذكر أن برنامج ثروت باشا بخصوص السيادة التركية كان يقضى بأن يكون تنسأزل تركيا عن حقوقها تنازلا مطلقا (لا لمصر) ، وأن نسيم باشا كان برنامجه على العكس ينص على أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها لمصر ، لا تنازلا مطلقا ، وعلى أنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير في المؤتمر فيجب أن يقرر بأن للبرلمان المصري الحق التام في بحث النقطة الاربع المحتفظ بها . وقرر سعد باشا أنه ، لهذا السبب ، رفض طلب نسيم باشا . ولم يدع للمؤتمر لأن برنامجه لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون تنازل تركيا عاما ولم يذكر فيه حق الاحتفاظ بالنقطة الاربع لنظر البرلمان(١٨) .

وقد كتبت جريدة البلاغ الوفدية مقالا تؤكد فيه اتهامات سعد باشا

السالفة الذكر وتفسرها فقالت : « ان ثروت باشا وإسماعيل باشا صدقي كانا قد تعهدا في يوم ٢٠ يناير ١٩٢٢ ، أى قبل تأليف الوزارة الثروتية بنحو ٤٠ يوما ، في وثيقة سرية امضاها مع مستر سكوت ، مستشار دار الحماية ، وهي الوثيقة التي كان سعد باشا أول من فضع أمرها في إحدى خطبه ، أن يتركها للحكومة البريطانية أن تتصرف في مسألة الديون التركية كما تشاء . ومعنى ذلك أنهما تعهدا إذا هما صارا في الوزارة أن يقبلا ، باسم الحكومة المصرية ، كل قرار تقرره الحكومة الانجليزية في هذا الموضوع . وبما أن الجزء الأعظم من هذه الديون مطلوب لبيوت انجليزية ، وقد كانت الحكومة البريطانية نفسها قروت في زمن الحماية الزام مصر بهذه الديون ، والزامها باستمرار الدفع فعلا (١٨ مكر) ، فبدى أن هذا القرار الذي قبله ثروت باشا وإسماعيل صدقي باشا في الوثيقة السرية كان معناه الحقيقي الزام مصر بتلك الديون ، لأن انجلترا ما كانت لتقرر شيئا غير ذلك » .

وقد دافع ثروت باشا عن نفسه من واقع ملف المحادثات التي دارت بينه وبين دار المندوب السامي قبل تصريح ١٨ فبراير ، فقال ان الوثيقة التي يشير إليها سعد باشا وضعت في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أثناء المفاوضات التي أدت الى إنهاء الحماية ، وهي محضر دوتت فيه محادثة خاصة حضرها معه صدقي باشا ، ببيان المسائل التي تشملها الامور المحتفظ بها الى حين المفاوضات ، كما رسمت فيه طريقة يجرى عليها العمل بصفة دقيقة في بعض المسائل التي تشملها الامور المحتفظ بها ، دون أن يربط بذلك أية وزارة أخرى . وعند الكلام على التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجانب والأقليات ، ذكر في المحضر أن هذا التحفظ يشمل قروض تركيا التي كانت تدفع من الجزية . ولكنه وصدقي باشا أوضحا تمام الايضاح أن اعترافهما بمدلول الفقرات المشار إليها ، ليس معناه نزولهما عن حرية تامة في مناقشة الحلول التي قد توضح لهذه المسائل ، وطلبا ، وسلم بطلبهما مستر سكوت ، بأن تضاف عبارة « بكامل الحرية في المناقشة بين الطرفين » الى الفقرة ١٣ من مشروع «الكتاب» بعد كلمة «ودية» . وقد استؤذنت الحكومة الانجليزية بالفعل في اضافة هذه العبارة الى مشروع الكتاب الذي أعد ليرفق به « التصريح لمصر » فوافقت ، واضيفت العبارة الى التصريح نفسه .

ثم قال ثروت باشا : «ويتضح جليا ما سبق ، أن ما بناه سعد باشا على هذه الوثيقة من أننا نريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهدنا بنفاذها في أمر ديون الجزية لا أساس له ، والواقع أن البرنامج

الذي وضعناه لمؤتمر لوزان لم يكن يقتضى تحميل مصر ديون تركيا التي كانت تدفع من الجزية ، بل كان مطابقا لبرنامج الوفد الرسمى الذى قضى بالا تلزم مصر بشئ مما يتعلق بالخارج الذى كان مطلوبا منها للدولة عليه ، فلذا **أوجبت الدول على مصر أن تدفع ، فلا يكون ذلك الا مقابل تقرير حق مصر فى الرجوع على تركيا بكل ما تدفعه عنها** . وهذا البرنامج موجود فى وزارة الخارجية ، ولا شك فى أن دولة سعد باشا قد اطلع عليه وله أن ينشره اذا أراد . والى جانب هذا فان ما أعلمه أنا وما فهمته من التصريحات التى فاه بها دولة سعد باشا فى مجلس النواب ، أن **الوزارة التى خلفتنا أبقت البرنامج فى هذه المسألة كما تركناه من غير تعديل أو تغيير (١٩) »** .

على كل حال فقد كان ، بسبب انتهاء مؤتمر لوزان دون أن تمثل فيه مصر بصفة رسمية أو شعبية ، أن نجحت تركيا فى تحميل مصر اعباء الديون التى كانت تدفع من الجزية المصرية . وقد أوردت جريدة السياسة مقالا شرحت فيه كيف تم هذا فقالت : « كان أول سؤال طرح فى إحدى اللجان الفرعية للمؤتمر هو ما اذا كانت مصر تدخل ضمن البلاد التى ينبغى أن تتحمل جزءا من الدين العثماني العام ، وفقا للقاعدة الدولية المقررة ، من أن الديون الدولية توزع على اجزائها جميعا ، وتتحمل الأجزاء المنفصلة تصفيتها منها عند الانفصال . طرح الفرنسيون السؤال ، فقول بعدم ملامة النظر فيه ما دام المندوب المصرى لم يصل بعد ، وكانت وزارة ثروت باشا قائمة فى مصر ، وكان مقروضا أنها ستذهب الى لوزان وأنها ستشارك فى مفاوضات المؤتمر . ولكن لما سقطت وزارة ثروت باشا ، وتولى نسيم باشا ، وطال انتظار مندوب مصر ، تكلم مندوب انجلترا ، ونجح فى تقرير مبدأ انفصال مالية مصر عن مالية تركيا ، وتميز ميزانية مصر عن ميزانية تركيا ، وتمييز ديون مصر العامة عن ديون الدولة العليا ، وتقرر أن مصر اقليم ممتاز ، لم تصرف عليه تركيا مليما واحدا مما اقترضته هى ، فلا يصح تحميل مصر جزءا من الديون العثمانية .

« هذا من ناحية علاقة مصر ببعضها توزيع الديون العثمانية ، أما علاقتها بتلك الديون التى كانت تدفع أقساطها من حساب الجزية المصرية ، فالذى حصل فى المؤتمر ، هو أن لجنة المالية ، عندما أرادت حصر الديون العثمانية ، لجأت الى بيانات صندوق الدين العثماني فى الأستانة ، وهو الذى كان يتولى دفع الأقساط لحاملى القراطيس ، فلم يجدوا بين هذه البيانات ذكر ديون الجزية ، لأن صندوق الدين الثماني لم يكن يتولى أمر

دفع أقساطها ، بل كان الدفع يحصل مباشرة من القاهرة الى لندن • ولم يكن في المؤتمر مندوب مصرى يوجه النظر الى ضرورة ضم مبالغ هذه القروض الى القروض العثمانية ، ثم توقفت المفاوضات ، ثم استؤنفت ، وكانت العلاقة بين فرنسا وتركيا قد توترت ، وتحسنت مع إنجلترا • فضمن عصمت باشا مذكورته إشارة الى ضرورة وضع نص في صلب المعاهدة يقضى بتحميل مصر أعباء الديون التي كانت تدفع من الجزية المصرية • وكانت وزارة يحيى ابراهيم باشا في الحكم فكانت صامئة ، فتفاهم المتخاصمون في المؤتمر على حساب مصر ، وصرح سيرامبولد رئيس ممثل إنجلترا لعصمت باشا بأن مصر سستتحمل ما تطلب تركيا (٢٠) •

هكذا أسفر مؤتمر لوزان عن خيبة أمل أخرى لمصر في الضمير العالمي ، أضيفت الى خيبة أملها فيه في مؤتمر الصلح • وقد اعتبرت معاهدة لوزان في موادها ، من السابعة عشرة الى التاسعة عشرة ، القضية المصرية قضية خاصة قائمة بذاتها وفصلتها عن الأمور المتعلقة بتركيا • كما فصلت تركيا عنها (٢١) • فقد نصت المادة ١٧ على أن «يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، تاريخ صدور قرار الحكومة المصرية بمنع التعامل مع المانيا وتخويل إنجلترا حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية • كما نصت المادة ١٨ على أن تركيا « قد صارت محرة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ • وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محرة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية » ، أما المادة ١٩ فقد نصت على أن « المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية ، التي لا تسرى عليها (الدولة المصرية) الأحكام الخاصة بالأحكام المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ، ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها • وأقرت المعاهدة بقاء نفاذ معاهدة الأستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام بحرية الملاحة في قناة السويس ، وذلك بنفس التحفظ الخاص بنسوية المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية باتفاقات تعقد في حينها بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها (٢٢) • وبهذه القرارات تكون المشكلة المصرية كمشكلة دولية قد صفيت (٢٣) »

حواشي الفصل السابع

المسألة المصرية ومؤتمر لوزان

- ١ - النظام في ٢١ سبتمبر ١٩١٩ عدد ٥١
- ٢ - برنامج الوفد الذي أصدره في ٦ ديسمبر ١٩١٨ ، الرافعي : المرجع السابق ، ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٠٦ ، خطاب سعد باشا في دار عهد الباسل باشا في ١٣ يناير ١٩١٩ ، : أحمد شفيق : الحوليات ، تهديد ج ١ ص ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، خطاب سعد باشا لظلول المؤتمر الصلح ليسمح له بعرض القوائمه من بلاده في ٢٨ أبريل ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٢٠٤ ، خطاب سعد باشا الى السيبي في سبته نفس المصدر ص ٢٦٤ ، خطاب سعد الى مؤتمر الصلح يطلب اعادة النظر في المسألة المصرية في ٢٦ يولييه ١٩١٩ ، نفس المصدر ص ٢٧٧ .
- ٣ - النظام في ٢٦ سبتمبر ١٩١٩
- ٤ - الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ٧١ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ص ٥٢٤ - ٥٢٥
- ٥ - النظام في ٢٢ سبتمبر ١٩١٩
- ٦ - النظام في ٢١ سبتمبر ١٩١٩
- ٧ - نفس المصدر في ٢٤ سبتمبر ١٩١٩
- ٨ - محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد ص ١٢٢ - ١٢٤
- ٩ - الرافعي : في إعقاب الثورة ، ج ١ ص ٧٦
- ١٠ - نفس المصدر ص ٩٢
- ١١ - نفس المصدر ص ٧٧ - ٧٨
- ١٢ - الرافعي : نفس المصدر ص ٧٦ ، ٧٨

١٣ - عن صورة زكوفغرافية لوثيقة القرار ، موجودة في كتاب مصطفى التشنوري
الحامي : الوطن في خطر ص ٢٨ - ٤٠ (١٩٢٠) ، الرافعي : المرجع السابق
ص ٧٨ - ٧٩

١٤ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٠ - ٨٢

١٥ - شفيق غريال : المرجع السابق ص ١٢٠

١٦ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٤ - ٨٥

١٧ - دكتور فاضل حسين : محاضرات في مؤلف لوزان وآثاره في البلاد العربية ص
٦٧ (معهد الدراسات العربية ١٩٥٨)

١٨ - مسابقة مجلس النواب في ٩ يولية ١٩٢٤ ص ٨٥٧ - ٨٥٨

١٨ ب - جاء في مشروع كيرزن تحت عنوان : « قروض الجزية » :

« المبالغ التي تعهد خديوي مصر في اوقات مختلفة بدفعها لكيوت المالية التي
اصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتي كانت مخصصة لدفع
الفلوات من قرض سنة ١٨٩٤ ، سنة ١٨٩١ واستهلاكهما ، تستمر الحكومة
المصرية على تخصيصها لذلك ، الى ان يتم استهلاك ذبلك القرضين . وتستمر
الحكومة المصرية ايضا في دفع ماكانت تدفع من المبالغ لسداد فواتر قرض سنة
١٨٥٥ المضمون »

وقد جاء في الجلسة السادسة عشرة من مفاوضات هدني - كيرزن :

« صدقي باشا : انكم قد رتبتم على من ورت تركيا من الدول في الجهات التي
حتت محلها فيها ، نصيبا من ديونها ، فهل لم تخصصوا هذه الدول باى نصيب
في الديون التركية التي كان قد احيل دفعها على مصر !!

مندوب وزارة المالية البريطانية - (راجع معاهدة سيفر ووجد ان الديون التي
احيلت على مصر لم تدخل في التوزيع ، بل ان انجلترا التزمت في المعاهدة باخلاد
تركيا من ثبعتها !!)

صدقي باشا - هذه هي نتيجة تقريركم امورا تتعلق بمصر دون ان تكون مصر
طرفا فيها .

مندوب وزارة المالية - نعم كان يصح ان يؤخذ رايكم ، ولكن لم يحصل ذلك .
(قانون رقم ٨٠ . الخ)

١٩ - السياسة في ١١ يولية ١٩٢٤

٢٠ - شفيق غريال : المرجع السابق ص ١٤٧ - ١٤٨

٢١ - دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٧

٢٢ - الرافعي : المرجع السابق ص ٨٦ - ٨٧

(٢٣) دكتور فاضل حسين : المرجع السابق ص ٦٨

☆ الكشافات ☆

- ١- كشف الاعلام
- ٢- كشف الهيئات
- ٣- كشف البلاد والاماكن
- ٤- كشف الحوادث
- ٥- كشف الدوريات

☆ قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذ / سامي عزيز فرج
والسيد / استيرة غالي تاوضروس

١ - كشف الأعلام

— أ —

- إبراهيم «بك» (المملوك): ٢٦
 إبراهيم أبو رحاب «بك»: ٣٩٩
 إبراهيم الخطيب: ١٢٢
 إبراهيم الزهيرى «بك»: ٢٣١
 إبراهيم الهلباوى: ١٥٦، ٣٩٩
 إبراهيم الوردانى: ٧٩
 إبراهيم خير الدين: ١٤٢
 إبراهيم راتب «بك»: ٣٨٨، ٤٠٧
 إبراهيم سعيد «باشا»: ١٥٦، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ٤٠١
 إبراهيم عامر: ١٢٣
 إبراهيم عبدالقادر المازنى: ٢٠
 إبراهيم عبدالهادى: ١٦٩، ١٧٣
 إبراهيم عبده «الدكتور»: د، ١٨٨
 إبراهيم فحى: ٣٥٧
 ابن المقفع: ١٧٦
 أبو شادى «بك»: ١٦٩
 إحسان عبدالقدوس: ١٤
 أحمد أبو علام: ١٧٠
 أحمد الببلى «الدكتور»: ١٩٥، ٣١٣، ٣٣٢، ٣٦٨، ٤٠
 أحمد الحنة «الدكتور»: ٢١
 أحمد السيد «بك»: ١٩٢
 أحمد للشيخ «بك»: ١٩٢، ٢٣٧
 أحمد للمصرى: ح
 أحمد بهاء الدين: ١٩٠
 أحمد حافظ عوض «بك»: ١١
 أحمد حقائقه «الشيخ»: ١٤١
 أحمد حشمت «باشا»: ٣٩٩
 أحمد حلمى «ملازم أول»: ٥٩
 أحمد خيرى «بك»: ٤٠٨
 أحمد نو القفار «باشا»: ٣٨٥، ٣٨٦
 أحمد رفعت «بك»: ١٤
 أحمد زغلول: ٤٠
 أحمد شفيق «باشا»: ق، ١٢، ١٥، ٨٤، ٩٤، ٩٥، ١٠٤، ١٢٠، ١٢٢
 ١٢٥، ١٣٧، ١٨٨ — ١٩٣، ١٩٥
 ١٩٦، ٢٦٤، ٢٦٦ — ٢٦٨، ٢٦٩
 — ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٩٧، ٤٠٠ — ٤١٣، ٤٠٢
 أحمد صادق موسى: ٣٢٨
 أحمد طلعت «باشا»: ٣٣٤، ٣٣٩
 أحمد عبدالرحيم مصطفى «الدكتور»: ٢١
 أحمد عبدالسلام «الدكتور»: ١٧٠

أحمد عبدالغفار «بك»: ٣٧٩	٧٥، ٨٤، ٩٥، ٩٦، ١١٨، ١٢٥،
أحمد عبداللطيف «بك»: هـ، ٩١	١٢٦، ١٦٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٤،
أحمد عرابي «باشا»: ٣٣، ٢٤٠، ٣٥٤	٢٠٥، ٢٠٧، ٢٦٥، ٣٠٤، ٣٣٤،
أحمد لطفى السيد «بك»: ل، ١٤	٣٣٥، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٥٧،
٢٨، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٩	٣٦٨، ٣٧٨، ٣٩٩، ٤١٠، ٤١٤،
٦١، ٨٨، ٩٣، ٩٧، ١٠٠، ١٢٤	إسماعيل صدقى «الدكتور»: ٤٠٨،
١٢٦، ٢٨٢، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٥	إسماعيل لبيب «بك»: ١٢٠،
٣٢٤، ٣٢٥، ٣٧٨، ٤٠٨	إسماعيل سرى: ٢٣١
أحمد ماهر «الدكتور»: ١٦٠، ١٦١،	أشيل صدقى: ٣٦٨،
١٧٢	إقبال على شاه «السرदार»: ٣٣١
أحمد محسن: ٢٣١	الأفغانى أنظر: جمال الدين الأفغانى
أحمد مظلوم «باشا»: ٢٨٦، ٣١١،	أنبرت شقير: ٤٠١، ٤٠٢،
٣١٢، ٣٣١، ٣٨٠.	البشبيشى أنظر: محمد البشبيشى
أحمد نجيب هاشم: ١٢٤	الجبرى أنظر: عبدالرحمن الجبرى
أحمد وجدى: ٤٠٨	الجزيرى أنظر: محمد إبراهيم
أحمد يحيى «باشا»: ١٥٧	الجزيرى
آدمز، تشارلس: ٣٣، ٤٠، ٤٧ - ٤٩	إلجود «الكولونيل»: ١١٧، ١٢١،
ادمون برنا: ١٤٢	١٢٣، ١٩١، ٢٧٠، ٣٢٨، ٣٣١،
إسكندر صانه: ح	٣٣٢
إسماعيل «الخدوي»: ٢٦، ٢٨، ٣٣	الرافعى أنظر: عبدالرحمن الرافعى
إسماعيل أباطه «باشا»: ٢٣١، ٣٧٥،	السباعى «بك»: ٢٣١
٣٩٩	السيد خضبة «بك»: ١٥٧
إسماعيل حمد «بك»: ١٤٢، ١٤٣،	السيد صبرى «الدكتور»: ٤٠٢،
إسماعيل دلود: ٢٣٩، ٣٢٩	الشريعى أنظر: مراد الشريعى
إسماعيل زهدى «بك»: ٣٧٩	الصوفانى أنظر: عبداللطيف
إسماعيل صدقى «باشا»: ١٤، ٦٠،	الصوفانى

العنانى انظر: على العنانى

- المصرى السعدى «بك»: ٣٥٦، ٣٦٤،
٣٨٠، ٣٨٧، ٣٨٨.
المهدى: ٣٠، ٥٤.
الجبى «الورد»: ١٩، ٢٠، ١٤٦ -
١٥١، ١٥٥، ١٨٢، ١٨٤ - ١٨٦،
٢١٦ - ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧،
٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٢،
٢٤٧، ٢٦٦، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧،
٣١٧، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٩ - ٣٥٩،
٣٦٣، ٣٦٧، ٣٨٢.
النحاس أنظر: مصطفى النحاس
إلياس عوض «بك»: ٣٧٤، ٣٩٩
أمين أبو ستيت «بك»: ٢٣١
أمين الزرافعى: ٩٧، ١٥٦، ١٦٥،
١٨٣، ٣٠٧، ٤٠٤، ٤٠٥
أمين عز العرب: ٣٥٥
أمين مصطفى عفيفى «الدكتور»:
١٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٥٧
أمين يحيى «باشا»: ل، ٩٤
لناتول فرانس: ٢١١
أمين يوسف: ع، ٩٧، ١٠٧
أنطون هارون: ح، ط
أورلاندو «السنيور»: ٢٠٧
أون «المستر»: ٢١٤
إيموس، شادن «المستر»: ٢٢٢، ٢٨٥

- ب -

- براون: ٤٧
برسيغال «المستر»: ٩٢، ١٠٨
بركس، كمستر: ٢٦٦
برونيت، ولیم «المستر»: ١٢١، ١٢٧
بسيونى للخطيب «بك»: ١٩٢
بطرس غالى «باشا»: ٣٦، ٧٩، ٣٥٥
بلفن «الجنرال»: ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩،
١٦٩
بلقور «المستر»: ١١٠، ١١٢، ٢٠٣،
٢٠٤
بلنت «المستر»: ٤٠
بنت الشاطىء «الدكتورة»: ١٦٠
بوراه «السيناتور»: ١١٢ - ٢١٤
بولس غبريال «القمص»: ١٣١
بونابرت، نابليون «الجنرال»: ٢٧،
٢٤٢
بونارلو «المستر»: ٢٥٨، ٢٥٩
بويژه، وارد «المستر»: ٣٨٥
بويل، هارى «المستر»: ٣٣٦
بيترى، فرانسوى «المسيو»: ٣٨٥

- ت -

- تاتلباوم، فرانك: ٢٦٦
تشرشل، ونستون «المستر»: ٣٣٦،
٣٣٧
تشيتهام، ملن «السيرة»: ١١٥، ١١٧،
٢٣٠
تاتلباوم، فرانك: ٢٦٦
تشرشل، ونستون «المستر»: ٣٣٦،
٣٣٧
تشيتهام، ملن «السيرة»: ١١٥، ١١٧،
٢٣٠

تشيرويل، قائلتاين «السير»: ١٨، ٩٨،
 ١٢٠، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٥،
 ١٥٠، ١٥٣ - ١٥٥، ١٧٠، ١٨٦،
 ١٨٨ - ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ٢٣٣،
 ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٦٤، ٢٦٧ - ٢٦٩
 توفيق «الخدوي»: ٢٩، ٣٨، ٢٤٠
 توفيق اسماعيل «بك»: ٣٩٨

- ح -

حافظ حسن «باشا»: ٣٩٩،
 حافظ رمضان «بك»: ١٩٨
 حافظ عفيفي «بك»: ٩٧، ١٢٦،
 ١٦٢، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٨، ٢١٣،
 ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٥٥،
 ٣٧٩
 حامد المليجي: ١٧٠
 حامد محمود «الدكتور»: ٢٥٨، ٣٨٩
 حبيب خياط: ١٩٢، ١٩٨
 حسن للشريف: ٣٣١، ٤٠٠
 حسن القصبي: ٣٨٨
 حسن حسيب «باشا»: ٣٨٨، ٤٠٩
 حسن سلامة: ٢٢٠، ٢٢٤
 حسن صبرى «بك»: ٩٥
 حسن عبدالرازق «باشا»: ٣٧٩، ٣٩٩
 حسن عز العرب «بك»: ١٧٠
 حسن على طراف: ١٤١
 حسن كامل «الدكتور»: ١٥٧
 حسن نافع: ١٦٩، ١٧٣

- ث -

ثروت أنظر: عبدالخالق ثروت

- ج -

جبونز، هربرت أنمز: ٢٠٧
 جروبي «مسيو»: ١٣١، ٣١٦
 جعفر فخرى «بك»: ٣٥٥
 جعفر والي: ٣٥٧
 جمال الدين الأفغانى: ٢٤، ٢٩-٣٢،
 ٣٧، ٣٨، ٥٢، ٥٧، ٥٩، ٦٢.

حسن ياسين: ١٧٦	٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٦٥، ٣٠٤
حسنى الشنكلناوى: ١٧٠	علمى الجيار: ١٧٠
حسنى العرابى: ح، ط	حمد الباسل «باشا»: ٩٩، ١٠٥، ١٠٧،
حسنيين عبدالغفار «بك»: ١٩٢	١١٨، ١٢٦، ١٣٩، ٣٢٤، ٣٢٥،
حسين السرجانى: ١٥٨	٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٤١٣
حسين الشريعى: ١٩٢	
حسين القصبى «بك»: ١٩٢، ٣٥٥،	- د -
٣٦٤، ٣٥٦	داود بركات: ٣١٧
حسين خلاف «الدكتور»: ٨٢، ١٢٣،	دريه شفيق: ١٨٨
٤٠٢، ١٩٥	درمند ولف أنظر: ولف، هتري
حسين رشدى «باشا»: ب، ج، ل، ٦،	درمند «السير»
١٢، ١٦، ١٩، ٣٤، ٦٠-٦٣، ٦٥،	حسوقى أباطة «بك»: ٣٧٩
٨٤، ٨٧، ٩١، ٩٣، ٩٤، ١٠٣، ١٠٧،	دغرين «اللورد»: ٢٣٤
١٠٩، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١٢٠،	ديفز، لانجدون «المستر»: ٢٥٨
١٢١، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣،	
١٥٤، ١٧١، ١٧٢، ١٨٠-١٨٢،	- ر -
١٨٤، ١٨٧، ٢٠٥، ٢٤٠، ٢٤١،	راشد البراوى «الدكتور»: ١٨،
٢٤٣، ٢٤٧، ٣١٧، ٣٢١، ٣٣٤،	١٢٢-١٢٤، ٤١٢
٣٣٩، ٣٤٠، ٣٧٧-٣٧٥، ٣٨٠،	راغب اسكندر: ٣٦٤، ٣٨٨
٣٨٦، ٣٩٩	راغب عطية «بك»: ١٩٢، ٢٣١
حسين كامل «السلطان»: ل، ٥٩، ٧٩،	رالمنى «اللورد»: ٢٢٢
٨٠، ٩٢، ١١٥، ١١٦، ٢٠٤، ٢١٤،	رامبولد «السير»: ٤١٢
٢٣٠	رشدى أنظر: حسين رشدى
حسين هلال «بك»: ١٩٢، ٣٨٨،	رشيد رضا أنظر: محمد رشيد رضا
٤٠٧	رفعت السعيد «الدكتور»: ج، ط، ي
حسين واصف «باشا»: ١٢٦، ١٩٩،	رود، رفل «المستر»: ٢٣٤

رومانى، جورج «المسيو»: ١٩٨
رياض الجمل: ١٤٠، ١٤٢، ١٩٠، ٢٦٥

٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨-٢٣٦،
٢٤٠ — ٢٤٩، ٢٥١ — ٢٥٧،
٢٥٩-٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٨ —
٢٧١، ٢٧٤ — ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٣ —
٢٨٨، ٢٩٣ — ٢٩٦، ٢٩٨ —
٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢ — ٣١٧، ٣١٩ —
٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٠ —
٣٣٢، ٣٣٤ — ٣٣٧، ٣٤٠ —
٣٤٦، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٠،
٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠،
٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤،
٣٨٩، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٦،
٤٠٨ - ٤١٣.

سعيد حليم: ٦٢

سعيد داود: ٣٢٩

سعيد زغلول «بك»: ١١

سعيد طليعات: ٤٠٨

سسل، روبرت «اللورد»: ١١٢

سكوت «المستر»: ٣٤٩، ٤١٠

سلامة موسى: ط، ي

سلامة ميخائيل «بك»: ٣٥٦، ٣٦٤،

٤٠٧، ٣٨٨

سليم حسن: ٣٧٠

سوان «المستر»: ٣٤١

سيد صبرى «الدكتور»: ١٨

سيد على محمد: ١٦٣، ٢١٩، ٢٢٠،

٢٢٤، ٢٢٥

سيد قنديل: ١٨٨

- ز -

زكريا نامق «باشا»: ٣٩٩

زكى على: ٩٥

زكى مبارك «الدكتور»: ١٣١

زيرمان «الله»: ٦٢.

- س -

سالم السيد «بك»: ١٩٢

سالم زكى «بك»: ١٧٠

سبلدر «المستر»: ٢٣٤، ٢٣٧

سلكه، لى «المسردان»: م، ص، ٧٩،

٣٦٤

ستودارد، لوثرروب: ١٨٨

ستوريس، رونالد: ٦٠

سعد للخادم «الدكتور»: ١٥٨

سعد زغلول «باشا»: و، ز، ي، ل، م،

ص، ع، ٧، ١٠، ١١، ١٣، ١٤،

١٦-٢١، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٨٠،

٨٤-١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٤-١٣١،

١٣٤، ١٤٦ — ١٧٨، ١٨٠، ١٩٢،

١٩٣، ١٩٨، ٢٠١ — ٢٠٦، ٢٠٨،

٢٠٩، ١١٥، ١١٧، ٢٢٠، ٢٢٦،

- ط -

- سيف الله يبرى :باشاء: ٤٠٧
 سيلوت حنا :بك: ٩٨، ١٢٦، ١٤٠،
 ١٩٠، ١٩٨، ٣٠٣، ٣٢٤، ٣٢٥
 ٣٥٤
 طاهر اللوزى :بك: ١١، ٣٠٤، ٣٣٠
 طلعت حرب :باشاء: د. هـ، ٦٢،
 ١٢٢، ٧١

طه السباعى: ١٣٤

- ع -

- عاشور :باشاء: ١٩٨
 عائشة عبدالرحمن بنت الشاطىء
 عباس حلمى الثانى «الخدويى»: ٣٣،
 ٣٤، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٥٧، ٥٩،
 ٦٠، ٦٢، ١٥٩، ٢٣٩، ٢٨٥.
 عباس محمود العقاد: ١٦، ٤٧، ٩٥،
 ١٠٠، ١٠٤، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨،
 ١٩٠، ٢٦٤ - ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧١،
 ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢،
 ٣٨٠، ٣٩٩.
 عبدالجلول أبو سمره :بك: ٣٩٨
 عبدالحميد البيلوى: ١٦٩، ٢٦٧، ٣٦٤،
 ٣٨٨، ٤٠٧
 عبدالحميد العلايلى :بك: ١٩٢، ٣٩٨
 عبدالحميد البطريق «الدكتور»: ٢٦٤
 عبدالحميد اليكرى :باشاء: ٣٩٩
 عبدالحميد الثانى «السلطان»: ٢٨، ٣١

- ش -

- شاهين على «البكباشى»: ١٤١
 شفيق غريال أنظر: محمد شفيق
 غريال
 شفيق منصور: ٧٩، ١٦١
 شكسبير، ولیم: ١٧٦
 شكيب أرسلان: ١٨٨
 شهاب الدين :بك: ١٧٣
 شى، جون «الميجور»: ١٤٨

- ص -

- صادق أبو هيف :بك: ١٧٠
 صادق حنين :بك: ٣٥٥
 صاروفيم عبيد :بك: ١٩٢
 صالح على عيسى السودانى: ١٨٣،
 ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥
 صالح لموم: ٣٧٤، ٣٩٩
 صبحى وحيدة: ١٢٢
 صبرى أبو علم :باشاء: ٣٩٥
 صفوان أبو الفتح: ح. ط
 صغية زغلول: ع
 صولت «المسيو»: ١٣١، ٣١٦

- عبد الحميد بنوى ديك: ٣٩٩، ٣٨٥ - ٣٣٢، ٣٤٦، ٣٦٦ - ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٩٨
عبد الحميد حمدى: ١٣٣
- عبد الحميد سعيد الدكتور: ٣٩٨
- عبد الحميد مصطفى ديك: ٣٧٥، ٣٩٩
- عبد الخالق ثروت وباشا: ١٦، ١٧، ٦٠، ١٠٨، ١١٦، ١٢٨، ١٤٦، ١٧١، ١٧٢، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٣٤، ٢٣٥، ٣٤١، ٣٥١ - ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٧٤، ٣٧٧ - ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٩ - ٤١١
- عبد الخالق لاشين الدكتور: ى، ق، ل، م، ص، ع.
- عبد الخالق مذكور أنظر: محمد عبد الخالق مذكور
- عبد الرزاق السنهورى: ٣٧٧
- عبد الرزاق الفار ديك: هـ
- عبد الرحمن الجبرتى: ٤٧
- عبد الرحمن الرافعى ديك: ٥، ١٦، ١٧، ٣٦، ٤٨، ٦٤، ٨٧، ٩٦، ٩٧، ١٠٤، ١٠٨، ١١٦، ١١٩ - ١٢٨، ١٣١، ١٤١، ١٤٢، ١٥٦، ١٦٥، ١٨٦، ١٨٨ - ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٣٤، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧ - ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩٨، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٩ - ٣٩٨، ١٦٦
- عبد الرحمن فهمى ديك: ٩، ١٠، ١٣١، ١٤٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩ - ١٧٧، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨ - ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٨ - ٢٧١، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٥٧
- عبد الرحمن محمود ديك: ١٩٢
- عبد الستار الباسل ديك: ١٩٢
- عبد الظاهر المملوولى: ١٦٠، ١٦٢، ١٦٩ - ١٧٥، ١٩٢
- عبد العزيز الصوفانى: ٣٩٨
- عبد العزيز فهمى وباشا: هـ، ل، ٨٧ - ٩١، ٩٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٤٤، ١٤٦، ١٩٩، ٢٥٩، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٢٥، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٧٥، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠١
- عبد العظيم رمضان الدكتور: أ، ب، د، هـ، و، ز، ط، ى، ع
- عبد الفتاح يحيى وباشا: ٣٩٩
- عبد القادر للجمال وباشا: ٣٩٩
- عبد القادر حمزة: ١١، ٣٣٠، ٣٦٩
- عبد اللطيف الصوفانى ديك: ١٦٥، ١٦٦، ٣٩٨

عبد اللطيف المكباتي: ٩٣، ٩٦،	عزيز متعي: بك: هـ، ١٩٨،
١٢٦، ١٩٩، ٢٠٧، ٢٨٥، ٣٠٥،	عصمت «باشا»: ٤١٢،
٣٢٥، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٩٩،	عطا عفيفي: بك: ٣٨٨، ٤٠٧،
عبدالله والخليفة: ٥٤،	عفيفي الدكتور أنظر: أمين مصطفى
عبدالله أبو حمزة: بك: ٣٩٨،	عفيفي
عبدالله سليمان أباظة: بك: ١٨٣،	علوى الجزار: بك: ١٩٢، ٣٥٥،
عبدالمجيد الرمالى: ١٥٨،	٣٦٣، ٣٥٦
عبدالمقصود متولى: ٩٧،	على إسماعيل: بك: ١٩٢،
عبدالواحد الوكيل: بك: ١٩٢،	على الشمسي: ٣٥٥، ٣٨٨، ٤٠٧،
عثمان سليط: بك: ١٩٢،	على العناني «الدكتور»: ح، ى
عجاج نويهض: ١٨٨،	على الكبير: بك: ٢٦،
عدلى يكن «باشا»: ل، ١٢، ١٥، ١٦،	على المنزلاوى: بك: ٩٥، ١٩٢،
٣٤، ٦٠، ٨٧، ٩١، ٩٣، ١٠٩ -	٣٩٩
١١١، ١١٥، ١٤٦، ١٧١، ١٧٢،	على شعراوى «باشا»: ٨٧، ٨٨، ٩٠،
١٩٥، ٢٢١ - ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٤١،	٩٣، ١٢٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٩٨،
٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥١ - ٢٥٧،	١٩٩، ٣٢٥
٢٧٤ - ٢٧٧، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٢،	على شوقي «باشا»: ١٧٧،
٢٩٤، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢،	على عبدالرازق «الشيخ»: ١٣٣،
٣٠٥ - ٣٠٩، ٣١١، ٣١٧، ٣١٩،	على عبد العظيم: د. على ماهر
٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤ -	«باشا»: ١٧٩، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٩،
٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩،	٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٢٥،
٣٥١ - ٣٥٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٣،	٣٣٢، ٣٥٦، ٣٩٩،
٣٧٦، ٣٧٨ - ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٦،	على محمود: بك: ١٥٧،
٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٢، ٤٠٠، ٤٠١،	على يوسف «الشيخ»: ٣٥،
٤١٤	عمر الإسكندري: ٣٧٠،
عريان يوسف سعد: ١٦١، ١٦٣،	عمر طوسون «الأمير»: ل، ص، ١٣،

١٤، ٦٥، ٨٤ - ٨٨، ٩٣ - ٩٥، ٣١٦، ٢٦٨
 ٩٧، ١٠٠، ١٢١، ١٢٥، ١٥٧، فنزيلوس والمستر: ٢٠٦،
 ١٦٦، ١٦٥ فهمي ويصا «بك»: ١٩٢
 عمر لطفى «بك»: ٨-
 ٢٧ عمر مكرم:
 عوض الكفراوي: ١٤٢
 عيسى متولي: ١٢٢
 فؤاد سلطان «بك»: ١٩٢
 فؤاد شمالي: ح، ط، ي
 فولك والمستر: ٢١٣ - ٢١٥
 فيشر، أ. ل.: ١٢٤
 فيكتوريا والملكة: ٤٢
 فيليب، لوى: ٤٢

- غ -

غاندى: ١٧٧
 غدام أنظر: محمود سليمان غدام

- ف -

فاروق «الملك»: ٢٨٥
 فاضل حسين «الدكتور»: ٤١٤
 فاطمة اليوسف: ١٤
 فتح الله بركات: ١٥٧
 فتحى رضوان: ٤٧، ٤٩
 فخرى عبدالنور «بك»: ٣٥٦، ٣٨٨
 فرانس، أناتول: ٢١١
 فكتور مارجریت: ٢١٠
 فريسنييه «المسيو»: ٢١٠، ٤١٣
 فكرى أباطة: ٧٧، ١٢٣، ١٧٥،
 ١٧٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٤، ٢٢٠،
 كامل سليم: ٢٧١

- ق -

قاسم أمين: ٣٥، ١٣٣
 قرياقص ميخائيل: ٢٢٩، ٢٣٠
 قتيلى فهمي «باشا»: ٣٩٩

- ك -

كازيللى، بيولا «المسيو»: ٣٨٥
 كاشان، مارسيل: ٢٠٩
 كامل بطرس «بك»: ١٩٢
 كامل حسين «المحامى»: ١٧٧، ٣٥٥
 كامل سليم: ٢٧١

- كتشنر واللورد: ٣٤، ٣٦، ٨٩، ١١٢، لانسج والوزير: ٢١٤،
١٥٩
كرور، إير والسير: ١١٢
كرومر واللورد: ١٩، ٣٧ - ٣٩،
٤١، ٥٤ - ٥٦، ٧٥، ١١٢، ١١٩،
١٢٠، ١٢٣، ٢٣٤، ٢٧٤، ٣٣٧،
كليمنسو: ٢٠٠
كمال الدين حسين والأمير: ٢٣٩
كنويرثي، الكوماندو: ٢٥٨
كورماك، مالك والسيدانور: ٢٣١،
٢٦٨
كير، فيليب: ١١٢
كيرزون واللورد: ١٥، ٢٠، ١٠٧،
١١٣ - ١١٥، ١٤٧، ١٧٨، ١٧٩،
٢١٧، ٢١٨، ٢٤٧، ٢٧٥، ٢٩٦،
٣٠٨، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٨ -
٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥ - ٣٤٩، ٣٥١،
٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠،
٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٩، ٤١٤
كيرزي، أ، الكولونيل: ٥٨، ١١٩،
١٢٠
كيرك، جورج: ٣٧٠
- م -
مارجريت، فيكتور: ٢١١
مارشل: ٣٦٣
مارلو، ج: ١٢٢
مارون: ح
مالت والسير: ٢٠٤
مالون، الكولونيل: ٢٥٨
محبوب ثابت، الدكتور: ١٣١،
١٦١، ١٧٧، ١٨٣، ١٩٢
محمد إبراهيم الجزيري: ١١، ٢٠،
١٧٦، ١٩٤
محمد أبو النذهب: ٢٦
- ن -
لاشين أنظر: عبد الخالق لاشين
لاكور، ولتر: ١٢٣، ١٢٤
لاندلو: ٤٥، ٤٩

- محمد أبوجازية «بك»: ١٩٢
 محمد البشبيشي: ١٧٥، ١٧٠
 محمد السيد: ١٤٢
 محمد السيد أبوعلی «باشا»: ١٥٦
 محمد الشافعي البنا: ١٩٤
 محمد العزبي: ١٢٣
 محمد أنيس «الدكتور»: ٢١، ١٠
 ٤٨، ١٤٥، ١٥٩، ١٩١ - ١٩٤
 ٢٦٤ - ٢٦٨، ٢٧١، ٣٢٩
 محمد بخيت «الشيخ»: ١٨٣، ٣٧٤، ٣٩٩
 محمد بدر «بك»: ١٢٦، ١٩٨، ١٩٩
 محمد توفيق إسماعيل: ١٤١
 محمد توفيق رفعت «باشا»: ٣٩٩
 محمد حسين هيكل «الدكتور»: ١٣، ٣٥، ٤٧، ٤٨، ٦١، ٦٤، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٨، ١٧٥، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٦٤، ٢٦٧، ٣١٣، ٣١٢، ٢٨٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٤ - ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢
 محمد حمزة عليش: ١٢٢ - ١٢٤
 محمد رحمي: ١٤١
 محمد رشيد رضا: ٣١، ٣٧، ٤٧، ٤٨
 محمد زكي عبدالرازق «بك»: ١٩٢
 محمد زكي عبدالقادر: ٤٥، ٤٩
 ٩٨، ١٢٦
 محمد زكي علي: ٩٧
 محمد سعيد «باشا»: ١٢، ٨٥، ٩٤
 ٩٦، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٥
 ١٨٧، ٢١٨ - ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٧
 ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٥
 ٢٨٠، ٤٠٥
 محمد شريف «بك»: ٢٣١
 محمد شقيق غريال «باشا»: ٥، ١٧
 ٢٧، ٤١، ٤٧، ٤٩، ١١٧، ١٢٦
 ١٢٨، ١٦٤، ١٧٠، ٢١٩، ٢٦٧
 ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٦٥
 ٣٦٧، ٤٠٢، ٤٠٩، ٤١٤
 محمد شكرى: ٣٥٧
 محمد صائق فهمي: ١٦١
 محمد صائق موسى: ١١٩
 محمد صبرى «الدكتور»: ١٤١
 ١٨٩، ١٩٠
 محمد طلعت ألفرنساوى «بك»: ١٧٧
 محمد عبدالبارى: ٣٢٧
 محمد عبدالخالق منكر «باشا»: ٩٥
 ٩٦، ١٢٦، ١٧٣، ٣٢٥، ٣٢٠
 محمد عبدالرحمن الجدبلى: ١٧٣
 محمد عبدالله عنان: ح، ط، ى
 محمد عبدالمجيد العبد: ٩٧

محمد عبده «الشيخ»: ٢٩، ٢٤، ٣١،	محمد نجيب القزالي: ٣٥٦، ٣٦٤،
٣٧، ٣٥ - ٤١، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٣٨٨	
١٠٠	محمود أبوالمعین «الشيخ»: ١٣١،
محمد عز العرب «الشيخ»: ١٥٦، ١٥٨،	١٦٩
محمد علی «بك»: ٢٧، ٢٨، ٨٨،	محمود أبو الفتوح: ١٥، ١٢٥، ١٢٦،
٢٣٤، ٣٨٧، ٣٩٢	١٩١، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٨٨، ٢٩٧،
محمد علی إبراهيم: ٢٣٩، ٣٢٩	٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٧، ٤١٣،
محمد علی علوية «بك»: ٩٣، ٩٦،	محمود أبو النصر «بك»: ٩٦، ١٢٦،
١٢٦، ١٦٨، ٢٨٥، ٣٢٤، ٣٢٥،	٧٠٤، ٧٠٥، ٧٦٥، ٣٠٤، ٣٩٩،
٣٩٩	محمود أبو حسين «باشا»: ١٥٦، ٢٢٩،
محمد فريد: ٣٦، ٤٨، ٥٧، ٦٢، ٨٠،	٣٩٩
٨١، ٨٩، ١١٩، ١٢٠، ٢٠٨، ٢٠٩،	محمود حسن: ١٤٢،
٤٠٥	محمود حسين أحمد السبع «ملازم
محمد فؤاد شكرى «الدكتور»: ١١٩	أول»: ١٣٩،
محمد كامل جلال «باشا»: ١٩٢	محمود حلمى إسماعيل «الأميرالای»: ٣٨٨، ٣٦٤
محمد إبيب للشاهد «اللواء»: ١٤	
محمد لطفى للمسلمى: ١٦٩، ١٧٢ -	محمود خيرت راسنى «باشا»: ٣٩٩،
١٧٥	محمود سليمان غنام «باشا»: ب، ج،
محمد محفوظ «باشا»: ١٩٢	١٣، ١٨، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ١٢٥،
محمد محمود خليل «بك»: ١٥٦	١٣١، ١٥٦، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢،
محمد محمود سليمان «باشا»: ١٣١،	١٩٨، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٧١، ٣٢٨،
١٨٣	٣٩٥
محمد مصطفى صفوت «الدكتور»: ١١٩	محمود عبدالرازق «الدكتور»: ١٤١،
٣٩٨، ١٥٧	
محمد منصور «بك»: ٢٣١	محمود عبدالسلام: ١٧٠، ١٧١،
محمد نافع «باشا»: ٢٣١	محمود عبداللبنى «بك»: ١٩٢،

- محمود عزمى «الدكتور»: ١٢٦، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٥٤، ١٩٥، ٣٣٢
- محمود علام «المحامى»: ١٧٧
- محمود فؤاد: ١١
- محمود نجيب أبو الليل «الدكتور»: ٢٦٨
- محمود نصر «بك»: ١٤١
- محدث يكن «باشا»: ٣٧٩
- مذكور باشا أنظر: محمد عبدالخالق
- مذكور
- مراد «بك»: ٢٦
- مراد الشريعى «باشا»: ٢٣١، ٢٣٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣
- مرقس حنا «باشا»: ١٧، ٩٨، ٢٢٩
- ٣٥٦، ٣٥٥
- مرقس سرجيوس «القمص»: ١٣١، ١٣٢
- مستوكلى: ١٤٢
- مصطفى أبرعلم «الدكتور»: ١٥٨
- مصطفى أبوهرجة: ح
- مصطفى الحفناوى «الدكتور»: ٢٦٤
- مصطفى الشورى: ٩٧، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٤
- مصطفى الصانق: ٣٩٥، ٣٩٤
- مصطفى الغاياتى «الشيخ»: ١٦١، ١٦٩، ٣٥٦
- مصطفى النحاس «باشا»: ١٢، ٩٧، ١٧٦، ١٧١، ١٩٨، ١٩٩، ٢٢٤
- مصطفى أمين: ١٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٧، ١٩٥، ٢٨٤، ٢٨٧، ٣٢٥
- مصطفى بكير: ٣٨٨
- مصطفى عبدالرازق «الشيخ»: ١٣٣
- مصطفى عمايم «الشيخ»: ٤٢١
- مصطفى فتحى «باشا»: ٣٥٧، ٣٨٥
- مصطفى فهمى «باشا»: ١٥٩
- مصطفى كامل: ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٧٩، ٩٨، ١١٥، ١٩٠، ٣٠٣
- مصطفى كامل الفلكى: د، ١٢٢
- مصطفى كمال: ٤٠٩
- مصطفى لطفى المنقوطى: ١٥٨
- مصطفى ماهر «باشا»: ٢٣١، ٢٥٧
- مظلوم أنظر: أحمد مظلوم
- مكتوناد، رمزى «المستر»: و، ز، ع، ٢٠، ٣٢٠
- مكرم عبيد «باشا»: ١١، ٨٨، ١٢٤، ١٢٥، ٣٤٢
- مكسويل «الجنرال»: ٢٣٣، ٢٣٤
- ملار «اللورد»: ٨، ١٠، ١٢، ١٨، ٦٥، ٧٦، ١١١، ١١٤، ١٢٥، ١٤٥، ١٥٤، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣

٢١٠، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩ - ٢٢٣،	هارينج «التور»؛ ١١٢
٢٢٨، ٢٣٠ - ٢٣٨، ٢٤٠ - ٢٤١،	هارمز وورث «المستر»؛ ٢١٧
٢٧٤ - ٢٨١، ٢٨٣ - ٢٨٩، ٢٩١ -	محلستون «الجنرال»؛ ١٤١، ١٤٨
٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨ -	هرست، سيمبل «السير»؛ ٢٣٤، ٢٥٩
٣١٠، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢٢ - ٣٢٤،	هندرسون «المستر»؛ ٢٠٩
٣٢٧، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٣،	هوايتسهول - وزارة الخارجية
٣٤٦، ٣٥٧، ٤٠٤، ٤٠٥	البريطانية
مليلة عريان: ١٨، ١٢٢	هيتز، وليام «السير»؛ ٣٨٥
ملصور يوسف «باشا»؛ ٣٩٩	هيكل أنظر: محمد حسين هيكل
موريس لونج: ٢١٠	هينز «المستر»؛ ١٠٦، ١١١، ١١٤
مونرو: ٣٥٠، ٣٦٢	
ميشيل لطف الله: ١٢٦	

- و -

٢٨٥	واتليه «المسيو»؛
٣٠٣،	واصف بطرس غالي؛ ع،
٣٢٤، ٣٢٥، ٣٦٣	
٣٥٧	واصف سميكة؛
١٤٥، ١١٧	واطمسون «الجنرال»؛
٣٨٥	والدتون؛
٢١٣	والش، فرانك «السيناتور»؛
٣٩٥	وايت إبراهيم «الكتور»؛
٢٥٨، ٢١٧	واجوود بن «الكولونيل»؛
١٢٤	وديم للضبع؛
٢٨٧، ٢٨٦	ولرند «المستر»؛
٨٣ و ٦٤،	ولسن، وندرو «الرئيس»؛
٨٥، ١٠٣، ١٠٨، ١١٤، ١٣٣، ١٩٩ -	

- ن -

١٢٢	نجلاء عز الدين «الكتورة»؛
نجيب الغرابلي أنظر: محمد نجيب	
الغرابلي	
١٧٠	نجيب غالي «باشا»؛
نسيم أنظر: توفيق نسيم	
٣٩٩، ٣٧٣	نهر؛
٣٨٨	نوبار «باشا»؛
٢٠٧	نوريس «السيناتور»؛
١٥٥، ١٥٠، ١٢١، ١٢٠	نيومان؛
١٩١	

- ه -

٢٠٢، ٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٤٠٤، يوسف خليل «الدكتور»: ١٤٧، ١٢٢،
٥٠٤، ١٢٧، ١٩٠
ولف، هنري: درميد «المسير»: ٥٣، يوسف سابا «باشا»: ٣٩٩
١١٩، يوسف سليمان «باشا»: ٣٣٤
وليم مكرم عبيد: ٣٥٤، يوسف كذال «الأمير»: ١٩٨، ٢٣٩
ونجت، رونالد: ٨٧، ٨٨، ٩٠، ١٠٩، يوسف تحاس «الدكتور»: هـ، ٣٣٤
١١١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، يوسف ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٥٢، ٣٥١
١٩١، ونجت، ريجنالد «السير»: ١٩، ٦٧، يوسف وهبه «باشا»: ١٦١، ١٦٣،
٨٧ - ٩٤، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٩ - ٢٨٠، ٢٢٧ - ٢٢٩، ٢٢١، ٢٢٧،
١١٤، ١٥١، ٢٠٦، ٢٧٥
وهبة أنظر: يوسف وهبة
ويضا واصف: ٩٨، ١٦٢، ١٩٨، يوسف واصف: ٣٢٩، ٣٥٥،
١٩٩، ٢٩٥، ٣٢٥، ٣٦٣، ٣٥٦
ويفل «المارشال»: ١٩، ٢٠، ١٩١، يوسف أمين: ٢١٦، ٣٧٠، ٤٠٠

- ي -

يحيى إبراهيم «باشا»: ٣٨٩ - ٣٩١، يونس «الأنبا»: ٣٩٩
٣٩٧، ٤٠١، ١٢٠
يوسف أصلان قطاوي: ٣٩٩، ٧١
يوسف الجندى: ١٣١، ١٤٢
يوسف أمين: ١٢٧

٢- كشف الهيئات

- أ -

- البنك الإنجليزى المصرى: ٧١
إدارة مخابرات الجيش البريطانى: ٣٨٨
البنك الأهلى: ٧١
بنك مصر: د، هـ، ٧١، ٣٥٦
البوليس المصرى: ٣٣٩
الاتحاد البريطانى فى مصر: ٣٦٢
الاتحاد والترقى بتركيا: ٢٠٩
بيت الأمّة: ١٣١، ١٣٣، ١٤٤
الإدارة البريطانية: ٧٠، ٧٦، ٣٣٦
٣٨٧، ١٧٦

- ت -

- التنظيم السرى: ١٦٩
الإدارة المصرية: ٧٥
التنظيم النقابى: ١٧٧
الأزهر: ٣٩، ٤٠، ١٣١، ١٣٢
١٣٤، ١٣٥، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٣،
٢٠٦، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٨ - ٢٤٠
٢٤٢، ٢٦٩، ٣٨١
أوتيل إيند بالاس: ٣٨٨

- ج -

- الجامع الأحمدي: ١٣٦
جامع أولاد عثمان: ٣٨٨
الجامعة الإسلامية: ٢٨، ٢٩، ٣٢
٤٥، ٥٢، ٥٧، ٩٨
الجامعة الأهلية المصرية: ٧٧، ٢٢٥
الجامعة العربية: ٩٢
جمعية الأمم: ٢٩١
جمعية الانتقام: ١٧٠ - ١٧٥
الجمعية التشريعية: ٥٩، ٧٩، ٨٥
٨٨، ٨٩، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٠٠
١٠٦، ١٠٧، ٢٢٥، ٢٨٦، ٢٩١
٣١٢، ٣٧٤
جمعية الخمسين: ١٧٠
البارجة: محمد على: ٢٣٤
البرلمان الإنجليزى: ٩، ٢١، ١٧٦
٢٠٥، ٢١٥، ٢٤٢، ٢٥٨، ٣٤١
٣٤٢، ٣٥٩، ٣٦١
البرلمان الإيطالى: ٢١١
البرلمان الفرنسى: ٢١٠
البرلمان المصرى: ص، ٩، ٢٠٥
٢٥٤، ٣٤٠، ٣٧٨، ٤٠٩
اللبنة الصالية: ٣٤١

- با -

حزب الأمة: ٨، ٢٤، ٢٨، ٣٢، ٣٤،

٣٥، ٣٧، ٤٠ - ٤٦، ٥٢، ٦٠، ٦١،

٧٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ١٠٠،

١٣٣، ١٣٣ - ٣٠٣، ٣٧٩، ٣٢٦، ٣٠٥

الحزب الحر المستقل: ١٧٣، ٢٣١ -

٢٣٣

الحزب الديموقراطى: ١٧٢، ٢١٩،

٢٢٠، ٣١٧،

حزب الشعب: ٧

الحزب الشيوعى: ٣٩٤

حزب عدلى: ٣٥٤

حزب العمال البريطانى: ٢٣٤،

٢٥١، ٢٥٨، ٣٤١، ٣٨٩،

الحزب الوطنى: ٧، ٨، ١٧، ٢٤،

٣٢، ٣٥ - ٣٧، ٤٢، ٤٤ - ٤٦،

٥٢، ٦٠، ٧٤، ٧٩ - ٨١، ٨٩،

٩٥ - ٩٧، ١٠٠، ١٠٦، ١٢٠،

١٥٧، ١٦٣، ١٦٥ - ١٦٧، ١٧٢،

٢٤٣، ٢٦٠، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٢٦،

٣٧٤، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨،

الحكومة الأمريكية: ٢١٥

الحكومة البريطانية: ٧، ٩، ٢٠، ٢٩،

٥٣، ٥٦، ٦٩، ٨٩، ٩٠، ١٠٤،

١٠٨، ١٠٩، ١١١ - ١١٥، ١٤٧،

١٥١، ١٨٧، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨،

٢١٠، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩،

الجمعية السلطانية: ٩٢، ١٠٨،

جمعية الشبيبة المصرية: ١٧٥

جمعية الشعلة: ١٧٠، ١٧٣

جمعية العروة الوثقى: ٢٩ - ٣١

جمعية مجلس العشرة: ١٧٠

جمعية المدارس العليا: ١٧٠

جمعية مصر المستقلة: ٣٧٩

الجمعية المصرية بلندن: ٢٠٥، ٢٠٨،

٢٠٩

جمعية للموظفين البريطانية: ٣٦٢

الجمعية الوطنية: ٣١٣، ٣٧٣

جمعية اليد السوداء: ١٦٩، ١٧٤

الجيش الألماني: ٨٣

الجيش البريطانى: ٦٣، ٣٣٩، ٣٨٨

الجيش الوطنى: ٢٨، ٥٨، ٥٩، ٣٣٩

- ح -

الحركة الوهابية: ٢٩

حزب الأحرار البريطانى: و، ز

حزب الأحرار الدستوريين: ٧، ١٠٠،

١٥٧، ٢٣٤، ٢٨٥، ٣٢٦، ٣٧٧،

٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٨ - ٣٩٢،

٣٩٨، ٤٠٠،

حزب الاستقلال: ١٨٧

الحزب الاشتراكى الفرنسى: ٢٠٨،

٢٠٩

الحزب الاشتراكى المصرى: ح

حزب الإصلاح: ٤٥

- س -

٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٢،
٢٥٢ - ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٨٠، ٢٩١،
٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٤، ٣٢٤،
٣٣٦ - ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٩،
٣٥٣، ٣٥٩ - ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٥،
٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦، ٤٠٨، ٤١٠ .

- ش -

حكومة رشدى: ٦
الحكومة المصرية: ج، ٩، ٦٣، ٦٧،
٨٦، ٨٧، ١٥٣، ٢٠٧، ٢٢٥، ٢٢٧،
٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٨١، ٢٨٢،
٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٨، ٣٣٩ -
٣٤١، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٣،
٣٧٢، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٢،
٤١٤

- ص -

مستوفى الدين العثمانى: ٤١١

- ع -

عصبة الأمم: ٦٤، ٢٠٠، ٢١١،
٢٥٠، ٢٦٢، ٢٩٠، ٢٩٣

حكومة الوفد: و

- ف -

فندق اكسلسيور بروما: ٤٠٨
فندق سافواى بالقاهرة: ١١٧، ١٤٥
فندق سميراميس: ٢٤٣، ٢٣٥
فندق شبرد: ٣٦٢
فندق الكونتيلنتال: ٢٧١

- د -

دار الحماية: ٩١، ٩٤، ٢٠١، ٢٢٠،
٢٤٢، ٣٠٩، ٤١٠
دار العودة ببغروت: ٥
دار الهلال: ١٤
دار الوكالة البريطانية: ٦٠

- ق -

قصر الدريارة: ٢٠٢
قصر عابدين: ج، ١٧٠، ٣٣١

ديوان الجزية: ٤٩

الديوان الملكى: ٣٨٠

اللجنة التحضيرية للمؤتمر المصري
الأول سنة ١٩١١: د. هـ

لجنة الثلاثين (لجنة الدستور): ٣٧٢،
٣٧٤، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٩،
٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٨

لجنة الثورة في زفتى: ١٤٢، ١٤٣

اللجنة للخصوصية المتلذبة لمصر
(لجنة ملحد): ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨،
٢٦٨ - ٢٧١، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٢١

لجنة الدستور: ٣٧٣ - ٣٧٨،
٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٠،
٣٩٩

لجنة الدفاع الوطني: ١٦٩، ١٧٣،
لجنة صندوق الدين: ٢٨٠، ٢٩٠،
٣٢٨

لجنة الطلبة للتقنية: ١٧٦

لجنة وضع قانون الانتخاب: ٣٧٧

لجنة المالية: ٤١١

لجنة المبادئ العامة: ٣٧٥

اللجنة للمستعجلة (من الجمعيات
السرية): ١٦٩

لجنة مصر (في البرلمان الانجليزى):
٢٥٨

لجنة المصري الحر (من الجمعيات
السرية): ١٦٩

لجنة ملحد: ٨، ١٢، ١٨، ٧٦، ١٥١،

القصر الملكي: ٣٨٠، ٣٨١

القنصلية الأمريكية: ٢٠٧

القنصلية البريطانية: ٢٠٧، ٣٦٣

قهوة مسنوكلى: ١٤٢

القوات البريطانية: ١٤٠، ٤٧، ٢٢٧،
٢٢٨

القوات التركية: ٦٠

قومسيون الدين العمومي: ٢٩١

القومسيون الطبى: ٧٧

- ك -

كازينو سان ستفانو: ٨٥

الكنيسة المرقسية: ١٣٢، ١٥٨

- ل -

لجان طلبة الأزهر: ١٧٥

لجان طلبة المدارس العالية: ١٧٥

اللجنة الاستشارية للتشريعية فى عهد

عبدالحق ثروت باشا: ٣٨٦

لجنة الأشقياء أنظر: لجنة الثلاثين

لجنة الانتخابات: ٣٧٤

لجنة إيموس: ٢٢٢، ٢٢٣

لجنة التجارة والصناعة: ٧١

لجنة التحرير: ٣٧٧

اللجنة التحضيرية لجمع البيانات

(للجنة ملحد): ٢٣٥

١٥٤، ٢١٠، ٢٢١ - ٢٢٨، ٢٢٦، ٢٢٨	مجلس الشيوخ الأمريكي: ٢٠٤،
٢٣٠ - ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢١١ - ٢١٥	
٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٨ - ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٤، ٣٧٧، ٣٩٢، ٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤ - ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٢	مجلس الشيوخ المصري: ١٠، ٧٤،
٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٢٠، ٣٥٧، ٤٠٤	مجلس العموم: و، ١٠٤، ٢١٧، ٢٤٢،
٤٠٥	٣٨٩، ٣٨٢، ٣٤٤، ٣٥٨
لجنة للموظفين: ١٧٧ - ١٨٣	مجلس اللوردات: ٢٤٢، ٢٩٦، ٣٠٠
١٨٥، ١٨٦	مجلس مدبرية القرية: ٢٣٧
اللجنة الوطنية بالمتيا: ١٤٠ - ١٤٢	مجلس النواب: ٤٩، ٧٤، ١٧٦،
اللجنة الوطنية ببنى سوف: ١٤١	٢١٠، ٢٤٦، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٦،
لجنة الوفد المركزية: ٩ - ١١، ١٠٠، ٤١٤	٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤١١،
١٥٦ - ١٦١، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١	مجلس النواب الفرنسي: ٢٠٩،
١٨٣، ١٩٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٤٧ - ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٣	مجلس الوزراء: ١٠، ١٨٠، ٢٢٥،
٢٩٥ - ٢٩٧، ٣٠٦، ٣٥٦	٢٥٨، ٣٧٢، ٣٩٦
- م -	مجموعة روزنتال: ح.
المجالس الحسبية: ١٧٩	مجموعة سلامة موسى: ح
المجالس الدنياية: ٢٢٦	للمحاكم الشرعية والأوقاف: ٣٩
مجلس إدارة جريدة «الجريدة»: ٢٠٩	محاكم القنصليات: ٢٩١
المجلس الأعلى للأزهر: ٢٣٩	للمحاكم المختلطة: ٢٨١، ٢٩١
للمجلس الأعلى لمؤتمر الصلح: ٤٠٦	محطة السكة الحديد والتلفراف: ١٤٢
مجلس الأوقاف الأعلى: ٣٩	محطة القاهرة: ١٧٦، ٣١٩
مجلس السيناتور الأمريكي: ٢٠٤	محطة نزالى جنوب: ١٣٨
	محكمة الاستئناف الأهلية: ٩٢، ٩٣،
	٣٣٤، ٣٦٣

- ن -

- نادى الأعيان: ٢٣١، ٢٣٢
نادى رمسيس: ٩٨
نادى المدارس العليا: ٧٩
نقابات العمال: ٣٠٩
نقابة طلبة الإسكندرية: ١٧٥
نقابة طلبة المدارس الأهلية: ١٧٥
نقابة عمال الترام المختلطة: ١٣٦،
١٧٧
نقابة عمال الدخان: ٣٦
نقابة عمال المصانع اليدوية: ٨١
نقابة كتبة المحامين الأهليين: ٨١
نقابة كتبة المحامين المختلط: ٨١
نقابة المدارس الأجنبية: ١٧٥
نقابة مستخدمي المحاكم المختلطة:
٨١
نقابة مستخدمي المكاتب: ٨١
نقطة بوليس صندو: ١٣٨

- ه -

- الهيئة المصرية العامة للكتاب: و
هيئة المفاوضات: ٣١١
هيئة الوفد المصري: ي، ق، ص، ع،
٦، ٧، ٨، ١١، ١٨ - ٢٠، ٣٧، ٦٥،
٦٨، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٩٢، ٩٣، ٩٩،
١٠٠، ١٠٢ - ١٠٦، ١٠٨ -
محل جزوى: ١٣١، ٣١٦، ٣١٧
محل صولت: ١٣١، ٣١٦
محلق رينهارت: ١٤٣
مدرسة الإلهامية الثانوية: ١٣٤
المدرسة التركية: ٤٠٥
مدرسة الحقوق العليا: ٧٩، ١٣٤،
٣٨٥
مدرسة الطب العليا: ٧٩
مدرسة القضاء الشرعى: ٤٠، ١٣٤
مدرسة كشك: ٤٣
مدرسة الهندسة العليا: ٧٩
مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام: و
المستشفى الأميرى بأسسوط: ١٤٠
المستعمرات الانجليزية: ٣٢٤
مسجد السيد زينب: ١٣٢
مسجد وصيف: ل
مصانع السجائر: ٨١
مصلحة البريد والتلغراف: ١٨٤
مطبعة أبى العزائم: ١٧٠
مكتب الإشارات بمركز للقيادة العامة
البريطانية: ٣٨٨
مكتب رئاسة الجمهورية: ج
مكتبة مدبولى: ي

١١١، ١١٦، ١١٧، ١٢٦، ١٣٤، وزارة الخارجية: ١١٢، ١١٣، ٢١٣،
 ١٣٥، ١٤٠، ١٤٣ - ١٤٥، ١٥٠، ٢١٤، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢٧٨، ٣٢٤،
 ١٥٥ - ١٥٨، ١٦١ - ١٦٨، ٣٣٩، ٣٥٣، ٣٦٢، ٣٧٢، ٤١١،
 ١٧١، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٢، وزارة الخارجية البريطانية: ١١٠،
 ١٨٧، ١٩٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١ - ٣٨٤، ٣٨٣، ١١٤
 ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢١، وزارة الخارجية الفرنسية: ٢٠٦،
 ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٠، وزارة الخارجية القيصريّة: ٦٤،
 ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، وزارة الداخلية: ١٠٦، ١١١، ١٧٣،
 ٢٥٢ - ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٦ - ٣٧٢، ٣٤٠
 ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢ - ٢٩٥، وزارة رشدي: ١٨، ١٨٤،
 ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، وزارة الزراعة: ١٧٩،
 ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٨، ٣٢٠، وزارة عدلي باشا: ٣٣٦، ٣٤٢،
 ٣٢٣ - ٣٢٦، ٣٥٥ - ٣٦٥، ٣٨٧، ٣٧٣
 ٣٧٢ - ٣٧٩، ٣٧٧، ٣٧٤ - ٣٨١، وزارة عدلي الأولى سنة ١٩٢١:
 ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١، ٤٠٤ - ٤٠٧، ٢١١

وزارة المالية: ٣٤٠، ٣٥٩

وزارة المالية البريطانية: ٤١٤

وزارة المستعمرات: ٢٩٤

وزارة المعارف: ١٧٦

وزارة المواصلات: ٢٣٥

وزارة نسيم: ٣١١، ٣٨٥

وزارة يوسف وهبة: ٣١١

وكالة رويتر: ٣٨٠

- ٩ -

وزارة الأشغال: ١٧٨

وزارة الأوقاف: ٣٨٦

وزارة التجارة والصناعة: ٧٢

وزارة ثروت الجديدة: ٣٧٢، ٣٨٥

وزارة الثقافة: ٣٠٢

وزارة الثقة: ٣١٢، ٣١٤

وزارة الحقانية: ٤٠، ١٧٨، ١٨٠،

١٨٣، ١٨٥، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٤٠

٣٥٩

٣ - كشف البلاد والأماكن

- أ -

١٧٦، ٢٠٠ - ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٤ -	الآستانة: ٥٧، ٤١١
٢١٦، ٢١٩، ٢٢٩، ٢٣٤ - ٢٣٦،	أبو المطامير: ١٤٨
٢٤٤، ٢٤٩ - ٢٥٣، ٢٥٧ -	أرمينيا: ٥٣
٢٦٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢،	الإسكندرية: ح، ط، ٣٥، ٤٧، ٦٦،
٢٨٥ - ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣،	٨١، ٨٥، ٩٦، ١٠٥، ١١٨، ١٢١،
٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٠،	١٣٦، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٥ - ١٦٧،
٣٢٤، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٩، ٣٥١،	١٧٠، ١٧٣، ١٨٤، ٢٢٣، ٢٢٦ -
٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٦،	٢٢٨، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٧٩، ٢٨٠،
٣٧٦، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٥، ٤٠٤،	٣١٦، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٤١،
٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢ -	الإسماعيلية: ٥٨
أندونيسيا: ٣١	أسيوط: ١٣١، ١٣٧ - ١٤٠، ١٤٨
أنقرة: ٤٠٩	أطلس: ١٣٩
أورشليم: ١٤٧	أفغانستان: ٣٧
أيرلندا: ٢١٣، ٣٨٩	الأقصر: ١٣٨
إيطاليا: ٢٠، ٥٥، ١٢٢، ٢٠١، ٢٠٧،	ألمانيا: ٣٣، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٦٢
٢١١، ٢١٩، ٢٧٩، ٣٣٩ -	٦٤، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٧٩،
	٤١٢

- ب -

باب الشعرية: ١٣٦	إمبابه: ١٣٥
باريس: ١١، ٢٩، ٢٨، ٧٨، ١٠٣،	انجلترا: ٥٠، ٧٠، ٣٢، ٣٤، ٣٦،
١١٢، ١١٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١،	٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٩، ٥٢ - ٥٧،
١٥٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢،	٦٠ - ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٨٦، ٨٩، ٩٠،
١٦٥، ١٦٨، ١٨٧، ١٩٨، ١٩٩،	٩٢، ٩٦، ٩٧ - ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨،
٢٠١ - ٢٠٣، ٢٠٦ - ٢٠٨،	١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١٢٢،
٢١٢، ٢١٣، ٢١٥ - ٢١٧، ٢٢٠،	١٤٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٤،

٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٧،	بور سعيد: ١٠٧
٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٩، ٢٩٩،	بولونيا: ٢١٣
٣٠١، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٦	بئر سبع: ٥٧
البحر الأبيض المتوسط: ٣٣، ٦٦،	بيروت: ٢٩، ٣٨

بحر الغزال: ٥٤

البحيرات العذرية: ٦٠
البحيرات المرة: ٥٩
البحيرة: ١٣٧، ١٣٩
بحيرة التمساح: ٥٩
البدرشين: ١٣٧، ١٣٨، ٢١٤
بر الد: ٨٣

بريطانيا: ق، ل، ٦، ٩، ١٨، ٣١، ٤٥، ٤٦، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٣،
تريستا: ٣١٦،
تقها الأشراف: ٣٧
تلا: ١٣٧
تونس: ٢٠٨، ٩١، ٣٨، ٣٢، ١٠٥، ١١١، ٢٠٧، ١٩٩، ١٥١

408

جلاو: ٣٢ = ٢٥٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ ، - ١ ، - ٢ ، - ٣ ، - ٤ ، - ٥ ، - ٦ ، - ٧ ، - ٨ ، - ٩ ، - ١٠ ، - ١١ ، - ١٢ ، - ١٣ ، - ١٤ ، - ١٥ ، - ١٦ ، - ١٧ ، - ١٨ ، - ١٩ ، - ٢٠ ، - ٢١ ، - ٢٢ ، - ٢٣ ، - ٢٤ ، - ٢٥ ، - ٢٦ ، - ٢٧ ، - ٢٨ ، - ٢٩ ، - ٣٠ ، - ٣١ ، - ٣٢ ، - ٣٣ ، - ٣٤ ، - ٣٥ ، - ٣٦ ، - ٣٧ ، - ٣٨ ، - ٣٩ ، - ٤٠ ، - ٤١ ، - ٤٢ ، - ٤٣ ، - ٤٤ ، - ٤٥ ، - ٤٦ ، - ٤٧ ، - ٤٨ ، - ٤٩ ، - ٥٠ ، - ٥١ ، - ٥٢ ، - ٥٣ ، - ٥٤ ، - ٥٥ ، - ٥٦ ، - ٥٧ ، - ٥٨ ، - ٥٩ ، - ٦٠ ، - ٦١ ، - ٦٢ ، - ٦٣ ، - ٦٤ ، - ٦٥ ، - ٦٦ ، - ٦٧ ، - ٦٨ ، - ٦٩ ، - ٧٠ ، - ٧١ ، - ٧٢ ، - ٧٣ ، - ٧٤ ، - ٧٥ ، - ٧٦ ، - ٧٧ ، - ٧٨ ، - ٧٩ ، - ٨٠ ، - ٨١ ، - ٨٢ ، - ٨٣ ، - ٨٤ ، - ٨٥ ، - ٨٦ ، - ٨٧ ، - ٨٨ ، - ٨٩ ، - ٩٠ ، - ٩١ ، - ٩٢ ، - ٩٣ ، - ٩٤ ، - ٩٥ ، - ٩٦ ، - ٩٧ ، - ٩٨ ، - ٩٩ ، - ١٠٠ ، - ١٠١ ، - ١٠٢ ، - ١٠٣ ، - ١٠٤ ، - ١٠٥ ، - ١٠٦ ، - ١٠٧ ، - ١٠٨ ، - ١٠٩ ، - ١١٠ ، - ١١١ ، - ١١٢ ، - ١١٣ ، - ١١٤ ، - ١١٥ ، - ١١٦ ، - ١١٧ ، - ١١٨ ، - ١١٩ ، - ١٢٠ ، - ١٢١ ، - ١٢٢ ، - ١٢٣ ، - ١٢٤ ، - ١٢٥ ، - ١٢٦ ، - ١٢٧ ، - ١٢٨ ، - ١٢٩ ، - ١٣٠ ، - ١٣١ ، - ١٣٢ ، - ١٣٣ ، - ١٣٤ ، - ١٣٥ ، - ١٣٦ ، - ١٣٧ ، - ١٣٨ ، - ١٣٩ ، - ١٤٠ ، - ١٤١ ، - ١٤٢ ، - ١٤٣ ، - ١٤٤ ، - ١٤٥ ، - ١٤٦ ، - ١٤٧ ، - ١٤٨ ، - ١٤٩ ، - ١٥٠ ، - ١٥١ ، - ١٥٢ ، - ١٥٣ ، - ١٥٤ ، - ١٥٥ ، - ١٥٦ ، - ١٥٧ ، - ١٥٨ ، - ١٥٩ ، - ١٦٠ ، - ١٦١ ، - ١٦٢ ، - ١٦٣ ، - ١٦٤ ، - ١٦٥ ، - ١٦٦ ، - ١٦٧ ، - ١٦٨ ، - ١٦٩ ، - ١٧٠ ، - ١٧١ ، - ١٧٢ ، - ١٧٣ ، - ١٧٤ ، - ١٧٥ ، - ١٧٦ ، - ١٧٧ ، - ١٧٨ ، - ١٧٩ ، - ١٨٠ ، - ١٨١ ، - ١٨٢ ، - ١٨٣ ، - ١٨٤ ، - ١٨٥ ، - ١٨٦ ، - ١٨٧ ، - ١٨٨ ، - ١٨٩ ، - ١٩٠ ، - ١٩١ ، - ١٩٢ ، - ١٩٣ ، - ١٩٤ ، - ١٩٥ ، - ١٩٦ ، - ١٩٧ ، - ١٩٨ ، - ١٩٩ ، - ٢٠٠ ، - ٢٠١ ، - ٢٠٢ ، - ٢٠٣ ، - ٢٠٤ ، - ٢٠٥ ، - ٢٠٦ ، - ٢٠٧ ، - ٢٠٨ ، - ٢٠٩ ، - ٢١٠ ، - ٢١١ ، - ٢١٢ ، - ٢١٣ ، - ٢١٤ ، - ٢١٥ ، - ٢١٦ ، - ٢١٧ ، - ٢١٨ ، - ٢١٩ ، - ٢٢٠ ، - ٢٢١ ، - ٢٢٢ ، - ٢٢٣ ، - ٢٢٤ ، - ٢٢٥ ، - ٢٢٦ ، - ٢٢٧ ، - ٢٢٨ ، - ٢٢٩ ، - ٢٣٠ ، - ٢٣١ ، - ٢٣٢ ، - ٢٣٣ ، - ٢٣٤ ، - ٢٣٥ ، - ٢٣٦ ، - ٢٣٧ ، - ٢٣٨ ، - ٢٣٩ ، - ٢٤٠ ، - ٢٤١ ، - ٢٤٢ ، - ٢٤٣ ، - ٢٤٤ ، - ٢٤٥ ، - ٢٤٦ ، - ٢٤٧ ، - ٢٤٨ ، - ٢٤٩ ، - ٢٥٠ ، - ٢٥١ ، - ٢٥٢ ، - ٢٥٣ ، - ٢٥٤ ، - ٢٥٥ ، - ٢٥٦ ، - ٢٥٧ ، - ٢٥٨ ، - ٢٥٩ ، - ٢٦٠ ، - ٢٦١ ، - ٢٦٢ ، - ٢٦٣ ، - ٢٦٤ ، - ٢٦٥ ، - ٢٦٦ ، - ٢٦٧ ، - ٢٦٨ ، - ٢٦٩ ، - ٢٧٠ ، - ٢٧١ ، - ٢٧٢ ، - ٢٧٣ ، - ٢٧٤ ، - ٢٧٥ ، - ٢٧٦ ، - ٢

بلجیکا: ۶۶

بلغاريا: ٨٣
الحبشة: ٢٠
بنى سويف: ١٤١، ١٦٠
الحجاز: ٣١

الحسينية: ١٣٦

الحوامدية: ١٣٧

حوش عيسى: ١٤٨

حي الأزهر: ١٣٦

حي الهماميل: ٣٣٦

- ز -

زققي: ١٤٣، ١٤٢، ١٣٩، ١٣١

للزقازيق: ١٠٧، ١٣٨، ١٥٧، ١٩١

- س -

سمالوط: ١٥٩، ٢٣١

سما: ٢٣٧

السودان: ز، م، ص، ١٠، ١٤، ١٥،

٢٩، ٤٩، ٥٣ - ٥٥، ١٠٥ -

١٠٧، ١١٩، ١٤٩، ١٥٩، ١٦٤،

١٧٢، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٦، ٢٩٨،

٣٥٧، ٣٦١، ٣٧٩، ٣٨١ - ٣٨٤،

٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩١، ٤٠٧، ٤٠٨،

٤١٢

سوريا: ٥٣، ٦٥، ١٠٩، ١٤٦، ١٤٨

سويسرا: ٧٩، ٢٠٩، ٢٧٩

السيدة زينب: ١٣٦، ١٥٧، ١٩٢،

٣٢٠

سيشل: ٣٩٨

سيلان: ٣٥٤

سيليزيا: ٣٠٩

سينام: ٦٦، ٦٧، ٢٧٦

- خ -

الخرطوم: ٥٤

- د -

الدردنيل: ٦٦

الدقهلية: ١٣٧، ١٦٠

دمشق: ٣٢

دمياط: ١٠٧

دنديط: ١٣٧

دنشواي: ٣٣، ٣٥

دنقلة: ٥٤، ٥٥

ديرمواص: ١٣٨، ١٨٩

ديروط: ١٣٨، ١٨٩

- ر -

رأس التين: ٢٢٦

الرايين: ٣٠٩

روسيا: ٣٠، ٣١، ٣٧، ٥٣، ٦٠، ٦٣،

١٩٩، ٢٨

روما: ٤٠٨

رومانيا: ٢١٣

- ش -

شارع بولاق: ١٣٥

شارع السكرية: ١٣١

شارع فؤاد: ١٣١

شارع القصر العلي: ١٣١

شارع محمد علي: ١٩٢

شارع المناخ: ١٣١

شارع نوبار باشا: ٣٨٨

الشبانات: ١٣٨، ٢١٤

شبرا: ٣٣٢، ٣٢٣، ٣٢١، ٧١٤، ٣٣٢

٣٣٤

شبين الكوم: ٢٢٨

شلق: ١٣٨

- غ -

الغربية: ١٣٧

- ف -

فاشودة: ٣٣

فرنسا: ٣٠، ٣١، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٥٣

- ٦١، ٦٥، ٩١، ١١٤، ١٢٢، ١٤٩،

١٥٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٨ - ٢١١،

٢٤٢، ٢٧٩، ٤١٢

فلسطين: ٦٣، ١١٩، ١٤٩، ٣٠٩

فيشي: ٣٨٩

الفيوم: ٩٩، ١٣٧، ١٣٩

- ص -

الصف: ٢٢٨

صنبو: ١٣٨

الصين: ٣٢، ٧٨

- ق -

القاهرة: ح، ط، ي، ٣٥، ٥٣، ٥٨،

٥٩، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٩٢، ٩٤،

٩٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦،

- ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧،

١٤٩، ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١،

١٦٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢،

١٩٨، ٢٠١، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٠،

٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٧،

٢٣٩، ٢٦٨، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣١٦،

٣١٩، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٥١، ٣٥٤،

٣٥٥، ٣٨٧، ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٢

القسطنطينية: ٥٣، ٦٢، ٢٨٩، ٣٠٩

قصر النيل: ١٣٩

- ط -

طابا: ٤١، ٥٧

طرابلس: ٨٨

ططا: ١٠٧، ١٣٦، ١٣٧، ٢٢٨،

٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٧

- ع -

عابدين: ١٥٥، ١٧٦، ١٧٩، ٣٣١

العباسية: ١٣٩

العراق: ٦٥، ١٠٩، ٣٠٩

الحزبية: ١٣٧، ٢١٤

العياط: ١٣٨

القلعة: ج، ١٣٩

قناة السويس: ٥٨ - ٦٠، ٦٦، ٧٠، مالمطة: ٥٩، ١١٧، ١١٨، ١٥٦،

٩٠، ٩٢، ١٠٥، ١٠٦، ٢٠٢، ٢٤١، ١٧٠، ١٩٨، ٢١٦، ٣٠٣،

المجر: ٦٢، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٦٤، ٢٥٨،

موندروس: ٦٧، ٤٠٨، ٤٠٧، ٢٩٠، ٢٨٩،

المدينة: ٣٢، القنطرة: ٢٧٧،

مراكش: ٢٠٨، ٩١، القرقاز: ٣١،

مرسيليا: ٢٤٨،

- ك -

كفر الحجا: ٢١٤

كفر الزيات: ١٦٣

كويرى أبو العلا: ١٣٥

كوريا: ٢١٣

كوم حمادة: ١٣٩

- ل -

لوزان: ٧٩

لوزان: ٧٩، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١٢

لندن: ٣٤، ٧٧، ٧٨، ٨٧، ٩٣، ١٠٢،

١٠٨، ١١٠، ١١٣، ١٤٢، ١٤٧،

١٥٧، ١٧٧، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٥٣،

٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٤،

٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٣٦،

٣٣٩ - ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٨،

٤١٢

لوسرن: ٢٠٩

لوندرة أنظرة: لندن

مصر: ج، د، و، ز، ح، ق، ل، م،

ص، ٥، ٧، ٨، ١١، ١٢، ١٤ -

٤٩، ٥٢ - ٦٧، ٦٩، ٧٥، ٧٧،

- ٨٠، ٨٤، ٨٧، ٨٩، ٩٣،

٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧،

١٠٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٣١ -

١٣٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٣،

١٥٥ - ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣ -

١٦٥، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٩،

١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٩،

١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٥،

٢١٧ - ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠،

٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩ -

٢٥١، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٧٤ -

٢٨٣، ٢٨٥ - ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٣،

٣٠٩، ٣١١، ٣١٣، ٣١٦،

٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧،

٣٣٦ - ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٣، ٣٥٥،

٣٥٧ - ٣٧٤، ٣٧٨ - ٣٨٠،

٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٨ - ٣٩٠،

٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٨،

٤٠١، ٤٠٤ - ٤١٤

مصر الجديدة: ج، ١٨٦

المنصورة: ٨١، ١٠٧، ١٣٦، ٢٢٨

المنوفية: ١٣٧

المنيا: ١٣٩ - ١٤٢، ٢٠٩

المنيرة: ١٦٤

ميت غمر: ١٣٧

ميت القرش: ١٣٧

- ن -

نزلة الشوك: ١٣٨، ١٤٨، ٢١٤

المنسا: ٥٥، ٦٢، ٨٣، ١٩٩

- ه -

الهند: ٣١، ٣٢، ٦٢، ٩٠، ١٣٢

هولندا: ٨٣

- و -

الواسطى: ١٤٨

الولايات المتحدة: ٦٤، ٨٥، ١١٣،

١٨١، ١٩٩ - ٢٠١، ٢٠٧، ٢١١ -

٢١٤

- ي -

اليونان: ١٢٢

٤ - كشف الحوادث

- أ -

إضراب عمال السكك الحديدية: ٨٢	الاتفاقية الثنائية انظر: اتفاقية السودان
إضراب عمال مصانع السجائر: ١٨	اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤: ٩٢
إضراب المحامين: ١٣٦، ١٣٦٢	اتفاقية درمندرولف: ٥٣
إضراب الموظفين: ١٢، ١٧٧ - ١٨٠،	اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩: ١٠، ٥٥،
١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧ - ١٨٠،	٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٣
١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ٢١٨،	الاحتلال البريطاني: ٨، ٢٣، ٢٤، ٣٥٧
٢٥٧	٢٨ - ٣٠، ٣٢ - ٣٥، ٤٠ - ٤٥،
إضرابات سنة ١٩٢٤ في السودان:	٥٢، ٧٠ - ٧٥، ٧٧ - ٨٠، ١٠٨، ١٥
١٥	١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٧، ٢٢٩،
اعتقال محمود سليمان باشا: ٢٢٩	٢٣٠، ٢٣٤، ٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٥،
اعلان بريطانيا الحرب على تركيا:	٢٩١، ٣٠٣، ٣٣٨، ٣٣٩، ٥٨
٥٨	احتلال روسيا لأرمينيا: ٥٣
اغتيالات ٢٧ فبراير في مصر: ٣٨٨	احتلال فرنسا لسوريا: ٥٣
إغلاق بيت الأمة: ٣٨٧، ٣٨٨	الأحكام العرفية: ٥٩، ٧٩، ٨٢، ٨٦،
إلغاء الأحكام العرفية: ٣٩٨	١٦٩، ١٨٤، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٣٦،
إلغاء الامتيازات الأجنبية: ٢٥	٢٤٨، ٢٥٠، ٢٩٨، ٣٢١، ٣٤٧،
إلغاء معاهدة سنة ١٨٩٩: ٤٠٨	٣٥٤، ٣٨١، ٣٨٧، ٣٩٨،
الإفراج عن سعد زغلول وصحبه:	الأزمة الحبشية الإيطالية: ١٢، ٢٠،
١٥١، ١٥٤، ١٥٦، ١٨٠، ٢١٧،	استقالة رشدي باشا: ١١٥
إلقاء قبلة على يوسف وهبه باشا:	إسقاط السيادة العثمانية عن مصر: ٥٢، ١٦١
١٦١	إضراب الطلبة في روسيا سنة ١٨٩٩:
الإمكانيات الأجنبية: ٧٤، ٢٧٩،	٧٨
٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٢٧، ٤٠٨	

إنتهاء الحرب العالمية الأولى: ١٩٩ ص، ١٠، ٢٠، ٣١١، ٣٦٣، ٣٤٢ -
 الإنذار الإنجليزي الخاص بالسودان: ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٦٠،
 ٣٦٢، ٣٦٤ - ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٨٠ -
 إنشاء النقابات: ١٦٥ ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٦،
 ٤٠٩، ٤١٠

تعطيل الجمعية التشريعية: ٥٩
 تقرير ملتر: ١٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤،
 ٣٠٨، ٣٠٠
 توتر العلاقات بين ثروت والملك
 فواد: ٣٧٧
 برقية نبئت فكرة: ٣٠٦، ٣٠٧
 برنامج ثروت باشا: ٣٥٣
 بلاغ ١٤ فبراير: ٢٤١، ٢٤٢
 بلاغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١: ٣١١،
 ٣٣٨

بلاغ لجنة ملتر سنة ١٩١٩: ٢٤٦،
 ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢
 بيان الأسيرة للملكة سنة ١٩٢٠: ٢٦، ٢٨، ١٥٣، ٣٩٣
 الثورة العراقية: د، ٢٨، ٣٨، ٤٠
 للثورة الفرنسية: ٢٥، ٤٧
 بيان ١٨ يناير سنة ١٩٢١: ٣٠٧،
 ٣٠٩
 بيان ٢٨ يناير سنة ١٩٢١: ٣٠٧،
 ٣٥٨
 بيان الحزب الشيوعي ضد
 دستور ١٩٢٣: ٣٩٤
 ثورة مارس ١٩١٩: د، هـ، ٥، ٧، ٨،
 ١٣، ١٤، ١٦ - ١٩، ٤٦، ٥١، ٥٢،
 ٥٩، ٧٠، ٨٠، ٨٢، ١١٩، ١٢٠،
 ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩ - ١٣٤، ١٣٦،
 ١٣٧، ١٧٧ - ١٧٩، ١٩١، ٢١٦،
 ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٧٣، ٢٨٤، ٣٠٣،
 ٣١٦، ٣٢٠، ٣٥٥، ٣٩٤، ٤١٣

تأليف الوفد: ٨٣
 تصريح تشرشل وزير المستعمرات:
 ٣٣٧، ٣٣٦
 تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢: م،
 ٣٨٩
 - ح -
 حادث ٤ مارس سنة ١٩٢٣: ٣٨٨

حادث دنشواي: ١٣٨، ٣٥، ٣٣	حق تقرير المصير: ٨٣، ١٠٤، ١٩٩،
حادث الشبانات: ١٤٨	٤٠٥، ٢٠١
حادث: طابا سنة ١٩٠٦: ٤١	حق الملك المطلق في حل مجلس
حادث طلطا للنموى: ١٣٦	للنواب: ٣٩٦
حادث فاشوة: سنة ١٨٩٨: ٣٣	حل البرلمان في مارس سنة ١٩٢٥:
الحرب الانجليزية التركية سنة	٣٩٥
١٩١٤: ٥٧	الحماية البريطانية: ج، ٥٢، ٧١،
الحرب الإيطالية للتركية انظر:	٧٩، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٨، ١١٥، ١١٨،
الحرب الطرابلسية	١٣٤، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ١٩٧،
الحرب الطرابلسية سنة ١٩١٢: ٥٧،	١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦،
٨٨	٢١٢، ٢١٥ - ٢١٧، ٢٢٨، ٢٣٢،
الحرب العالمية الأولى: د، ق، ل، ٦،	٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤،
١٢، ١٥، ٢٣، ٢٤، ٣٦، ٣٧، ٤٦،	٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٢،
٥٦، ٥٧، ٦٣، ٦٦، ٦٩ - ٧١، ٧٣،	٢٧٤، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٨،
٧٧، ٧٩، ٨١ - ٨٥، ١٣٢ -	٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤٨،
١٣٤، ١٧٧، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٩،	٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٦٦،
٢١٠، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٨،	٤٠٦، ٣٩٥
٢٥٧، ٢٦٨، ٣٠٣، ٣١٢، ٣٥٣،	للحملة التركية: ١٢٠
٣٦٢، ٤٠٥، ٤٠٦	الحملة الفرنسية على مصر: ٢٦، ٢٧
الحرب العالمية الثانية: ٢٤، ٢٥	حوادث الإسكندرية في ٢٢ مايو
حركة ٤ مايو سنة ١٩١٩ في الصين:	١٩٢١، ٣٣٨، ٣٣٩

- خ -

الحركة الوطنية: ز، ص، ١٤، ٦، ٥،	خروج الجيش المصري من السودان:
١٩، ٢٣ - ٢٥، ٣٣، ٣٦، ١٧٦ -	١٤
١٩٧٨، ١٨٦، ١٩٠، ٢٠٦، ٢٠٩،	خطبة شبرا المشهورة لسعد زغلول:
٢١٨، ٢٢٧، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣١١،	٣٣٤
٣١٢، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٤٦، ٣٤٨،	

- ف -

- الخلاف بين سعد وأعضاء الوفد: ١١
 الخلاف بين سعد وعدلى: ٣١٦،
 ٣١٩، ٣٢٠، ٣٧٨
 الخلاف بين سعد والمعتدلين: ٣٠٥،
 ٣١٣
 الخلاف بين القصر والوزارة حول
 الدستور: ٣٨٠
 فشل سعد فى المفاوضات مع
 الإنجليز: ٣٣٤
 فشل عدلى - كيرزون فى
 المفاوضات: ٣٣٧، ٣٤٢ - ٣٤٤،
 ٣٤٦
 فشل للهجوم التركى على القناة سنة
 ١٩١٦: ٦٣

- ق -

- قانون الانتخابات: ٣٨٥، ٣٩٨
 قانون التصفية سنة ١٨٨٠: ٣٢٨
 قانون التضمينات: ٣٤٧، ٣٥٧،
 ٣٦٠، ٣٨٧، ٣٩٧
 قانون تعويض الموظفين الأجانب:
 ٣٩٧
 قانون تنظيم الاجتماعات العامة:
 ٣٩٧
 قانون رقم ٨٠ : ١٠، ٣٢٩، ٣٦٧،
 ٣٦٨
 قانون منع التجمهر سنة ١٩١٤: ٥٩
 قانون الوراثة: ٢٨٤ - ٢٨٧
 قانون الوفد سنة ١٩١٨: ٩٩، ١٢٦
 القبض على سعد زغلول: ١٠٧،
 ١١٨، ١٣٠، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٤

- د -

- دستور سنة ١٩١٤ من الخديوى
 عباس الثانى: ٥٧
 دستور سنة ١٩٢٣: ١٧٦، ٣٨٩،
 ٣٩٢ - ٣٩٨
 دويلة العمالة المصرية: ٣٠٣، ٣٠٤،
 ٤٠٦

- ر -

- رفض سعد لمشروع ملتر: ٣٠٤،
 ٣٤٣

- س -

- سقوط الخرطوم: ٥٤
 سياسة احتكار القطن: ٦٩، ٧٠

- ص -

- الصدام الأول بين الوفد والإنجليز:
 ١٠٢

٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٥، ٣٤٤	٣٥٤، ٣٤٤، ١٧٨، ١٥٠
مشروع اللبى: ٣٥٩	القبض على عبدالرحمن فهمى: ١٧٠
مشروع يرونييت: ٧٤	القوانين الاستثنائية: ٢٣٦
مشروع الدستور: ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨٥	
٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١ -	- م -
مشروع على ملتر: ٢٩٣ - ٢٩٥	مبدأ مونرو: ٣٥٠، ٣٦٢
مشروع كيزون: ٣٤٣، ٣٥٢، ٣٥٩	منبجة الإسكندرية فى ٢٧ مايو سنة
٣٦١، ٣٦٤ -	١٩٢١: ٢٣٦، ٢٣٧
مشروع المعاهدة الذى عرضه ملتر	منبجة الاسكندرية فى يونيه سنة
على الوفد: ٣٢٧، ٣٥٠، ٣٥١	١٨٨٢: ٢٣٦
مشروع ملتر: ٢٨٨ - ٢٩٠، ٢٩٢،	منبجة القلعة: ٢٧
٢٩٤، ٢٩٨ - ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤،	مذكرة إنجلترا إلى الدول فى مارس
٣٠٤، ٣٢٢، ٣٠٨، ٣٠٦ -	١٩٢٢: ٢٦٦
٢٩٢، ٢٩١، ٣٨٩	المرسوم السلطانى بتحديد مأمورية
مظاهرات الطلبة: ١٥٠	للمفاوضين: ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٣٤
معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨: ٢٩٠،	المسألة الأيرلندية: ٢١٣
٤٠٨، ٤١٢	مسألة خلع السلطان فولاد: ٢٨٤،
معاهدة سنة ١٩٣٦: ٥، ١٠، ١٢ -	٢٨٥، ٢٨٧
١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤، ١٢١، ٢٧٤ -	مسألة السودان: ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٨،
معاهدة سيفر: ٢٨٢، ٤٠٧، ٤١٤	٢٨٧
معاهدة الصداقة بين مصر وإنجلترا	مسألة العرش: ٢٨٤
انظر: معاهدة ١٩٣٦	المسألة العسكرية: ٢٧٥
معاهدة الصلح مع تركيا: ٢١٠،	للمسألة المصرية: ٢٩، ٣٠، ٣٢ -
٢٢٦، ٢٢٧	٣٤، ١٥٥، ١٥٦، ٢٠٧، ٢٠٩،
معاهدة فرساي: ٢١١، ٢١٢، ٢٢٠	٢١٠، ٢١٣ - ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٣،
المعاهدة الفرنسية الإنجليزية: ٢٤	٢٢٤، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٩،
معاهدة لندن سنة ١٨٤٠: ٢٣، ٢١١،	٢٦٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٨، ٣٠٣،
٤٠٤	

- مفاوضات ثروت - ألبني: ٣٥٥، ٢٠١ - ٢١٣، ٢١٥، ٣٦٥، ٤٠٦، ٣٥٦
٤١٢، ٤٠٨
- مفاوضات سعد - مكنونالد: ٢٠، المؤتمر العام سنة ١٩١١: ٧١
مؤتمر لوزان: ٧، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٢٠
٤١٤ - ٤٠٩
- مفاوضات سعد - ملتر: ٢٧٤
مفاوضات عدلي - كيرزون: ١٤، المؤتمر الوطني سنة ١٩٣٥: ١٣
١٥، ٢٧٥، ٣٣١، ٣٣٦ - ٣٣٨، موقعة البحيرات الماسورية: ٦٠
٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٧٩، ٤١٤
- ن -
- مفاوضات عدلي - ملتر: ٢٩٣، نفى زعماء الوفد: ١٣٤
٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٨، نفى سعد: ١١٧، ٣٠٣، ٣٥٥، ٣٥٧
مفاوضات الوفد مع ملتر: ٣١٠، ٣٦٤
٣٣٦، ٤٠٤
- و -
- مقاطعة الإنجليز: ٢١٩ - ٢٢١، وثيقة حقوق الإنسان: ٢٧
٢٢٣، ٢٥٦
مقاطعة لجنة ملتر: ١٥٤، ٢٢٢، وضع الرقابة على الصحف: ٥٩
٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧، الوفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا سنة
٢٣٨، ٢٤٠ - ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٦٢، ١٩٠٤، ٤٠، ٥٥، ٧٣، ٢٠٠، ٢٦٨
٣٠٣، ٣٥٧
مقاومة الحركة الشيوعية على يد وفاة محمد فريد: ٣٦
عبدالرحمن فهمي: ١٦٤
مقتل المرنجار: م، ص، ع، ٧٠، ٧٩، ٣٦٤
المؤتمر الاشتراكي الدولي: ٢٠٩
مؤتمر السلام: ١٨١
مؤتمر الصلح: ٦، ٧، ٨٥، ٨٦، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١١٥، ١٩٩

٥- كشف الدوريات

الجمهورية: ١٤٣	★ أولاً: الجرائد
الجمهورية: ١٢٣	- أ -
الجورنال: ٢٥٩	الاتحاد: ٣٩٥
الجورنال دي كير: ٦١	الأخبار: ١٤، ٩٧، ١٥٩، ١٩٢،
	١٩٣، ٢٨٤، ٣٠٧، ٣٢٨، ٣٢٩،
	٣٥٦
- د -	الأكسليور بباريس: ٢٠٦
الدلي تلفراف: ٣٨٨، ٣٨٧	الأمة: ٣٥٦
الدلي هيرالد: ٢٥٧، ٣٨٨، ٣٩٧	الأهالي: ١٦٦، ١٦٧، ١٩٣ - ١٩٥
	الأهرام: ب، ط، ٦١، ١٢٠، ١٢٣ -
- ذ -	١٢٦، ١٧٦، ١٩٢ - ١٩٥، ٢٦٨،
ذى إجبشان جازيت: ٢٢٩	٣١٦، ٣١٨، ٣٢١ - ٣٢٣، ٤٠٢
- ر -	- ب -
رائد الصال البريطانية: ١٢١	البلاغ: ٢٩٥، ٤٠٢، ٤٠٩
رويتر: ٤٠١	البيتي باريزيان بباريس: ٢٠٦
- س -	- ت -
السفور: ١٣٣	التايمز: ١٤٢، ٢١٤، ٢٢٩، ٣٥٧،
السياسة: ٣٧٩، ٣٩٥، ٤١١	٣٨٨، ٣٨٩
- ص -	- ج -
صوت الأمة: ١٣، ٨٤، ١٢٤ -	الجريدة: د، ١٢، ١٤، ٢٨، ٣١، ٣٢،
١٢٦	٣٧، ٤٥، ٤٩، ٦١، ٨٩، ١٣٣
	للجريدة الرسمية: ٨٢

- ط -

الطائر: ٢٢٠، ٢١٩

- و -

وادي النيل: ١٦٤، ٢٤٧
الوستمستر جازيت: ٢٣٤

- ع -

العروة الوثقى: ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٧، ★ ثانياً: المجلات

- ف -

٣٨، ٤٠

الفصول: ١٢٠، ١٢٨

- ل -

لادبيش اجبسين: ٢٣٠

- ك -

للكاتب: د

لاريفورم: ٢٣٠

الكانتوليك برس: ٢٥٧

النوام: ١٢، ٣٥

لومانيتيه: ٢٠٩

- م -

المجلة للتاريخية المصرية: ١١٩

- م -

المحروسة: ١٦٧، ٣٥٦

مجلة كلية الحقوق: ١٢٣، ١٩٥

مصر: ١٦٤، ٢٦٧

المصور: ١٤، ٨٤، ١٢٤

المصري الحر: ١٦٩

المقطم: ٣٥٦، ٣٥٨، ٤٠١

المنبر: ٢٣٣

المزيد: د، ١٢

- ن -

النظام: ١٢٦، ١٦٤، ٢١٩، ٢٢٠،

٢٢٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٥٦،

٤٠٤، ٤٠٥

نيوليدر: ١٥٧

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربي ١٩٦٨ - الطبعة الأولى) .
- تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (مكتبة مديبولي ١٩٨٣ - الطبعة الثانية) .
- تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) الجزء الأول - (١٩١٨ - ١٩٢٤)
الجزء الثاني - (١٩٢٤ - ١٩٣٦)
(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨ الطبعة الثالثة) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مديبولي ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

- ٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) :
الطبعة الاولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .
- ١٦ - مصر فى عصر السادات (الجزء الاول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الاول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،
سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة
تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ - اكدوية الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،
سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة
الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ - مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة
مديولى ١٩٨٩) .

٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة :
الزهراء - ١٩٩٠) .

٢٥ - حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء -
١٩٩٠) .

٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) (القاهرة :
سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

- ٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ، سلسلة تاريخ المصريين عدد
٦١) .
- ٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .
- ٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج . (القاهرة : الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية . (القاهرة : مركز المنار للنشر
والدراسات الاعلامية ١٩٩٣) .
- ٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء
الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء
الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) .
- ٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء
الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) .
- ٣٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء
الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٣٩ - جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العام
للكتاب ١٩٩٥) .

- ٤٠ - مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤١ - أوراق في تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٢ - هيكل والكهف الناصري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٣ - مصر في عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٤ - مصر في عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٥ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٦ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٧ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].
- ٤٨ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثاني» من تسوية مؤتمر فيينا إلى تسوية مؤتمر فرساي [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].
- ٤٩ - تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من قيام النازية في ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥١ - الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥٢ - حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ - مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٤ - مصر فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ - مصر فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

مع آخرين :

٥٦ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٧ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . روف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٨ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. روف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

٥٩ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

فهرس تحليل

الصفحة	الموضوع
٣	اهداء
٥	تقديم
٢٢	تمهيد :
	مراحل الحركة الوطنية ص ٢٢ - البورجوازية المصرية ص ٢٢
	- الجامعة الاسلامية ص ٢٩ - حركة الحزب الوطني ص ٣٢
	- حزب الامة ص ٣٧ - (حواشي التمهيد) ص ٤٧

الفصل الأول

٥١	مقدمات ثورة ١٩١٩ :
٥٢	١ - تطور مركز الاحتلال في مصر من الاحتلال الى الحماية
٥٧	٢ - تطور الفكرة القومية في مصر
٦٦	٣ - الاختصار التوري في المجتمع المصري
	الفلاحون ص ٦٦ - كبار ملاك الاراضي ص ٦٩ - الراسماليون ص
	٧٠ - البورجوازية الصغيرة ص ٧٢ - الانتلجنسيا ص ٧٤
	- الطلبة ص ٧٨ - البرولتاريا ص ٨٠
٨٢	٤ - تأليف الوفد المصري :
	نشأة الفكرة وطورها ص ٨٢ - حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ص
	٨٨ - تشكيل الوفد المصري الاول ص ٩٢
١٠٢	٥ - الصدام الاول بين الوفد والانجليز :
	رفض سفر الوفد ص ١٠٢ - دور رشدي باشا في تطوير الازمة
	ص ١٠٩ - تفاؤل السلطان فؤاد ص ١١٥ (حواشي الفصل
	الاول ص ١١٩)

الفصل الثاني

- ثورة ١٩١٩ ١٢٩
- ١ - ثورة مارس ١٩١٩ : ١٣٠
- الكلام العامة للثورة ص ١٢٠ - أحداث الثورة ص ١٢٤ - المن
الثارة ص ١٣٩ - قيادة الوفد في أثناء الثورة ص ١٤٣ -
الانقلاب السياسة البريطانية ص ١٤٧
- ٢ - التنظيمات الشورية : ١٥٥
- اللجان الوفدية ص ١٥٥ - الدور الثوري للجنة الوفد المركزية
ص ١٥٨ - الجمعيات السرية ص ١٦٩ - تنظيمات الطلبة ص
١٧٥ - تنظيمات العمال ص ١٧٧ - تنظيمات الموظفين ص ١٧٧
(حواشي الفصل الثاني ص ١٨٨)

الفصل الثالث

- معركة الحماية : ١٩٧
- ١ - نضال الوفد في أوروبا وأمريكا ١٩٨
- ٢ - معركة الحماية في مصر : لجنة ملتر : ٢١٦
- نشأة فكرة المقاطعة وتطورها ص ٢١٦ - لجنة ملتر في مصر ص
٢٢٤ - اتصالات لجنة ملتر بالسياسة المصريين ص ٢٤٠ -
المكاتبات بين عدلي باشا وسعد باشا ص ٢٤٧ - اثنان اللورد
ملتر للتفاوض مع الوفد وحده ص ٢٥٦ - (حواشي الفصل
الثالث ص ٢٦٤)

الفصل الرابع

- انقسام قيادة الثورة : ٢٧٣
- ١ - مفاوضات سعد - ملتر : ٢٧٤
- مسألة الاحتلال ص ٢٧٥ - التمثيل الخارجى وعلاقات مصر
الخارجية ص ٢٧٧ - الاستيانات الأجنبية ص ٢٧٩ - الموظفين
البريطانيون وغيرهم من الأجانب في خدمة الحكومة المصرية ص
٢٨١ - السودان ص ٢٨٢ - مسألة العرش ص ٢٨٤
- ٢ - مشروع عللى - ملتر ، وتصدع الوفد ٢٩٣
- ٣ - الدور الثاني للخلاف ، برقية «نبتت فكرة» ٣٠١

- ٤ - الدور الثالث للخلاف ، التبليغ البريطاني بأن الحماية
 ٣٠٨ علاقة غير مرضية
 ٣١٦ ٥ - الصدام بين سعد وعدي ، وانشقاق الوفد :
 مصر التي عاد اليها سعد زقلول ص ٣١٦ - الصدام بين سعد
 وعدي ص ٣١٩ - انقسام الوفد ص ٣٢٢ - (حواشي الفصل
 الرابع ص ٣٢٧)

الفصل الخامس

- ٣٣٣ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
 ٣٣٤ ١ - اصول التصريح : مفاوضات على - كيرزن
 ٣٤٣ ٢ - تصريح ٢٨ فبراير
 (حواشي الفصل الخامس ص ٣٦٧)

الفصل السادس

- ٣٧١ معركة الدستور :
 لجنة الاشقياء ص ٣٧٢ - تاليف حزب الاحرار الدستوريين
 ص ٣٧٧ - التقارب بين الوفد والقصر ص ٣٨٠ - أزمة نصوص
 السودان ص ٣٨١ - تعديل مشروع لجنة الثلاثين ص ٣٨٥ -
 موقف الاحرار الدستوريين والوفد من محاولة سحق مشروع
 الدستور ص ٣٨٩ - المسمون الاجتماعي والائتوفاطي للدستور
 ١٩٢٣ ص ٣٩٢ - (حواشي الفصل السادس ص ٣٩٩)

الفصل السابع

- ٤٠٣ المسألة المصرية ومؤتمر لوزان
 (حواشي الفصل السابع ص ٤١٣)

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٨/٣٤٥٩

I.S.B.N 977-01-5596-9

تعالج هذه الدراسة موضوع تطور الحركة الوطنية فى مصر من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٦. وهى فترة تبدأ بثورة وتنتهى بمعاهدة. أما الثورة فهى ثورة مارس ١٩١٩ التى هب فيها الشعب المصرى بكامل طبقاته وعناصره: بفلاحيه وأعيانه، بعماله وطلابه، برجاله ونسائه، بمسلميه وأقباطه - لأول مرة فى تاريخه، ليطرد الاحتلال من أرضه، بعد أن فشلت كل وسيلة دون ذلك فى طرد هذا الاحتلال. وأما المعاهدة فهى معاهدة ١٩٣٦، التى حددت نهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد المحتل.